

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
جمهورية مصر العربية

المركز المصري للدراسات
للبحوث والتوثيق والعلوم الاجتماعية

المؤشرات الاجتماعية للتنمية

"مسح اجتماعي للأسرة المصرية"

التقرير العام

الدكتور

عاطف عبد الحليم

الدكتور

محمود محمد القيس

الدكتور

محمد عبد الحليم

القاهرة

٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

- هيئة الإحث
- المقدمة
- الفصل الأول : المؤشرات الاجتماعية للتنمية
- بعض الجوانب النظرية والخطوات المنهجية ١
- المؤشرات الاجتماعية ٣
- * تعريف المؤشرات الاجتماعية ٥
- * وظيفة المؤشرات الاجتماعية ٨
- * المنظورات التصورية لبناء المؤشرات الاجتماعية ١٢
- * مصادر بيانات المؤشرات الاجتماعية ١٦
- * مشكلات النظرية والمنهج فى بناء المؤشرات الاجتماعية ١٧
- * المؤشرات الكلية مقابل المؤشرات الجزئية ٢٠
- نظر المراجع والهوامش ٢٤
- المراحل المنهجية لتصميم واختبار المؤشرات الاجتماعية للتنمية ٢٧
- * المرحلة الأولى - تصميم المؤشرات ٢٧

* المرحلة الثانية - الدراسة الاستطلاعية لاختبار بناء

المؤشرات ٤٩

* المرحلة الثالثة - جمع البيانات الخاصة بعناصر المؤشر

ومكوناتها ٥٥

* تصميم العينة ٥٨

* العينة الأساسية ٦٠

* معالجة البيانات ٧٢

- الفصل الثاني : مؤشر السكان (١) ٧٥

أولا : السكان من حيث العمر والنوع ومحل الإقامة ٨١

ثانيا : السكان من حيث الخصائص التعليمية ٨٥

ثالثا : الزواج والطلاق ٨٨

رابعا : الخصوبة ١٠١

خامسا: الوفيات ١١٥

سادسا: الهجرة ١٢٣

سابعا : ضبط الانتاج ١٣٨

- الفصل الثالث : مؤشر المسكن ١٥٣

١٥٥ - مكونات مؤشر المسكن وعناصرها

١٧٠ أولا : صلاحية المسكن للإقامة

١٧٦ ثانيا : صلاحية المسكن للمعيشة والحياة

١٧٩ ثالثا : المبنى الذى يوجد به المسكن

١٨٣ رابعا : توافر الخدمات بالجوار السكنى

١٨٧ خامسا : الرضا عن المسكن وعن الحى السكنى

٢٠٦ - المراجع والهوامش

- الفصل الرابع : مؤشر التعليم ٢٠٧

٢١٤ أولا : التحاق أفراد الأسرة بالتعليم النظامى

٢١٨ ثانيا : المستوى الحالى لتعليم أفراد الأسرة

٢٢٥ ثالثا : نوع تعليم أفراد الأسرة

٢٣٤ رابعا : التطلعات نحو مستوى التعليم

٢٣٧ خامسا : التعليم المستمر

٢٤٢ - سادسا : نسبة الأمية وتعليم الكبار

سابعاً : الاتجاهات والقيم المتعلقة بالتعليم

ثامناً : مشكلات التعليم من وجهة نظر الشباب

- الفصل الخامس : مؤشر العمل

أولاً : مدى الرضاء الذاتى عن العمل

ثانياً : مدى استخدام قوة العمل

ثالثاً : مدى ملائمة ظروف العمل

- الفصل السادس : مؤشر الصحة

أولاً الحالة الصحية

ثانياً الوعى الصحى

ثالثاً : سهولة الحصول على الخدمة الصحية

رابعاً : المعتقدات والممارسات السلوكية السائدة

خامساً: مصادر الحصول على المعلومات الصحية

الصفحة

١٤٥ الفصل السابع : مؤشر الثقافة

١٤٩ أولا : مؤشر وسائل الاعلام والثقافة

١٥٢ * توافر وسائل الاعلام

١٥٥ * التعامل مع وسائل الثقافة والاعلام

١٦٢ * كيفية التعامل مع وسائل الثقافة والاعلام

١٨٣ ثانيا : مؤشر القيم المرتبطة بالتنمية

١٨٨ * تعليم المرأة كقيمة

١٩٤ * عمل المرأة كقيمة

٥٠٥ * المشاركة كقيمة

٥١٥ * العلم كقيمة

٥٤١ الفصل الثامن : مؤشر نسق القيم الخاصة بالحياة الاسرية

٥٤٨ أولا : القيم الخاصة باختيار القرين

٥٥٣ ثانيا : القيم المتطلبة في الزوجين

٥٦٣ ثالثا : القيم الخاصة بالتنشئة الاجتماعية والرعاية الوالدية

٥٨١ رابعا : القيم المتعلقة بالسلوك الانجابي

٦٠٣

- الخاتمة

هيئة البحث

الهيئة الرئيسية ،

الأستاذ الدكتور عاطف خليفة

الأستاذ الدكتور محمود عبد القادر*

الباحث الرئيسي

الأستاذة الدكتورة ناهد صالح

وقد تعاونوا معاً في كافة مراحل البحث بدءاً من وضع الخطة وحتى كتابة التقرير النهائي .

المعاونون ،

قامت بوضع مؤشر الصحة وكتبت تقريره .

الدكتورة هبة نصار

قام بوضع مؤشر العمل وكتب تقريره .

الدكتور خالد لطفى

شارك في تصميم بعض أدوات البحث وأشرف أساساً على تدريب الباحثين وعلى العمل الميداني .

الدكتور محمود فرج

اهتمت بوضع مؤشر عن الوضع الاجتماعي للمرأة .

الدكتور ملك زعلوك

أشرف على كافة العمليات الإحصائية بدءاً من تجهيز البيانات وحتى استخراج الجداول وأجراء التحليلات الإحصائية .

الباحث ماجد جودرج

تولت مسؤولية السكرتارية الفنية للبحث وشاركت في كافة مراحله وقد عاونها في مسؤولية السكرتارية الفنية في المرحلة الأولى من البحث الباحث جمال مختار والباحث أمال حسين موسى التي شاركت في البحث وحتى مرحلة جمع البيانات .

الباحث احلام السعدى

وقد روعى في تشكيل هيئة البحث أن تضم التخصصات العلمية التالية :

علم السكان - علم الاجتماع - علم النفس الاجتماعي - العلوم السياسية - علم الاقتصاد - علوم الإحصاء والحاسب الآلى ومناهج البحث الاجتماعي .

* بعد أتمام البحث تولى إلى رحمة مولاة المرحوم الأستاذ الدكتور محمود عبد القادر فترك بين صفوف العاملين في حقل البحث الاجتماعي قراها يصعب ملأه علماً وخلقاً وحباً في قلوب زملائه وأخوانه ، رحمه الله رحمة واسعة .

مقدمة

يمثل هذا التقرير العام عن المؤشرات الاجتماعية للتنمية ، مرحلة ضمن مراحل متعددة ، بدأت منذ عام ١٩٧٩ ، بقيام المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية (اليونسكو) ، بإعداد خطة بحث طموح ، بهدف التوصل إلى مؤشرات اجتماعية للتنمية ، تسمح برصد واقع التنمية الاجتماعية في الدول العربية ، وقياس التغير الاجتماعي المصاحب لها ، أو الناجم عنها ، فضلا عن وضع أساس موضوعي للمقارنة بين الدول العربية ، للكشف عن مسارات التنمية الاجتماعية بها بعامه ، ويكل دولة عربية على حده ، وذلك بالنسبة لأهم المجالات التي توجه لها عادة سياسات التنمية الاجتماعية وخططها وبرامجها .

وقد قطع المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية عدة مراحل في هذا المشروع ، صدر عن كل مرحلة تقرير خاص بها .

ونظرا لإدراك أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بمصر لأهمية وجود مؤشرات اجتماعية للتنمية ، قامت بتمويل المرحلة الحالية الخاصة بصياغة مؤشرات اجتماعية للتنمية بمصر * . ويضم هذا التقرير أهم النتائج العامة فقط ، وسوف يتلوه سلسلة من التقارير الفرعية يخصص كل تقرير منها لأحد المؤشرات الاجتماعية المتضمنة في هذا التقرير ، بحيث لا يقف المؤشر عند مرحلة رصد

* مولت الأكاديمية هذا المشروع بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه .

الواقع ، والتي هي الوظيفة الأساسية للمؤشرات الاجتماعية ، وإنما ينطلق منها إلى مرحلة التفسير والفهم والتي هي بلا شك وظيفة البحث العلمى . كما نأمل فوق ذلك أن تستخلص من مادة هذه المؤشرات الاجتماعية مؤشرات اجتماعية ترصد واقع الأسرة المصرية ، وتستخلص أيضا مؤشرات للوضائع وللظروف الاجتماعية للأطفال والشباب والنساء فى مصر ، فضلا عن محاولة استخلاص نموذج Model يوضح علاقات المؤشرات فيما بينها ، وعلاقات المؤشرات الموضوعية والذاتية فى كل مؤشر على حده ، وبين المؤشرات جميعها . على أن يكون هذا النموذج هو المنطلق للمرحلة التالية التى ستستخدم فيها المؤشرات الاجتماعية لرصد التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى فى أهم مجالات التنمية التى شملها هذا التقرير ورصد واقع المجتمع المصرى فى مجالات وجوانب أخرى لم تتناول فيه .

وأنى إذ أقدم لهذا العمل الضخم لا يسعنى سوى أن أقرر حقيقة علمية وهى أن هذا العمل يعد أول محاولة على مستوى العالم العربى ليس فقط للمناقشة النظرية لموضوع المؤشرات الاجتماعية وهو موضوع شغل الفكر العلمى منذ منتصف الستينات ، وإنما لوضع مؤشرات اجتماعية للتنمية ، ومحاولة اختبارها على أرض الواقع المصرى ، كخطوة أولى نحو صياغة مؤشرات اجتماعية للتنمية تتسم بالشمول والدقة والملازمة والقدره على الدلالة على حقيقة واقع المجتمع المصرى وثقافته ، وهو ما نأمل فى أن تحققه المرحلة التالية من هذا المشروع البحثى الضخم .

ويحدونا الأمل أن يكون هذا البحث بما توصل إليه من أسس وضوابط منهجية بأكورة سلسلة من البحوث تجرى فى دول عربية أخرى بدعم منها بحيث

يمكن مقارنة النتائج بينها على نحو ما يحدث فى الدراسات الدولية المقارنة .
علماً بأن فكرة هذا البحث منذ البداية كانت بهدف تحقيق هذه الدراسة المقارنة
بين دول الوطن العربى .

ولا يسعنى - وإن لم أكن فى حاجة إلى ذلك فإن العمل يتحدث عن
نفسه - إلا أن أعبر عن عظيم تقديرى للهيئة الرئيسية التى حققت هذا الإنجاز
الباهر فى تعاون مع عدد من أفضل الباحثين والباحثات وإلا أن أتقدم بالشكر
إلى الأستاذة الدكتورة ناهد صالح الباحث الرئيسى ومديرة المركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية التى وضعت كل امكانيات هذا المركز العتيد فى خدمة البحث
فى كل مراحله .

رئيس المركز الإقليمى العربى
للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية

الدكتور أحمد خليل

الفصل الأول

المؤشرات الاجتماعية للتنمية

” بعض الجوانب النظرية والمراحل المنهجية ”

المؤشرات الاجتماعية *

Social Indicators

فى منتصف الستينات ، وفى عام ١٩٦٦ بالتحديد، ظهر أول مؤلف بعنوان المؤشرات الاجتماعية لريموند بوير Raymond Bauer . ومنذ هذا التاريخ والاهتمام يتزايد بموضوع المؤشرات الاجتماعية إلى الدرجة التى دفعت البعض إلى التسليم بظهور " حركة المؤشرات الاجتماعية " ، بل وإلى إعتبارها حركة اجتماعية Social Movement مؤكدين بذلك على السرعة غير العادية لانتشار الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية من جهة ، والحماس، بل الاندفاع والمغالة فى التوقعات المنتظرة منها من جهة أخرى^(١) .

حدث هذا على مستوى المؤسسات والمنظمات الدولية ، وعلى مستوى المراكز البحثية الاقليمية والقومية ، وعلى مستوى العلماء والمشتغلين بالعلم الاجتماعى ، وأيضاً وبشكل محدود ، على مستوى واضعى السياسات ومنفذها ، بحيث أصبحت حركة المؤشرات الاجتماعية حركة تتجاوز نطاق العلم الاجتماعى إلى الواقع الاجتماعى ، متخذة شكل المحاولة الجادة من جانب علماء العلوم الاجتماعية ، لترشيد عملية إتخاذ القرار ، فى كافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بتقديم المعلومة العلمية فى قالب الذى يسمح لواضعى السياسات باستيعابها ، والاستفادة منها . ومن ثم فالمؤشرات الاجتماعية تمثل اليوم مدخلاً من المداخل الرئيسية لدارسة التغير الاجتماعى ، أو

* قام بإعداد هذا الجزء الدكتورة / ناهد صالح . . . وهو جزء من تقرير فرعى يقع فى حوالى مائة صفحة سيصدر ضمن سلسلة التقارير الفرعية لهذا البحث .

التغيير المجتمعى ، عن طريق رصد وقياسه بموضوعية ، بهدف ضبطه أو توجيهه أو تعديل مساره ، وذلك من منطلق التخطيط للمستقبل على أساس من الترشيذ العلمى^(٧).

وإذا كنا نرجع ببداية حركة المؤشرات الاجتماعية إلى النصف الثانى من الستينات ، إلا أنه ينبغى ألا يغيب عنا أن هذه الحركة لم تبدأ من فراغ . فأغلب المجتمعات تهتم دائما أبدا بإيجاد وتطوير نسق من المعلومات ، أو على الأقل قدر من البيانات الإحصائية ، التى تمكنها من ترشيذ عملية إتخاذ القرار بالنسبة لوضع وصياغة السياسات العامة . إلا أن الاهتمام بتكوين كل مركب من نسق المعلومات أو البيانات الإحصائية هذه يأخذ شكل المؤشرات الاجتماعية يعد حديثا نسبيا ، حيث ألحت الحاجة ، وخاصة فى الدول المتقدمة ، إلى ضرورة استئاد إتخاذ القرار على أساس علمى أشد صلابة ، وأكثر اتساقا وشمولا ، مما توفره البيانات الإحصائية الحالية . أو التقارير الاجتماعية ذات الطابع الكيفى أو ذات الطابع الكمى^(٨) .

هذا ولا يستطيع أحد تجاهل الدور الذى لعبته المؤشرات الاقتصادية فى تمهيد الطريق ، لانبثاق حركة المؤشرات الاجتماعية . ففى الوقت الذى قدمت فيه المؤشرات الاقتصادية ، نموذجا جيدا لبناء نسق من المؤشرات ، ومثالا عمليا لمدى إمكانية الاستفادة من هذا النسق ، سلطت الأضواء على جوانب القصور الناجمة عن الاعتماد فقط على مؤشرات إقتصادية تتجاهل الجوانب والأبعاد الاجتماعية الأخرى ، ومن ثم دفعت بفكرة بناء مؤشرات اجتماعية إلى بؤرة اهتمام علماء العلوم الاجتماعية من جانب ، وواضعى السياسات ومنفذها من جانب آخر^(٩) .

وعلى الرغم من أن حركة المؤشرات الاجتماعية لم تتجاوز العقدين إلا بقليل، إلا أنه يمكننا أن نميز فيها بين مرحلتين :

المرحلة الأولى : بدأت منذ بداياتها فى النصف الثانى من الستينات وتميزت بغلبة الجانب الانفعالى على الجانب العلمى ، فى الاهتمام بموضوع المؤشرات الاجتماعية ، حيث بولغ فى تعليق الآمال والطموحات العلمية والعملية على بناء واستخدام المؤشرات الاجتماعية ، الأمر الذى دفع البعض إلى اعتبار ذلك نوعا من " الهوس العلمى " . " والبدعة فى مجال العلم الاجتماعى " (٥) .

المرحلة الثانية : بدأت فى النصف الثانى من السبعينات وتميزت بالرؤية العلمية ، والمراجعة النقدية ، ويكم الدراسات والبحوث والنوآت والمؤتمرات العلمية ، التى اجتهدت ونجحت فى إلقاء الكثير من الضوء على الأبعاد الايديولوجية ، والنظرية ، والمنهجية ، للمؤشرات الاجتماعية . وبذلك مهدت الطريق ، وبأسلوب علمى لا انفعالى ، لتناول المؤشرات الاجتماعية ، فى أن واحد ، كقضية علمية ، وكتجسيد عملى للانتفاع بالعلم الاجتماعى . ومن ثم أتاحت الفرصة أمام علماء العلوم الاجتماعية لتقديم إجابة صريحة ومباشرة على التساؤل الذى يطرحونه على أنفسهم دائما ، وي طرح بإلحاح عليهم ، وهو كيف نجعل العلوم الاجتماعية مفيدة اجتماعيا ؟ (٦) .

تعريف المؤشرات الاجتماعية :

لا يوجد حتى اليوم ، تعريف للمؤشرات الاجتماعية ، متفق عليه ، بين علماء العلوم الاجتماعية . يرجع ذلك إلى حداثة حركة المؤشرات الاجتماعية ، وظهورها بشكل عشوائى ، إما لمواجهة الحاجة إلى معلومات متنوعة وغير محددة فى الميدان الاجتماعى ، وإما كاستجابة لطلبات محددة للمعلومات

الاجتماعية ، لخدمة أغراض عملية وتطبيقية معينة ^(٧) . فحركة المؤشرات الاجتماعية لم تنبثق عن نظرية اجتماعية ، أو عن إطار تصوري ، أو عن نموذج للأنساق الاجتماعية ، ومن ثم كان من الطبيعي أن تتعدد تعاريف علماء العلوم الاجتماعية للمؤشرات الاجتماعية ، وتتعدد بؤرة اهتمامهم فى كل تعريف من هذه التعريفات ، بتعدد تصوراتهم لوظائفها ، وباختلاف مداخلهم فى بنائها ، ويتنوع منظوراتهم لمكوناتها ولعناصرها .

فبينما نجد البعض يكاد لا يميز بين مفهوم المؤشرات الاجتماعية والإحصاءات الاجتماعية ، ويهتم فى تعريفه للمؤشرات الاجتماعية بالتأكيد على الخاصية الكمية أو الإحصائية لها ، بل ويحرص على استخدام مفهوم المؤشرات الاجتماعية كمرادف لمفهوم الإحصاءات الاجتماعية ، نجد البعض الآخر يرفض هذا التعريف الفضايف ، ويبرز الخط الدقيق الذى يفصل بين مفهوم المؤشرات الاجتماعية ، ومفهوم الإحصاءات الاجتماعية ، ويؤكد على أنه إذا كانت المؤشرات الاجتماعية شكلا من الإحصاءات الاجتماعية ، فالعكس ليس بصحيح ، فإحصاءات الاجتماعية ليست بالضرورة مؤشرات اجتماعية ، فى الوقت ذاته فإن المؤشرات الاجتماعية هى مقاييس قد تستخلص من الإحصاءات الاجتماعية أو تعتمد عليها ^(٨) ، ومن ثم فهى ليست مجرد إحصاءات اجتماعية .

ولعل من أهم المعايير التى يمكن الركون إليها فى التمييز بين الإحصاءات الاجتماعية والمؤشرات الاجتماعية ، أن الإحصاءات الاجتماعية يمكن أن تتناول أى متغير من المتغيرات الاجتماعية التى تصنف نسق اجتماعى معين ، بينما المؤشر الاجتماعى يعد مميزا Characteristic لهذا النسق ، ومن ثم فهو تعريف إجرائى ، أو جزء من تعريف إجرائى لمفهوم أساسى فى نسق المفهومات التى

تحدد النسق الاجتماعى ، ومن ثم يتصف المؤشر الاجتماعى بالقدرة على التعبير عن هذا النسق ، أو الدلالة عليه ^(٩) .

ويؤكد البعض الصفة المعيارية للمؤشرات الاجتماعية كميز لها عن الإحصاءات الاجتماعية ، ومن ثم يؤكد فى تعريفه للمؤشرات الاجتماعية على أهمية السياق الذى تستخدم فيه ، والغرض الذى تستخدم من أجله . ومن ثم يذهب إلى أن المؤشر الاجتماعى يمكن اعتباره إحصاء ، إلا أنه إحصاء يختص بمصلحة معيارية واضحة ومباشرة ، من شأنه أن يسهل الوصول الى أحكام دقيقة وشاملة ومتزنة ، عن الجوانب ذات الأهمية العظمى فى المجتمع ^(١٠) . فالمؤشر الاجتماعى إحصاء يقيس التغير فى حالة الرفاهية Welfare واتجاه هذا التغير ، وهو فى كافة الأحوال يعد مقياسا مباشرا للرفاهية أو للحالة الطيبة Well - being ، يفسر اذا تغير فى الاتجاه " الصحيح " ، بأن الأمور تتجه إلى الأفضل ، أو أن الناس أصبحوا فى حال أحسن ^(١١) . ووفقا لهذا التعريف يميز البعض بين الإحصاءات الاجتماعية التى هى عادة مقاييس للمدخلات In-puts وخاصة تلك المتعلقة بالبرامج الاجتماعية ، وبين المؤشرات الاجتماعية التى تدلنا على حالة الرفاهية ، ومن ثم فهى تهتم أساسا بمخرجات أو نواتج Outputs العمليات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد أوضح البعض صراحة ، فى تعريفه للمؤشرات الاجتماعية ضرورة أن تمكنا المؤشرات الاجتماعية من تقدير التغير الاجتماعى ، مقاسا فى ضوء الأهداف الاجتماعية للسياسات المعلنة ، وأن تقدم إطارا لتقويم السياسات والبرامج الاجتماعية ، على أساس مدى فاعليتها فى تحقيق هذه الأهداف ^(١٢) . ومن ثم ينص البعض بوضوح فى تعريفه ، على وظيفة المؤشرات الاجتماعية بالنسبة لعملية اتخاذ القرار وترشيد السياسات ، فيعرفها بأنها مقاييس كمية للأحوال الاجتماعية ، صممت لترشيد الاختيارات

بالنسبة لعملية اتخاذ القرار فى كافة مستوياتها^(١٣).

ونظرا لأهمية الاعتماد على المؤشرات الاجتماعية فى تقويم السياسات ، وفى ترشيد عملية اتخاذ القرار ، حرص البعض على تأكيد عنصر الاستمرارية فى تعريفه للمؤشرات الاجتماعية ، فهى " سلاسل زمنية " من شأنها أن تتيح إمكانية إجراء مقارنات على مدى فترات زمنية ممتدة ، بحيث تقيس مسار واتجاهات التغير على المدى الطويل ، وكذلك أيضا تكشف عن التقلبات ، وترصد الانعطافات الحادة فى معدلات التغير^(١٤) . فالمؤشرات الاجتماعية بجانب كونها تقارير اجتماعية Social Reports ، ونظام للإنذار المبكر - Early warning sys- tem ، وأساليب للرصد والرقابة الاجتماعية^(١٥) Social Monitoring فهى أيضا بمثابة نظام للحاسبة الاجتماعية^(١٦) Social accounting system .

مجمل القول أن تنوع بؤر الاهتمام ، ونقاط الارتكاز فى تعريف المؤشرات الاجتماعية ، يتوقف إلى حد كبير على تحديد وظيفة المؤشرات الاجتماعية . وهذا يدعونا إلى التعرف على هذه الوظائف .

وظيفة المؤشرات الاجتماعية :

المؤشرات الاجتماعية كأى عمل علمى تؤدي وظيفتها فى إثراء المعرفة العلمية، وهى فى هذا المجال المعرفة العلمية المتجهة أساسا إلى بناء نظرية اجتماعية عن التغير الاجتماعى ، أو على الأقل ، التوصل إلى نموذج يساعد على فهم آليات هذا التغير . إلا أنها تتميز عن أى عمل علمى آخر بأن وظيفتها التطبيقية تفرض أولويتها ، بشكل صريح وحاسم ، على وظيفتها العلمية .

إذا استعرضنا الكتابات التى تحدد وظيفة المؤشرات الاجتماعية ، والدراسات والمحاولات الرائدة فى هذا المجال ، نجد أن هناك شبه إجماع على أن

جوهر وظيفية المؤشرات الاجتماعية هي رصد التغير الاجتماعى ، لتابعته وتقييمه، ثم ضبطه أو توجيهه ، وذلك وفقا لأهداف أو غايات محددة مسبقا^(١٧) .

وفى إطار هذه الوظيفة العامة يمكن تحديد ثلاث وظائف فرعية للمؤشرات الاجتماعية ، ترتبط كل منها بالأخرى وتمهد لها ، ويتوافر فى كل منها مضمون وظيفية المؤشرات الاجتماعية ، وهو توفير قاعدة من المعلومات ، التى تأخذ شكل التعبير الكمى عن عناصر التنمية الاجتماعية ، أو الرفاهية الاجتماعية ، أو نوعية أو جودة الحياة Quality of life ، والموجهة أساسا لخدمة السياسة الاجتماعية والتخطيط ، أو بالتحديد الموجهة أساسا ليستفيد منها المسئولون عن وضع السياسات الاجتماعية والتخطيط لها ، وتنفيذ برامجها .

الوظيفة الأولى للمؤشرات الاجتماعية هي تقديم تقرير اجتماعى Social report وصفى عن حالة المجتمع وأوضاعه واتجاه أو مسار هذه الأوضاع ، يكون من شأنه الكشف عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع ، والمشكلات التى يعانها ، والمجالات التى تحتاج إلى توجيه اهتمام أو رعاية خاصة لها . والمؤشرات الاجتماعية هنا ، لا تتناول كافة جوانب المجتمع ، أو تقيس اتجاه ومسار كافة الأوضاع والظروف وإنما تنتقى وتركز على الأساسى والهام منها فقط^(١٨) .

ومن ثم تصبح وظيفة المؤشرات الاجتماعية هنا ، هي ترشيد القرار فى رسم السياسات الاجتماعية والتخطيط لها ، وذلك من خلال إلقائها الضوء على الأولويات القومية . وهى فى هذا لا تخاطب المسئولين عن رسم السياسات الاجتماعية فقط ، بل تخاطب أيضا الرأى العام . فالمؤشرات الاجتماعية ، إذ تقدم تقريراً وصفياً عن أهم ظروف المجتمع وأوضاعه ، والتغير فى هذه الظروف والأوضاع ، وذلك فى شكل بيانات ، وأحيانا تحليلات ، موجزة يسهل فهمها ،

تخلق الرأى العام الواعى بأوضاع مجتمعه ومشكلاته ، والقادر على مناقشة السياسات استنادا إلى قاعدة من المعلومات ، لائناء على حدس أو تخمين ، أو استناد إلى تصورات مسبقة . ومن هنا يؤكد البعض على أن المؤشرات الاجتماعية إذ تتيح فرص النقاش العام والعلنى لأوضاع المجتمع ، ومن ثم لأهداف السياسات الاجتماعية ، تلعب دورا جوهريا فى عملية المشاركة فى اتخاذ القرار، أو بقول آخر فى تحقيق "ديمقراطية" اتخاذ القرار^(١) .

الوظيفة الثانية للمؤشرات الاجتماعية هى التقييم . فلا تقتصر وظيفة المؤشرات الاجتماعية على إعطاء صورة أو تقرير وصفى للمجتمع ، وإلا لما اختلفت وظيفتها كثيرا عن الوظيفة التى تؤديها الإحصاءات الاجتماعية أو التقارير الاجتماعية ، وإنما جوهر وظيفة المؤشرات الاجتماعية هى " التقييم Evaluation " . حيث تهتم أساسا بتحديد مدى نجاح أو فشل سياسة أو خطة أو برنامج معين ، بناء على الأهداف المحددة لهذه السياسة ، أو تلك الخطة، أو ذلك البرنامج^(٢) . وهى لا تكتفى بذلك ، بل تقيس أيضا إنجازات السياسات من حيث الفاعلية والكفاءة معا . فإلى وقت قريب كان يكتفى بالمدخلات Inputs كمقياس لتحسن الأحوال الاجتماعية ، أو تحقيق مستوى أفضل من الرفاهية . ولكن أصبح من المسلم به اليوم ، أن المدخلات لا تكف ، بل قد لا تصلح ، للدلالة على ذلك . فتزايد الانفاق الحكومى على البرامج أو الخدمات الاجتماعية ، وتعاضل كم المدخلات المستخدمة لأغراض اقتصادية اجتماعية ، لا يدل على تحسن الأحوال أو على أن الأمور تتجه نحو الأفضل . وبالتالي فإن المدخلات فى حد ذاتها - وهى ما تهتم به عادة الإحصاءات الاجتماعية - لا يمكن الركون إليها فى الحكم على مدى التقدم أو التراجع فى طريقنا نحو تحقيق الغايات أو الأهداف الاجتماعية كما حددتها السياسات الاجتماعية . هنا يأتى دور

المؤشرات الاجتماعية حيث وضعت أساسا لمراقبة ورصد التقدم نحو تحقيق
الغايات الاجتماعية ، أو الأهداف الاجتماعية ، كما تعبر عنها بوضوح السياسات
الاجتماعية . وذلك بتركيزها على مخرجات أو نواتج Outputs هذه السياسات .
فالنواتج النهائية للعمليات الاجتماعية والاقتصادية ، هو ما تهتم به أساسا
المؤشرات الاجتماعية وإن كان تقويمها لهذا الناتج، يستلزم بالضرورة الاهتمام
بالأهداف الفرعية أو الوسيطة ، التى تسلم إلى تحقيق الهدف أو الغاية النهائية
لسياسة ما من السياسات (٣١) .

الوظيفة الثالثة للمؤشرات الاجتماعية هى الكشف عن التأثير الكلى
للسياسات فلا تقف وظيفة المؤشرات الاجتماعية عند حد رصد وقياس مدى
الاقترب من تحقيق الغايات النهائية للسياسات الاجتماعية ، أو عند حد تقويم
هذه السياسات من حيث مدى الفاعلية والكفاءة فى تحقيقها لأهدافها . وإنما
تمتد وظيفة المؤشرات الاجتماعية إلى الكشف عن التأثير الكلى للسياسات ، وهى
وظيفة على جانب عظيم من الأهمية حيث تكون الآثار الجانبية لسياسة أو إجراء
ما أحيانا أكثر أهمية وخطورة على المجتمع ، بحيث يتضاعل أمامها تحقيق الهدف
المقصود من اتباع هذه السياسة أو اتخاذ هذا الإجراء (٣٢) .

مجمل القول ، أن المؤشرات الاجتماعية وجدت لتؤدى وظائف على جانب
عظيم من الأهمية . فهى تقدم المعرفة المطلوبة لوضع سياسة اجتماعية وللتخطيط
لها ، وتكشف عن المشكلات والمسارات التى لا يمكن إرجاء مواجهتها ، وتقدم
الأداة التى تقيس مدى نجاح أو فشل هذه السياسات من جهة ، وأيضا الآثار
الجانبية المترتبة على الأخذ بها من جهة أخرى .

ومن هنا يصدق القول بأن المؤشرات الاجتماعية بمثابة نظام للإنذار المبكر

Monitoring system نظام المراقبة الاجتماعية Early warning system
ونظام للمحاسبة الاجتماعية Social Accounting system يساعد على رصد العائد
من الأخذ بسياسات اجتماعية معينة ، وتوزيعات هذا العائد على قطاعات المجتمع
وطبقاته وشرائحه وفئاته . ويبرز إلى أى مدى تسير السياسات الاجتماعية نحو
إشباع الحاجات الأساسية Basic Needs أو إلى أى مدى تقترب من تحقيق
أهداف التنمية أو غاياتها Development Goals أو إلى أى مدى تنجح فى
تحقيق جودة الحياة The Quality of Life وهذا ينقلنا إلى طرح المنظورات
التصورية لبناء المؤشرات الاجتماعية .

المنظورات التصورية لبناء المؤشرات الاجتماعية :

كان من الطبيعى وقد ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية ، لترشيد عملية
اتخاذ القرار فى مجال رسم السياسات الاجتماعية ، أن تعكس هذه الحركة فى
جانبيها النظرى والمنهجى ، منطلقات أيديولوجية وقيمية متنوعة ، وذلك بدما من
اختيار المنظور التصورى ، الذى يحدد الأهداف التى ترصدها وتقيمها هذه
المؤشرات ، مروراً بعملية اختيار المجالات وانتقاء المؤشرات وتحديد مكوناتها
وعناصرها ومصدر بياناتها ، وانتهاءً بتحديد كيفية استخدامها وتأويل نتائجها .

ولعل نتاولنا لأهم مدخلين لبناء المؤشرات الاجتماعية ولانماط هذه
المؤشرات^(٣) ، يلقى مزيداً من الضوء على هذه النقطة .

المدخل الأول : الغايات والأهداف الاجتماعية :

ينطلق هذا المدخل فى بناء المؤشرات الاجتماعية من التسليم بأهمية وظيفة
المؤشرات الاجتماعية فى إحداث التغيير الاجتماعى المرغوب فيه أو المقصود أو
المخطط .

ومن ثم يبدأ العلماء الذين يأخذون بهذا المدخل أولى خطواتهم ، بتحديد الأهداف النهائية أو الغايات الاجتماعية التى تتبناها السياسات الاجتماعية للدولة ، والخطط الاجتماعية التى وضعت لتحقيق الأهداف الاجتماعية ، التى يؤدى تحقيقها إلى تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاجتماعية .

ومن المسلم به أن الغايات القومية National Goals ومن ثم الغايات الاجتماعية Social Goals التى تعبر عنها أهداف السياسات الاجتماعية ، تختلف باختلاف النظام السياسى والاقتصادى للدولة ، وتختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها فى فترة معينة من تاريخها ، وتختلف باختلاف وضعها كدولة متقدمة أو كدولة نامية . ومن ثم فمن الطبيعى أن تعكس المؤشرات الاجتماعية التى تأخذ بمدخل الأهداف أو الغايات الاجتماعية هذه الاختلافات ، التى تعكس بدورها اختلافات أيديولوجية وقيمية للسياسات الاجتماعية بين دولة وأخرى .

إلا أنه يلاحظ أن المؤشرات الاجتماعية التى تأخذ بهذا المدخل فى الدول المتقدمة تعكس الاختلافات الأيديولوجية والقيمية لهذه الدول ، أكثر من تعبيرها عن توجهات أيديولوجية أو قيمية لواضعى هذه المؤشرات ، وذلك على عكس الحال فى الكثير من الدول النامية حيث تمثل تحديد الأهداف القومية والغايات والأهداف الاجتماعية إشكالية بالنسبة لتكوين المؤشرات الاجتماعية التى تأخذ بهذا المدخل . يرجع ذلك إما إلى أن أغلب الدول النامية لم تستقر بعد على نظام سياسى أو اقتصادى محدد ، يكون هناك اتفاق أو إجماع Consensus على القيم والمصالح التى يعبر عنها ، وإما لأن السياسات المعلنة تختلف كلية عن السياسات الضمنية التى توضع والخطط وتتخذ الاجراءات لتنفيذها ، وإما لغياب

فكرة التخطيط العلمى كلية أو جزئيا ، وإما لبعض هذه الأسباب أو جميعها ^(٢٤) .

هنا نجد التوجه الأيديولوجى للباحث ، وخاصة مع غياب نظرية اجتماعية يرتكن إليها ، يلعب دورا أساسيا فى بناء المؤشرات الاجتماعية إذ يوضع أمام عدة خيارات : إما أن يضع تصورا للأهداف الاجتماعية للسياسة الاجتماعية للدولة النامية ، وهى فى هذه الحالة عادة ما تتراوح ما بين إشباع الحاجات الأساسية Basic Need أو إحداث تغييرات بنائية يكون من شأنها تحقيق أهداف التنمية كما يتصورها فى إطار أيديولوجيته ، وإما أن يلجأ إلى إحلال مجالات الاهتمام الاجتماعى Areas of social concern محل الغايات أو الأهداف الاجتماعية ، وهو نفس الوضع الذى يلجأ إليه المهتمون ببناء مؤشرات اجتماعية تستخدم على المستوى الدولى حيث تختلف بالضرورة أهداف السياسات الاجتماعية بين دولة وأخرى ^(٢٥) . وإما أن يكتفى باختيار مجالات اجتماعية Social Areas يعبر كل منها عن مسئولية إحدى مؤسسات الدولة أو أجهزتها (الغذاء - الإسكان - التعليم - الصحة - العمل ... الخ) .

والباحث فى تفضيله بين هذه الاختيارات يعكس بلاشك توجهاته الأيديولوجية التى تتضح أكثر فى مرحلة تحديده لمكونات كل مجال من هذه المجالات ، وفى انتقائه للمؤشر الذى من شأنه أن يعبر عن أهم متغيراتها .

المدخل الثانى : نوعية أو جودة الحياة :

ينطلق هذا المدخل من رفض مدخل الأهداف الاجتماعية حيث أن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لا يتضمن بالضرورة تحسنا فى نوعية الحياة أو فى رفاهية الأفراد Individual Well-being . فزيادة نصيب الفرد من الدخل القومى وارتفاع مستوى المعيشة لا يدل على أن المجتمع انتقل إلى حال أفضل أو

أن الافراد أصبحوا أكثر سعادة ورضا .

ويمكننا أن نميز بين اتجاهين فى هذا المدخل ، يعكس كل منهما توجهات
قيمية معينة .

الاتجاه الأول : لا يختلف كثيرا عن المدخل الذى يتخذ الأهداف الاجتماعية
للسياسات الاجتماعية ، أو تحديد مجالات الاهتمام أو المجالات الاجتماعية
منطلقا له . إذ تبدأ أول خطوة فى بناء المؤشرات التى تتبنى هذا الاتجاه بتحديد
المجالات التى تعكس نوعية الحياة (مجالات البيئة ، الصحة ، التعليم ، الأمن ،
العمل ... الخ) ثم اختيار المؤشر الذى من شأنه أن يدل على نوعية أو جودة
الحياة فى كل من هذه المجالات ، وتكوين المقاييس المحددة له مثل درجة التلوث
فى البيئة - مستوى التعليم - درجة الازدحام - معدل الانتحار ... الخ) .

ونظرا لأن هذا الاتجاه يعتمد فى بناء المؤشرات على محكات موضوعية،
توصف المؤشرات التى تبنى وفقا له بأنها مؤشرات موضوعية Objective
Indicators ، مثلها فى ذلك مثل المؤشرات التى تأخذ بأهداف السياسات
الاجتماعية مدخلا لها حيث تبنى على أساس " أحكام من الخارج " عن نوعية
الحياة وهو ما يميزها كلية عن الاتجاه الآخر فى بناء مؤشرات اجتماعية لنوعية
أو جودة الحياة^(٣) .

يقوم الاتجاه الثانى على رفض الظروف المادية أو الموضوعية كمؤشر
لنوعية الحياة ، كلية أو جزئيا ، ويدلل على ذلك بأنه فى الوقت الذى يتزايد فيه
تحسن كافة الظروف المادية للحياة يتزايد فيه أيضا عدم الرضا عن هذه الظروف .
ومن ثم يقوم هذا الاتجاه على التسليم بأن إدراك الفرد واستجابته وتقويمه الذاتى
للظروف المادية ، ومدى شعوره بالرضا بل والسعادة هو المدخل السليم للحكم على

نوعية الحياة أو جودتها ، ومن ثم توصف المؤشرات التى تأخذ بهذا الاتجاه بأنها مؤشرات ذاتية Subjective Indicators تبنى على أساس " أحكام من الداخل " عن جودة أو نوعية الحياة .

ونحو هذا المدخل الأخير - مدخل نوعية الحياة - تتجه منذ النصف الثانى من السبعينات بالذات ، أغلب الدراسات الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تتخذ نوعية الحياة مدخلا لها . بل أصبح أيضا المدخل الذى يعتمد على الأهداف الاجتماعية للسياسات فى بناء المؤشرات الاجتماعية يطعم مؤشرات بمؤشرات ذاتية تعكس قيم ومصالح أفراد المجتمع وجماعاته .

مصادر بيانات المؤشرات الاجتماعية :

أدى إدخال البعد الذاتى فى بناء المؤشرات الاجتماعية إلى تحول هام فى بناء هذه المؤشرات حيث أصبحت بيانات البحوث الاجتماعية ، والبحوث المسحية منها بالذات ، هى المصدر الأساسى لبناء مقاييسها ، بدلا من الاعتماد فقط على الإحصاءات الرسمية .

وقد مهد لذلك أيضا القصور الذى تعاني منه الإحصاءات الاجتماعية فى حد ذاتها ، والذى انعكس بدوره على المؤشرات التى اكتفت بالاعتماد عليها وحدها . ولعل من أهم أوجه النقد التى توجه إلى استخدام الإحصاءات الاجتماعية الرسمية - كمصدر لبناء المؤشرات الاجتماعية - أن الاعتماد عليها من شأنه أن يحصر نطاق المؤشرات الاجتماعية فى حدود الإحصاءات المتاحة فقط ، والتى قد تهتم بمجالات معينة فى المجتمع ، وتهمل أخرى قد تكون أكثر أهمية وحاجة لبناء مؤشرات اجتماعية تقيس التغير فيها ، مثل القيم والمطامح

والرضا . حتى بالنسبة للمجالات التى توجد إحصاءات اجتماعية عنها ، فإن هذه الإحصاءات قد لا تكفى لبناء مؤشر صادق أو ملائم . ومن ثم فإن الاعتماد عليها قد يؤدى إلى تحيز المؤشر وعدم صدقه ، أو إلى الخطأ فى تفسير نتائج استخدامه . مثال ذلك استخدام عدد سنوات الدراسة كتقدير لمستوى المهارة أو القدرة بالنسبة للفرد أو السكان عموما ، أو الاكتفاء بانخفاض درجة تزامم المسكن كمؤشر يدل على تحسن حالة الإسكان وما إلى ذلك من إحصاءات اجتماعية^(٣) .

ومن ثم كان من الطبيعى أن تظهر الدعوة إلى الاعتماد فى بناء المؤشرات الاجتماعية على البحث المسحى ، وألا تحمل الإحصاءات الاجتماعية أكثر مما تحتمل . وقد انعكست هذه الدعوة فى صورتين :

الأولى : طالبت ، وعملت ، على تدعيم الإحصاءات الاجتماعية ، بحيث زادت من المجالات التى تغطيتها ، ومن البيانات التى تشملها هذه المجالات ، كما حرصت فى نفس الوقت على مراعاة الدقة عند جمع بياناتها ومعالجتها ، وعلى الانتظام والدورية فى جمعها .

الثانية : اتجهت كلية إلى البحوث المسحية كمصدر لبناء مؤشراتها لتلافى أوجه القصور فى الإحصاءات الرسمية ولاستخلاص مؤشرات ذاتية منها فضلا عن إتاحة إمكانية التعمق فى تحليل العلاقات بين متغيرات المؤشر والعلاقات وبين المؤشرات ، مما قد يساعد على تكوين نسق من المؤشرات الاجتماعية .

مشكلات النظرية والمنهج فى بناء المؤشرات الاجتماعية :

لم يكن الاتجاه إلى تدعيم الإحصاءات الاجتماعية أو الاعتماد تماما على

بيانات البحوث المسحية فى بناء المؤشرات الاجتماعية ، سوى خطوة فى مجابهة بعض العقبات التى تقف فى طريق بناء المؤشرات الاجتماعية ، خصوصا ما يتعلق منها بمشكلى النظرية والمنهج . فالنظرية الاجتماعية أو النظرية السوسيولوجية بالتحديد ، ما زال بناؤها واستقرارها موضع تساؤل . الأمر الذى يجعلها غير قادرة على القيام بوظيفتها بالنسبة لبناء المؤشرات الاجتماعية ، أى الربط بين المؤشرات وبين الظواهر التى تقيسها أو التى تحاول التنبؤ باتجاهها أو تفسيرها . كما قد لا يسمح الوضع الحالى للنظرية السوسيولوجية بأن يشق منها النماذج Models التى يمكن بناء عليها التحديد الدقيق لمحتوى الإحصاءات أو البيانات الاجتماعية ، التى يعتمد عليها فى بناء المؤشرات الاجتماعية ^(٢٨) .

والواقع أن عملية بناء المؤشرات الاجتماعية لم تبدأ من فراغ بل حاولت منذ البداية أن تتخذ من عملية بناء المؤشرات الاقتصادية نموذجا تحتذي . إلا أنها بدأت من نفس نقطة بداية المؤشرات الاقتصادية . فالمؤشرات الاقتصادية لم تبدأ منطلقة من نظرية اقتصادية بالمعنى العلمى للنظرية ، أو حتى من أطر تصورية يمكن اشتقاق نماذج منها ، تحدد بوضوح البيانات التى يجب أن يحتويها المؤشر ، بل كانت عملية بناء المؤشرات الاقتصادية فى مراحلها الأولى تعتمد كلية على البيانات والإحصاءات التى جمعت لأهداف خاصة بعملية الإدارة . ومن ثم كانت هذه البيانات ، عادة غير ملائمة لوظيفة المؤشر الاقتصادى الذى يعتمد عليها فى بنائه . ولذلك تميزت المؤشرات الاقتصادية ، فى مراحلها الأولى ، بافتقارها إلى المبررات النظرية التى توضح ، أو ترجح ، اختيار مؤشر دون آخر لقياس التقدم الاقتصادى أو الرفاهية الاقتصادية مثلا . ومن هنا وجدت هوة نظرية بين المؤشر الذى يقيس الظاهرة ، وبين تفسير الظاهرة المقاسة ^(٢٩) .

لكن تقدم علوم الاقتصاد بظهور النظريات الاقتصادية دفع بالمؤشرات الاقتصادية دفعة قوية إلى الأمام ، بحيث أصبحت لها مكانتها العلمية والعملية اليوم ، بالنسبة لقياس وتوجيه التقدم الاقتصادى . فهناك الآن العديد من المؤشرات الاقتصادية التى تتميز بالثبات والصدق ، مؤشرات لدورة العمل ، لحركة العمالة ، للنمو الاقتصادى الخ ، وتقوم النظرية هنا بوظيفة الربط بين المؤشرات وبين الظواهر التى تقيسها أو التى تحاول أن تتنبأ باتجاهها أو تفسيرها . كما تشتق منها النماذج التى يمكن بناء عليها التحديد الدقيق لمحتوى الإحصاءات الاقتصادية اللازمة لبناء المؤشر الاقتصادى (٣٠) .

إذا قارنا بين الوضع الحالى للمؤشرات الاقتصادية ، والتى بدأت حركتها فى الثلاثينيات ، وبين الوضع الحالى للمؤشرات الاجتماعية نجد أن هناك هوة واضحة بينهما ، تعكس المسافة التى تفصل بين التقدم فى بناء النظرية الاقتصادية ، وبين التعثر فى بناء النظرية الاجتماعية ، أو النظرية السوسيولوجية بالذات ، بالمعنى العلمى الدقيق للنظرية .

هذا الوضع الحرج الذى تواجهه المؤشرات الاجتماعية اليوم ، والذي يتلخص فى تزايد الحاجة إلى وجود مؤشرات اجتماعية من جانب والافتقار إلى نظرية اجتماعية تستند إليها هذه المؤشرات من جانب آخر ، دفع ببعض العلماء إلى طرح فكرة الاعتماد على النماذج فى بناء المؤشرات الاجتماعية مستثنين فى بناء النموذج على مفهوم « النسق الاجتماعى » سواء من حيث الشكل أو المضمون . فمن حيث الشكل يتكون النموذج من مجموعة من المؤشرات المترابطة ، التى يتناول كل منها مجموعة من البيانات أو المقاييس المترابطة والمتكاملة أيضا . فالنموذج هنا يأخذ شكل النسق الاجتماعى . أما من حيث

المضمون ، فنظرا لأن النموذج نموذج للمؤشرات الاجتماعية ، فلا بد أن يعكس مضمونه الجوانب الاجتماعية ذات الدلالة بالمجتمع^(٣١) .

وعموما فقد أصبحت أحد المعالم المميزة لحركة المؤشرات الاجتماعية اليوم، هي محاولة الإجابة نظريا وعمليا على تساؤل جوهري وهو كيف يمكن ، وفي غياب نظرية اجتماعية ، بناء نموذج تشتق منه المؤشرات الاجتماعية ؟ . وإلى أن يتوصل العلماء إلى إجابة عن هذا التساؤل ستظل المؤشرات الاجتماعية تمثل مجموعة Set من المؤشرات بدلا من أن تشكل نسقا System من المؤشرات . وبالمثل ستظل مقاييس كل مؤشر تكون مجموعة من المقاييس لمكونات Components ، بدلا من أن تشكل نسقا من المقاييس لنسق من المكونات .

وهذا ينقلنا إلى نقطة منهجية أخرى مرتبطة بها وهي الخاصة بتجميع مقاييس مكونات المؤشر في مؤشر ، وتجميع المؤشرات في مؤشر كلى .

المؤشرات الكلية في مقابل المؤشرات الجزئية :

تعالج هذه النقطة عادة على مستويين :

المستوى الأول : ويتناول فكرة تكوين مؤشر اجتماعى كلى يكفى بمفرده للدلالة على الحالة الاجتماعية للمجتمع ، وذلك على نمط الوضع فى المجال الاقتصادى ، حيث اتخذ نصيب الفرد من الدخل القومى ، كمؤشر اقتصادى ، كلى يكفى بمفرده للدلالة « على الحالة الاقتصادية للمجتمع » .

المستوى الثانى : يتناول تكوين مؤشر كلى ، عن كل مجال من المجالات التى تعبر عن غاية إجتماعية Social Goal أو اهتمام اجتماعى Social Concern ، أو حاجة إجتماعية أساسية Basic Social Need أو حق إنسانى

Human Right أو جانب من جوانب نوعية أو جودة الحياة Quality of Life .

لم تحز فكرة تكوين مؤشر اجتماعى كلى ، يلخص الوضع الاجتماعى ، على اهتمام يذكر من جانب علماء العلوم الاجتماعية ، يرجع ذلك فى جانب منه إلى القصور الذى كشف عنه استخدام مؤشر اقتصادى كلى ، وهو نصيب الفرد من الدخل القومى ، كمؤشر كاف فى حد ذاته ، أو كمؤشر صادق للأحوال الاقتصادية .

ومن ثم قل الحماس لهذه الفكرة لاعتبارات علمية وعملية معا ، ليفسح الطريق أمام فكرة بناء عدة مؤشرات اجتماعية كلية . أو بمعنى أدق مؤشرات اجتماعية تجميعية أو مركبة ، يدل كل منها ، أو يشير إلى الأحوال والأوضاع الاجتماعية فى مجال اجتماعى محدد ، أو فى مجال اهتمام اجتماعى معين ، بمعنى أن يكون هناك مؤشر كلى للتعليم ، مؤشر كلى للصحة ، مؤشر كلى للإسكان ، مؤشر كلى للعدالة الاجتماعية ، مؤشر كلى للمشاركة ... وهكذا .

هذه الفكرة استحوذت على بعض الاهتمام من جانب علماء العلوم الاجتماعية ، إلا أن اهتمامهم بها أخذ شكل الدراسة المتأنية التى تتناقص العقبات المنهجية والتطبيقية أمام إخراجها إلى حيز التنفيذ .

بالطبع كانت أول عقبة منهجية هى عدم وجود نظرية اجتماعية عامة ، أو نظرية اجتماعية للتنمية ، أو للتغير الاجتماعى ، يمكن إستنادا عليها بناء أنساق اجتماعية ، ومن ثم التوصل إلى مؤشرات اجتماعية لكل نسق منها ، يعكس المؤشر الكلى له ، أهمية المتغيرات الأساسية أو المسيطرة Supra Variables فيه^(٣٧) . وإذا تجاوزنا عن هذه العقبة واجهتنا عقبة أخرى مرتبطة بها ، وهى الخاصة بتحديد أوزان Weights لمكونات كل مؤشر فرعى يتكون منه المؤشر

الكلى ، وأوزان كل عنصر من عناصر مكونات المؤشر الفرعى ، والمعيار الذى يستند إليه فى تحديد هذه الأوزان .

وقد كانت هذه النقطة بالذات محل اهتمام من جانب المتحمسين لفكرة المؤشرات التجميعية ، وجد البعض مخرجا لها فى نمط المؤشرات الذاتية حيث ترك أمر تحديد الأوزان للأفراد أنفسهم ، فهم الذين يحددون أولا ، أهمية كل مجال من مجالات الاهتمام الاجتماعى Social Concern . وهم الذين يحددون ثانيا أهمية كل مكون يشتمل عليه كل مجال من هذه المجالات، وهم الذين يحددون أخيرا ، درجة مدى سعادتهم ، أو رضاهم ، أو مدى جودة الحياة التى يخبرونها ، بالنسبة لكل عنصر ، ولكل مكون، ومن ثم لكل مؤشر من المؤشرات الاجتماعية التى تعبر عن مجالات الاهتمام الاجتماعى هذه، إلا أن هذا المخرج فجر أوجه النقد التى توجه للمؤشرات الذاتية بدءا من مشكلة صدق Validity وثبات Reliability هذه المؤشرات فى حد ذاتها وانتهاء بتأكيد التحيز الناجم عن تعارض المصالح ، واختلاف القيم ، وتنوع الاهتمامات ، ومدى الوعى بها بين الأفراد والجماعات . ومن ثم اختلاف المعايير فى الحكم على الأشياء^(٣٣) .

وإذا نحينا جانبا الاعتبارات المنهجية التى تقف عقبة فى طريق الأخذ بفكرة المؤشر الكلى التجميعى لمجال أو لاهتمام اجتماعى ، يظل أمامنا اعتراض إجرائى يقلل بل ينكر الأهمية أو الفائدة التطبيقية لمثل هذا المؤشر . فإذا كان الهدف الجوهرى من الأخذ بفكرة المؤشرات الاجتماعية هو تقويم السياسات الاجتماعية بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار ، فإنه لا يكفى واضعى السياسات معرفة أننا نقترِب أو نبتعد عن تحقيق هدف أو غاية لسياسة ما ، أو أن التقدم مُرضى فى مجمله ، أو أنه مُرضى فى المتوسط ، فإن هذه الصورة الكلية لا

تغنى عن معرفة الوضع بالنسبة لكل هدف من سلسلة الأهداف التى يؤدى تحقيقها إلى تحقيق الهدف النهائى لسياسة ما أو غايتها . فعن طريق وجود مؤشر اجتماعى لكل من هذه الاهداف يمكن فقط تقويم تعديل السياسات الاجتماعية وصياغتها . ولعل هذا هو ما دفع البعض الى التاكيد على أن المؤشرات المركبة إما أنها غير ضرورية ، أو غير مرغوب فيها ، أو أنه من الصعب إنشائها أو تركيبها . ومع ذلك ، فلا تزال هناك محاولات جادة من جانب بعض الهيئات والعلماء ، وخاصة من المهتمين باستخدام المؤشرات على مستوى المقارنات الدولية أو على مستوى المقارنات بين الدول النامية ، للتوصل الى مؤشرات كلية ، مع وعى تام بأنها لا تحل محل ، أو تغنى عن ، المؤشرات الفرعية أو الجزئية^(٣١).

بعد هذا العرض الموجز الذى تتبعنا فيه بدايات الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية ، وتنوع نقاط الارتكاز فى تحديد وظائفها ، ومن ثم فى اختيار مفهومها وانتقاء تعريف لها ، وما انبثق عن حركة المؤشرات الاجتماعية من قضايا وإشكاليات نظرية ومنهجية ، نعرض فى الجزء التالى لكل نقطة من تلك النقاط ، ولكل قضية من هذه القضايا فى ثنايا عرضنا للمراحل المتتالية التى مر بها مشروع بناء مؤشرات اجتماعية للتنمية ، ومن خلال تناولنا لكل خطوة منهجية خطاها هذا المشروع .

المراجع والمواش

- 1 - Bauer, R. ed, Social Indicators, Cambridge, MIT Press, 1966.

يعد هذا المؤلف أول مؤلف يتناول المؤشرات الاجتماعية . ويعتبر البعض ريموند بويد بمثابة الأب الحقيقي لحركة المؤشرات الاجتماعية ، أنظر :

Wilcox, L., Brooks R., Beral, G., and Klonglan, G., Social Indicators and Societal Monitoing, Elsevier Scientifice Publishing Company, Amsterdam , 1972, pp. 5 - 6 .

ولتتبع حركة المؤشرات الاجتماعية أنظر :

Land, K., Theories, Models and Indicators of Social Change, I.S.S.J., Vol.27, No. 1 , 1975, pp. 8 - 14 .

أوتس دانكان Otis Dadley Duncan هو أول من استخدم مصطلح ' حركة المؤشرات '

وذلك في مؤلفة الذى نشر عام ١٩٦٩ بعنوان :

Towards Social Reporting : Next Steps .

- 2 - Wilcox, L. Brooks R., Beal G., Klonban G. Op. Cit, p.1 .
3 - Roberts, D. Social Indicators in Developing Countries, OECD, Development Center , 1977, pp. 11 - 12 .
4 - Bauer, R. Social Indicators and Sample Surveys, P.O.Q., 1966 , Vol . 30 , pp. 339 - 340 .
5 - Roberts, D. , Social Indictors in Developing Conntries, Op.cit., p. 7 .
6 - Brand, J., Op. cit., p.339 .
8 - Roberts , D., Op. cit ., p.13 .
9 - Andrews, F., and Withey, S., Op. cit ., pp. 3 - 4 .

لمزيد من التفصيل عن مفهوم المؤشر الاجتماعى باعتباره مفهوم أساسى فى نسق المفاهيم التى تحدد النسق الاجتماعى أنظر :

Carlisle, Elane, The Conceptual Structure of Social Indicators, in Social Indicators and Policy, Shonfield, A., and Shaw, Stella, (ed.) , London Heinemann Educational Books, 1972, pp.25 - 28.

- 10 - Toward a Social Report ورد هذا التعريف في التقرير الاجتماعي
- 11 - Wilcox , L. Brooks, R., Beal , G., and Klonglan, G., Op. cit , pp. 18 - 19 .
- 12 - Wilcox, L. , Brooks , R. , Beal , G. , and Klonglan , G. , Op . cit , p. 18 .
- 13 - Brand , J. Op. cit ., p. 87 .
- 14 - Andrews, F., Withey S., Op. cit , p. 3 .
- 15 - Wilcox , L. , Brooks , R. Beal, G., Klonglan , G. , Op. cit., p. 6.
- 16 - Ibid, p. 8 .
- Bauer, R. , Social Indicators and Sample Surveys , P.O.Q., Vol. p. 34 .
- 17 - Wilcox, L. , Brooks, R., Beals, G., Klonglan , G., Op. cit., p. 7.
- 18 - Wilcox , L., Brooks, R., Beal, G., Klonglan , G ., Op. cit., p. 8.
- 19 . United Nations Economic and Social Council, Social Indicators, Current national and international activities in the Field of Social indicators and Social report , 0061, 1975 , p. 11 .
- 20 - Reberts, D., Op. cit ., p. 11.
- 21 - Reberts, D., , Op.Cit., p. 14 .
- 22 - Brand, J., The Politics of Social Indicators, The British Journal of Sociology , Vol. 26 , 1975, p. 79 .
- 23 - Wilcox, L., Brooks, R., Beal G., Klonglan, G., Op.cit., p. 12 .
- 24 - Deved C. Roberts يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى الدراسة القيمة لديفيد روبرتس
عن المؤشرات الاجتماعية في الدول النامية حيث تناول فيها كافة الاشكاليات الخاصة ببناء مؤشرات اجتماعية في الدول النامية . (مرجع سبق الإشارة إليه) .
- 25 - أنظر على سبيل المثال :
The OECD List of Social Indicators, OECD, Paris . 1982 .
- 26 - Andrews , F., Withey, S., Social Indicators of Well. Being, Op. cit., pp. 4 - 6 .

- 27 - Gastil , R., Social Indicators and Quality of life , Op.cit., pp. 297 - 298 .
- 28 - Wilcox, L., Brooks, R., Beal, G., Klonglan, G., Op.cit., pp. 14 - 17 .
- 29 - Social Indicators Newsletter, No. 16, 1981, pp. 1- 4 .
- 30 - Ibid, p. 5 .
- 31 - Wilcox, L., Brooks, R. , Beal, G., Klonglan, G., Op. cit ., pp. 14 - 17 .
- 32 - Mukherjee, R., On the Use of Social Indicators for Planning , So-
cial Indicators Reseach Vol. 9, 1981, p. 184 .
- 33 - Pfaff, M., Social Indicators : Problems, Methods, Examples Un-
published paper, 1981, pp. 9 - 12 .
- 34 - انظر في هذا الصدد المحاولة التي قام بها ماريو بونج
Bunge, M., Developement Indicators Socil Research , Vol. 9,
pp. 369 - 385 .

المراحل المنهجية لتصميم واختبار

المؤشرات الاجتماعية للتنمية *

مر تصميم المؤشرات الاجتماعية للتنمية واختبارها بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى : تصميم المؤشرات :

خضع التصميم المنهجي للمؤشرات الاجتماعية للتنمية لعدة اعتبارات ، كما مر بعدة مراحل حتى وصل إلى الصورة التى يتضمنها هذا التقرير .

كانت من أهم الاعتبارات الحاكمة والتى فرضت توجهها معيناً على هيئة البحث هى الوظيفة المقارنة لهذه المؤشرات على مستوى الدول العربية .

ففى مطلع عام ١٩٧٩ شرع المركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية (اليونسكو) فى تنفيذ بحث طموح بعنوان المؤشرات الاجتماعية للتنمية " مسح اقليمى للأسرة العربية " حدد الهدف الأساسى من هذا البحث ببناء مجموعة من المؤشرات الاجتماعية يمكن بالاعتماد عليها رصد الوضع الحالى للتنمية الاجتماعية فى الدول العربية وقياس التغير الاجتماعى فى هذا الوضع على فترات زمنية متباعدة تسمح بالتعرف على اتجاهات التنمية الاجتماعية داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات العربية بعضها البعض ، فضلاً عن الكشف عن الآثار الجانبية المصاحبة للتنمية الاجتماعية .

* شارك فى إعداد هذا الجزء الدكتور / محمود عبد القادر ، والدكتور / عاطف خليفة ، والدكتورة /

ناهد صالح .

وقد فرض هذا البعد المقارن اتخاذ مجالات التنمية لا أهداف التنمية منطلقا لبناء المؤشرات الاجتماعية ، إذ فضلا عن اختلاف غايات التنمية وأهدافها بين دولة عربية وأخرى ، وفقا للتوجهات الأيديولوجية لكل دولة من ناحية ، ووفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تعايشها كل دولة من ناحية أخرى، فإن عدم وجود غايات صريحة أو معلنة للسياسات الاجتماعية للتنمية فى غالبية الدول العربية ، فضلا عن التغير السريع فى أهداف هذه السياسات فى بعضها جعل من الانطلاق من أهداف التنمية لبناء مؤشرات اجتماعية أمرا مستبعدا منهجيا .

كذلك لم تأخذ هيئة البحث بمدخل نوعية الحياة فى بناء المؤشرات الاجتماعية استنادا إلى أنه دون توافر المؤشرات الموضوعية التى ترصد الأوضاع والظروف فى المجالات التى تشتملها التنمية أو التى توجه إليها برامج التنمية يصبح من غير المقبول الاكتفاء بالمؤشرات الذاتية أو الاقتصار عليها فى بناء مؤشراتنا الاجتماعية للتنمية . ومن ثم كان الاعتماد أساسا على بناء مؤشرات موضوعية للتنمية الاجتماعية - مع تطعيمها ببعض المؤشرات الذاتية - مطلبا منهجيا لا يمكن التفاضل عنه وكخطوة منهجية أساسية قبل التفكير فى وضع مؤشرات لنوعية الحياة تكفى أساسا برصد أدراك الأفراد ومدى رضائهم عن الحياة بعامة وعن المجالات المتنوعة للحياة بخاصة ثم التوصل إلى مؤشرات كلية تضع كل من المؤشرات الموضوعية والذاتية فى اعتبارها للحكم على مدى نجاح السياسات الاجتماعية للتنمية فى تحقيق أهدافها المادية من جهة وفى تحقيق رضا الشعوب عنها من جهة أخرى .

لكل هذه الاعتبارات كانت بداية بناء المؤشرات من منطلق مجالات التنمية

ذاتها وليس أهدافها ، نظرا لاختلاف أهداف التنمية من مجتمع لآخر بينما الاتفاق قائم بينها جميعها حول مجالاتها بصرف النظر عن توجهاتها السياسية والاقتصادية وظروفها الديموجرافية والاجتماعية . واستقر الرأى فى هذه المرحلة من الدراسة على تخير ستة مجالات للتنمية لها أهميتها ودلالاتها على مستوى الدول العربية خاصة والدول النامية عامة وهى المجالات الآتية : السكان ، العمل ، التعليم ، الثقافة ، الصحة ، والإسكان . هذا بالإضافة إلى مؤشرين اجتماعيين فرعيين لتقدير الأثار المترتبة على التنمية الاجتماعية فى الأسرة العربية وهما : التماسك الاجتماعى للأسرة ، ونسق القيم الخاص بالحياة الأسرية .

وقد اختير المسح الأقليمى للأسرة العربية كمصدر أساسى لبناء هذه المؤشرات ، باعتباره حلا منهجيا لمشكلة المقارنة بين المجتمعات العربية التى تندر فيها الإحصاءات الرسمية المطلوبة لبناء مؤشرات اجتماعية للتنمية فضلا عن اختلاف المتوافر منها من حيث المفاهيم ومن ثمة نوعية البيانات وأساليب جمعها مما لا يتيح إمكانات المقارنة بين مجتمع وآخر . فضلا عن أن هذا الأسلوب سידعم من الثقة فى المؤشر لبلوغه مستوى دقة بيانات البحث العلمى . ناهيك عن إمكانية المقارنة المنهجية الواثقة بين المجتمعات المعنية ، وهو هدف أساسى لهذا البحث على نحو ما أوضحنا . ومع ذلك فإن الإحصاءات الرسمية على مستوى كل دولة ستكون موضع اعتبار على المستوى الوطنى (داخل المجتمع) والأقليمى (بين المجتمعات) إذا كانت متاحة على النحو المطلوب من الدقة والنوعية المتعارف عليها إحصائيا فى المجالات والقطاعات التى تشملها هذه الدراسة ، سواء عند رصد الوضع الحالى للتنمية أو عند التعرف على ما قد يعترضها من تغيرات عبر المراحل الزمنية المختلفة .

بعد الاستقرار على مجالات التنمية التى سىغطى كل منها مؤشر من المؤشرات الاجتماعية ، شرعت هيئة البحث فى تحديد مكونات Compoant وعناصر Item كل مؤشر من هذه المؤشرات واعتمدت فى ذلك على مصدرين أساسيين ، المصدر الاول هو الاطلاع على التراث العلمى فى مجال المؤشرات الاجتماعية وخاصة فى مجال المؤشرات الاجتماعية المقارنة ، والمصدر الثانى الاطلاع على العديد من البحوث الاجتماعية التى تناولت كل مجال من مجالات التنمية التى استقر على بناء مؤشرات اجتماعية ترصد الواقع الاجتماعى فى كل منها، وكان نتاج ذلك التوصل إلى تحديد مكونات كل مؤشر من المؤشرات الاجتماعية التى استقرت على وضعها هيئة البحث وقد كان نتيجة لهذه الخطوة المنهجية التى لم تكثف بالاطلاع على التراث العلمى فى مجال المؤشرات الاجتماعية منذ بدايته فى منتصف الستينات وحتى أواخر السبعينات ، بل قامت بتحليل مكونات وعناصر هذه المؤشرات ومضاهاتها بنتائج البحوث الاجتماعية فى مجتمعنا المصرى أن جاء تصميم المؤشرات الاجتماعية ليعكس تصورا نظريا متميزا لواقع ظروف التنمية الاجتماعية فى المجتمع العربى .

واتساقا مع التصور السابق اعتبرت الأسرة هى الوحدة الأساسية للدراسة فى هذه المرحلة من البحث مع إتاحة إمكانية تحليل البيانات على مستوى أفرادها وأخذ بالتعريف الاجتماعى للأسرة التى يتوفر فيها الزوج والزوجة والأبناء أو عنصرين فقط من العناصر السابقة مع توفر الخصائص الاجتماعية الأخرى كوحدة مكان السكن والمعيشة . وبذلك يكون مصدر بيانات المؤشرات المعنية فى هذه الدراسة هو : الزوج ، الزوجة ، والأبناء الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ سنة من غير المتزوجين ولم يسبق لهم الزواج باعتبار أن هؤلاء الأبناء من الشباب يمثلون قطاعا هاما من قطاعات المجتمع وتكمل بياناتهم الجانب الآخر للبيانات

التي تستقى بمعرفة الزوجين خصوصا ما يتعلق بالجانب الذاتى لبعض المؤشرات .
واعتمدت على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات المطلوبة عن
المؤشرات ، على اعتبار أن الاستبيان أداة مرنة يمكن أن تنتظم من خلالها كافة
أنواع الأسئلة التي يتطلبها المؤشر ، سواء تلك المتعلقة بالبيانات الواقعية التي
تعتمد على مجرد إقرار الواقع وذكر الحقائق والوقائع والأحداث ، مثل البيانات
المتعلقة بالسكن وعدد أفراد الأسرة وأعمارهم ومستوى تعليمهم وتاريخهم المهني
وما إلى ذلك ، أو تلك المتعلقة بالآراء والاتجاهات (الجانب الذاتى من المؤشر)
التي تعكس قيم أفرادها ووجهات نظرهم وتوجهاتهم أو تطلعاتهم حيال الموضوعات
أو القضايا المطروحة ، أى تلك الأسئلة التي تعتمد على التقرير الذاتى ، وغير
ذلك من النوعيات المختلفة من الأسئلة ، فضلا عن أن الاستبيان يسمح أيضا أن
ينتظم من خلاله كافة الأشكال المختلفة من الأسئلة سواء المغلقة Closed أو
المفتوحة Open ended ، أو القائمة على الاختيار وهكذا . والجدير بالذكر أن
غالبية المؤشرات الاجتماعية التي لا تعتمد على الإحصاءات الرسمية فقط تستخدم
الاستبيان كأداة لجمع البيانات المطلوبة خصوصا إذا كان مصدرها الأسرة
كوحدة اجتماعية أو بعض أفرادها . كل ما فى الأمر أن اختلاف استبيان عن
آخر للمؤشر الواحد يرجع إلى ما يتضمنه من عناصر تغطى بدرجات مختلفة بنية
ومكونات المؤشر وفق ما يسعى إليه من أهداف ، ومدى الاتساق والانسجام بين
هذه المكونات والعناصر ، وتوفر الخصائص السيكومترية الضرورية فى
الاستبيان خصوصا ما يتعلق بقدرة أسئلته على التمييز وبناءه ودلائل صدق
المؤشر ككل .

وانسجاما مع الأطر التصورية والمنهجية لهذه الدراسة فقد استقر الرأى

على أن يكون هناك ثلاث أدوات أساسية لاستيفاء البيانات المطلوبة عن المؤشرات
المعنية :

الأولى : خاصة بالأسرة المعيشية * Household

على شكل مقابلة مقننة ، وتمهد لما يليها من أدوات . وتهدف إلى التعرف
على الوضع الديموجرافى والخصائص السكانية السائدة من حيث تركيب الأسرة،
التوزيع العمري لأفراد الأسرة المعيشية حسب الحالة التعليمية والزواجية والمهنية.
وعن طريقها يمكن تحديد عدد الأسر النووية Nuclear Families المندرجة داخل كل
أسرة معيشية وفق التعريف الاجتماعى للأسرة ، وعدد أفراد هذه الأسر النووية ،
وعدد من هم مؤهلين للمقابلة . حيث أن الأسرة النووية وليست الأسرة المعيشية
هى وحدة الدراسة .

الثانية : خاصة بالمسكن

وتتضمن مجموعة من الأسئلة الموضوعية عن خصائص المسكن ومدى
توافر المرافق والخدمات والأجهزة والأثاث المنزلية وطبيعة الحى السكنى . الذى
يقع فيه المسكن .

الثالثة : خاصة بأفراد الأسرة النووية

وتتكون هذه المجموعة من خمسة استبيانات متكاملة .

* يقصد بالأسرة المعيشية مجموعة الأفراد الذين (ينسحب ذلك على فرد واحد) يعيشون تحت سقف
واحد ويشتركون فى مدخل المسكن وفى معيشة واحدة . وقد تربطهم أو لا تربطهم صلة القرى أو
مزيج من الحالتين . ويحدد رب الأسرة بصفته المسئول الأول عن إعالة هذه الأسرة (أو الأسر)
بغض النظر عن السن أو الجنس .

الاستبيان العام - ويطبق على جميع أفراد الأسرة حسب التعريف السابق ويتضمن أغلب عناصر المؤشرات التى يفترض أن أفراد الأسرة يستطيعون الاجابة عليها بحكم ما تمثله من اهتمامات عامة ومشتركة بينهم مثل الحالة التعليمية والمهنية والحراك الجغرافى لأفراد الأسرة والاتجاه نحو التعليم وظروف العمل والاتجاه نحو عمل المرأة وقضاء وقت الفراغ وما إلى ذلك حسب طبيعة ومكونات كل مؤشر .

ويكمل الاستبيان العام فى حالة الزوج ، استبيان آخر خاص بالزوج فقط يتناول تلك العناصر (الأسئلة) التى تتضمنها المؤشرات المختلفة ولم تستكمل فى الاستبيان العام ، ويفترض أنها تدخل فى نطاق مهام واهتمام الزوج وحده مثل تاريخه الزواجى السابق وأسلوب اختياره لزوجته الحالية ومدى تعاونه معها فى ادارة شئون المنزل ورعاية الأبناء ومسئولياته تجاههم وما يتوقعه منهم ومصادر دخل الأسرة وما إلى ذلك .

ويكمل الاستبيان العام فى حالة الزوجة استبيان آخر خاص بالزوجة فقط ، يتناول أيضا تلك العناصر التى تتضمنها المؤشرات المختلفة ولم تستكمل فى الاستبيان العام ، ويفترض أنها تدخل فى نطاق مهام واهتمام الزوجة وحدها مثل تاريخها الزواجى ، خصوصيتها ، تنظيمها للأسرة والوسائل المفضلة لديها ، اختيار الزوج ، التنشئة الاجتماعية لأطفالها ، مستوى الرعاية الصحية المتاحة لأبنائها ، الأمراض التى أصيبت بها ، نوعية التغذية ، الرضاء عن علاقتها بزوجها وأبنائها وما إلى ذلك .

ويكمل الاستبيان العام فى حالة الأبناء من الجنسين الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ سنة استبيان خاص بالشباب من الجنسين ، يتناول أيضا تلك العناصر

التي تتضمنها المؤشرات المختلفة ولم تستكمل فى الاستبيان العام ، ويفترض أنها تندرج فى مهام واهتمام الشباب من الجنسين وحدهما مثل تدخل الوالدين فى اختيارهم لأصدقائهم ولتعليمهم ومهنتهم وزواجهم ، والمشاكل التي تواجههم فى حياتهم الدراسية ورأيهم فيها ومدى رضائهم عن النظام التعليمى بصفة عامة حسب المرحلة التعليمية التي وصلوا إليها ، واتجاهاتهم نحو علاقاتهم بأبائهم وتصورهم عن واجباتهم نحوهم ومسئولياتهم تجاه أخواتهم وما إلى ذلك .

والجدير بالذكر أن تصميم هذه الأدوات جاء على نحو يمكن معه تحقيق الأهداف التالية :

١ - التكامل بينها جميعا بحيث تعطى فى النهاية صورة شاملة عن الأوضاع الاجتماعية بصفة عامة فى نطاق مجالات التنمية التي صممت هذه المؤشرات للدلالة عليها .

٢ - إمكانية استخلاص البيانات الخاصة بكل مؤشر على حده على مستوى الأسرة ككل حيث الأسرة وحدة التحليل .

٣ - إمكانية استنباط مؤشرات أخرى تكميلية للمؤشرات الأساسية (مؤشرات فرعية) . ففي نطاق مؤشر العمل مثلا يمكن استنباط مؤشر فرعى عن الحراك المهني وآخر عن نظرة أفراد الأسرة إلى عمل المرأة وهكذا . وفى مجال السكان يمكن استنباط مؤشر فرعى للخصوبة ، وآخر عن تنظيم الأسرة وهكذا ، فضلا عن إمكانية استخلاص مؤشرات جديدة من المؤشرات الحالية مؤشر الوضع الاجتماعى للمرأة ، والشباب ، وغيرها من المؤشرات الفرعية .

٤ - إمكانية انتظام بعض هذه المؤشرات فى مؤشر واحد أعم وأشمل مثل المؤشر العام للتنمية فى المجال الاقتصادى (مفهوم النسق الاجتماعى العام

والأنساق المنتظمة فيه) .

٥ - وأخيرا يمكن تحليل بيانات المؤشر الواحد أو المؤشرات المختلفة على مستوى الزوج وحده أو الزوجة والشباب من كل من الجنسين ، كذلك إمكانية المقارنة بين الجوانب الذاتية (الاتجاهات والآراء والقيم) بين الزوج والزوجة من جهة ، وبينهما والأبناء الشباب من جهة أخرى بالنسبة لعدد غير قليل من المؤشرات التى تتضمنها هذه الدراسة .

هذا وقد مر وضع أدوات المسح بعدة خطوات كانت الخطوة الأولى بعد الاستقرار على مكونات كل مؤشر من المؤشرات ، هى وضع عناصر كل مكون منها ، ثم وضع الأسئلة التى يتضمنها كل عنصر من هذه العناصر ، وتحديد المصدر أو المصادر التى ستستقى منها الإجابة عليها ومن ثم كانت الخطوة الأخيرة من المرحلة الأولى فى هذه الدراسة إعداد الأسئلة (العناصر الفرعية لكل مكون ومراجعتها من حيث الصياغة لتصلح لكل من المتعلمين والأميين على حد سواء وتوافر الخصائص الضرورية فيها من ناحية البساطة والوضوح والتسلسل المنطقى) . ثم توزيع هذه الأسئلة على الأدوات المختلفة للدراسة وفق القواعد التى سبق الإشارة إليها . وتخيرت هيئة البحث مجموعة من المحكمين الذين يعتبرون خبراء وثقة فى المجالات التى تعالجها مؤشرات الدراسة للحكم على مدى شمول المؤشر للمكونات الأساسية له ، ومدى شمول المكون للعناصر الجوهرية له ، ومدى صلاحية الأسئلة التى وزعت على كافة أدوات البحث للكشف عن هذه العناصر . وقد طلب من كل منهم بالتحديد إبداء رأى فى المؤشر موضح تخصصه من حيث :

١ - مدى تغطية المكونات (والعناصر المتفرعة عنه) الخاصة بالمؤشر للتعريف الخاص به ، وما إذا كانت هناك مكونات أو عناصر أخرى يتعين إضافتها أو حذفها أو تعديلها .

٢ - مدى تعبير أسئلة البحث عن العناصر ومن ثمة المكونات بالنسبة لكل مؤشر على حدة وما إذا كانت هناك أسئلة يتعين إضافتها أو حذفها أو تعديلها .

٣ - مدى ملاصقة كل سؤال من ناحية الصياغة والبساطة وتضمنه المعنى المطلوب .

وبناء على رد المحكمين عدلت الأسئلة على النحو المطلوب وأضيف وحذف منها ما استدعى ذلك . ثم أعدت استبيانات البحث في صورتها النهائية مع التعليمات المناسبة ، ووضع مفتاح Key للأسئلة التي يتضمنها كل مؤشر (تحت مكوناته وعناصره المختلفة) موزعة على الاستمارات المختلفة للبحث . كما أعد كتيب شامل للتعليمات الخاصة بتدريب باحثي الميدان على هذه الأدوات يقع فيما يقرب من خمسين صفحة (أرجع إلى التقرير الأول الصادر عن المركز الاقليمي العربى عام ١٩٨٠) .

عموماً ، أسفرت المرحلة الأولى من هذا المسح عن بناء ثمانية مؤشرات استقرت مكوناتها على النحو التالى :

أولاً - مؤشر المسكن ، يشتمل على خمسة مكونات هي :

١ - صلاحية المسكن للإقامة (توافر الخدمات والمرافق) ، وعناصره كما يلى :

* توافر الخدمات بالمسكن .

* توافر المرافق بالمسكن .

* درجة ازدهام المسكن .

٢ - صلاحية المسكن للمعيشة (توافر الاجهزة المنزلية ووسائل الترفيه والتثقيف) ، وعناصره كما يلي :

* توافر الأدوات والأجهزة المنزلية الحديثة بالمسكن .

* توافر وسائل وأجهزة الاعلام والترفيه والتثقيف بالمسكن .

٣ - المبنى الذى يوجد به المسكن ، وعناصره كما يلي :

* مواصفات المبنى الذى توجد به الوحدة السكنية .

* ملكية المبنى فى الوحدة السكنية .

٤ - توافر الخدمات بالجوار السكنى ، وعناصره كما يلي :

* دار الحضارة .

* الخدمة التعليمية .

* الخدمة الطبية .

* الخدمة الرياضية .

٥ - الرضا عن المسكن والحي السكنى الذى يوجد به المسكن ، وعناصره كما يلي :

* الرضا عن المسكن .

* أهم مميزات وعيوب المسكن .

* الرضا عن الحى السكنى .

* أهم مميزات وعيوب الحى السكنى .

ثانياً: مؤشر السكان : ويشتمل على سبعة مكونات هى :

١ - السكان من حيث العمر والجنس ومحل الإقامة ، وعناصره كما يلى

* توزيع السكان حسب العمر ، والنوع ، ومحل الإقامة .

* نسبة العمر والجنس .

٢ - السكان من ناحية الخصائص التعليمية .

٣ - الزواج والطلاق ، وعناصره كما يلى :

* الحالة الزوجية .

* نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج .

* المتزوجات حسب الإقامة مع الزوج وتسبب غيابه .

* عدد مرات الزواج .

* عدد الزوجات فى العصمة .

* اختيار القرين .

٤ - الخصوبة ، وعناصره كما يلى :

* عدد المواليد أحياء .

* معدل الانجاب الكلى والاحلال الإجمالى .

* متوسطات المواليد أحياء فى الريف والحضر .

* بعض اتجاهات الزوجية نحو الخصوبة .

٥ - الوفيات ، وعناصره كما يلى :

* معدلات وفيات الرضع وتوقعات الحياة عند الميلاد .

* السقط والاجهاض .

* نسبة الأطفال الباقيين على قيد الحياة والمواليد أحياء .

٦ - الهجرة ، وعناصره كما يلى :

* توزيع السكان حسب حالة الهجرة .

* المهاجرون حسب مكان الهجرة والجنس ومحل الإقامة .

* توزيع المهاجرين حالياً والسابق لهم الهجرة حسب فئات العمر

* الهجرة الداخلية .

٧ - ضبط الانجاب ، وعناصره كما يلى :

* المعرفة بطرق تنظيم الأسرة .

* ممارسة تنظيم الأسرة .

* الاتجاه نحو ممارسة تنظيم الأسرة .

ثالثاً - مؤشر التعليم : ويشتمل على ثمانية مكونات هى :

١ - التحاق أفراد الأسرة بالتعليم النظامى (الرسمى) .

٢ - المستوى الحالى لتعليم أفراد الأسرة .

٣ - نوع تعليم أفراد الأسرة ويشتمل على أسباب عدم استكمال التعليم .

٤ - طموح وتطلعات أفراد الأسرة نحو ما يطمنون (أو كانوا يطمنون) من التعليم) .

٥ - التعليم المستمر : انتشاره وأنواعه .

٦ - نسبة الأمية وتعليم الكبار ، ويتضمن العناصر التالية :

* الأمية ومعرفة القراءة والكتابة بين الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة .

* نسبة الأمية بين الذكور والإناث .

* نسبة من التحق بفصول محو الأمية لمن سمع عنها .

* مشكلات تعليم الكبار .

٧ - الاتجاهات والقيم المتعلقة بالتعليم ، ويتضمن العناصر التالية :

* رأى أفراد الأسرة فى المساواة بين الجنسين فى التعليم .

* رأى أفراد الأسرة فى المستوى الذى يمكن أن يصل إليه الجنسان .

* حرية الفتى والفتاة فى اختيار التعليم المناسب .

٨ - مشكلات التعليم من وجهة نظر الشباب ، ويتضمن العناصر التالية :

* تدخل أفراد الأسرة فى تحديد نوع تعليم الأبناء من الجنسين

* رضاء الشباب (الطلاب) من نوع التعليم الملتحق به .

- * نوع التعليم الذى كان يتمنى الشباب الالتحاق به .
 - * رأى الشباب (الطلاب) فى نوع التعليم الذى يتعين الالتحاق به فى ظل الظروف التى يمر بها المجتمع الآن .
 - * مدى رضا الطلاب عن المواد والمناهج التى يدرسونها وأسباب ذلك .
 - * مدى رضا الطلاب عن المدرسة أو الكلية وأسباب ذلك .
 - * مدى رضا الطلاب عن المدرسين وأسباب ذلك .
 - * مدى الرضاء عن نظام الامتحانات وأسباب ذلك .
 - * تخصيص وقت محدد للاستذكار .
 - * الدروس الخصوصية وأسبابها .
- (رابعا - مؤشر الصحة : ويشتمل على خمس مكونات هى :
- ١ - الحالة الصحية ويتضمن العناصر التالية :
- * الحالة الصحية للأم .
 - * وفيات الأطفال .
 - * المعدل العام للوفيات وأسبابها .
 - * الحالة المرضية .
 - * الحالة الغذائية .

٢ - الوعي الصحى ويتضمن العناصر التالية :

* صحة الأم والطفل .

* صحة الأسرة .

* التنشئة الاجتماعية والرعاية البدنية .

٣ - سهولة الحصول على الخدمة الطبية .

٤ - المعتقدات والممارسات السلوكية السائدة .

٥ - مصادر الحصول على المعلومات الصحية .

خامسا : مؤشر العمل ويتضمن :

١ - مدى الرضاء الذاتى للعاملين عن عملهم ، ويتكون من العناصر التالية :

* رضاء العاملين عن عملهم وأسبابه .

* الرضاء عن القطاع المؤسسى للعمل وأسبابه .

* الاتجاه نحو العمل بالخارج .

* مدى كفاية الدخل من العمل .

٢ - مدى استخدام المجتمع لقوة العمل بكفاءة ، ويتكون من العناصر التالية :

* التركيب العمرى للعاملين .

* التركيب العمرى لغير العاملين .

- * نسبة من يعملون بالزراعة .
 - * سن بداية العمل .
 - * عدد أيام العمل وساعاته .
 - * قرب مكان العمل من المسكن .
 - * نسبة غير القادرين وغير الراغبين في العمل .
 - * توزيع قوة العمل على القطاع المؤسسى للعمل .
- ٣ - مدى ملاسة ظروف العمل ، ويتكون من العناصر التالية :
- * مدى انتشار العمل بأجر نقدى .
 - * تنظيم علاقات العمل .
 - * العمل بالخارج .
 - * الظروف الصحية للعمل .
 - * تناسب التعليم مع العمل .
 - * مدى الاستفادة من المؤسسات التعليمية .

سادسا - مؤشر الثقافة ويتضمن مؤشرين فرعيين هما :

- أ - مؤشر وسائل الثقافة والاعلام ويشتمل على ثلاثة مكونات هى :
 - ١ - توافر وسائل الاعلام فى الأسرة .
 - ٢ - التعامل مع وسائل الثقافة والاعلام ، ويشتمل على العناصر التالية :
 - * الاطلاع على الجرائد والمجلات والكتب .

* الاستماع إلى الراديو ومشاهدة التلفزيون والفيديو .

* الذهاب إلى دور السينما والمسرح .

٣ - كيفية التعامل مع وسائل الاعلام والثقافة ، ويشتمل على العناصر التالية :

* الموضوعات التي يهتم بقراحتها والاطلاع عليها في الجرائد .

* البرامج الاذاعية التي يحرص أفراد الأسرة على الاستماع إليها .

* البرامج التلفزيونية التي يحرص أفراد الأسرة على مشاهدتها

ب - مؤشر القيم المرتبطة بالتنمية ، ويشتمل على أربعة مكونات هي :

١ - تعليم المرأة كقيمة ، ويتكون من العناصر التالية :

* تعليم المرأة واستمرارها في التعليم مثل الرجل .

* التعليم المناسب للمرأة .

٢ - عمل المرأة كقيمة ، ويتكون من العناصر التالية :

* اشتغال المرأة وأسبابه .

* عمل المرأة مقابل دورها كزوجة وأم .

* موقف المرأة من العمل بعد الانجاب .

* الأعمال التي تناسب المرأة والأعمال التي لا تناسبها .

٣ - المشاركة كقيمة ، ويتضمن العناصر التالية :

* المشاركة على مستوى المجتمع (عضوية أحد الأحزاب ،
حيازة بطاقة انتخابية ، المشاركة فى مجالات اجتماعية أو
ثقافية أو رياضية) .

* المشاركة على مستوى الأسرة (المشاركة فى الاعمال المنزلية،
فى نفقات البيت ، فى مساعدة الأبناء على الاستذكار ، فى
الاعمال المنزلية ، وفى رعاية الأطفال بالأسرة) .

٤ - العلم كقيمة ، ويتضمن العناصر التالية :

* الاعتقاد فى الخرافات .

* الاعتقاد فى امكانات العلم .

سابعاً - مؤشر نسق القيم الخاصة بالحياة الانسرية . ويتضمن المكونات الاربعة
التالية :

١ - الاختيار للزواج والقيم المطلوبة فى الزوجين ، ويشتمل على العناصر
التالية:

* القرين للزواج الحالى .

* مجالات الاختيار للزواج الحالى .

* رأى الشباب فى الأسلوب الذى سيتبعوه فى اختيار القرين .

٢ - القيم والصفات المطلوبة فى الزوجين ، ويشتمل على العناصر التالية :

* القيم والصفات المطلوبة فى الزواج .

* القيم والصفات المطلوبة فى الزوجة .

٣ - القيم الخاصة بالتنشئة الاجتماعية والرعاية الوالدية ، ويشتمل على العناصر التالية :

- * نوع الرضاعة ومدتها .
- * العمر المناسب لطفام الطفل .
- * العمر المناسب لتعليمه ضبط الاخراج .
- * تدريب الطفل على النظافة والنظام .
- * اهتمام الأم بمزاولة أطفالها الرياضة .
- * ختان البنات .
- * التدريب على الاستقلال وحرية الأبناء فى اتخاذ قراراتهم .
- * المشاركة الاجتماعية بين أفراد الأسرة .
- * الرعاية الوالدية ومدى مسئولية الوالدين فى رعاية الأبناء عند سن معينة.

٤ - القيم المتعلقة بالسلوك الايجابى ، ويشتمل على العناصر التالية :

- * أنسب عمر لزواج الولد .
- * أنسب عمر لزواج البنت .
- * التخطيط لحجم الأسرة .
- * عدد الأطفال المرغوب فيهم من الجنسين .

- * مدى الموافقة على استخدام وسائل تنظيم الأسرة .
- * الرأى فى تأثير كثرة عدد الاولاد على صحة الام .
- * الرأى فى تأثير كثرة عدد الاولاد على مستوى معيشة الأسرة

ثامنا - مؤشر التماسك الاسرى ، ويتضمن المكونات التالية :

- ١ - المشكلات التى تعانى منها الأسرة ، ويشتمل على العناصر التالية :
 - * مشكلات خاصة بالعلاقة بين الزوجين الطلاق أو الانفصال ،
 - الزواج بكثرة من زوجة ، سوء المعاملة .
 - * مشكلات خاصة بالعلاقة بالأبناء .
 - * مشكلات خاصة بالأبناء .
- ٢ - السلطة واتخاذ القرارات فى الأسرة ، ويشتمل على العناصر التالية:
 - * السلطة فى يد الزوج .
 - * السلطة فى يد كل من الزوجين .
 - * مشاركة الأبناء فى اتخاذ القرار .
- ٣ - مدى التقارب فى القيم الاجتماعية السائدة فى الأسرة .
- ٤ - مدى الرضاء عن الحياة الأسرية ، ويتضمن العناصر التالية :
 - * نسبة الأزواج الراضيين عن حياتهم الأسرية .
 - * نسبة الزوجات الراضيات عن حياتهن الأسرية .
 - * نسبة الأبناء الراضيين عن حياتهم الأسرية .

ولقد تم توزيع أسئلة المؤشرات السابقة على استمارات البحث فى صورتها الأولى على النحو التالى :

١ - استمارة الأسرة المعيشية من ١٧ سؤال وضعت على شكل جدول مركب لتحقيق الأهداف التى سبق الإشارة إليها من هذه الاستمارة كمقابلة تمهيدية للتعرف على طبيعة الأسرة المعيشية وظروفها وخصائصها السكانية واستخلاص الأسر النووية التى تشكل وحدات الدراسة .

٢ - الاستبيان الخاص بالمسكن ويتكون من ٢٩ سؤال ويمكن لى عضو من الأعضاء البالغين فى الأسرة النووية الإجابة عليه .

٣ - الاستبيان العام ويتكون من ١٥١ سؤال توجه جميعها إلى جميع أفراد الأسرة حسب التعريف السابق (المؤهلين للمقابلة) .

٤ - الاستبيان الخاص بالزوجة ، ويوجه للزوجة لاستكمال الاستبيان العام ، ويتكون من ٩٨ سؤال .

٥ - الاستبيان الخاص بالزوج : ويوجه للزوج فقط لاستكمال الاستبيان العام ، ويتكون من ٣٦ سؤال .

٦ - استبيان الأبناء الذكور من الشباب : ويوجه للأبناء من الذكور البالغين من العمر ١٦ سنة فأكثر لاستكمال الاستبيان العام ويتكون من ٣٦ سؤال .

٧ - استبيان الأبناء الإناث من الشباب : ويوجه للأبناء الإناث من الشباب البالغين من العمر ١٦ سنة فأكثر ، ويتكون من ٣٦ سؤال .

والجدير بالذكر أن الاستبيانين السابقين يتطابقان فى معظم الأسئلة * .

المرحلة الثانية : الدراسة الاستطلاعية لاختبار بناء المؤشرات

وبانتهاء المرحلة السابقة بتصميم المؤشرات وأدوات جمع بياناتها وبصنود تقرير عن هذه المرحلة ** انتقل البحث إلى المرحلة الثانية التى استغرقت عامين ونصف تقريبا (من أول عام ١٩٨١ إلى مايو ١٩٨٣) ، وكان الهدف منها اختبار مدى صلاحية أدوات الدراسة كمصدر لبناء المؤشرات الاجتماعية الثمانية على النحو المطلوب من الدقة والموضوعية والتحقق من قدرتها على التمييز بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع المصرى (الذى اقتصر عليه هذه المرحلة) . ولتحقيق هذا الهدف أجريت دراسة استطلاعية على البيئة المصرية فى نطاق عينة محدودة من الأسر سحبت من أربع مناطق سكنية اختيرت بطريقة عمدية هى :

منطقة مدينة الأوقاف بالقاهرة الكبرى ، ومنطقة المساكن الشعبية بمدينة الأوقاف بالقاهرة الكبرى . وتمثل هاتان المنطقتان الجانب الحضرى من العينة حيث تعتبر المنطقة الأولى ذات مستوى اقتصادى - اجتماعى متوسط أو قريب

* انتهت هذه المرحلة من البحث بصنود تقرير عنالمركز الأقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية عام ١٩٨٠ شارك فى إعداده كل من د. عاطف خليفة - د. محمود عبد القادر - د.ناهد صالح .

** قام المركز الأقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية بهذه المرحلة (فريق البحث : د. عاطف خليفة (مقرا) ، د. محمود عبد القادر، د. ناهد صالح) قبل التعاقد مع الأكاديمية عام ١٩٨٤ وأصدر تقريره عن هذه المرحلة فى مايو ١٩٨٣ .

من ذلك ، على حين تعتبر المنطقة الثانية ذات مستوى اقتصادى - اجتماعى دون المتوسط أو قريب من ذلك .

كما أختيرت منطقتان سكنيتان ريفيتان أحدهما فى قرية سنديون بالقليوبية والثانية فى قرية بنى عدى ببنى سويف . وحدد عدد الأسر المعيشية التى سيقع الاختيار عليها من كل منطقة فى حدود مائة أسرة وذلك بطريقة عشوائية . وعلى ذلك أجرى حصر شامل للأسر فى كل منطقة وأعدت قوائم لها، ثم سحبت عينة عشوائية منتظمة من كل منها فى حدود العدد السابق . بذلك يكون عدد أسر العينة الكلية لهذه الدراسة الاستطلاعية فى حدود ٤٠٠ أسرة معيشية . ولاعتبارات عملية لم يتمكن فريق العمل الميدانى من استكمال المقابلات التمهيدية (استمارة الأسرة المعيشية) إلا مع ٣٨٥ أسرة معيشية ، وتشتمل على ١١١٢ فردا موزعين كما يلى : ٤٠٨ زوجة ، ٣٣٨ زوج ، ٢١٤ أبنا من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦-٣٠ سنة من غير المتزوجين ولم يسبق لهم الزواج مقابل ١٥٢ ابنة من الشباب مناظرين لهم فى السن والحالة الزوجية .

وتطلب الأمر ، بطبيعة الحال ، اختيار فريق العمل الميدانى (٢٥ باحثة ميدانية من خريجي أقسام الاجتماع والخدمة الاجتماعية) ، واعداد برنامج تدريبى مكثف لهن كما جاء فى ملحق التقرير الثانى الصادر عن المركز عام ١٩٨٣ . وتضمن البرنامج جانبا نظريا عن المؤشرات الاجتماعية وأهدافها ، وأخرا عمليا اشتمل على تدريبهم على أساليب التطبيق عن طريق اللعب المتبادل للأدوار بالاضافة إلى تدريب ميدانى فعلى على عدد محدود من الأسر . ويعد التأكد من حسن مستوى تدريب الباحثين الميدانيين استبقى على العناصر الأفضل وقسموا إلى أربع مجموعات يشرف على كل منها أحد الباحثين من ذوى

الخبرة فى البحوث الميدانية يعاونه باحث آخر يتولى مسئولية المراجعة الميدانية للبيانات . ولقد استغرق العمل الميدانى النصف الثانى من شهر يونيو عام ١٩٨١ . والجدير بالذكر أن جميع أفراد هيئة البحث قد تولت مسئولية إعداد وتنفيذ هذا البرنامج التدريبى .

وبعد أن استوثقت هيئة البحث من دقة جمع البيانات ومراجعتها مكتبيا وميدانيا ، شرع فى تكويد البيانات الخاصة بكل استمارة وإغلاق الأسئلة المفتوحة بناء على البيانات الميدانية المتاحة . وتمت عملية تجهيز البيانات Data Processing وتنقيتها Cleaning the tapes من الأخطاء بمعرفة رئيس وأعضاء فريق الوحدة الاحصائية التابعة للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ووضع أعضاء هيئة البحث خطة التحليل الاحصائى ونفذت على الحاسب الآلى التابع للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية باستعارة وإعداد البرامج الاحصائية المناسبة .

وقد روعى فى وضع خطة التحليل الاحصائى أن تصلح لاجراء تقويم منهجى للمؤشر فضلا عن اختبار مدى صلاحية التجميع الكمى للمتغيرات الكيفية للمؤشر .

وقد اعتمد فى تقويم المؤشر على محكمين هما : قدرة المؤشر على التمييز ، سواء على مستوى المؤشر الكلى أو على مستوى المكون أو على مستوى العنصر، ثم مدى ما يتمتع به المؤشر من اتساق سواء من حيث الاتساق الداخلى لعناصر المكون أو من حيث الاتساق الداخلى بين مكونات المؤشر .

وقد تم هذا التقويم المنهجى للمؤشر على أساس الانتقال من الجزء إلى الكل وذلك على النحو التالى :

١ - قدرة العنصر على التمييز .

٢ - الاتساق الداخلى للمكونات من حيث :

أ - الاتساق بين عناصر المكون بعضها ببعض .

ب - الاتساق بين المكون وكل عنصر من عناصره .

٣ - قدرة المكون على التمييز .

٤ - الاتساق الداخلى للمؤشر .

أ - الاتساق بين مكونات المؤشر بعضها ببعض .

ب - الاتساق بين المؤشر وكل مكون من مكوناته .

٥ - قدرة المؤشر على التمييز .

هذا وقد اعتمدت هيئة البحث فى اختبار قدرة العنصر على التمييز على توزيع التكرارات على متغيرات كل عنصر ، واعتمد فى اختبار قدرة المكون والمؤشر على التمييز على حساب معامل التمييز أساسا ، واعتمد على اختبار (كا^٢) أساسا فى اختبار مدى الاتساق بين عناصر المكون واعتمد على معامل الارتباط أساسا لتقدير مدى الاتساق بين مكونات المؤشر .

ولقد تم إجراء هذه المعالجات الإحصائية على مستوى العينة الكلية من جهة، وعلى مستوى العينة الفرعية لكل من الريف والحضر من جهة أخرى . كما أجريت هذه التحليلات على مستوى عينات الأزواج والزوجات والشباب من الجنسين . وبطبيعة الحال ، فإن بنية المؤشر هى التى تحدد المستوى الذى يتم على أساسه تحليل البيانات . ففى مؤشر مثل التماسك الأسرى كانت وحدة

التحليل هي الأسرة حيث يصعب وضع تصور متكامل عن هذا التماسك من واقع بيانات أحد أفراد الأسرة المؤهلين للمقابلة بمفرده دون ربطها باستجابات بقية الأفراد ، على حين يمكن تحليل بيانات القيم المرتبطة بالانتمية على مستوى الأسرة وعلى مستوى الفرد ، بل يقتضى الأمر ذلك للمقارنة بين قيم أفراد الأسرة لكل عنصر أو مكون على حدة للتعرف على ما بينها من اختلاف وسلم ترتيبها خصوصا بين الآباء والأبناء . وأخيرا وجد من المناسب استخدام تكنيك التحليل العاملي لمعالجة بيانات بعض المؤشرات التى تناولتها هذه الدراسة والتى أمكن إخضاعها للتحكيم الاعتبارى (بعد وضع الاستجابات على مقاييس متدرجة للنقط أى وزن كل استجابة بناء على اعتبارات منطقية أو أمبريقية أو اجتماعية .) وهناك بعض المؤشرات استحالة معالجتها بهذا الأسلوب مثل مؤشر السكان لصعوبة انتظام مكوناته فى نسق واحد متكامل له صفة الاتصال . ومهما يكن من أمر فقد كان الهدف من استخدام هذا التكنيك هو تصنيف بيانات بعض المؤشرات على أسس إحصائية ، أى التوصل إلى العوامل المستقلة التى ينتظم من خلالها مجموعة من العناصر للمؤشرات التى عولجت بهذا الأسلوب ، ومضاهاة هذه العوامل بالتصنيف النظرى القبلى Apriori لمكونات هذه المؤشرات للتعرف على مدى اتفاق التصنيف النظرى لهذه المكونات مع العوامل Factors الإحصائية المستخلصة وتحليل أسباب ذلك كنوع من اختبار صدق المضمون Construct Validity الذى يعتمد على التحليل العاملي .

وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية عن الآتى :

- استبعاد فكرة التعبير الكمي عن التغيرات الكيفية وذلك عن طريق وضع مقاييس كمية لكل مؤشر من المؤشرات . حيث تبين أنه وإن كان هذا الأسلوب

قد نجح استخدامه فى بعض المؤشرات مثل مؤشر المسكن فقد فشل استخدامه فى بعض المؤشرات واستحال استخدامه تماما فى مؤشرات أخرى .

ومن ثم كان من أهم القرارات التى اتخذتها هيئة البحث بناء على هذه الدراسة الاستطلاعية عدم إعطاء درجات للمؤشر أو لمكوناته أو لعناصره وبالتالي استبعاد فكرة المؤشر التجميعى .

- تبين قدرة غالبية المؤشرات على التمييز سواء بين الريف والحضر أو بين الفئات الاجتماعية المختلفة وإن كانت القدرة على التمييز اختلفت بين عناصر المكون الواحد وبين مكونات المؤشر الواحد فضلا عن الاختلاف بين المؤشرات بعضها وبعض فى القدرة على التمييز .

- إذا كانت غالبية المؤشرات بعامة اتصفت بالاتساق سواء على مستوى عناصر المكون أو على مستوى مكونات المؤشر إلا أنه لوحظ انخفاض فى الاتساق بين بعض المكونات الموضوعية والمكونات الذاتية .

وبناء على هذه الدراسة الاستطلاعية قامت هيئة البحث بتقويم الاطار النظرى والمنهجى لبناء المؤشرات الاجتماعية ، والمراجعة الدقيقة لمكونات كل مؤشر من المؤشرات ، وعناصر كل مكون فيها ، واستبعدت العناصر التى تبين انخفاض قدرتها على التمييز . كما استبعدت تماما فكرة اعطاء درجة تجميعيه لعناصر ومكونات المؤشر حيث حجب التعبير الكمى عن العناصر والخصائص الكيفية لكل عنصر فضلا عن صعوبة إعطاء أوزان موضوعية لكل عنصر ولكل مكون ومن ثم لكل مؤشر .

وقد وثقت خطوات ونتائج هذه الدراسة الاستطلاعية فى مجلدين صدرا عن المركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية فى مايو ١٩٨٣

تضمننا مناقشة كل مؤشر على حده مع مقارنات بين الريف والحضر على مستوى الأسرة والفرد حسب طبيعة المؤشر والاقتراحات الخاصة بتطوير كل منها فى المرحلة التالية بناء على الاختبارات المنهجية لقدرة المؤشرات على التمييز ودرجة اتساقها .

المرحلة الثالثة : جمع البيانات الخاصة بعناصر المؤشر ومكوناتها

تعاقدت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا مع المركز الأقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية على استكمال بحث المؤشرات الاجتماعية للتنمية فى نهاية عام ١٩٨٣ وبدأ التنفيذ الفعلى اعتبارا من يناير ١٩٨٤ . وكان مبرر هذا التعاقد أن مصر هى إحدى الدول الأساسية التى دعت للقيام بهذا المشروع وقطعت فى تنفيذه مراحل طويلة - على نحو ما أوضحنا - خصوصا ما يتعلق بالأطر النظرية والمنهجية للمؤشرات وتصميم أدوات قياسها بشكل يسمح باستخدامها فى معظم البلاد العربية التى كان مرتقبا اشتراكها فيه منذ فترة طويلة ، مع ادخال بعض التعديلات والاضافات المحلية Addendum التى تناسب ظروف كل دولة عربية . وعليه ، يمكن اعتبار تعاقد الأكاديمية بمثابة اشتراك أول دولة عربية - رسميا - فى هذا المشروع . مع مراعاة أن احتمال اشتراك أى دولة عربية أخرى لن يغير كثيرا من مسيرة هذا المشروع البحثى فى مرحلته الثالثة . ويمكن إيجاز الخطوات التى مر بها البحث على النحو التالى :

١ - أخذ فى الاعتبار أهم النتائج التى أسفرت عنها الدراسة الاستطلاعية السابقة (١٩٨٣) خصوصا ما يتعلق بحذف وتعديل وإضافة بعض العناصر (على مستوى السؤال) إلى الكثير من المؤشرات السابقة ، واحتمال استنباط أو تكوين مؤشرات جديدة مشتقة من المؤشرات الثمانية السابقة . وتطلب ذلك

مراجعة نظرية ومنهجية لهذه المؤشرات سواء من ناحية مكوناتها أو عناصرها بعد استبعاد الأسئلة غير المميزة وأحيانا العناصر غير المتسقة داخل المكون الواحد . كما سبق أن ذكرنا.

٢ - وسائر هذا العمل وتزامن معه عملية توثيق أنشطة لكل ما كتب عن المؤشرات الاجتماعية خلال السنوات الخمس الأخيرة ، الأمر الذى دعم عملية التعديل الشاملة فى هذه المؤشرات سواء من الوجهة النظرية أو المنهجية .

٣ - وأسفرت هذه العملية عن إضافة مؤشر جديد وهو " الوضع الاجتماعى للمرأة " بعضه مقتبس من المؤشرات الثمانية السابقة والآخر يمثل إضافة جديدة . كما أدخلت بعض التعديلات على مؤشر الصحة والسكان والعمل، سواء بإضافة أسئلة وعناصر جديدة أو تعديل وحذف عناصر قديمة . كما عدلت بعض عناصر مؤشر التعليم والقيم المرتبطة بالتنشئة الأسرية .

٤ - واستتبع ذلك - بطبيعة الحال - ادخال تعديلات على أنوات البحث بنفس الأسلوب السابق . حيث أعدت المكونات الخاصة بكل مؤشر وما يندرج تحتها من عناصر ، ثم الأسئلة التى تغطى كل عنصر من هذه العناصر ، ذلك فى نطاق الاستمارات الستة . وروعى أن يكون عدد الأسئلة مناسبة حتى يمكن لكل مؤشر أن يصمد أمام أى حذف محتمل فى المراحل التالية من التحقق النظرى والميدانى من صلاحية الأدوات للتطبيق بشكل آمن وموثوق به .

٥ - أجريت اختبارات ميدانية أولية بشكل فردى وبمعرفة كل عضو من أعضاء الفريق البحثى للتأكد من صلاحية كل أداة على حدة من ناحية الصياغة والوضوح والبساطة والتسلسل المنطقى للأسئلة واستجابة المبحوثين لكل سؤال وما إلى ذلك من النواحي المنهجية الخاصة باختبار الصياغة . وعدل الكثير من

الأسئلة المضافة أكثر من مرة وحذف بعضها وأضيف إليها أسئلة أخرى بناء على نتائج التطبيق الفردى حتى استقرت على شكلها شبه النهائى . ثم نسخت واستخرج منها أعداد محدودة للاختبار الميدانى النهائى (التحقق الميدانى من صلاحية الأدوات) . كما أدخلت التعديلات المناسبة على كتيب تعليمات باحثى الميدان . وتم اختيار عدد محدود من باحثى الميدان بنفس المواصفات السابقة فى المرحلة الثانية من هذه الدراسة . وأعدت هيئة البحث برنامجا تدريبيا لهؤلاء الباحثين استغرق الفترة من ٨/٤/٨٥ إلى ١٤/٧/١٩٨٥ . وسجبت عينة محدودة من الأسر ، على نحو ما حدث فى المرحلة الثانية ولكن على نطاق أضيق حيث تركزت هذه الأسر فى بعض أحياء مدينة* الجيزة ومحافظة القليوبية وبنى سويف (منطقتين ريفيتين) . وحدد الهدف الأساسى من هذا الاختبار الميدانى الاستطلاعى على النحو التالى :

- تقدير معاملات ثبات أدوات البحث (سواء على مستوى الاستبيان ككل أو على مستوى المؤشر كمقياس فرعى) وذلك عن طريق إعادة التطبيق . وروعى أن تكون الفترة الفاصلة بين التطبيق الأول والثانى فى حدود أسبوعين . وقد تم إعادة التطبيق على خمسين أسرة .

- هذا بالإضافة إلى الأهداف القياسية الأخرى التى يتضمنها معنى ثبات الأداة خصوصا ما يتعلق بالقدرة على التمييز والاتساق الداخلى .

* اختير بشكل عمدى منطقتان حضريتان متباينتان فى مستواهما الاقتصادى والاجتماعى بمدينة الجيزة ، بالإضافة إلى منطقتين ريفيتين أحدهما فى محافظة القليوبية والأخرى فى محافظة بنى سويف .

ومن ناحية أخرى ، فقد أولت هيئة البحث أهمية خاصة للتعليقات الكيفية .
من كل باحثة ميدانية على كل سؤال من أسئلة أدوات البحث على حدة وعلى كل
أداة بصفة عامة ، كذلك البيانات الخاصة بالأسئلة المفتوحة أو شبه المغلقة . كما
أولت اهتماما خاصا باعداد الصحائف الخاصة بمعلومات الاختبار الميدانى
وصحائف متابعة العمل .

٦ - وأسفر التحليل الإحصائى لبيانات هذه الدراسة عن :

- حذف عدد محدود من الأسئلة ذات الثبات المنخفض .

- إغلاق كافة الأسئلة المفتوحة أو شبه المغلقة .

- الإطمئنان إلى تمتع كافة المؤشرات بالخصائص السوسيومترية
المتعارف عليها .

وما أن اطمانت هيئة البحث إلى أدوات جمع بيانات المؤشرات الاجتماعية
للتنمية حتى قامت بإعادة تدريب الباحثين الميدانيين على أدوات البحث فى صورتها
النهائية وبدأ العمل الميدانى فى نوفمبر ١٩٨٥ وانتهى فى آخر ديسمبر ١٩٨٥ .
وفيما يلى وصف تفصيلى لاختيار العينة التى تم جمع بيانات المؤشرات
الاجتماعية للتنمية .

تصميم العينة : *

تتلخص المشكلة الأساسية عند تصميم أى عينة فى الوصول إلى ذلك
التصميم الذى يقلل الخطأ إلى أدنى حد ممكن فى إطار التكاليف الكلية المحددة .

* قام الأستاذ الدكتور حسين عبد العزيز بالإشراف على عملية سحب عينة المؤشرات من العينة
الأساسية لمسح مدى انتشار ممارسات تنظيم الأسرة .

ويهدف مسح المؤشرات أساسا إلى تمثيل المجتمع المصرى ككل وكذلك الحصول على تقديرات يمكن الاعتماد عليها على مستوى الريف والحضر كل على حدة . وهنا يأتى دور الحجم الذى يختار لعينة المسح .

وهناك عدة عوامل أخرى تؤثر فى اختيار هذا الحجم إلى جانب التكلفة والمقارنات الداخلية ، مثل خطأ المعاينة وإمكانية إدارة المسح والتباين فى المجتمع. ويجب أن تؤخذ جميع هذه العوامل فى الاعتبار عند تحديد حجم العينة . وقد وجد أن أى حجم للعينة يقل عن ٢٠٠٠ أسرة يكون غير مقبول واستقر الرأى على حجم يصل إلى ٣٠٠٠ أسرة . وعمليا فإن عدد الأسر المختارة فى العينة قد وصل إلى ٢٨٧٢ أسرة وتم مقابلة ٢٦١٢ أسرة بنسبة نجاح قدرها نحو ٩١٪ .

وقد واجه القائمون على المسح عدة مشكلات ، يتعلق أهمها بالاطار من حيث شموله فضلا عن حدائته .

وقد كان من حسن الحظ أن هناك اطار عينة أساسية Master Sample تم تصميمها لمسح مدى انتشار تنظيم الأسرة فى مصر لعام ١٩٨٤ * وبعد دراستها بدقة وجد أنه يمكن أن تناسب تماما مسح المؤشرات . وهى عينة أساسية كبيرة يمكن أن تكون المرجع الأساسى لسحب عينة المؤشرات تحت ضوابط علمية معينة . وفيما يلى وصف للعينة الأساسية بمراحلها الثلاث يليها وصف كامل لعملية سحب عينة مسح المؤشرات من اطار العينة الأساسية .

* . Sayed H. et al Fertility and Family Planning in Egypt 1984 .

Egypt National Population Council and Westinghouse Public Applied systems, Cairo , Dec. 1985 .

العيننة الأساسية :

تهتم العيننة الأساسية فى تصميمها ، وهى معدة أصلا لمسح مدى انتشار وسائل تنظيم الأسرة عام ١٩٨٤ ، بتوفير تقديرات يمكن الاعتماد عليها لمستويات الانجاب واستعمال وسائل منع الحمل فى مصر بشكل عام ولكل من الريف والحضر منفصلا . كما عنى التصميم أيضا بتوفير تقديرات غير متحيزة للمحافظات الحضرية وللوجه البحرى والقبلى كل على حده .

ولتحقيق هذه الاهداف صممت عينة مسح مدى انتشار وسائل تنظيم الأسرة (١٩٨٤) كعينة (احتمالية) ذاتية الترجيح Self-Weighting ممثلة للجمهوريه لعدد ١١٠٠٠ أسرة معيشية على أن يختار جميع السيدات المتزوجات أو السابق لهن الزواج وتقل أعمارهن عن ٥٠ عاما وتعيش فى هذه الأسر المختارة ويلاحظ أن مسألة اختيار السيدات لا تهم فى عينة مسح المؤشرات حيث أن الاهتمام ينصب على الأسرة المعيشية لما كان معايير اختيار الأزواج والزوجات والشباب من الجنسين تختلف ، لذلك استخدمت العيننة الأساسية بهدف الوصول إلى الأسر المعيشية .

وقد صممت العيننة بحيث تكون ثلاثية المراحل . وفيما يلى وصف لهذه المراحل الثلاث :

أ - المرحلة الأولى :

وحدة المعاينة فى المرحلة الأولى هى الشياخات فى المناطق الحضرية والقرى فى المناطق الريفية . واطار اختيار وحدات المعاينة الأولى فى الحضر (Urban Primary Sampling units) تم إعدادها فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء واحتوى على عدد ٧٦٢ وحدة . أما بالنسبة للمناطق

الريفية ، فقد تم تحديث اطار القرى الذى استخدم فى عينة مسح وسائل تنظيم الأسرة عام ١٩٨٠ وكان الاطار النهائى محتويا على ٤١٣٢ قرية .

وقبل الاختيار فى هذه المرحلة وضعت الوحدات الأولية فى كل من الحضر والريف فى طبقات حسب الموقع الجغرافى Geographical Stratification وأيضا حسب معدل الأمية كما يقرر فى تعداد السكان لعام ١٩٧٦ .

وقد تم اختيار عدد قدره ٢٠٤ وحدة معاينة أولية - عبارة عن ٩٦ شياخة أو مدينة صغيرة و ١٠٨ قرية تدخل فى العينة . وكان الاختيار احتماليا متناسبا مع عدد الأسر المعيشية المقدر فى الوحدات عام ١٩٨٤ .

المرحلة الثانية :

فى هذه المرحلة تقسم الوحدات المختارة من المرحلة السابقة إلى وحدات مساحية أصغر ، ثم يتم اختيار مساحتين من كل وحدة معاينة أولية . وبالنسبة للمناطق الحضرية ، فقد روى استخدام نفس وحدات العد خلال تعداد ١٩٧٦ كوحدة للمرحلة الثانية . على أن المعلومات والخرائط لوحدة العد هذه لم تكن مفصلة بما فيه الكفاية للاستخدام الأمثل كوحدة للمرحلة الثانية ، هذا فضلا عن أن وحدات العد لم تكن قد حدثت بحيث تأخذ فى اعتبارها التغيرات منذ عام ١٩٧٦ . وبناء عليه ، فقد تقرر تقسيم الشياخات / والمدن الصغيرة إلى وحدات مساحية ذات حدود واضحة المعالم قبل الاختيار للمرحلة الثانية . ولتحقيق هذا الهدف :

١ - رسمت خرائط تفصيلية محددة لكل شياخة / مدينة صغيرة تم اختيارها فى المرحلة الأولى . وباستخدام تقديرات عدد الأسر المعيشية من واقع تقديرات فرق ميدانية خصصت لاجراء عد سريع للوحدات السكنية المأهولة فى كل شياخة / مدينة صغيرة .

٢ - قسمت الشياخات / المدن الصغيرة إلى عدد من القطع المتساوية تقريبا وكل منها واضح ومحدد الحدود .

٣ - وبعد اتمام العد السريع والتقسيم ، تم اختيار قطعتين عشوائيا من كل شياخة باحتمالات متناسبة مع حجم القطاع . واستخدمت عملية مماثلة فى المرحلة الثانية فى المناطق الريفية وهى شبيهة بالعملية التى استخدمها فى مسح ١٩٨٠ الريفى . حيث تم الحصول على خرائط تفصيلية للقرى المختارة فى المرحلة الأولى .

٤ - فحصت هذه الخرائط تفصيليا لضمان أن تكون متضمنة لجميع النجوع والعزب والمناطق الصغيرة المتطرفة حسب النظام الإدارى السائد .

٥ - قسمت القرية إلى قطاعات وتم تقدير المنطقة المسكونة فى كل قطاع بالاعتماد على معلومات وفرتها هذه الخرائط .

٦ - أخيرا تم اختيار قطاعين فى كل قرية على أساس الاحتمالات المتناسبة لتقديرات الحجم فى المناطق المأهولة فيها .

المرحلة الثالثة :

بعد اختيار القطاعات فى كل من الشياخات / المدن الصغيرة والقرى المختارة (المرحلة الثانية) ، تم استخدام قوائم الأسر المعيشية المعدة لهذه

القطاعات لاختيار الأسر المعيشية بطريقة العينة العشوائية المنتظمة Systematic Random Samle فى المناطق الحضرية ، تم اختيار متوسط قدره ٣٠ أسرة معيشية من كل قطاع كمرحلة أخيرة ، وتم اختيار متوسط قدره ٢٥ أسرة معيشية من كل قطاع ريفى . وبناء عليه ، فإن الاختيار فى هذه المرحلة الأخيرة يعطى عينة من الأسر المعيشية قدره ١١٢٩٩ أسرة .

عملية سحب عينة المؤشرات من العينة الأساسية :

(١) خطوات سحب العينة :

الوحدات الأولية (الشياخات / القرى) :

١ - تحديد حجم العينة على أساس أن يمثل ٢٥٪ من الوحدات الأساسية (قرية / شياخة) من العينة الأساسية (عينة مسح ممارسة وسائل تنظيم الأسرة ١٩٨٤) .

٢ - تم اختيار الوحدات الأولية للعينة بناء على اتباعها التسلسل الذى تم عند سحب العينة الأساسية وهى :

أ - رتبت الوحدات الأولية للعينة الأساسية كما وردت فى الاطار المسحوبة منه هذه العينة .

ب - بناء على حجم العينة السابق تحديده (٤/١) العينة الأم حسب ١ وهى طول الفترة Interval حيث $n=4$ سواء الخاصة بالريف أو الحضر .

ج - تعتبر الوحدات الأولية فى الحضر (الشياخات) طبقة واحدة، لذلك تم ترتيب الشياخات الممثلة فى العينة الأساسية حسب

ترتيبها فى الأطار المسحوبة منه . تم تحديد رقم عشوائى R. وسحبت الشياخات بطريقة العينة العشوائية المنتظمة $R, R+1, R+2, \dots$ وبذلك تصل عدد الشياخات المختارة لعينة المؤشرات إلى ٢٤ شياخة من اجمالى عدد الشياخات التى تصل إلى ٩٦ شياخة . والقائمة التالية تبين الشياخات المختارة فى العينة موزعة حسب المحافظات :

المحافظة	الشياخة
القاهرة	العتريس - سنقر - العنوية - البستان - الشرايبة - مهمشة
الأسكندرية	القصر قبلى - باب سدرخ البرانى - بوالينو الاسكندراني
السويس	الأربعين
الدقهلية	منية النصر
الشرقية	منشأة اباطة
القليوبية	بهتيم
كفر الشيخ	على مصطفى الزاوى
الغربية	الامام الحسين
البحيرة	حوش عيسى
الاسماعيلية	منشية الشهداء
الجيزة	ميت عقبة - أبو قتادة
بنى سويف	
المنيا	مغاغة
سوهاج	دار السلام
قنا	أرمنت

د - تتوزع القرى على ست طبقات . وقد تم اعداد الاطار الاصلى الذى سحبت منه العينة الأساسية على أساس الطبقات ، وتم ترتيب القرى التى سحبت فى العينة الأساسية حسب تسلسلها فى الإطار الخاص بكل طبقة .

حدد R1 حيث :

- R1 رقم عشوائى لسحب قرى الطبقة الاولى .
- R2 رقم عشوائى لسحب قرى الطبقة الثانية .
- R3 رقم عشوائى لسحب قرى الطبقة الثالثة .
- R4 رقم عشوائى لسحب قرى الطبقة الرابعة .
- R5 رقم عشوائى لسحب قرى الطبقة الخامسة .
- R6 رقم عشوائى لسحب قرى الطبقة السادسة .

وبناء على الرقم العشوائى R1 سحبت عينة الريف الخاهة ببحث المؤشرات بطريقة العينة العشوائية المنتظمة .

وقد ترتب على ذلك سحب عدد ٢٧ قرية من إجمالى عدد القرى الداخلة فى نطاق العينة الأساسية وعددها ١٠٨ قرية . والقائمة التالية تبين أسماء القرى موزعة حسب المراكز والمحافظات .

المحافظة	القرية
القبيلية	قرية بداوى - طنامل شرق - برمبال القديمة - ميت فارس - كفر التربة القديمة - بهوت
الشرقية	شنيطة الحرابوه - بنى قريش - النواصة
القليبية	السفاينة
كفر الشيخ	قرية البرج
الغربية	قرية الراهبين
المنوفية	قرية زرقانى - قرية كفر ربيع - قرية قشطوخ - قرية منشية ابو ذكرى - قرية كفر الشيخ ابراهيم
البحيرة	قرية سنطيس
بنى سويف	قرية طرشوب
الفيوم	قرية منشاة العسرى - قرية الشواشنة - قرية طبهار - قرية مشهد بحرى
أسيوط	قرية بنى هلال
سوهاج	قرية الزارة
قنا	قرية الماموث

سحب الأجزاء من الوحدات الأولية :

١ - تم الحصول على خرائط للقرى داخل العينة مع مراعاة حداثة هذه الخرائط وامكانية الاعتماد عليها فى التعرف على الشوارع ومعالم القرية الأساسية كما روى أن تكون المساحات السكنية بالقرية واضحة على الخريطة.

٢ - قسمت الخرائط على أسس جغرافية مع أخذ الكثافة السكانية في الاعتبار عن التقسيم إلى أجزاء .

٣ - أعدت قائمة لكل قرية متضمنة رقم الجزء والمساحة السكانية فقط داخل الجزء بعد استبعاد المساحات الخالية والغير سكنية .

٤ - أعد جدول لكل قرية على النحو التالي :

رقم الجزء	المساحة	المساحة المتراكمة
١	-	١
٢	-	٢+١
٣	-	٣+٢+١
-		
-		
-		

من المساحة التراكمية المناظرة لآخر جزء نحصل على اجمالي المساحة السكنية على مستوى القرية .

٥ - لسحب عدد ٢ جزء من الأجزاء تم حساب :

طول الفترة = المساحة الكلية ÷ ٢ .

٦ - حدد رقم عشوائى R بحيث يكون R1 وبناء على الرقم العشوائى R

تم سحب الجزء الأول ليكون الجزء الذى يناظر المساحة التراكمية المساوية للرقم العشوائى R أو أكبر منه مباشرة . ويتم تحديد الجزء الثانى على أساس الجزء المناظر للمساحة التراكمية المساوية لـ (R+1) أو أكبر منه مباشرة.

٧ - اتبعت نفس الخطوات لكن أجرى التقسيم على أساس تقدير اعداد الوحدات السكنية (العدد السريع) فى كل جزء بدلا من الاعتماد على المساحات السكنية وفى نهاية هذه العملية تكون الجدول المطلوب واستكملت عملية السحب باتباع الخطوات من ٣ إلى ٦ .

٨ - أجريت عملية حصر الأسر داخل كل الأجزاء المختارة سواء فى القرية أو الشياخة وجرى بعد ذلك عمليات مكتبية على سجلات الحصر تمهيدا لعملية سحب عينة الأسر .

وتجرى بعض العمليات لقبول الحصر أو الشك فى العمليات الإجرائية الأمر الذى تطلب إجراء عملية إعادة حصر لبعض الأجزاء المختارة ، ثم تلى ذلك عمليات مقارنة للتأكد من صحة الخطوات الواجب اتباعها .

رابعاً: اختيار عينة الأسر :

١ - بناء على حجم العينة الكلية (الأسر) تم سحب عدد ٦٠ أسرة من الشياخة وعدد ٥٠ أسرة من القرية وهذا يعنى سحب عدد ٣٠ أسرة من كل جزء من الشياخة وعدد ٢٥ أسرة من كل جزء من القرية .

٢ - تم تحديد عدد الأسر فى كل جزء وحسب طول الفترة 1 حيث :

$$1 = \frac{\text{عدد الأسر فى الجزء}}{\text{فى حالة الشياخات}}$$

٣.

$$1 = \frac{\text{عدد الأسر فى الجزء فى حالة القرى}}{25}$$

٣ - وبناء على 1 المحدده سابقا عند سحب العينة الأم حدد رقم عشوائى R بشرط $R=R$ حيث :

R يعنى الرقم العشوائى المحدد لسحب عينة أسر العينة الأصلية (من الجزء المطلوب السحب منه) .

R يعنى الرقم العشوائى المحدد لسحب عينة أسر بحث المؤشرات .

٤ - سحبت الأسر بالطريقة العشوائية المنتظمة ورسمت دوائر حول أرقام الأسر التى سحبت بلون مخالف للون الذى تحددت به الأسر فى العينة الأصلية وذلك لضمان عدم ظهور الأسر التى تمت مقابلتها فى بحث ممارسة وسائل تنظيم الأسرة مرة أخرى فى بحث المؤشرات .

٥ - بالنسبة للأجزاء التى سحبت منها كل الأسر لبحث (الممارسة) تم تحديد جزء آخر ويعرف هذا الإجراء بعملية الاستكمال حيث أجريت عملية ميدانية لاستكمال العينة وتم سحب هذه الاجزاء الإضافية على أسس جغرافية معينة .

٦ - أجريت عملية حصر أسر للأجزاء المضافة (الاستكمال) وتم تحديد 1, R ثم سحبت الأسر .

٧ - أعدت كشوف تخصيص من أصل وصورة بالاسر داخل العينة وذلك لكل جزء .

٨ - روجعت عملية سحب الأسر وعملية كتابة كشوف التخصيص للتأكد من أن العمليات تمت بدقة وتلافى الخطأ .

وفيما يلي بيان بأسماء القرى والشيخات التي تمت بها عملية الاستكمال .

قائمة بأسماء القرى في الشيخات الخاصة بعملية الاستكمال

المحافظة	القرية / الشيخة	الجزء الأصلي	الجزء الاستكمال
القليوبية	ق/السفانية	٥+٤	٦ شرق
المنوفية	ق/ زرقان	١٣	١٤ شرق
	ق / كفر الشيخ ابراهيم	٥	٦ شرق
	ق / منشأة أبو زكري	٣	٢ شرق
		١٠+٩	٨ شرق
البحيرة	ق/ سنطيس	E (٥)	٩ شرق
بنى سويف	ق/ طرشوب	A (٤)	٣ غرب
الفيوم	ق/ منشأة العشيري	E (٢)	٣ شرق
المنيا	مدينة / مفاغة	٩	٦ جنوب
أسيوط	ق/ بنى هلال	A٣	نفسه
		A ٩	نفسه
سوهاج	ش/ دار السلام	٨+٧	٦ جنوب

وفيما يلي نعرض لنتائج العملية الميدانية لجمع البيانات بالنسبة للعينة المختارة والعينة التي تم جمع بيانات من مفرداتها .

عدد الأسر المختارة في العينة ٢٨٧٢ أسرة .

عدد الأسر التي تم مقابلتها ٢٦١٢ أسرة بنسبة ٩٠.٩٤٪ .

عدد المؤهلين للمقابلة الفردية ٧٦١١ .

عدد المؤهلين التي تمت مقابلتهم ٧٢٥٣ بنسبة ٩٥.٢٩٪ .

عدد الزوجات المؤهلات للمقابلة الفردية ٣١١٤

عدد الزوجات التي تمت مقابلتهن ٣٠٥٢ بنسبة ٩٨٪ .

عدد الأزواج المؤهلين للمقابلة الفردية ٢٣٧٧

عدد الأزواج المؤهلين الذين تمت مقابلتهم ٢١٩٩ بنسبة ٩٢.٥٠٪ .

عدد الشباب من الذكور المؤهلين للمقابلة الفردية ١٢٥٣

عدد الشباب من الذكور المؤهلين الذين تمت مقابلتهم ١١٦٨ بنسبة ٩٣.٢٢٪

عدد الشباب من الإناث المؤهلات للمقابلة الفردية ٨٦٧

عدد الشباب من الإناث اللاتي تمت مقابلتهن ٨٣٤ بنسبة ٩٦.١٩٪ .

متوسط عدد أفراد الأسرة المؤهلين للمقابلة الفردية ٢.٩١

متوسط عدد أفراد الأسرة التي تمت مقابلتهم ٢.٧٨

معالجة البيانات :

وضعت هيئة البحث تصورا لكيفية الاستفادة من البيانات التي تم جمعها من هذا المسح على النحو التالي :

أولا : إصدار تقرير عام عن المؤشرات الاجتماعية للتنمية (وهو التقرير الحالي) يتناول في معالجته للبيانات عرض نتائج كل مؤشر من المؤشرات في مقارنة تقتصر على المقارنة بين الحضر والريف ، وبين أعضاء الأسرة بين الأزواج والزوجات والابناء من الشباب .

ثانيا : إصدار سلسلة من التقارير الموجزة يتناول كل تقرير أحد المؤشرات التي تضمنها هذا التقرير بحيث يشمل :

أ - دراسة نظرية عن المؤشر تتناول تقويما نظريا ومنهجيا للمحاولات الرائدة في بناء المؤشر .

ب - تحليل منهجي لعملية بناء المؤشر بمكوناته وعناصره وفقا لكل مرحلة من المراحل الثلاث التي اشرنا إليها في هذا الفصل من التقرير .

ج - تحليل للنتائج التي ترصد الواقع بناء على استخدام المؤشر لا تكتف بالبعد الجغرافي (ريف وحضر) وانما تأخذ في اعتبارها المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية الأخرى ومنها على سبيل المثال لا الحصر العمر - الحالة الزوجية - الحالة التعليمية - العمل - الشريحة الاجتماعية ... الخ (وقد تم فعلا استخراج كافة بيانات المؤشرات التي اشتمل عليها هذا التقرير وفقا لهذه المتغيرات) .

ثانيا : ألا يكتفى بتحليل المؤشر على مستوى الفرد وإنما تتخذ الأسرة وحدة للتحليل وقد كانت هذه النظرة المنهجية فى اعتبار هيئة البحث منذ بداية عملها وهو الأمر الذى رجح لديها أن تكون وحدة العينة الأسرة لا الفرد ، وأن تجمع بعض البيانات على مستوى الأسرة الأمر الذى يعتبر إضافة منهجية سواء فى مجال المسوح الاجتماعية أو فى مجال بناء وتحليل نتائج المؤشرات الاجتماعية .

ثالثا : إصدار تقرير منهجى يعتمد على تحليل مكونات وعناصر كل مؤشر من المؤشرات فى علاقتها بمكونات وعناصر المؤشرات الأخرى بهدف طرح نموذج Model لبناء مؤشرات اجتماعية للتنمية تتفق دوافع المجتمع المصرى وتصلح لرصد ملامح التفاعل فى النسق الاجتماعى الذى تقيس المؤشرات التغير الناتج عنه .

رابعا : إتاحة الفرصة للباحثين للاستفادة من بيانات هذا المسح سواء باستخلاص مؤشرات اجتماعية أخرى من بياناته مثل مؤشر عن الوضع الاجتماعى للأسرة المصرية أو مؤشر عن الأوضاع الاجتماعية للمرأة أو مؤشر عن بعض القيم السائدة فى المجتمع المصرى ... الخ .

خامسا : لما كانت الوظيفة الأساسية للمؤشر هى رصد الواقع بهدف قياس التغير للحكم على مدى نجاح السياسات الاجتماعية فى تحقيق الهدف منها والآثار الجانبية المترتبة على تنفيذها . لذلك فإن هيئة البحث تعتبر أن المقارنة بين الواقع الاجتماعى كما رصدته هذه المؤشرات وكما سترصده بعد مضى فترة زمنية معينة هو المحك الأساسى لمدى صدق المؤشر فى القيام بوظيفته الأساسية هذه وهذا هو المتوقع أن تنجزه هيئة البحث فى المرحلة التالية .

الفصل الثانى

مؤشر السكان

الفصل الثاني

مؤشر السكان *

مكونات المؤشر :

- أولا : السكان من حيث العمر والنوع ومحل الإقامة .
- ثانيا : السكان من حيث الخصائص التعليمية .
- ثالثا : الزواج والطلاق .
- رابعا : الخصوبة .
- خامسا : الوفيات .
- سادسا : الهجرة .
- سابعا : ضبط الإنجاب .

* قام بإعداد هذا المؤشر د. عاطف خليفة .

مؤشر السكان

تقتضى معالجة البعد السكانى تناول المجتمع كله بأفراجه وجماعته ، ومن ثم دراسة كافة خصائصه الديموجرافية من حيث تكوينه وتركيبه ونموه ، وهى كلها أمور تؤثر فى عملية التنمية وتتأثر بها فى ذات الوقت . وتعتمد الموارد البشرية اللازمة لعملية التنمية أساسا على خصائص السكان ، لذلك كان هناك تحولا فى مفهوم التنمية ، وكان المحور الأول لهذا التحول نابعا من عدم الرضا عن استخدام مقاييس ومؤشرات مادية بحتة كالناتج القومى الإجمالى مثلا ، كمؤشر للرفاهة الاقتصادية . ومن ثم تحول الاهتمام إلى ضرورة إيجاد بدائل تقيس التغيرات فى نوعية الحياة أى مؤشرات للإنجاز الاجتماعى إلى جانب تلك الخاصة بالإنجاز الاقتصادى .

ويرجع هذا التحول فى مفهوم التنمية إلى إدراك أن النمو الاقتصادى لا يتحقق بمجرد زيادة الاستثمارات الرأسمالية ، دون اعتبار لرأس المال البشرى . ولقد قوى من هذه الحاجة إدراك المخططين للعلاقات المعقدة والمتشابكة بين المتغيرات الاقتصادية والديموجرافية والاجتماعية . ومن ثم فحتى يتسنى تحسين السياسات والبرامج التنموية ، يجب تفهم طبيعة ودرجة العلاقات المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات كلها .

لذلك ، فهناك إدراك كامل بأن التحول الديمجرافى هو تفاعل للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهكذا يجب معالجة التغيرات الديموجرافية داخل إطار هذا التفاعل ، إذ تؤثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتتأثر فى ذات الوقت بالعوامل الديموجرافية .

وتتناول البعد السكاني فى عملية التنمية يقتضى العديد من المعلومات :

أ - معلومات ديموجرافية وحيوية عامة مثل : حجم وتكوين السكان حسب العمر والنوع ، والمواليد حسب عمر الأم وخصائصها ، ومعدلات الوفيات حسب الكثير من المتغيرات كالعمر والنوع والريف والحضر وغيرها من المتغيرات الاجتماعية . وهذه كلها معلومات ضرورية للاستقائات السكانية المستقبلية .

ب - معلومات عن العوامل المحددة للخصوبة والوفيات والهجرة ، ودور هذه العوامل المتوقع مستقبلا .

ج - معلومات عن مدى توفر المعرفة واستعمال وسائل تنظيم الأسرة وما يرتبط بذلك من محددات .

د - معلومات عن الزوجية ، من حيث الحالات الزوجية بين أفراد المجتمع وأيضا التغيرات الزوجية كالزواج والطلاق والتمرد ومدى التباينات بين الذكور والإناث وبين الفئات السكانية المختلفة .

ويوفر المسح الحالى الكثير من هذه المعلومات داخل نطاق الأسرة المعيشية وكذلك فى الاستثمارات الخاصة بكل من الزوج والزوجة .

ويتناول هذا الفصل وصفا للسكان بإستخدام عدد من المؤشرات تتعلق بتوزيع السكان حسب العمر والنوع ، والزوجية ، والخصوبة والوفيات ، وضبط الإنجاب ، والحراك السكانى . ويحاول هذا الفصل تناول الجانب السلوكي والجوانب الاتجاهية كلما كان ذلك ممكنا فى كل من هذه الموضوعات .

أولاً : السكان : العمر والنوع ومحل الإقامة :

تقدم استمارة الأسرة المعيشية عدداً من الخصائص العامة للسكان أهمها توزيع السكان حسب العمر والنوع في كل من الريف والحضر . ويبين جدول (١) هذا التوزيع .

ويبين جدول (١) ، أن سكان الريف يمثلون نحو ٥٥٤٪ من جملة السكان، ويمثل سكان الحضر الجزء الباقي وهو ٤٤٦٪ وحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن عام ١٩٨٦ ، فقد أظهرت النتائج أن هاتين النسبتين هما ٥٦١٪ ، ٤٣٩٪ على الترتيب ، مما يظهر الاتساق الواضح بين نتائج المسح والتعداد .

وفيما يتعلق بنسبة الجنس ، تبين نتائج المسح أن ٥١٣٪ من السكان هم من الذكور والباقي وهو ٤٨٧٪ من الإناث ، أي أن نسبة الجنس الإجمالية تصل إلى نحو ١٠٥٢ وهي نسبة مقبولة وتتفق إلى حد كبير مع نسبة الجنس حسب التعداد العام للسكان عام ١٩٨٦ وهي ١٠٤٧ .

جدول (١)

توزيع السكان حسب العمر والنوع ومحل الإقامة

فئات العمر			المجموع			حضر			ريف			النسب المئوية (مجموع)		
الذكور	إناث	جملة	ن	أ	ج	ن	أ	ج	ن	أ	ج	ن	أ	ج
١١٨٨	١١٢٩	٢٣١٧	٤٧٧	٤٢١	٨٩٨	٧١١	٧٨٨	١٤١٩	١٤٢٢	١٤٢٢	١٤٢٢	١٤٢٢	١٤٢٢	١٤٢٢
١٠٧٤	٩٩٦	٢٠٧٠	٤٢٦	٤٢٢	٨٤٢	٦٥٢	٥٧٤	١٢٢٧	١٢٢٩	١٢٢٩	١٢٢٩	١٢٢٩	١٢٢٩	١٢٢٩
٩٦٦	٩٣١	١٨٩٧	٣٩٧	٤٠٥	٨٠٢	٥٦٩	٥٢٦	١٠٩٥	١١٢٧	١١٢٧	١١٢٧	١١٢٧	١١٢٧	١١٢٧
١٠٠٣	٩٠٨	١٩١١	٤٧٠	٤٠٥	٨٧٥	٥٣٢	٥٠٣	١٠٣٦	١١٢٤	١١٢٤	١١٢٤	١١٢٤	١١٢٤	١١٢٤
٨٥٤	٧٢٩	١٥٨٣	٣٨٠	٣٧٢	٧٥٢	٤٧٤	٣٥٦	٨٣٠	١٠٢٢	١٠٢٢	١٠٢٢	١٠٢٢	١٠٢٢	١٠٢٢
٦٨٢	٦٢١	١٣٠٣	٣٣٩	٢٨٤	٦٢٢	٣٤٢	٢٣٧	٦٨٠	٨٢٢	٨٢٢	٨٢٢	٨٢٢	٨٢٢	٨٢٢
٤٧٥	٤٦٥	٩٤٠	٢٢٣	٢٤٩	٤٨٢	٢٤٢	٢١٦	٤٥٨	٥٧٤	٥٧٤	٥٧٤	٥٧٤	٥٧٤	٥٧٤
٤٣٩	٤٢٦	٨٦٥	٢٠٩	٢٠١	٤١٠	٢٢٠	٢٢٥	٤٥٥	٥٧٤	٥٧٤	٥٧٤	٥٧٤	٥٧٤	٥٧٤
٣٢٣	٣١٦	٦٣٩	١٥٧	١٥٤	٣١١	١٦٦	١٦٢	٣٢٨	٣٢٩	٣٢٩	٣٢٩	٣٢٩	٣٢٩	٣٢٩
٣٠٦	٢٣٥	٥٤١	١٤٢	١٦٥	٣٠٨	١٦٢	١٧٠	٣٣٢	٣٢٧	٣٢٧	٣٢٧	٣٢٧	٣٢٧	٣٢٧
٢٥٧	٢٣٩	٤٩٦	١٢٠	١٠٨	٢٣٨	١٢٧	١٣١	٢٥٨	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠
٢٥٧	٢٥٠	٥٠٧	١٣٨	١٢١	٢٥٩	١١٩	١٢٩	٢٤٨	٣٢١	٣٢١	٣٢١	٣٢١	٣٢١	٣٢١
١٩٨	٢٢١	٤١٩	٩٤	٩٥	١٨٩	١٠٤	١٢٦	٢٣٠	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤
١٣٩	١٤٨	٢٨٧	٥٩	٥٩	١١٨	٨٠	٨٩	١٦٩	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
٧٥	١١٨	١٩٢	٣١	٤٢	٧٤	٤٤	٧٥	١١٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩
٦٠	٤٥	١٠٥	٢٦	١٨	٤٤	٢٧	٦١	١٠٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
١٥	٣٠	٤٥	٦	٩	١٥	٩	٢١	٣٠	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
٣٨	٣٢	٧٠	١٧	١٢	٢٩	٢١	٢٠	٤١	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
٨٢٤٩	٧٩٢٩	١٦١٧٨	٣٧٧٧	٣٥٤٤	٧٣٢١	٤٦٢٢	٤٣٨٥	٩٠١٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥١٢٣	٤٨٢٧	١٠٠	٥١٢٣	٤٨٢٧	١٠٠	٥١٢٣	٤٨٢٧	١٠٠	٥١٢٣	٤٨٢٧	١٠٠	٥١٢٣	٤٨٢٧	١٠٠
نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة
الحضر	الحضر	الحضر	الحضر	الحضر	الحضر	الحضر	الحضر	الحضر	الحضر	الحضر	الحضر	الحضر	الحضر	الحضر
والريف	والريف	والريف	والريف	والريف	والريف	والريف	والريف	والريف	والريف	والريف	والريف	والريف	والريف	والريف

وبالنسبة للتوزيع العمرى لإجمالى العينة ، فهناك بالتأكيد بعض الانحرافات المتوقعة كما يوضحها شكل (١) ، وهى انحرافات معتادة فى بيانات العمر والنوع ، ويزيد منها بالتأكيد أننا نتناول عينة صغيرة نسبيا . وبين جدول (٢) نسب العمر والنوع * المحسوبة للتوزيع العمرى لإجمالى العينة وبحسابه وفق دليل سكرتارية الأمم المتحدة بلغ* ٢٤,٨٢ مما يعنى أن التوزيع العمرى والنوعى مقبول الجودة بشكل عام .

وباستخدام أسلوب التمهيد التصاعدى Osculatory Graduation بدءا بالفئة (٩-٠) يمكن تمهيد هذا التوزيع العمرى كما هو مبين فى العمود الأخير من جدول (٢) وأيضا فى شكل (١) .

$$* \text{نسبة العمر} = \frac{\text{عدد الذكور (أو الإناث) فى فئة معينة}}{\text{متوسط العدد فى الفئتين السابقة واللاحقة}} \times 100$$

$$\text{ونسبة الجنس} = \frac{\text{عدد الذكور فى فئة عمرية معينة}}{\text{عدد الإناث فى نفس الفئة العمرية}} \times 100$$

** دليل سكرتارية الأمم المتحدة يحسب من نسب العمر ونسب الجنس المشاهدة بعد أخذ متوسط انحرافات نسب العمر عن ١٠٠ لكل من الذكور والإناث ومتوسط الانحرافات المتتالية لنسب الجنس العمرية ثم جمع متوسطى نسب العمر إلى ثلاثة أضعاف متوسط انحرافات الجنس .

جدول (٢)

حساب نسب العمر والجنس للتوزيع العمري لاجمالي العينة

فئات العمر	إجمالي العينة		نسبة العمر ≠		نسبة الجنس	إجمالي الذكور والإناث المشاهد	إجمالي المعهد *
	إناث	ذكور	إناث	ذكور			
٤ - ٥	١١٢٩	١١٨٨	—	—	١.٥٢	٢٣١٧	٢٢٣٧
٥ - ٩	٩٩٦	١.٧٤	٩٦٧	٩٩٧	١.٧٨	٢.٧٠	٢١٥٠
١٠ - ١٤	٩٦٦	٩٣١	٩٧٨	٩٣٠	١.٣٨	١٨٩٧	٢٠.٢
١٥ - ١٩	٩.٨	١٠.٣	١١٣٣	١.٩٤	١١.٥٠	١٩١١	١٨.٦
٢٠ - ٢٤	٨.٥	٧٢٩	٩٥٥	٩٥٤	١١.٤	١٥٨٣	١٥٧٩
٢٥ - ٢٩	٦٨٢	٦٢١	١.٦٦	١.٤٠	١.٩٨	١٣.٣	١٣.٧
٣٠ - ٣٤	٤٧٥	٤٦٥	٨٤٧	٨٨٨	١.٢٢	٩٤	١٠.٨
٣٥ - ٣٩	٤٣٩	٤٢٦	١١.٠	١.٩١	١.٣١	٨٦٥	٧٩٧
٤٠ - ٤٤	٣٢٣	٣١٦	٨٦٧	٨٣.٠	١.٢٢	٦٣٩	٦٨٣
٤٥ - ٤٩	٣.٦	٣٣٥	١.٥٠	١٢.٧	٩١٣	٦٤١	٥٩٧
٥٠ - ٥٤	٢٥٧	٢٣٩	٩١٣	٨.٣	١.٧٣	٤٩٦	٥٣٣
٥٥ - ٥٩	٢٥٧	٢٦٠	١١٣.٠	١١٣.٠	٩٨٨	٥.٧	٤٧٠
٦٠ - ٦٤	١٩٨	٢٢١	١.٠.٠	١.٨٣	٨٩٦	٤١٩	٣٩٥
٦٥ - ٦٩	١٣٩	١٤٨	١.١٨	٨٧٣	٩٣٩	٢٨٧	٣١١
٧٠ - ٧٤	٧٥	١١٨	—	—	—	١٩٣	٢١١
٧٥ - ٧٩	٦.٠	٤٥	—	—	—	١.٥	٨٧
٨٠ +	٥٣	٦٢	—	—	—	١١٥	١١٥
مجموع	٨٣٤٩	٧٩٣٩	—	—	—	١٦٢٨٨	١٦٢٨٨

≠ حسب نسب العمر من الفئات (صفر - ٧٤)

. حسب نسب الجنس من الفئات (صفر - ٦٩)

* باستخدام التمهيد المتصاعد بدما بالفتة (٩ - ٠)

ثانياً: السكان - الخصائص التعليمية

ترتفع نسبة الأمية بين سكان الريف عنها بين سكان الحضر ، كذلك ترتفع هذه النسبة بين الإناث أكثر منها بين الذكور ، وحيث أن نسبة الذين يقرعون فقط أو يقرعون ويكتبون بين الذين لم يسبق لهم الالتحاق بمدرسة شبه متدنية للغاية (انظر جدول رقم ٤) فإنه يمكن اعتبار من لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة أميين، هذا على أقل تقدير ، إذ أن هناك نسبة أمية بين من التحقوا بمدارس لسنة أو سنتين مثلاً . عموماً ، ورغم قصور هذا التعريف ، فإن نسبة الذين لم يسبق لهم الالتحاق بمدرسة تزيد عن ٤٠٪ من جملة السكان (٥ سنوات فأكثر) ، نحو ٢٩٪ في الحضر مقارنة بحوالى ٥٠٪ في الريف . وتصل هذه النسبة إلى ٣٠٪ من الذكور مقارنة بحوالى ٥٢٪ بين الإناث ، (انظر جدول ٣) .

ولتقدير نسبة الالتحاق بالتعليم النظامى ، حسبت هذه النسبة فى نطاق متغير العمر ، فتبين أن نسبة الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة يقدر بحوالى الربع بين الأطفال فى الفئة العمرية (٥-١٤) أو من هم فى فئة العمر (١٥-٢٤) ، إلا أنها تزيد إلى نحو ٤٠٪ بين من هم فى الفئة العمرية ٢٥-٣٩ ، وتصل إلى ما يفوق ٦٥٪ لمن تعدوا ٤٠ عاماً من العمر .

وتبين أن هناك فروقا إحصائية بالغة الدلالة بين الريف والحضر ، وبين الذكور والإناث من ناحية عدد الملحقين بالتعليم النظامى وعدد من لم يلتحق به .

جدول (٣)
توزيع السكان (٥ سنوات فاكثر) حسب حالة الالتحاق
بمدرسة حسب الريف / حضرة والجنس وفئات العمر

فئات العمر				الجنس				محل الإقامة				الاتحاق بمدرسة	
%	٤. فاكثر	٢٥-٣٩	١٥-٢٤	%	إناث	%	نكدر	%	ريف	%	حضر		
٢٧.٥	٢٨٤١	١٥	٣١	٢٦٣٦	٢٣.٤	١٥٩٠	٢٢٤٧	٢٥.٥	١٩.٢	٧.٥	١٩٣٩	يذهب حالياً سبق له الذهاب لم يسبق له الذهاب	
٣٣.١	٤٤٨٥	١.٥٣	١٨٢١	١٤٤.	١٧٢	٢٤.٩	١٦٨٦	٢٧٩٣	٣٥.٢	١٩١٧	٤.٥		٢٥٦٨
٤.٥	٥٦٣١	٢٣٩٥	١٢٤٧	٨٨٩	١١.٠	٥٦.٧	٢٥.٨	٢٩.٥	٤٩.٨	٣٧٨٢	٢٩.١		١٨٤٩
١٠٠	* ١٣٩٥٧	* ٣٦٦١	* ٢٦.٤	* ٢٤٨٤	* ٢٩.٨	١٠٠	* ٦٧٨٤	١٠٠	* ٧١٤٥	١٠٠	* ٧٦.١		* ٦٢٥٦
مجموع													

* الفرق تمثل حالات غير المبيت

جدول (4)

الامية بين الذين سبق لهم الالتحاق بالمدرسة

(السكان 5 سنوات فأكثر)

درجة الامية	محل الإقامة						الجنس	
	حضر	%	ريف	%	ذكور	%	إناث	%
يقرأ فقط	٤٠	٢٠٢	٣٨	١٠	٥٠	٢٠٤	٢٨	٠٨
يقرأ ويكتب	٩٥	٥٠٢	٩٢	٢٠٥	١٥٣	٧٠٤	٣٤	١٠
أسمى	١٦٧٣	٩٢٦	٣٥٦٧	٩٦٥	١٨٥٢	٩٠٢	٣٣٧١	٩٨٢
مجموع	*١٨٠٨	١٠٠٠	*٣٦٩٧	١٠٠٠	*٢٠٥٧	١٠٠٠	*٣٤٣٤	١٠٠٠

* فروق المجاميع تمثل حالات غير المبين

ثالثاً: الزواج والطلاق:

تختلف الحالة الزوجية اختلافاً واضحاً بين الذكور والإناث وبين الريف والحضر . مقارنة الذكور والإناث تبين ظاهرة ارتفاع نسبة الترمل بين الإناث (١٤٨٪) عنها بين الذكور (١٥٨٪) وذلك بين السكان ١٥ سنة فأكثر من العمر . وتزيد نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج إلى نحو ٤٠٪ بين الذكور مقارنة بنسبة ٢٢٪ فقط بين الإناث ، وقد يرجع ذلك إلى تأخر الذكور في الزواج مقارنة بالإناث . وتزيد نسبة المتزوجين في الحضر عنها في الريف (سواء الذكور أو الإناث) ، وبين جدول (٥) بوضوح ارتفاع نسبة المطلقات والأرامل بين الإناث في الريف والحضر عنها بين الذكور . كذلك يبدو واضحاً من نفس الجدول ارتفاع نسبة من لم يسبق لهم الزواج في الحضر عنها في الريف سواء للذكور أو للإناث، فبينما هناك نحو ٤٣٪ من الذكور لم يسبق لهم الزواج في الحضر ، تصل هذه النسبة في الريف إلى ٣٨٪ كما تبلغ هاتان النسبتان لدى الإناث حوالي ٢٦٪ ، ١٩٪ في الحضر والريف على التوالي .

ويتضح من جدول (٥) ، في الحضر عند فئة العمر (١٥-٢٤) ، أن ٥٨٪ من الذكور متزوجون (هذا بالإضافة إلى ١٨٪ قد تم عقد قرانهم) ، في حين أن نسبة الإناث المتزوجات في نفس فئة العمر هي ٢٦٫٣٪ ، مما يدل على أن الإناث تتزوج في سن مبكر جداً مقارنة بالذكور . مع ذلك ، بفحص بيانات الريف في نفس الجدول (الجزء الأخير) ، يتضح أن الزواج يبدأ مبكراً في الريف مقارنة بالحضر ، إذ أنه في فئة العمر (١٥-٢٤) كانت نسبة المتزوجين من الذكور أكثر من ضعف نظرائهم في الحضر (١٢٪) ، كما تصل إلى ٤٤٫٨٪ بين إناث الريف وهي تكاد تصل إلى ضعف نسبتهن في الحضر . ومن الملاحظات الواضحة ، ارتفاع نسبة المترملات في الريف ، إذ تصل نسبتهن بين

السيدات (١٥ سنة فأكثر) إلى ٤٥٪ مقارنة بنحو ٣٩٪ فى الحضر ، ويرجع ذلك إلى إحتواء عينة الدراسة على سيدات من كبار العمر (انظر جدول ١) وهى لا شك تعكس ظاهرة فارق العمر بين الزوج والزوجة وكذلك ارتفاع توقع العمر بين الإناث مقارنة بالذكور .

جدول (٥)

توزيع السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة الزوجية

وبعض متغيرات مختارة (الأسرة المعيشية)

المجموع	الحالة الزوجية						المتغير
	متزوج	مطلق	أرمل	لم يسبق له الزواج	مكتوب كتابه	غير مبين	
٥١٢١	٢٨٥٧	٢٨	٧٨	٢٠٤٩	٨١	٢٨	الجمالية
١٠٠.٠	٥٥.٨	٠.٥	١.٥	٤٠.١	١.٦	٥.٠	ذكور عدد
٤٨٨٣	٢٨٩٨	٩٢	٦٨٨	١٠٨٤	٨٠	٤١	إناث عدد
١٠٠.٠	٥٩.٣	١.٩	١٤.١	٢٢.٢	١.٦	٠.٨	إناث %
٢٤٢٢	١٢٦٧	١٦	٤٥	١٠٣٣	٥٦	١٥	الحضر
١٠٠.٠	٥٢.١	٠.٧	١.٩	٤٢.٥	٢.٣	٠.٦	ذكور %
٢٢٩٦	١٢٨٧	٥٠	٢٨١	٥٩٣	٦٠	٢٥	إناث
١٠٠.٠	٥٦.١	٢.٢	١٢.٢	٢٥.٨	٢.٦	١.١	إناث %

تابع جدول (٥)

المجموع	الحالة الزوجية						المتغير
	غير ميين	مكتوب كتابه	لم يسبق له الزواج	أرسل	مطلق	متزوج	
٣٦٨٩	١٣	٢٥	١٠١٦	٣٣	١٢	١٥٩٠	الزيف
١٠٠٠	٠٠٥	٠٠٩	٣٧٨	١٢	٠٤	٥٩١	ذكور
٢٥٨٧	١٦	٢٠	٤٩١	٤٠٧	٤٢	١٦١١	%
١٠٠٠	٠٠٦	٠٠٨	١٩٠	١٥٧	١٦	٦٢٣	إناث
							%
٨٥٠	١٢	١٥	٧٧٣	١	—	٤٩	الحفسر (ذكور)
—	١٤	١٨	٩٠٩	*	—	٥٨	فئات العمر
٥٧٢	٢	٤٠	٢٣١	—	٥	٢٩٤	٢٤ - ١٥
—	*	٧٠	٤٠٤	—	*	٥١٤	%
٣٦٦	—	١	٢٥	٤	٥	٣٣١	٣٤ - ٢٥
—	—	*	٦٨	*	*	٩٠٤	%
٦٤٤	١	—	٤	٤٠	٦	٥٩٣	٤٤ - ٣٥
—	*	—	*	٦٢	*	٩٢١	%
٧٧٨	٩	٥١	٥٠٣	١	٩	٢٠٥	الحفسر (إناث)
—	*	٦٦	٦٤٧	*	*	٢٦٣	٢٤ - ١٥
٥٣٣	٨	٩	٨٠	١٢	١٣	٤١١	%
—	*	*	١٥٠	٢٣	٢٤	٧٧١	٣٤ - ٢٥
٢٥٥	—	—	٤	٢٥	١٦	٣١٠	%
—	—	—	*	٧٠	٤٥	٨٧٣	٤٤ - ٣٥
٦٣٠	٨	—	٦	٢٤٣	١٢	٣٦١	%
—	*	—	*	٣٨٦	١٩	٥٧٣	+ ٤٥
							%

تابع جدول (٥)

المجموع	الحالة الزوجية						المتغير
	غير مبين	مكتوب كتابه	لم يسبق له الزواج	أرسل	مطلق	متزوج	
١٠٠٧	١١	٧	٨٦٤	٢	٢	١٢١	الريف (ذكور)
—	١١	*	٨٥٨	*	*	١٢٠	٢٤ - ١٥ %
٥٨٥	١	١٧	١٣٧	١	٥	٤٢٤	٣٤ - ٢٥ %
—	*	٢٩	٢٣٤	*	*	٧٢٥	%
٣٩٦	—	١	٧	٣	٢	٣٨٢	٤٤ - ٣٥ %
—	—	*	*	*	*	١٦٥	%
٧٠١	١	—	٨	٢٧	٢	٦٦٣	+ ٤٥ %
—	*	—	*	٣٩	*	٩٤٦	%
٨٥٩	١١	١٩	٤٥٣	٤	٥	٣٨٥	الريف (إناث)
—	١٣	٢٢	٥٠٦	*	*	٤٤٨	٢٤ - ١٥ %
٥٥٣	—	١	٣٨	١٦	١٥	٤٨٣	٣٤ - ٢٥ %
—	—	*	٦٩	٢٩	٢٧	٨٧٣	%
٣٨٧	—	—	٧	٣١	١٠	٣٣٩	٤٤ - ٣٥ %
—	—	—	*	٨٠	٢٦	٨٧٦	%
٧٨٨	٥	—	١١	٣٥٦	١٢	٤٠٤	+ ٤٥ %
—	*	—	١٤	٤٥٢	١٥	٥١٣	%

ويتبين من جدول (٦) حدة الفروق بين الحضر والريف سواء للذكور أو للإناث . بين الذكور ، فإن نسبة قليلة جدا تتزوج قبل سن العشرين إلا أن نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج تتناقص بسرعة أكثر فى الريف مما يعنى زواجا مبكرا أكثر مقارنة بالريف ، عند فئة العمر (٢٥-٢٩) ، هناك نحو ٥٦٪ من ذكور الحضر لم يتزوجوا بعد ، فى حين أن هذه النسبة هى نحو الثلث فقط فى الريف . كذلك ، بين الإناث ، فى فئة العمر (١٥-١٩) ، مازال نحو ٨٣٪ من إناث الحضر دون زواج ، فى حين أن نحو ٦٨٪ فقط من إناث الريف دون زواج فى هذه الفئة . وبالمقارنة فى فئة العمر (٢٠-٢٤) ، مازال ٤٥٪ من إناث الحضر دون زواج ، ولكن ٢٥٪ من إناث الريف لم يتزوجن بعد حتى سن ٢٥ . كذلك بينما نحو ثلاث أرباع الإناث يكن قد تزوجن حتى العمر ٢٩ ، فإن نحو ٩١٪ من إناث الريف يكن قد تزوجن قبل هذا السن .

كذلك ، تبدو الفروق واضحة جدا بين النمط العمرى للزواج بين الذكور والإناث ، إذ تصل نسبة من لم يتزوج بعد فى الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة ٣٦٪ من مجموع الإناث مقابل ٧٩٪ من مجموع الذكور ، وينطبق ذلك على كل من الحضر والريف .

ويمكن تبين هذه الفروق باستخدام مقياس " متوسط العمر للعزوبية عند الزواج الأول " (SMAM) Single mean age at Marriage . وهو مقياس لتقدير متوسط العمر عند الزواج الأول من بيانات نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج حسب فئات العمر (هو فى الواقع مقياس لمتوسط عدد السنوات التى يقضيها الفرد دون زواج) . ورصدت هذه المتوسطات فى النصف الأخير من جدول (٦) .

جدول (٦)

* نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج حسب فئات العمر في

الريف والحضر = (السكان ١٥٠)

فئات العمر	حضر		ريف		جملة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٥ -	٩٦.٠	٨٢.٥	٩٥.٩	٦٨.٤	٩٥.٩	٧٤.٧
٢٠ -	٨٤.٧	٤٥.٣	٧٤.٥	٢٥.٦	٧٩.٠	٣٥.٧
٢٥ -	٥٥.٨	٢٣.٢	٣٣.٥	٨.٩	٤٤.٦	١٥.٥
٣٠ -	١٨.٠	٥.٦	٩.١	٣.٧	١٣.٥	٤.٧
٣٥ -	٩.٦	٢.٠	٢.٦	٢.٢	٥.٩	٢.١
٤٠ -	٣.٢	—	٠.٦	١.٢	١.٩	٠.٦
٤٥ فأكثر	٠.٦	١.٠	١.١	١.٤	٠.٩	١.٢
متوسط عمر العزوبية عند الزواج الأول	٢٨.٣	٢٢.٨	٢٥.٧	٢٠.٢	٢٦.٩	٢١.٤

* هذه النسب محسوبة مع إضافة " الغير مبين " إلى المجموع العام .

= الفرق بين الذكور والإناث في المجموعات الثلاث دالة عند ٠.١ ر. ، كذلك الفرق لنفس النوع بين الريف والحضر دالة عند ٠.١ ر.

وبمقارنة الذكور والإناث (لجملة العينة) ، ويلاحظ أن المتوسط للذكور يصل إلى نحو ٢٧ عاما فى حين يتدنى إلى حوالى ٢١ عاما للإناث ، ويظل الفارق واضحا بين الذكور والإناث فى كل من الريف والحضر (بفارق نحو ٦ سنوات بين الذكور والإناث تقريبا) .

الذكور فى كل من الريف والحضر تبين أن ذكور الريف ييكونون فى المتوسط فى الزواج مقارنة بذكور الحضر (٢٥٧ ، ٢٨٣ على التوالى) كما تبين أن متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث فى الريف هو حوالى ٢٠.٢ سنة فى حين يرتفع إلى ٢٢.٨ سنة فى الحضر .

تضمن المسح استمارات خاصة بالأزواج والزوجات فى الاسرة المعيشية ووجهت الأسئلة للسيدات المتزوجات أو السابق لهن الزواج سواء كن يعشن مع الزوج والأبناء أو يعشن مع الزوج فقط أو الأبناء فقط ، كما وجهت أسئلة للأزواج الذين تنطبق عليهم نفس الشروط . وقد وجهت بعض الاسئلة المتشابهة لكل من الزوج والزوجة .

ويمثل جدول (٧) توزيع الزوجات والأزواج فى العينة حسب الحالة الزوجية وفئات العمر وحسب محل الإقامة (ريف / حضر) .

جدول (٧)

النسب المئوية للزوجات والأزواج في العينة حسب الحالة الزوجية ووقت العمر ومحل الإقامة

الأزواج						الزوجة						فئات العمر
إجمالي		رئيس		حاضر		إجمالي		رئيس		حاضر		
مطلقون	متزوجون	مطلقون	متزوجون	مطلقون	متزوجون	مطلقات	متزوجات	مطلقات	متزوجات	مطلقات	متزوجات	
وارامل		وارامل		وارامل		وارامل		وارامل		وارامل		
*	*	*	*	*	*	*	٦٧	*	٨٢	*	٤٤	٢٠-٢٤
*	٢٣٩	*	٤٨	*	٢٩	*	١٤٣	*	١٥٨	*	١٣٢	٢٤-٢٥
*	١٠٥	*	١١٨	*	٩٠	*	١٦٨	٩٥	١٨٥	*	١٤٦	٢٤-٣٠
*	١٣٧	*	١٣٦	*	١٣٩	٧٨	١٤٢	٨٦	١٢٣	٧١	١٦٧	٣٩-٤٥
*	١٤٠	*	١٣٦	*	١٤٥	٤٩	١٢٠	٨٦	١٢٣	٨٨	١٣٩	٤٤-٤٠
*	١٠٩	*	١٠٢	*	١١٦	٩٥	٩٢	٩١	٧١	٩٩	١١٠	٤٤-٤٠
*	٤١	*	٤٥	١١٧	٣٧٠	٦٧٤	٢٥٩	٢٦٥	٢٤٩	٢٩٢	٢٧١	٤٥ فأكثر
٣٨	٢١٣٧	١٤	١١٢٩	٢٤	١٠٠٨	٣٦٨	٢١٣٣	١٨٦	١٥٢٥	١٨٢	١١٤٨	الجميع = ١٠٠

* أقل من ١٠ حالات

x لم يدخل "غير المبين" في الحساب

يوزع جدول (٧) الأزواج والزوجات الذين تمت مقابلتهم مقابلات فردية ، ويلاحظ أن نسبة المتزوجين حاليا عالية بينهم مقارنة بالنسبة فى المجتمع (انظر جدول ٥) ، ويرجع ذلك إلى تعريف المؤهلين للمقارنة بأنهم أسرة نووية كما سبق الذكر . ويلاحظ أن جملة السيدات اللاتى تمت مقابلتهن تبلغ ٢٠٥٢ (بما فى ذلك غير المبين فى جدول ٧) . ويلاحظ أن العينة الفردية قد قابلت معظم السيدات المتزوجات ونسبة قليلة من المطلقات والأرامل فقط . وبالنسبة للزوج تضاعف عدد المطلقين والأرامل بشكل واضح ويرجع ذلك إلى ندرة المطلق أو الأرملة الذى يعيش وحده مع أولاده دون زوجة ، سواء بمفرده أو داخل أسرة معيشية. وبالنسبة للسيدات المتزوجات (وعددهن ٢٦٨١ سيدة فى العينة) ، وجد أن نحو ٩٠٪ منهن يقمن فعلا مع أزواجهن ونحو ١٠٪ لا يعشن حاليا مع أزواجهن (٢٧٣ سيدة) . ومن هؤلاء ، كانت هناك ١٨ سيدة فقط فى حالة انفصال عن الزوج ، أما الـ ٢٥٤ سيدة المتبقية فقد كان الزوج غائبا بشكل مؤقت . ويبين جدول (٨) هذا التسلسل .

ويتضح من جدول (٨) أن ٩٥٪ يعشن دون أزواجهن بسبب غياب الزوج مؤقتا (للعمل ٧٤٪ ، ولأسباب أخرى ٢١٪) ، وأن الأزواج الغائبين منهم فى بلد عربى أكثر ممن هم فى محافظة أخرى ، أى أن الهجرة الدولية أعلى من الهجرة الداخلية (٨٥٪ ، ٣١٪ على التوالى) . وستساعد هذه الأرقام مع الأرقام المستخلصة من الأسرة المعيشية فى وضع تقديرات للهجرة الدولية .

جدول (٨)

المتزوجات حسب الإقامة مع الزوج وسبب غيابه

المتغيرات	العدد	النسبة
عدد المتزوجات الكلى	٢٦٨١	١٠٠
يعشن مع الزوج	٢٤٠٨	٨٩٫٨
لا يعشن مع الزوج	٢٧٣	١٠٫٢
غائب مؤقت	٢٥٤	٩٫٥
انفصال	١٨	٠٫٧
مكان الغياب المؤقت :		
بمحافظة أخرى	٨٢	٣٫١
فى بلد عربى	١٥٥	٥٫٨
بلد أجنبى	٣	٠٫٦
أخرى	١٤	٠٫٦
سبب الغياب المؤقت :		
العمل	١٩٨	٧٫٤
زيارة	٦	٢٫١
علاج	٥	٢٫١
أخرى	٤٥	٢٫١

وبالنسبة للمطلقات والأرامل فى العينة وعددهن (١٨٦ فى الريف ، ١٨٢ فى الحضر) فقد كان توزيعهن حسب عدد مرات الزواج كالآتى :

حضر	%	ريف	%
سبق لها الزواج مرة واحدة	١٤٩	٨١٩	١٦١
سبق لها الزواج مرتان	٢٩	١٥٩	٢٣
سبق لها الزواج ثلاث مرات أو أكثر	٤	*	٢
المجموع	١٨٢	١٠٠	١٨٦

* عدد الحالات أقل من ١٠ .

بالنسبة للزواج ، يبين جدول (٩) ملخصا لبعض مؤشرات الزواج .

يلاحظ من جدول (٩) أن نسبة المتزوجين بأكثر من زوجة واحدة لا يتعدى ٢٧٪ فى الحضر و٢٤٪ فى الريف ، لا توجد فروق دالة بين توزيع المتزوجين حسب عدد الزوجات فى العصمة بين الريف والحضر . كذلك زادت نسبة الذين سبق لهم الزواج (أى تكرار الزواج بالنسبة لهم) فى الحضر عنها فى الريف (١٤٤٪ ، ١٣٤٪ على التوالى ، إلا أن الفرق بين النسبتين غير دال إحصائيا . ورغم ارتفاع نسبة الذين سبق لهم الزواج فى الحضر عنها فى الريف ، إلا أن بين السابق لهم الزواج يتكرر الزواج فى الريف لأكثر من مرة أكثر من الحضر ، إذ أن نسبة قدرها ٢٣٪ من السابق لهم الزواج سبق أن تزوجوا مرتين أو أكثر فى

جدول (٩)

المتزوجون حسب عدد الزوجات في العصمة والزواج السابق

وعدد مراته وسبب إنتهاء الزواج الأول والثاني (ان وجد)

البيان		حضر		ريسف	
		عدد	%	عدد	%
عدد الزوجات في العصمة					
١	٩٩١	٩٧٣	٩٧.٦	١١١٥	٩٧.٦
٢	٢٢٧	٢.٦	٢.٣	٢٦	٢.٣
٣	١	٠.١	٠.١	١	٠.١
سبق الزواج					
نعم	١٤٦	١٤.٤	١٣.٤	١٥٢	١٣.٤
لا	٨٦٧	٨٥.٦	٨٦.٦	٩٨٦	٨٦.٦
عدد مرات الزواج السابقة (غير الحالي)					
١	١١٨	٨٣.٧	٧٧.٠	١١٧	٧٧.٠
٢	١٨	١.٢	١.٥	٢٤	١.٥
٣ +	٥	٣.٥	٧.٢	١١	٧.٢
سبب انتهاء الزواج الأول					
وفاة	٦٣	٤٤.٧	٤٩.٣	٧٤	٤٩.٣
طلاق	٧٨	٥٥.٣	٥٠.٧	٧٦	٥٠.٧
غير معين	٥	—	—	٢	—
سبب إنتهاء الزواج الثاني					
وفاة	٥	٢٢.٧	٣٨.٢	١٣	٣٨.٢
طلاق	١٧	٧٧.٣	٦١.٨	٢١	٦١.٨
غير معين	١	—	—	١	—

الريف ، فى حين أن هذه النسبة تصل إلى ١٦٣٪ فى الحضر . وفيما يتعلق بسبب انتهاء الزواج الأول (لمن سبق لهم الزواج أكثر من مرة) فيبدو أن سبب وفاة الزوجة والطلاق يمثلان تقريبا نفس النسبة ، إلا أن الطلاق أكثر انتشارا نسبيا فى الحضر عنه فى الريف (٥٥٣٪ ، ٥٠٧٪ فى الحضر والريف على الترتيب) . أما بالنسبة لمن سبق لهم الزواج أكثر من مرتين ، فقد كان الطلاق هو السبب الرئيسى لانتهاء الزواج الثانى خاصة فى الحضر (٧٧٣٪ حضر مقابل ٦١٨٪ ريف) .

عموما ، لا توجد فروق معنوية بين نمط تعدد الزوجات وتكرار الزواج للأزواج بين الريف والحضر إلا فى حالة تكرار الزواج لأكثر من مرتين فى الريف، كما يتزايد الطلاق كسبب لانتهاء الزواج الثانى فى الحضر عنه فى الريف .

رابعاً: الخصوبة

واحد من أهم المؤشرات السكانية هو مستوى الخصوبة وتبايناتها حسب فئات المجتمع . ويعتبر مستوى الخصوبة واحداً من أهم متغيرات النمو السكاني، والتي توجه إليها السياسات السكانية بغرض التحكم فيها وخفضها ، لا سيما وأن معدلات الوفيات فى انخفاض وذلك حتى يمكن التحكم فى معدلات النمو السكانى .

ويتيح المسح الحالى أساليب متعددة لتقدير مستويات الخصوبة ودراسة تبايناتها حسب العديد من المتغيرات الخلفية ، ولا سيما الريف والحضر ومستوى التعليم ما إلى ذلك . وقد تضمنت استمارة الأسرة المعيشية أسئلة عن عدد المواليد أحياء طوال حياة المرأة الأنجابية (ذكور وإناث) فى كل من الريف والحضر ، كذلك تضمنت الاستمارات الفردية نفس الأسئلة مع تفاصيل كثيرة بهدف تقدير الخصوبة ودراستها من عدد من الزوايا . ويبين جدول (١٠) ملخصاً بمتوسط عدد المواليد أحياء للسيدات المتزوجات والسابق لهن الزواج من استمارة الأسرة المعيشية فى كل من الريف والحضر .

جدول (١٠)

متوسط عدد المواليد أحياء في الريف والحضر

(للذكور والإناث) للسيدات المتزوجات * والسابق

لهن الزواج في الأعمار (١٥+) وفي الأعمار (١٥-٤٩)

متوسط عدد المواليد أحياء				الفئة ومحل الإقامة
نسبة الجنس	مجموع	إناث	ذكور	
				جميع السيدات (١٥+)
١٠.٩	٤٧٦.٢	٢٢٧٧٧	٢٤٨٢٥	جملة
١٠.٧	٤٥٥٢٢	٢١٩٥٣	٢٣٥٦٩	حضر
١١.٠	٥١٩٢.٥	٢٣٤١.٢	٢٥٨١.٢	ريف
				السيدات (١٥-٤٩)
١٠.٩	٤٠٤٦٤	١٩٤٠٠	٢١٠٦٤	جملة
١٠.٦	٣٧٨٧٩	١٨٣٨٥	١٩٤٩٤	حضر
١١.١	٤٢٤٩٢	٢٠١٧٢	٢٢٣٢٠	ريف

* لا يتضمن السيدات المعقود قرانهن فقط دون زواج فعلي .

ويبين جدول (١١) أن متوسط عدد المواليد أحياء لجميع السيدات المتزوجات أو السابق لهن الزواج وفي فئة العمر (١٥-٤٩) هو ٤.٤٦٤ رء ، وهناك فرق واضح بين الريف والحضر ، إذ أن هذا المتوسط يصل إلى ٤.٢٥ فى الريف وإلى ٣.٧٩ فقط فى الحضر . ومن الظواهر الواضحة ارتفاع نسبة الجنس إلى نحو ١.٠٩ وهى مرتفعة إلى حد كبير خاصة فى الريف وتصل إلى ١.١١ ذكر لكل أنثى ، وقد يرجع ذلك إلى أخطاء الحذف التى يفترض أنها أعلى بين المواليد الإناث . وقد ترجع الاختلافات فى متوسط عدد المواليد أحياء إلى اختلاف التوزيع العمري بين السيدات فى الريف والحضر ، وبين نفس الجدول متوسط عدد المواليد أحياء حسب فئات العمر الخمسية للسيدات المتزوجات والسابق لهن الزواج (لا يدخل فى الحساب المعقود قرانهن فقط دون زواج فعلى) فى كل من الريف والحضر .

ودراسة متوسطات عدد المواليد أحياء حسب فئات العمر فى الريف والحضر يكشف الإرتفاع الواضح للخصوبة فى الريف عنها فى الحضر فى كافة فئات العمر . فعندما تصل السيدة إلى فئة العمر ٢٠-٢٤ يكون متوسط إنجابها فى الحضر ١.٤٦ طفل بينما يصل إلى ١.٩٢ فى الريف ، ويبدأ الفارق فى التزايد بعد ذلك ، فبينما يصل متوسط إنجاب السيدة فى الحضر إلى ٢.٧٣ عندما تصل الى فئة العمر ٢٥-٢٩ ، تكون نظيرتها فى الريف قد وصل متوسط إنجابها إلى ٣.٢٩ طفل وهكذا ، وعند نهاية سن الإنجاب (فئة العمر ٤٥-٤٩) ، يكون متوسط عدد المواليد أحياء للسيدة فى الحضر ٦.٢٦ مقارنة بمتوسط ٧.١٨ للسيدة فى الريف . وهى متوسطات مرتفعة بأى مقياس سواء فى الريف أو فى الحضر (انظر شكل ٢) .

جدول (١١)

متوسط عدد المواليد أحياء حسب فئات العمر

للسيدات المتزوجات أو السابق لهن الزواج

(١٥-٤٩) في كل من الريف والحضر

حضر		ريف		الإجمالي		فئات العمر
متوسط المواليد أحياء	العدد	متوسط المواليد أحياء	العدد	متوسط المواليد أحياء	العدد	
٥٤	١٦٦	١٤٠	١٩٤	١٩٤	١٩٤	١٩ - ١٥
١٦٦	١٦٦	٢٥٤	١٩٢٥٢	٤١٥	١٩٧٤٤٦	٢٠ - ٢٤
٢٠٧	٢٧٣	٣٠٦	٣٢٩٤١	٥١٣	٣٠٦٦٨	٢٥ - ٢٩
٢٢٩	٣٤٧	٢٠٨	٤٧٣٥٦	٤٣٧	٤٠٧٣٢	٣٠ - ٣٤
١٩٧	٤٩٣	٢٢٠	٥٩٥٠٠	٤١٧	٤٤٧٢٤	٣٥ - ٣٩
١٥٤	١١٠	١٦٠	٧٨١٣	٣١٤	٩٦١٨	٤٠ - ٤٤
١٦٣	٢٦٣	١٦٩	١٧٧٥	٣٣٢	٧٢٢٨٩	٤٥ - ٤٩
١١٦٥	٣٧٨٧٨	١٤٥٧	٤٢٤٩٢	٢٦٢٢	٤٠٤٦٤*	المجموع
—	٣٥٨٣٩	—	٤٤٥٩٦	—	—	المتوسط المعايير

* الفرق راجع لإهمال عدد حالات غير المبين .

والفارق بين متوسط عدد المواليد أحياء لجميع السيدات فى فئة العمر (١٥-٤٩) فى كل من الريف والحضر قد يكون أكثر مما يبدو بسبب اختلاف التوزيع العمري للسيدات المتزوجات أو السابق لهن الزواج فى كل من الريف والحضر . فعند معايرة كل من متوسط عدد المواليد أحياء فى الحضر وفى الريف باستخدام التوزيع العمري الإجمالى لجميع السيدات يصبح المتوسط المعايير للحضر ٣٥٨ مقارنة بمتوسط معايير فى الريف قدرة ٤٦٤ أى بفارق نحو طفل بين الريف والحضر فى المتوسط .

ولم يوجه سؤال عن المواليد أحياء خلال السنة السابقة على المسح فى إستمارة الأسرة المعيشية (أى لجميع السيدات المتزوجات أو السابق لهن الزواج) ، ومن ثم لن يمكن تطبيق أسلوب P/F لتقدير معدلات الإنجاب التفصيلية حسب العمر . إلا أنه يمكن تطبيق طرق تقريبية للتوصل إلى بعض تقديرات مبدئية بأساليب أخرى . وتطبق طريقة ريل Rele's Method التى تعتمد على نسبة الاطفال إلى أمهاتهم وتقدير لتوقع الحياة عند الميلاد . ويخلص جدول (١٢) أهم النتائج.

وبين جدول (١٢) بعض التقديرات المبدئية لمعدل الإنجاب الكلى ، ويقدر بنحو ٤٥٤ لإجمالى العينة ، ويتضح الفارق بين الحضر والريف ، إذ يقدر معدل الإنجاب الكلى بنحو ٣٦٩ فى حين يزيد إلى ٤٤٤ ره لطفل فى الريف ، وهذه تقديرات أولية ، ومن ثم يجب استخدامها بحرص .

جدول (١٢)

تقدير معدل الانجاب الكلى والاحلال الإجمالى ونسبة
الاطفال إلى امهاتهم المعدلة فى الريف والحضر من بيانات
الأسرة المعيشية (عند توقع حياة ٥٨ سنة)

محل الإقامة	نسبة (١-٤) إلى الإناث (١٥-٤٩) المشاهدة	النسبة المعدلة	معدل الاحلال الإجمالى المقدر	معدل الإنجاب الكلى المقدر
إجمالى	٠.٦١٠	٠.٥٧٦	٢.٢٢	٤.٥٤
الحضر	٠.٤٩٠	٠.٤٦٨	١.٨٠	٣.٦٩
الريف	٠.٧٢١	٠.٦٨٩	٢.٦٥	٥.٤٤

نظرا لطبيعة هذا المسح والذى يعتبر السيدة المؤهلة للمقابلة الفردية هي
السيدة التى تعيش فى أسرة نوية (داخل نطاق الأسرة المعيشية) أى يعيش
معها زوجها أو أولادها أو كلاهما ، فقد تأهلت كافة السيدات المتزوجات حاليا
للمقابلة الفردية ، إلا أن نسبة كبيرة من السيدات المطلقات والأرامل - لا سيما
اللاتى يعشن دون أولاد فى نفس المسكن فلم تنطبق عليهن شروط المقابلة الفردية.
ومن هذا المنطلق ، فإن إدخال كافة السيدات المؤهلات للمقابلة الفردية لدراسة
الخصوبة يؤدى إلى تحيز واضح ، ومن ثم سوف يكتفى هنا بتحليل الخصوبة

بين السيدات المتزوجات حالياً فقط . وهكذا ينطبق هذا التحليل على هؤلاء السيدات ، ويجدر الحذر عند تعميمه ليشمل كافة السيدات المتزوجات أو السابق لهن الزواج كما جرى العرف فى مسوح الخصوصية .

ويبين جدول (١٣) متوسطات المواليد أحياء السيدات المتزوجات حالياً حسب فئات العمر .

ويتضح من جدول (١٤) ، أنه بالنسبة للسيدات المتزوجات حالياً (١٥-٤٩) فإن متوسط عدد المواليد أحياء الكلى قريب من المتوسط المشتق للسيدات المتزوجات أو السابق لهن الزواج من استمارة الأسرة المعيشية ، إلا أن النمط حسب الأعمار به بعض الاختلافات . وقد وجد أن متوسط عدد المواليد أحياء للسيدات المتزوجات (١٥-٤٩) فى الحضر هو نحو ٣٫٩ يزيد إلى نحو ٤٫٣ فى الريف . ويلاحظ أنه بالنسبة للسيدات المتزوجات ٢٠-٢٤ ، فمتوسطهن ١٫٧ فى الحضر وأكثر من ٧٫٤٨ طفل فى الريف فى فئة العمر ٤٥-٤٩ .

جدول (١٣)

متوسط المواليد أحياء في الريف والحضر

حسب فئات عمر السيدات المتزوجات حالياً

فئات العمر	حضر		ريف		جملة	
	عدد السيدات	متوسط المواليد أحياء	عدد السيدات	متوسط المواليد أحياء	عدد السيدات	متوسط المواليد أحياء
١٥ - ١٩	٤٩	٠.٨١٦٣	١٢٦	٠.٧٦١٩	١٧٥	٠.٧٧٧١
٢٠ - ٢٤	١٤٠	٩.٦٥٧١	٢٤١	٢.٠٠٤١	٣٨١	١.٨٧٦٦
٢٥ - ٢٩	١٦٨	٣.٧٨٥٧	٢٨٢	٣.٤٥٧٤	٤٥٠	٣.٢٠٦٧
٣٠ - ٣٤	١٩١	٣.٨١٦٨	١٨٥	٥.١٠٨	٣٧٦	٤.٤٠٤٣
٣٥ - ٣٩	١٦٠	٥.١٠٦٣	١٨٦	٦.٣٠١١	٣٤٦	٥.٧٤٨٦
٤٠ - ٤٤	١٢٦	٥.٢٦٩٨	١٢١	٧.٢٢٣١	٢٤٧	٦.٢٢٦٧
٤٥ - ٤٩	١٢٦	٦.٢٣٨١	١٣٣	٧.٤٨١٢	٢٥٩	٦.٨٧٦٤
٤٥ فأكثر	١٨٤	٧.٣٤٢٤	٢٤٥	٧.٤٢٤٥	٤٢٩	٧.٣٨٩٣
للسيدات ٤٩-١٥	٩٦٠	٣.٨٩١٧	١٢٧٤	٤.٣٣٤٤	٢٢٣٤	٤.١٤٦٦
مجموع السيدات	١١٤٤	٤.٤٤٦٧	١٥١٩	٤.٨٣٢٨	٢٦٦٣	٤.٦٦٦٩

والسؤال الآن هل يختلف مستوى الخصوبة بين الريف والحضر فقط أم أن هناك تباينات بحسب متغيرات أخرى مثل تعليم الزوجة .

جدول (١٤)

متوسط عدد المواليد فى الريف والحضر حسب
مستوى التعليم لجميع السيدات المتزوجات حاليا
(من العمر ١٥ فأكثر)

مجموع	مستوى التعليم					محل الإقامة
	أمية	أقل من ابتدائى ١	ابتدائية ٢	اعدادية ٣	ثانوية ٤	
٤٤٤٨٧	٣٣١٢	٤٢٦٤٢	٣٨٨٣٧	٣٠٤٠٨	٢٠٢٥٦	حضر - متوسط
١١٥٠	٦١٣	٢٤٦	٨٦	٤٩	١٥٦	عدد المواليد
٤٨٤٠٤	١٣٩	٢٤٤	٤٦٣٤	٢٦٦٦٧	١٤٥٦١	ريف - متوسط
١٥٢١	١١٥٣	٢٤٦	٤١	٢٤	٥٧	عدد المواليد

ويتبين من جدول (١٤) أن متوسط عدد المواليد أحياء يتناقص بشكل واضح كلما زاد المستوى التعليمى للزوجة وذلك فى كل من الحضر والريف ، بل وأن الانخفاض أكثر حدة فى الريف بين الحاصلات على مؤهل إعدادى فأكثر عنه فى الحضر . وفى الحضر ، كان متوسط عدد المواليد أحياء للسيدة الأمية

حوالى ٣٣ره طفل ينخفض تدريجيا ليصل الى نحو ٢٠.٣ طفل بين الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أكثر . أما فى الريف فإن متوسط عدد المواليد أحياء بين الأميات كان ٠. ره يظل ثابتا تقريبا بين اللائى التحقن بالمدرسة لفترة وجيزة ولم يحصلن على شهادة الإبتدائية وينخفض إنخفاضا بسيطا جدا بين الحاصلات على شهادة إبتدائية إلى حوالى ٥ره طفل . إلا أن الإنخفاض الواضح يبدأ بين الحاصلات على شهادة الإعدادية ، إذ أن المتوسط يصل إلى نحو ٧.٢٪ طفل فقط ، ويصل بين الحاصلات على شهادة ثانوية أو أكثر إلى نحو ١ره طفل فقط .

ولقد تضمنت إستمارة الزوج ، أسئلة عن أطفال المستجوب ، ويبين جدول (١٤ب) التالى متوسط عدد المواليد أحياء للأزواج (الذين تزوجوا مرة واحدة - لزوجاتهم حاليا - ولم يسبق لهم الزواج بغيرها) . ويجب الإشارة إلى أن الاستجابات هنا معرضة للعديد من التحيزات ، وغالبا هى متحيزة لأسفل ، إذ أنه سؤال وحيد فقط لم يفصل عدد الذين توقفوا وما إلى ذلك ، كما هو الحال بالنسبة لأسئلة الزوجات .

جدول (١٤ب)

متوسط عدد المواليد أحياء للأزواج
(تزوجوا زواجا مستمرا واحدا - الحالى)
حسب عمر الزوج فى الريف والحضر

محل الإقامة	فئات العمر						المجموع
	٢٤-١٥	٢٩-٢٥	٣٤-٣٠	٣٩-٣٥	٤٤-٤٠	٤٩-٤٥	٥٠ فأكثر
الحضر	٠.٨١	١ره٤٦	٢ره٠٤	٢ره٩٧	٣ره٧٤	٤ره٩٥	٥ره٢٧
الريف	٠.٨٣	١ره٥٣	٢ره٣٧	٣ره٨٥	٤ره٩٢	٥ره١٢	٥ره٤١

ويلاحظ من جدول (١٤ب) ، أن المتوسطات للأزواج أقل كثيرا ، عموما ، من متوسطات الزوجات و إذ يبلغ متوسط عدد المواليد للزوج ٣٣٦ طفل في الحضر مقابل ٤٤٥ للزوجة ، وهذا يدل على وجود تحيز لأسفل فيما يتعلق باستجابات الأزواج . إلا أنه من الواضح أن مستوى خصوبة الأزواج في الريف أعلى منها في الحضر وذلك في أى من الفئات العمرية المعطاه . وعموما فإن دراسة خصوبة الأزواج لا تتبع نفس قواعد خصوبة الزوجات وتحتاج إلى دراسة خاصة .

ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تعطى انطباعات عن مستقبل الخصوبة هو الاتجاهات السائدة في المجتمع نحو الخصوبة كعدد الأطفال الأمثل للأسرة وتفضيل الذكور وكذلك الآراء السائدة عن أضرار الخصوبة المفرطة على صحة الأم وعلى الأوضاع المعيشية للأسرة (انظر جدول ١٥) .

جدول (١٥)

بعض الاتجاهات نحو الخصوبة بين الأزواج والزوجات والشباب في الريف والحضر

إناث	شباب		شباب ذكور		الزوجات		الأزواج		المتغير
	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
٢٤٥	٨٠٧	٢٤٣	٧١٣	٤٧٠	٦٣٧	٤٨٠	٤٨٠	٤٣٢	نعم
٣٧٥	١٩٣	٣٧٧	٢٨٧	٥٣٠	٣٦٣	٥٢٥	٥٢٥	٤٣٢	لا
١٤١	١٢١	١٧٧	١٥٨	٢١٥	١٨٧	٢٥٦	٢٥٦	٢٢٣	متوسط العدد الأمثل
١٣٠	١١٨	١٢٥	١٤١	١٦١	١٥٢	١٨١	١٨١	١٧١	تكرر
٢٧١	٢٢٩	٢٣٢	٢٧٢	٤٨٤	٢٣٠	٤٣٧	٤٣٧	٢٩٤	إناث
٩١٧	٩٧٩	٩٥١	٩٤٣	٩٦٣	٩٦٨	٨٨١	٨٨١	٩٢٠	جملة
٤٨٢	١٩١	٥٠٥	٥٥٥	٣٥	٢٩١	١٠٠	١٠٠	٧٣	تؤثر
٢٠	٢٠	—	—	٤٠	٥٠	٤٠	٤٠	٧٠	لا تؤثر
١٧	١٣	٢٧	٤٨	٢٠	١٧	٤٣	٤٣	٢١	أخرى
٩٢٨	٩٥١	٨٦٠	٩١٧	٨٧٤	٩٤١	٨٢٤	٨٢٤	٨٧٢	تحسن
٩٢٠	٢٧	١٠٩	٧٣	٥٠	٢٤	١٢٢	١٢٢	١٧	تخفيض
٢٠	٢٠	٤٠	٢٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	الانز على مستوى الميعة
									ليس لها اثر
									أخرى

• المتوسطات بين أصغر جواب وقصى فقط
• هذه المتوسطات محسوبة المتزوجات فقط =

ويدل جدول (١٥) على عدة اتجاهات :

- تزايد نسبة الشباب من الجنسين نحو التفكير المسبق فى عدد الأطفال المرغوب انجابهم مقارنة بأبائهم وأمهاتهم ، وهذا الاتجاه العصى فى التفكير أكثر وضوحا فى الحضر منه فى الريف بشكل عام .

- كذلك ، يبدو أن الاتجاه المستقبلى هو نحو أسرة أصغر حجما ، خصوصا فى الحضر . ومما يدل على ذلك أن متوسط العدد الأمثل من الأطفال يقل بين الشباب بين الجنسين (خاصة الإناث) مقارنة بأبائهم وأمهاتهم . على سبيل المثال ، فى الحضر كان العدد الأمثل بين الأزواج فى المتوسط هو نحو ٣.٩٤ أطفال من الجنسين ، وبين الزوجات ٣.٣٠ أطفال ، وينخفض هذا المتوسط إلى ٢.٧٧ بين الشباب الذكور وإلى ٢.٣٩ بين الشباب الإناث . ويلاحظ نفس الاتجاه فى الريف .

- يلاحظ ، سواء الأزواج أو الزوجات أو الشباب ، أن متوسط العدد الأمثل بين الأطفال أعلى دائما فى الريف عنه فى الحضر ، ويعنى هذا أن قيمة الأطفال كعدد لا زالت أكثر ترسخا فى الريف .

- ومن الملفت للانتباه ، أن متوسط العدد الأمثل من الذكور أعلى دائما من العدد الأمثل للإناث ، ويدل هذا بوضوح على ترسخ " تفضيل الذكور " ، على سبيل المثال ، كان المتوسط الأمثل للذكور فى الحضر بين الأزواج ٢.٢٣ وللإناث ١.٧٨ فقط . وتظل هذه الملحوظة واضحة حتى بين الشباب سواء الذكور أو الإناث ، وإن كانت أكثر وضوحا بين الشباب الذكور ، مثلا كان متوسط العدد الأمثل من الأبناء الذكور بين الشباب الذكور فى الحضر ١.٥٨ مقارنة بمتوسط من الإناث قدره ١.١٤ فقط .

وأخيرا ، يتبين من دراسة الشريحتين الأخيرتين من جدول (١٥) ، أن هناك وعيا واضحا لآثار الإنجاب المرتفع وتكرر الحمل والولادة ، ولم تكن الفروق بين الريف والحضر دالة إحصائيا ، ولا بين الأزواج والزوجات والشباب من الجنسين . إذ يعتقد معظم أفراد العينة أن كثرة الإنجاب تؤثر على صحة الأم وتؤدي إلى خفض مستوى المعيشة .

خامسا: الوفيات

واحد من أهم المؤشرات السكانية ما يتعلق بمستوى واتجاهات واختلافات الوفيات فى المجتمع ، خاصة بين الرضع والأطفال ، إذ أنها تعكس المستوى الصحى فى المجتمع وتبايناته بين الفئات المختلفة فى المجتمع . ولقد احتوت استمارات المسح على العدد من الأسئلة المراد بها التوصل إلى تقديرات لمستويات وفيات الرضع والأطفال فى المجتمع . وسوف نتعرض فى التقرير الحالى بإيجاز لبعض التقديرات غير المباشرة التى تعتمد أساسا على نسبة الباقين على قيد الحياه من بين المواليد أحياء حسب عمر المرأة . ونحصل على هذه المعلومات إما من استمارة الأسر المعيشية من سؤالى عدد المواليد أحياء لجميع السيدات المتزوجات أو السابق لهن الزواج أو من الاستمارة الفردية للزوجة ، ومن ثم يقتصر التحليل على السيدات المتزوجات حاليا فقط . وتعكس احتمالات الوفاة حتى الأعمار (٠.٥، ٢.١، ٥.٣) فترات أسناد زمنية معينة قبل تاريخ المسح ومن ثم يمكن تحويلها إلى معدلات وفيات رضع وأيضا حساب توقع الحياة المناظر عند الميلاد . (ولقد اعتمد التحليل هنا على نموذج " جنوب " الخاص بمجموعة جداول كول - ديمى النموذجية للحياة) .

ويجوز الإشارة إلى أن النتائج المعروضة هنا تمثل نتائج أولية ، ومن ثم هى مجرد مؤشرات مبدئية مازالت تحت التحليل والتفسير . ويخلص جدول (١٦) أهم النتائج المتحصلة من استخدام بعض أساليب تقدير معدل وفيات الرضع غير المباشرة من واقع نسبة الباقين على قيد الحياة من المواليد أحياء فى الحضر والريف .

جدول رقم (١٦)

معدلات وفيات الرضع ووفيات الحياة عند الميلاد المقذرة بالأساليب غير المباشرة
(براسي وبرايس وسوليفان وفينش) عند سنوات الاستفتاء الوطني المباشر إليها (تقريباً)

في الريف والحضر * (استمارة الأسرة العيشية)

تقديرات المياة عند الميلاد والتقديرات الكلية	الريف	الحضر	معدل وفيات الرضع التقديري (الأدنى - الأعلى) الكلي	الريف (في الآلاف)	الحضر (في الآلاف)	السنه المشار إليها تقريباً
١٩٦٥	١٥٥	٦١٤	١.٦ - ٩٦	١١٢ - ١.٣	٨٨ - ٧٨	١٩٨٥
١٩٦٩	١٥٧	٥٨٣	١٢١ - ١١٦	١٢٦ - ١٢٥	١.٧ - ٩٩	١٩٨٣
١٩٦١	١٥٣	٥٧٦	١٢١ - ١١٤	١٢٨ - ١٢٦	١.٨ - ٩٩	١٩٨٢ - ٨١

* استخدمت في هذه المسابقات برنامج MCPDA المأدرة من مكتب التعداد الأمريكي .

ويمكن أن يستخلص من جدول (١٦) (الذى يجب تفسير بياناته بحذر) ما

يلى :

أولا : معدل وفيات الرضع فى الريف أعلى دائما منه فى الحضر (كذلك توقعات الحياة عند الميلاد ، وهذه ظاهرة واضحة على مدى الفترة التى تشير إليها التقديرات ، ونتيجة لاتباع عدة أساليب تقدير ، يقدم جدول (١٦) الحد الأدنى والحد الأعلى الناتج من استخدام الأساليب الأربعة (براس ، وترسل (أسلوبين) وسوليفان وفينى) ، والواقع أن المدى يختلف فى حدود ضيقة فى أغلب الأحيان . أما بالنسبة لتوقعات الحياة عند الميلاد ، فقد اعتمدت تقديرات أسلوب براس إذ أنها كانت فى موقع متوسط تقريبا .

ثانيا : يلاحظ أن هناك أوجها إلى ثبات معدلات وفيات الرضع تقريبا فيما عدا السنة الأخيرة (المشار إليه هنا ١٩٨٥ أو نحو ١٩٨٤ سنة قبل تاريخ المسح) وفيها يحدث إنخفاض واضح فى كل من الحضر والريف (ومن ثم لإجمالى الجمهورية) . وهذه النتيجة هامة إلى حد كبير إذ قد تعكس الجهود الحكومية فى عدة مشروعات مثل مشروع مكافحة الجفاف والحملات الاعلامية المصاحبة لها خلال السنة أو السنتين الأخيرتين . ويلاحظ أن متوسط معدل وفيات الرضع فى الحضر ، مع استثناء الذبذبات وهى راجعة فى الغالب إلى أخطاء فى البيانات سواء أخطاء العمر بين السيدات أو أخطاء متعلقة بأعداد المواليد الباقين منهم على قيد الحياة ، خلال الفترة السابقة حتى عام ١٩٨٣ وهو نحو ١٠٠ لكل ألف مولود حى تقريبا (كحد أدنى) أما تقدير عام ١٩٨٥ فهو فى حده الأدنى ٧٨ (إلى ٨٨ لكل ألف مولود حى كحد أقصى) . بالمثل ، فى الريف ، بلغ متوسط الحد الأدنى لتقديرات معدلات وفيات الرضع حتى عام ١٩٨٣ ص ١٢٧

لكل ألف مولود حى) . يقدر معدل وفيات الرضع عام ١٩٨٥ بالنسبة لإجمالى الريف والحضر ، بنحو ٩٦-١٠٦ أى بمتوسط قدره حوالى ١٠٠ لكل ألف مولود حى ، فى حين أن متوسط السنوات العشر السابقة على ذلك كان معدل وفيات الرضع فيها فى المتوسط يتراوح بين حوالى ١٢٠ إلى ١٢٤ لكل ألف مولود حى . ويمكن تقسيم الفترة السابقة إلى الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ وما قبل ذلك ، إذ شهدت الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ بعض الانخفاض أيضا . على سبيل المثال ، لإجمالى الريف والحضر ، كان متوسط معدل وفيات الرضع قبل ١٩٨١ هو حوالى ١٢٨ (الحد الأدنى) ، إنخفض فى المتوسط للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ إلى حوالى ١١٢ (الحد الأدنى) لكل ألف مولود حى ثم أخيرا إلى نحو ٩٦ لكل ألف مولود عام ١٩٨٥ * .

ويمكن القول أن توقع الحياة عند الميلاد (لكلا الجنسين معا) عام ١٩٨٥ تقريبا هو حوالى ٦١ سنة فى الحضر ، ٥٥ سنة فى الريف ، بذلك يكون حوالى ٥٧ لإجمالى الريف والحضر (لكلا الجنسين معا) .

أما ما يتعلق بفقدان الحمل (السقط والإجهاض ، المواليد موتى) فإن عدد مرات فقدان الحمل يتزايد مع العمر بالطبع لزيادة مرات الحمل الأخرى (غير التى أدت إلى مواليد أحياء) أكبر فى الحضر عنها فى الريف ، وهى نتيجة تحتاج إلى درجة أكبر من الثقة وربما ترجع إلى إرتفاع أخطاء الحذف بالنسبة

* لا يبين الجدول التغيرات السابقة على ١٩٨١ ، كما يجب أخذ تقديرات ١٩٨٥ بحذر ، لأنها تعتمد على اللغة العربية ، ١٥-١٩ ويكون عدد المواليد وفياتهم عادة قليل نسبيا .

لعدد مرات الحمل الأخرى فى الريف عنها فى الحضر وفيما يتعلق بنسبة فقدان الحمل أى عدد مرات الحمل التى انتهت بسقط أو إجهاض ميت نسبة إلى مجموع حالات الحمل لكل فئة عمر فى الريف أو الحضر ، يلخصها جدول (١٧).

جدول (١٧)

نسبة حالات الحمل التى انتهت إلى مولود حي
حسب العمر ومحل الإقامة

إجمالى متوسط عدد مرات الحمل		نسبة المواليد أحياء إلى إجمالى عدد حالات الحمل		فئات العمر
ريف	حضر	ريف	حضر	
٠.٨٧٣.	٠.٩٣٨٧	٠.٨٧	٠.٨٧	١٥-
٢.٢١٥٧	١.٨٧١٤	٠.٩٠	٠.٨٩	٢٠-
٣.٨١٢.	٣.٠٩٥٢	٠.٩١	٠.٩٠	٢٥-
٥.٥٥٩٢	٤.٣٠٦٤	٠.٩٠	٠.٨٧	٣٠-
٧.٦٢٠	٦.٢١٢٦	٠.٨٩	٠.٨٢	٣٥-
٧.٦٩٤٢	٦.٢٤٦٠	٠.٩٤	٠.٨٤	٤٠-
٨.٠٥٨١	٧.٣٥٨١	٠.٩٣	٠.٨٥	٤٥-٤٩
٤.٧٥٨٨	٤.٥٣٩٦	٠.٩١	٠.٨٦	مجموع

ويبين جدول (١٧) أن نسبة حالات الحمل التى تنتهى بمولود حى تكاد تكون مستقرة فى كافة فئات العمر سواء فى الريف أو فى الحضر ، إلا أنها أكثر ارتفاعا فى الريف ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة نسبة أخطاء الحذف فى الريف عنها فى الحضر وتبين الأرقام أن نحو ١٤٪ من حالات الحمل تنتهى بمولود ميت أو سقط أو إجهاض فى الحضر . بعبارة أخرى ، فى الحضر ، من بين متوسط عدد حالات الحمل -٤٥٤- هناك ٤٨٩ مولود حى وحوالى ٦٥. حالات حمل مفقودة . وقد أظهرت بيانات العينة ارتفاع حالات السقط والإجهاض مقارنة بحالات المواليد موتى ، وبلغت فى المتوسط - بين السيدات اللاتى قررن حالات الحمل أنتهت بغير مواليد أحياء - أن نحو ١٠٪ فى الحضر ، ونحو ١٩٪ فى الريف منها كانت لمواليد موتى والباقى حالات سقط أو إجهاض .

ويأخذ مستوى التعليم فى الاعتبار فى كل من الحضر والريف ، يمكن فحص ما إذا كان للتعليم أثر فى خفض وفيات الاطفال أو فقدان الحمل . ويبين جدول (١٨) نسبة الاطفال الباقين على قيد الحياة ونسبة المواليد أحياء إلى إجمالى عدد حالات الحمل حسب المستوى التعليمى فى كل من الريف والحضر .

جدول (١٨)

نسبة الأطفال الباقيين على قيد الحياة ونسبة المواليد (أحياء) إلى إجمالي عدد حالات الحمل حسب المستوى التعليمي للزوجة في كل من الريف والحضر (السيدات المتزوجات حالياً ١٥-٤٩ عاماً من العمر)

الريف			الحضر			المستوى التعليمي
نسبة المواليد أحياء إلى مرات الحمل	متوسط عدد مرات الحمل	نسبة الباقيين على قيد الحياة	نسبة المواليد أحياء إلى مرات الحمل	متوسط عدد مرات الحمل	نسبة الباقيين على قيد الحياة	
٠.٩٢	٤٩٣٨٢	٠.٧٧	٠.٨٦	٤٣٦١٣	٠.٧٨	أميات
٠.٨٨	٥١١٦٨	٠.٧٩	٠.٨٦	٤٥٣١٠	٠.٨٥	لم يكملن الابتدائي
٠.٩١	٤١٩٤٥	٠.٨٤	٠.٨٣	٤٤٢٥	٠.٨٤	ابتدائي وأقل من إعدادي
٠.٩٣	٢٨٧٥٠	٠.٨٩	٠.٨٢	٣٦٦٦٦	٠.٩١	إعدادي وأقل من ثانوي
٠.٨٨	١٦٤١٠	٠.٩٧	٠.٨٤	٢٣٨٥٦	٠.٩٤	ثانوي أو أكثر
٠.٩١	٤٧٦٢٥	٠.٧٨	٠.٨٦	٤٥٣٩٦	٠.٨٢	مجموع

ويبين جدول (١٨) بوضوح أن متوسط عدد مرات الحمل ينخفض بشكل واضح كلما ارتفع التعليم (يجب معايرة هذه المتوسطات لأن جزءا من الفرق قد يعود إلى إختلاف التوزيع العمري) سواء فى الريف أو فى الحضر . ويبدو واضحا أهمية المستوى التعليمى فى خفض وفيات الأطفال خاصة ابتداء من مرحلة التعليم الإعدادى ، إذ يلاحظ أن نسبة الباقين على قيد الحياة قد ارتفعت إلى نحو ٩١٪ فى الحضر وإلى نحو ٨٩٪ فى الريف عند المستوى التعليمى "إعدادية وأقل من الثانوى " بعد أن كانت ٨٤٪ أو أقل فى المستويات التعليمية الأقل . وبالنسبة للسيدات اللاتى حصلن على التعليم الثانوى أو أكثر فإن النسبة ترتفع مرة أخرى إلى ٩٤٪ فى الحضر وإلى نحو ٩٧٪ فى الريف مما يدل على أهمية التعليم فى خفض مستويات وفيات الرضع والاطفال . أما نسبة المواليد أحياء إلى عدد مرات الحمل الكلية ، فتبدو أنها تعاني من أخطاء حذف واضحة ، إذ تتذبذب بين المستويات التعليمية دون نمط واضح . ولعل هذا يعود أيضا إلى ضالة عدد التكرارات بين السيدات فى الفئات التعليمية العليا واللاتى سبق لهن حالات حمل لم تنته بمولود حى .

سادسا : الهجرة

إحدى السمات الرئيسية للمجتمع المصرى حديثا هى هجرة العمالة إلى خارج مصر ، خاصة إلى عدد من الدول العربية فى الخليج وغيرها ولقد تضاربت الأرقام عن حجم وخصائص المهاجرين إلى الخارج ، وحجم وخصائص العائدين منهم . ومن ثم ، فإن مؤشر الهجرة هو واحد من أهم المؤشرات السكانية ذات الدلالة فى الوقت الحاضر . ولقد تضمن المسح عددا من الأسئلة بهدف التعرف على بعض خصائص الهجرة المصرية للخارج ومحاولة للتوصل إلى بعض التقديرات عن حجمها . هذا فضلا عن عدد من الأسئلة المتعلقة بالهجرة الداخلية خاصة من الريف إلى الحضر وبين جدول (١٩) توزيع الذكور والإناث من السكان حسب حالة الهجرة وكذلك التوزيع حسب محل الإقامة الحالى وفئات العمر .

جدول (١٩)

توزيع السكان حسب حالة الهجرة والجنس وفئات العمر (عينة الأسرة المعيشية)

فئات العمر										الإقامة				الجنس				حالة الهجرة
٥٠- أقل		٢٩- ٢٥		٢٤- ٢٥		٢٤- ١٥		١٥ أقل من		ريف		حضر		البنات		الذكور		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١٥٤	٢٠٢٧	٨٦,٣	١٨٥٥	٨٢,٣	١٨٨١	٩٥,٣	٣٣٣١	٩٨,٩	٦٢٣١	٩٢,٩	٨٤٨٤	٩٤,١	٨٦٤١	٩٨,٦	٧٨,٢٣	٨٩,٦	٧٤٧٤	لم يسبق له السفر
٨	١٧	٤,٧	١٠٠	٦,١	١٣١	٢,١	٧٢	*	١	٢,٦	٣٣٨	١,٢	٨٨	*	٧	٢,٨	٣١٩	مستأجراناً للعمل
٣٦	٧٧	٨,٠	١٧١	٩,٢	٢٠٧	١,٨	٦٣	*	٦	٢,٢	٢٨٨	٢,٢	٣٣١	٠,٢	٢٢	٦,٠	٥٠٢	سابق له السفر للعمل
—	—	*	٢	*	٢	*	٢	٠,٢	١٢	*	٢	٠,٢	١٦	٠,٢	١٣	*	٦	مستأجراناً كمرافق
*	٣	٠,١	٢١	٠,٦	١٤	٠,٨	٢٧	٠,٧	٤٥	٠,٢	٢١	١,٢	٨٩	٠,٨	٦١	٠,١	٤٣	سابق له السفر كمرافق
—	٢١٢٤	—	٢١٤٩	—	٢٢٤١	—	٢٥٠٠	—	٦٢٩٠	—	٩٠٣٤	—	٧٢٧٠	—	٧١٣٠	—	٨٢٤٤	الجميع = ١٠٠

* لا تعكس نسبة مئوية إذا كان عدد التكرارات في الخلية أقل من ١٠ حالات .
= أي اختلافات في المجموع ترجع إلى إهمال التيرمين .

ومن المؤشرات التى يبرزها جنول (١٩) ، أن نحو ١٠٪ من السكان الذكور قد مارسوا الهجرة للعمل بخارج مصر سواء مازال بعضهم مسافرا ، أو قد عادوا فعلا . وهناك حوالى ٣٨٪ من جملة الذكور مسافرين حاليا للعمل . إذا أخذنا فى الاعتبار كافة أشكال السفر سواء للعمل أو كمرافق ، ولكل من الذكور والإناث ، ويصرف النظر عما إذا كان الفرد قد عاد من هجرته أو مازال فيها ، فإن هذه الظاهرة تشمل نحو ٦٪ من إجمالى سكان مصر . بعبارة أخرى ، رغم ما فى ذلك من تقريب واضح ، إذا كان عدد سكان مصر حسب تعداد ١٩٨٦ ، وانسحاب نفس النسب عليه كان ٤٨٢ مليون نسمة ، فهذا يعنى أن نحو ٢٩٢٠٩٦٨ من الأفراد هم من المهاجرين أو من سبق لهم الهجرة . أما بالنسبة للهجرة الصافية فإنها تقدر بحوالى ٢٠١٢٪ من إجمالى السكان (أى بنفس التقريب يقدر عدد المصريين بالخارج حاليا بنحو ١٠٢١٩٢٠ نسمة) . وهذا يعنى أن الأرقام المصرح بها أحيانا مبالغا فيها غالبا . ويجدر الذكر أن التقدير الخاص بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء كان حوالى ٢٢٥٠٠٠ عام ١٩٨٦ . ويبدو أنه رقم مبالغ فيه . وقد أظهرت إحدى الدراسات الخاصة بالهجرة " مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥ " * أن إجمالى المهاجرين للعمل أو مرافقهم يصل إلى ١٤٧٤ ألفا فقط . وهذا الرقم الأخير أقرب إلى تقديرنا من التقدير الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

كذلك ، تبين الأرقام أن الهجرة العائدة منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى الآن تقدر بنحو ١٨٧٥ ألفا تقريبا .

* المجلس القومى للسكان ، " تقرير أولى مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥ " ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٦ .

ويجدر الذكر أن غالبية المهاجرين هم من الذكور ، وبين جنول (٢٠) أن هناك ٨ ذكور مهاجرين مقابل أنثى واحدة . وإذا كانت نسبة المهاجرين أو السابق لهم الهجرة من الذكور تمثل نحو ١٠.٤٪ من إجمالى الذكور فإنها لا تمثل إلا ١.٤٪ من إجمالى الإناث (جدول ٢٠) وهكذا يمكن القول أن الهجرة انتقائية للذكور بالذات ، إذ يمثل الذكور نحو ٨٩٪ من بين المهاجرين أو السابق لهم الهجرة .

وبالنسبة للمهاجرين فعلا حاليا ، يمثل الذكور نحو ٩٤.٢٪ منهم مقابل ٥.٨٪ من الإناث ، أما بالنسبة لمن سبق لهم الهجرة فقد مثل الذكور ٨٦.١٪ ، وقد يعنى هذا وجود اتجاه حديث نحو هجرة الذكور باتجاه تزايدى دون مرافقة زوجاتهم . ومما يؤيد هذه الفكرة أن ٣.٥٪ من الأناث المتواجدات بالخارج حاليا تعملن ، فى حين أن ٦.٥٪ منهن مرافقات ، وكان بين السابق لهن الهجرة ٢.٥٪ منهن تعملن مقابل ٧.٥٪ منهن مرافقات .

ومما يدعو للدهشة ، توزيع المهاجرين حسب محل إقامتهم الحالى (ريف - حضر) ، إذ يتبين أن نسبة الذين يعيشون فى الحضر حاليا من بين المهاجرين أو السابق لهم الهجرة تمثل ٤٣.٧٪ فقط إلا أنه يلاحظ أن نسبة المهاجرين من الحضر حاليا لا تتعدى ٣.٠٪ فقط من إجمالى المهاجرين . أما بالنسبة للعائدين ، فإن ٥.١٪ منهم يعيشون حاليا فى الحضر والباقي فى الريف . وهذه النتيجة تعنى أحد احتمالين ، إما أن هناك اتجاها تزايديا حديثا نحو الهجرة من الريف إلى الخارج أكثر من الحضر إلى الخارج ، أو الاحتمال الثانى . هو أن العائدين يفضلون بنسب متزايدة البقاء فى مناطق حضرية بدلا من العودة إلى منطقة الأصل الريفية . وتخلص من هذا أن المهاجر هو غالبا من قاطنى مناطق ريفية أصلا .

بالنسبة لأعمار المهاجرين ، فمن الواضح تركّزهم فى عمر الشباب (١٥-٤٩) إذ يمثل من هم فى هذه الفئة من المهاجرين نحو ٨٤٪ ، ومعظمهم من الذكور ، إذ يقع معظم الأطفال الأقل من عمر ١٥ سنة ونسبة كبيرة من الإناث بين المسافرين حالياً أو السابق لهم السفر كمرافقين .

ويبين جدول (٢٠) توزيع المهاجرين أو السابق لهم الهجرة حسب الجهة التى هاجروا إليها سواء من الحضر أو الريف .

ويجدر الذكر أن هناك تغيرات كثيرة تاريخية وسياسية أدت إلى تباين تيارات الهجرة من فترة إلى أخرى . وتمثل البيانات فى جدول (٢٠) التجمع الإجمالى للمهاجرين سواء حالياً أو سبق لهم الهجرة منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ . على سبيل المثال قد يقل عدد المصريين المتواجدين فى ليبيا حالياً ، ومن ثم يمثل رقم الجدول غالباً مهاجرين سبق لهم الهجرة إلى ليبيا وعادوا إلى مصر . وبناء على جدول (٢٠) ، يتضح أن جمهورية العراق تشغل المركز الأول (٣٢٪ من المهاجرين المصريين) لا سيما من الريف إذ تحظى بنحو ٤٠٪ من المهاجرين من الريف ، تليها المملكة العربية السعودية فى المركز الثانى ويخصها نحو ٢٨٪ من إجمالى المهاجرين المصريين ، ولكن من الحضر أكثر من الريف (٣٩٪ من المهاجرين من الحضر ، ٢٢٪ من المهاجرين من الريف) - بعد ذلك ، تحظى الكويت بنسبة تزيد عن ١٠٪ من إجمالى المهاجرين المصريين ، فالأردن بنحو ٩٥٪ . ثم ليبيا بحوالى ٩٪ ثم دول الخليج الأخرى بما يقرب من ٤٪ من جملة المهاجرين المصريين . ويتوزع باقى المهاجرين المصريين بنسبة ضئيلة فى باقى الدول العربية الأخرى . إلا أنه يجب الإشارة إلى أن نصيب المهاجرين إلى الدول الأوربية والأجنبية كان فى حدود ٣٪ من إجمالى المهاجرين المصريين أغلبهم من الحضر .

جول (٢٠)

توزيع المهاجرين حسب مكان الهجرة والنسبة المئوية الإناث

نسبة الجنس	إناث عدد	ذكور عدد	مجملة		رديف		حضر		مكان الهجرة
			٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	
٤٩	٤٦	٢٢٧	٧٨.٠	٢٧٤	٢٣.١	١٢٢	٢٥.٦	١٥٢	الملكة العربية السعودية الأردن لبنان العراق الكويت
٥٥	٢	٩١	٩.٥	٩٣	١٤.٠	٧٧	٢.٧	١٦	
٢٣	٢١	٦٧	٩.٠	٨٨	٤.٧	٢٦	١٤.٥	٦٢	
١٥٥	٢	٢١١	٢٣.٠	٢١٣	٢٩.٧	٢١٩	٢٣.٠	٩٤	
١١٦	٨	٩٣	١.٠٢	١.٠١	١٢.٢	٦٨	٧.٧	٣٣	
٤٣	٧	٢١	٢.٩	٢٨	٣.٥	٢٢	٢.٧	١٦	دول خليج أخرى اليمن الشمالي
٥٠	٢	١.٠	١.٢	١٢	١	١	٢.٦	١١	
١٨	١١	٢.٠	٢.١	٢١	٢.١	٦	٥.٩	٢٥	دول عربية أخرى دول أوربية وغيرها
٢.٠	٧	٢١	٢.٩	٢٨	١.٠	١.٠	٤.٢	١٨	
٧.٩	١١.٠	٨٧١	١.٠٠	٩٧٨	١.٠٠	٥٥١	١.٠٠	٤٢٧	مجملة

- * تشمل دولة الإمارات وقطر وعمات والبحرين
- = يشمل المهاجرين حالياً والسابق لهم الهجرة وعادوا فعلاً .
- قد يختلف المجموع من ١٠٠ للتقريب برقم عشوائي واحد
- x تشمل الجزائر وليبيا والسودان وغيرها .
- .. عدد الذكور / عدد الإناث .

فيما يتعلق بجنس المهاجر ، فمن الواضح من جدول (٢١) أن كافة المهاجرين إلى العراق من الذكور ، كذلك تتزايد هجرتهم إلى الاردن دون الإناث ، ويبدو أن هجرة الإناث - بالذات كمرافقات - تزيد بعض الشيء في الدول العربية الأخرى ، كذلك للدول الأوروبية والأجنبية ، إذ قد يزيد عدد المرافقات بالنسبة لهذه الدول .

وبالنسبة لتباينات العمر ، تزيد نسبة الشباب (١٥-٤٩) بين المهاجرين إلى العراق بالذات (نحو ٩٦٪) وتندنى إلى أدنى مستوى (٦٦٪) بين مهاجري ليبيا ، ويصعب تفسير هذه الظاهرة إلا من حيث اصطحاب المهاجر لبعض أفراد أسرته للسفر إلى ليبيا أو أن نسبة كبار السن في ليبيا من المصريين أعلى . الخلاصة أن نحو ٨٤٪ من المهاجرين المصريين حاليا أو السابق لهم الهجرة هم في فئة العمر (١٥-٤٩) . أما بالنسبة للمهاجرين حاليا فعلا فإن هذه النسبة تصل إلى نحو ٩١٫٣٪ .

وبخلاصة دراسة بيانات الأسرة المعيشية أن الهجرة غالبا إنتقائية للذكور بالذات من الريف المصري في أغلب الأحوال وفي فئة العمر من الشباب (١٥-٤٩) غالبا ، وأن نحو ١٠٪ من المصريين الذكور قد مارسوا الهجرة منهم ٤٪ على الأقل مازالوا فعلا في الخارج سواء للعمل أو كمرافقين . وإذا حاولنا تكبير هذا الرقم على وجه التقريب لتسجيل إجمالي السكان حسب تعداد السكان لعام ١٩٨٦ يمكن القول أن عدد المصريين في الخارج حاليا يقدر بنحو ١٩٢٠٠٠٠٠ .

جدول (٢١)
توزيع المهاجرين حالياً أو السابق لهم الهجرة حسب فئات العمر

الجمع	النسب المئوية لن هم (١٥-٤٩)	فئات العمر					مكان الهجرة
		٥. فأكثر	٢٥ - ٤٩	٢٥ - ٣٤	١٥ - ٢٤	أقل من ١٥	
٢٧٤	٧٥٥	٣٤	١.٣	٨٧	١٧	٣٣	الملكة العربية السعودية الأردن ليبيا المراق الكويت بعل خليف أخرى البحرين الشمالية بعل عربية أخرى بعل أردنية وغيرها
٩٣	٨٩٢	٩	١٨	٣٨	٢٧	١	
٨٨	٦٥٩	١٥	٣٣	١٥	١٠	١٥	
٣١٣	٩٥٨	١٢	٥٤	١٦٠	٨١	١	
١.١	٥٨١	١٢	٤٧	٢٠	٩	٣	
٣٨	٨٤٢	٤	١٧	١٠	٥	٢	
١٢	٦٦٧	٢	٤	٤	—	٢	
٣١	٧٤٢	٣	١٢	٨	٢	٥	
٢٨	٨٥٧	٢	٧	١٢	٥	٤	
٩٨٠	٨٣٨	٩٣	٢٩٥	٣٦٤	١٦٢	٦١	الجملة

وكما تتناول إستمارة الأسرة المعيشية " ظاهرة الهجرة " بين كافة أفراد الأسرة المعيشية ، فإن الاستمارات الفردية قد أفردت بعض الأسئلة (الاستمارة العامة) عن ظاهرة الهجرة موجهة لكل من الزوج والزوجة والشباب . وبطبيعة الحال فإن التعميم من الاستمارات الفردية مرهون بتعريف وحدة المعاينة فى كل حالة . ومن ثم لم نحاول هنا تكبير الارقام أو تعميمها على المجتمع كما فى حالة تناول الأسرة المعيشية . ويتناول جدول (٢٢) ظاهرة " سبق الهجرة " أى العائدون فقط ، إذ توجه هذه الأسئلة لهم شخصيا ، فى الريف والحضر وللأزواج والشباب الذكور . حيث أن عدد الزوجات اللاتى سبق لهن السفر للعمل قليل جدا بحيث لا يمكن دراسته حسب أوجه الظواهر المختلفة ، وينطبق هذا الامر على الشباب من الإناث أيضا .

يبين جدول (٢٢) توزيع الأزواج حسب سبق العمل فى الخارج (من بين الذين يعملون أو سبق لهم العمل) فى الريف أو الحضر ، وأيضا الاستجابات عن السؤال عن المحاولة أو السعى للسفر للخارج للعمل سواء بين من سبق له السفر أم لا .

ويتضح من جدول (٢٢) أن نحو ١٥٦٪ من الأزواج فى الحضر قد سبق لهم السفر للعمل خارج مصر وعادوا فعلا وكانت النسبة فى الريف متساوية تقريبا . ويعنى هذا أن الاتجاه نحو العمل فى الخارج يكاد يكون متساويا فى كل من الريف والحضر . إلا أن نفس الجدول يبين أن محاولة أو سعى أبناء الريف للسفر للخارج للعمل أكثر ، إذ أن نحو واحد من كل خمسة أزواج يسعى للسفر للعمل بالخارج (بصرف النظر عن سبق السفر أولا) فى حين أن النسبة فى حدود ١٦٪ فى الحضر .

جدول (٢٢)

توزيع الأزواج العاملين أو السابق لهم العمل في الريف

أو الحضر حسب سبق السفر للخارج بغرض

العمل أو السعي للسفر

البيان	حضر	ريف
١- سبق السفر للعمل نعم (عدد)	١٦٠	١٧٣
%	١٥٧	١٥٥
لا (عدد)	٨٦١	٩٤٢
%	٨٤٣	٨٤٥
٢- المحاولة أو السعي للسفر نعم (عدد)	١٦٨	٢٢٦
%	١٦٦	٢٠٣
لا (عدد)	٨٤٧	٨٨٥
%	٨٣٤	٧٩٧
الجملة	١٠٢١ ≠	١١١٥ ≠

≠ الاختلاف في المجموع يرجع إلى حذف الحالات " غير المبين "

ورغم ذلك ، يبدو أن المهاجر الذى عاد ليعيش فى الحضر (سواء هاجر أصلا من الريف أو الحضر) قد قضى فى المتوسط فترة أطول من ذلك الذى عاد ليعيش فى الريف . ونجد من جدول (٢٣) أن متوسط الفترة التى قضاها الحضرى هى تقريبا ٢١٤ شهرا مقابل ١٧٥ شهرا فقط للريفى . ويبدو ذلك واضحاً من توزيع السابق لهم السفر حسب المدة التى قضاها فى الخارج ، إذ أن ما يزيد عن ١٦٪ ممن يقطن الحضر قد قضى فترة ٤ سنوات أو أكثر فى الخارج ، فى حين أن نسبتهم فى الريف تقل عن ٦٪ كذلك نلاحظ أن نسبة الحضرين الذين قضوا سنتين أو أكثر فى عملهم خارج مصر يبلغ نحو ٤١٪ فى حين تصل هذه النسبة بين الريفين إلى نحو ٢٨٪ فقط . وقد يدعو هذا إلى الاعتقاد أن المهاجر الريفى يعمل غالبا فترات قصيرة يعود بعدها إلى مصر ، والمنوال الغالب هو فترة تقل عن سنتين ، بل أن نحو ٢٥٪ تقريبا كان بقاؤهم فى الخارج لفترة تقل عن ستة أشهر .

جدول (٢٣)

توزيع أزواج الحضر والريف (العاملون أو السابق لهم العمل)

والسابق لهم السفر خارج مصر للعمل حسب المدة التي قضيت في الخارج

ريف	حضر	البيان
١٧ر٥	٢١ر٤	المدة خارج مصر للعمل : المتوسط
٤٢	٣٨	أقل من ٦ شهور
٢٤ر٤	٢٣ر٨	%
٣٩	٣٦	٦ - ١١ شهر
٤٣	٢١	سنة إلى أقل من سنتين
٢٥ر٠٠	١٣ر١	%
٣٣	٣٩	سنتين إلى أقل من أربعة
١٩ر٢	٢٤ر٤	%
١٥	٢٦	٤ سنوات فأكثر
٨ر٧	١٦ر٣	%
١٧٢	١٦٠	المجموع

أما فيما يتعلق بالهجرة الداخلية ، فإن الاستثمارات الفردية عن طريق سلسلة من الأسئلة يمكن أن تسهم في التعرف على بعض خصائصها ، وإن كان من الصعب ، دون إدخال بعض الفروض ، تقدير حجمها التراكمي بدقة . ورغم إمكانية التوسع إلى حد ما في دراسة الهجرة الداخلية ، إلا أن الجزء الحالي سوف يقتصر على وصف عام للهجرة بين الريف والحضر بشكل عام دون تفاصيل المحافظات والمدن وما إلى ذلك ، لما يحتاجه ذلك من تفاصيل تخرج عن نطاق التقدير الحالي .

ويعطى جدول (٢٤) تصنيفا لمكان الولادة حسب مكان الإقامة الحالي (ريف / حضر) فقط ، حيث كان تعريف الريف والحضر متماثلا في الحالتين وهو نفس التعريف الذي أتبعه هذا المسح كما يتوافق مع التعاريف الإحصائية التي يتبعها التعداد العام للسكان ، وذلك لكل من الأزواج والزوجات والشباب من الجنسين .

جدول (٢٤)

توزيع الأزواج والزوجات والشباب من الجنسين

حسب مكان الولادة ومكان الإقامة الحالي (ريف/ حضر)

مكان الإقامة إحصائي				مكان الولادة
ريف		حضر		
%	عدد	%	عدد	
٢٠٧	٣١	٦٤ر٤	٦٥٩	حضر : زوج
٤ر٢	٧١	٧٠ر٧	٩٢٨	زوجة
٤ر٣	٢٢	٨٣ر٦	٥٤٥	شباب (نكور)
٣ر١	١١	٩٠ر٤	٤٢٢	شباب (إناث)
٩٧ر٣	١١١٢	٣٥ر٦	٣٦٣	ريف : زوج
٩٥ر٨	١٦٣٥	٢٩ر٣	٣٨٤	زوجة
٩٥ر٧	٤٩٤	١٦ر٤	١٠٧	شباب (نكور)
٩٦ر٩	٣٤٥	٩ر٦	٤٥	شباب (إناث)

ويبدو أن نسبة كبيرة من المقيمين في الحضر (وقت المسح) أهم أصلا من مواليد مناطق ريفية خاصة بين الأزواج ، وتصل نسبتهم إلى ٣٥٦٪، وبين الزوجات إلى ٢٩٣٪ ، تتدنى النسب بعض الشيء بين الشباب خاصة بين الإناث (٩٦٪) ، وتحصل بين الذكور إلى ١٦٤٪ . وفي المقابل . فإن نسبة متدنية للغاية يقطنون الريف حاليا وكانوا من مواليد الحضر ، وهذه النسب هي ٢٧٪ ، ٤٢٪ ، ٤٣٪ ، ٣١٪ للأزواج والزوجات والشباب الذكور والإناث على التوالي . وأعلى النسب هي بين سكان الريف الذين يولدون في الريف وهي نسبة في جميع الحالات أعلى من ٩٥٪ .

وهذه النتائج ، هي مجرد مؤشرات عن طبيعة مسارات الهجرة وإنها غالبا بين الذكور من الريف إلى الحضر ، مع تدنى الهجرة من الحضر إلى الريف إلى أقصى درجة ويتضح من جدول (٢٤) على سبيل المثال أن عدد من يختلف مكان إقامتهم عن مكان ولادتهم كان يمثل ٣٩٤ (أغلبهم من مواليد الريف ويعيشون حاليا في الحضر - ٣٦٣ زوجا) ، ومن ثم من نسبتهم إلى العدد الكلي للذكور ، تعطى مؤشرا عن حجم الحراك لدى الحياة وهو ١٨٢٪ أي أن تقريبا واحد كل خمسة أزواج قد غير محل ولادته ، والأغلب من الريف إلى الحضر (١٦٨٪) كذلك بين الزوجات ، فإن مؤشر حجم الحراك يصل إلى ١٥٪ ، وهو يقل عن حراك الأزواج . أما بالنسبة للشباب من الذكور والإناث ، فإن مؤشر الحراك كان ١٠٦٪ ، ٦٨٪ على التوالي . ومن المتوقع أن يكون المؤشر بين الإناث (وهن جميعا غير متزوجات) متدنيا مقارنة بالذكور من الشباب ، إذ قد تتعدد أسباب الحراك للشباب الذكور منها بين الشباب الإناث مثل الدراسة والعمل وما إلى ذلك . وقد أعطت الأسئلة الأخرى المتعلقة بمكان الإقامة خلال السنوات الخمس السابقة واختلافها من مكان الإقامة الحالي عددا قليلا من التكرارات ، بسبب العمل أو لأسباب أخرى .

سابعاً: ضبط الإنجاب

أكدت نتائج المسح سعة انتشار المعرفة بوسائل منع الحمل بشكل عام ، إذ أن ٩٦٪ من جملة السيدات يعرفن على الأقل وسيلة واحدة من الوسائل الفعالة.

والواقع أن سلسلة مسوح ممارسة تنظيم الأسرة التي أجريت في مصر خلال العقد الحالى قد أظهرت كلها إرتفاع نسبة المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة . وأن الاختلاف بين مستوى المعرفة فى الريف والحضر ، لا يكون كبيراً فى حالة وسيلة كالحبوب مثلاً (٩٨٪ حضر ، ٩٤٪ ريف) ، إلا أن الفرق تزايد فيما يتعلق بوسائل أخرى أقل انتشاراً كالطرق المهبليّة والواقى الذكريّ والقذف الخارجى وفترة الأمان ويبدو أن مثل هذه الطرق تحتاج معرفتها إلى دراية أكبر . وعموماً ، فإن الحبوب واللولب هى أكثر الأساليب انتشاراً من حيث المعرفة ، إذ أن نحو ٩٦٪ من جملة العينة يعرفن الحبوب ونحو ٨٩٪ يعرفن اللولب . كذلك هناك معرفة متوسطة بطريقة حديثة أخرى وهى الحقن (٦٦٪ من إجمالى العينة). أما باقى الوسائل فإن المعرفة بها محدودة ، مثلاً الطرق المهبليّة (١٢) الواقى الذكريّ (٢٠٪) ، فترة الأمان (١٣٪) والقذف الخارجى (٦٪) .

ويشير جدول (٢٥) إلى النسبة المئوية للمعرفة بعد التقصى ، أى بعد تذكير السيدة بمثل هذه الوسائل واحدة بعد أخرى ، وبإستثناء الحبوب واللولب ، وقد ذكرتا غالباً تلقائياً من قبل السيدة ، فإن نسبة المعرفة بباقى الطرق احتاجت إلى ذكرها أمام السيدة للتعرف عليها .

تم تجميع بيانات عن مستويات استخدام وسائل تنظيم الأسرة بشكل عام أو إجمالى بمعنى (الاستخدام حالياً أو سبق الاستخدام ولو مرة واحدة فى الماضى) وسوف نطلق عليه " الاستخدام الإجمالى " . ويقدم هذا السؤال غالباً

للسيدات المتزوجات أو السابق لهن الزواج ، فى كافة فئات العمر (١٥ سنة فأكثر) ، ويبين جدول (٢٥) النسب المئوية للاستخدام الإجمالى لكافة سيدات العينة من جميع الأعمار (وتشمل أعمارا فوق العمر ٥٠) . ويتضح من الجدول أن نسبة سيدات العينة (١٥ سنة فأكثر من العمر) واللائى ذكرن أنهن يعرفن إحدى طرق تنظيم الأسرة سواء تلقائيا أو بعد التقصى حسب محل الإقامة ، ونسبة سبق استخدامها الحبوب هى أكثر الوسائل استخداما ، سواء فى الريف أو فى الحضر ، وتصل النسبة الاجمالية للاستخدام حوالى ٣٨٪ ، وترتفع فى الحضر إلى نحو ٥٠٪ وتتدنى فى الريف إلى ما يقرب من ٢٨٪ . وكما هو متوقع ، يليها طريقة اللوالب بأستخدام إجمالى قدره ١٣ر٥٪ ، وهى طريقة تستخدم فى الحضر بدرجة تزيد عن ضعف استخدامها فى الريف (١٩ر٥٪ فى الحضر إلى ٨ر٨٪ فى الريف) . أما باقى الطرق فإن نسبة استخدامها الاجمالى متدنيا تماما ، باستثناء تعمد إطالة فترة الرضاعة بهدف تأجيل الحمل التالى ويتساوى اللجوء إلى ذلك فى كل من الريف والحضر تقريبا ، بنسبة قدرها نحو ٩٪ . ومن الملفت للانتباه ، تدنى استخدام الواقى الذكرى فى الريف إلى نحو ١٪ فقط ، ورغم أنه مازال متدنيا فى الحضر إلا أن النسبة تزيد كثيرا عن الريف وتصل إلى نحو ٥٪ . وكما هو متوقع ، يتدنى استخدام وسائل كفترة الامان فى الريف (أقل من ١٪) مقارنة بالحضر - وإن كان مازال منخفضا ، (أكثر من ٣٪) .

جدول (٢٥)

نسبة سيدات العينة (١٥ سنة فأكثر من العمر) واللاتى ذكرن انهن يعرفن

احدى طرق تنظيم الاسرة تلقائيا او بعد التقصى حسب محل الإقامة

ونسبة سبق استخدامها

الوسيلة	المعرفة			سبق الاستعمال أو حاليا		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
	%	%	%	%	%	%
عدد السيدات	١٣٣٧	١٧١٢	٣.٤٩	١٣٣٧	١٧١٢	٣.٤٩
الحبوب	٩٨٣	٩٤٠	٩٥٩	٥٠٠	٢٧٩	٣٧٦
اللولب	٩٤٨	٨٤٩	٨٩٢	١٩٤٨	٨٧٧	١٣٤٦
الطرق المهبلية	٢٥٠	١٥٦	١١٧	٢٩٩	١٤١	٢١٠
الواقى الذكري	٣١٥	١١٠	٢٠٠	٤٨٧	١٠٠	٢٦٩
تعقيم المرأة	٣٦٧	٢٠٢	٢٧٤	١٥٧	١١١	١٣١
تعقيم الرجل	١٢٤	٤٧	٨٠	٣٠	٢٣	٢٦
الحقن	٧٤٠	٦٠٢	٦٦٠	٢٥٤	١٩٩	٢٢٣
اطالة مدة الرضاعة	٥٦٣	٤١٣	٤٨٠	٨٨٣	٩١	٨٩٧
القذف الخارجى	١١٥	٢٢	٦٤	٨٣	٢٤	٥٠
فترة الامان	٢٣٠	٥٦	١٣٢	٣٠٧	٧١	١٧٥
وسائل أخرى	١٥	٤	٩	٨٣	١٢	٤٣
الإجهاض *	٤٧٩	٢٥٣	٣٥٢	٢٨٥	٨٨	١٧٤

* أضيف الإجهاض كأحد طرق ضبط الانجاب وليس منع الحمل وذلك بهدف

اكتمال صورة المقارنة .

وحتى يمكن دراسة آثار استخدام موانع الحمل على الانجاب ، يتزايد الاهتمام بدراسة الاستخدام الحالى من حيث درجته ومن حيث خليط الوسائل المستخدمة ، وأيضا اتجاه هذا الاستخدام . ويوضح جنول (٢٦) نسبة الممارسة الحالية لوسائل تنظيم الأسرة المختلفة مع مقارنتها بمستوى الممارسة حسب نتائج مسح ممارسة تنظيم الأسرة عام ١٩٨٤ (المجلس القومى للسكان). وبطبيعة الحال ، فإن دراسة الاستخدام الحالى تقتصر على المتزوجات حاليا وفى فئة العمر (١٥-٤٩) سنة ، إذ تقع بينهن فئة المعرضات للحمل .

وهناك تقارب واضح بين هذه النتائج ونتائج مسح ممارسة تنظيم الأسرة ١٩٨٤ ، حيث كانت النسبة الكلية للممارسات حاليا حوالى ٣٣٫٦٪ فى المسح الحالى (١٩٨٦/١٩٨٥) ، مقارنة بنسبة ٣٠٫٣٪ فى مسح ١٩٨٤ . وهو فرق بسيط قد يعكس ارتفاعا طفيفا فى مستوى الممارسة . النتيجة الواضحة هى ارتفاع نسبة الممارسة فى الريف إلى ٢٣٫٨٪ فى مسح عام ٨٦/٨٥ مقارنة بنحو ١٩٫٢٪ فقط فى مسح ١٩٨٤ . ويمكن تفسير هذه الزيادة بالزيادة الواضحة فى نسبة اللاتى يطلن فترة الارضاع فقد كانت ٢٫٢٪ فى مسح ٨٦/٨٥ مقارنة بحوالى ٦٫٠٪ فقط فى مسح ١٩٨٤ (وظل الفارق واضحا فى الريف أيضا) ، وقد ترجع هذه الزيادة خلال الفترة بين المسحين إلى الحملات الاعلامية المركزة عن الرضاعة الطبيعية التى سبقت مسح ٨٦/٨٥ .

جدول (٢٦)

مسح مدى الممارسة ١٩٨٤			المسح الحالي ٨٥/٨٦			الوسيلة
جملة	ريف	حضر	جملة	ريف	حضر	
٢٠٣	١٩٢	٤٥١	٣٢٥٥	٢٣٧٥	٤٤١٤	إجمالي الممارسات حاليا
١٦٥	١١٤	٢٣٣	١٨٥١	١٣٩٠	٢٤٥٩	الحبوب
٨٤	٥٠	١٢٩	٦٠٦	٣٦٠	٩٢٩	الفلوات
٠٧	٠٤	١٢	٥٩	٢٩	٩٧	طرق مهيبلية
١٣	٠٣	٢٧	١٠٠	١٥	٢٠٣	واقسى
١٥	١١	٢١	١٠٠	٨٨	١١٦	تعقيم النساء
٠٣	٠٢	٠٣	١٤٢	١١٠	١٨٤	حقن
٠٦	٠٧	٠٥	٢١٧	٢٤٢	١٨٤	إطالة الرضاعة
٠٦	٠١	١٢	٢٥	٠٧	٤٨	فترة الامان
٠٣	٠١	٠٦	١٣	٠٧	١٩	القذف الخارجى
٠١	٠١	٠٣	٣٣	٣٧	٢٩	أخـرى
٦٩٧	٨٠٨	٥٤٩	٦٧٤٥	٧٦٢٥	٥٥٨٦	نسبة غير الممارسات

المصدر : حسين عبد العزيز وآخرين ، مسح ممارسة طرق تنظيم الأسرة فى مصر ١٩٨٤ ، المجلس القومى للسكان ، القاهرة ١٩٨٥ .

ورغم الاختلاف بين خليط الوسائل المستخدمة التى كشفت عنها نتائج كل من المسحين ، فإن الشكل العام لم يتغير كثيرا ، فما زالت الحبوب واللواب هى أكثر الطرق انتشارا ، ولا سيما الحبوب ، ويستخدمها نحو ٢٤٦٪ ، ١٣٩٪ ، ١٨٥٪ فى الحضر والريف ومجموع العينة على الترتيب . أما اللواب ، فقد كانت نسبة الاستخدام الحالى لها فى الحضر والريف وجملة العينة كالاتى ٩٣٪ ، ٣٦٪ ، ٦١٪ .

ويمتابة نسبة الممارسة الحالية بين السيدات المتزوجات حاليا فى فئة العمر (١٥-٤٩ سنة) فى بعض المسوح بالعينة التى اجريت فى مصر خلال السنوات القليلة السابقة منذ عام ١٩٧٤ ، (انظر جدول ٢٧) ، يتبين وجود ارتفاع طفيف للغاية فى مستوى الممارسة - باستثناء مسح الخصوبة المصرى عام ١٩٨٠ الذى يعكس مستويات متدنية نسبيا . ويبدو من الدراسة السريعة لأرقام الجدول أن الارتفاع كان أساسا فى الريف ، من نحو ١٣٪ حسب مسح الخصوبة القومى ١٩٧٤/١٩٧٥ إلى حوالى ١٦٪ فى مسح الخصوبة الريفى ١٩٧٩ ، إلى حوالى ١٧٪ عام ١٩٨٠ ، ثم حوالى ١٨٪ فى مسح ١٩٨٢ ، وإلى ١٩٪ فى مسح ١٩٨٤ ، وأخيرا إلى نحو ٢٤٪ فى المسح الحالى ١٩٨٥/١٩٨٦ . وفى المقابل هناك ثبات نسبى فى مستوى الممارسة فى الحضر من ٤٠٪ - ٤٥٪ تقريبا . وقد انعكس الإرتفاع التدريجى فى نسب الممارسة فى الريف على النسب الخاصة بإجمالى الجمهورية لتصل حسب المسح الحالى إلى حوالى ٢٦٪ .

★ جدول (٢٧)

نسبة الممارسة الحالية بين السيدات المتزوجات في فئة العمر

(١٥-٤٩ سنة) في الريف والحضر حسب بعض المسوح السابقة

مقارنة بالمسح الحالي في مصر

اسم المسح	السنة	اجمالى	حضر	ريف
مسح الخصوبة القومى	١٩٧٥/١٩٧٤	٢٦٥	٤٥٤	١٢٩
مسح الخصوبة فى الريف	١٩٧٩	—	—	١٥٥
مسح الخصوبة المصرى	١٩٨٠	٢٣٨	٣٩٨	١١٧
مسح ممارسة تنظيم الأسرة	١٩٨٠	—	—	١٧١
مسح الخصوبة فى الريف	١٩٨٢	—	—	١٧٧
مسح ممارسة طرق تنظيم الأسرة	١٩٨٤	٣٠٣	٤٥١	١٩٢
مسح المؤشرات الاجتماعية	١٩٨٦/١٩٨٥	٣٢٦	٤٤١	٢٣٨

* مصدر المسوح الأخرى : نفس مصدر جدول (٢٦) .

والواقع أن القسمة على جميع السيدات المتزوجات حاليا (١٥-٤٩ سنة) قد يكتنفها التحيز ، إذ أن نسبة كبيرة منهن قد لا يكن حقا معرضات للإنجاب ، على سبيل المثال ، كونهن حوامل حاليا أو لا يقمن حاليا مع الزوج بسبب سفره مثلا . لذلك نقتصر في الأساس على السيدات المعرضات للحمل فقط ، ويعرفن بأنهن السيدات المتزوجات حاليا في فترة الانجاب (١٥-٤٩ سنة) ، ويقمن حاليا مع الزوج وغير حوامل حاليا . وينتج جدول (٢٨) بالاقصصار على هذه المجموعة من السيدات ، ويمثل الجدول توزيعا للممارسة الحالية لوسائل منع الحمل المختلفة بين مجموعة السيدات المعرضات للحمل فقط حسب فئات العمر .

ويبين جدول (٢٨) أن نسبة الممارسات حاليا بين السيدات المعرضات للحمل تصل إلى نحو ٤٠٪ فقط (لإجمالي العينة) ، وهذا يعنى أن نسبة تزيد عن ٦٠٪ من السيدات المعرضات فعلا للحمل لا يستعملن أيا من وسائل منع الحمل إطلاقا وكما هو متوقع فإن نسبة المستعملات بين السيدات المعرضات للحمل (١٥-٢٤) منخفضة (٢٢٪) ، وترتفع إلى أقصاها بين السيدات فى فئة العمر (٢٥-٣٤) وتصل إلى حوالى ٤٩٪ ثم تعود للانخفاض إلى نحو ٤٢٪ بين السيدات فى فئة العمر (٣٥-٣٩) ، وهذا الانخفاض الأخير قد يصعب تفسيره . ويعكس خليط الوسائل اتساقا واضحا مع العمر ، إذ تلجأ السيدات الشابات لأساليب مؤقتة نسبيا كإطالة فترة الرضاعة والحبوب ، بينما تلجأ السيدات فى فئة العمر المتوسطه (٢٥-٣٤) إلى وسائل متوسطة الأجل كاللؤلؤ والحقن ، أما السيدات فى فئة العمر الأكبر (٣٥-٤٩) فأنهن يلجأن إلى خليط من الوسائل من بينها التعقيم مع استمرار الاعتماد بشكل واضح على الحبوب والوسائل المهبليه .

ويوحى جدول (٢٨) إلى اتساع الفجوة ، وإلى الحاجة إلى جهود تنظيم

الأسرة لرفع مستوى استخدام الوسائل بين السيدات المعرضات للحمل بنسب
يجب أن تفوق كثيرا النسب المبينة بالجدول الكلى حتى يمكن التأثير على مستويات
الإنجاب ومن ثم خفض معدل المواليد .

جدول (٢٨)

النسبة المئوية للممارسة الحالية لوسائل تنظيم الأسرة المختلفة بين

السيدات المعرضات للحمل فقط * حسب فئات العمر (إجمالي العينة)

فئات العمر				الوسيلة
الجملة	٤٩-٣٥	٣٤-٢٥	٢٤-١٥	
١٩٥٣	٨١٣	٧٠٢	٤٣٨	عدد السيدات المعرضات للحمل (١٠٠=)
٢٩٨	٤١٦	٤٨٩	٢١٩	النسبة الإجمالية
٢٢٦	٢٥٢	٢٦٥	١١٦	حبوب
٧٤	٧٣	١٠١	٣٢	لولب
١٩	٢٥	١٩	٠٩	مهبلية + واقى
١٢	٢١	٠٩	—	تعقيم
١٧	١٥	٢٦	٠٩	حقن
٢٧	٠٩	٣٨	٤١	إطالة الرضاعة
٠٥	٠٧	٠٤	—	فترة أمان أو قذف خارجى
٠٤	٠٥	٠٤	٠٢	أخرى
٦٠٢	٥٨٤	٥١١	٧٨١	لا يستعملن حاليا

* السيدات المعرضات للحمل من السيدات المتزوجات حاليا فى فئة العمر (١٥-٤٩) ويقعن مع الزوج

وغير حوامل حاليا .

وأحد الفروض الأساسية هو أن مستوى الاستخدام يختلف باختلاف مستوى تعليم المرأة ، فكلما زادت درجة التعليم أقبلت المرأة بدرجة أكبر على ممارسة إحدى وسائل تنظيم الأسرة . ويعكس جدول (٢٩) هذا الافتراض بشكل واضح ، إذ تتزايد نسبة الممارسات بإضطراد مع زيادة درجة تعليم المرأة . على سبيل المثال ، إرتفعت نسبة الممارسة من ٢٧٪ بين الأميات إلى نحو ٤٤٪ من السيدات اللاتي حصلن على بعض التعليم (دون استكمال التعليم الابتدائي)، ثم تصل إلى نحو ٥٢٪ بين السيدات اللاتي حصلن على شهادة إبتدائية على الأقل (توقف التحليل بجمع كافة المستويات التحيلية بعد الابتدائية بسبب عدد التكرارات المحدود) . وتنطبق نفس النتيجة فى كل من الريف والحضر ، إذ تزايدت نسبة الممارسة من ٢٢٪ إلى ٣٦٪ فى الريف فمع زيادة درجة التعليم (أميات إلى إبتدائية فأكثر) ، وبالمثل من ٣٨٪ إلى ٥٨٪ فى الحضر .

وتلجأ السيدة إلى ممارسة تنظيم الأسرة بشكل أكبر كلما زاد عدد أطفالها، فإن السيدة التى أنجبت طفلا واحدا فقط أو لم تنجب بعد ، قلما تلجأ إلى استخدام وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة (بغرض تأجيل الإنجاب) . من ثم يبين جدول (٢٩) أن نسبة لا تتعدى ١٠٪ فقط من السيدات المتزوجات حاليا يمارسن إحدى الوسائل إذا كن لم ينجبن بعد ، أو لديهن طفلا واحدا . وبسرعة تتزايد النسبة إلى ٤٧٪ بين السيدات اللاتي أنجبن طفلين أو ثلاثة . وتتناقص النسبة بدرجة طفيفة بعد ذلك لتصل إلى ٣٦٪ بين السيدات اللاتي أنجبن ستة أطفال أو أكثر . وقد يرجع ذلك أن السيدات اللاتي أنجبن عددا كبيرا لم يعدن معرضات فعلا للحمل أو وصل البعض منهن سن اليأس المبكر .

جدول (٢٩)

نسب الاستعمال الحالي بين السيدات المتزوجات حاليا (١٩٠١٥)

حسب محل الإقامة وحسب مستوى التعليم وعدد المواليد أحياء

المتغير	حضر %	ريف %	العينة الكلية %
مستوى التعليم :			
أميات	٣٨ر٤	٢١ر٦	٢٧ر١
لم يستكملن الابتدائية	٥٢ر٣	٣٥ر١	٤٣ر٨
ابتدائية فاكثر	٥٨ر٠	٣٥ر٩	٥١ر٥
عدد المواليد أحياء :			
صفر أو ١	١٥ر٨	٥ر٤	٩ر٨
٢ أو ٣	٦١ر٨	٣٠ر٤	٤٦ر٦
٤ أو ٥	٦٠ر٠	٣٠ر٠	٤٢ر٦
٦ فاكثر	٤٢ر٧	٣١ر١	٣٦ر١

وبين كل من جدول (٣٠) ، و جدول (٣١) الأسباب التي دعت السيدات إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة (السيدات اللاتي يستخدمن أو سبق لهن الاستخدام) أو إلى عدم الاستخدام (لم يسبق لهن الاستخدام) سواء في الريف أو الحضر ومهما كان المستوى التعليمي للمرأة ، فإن الأغلبية الكبرى من السيدات تلجأ إلى الاستخدام لهدف وقف الإنجاب وليس بسبب تنظيمه أو تأجيل الطفل التالي . يلاحظ أن ما يصل إلى نحو ٧٠٪ من السيدات يستخدمنها بهدف وقف الإنجاب بعد أن أنجبن عددا يروته كافيا سواء بين الاميات أو من لم يستكملن التعليم الابتدائي بعد ، وتتدنى هذه النسبة إلى أقل من ٦٠٪ بين السيدات ذوى التعليم الابتدائي أو أكثر ، كما يدل على زيادة وعى السيدات الأكثر تعليما بضرورة التنظيم بالتباعد بين المواليد ، ومن ثم اللجوء إلى وسائل تنظيم الأسرة للتأجيل وليس الوقف النهائي للإنجاب فحسب .

جدول (٣٠)

توزيع السيدات المتزوجات حاليا (١٥-٤٩)، المستعملات أو السابق

لهن الاستخدام حسب سبب الاستخدام ومنطقة الإقامة والتعليم

مجموع العينة	ريف		حضر		
	وقف %	تأجيل %	وقف %	تأجيل %	
٣٠٠١	٦٩٧	٣٥٠	٧٦٣	٢٢٧	أميات
٢٧٢	٧٢٤	٢٦٣	٧٢٢	٢٧٨	لم يستكملن الابتدائية
٤٠٤	٥٨٥	٥٠٠	٦٢٠	٣٧٨	ابتدائية فأكثر

فرق المجموع عن ١٠٠ يرجع إلى ذكر " أسباب أخرى " .

أما فيما يتعلق بأسباب عدم الاستخدام ، وهى معلومات هامة لواضعى السياسات السكانية ، فمن الملفت للانتباه أن نحو ١٣٪ فقط قد ذكروا أن الأسباب دينية . ويبدو أن الاتجاه مازال نحو الأسرة الكبيرة ، إذ أن حوالى ٤٧٪ من سيدات العينة قد قررن عدم الاستخدام لرغبتهم فى مزيد من الأطفال . وباستثناء اللاتى لا يستخدمن بسبب عدم تعرضهن حالياً للحمل (١٤٪) . أو أنهن يرضعن حالياً (١٢٪) ، فإن هناك نسبة لا يستهان بها من السيدات اللاتى قررن أنهن مازالن يخشين من الآثار الجانبية أو أن الوسيلة المطلوبة غير متوفرة (٨٪) ، ونسبة حوالى ١٠٪ ذكروا أسباباً صحية ، وحوالى ٣٪ ذكروا معارضة الزوج بأنه السبب الرئيسى لعدم الاستخدام .

جدول (٣١)

توزيع السيدات المتزوجات حالياً (١٥-٤٩) واللاتى لم يسبق لهن

استعمال أى موانع حمل حسب سبب عدم الاستخدام

السبب	%
- أسباب صحية	٩٩٣
- أسباب دينية	١٣٠
- خوف من آثار جانبية أو عدم توفر الوسيلة	٨٤٣
- عدم التعرض للحمل *	١٤٤٤
- الرغبة فى مزيد من الأطفال	٤٦٨٤
- معانعة الزوج	٣٣١
- ترضع حالياً	١٢٢٤
- أخرى	٣٥١
المجموع ٩٩٧	١٠٠

* عدم التعرض للحمل هو حسب أقوال السيدة بوصولها إلى سن يأس مبكر أو أنها عقيم أو بسبب سفر الزوج حالياً .

والواقع أن هناك أرضية صالحة للاتجاهات الإيجابية نحو تنظيم الأسرة ، ويشير إلى ذلك ارتفاع نسبة الموافقات على الاستخدام دون شرط ، وهى نسبة تزيد غالبا عن ٩٠٪ ، باستثناء السيدات الأميات فى الريف ، وحتى بينهن تصل نسبة الموافقة إلى نحو ٨٥٪ ، وهى نسب مرتفعة إلى حد كبير . ويبين جدول (٣٢) النسبة المئوية للسيدات اللاتى يعتقدن أن كثرة الإنجاب تضعف صحة الأم، وقد قرر ذلك دائما نسبة تزيد عن ٩٥٪ . وبالمثل ، فإن نسب تفوق ٩٠٪ غالبا ، باستثناء السيدات الأميات فى الريف - يعتقدن أن كثرة الإنجاب تؤدي إلى خفض المستوى المعيشى للأسرة .

جدول (٣٢)

توزيع السيدات المتزوجات حاليا (١٥-٤٩) حسب الموافقة

على استخدام الوسائل والرأى فيما إذا كان الإنجاب

الكثير يؤثر على صحة الأم أو مستوى معيشة الأسرة

مستوى التعليم ومحل الإقامة	٪ موافقة على تنظيم الأسرة	٪ كثرة الانجاب تضعف صحة الأم	٪ كثرة الإنجاب تخفض مستوى معيشة الأسرة
أميات حضر	٩٠٫٩	٩٦٫٣	٩٢٫٠
ريف	٨٤٫٧	٩٥٫٢	٨٨٫٠
كلى	٨٦٫٧	٩٥٫٦	٨٩٫٣
لم يستكملن الابتدائى			
حضر	٩٦٫٧	٩٩٫١	٩٧٫٢
ريف	٩١٫٠	٩٧٫٦	٩١٫٥
كلى	٩٣٫٩	٩٨٫٣	٩٤٫٤
ابتدائى أو أكثر			
حضر	٩٥٫٧	٩٨٫٢	٩٦٫٨
ريف	٩٤٫٠	٩٩٫١	٩٨٫٣
كلى	٩٥٫٢	٩٨٫٥	٩٧٫٢

الفصل الثالث

مؤشر المسكن

الفصل الثالث

مؤشر المسكن

مكونات المؤشر :

- أولا : صلاحية المسكن للإقامة (توافر الخدمات والمرافق) .
- ثانيا : صلاحية المسكن للمعيشة والحياة (توافر وسائل واجهزة معينة) .
- ثالثا : أهم خصائص المبنى الذى يوجد به المسكن .
- رابعا : توافر الخدمات بالجوار السكنى .
- خامسا : الرضا عن المسكن وعن الحى السكنى .

مؤشر المسكن *

مؤشر المسكن من المؤشرات الأساسية التى لا يكاد تخلو منها أية مجموعة متسقة من المؤشرات الاجتماعية . . فسواء كان المدخل النظرى فى انتقاء المؤشرات وبنائها ، هو الحاجات الأساسية Basic Needss ، أو كان نوعية الحياة Quality of Lif أو كان مجالات التنمية Development Areas أو أهدافها أو غاياتها Development Goals ، فإن مؤشر المسكن Housing - Indicator يكون عادة أحد هذه المؤشرات المنتقاء .

فمن منظور الحاجات الأساسية ، يشكل المسكن واحدة من أهم ثلاث حاجات أساسية للإنسان - الحاجة إلى المأكل والحاجة إلى الملبس والحاجة إلى المأوى أو إلى المسكن - ومن ثم ووفقا لهذا المنظور ، فإن مؤشر المسكن يكشف عن مدى إشباع هذه الحاجة الأساسية ، والمستوى الذى يتم به إشباعها .

ومن منظور نوعية الحياة ، فإن نوعية المسكن الذى يقيم فيه الإنسان ونوعية البيئة المحيطة به أو الجوار السكنى أو المجاورة السكنية Neighborhood ، يصبح أحد مؤشرات نوعية الحياة بعامه ، ومستوى الرفاهية الذى حققه المجتمع فى هذا المجال بخاصة .

ومن منظور أهداف التنمية أو مجالاتها ، حيث تمثل مشكلة الإسكان ، وتوفير المسكن اللائم ، أحد المشاكل الضاغطة على سياسات التنمية ، فإن

* قام بإعداد هذا المؤشر د. ناهد صالح .

مؤشر المسكن يبرز كأحد المؤشرات الهامة ، حيث يعكس مدى حدة هذه المشكلة ويراقب ، ويتابع ، مدى النجاح أو الفشل فى مواجهتها .

ورغم اتفاق كافة هذه المنظورات على أهمية مؤشر المسكن كأحد المؤشرات الاجتماعية الأساسية ، فإن الاختلاف بينها ينعكس على مكونات وعناصر هذا المؤشر ، سواء من حيث محدودية أو شمول هذه المكونات والعناصر ، أو من حيث نوعيتها .

فى الوقت ذاته فإن المصدر الذى يستقى منه المؤشر مادته ، سواء كان إحصاءات رسمية أو مسوحا اجتماعية يتحكم بدوره فى مدى محدودية أو شمول مكوناته ، وفى الاكتفاء بالعناصر الموضوعية فى بنائه ، أو إضافة العناصر الذاتية إليها ، فضلا عن منهجية بناء المؤشر .

ومن هنا نجد أن بعض مؤشرات المسكن تقتصر على درجة ازدهار المسكن ، أو متوسط عدد الأفراد فى الحجرة الواحدة ، أو قد تتخطى مكونات مؤشر المسكن هذه العناصر الموضوعية لتضيف إليها عناصر موضوعية أخرى ، تشمل المسكن من حيث مواد البناء المستخدمة فى إنشائه ، ومساحة الوحدة السكنية ، والموافق والخدمات المتوفرة به والأثاث الذى يحتويه . . . وما إلى ذلك من بيانات تعكس مدى ملاحة المسكن سواء من حيث توافر الظروف الصحية به أو من حيث كونه مكانا يوفر الراحة والخصوصية Privacy للمقيمين به . وفى الوقت ذاته فقد يمتد مؤشر المسكن ليتناول المسكن فى سياق الجوار السكنى ، وما يتوافر فى البيئة السكنية من مرافق وخدمات ، وما تعاني منه من تلوث أو ضوضاء ، بل قد يشمل أيضا النواحي الأمنية والجمالية للبيئة السكنية .

ولا تقف هذه النوعية من المؤشرات التى تتناول المسكن عند حد العناصر الموضوعية ، بل تضيف إليها أيضا عناصر ذاتية تعكس مدى الرضا عن المسكن

وعن الحى السكنى ، مدى تقدير الساكن لما يتمتع به الجوار السكنى من نظافة ، ونظام ، وأمن ، وجمال . . . الخ ، وإضافة مثل هذه العناصر الذاتية لمؤشر المسكن ينبع من تقدير أهمية العنصر البشرى ، والعوامل النفسية ، إذ لا يكفى أن نرصد الشروط الموضوعية التى تجعل المسكن صالحا للسكنى ، بل لابد من إدخال البعد الذاتى أيضا الذى يعكس التفاعل بين الانسان والواقع المادى الذى يعيش فيه والذى يتبلور فى مدى رضائه عن هذا الجانب الهام فى معيشته . وواضح أن هذه النوعية من المؤشرات التى تجمع فى مؤشر المسكن بين البعد الموضوعى والبعد الذاتى ، تعتمد أساسا على المسوح الاجتماعية ، ومن هنا تختلف منهجية بناء المؤشر من مجرد الاكتفاء بالنسب المئوية لعدد محدود من العناصر - كما فى حالة المؤشرات التى تقتصر على الإحصاءات الرسمية - إلى محاولة تكوين نوع من المقاييس التى تتيح التجميع المنهجي للعديد من العناصر التى تتناول المسكن والإسكان من أبعاد عدة ، فى الوقت ذاته لا تتغاضى هذه المؤشرات عن خصوصية كل عنصر من العناصر التى يضمها مؤشر المسكن*.

ولعل فى تناولنا لمكونات مؤشرات المسكن ، التى تأخذ بها بعض المنظمات الدولية ، أو التى تتبناها بعض الدول ، أو التى أبدعها بعض العلماء المهتمين بتكوين مؤشرات اجتماعية للمسكن ، يعطينا خلفية أساسية قبل تناول مؤشر المسكن فى هذا المسح .

* أنظر المركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية ، التقرير الثانى لبحث المؤشرات الاجتماعية للتنمية ، * الدراسة الاستطلاعية والاختبار المنهجي للمؤشرات ، القاهرة ، مايو ١٩٨٣ ، ص ص ٤٢-٨٢ .

الصحة ، التعليم ، العمل ونوعية الحياة الخاصة بالعمل ، الوقت والوقت الحر أو وقت الفراغ ، الطلب على السلع والخدمات ، البيئة المادية أو الفيزيائية ، البيئة الاجتماعية ، السلامة الشخصية .

ويأتى الاهتمام بالمسكن تحت الاهتمام الخاص بالبيئة المادية Physical Environment والتي تشتمل على ثلاثة إهتمامات أساسية وهى :

١ - ظروف المسكن Housing Conditions .

٢ - إمكانية الوصول إلى الخدمات Accessibility to Services .

٣ - مضايقات أو إزعاجات البيئة Environmental Nuisances .

يأتى اهتمام منظمة التعاون الاقتصادى OECD بمؤشر المسكن^(١) فى إطار منظور الاهتمامات الاجتماعية Social Concern حيث تدرج قائمة المؤشرات الاجتماعية لهذه المنظمة تحت ثمانية اهتمامات اجتماعية هى :

وتحدد منظمة التعاون الاقتصادى OECD مكونات مؤشر المسكن فى ثلاثة مكونات أساسية :

المكون الأول ، ويختص بدرجة ازدهار المسكن ، أو بقول آخر متوسط عدد الأفراد الذين يقيمون فى الحجرة الواحدة .

المكون الثانى ، ويقتصر على المناطق الحضرية ، وهو خاص بتوافر مكان فى الهواء الطلق أو خلوى Out door space يصلح للاسترخاء ، أو لممارسة المشى ، سواء كان ملحقا بالمسكن (حديقة أو حتى تراس أو شرفة بمساحة تكفى لوضع منضدة وعدة كراسى) ، أو كان على مسيرة لا تتجاوز العشرين دقيقة من المسكن^(٢) .

المكون الثالث ، ويتناول توافر المرافق والخدمات الأساسية في المسكن ويقتصرها على أربعة عناصر : وجود مرحاض ، وجود حمام ، وجود مكان مخصص للطهى (حتى ولو كانت مساحته محدودة Kitchenette واتصال المسكن بشبكة المياه)^(٣) .

من هذه المكونات الثلاثة يتكون مؤشر المسكن أو الظروف السكنية وفق تصور منظمة التعاون الاقتصادي ، والذي بمقتضاه يصبح لدينا البيانات التالية :

١ - نسبة السكان الذين يقيمون بمساكن يشغل الغرفة الواحدة عدد (ن) من الأفراد ، حيث $N = ٥, ١, ٢٥, ١٥, ٢, ٣, \dots$ الخ .

٢ - نسبة السكان - فى المناطق الحضرية - الذين يمكنهم ، من مسكنهم الوصول إلى مكان خلوى فى زمن معين :

- الوصول مباشرة : حديقة ، أو شرفة بالمسكن .

- الوصول سيرا فى مدة أقل من ثلاث دقائق ، من ثلاث دقائق إلى عشر دقائق ، من عشر دقائق إلى عشرين دقيقة .

٣ - نسبة السكان الذين يقيمون فى سكن يشاركهم فى خدماته ومرافقه أشخاص من غير أعضاء أسرته .

كما اهتمت منظمة التعاون الاقتصادي أيضا بالجوار السكنى من حيث توافر الخدمات الضرورية للمعيشة ، ومن حيث مدى نقاء أو تلوث المنطقة السكنية سواء تلوث الهواء ، أو التلوث بالضوضاء وذلك فى إطار اهتمامها بالبيئة المادية كأحد الاهتمامات الاجتماعية كما سبق أن ذكرنا .

فبالنسبة لتوافر الخدمات فى الجوار السكنى ، أو سهولة الوصول إليها

من المسكن ، يقيس المؤشر نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات معينة فى زمن معين ، ومن أهم هذه الخدمات :

- الخدمات الطبية .
- الأعمال التجارية التى تشبع الحاجات اليومية .
- مدارس الحضانة - أى ما قبل المدرسة الابتدائية .
- المدارس الابتدائية .
- مركز رياضى .
- مكتب البريد .
- محطة مواصلات عامة .

أما عن الوقت الذى يأخذه الفرد للوصول إلى كل من هذه الخدمات فقد صنف إلى الفئات التالية :

أقل من ثلاث دقائق ، من ثلاث دقائق إلى أقل من عشر دقائق ، من عشر دقائق إلى أقل من عشرين دقيقة ، من عشرين دقيقة إلى أقل من ثلاثين دقيقة ، من ثلاثين دقيقة فأكثر . مع بيان طريقة الوصول إلى كل من هذه الخدمات سواء سيرا على الاقدام أو بمواصلات خاصة أو بمواصلات عامة. مع التنبيه صراحة بمراعاة الفصل التام بين : بيانات سكان الحضر وسكان الريف عند معالجة هذا المؤشر ^(١) .

وفى محيط الاهتمام بالبيئة السكنية تهتم هذه المنظمة أيضا بالوصول إلى مؤشر يوضح نسبة السكان الذين يقيمون فى مناطق بها مصدر ملوث للهواء، مع

تحديد مستويات التلوث هذه . وتهتم أيضا بنسبة السكان الذين يقيمون فى مناطق يزيد بها مستوى الضوضاء عن مستويات معينة فى أثناء فترات اليوم ، صباحا ومساء (٩) .

وإذا انتقلنا إلى هيئة أخرى وهى معهد بحوث هيئة الأمم للتنمية الاقتصادية UNRISD نجد أنها تضع عدة قوائم للمؤشرات لقياس التقدم الحقيقى على المستوى المحلى (كل دولة على حدة) كما توصلت إلى قائمة أساسية - Master List استخلصتها من تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الأمم - The Unit ed Nations Economic and Social Council عن الأهداف والسياسات الخاصة باستراتيجية التنمية الدولية (٩) ، تتضمن هذه القائمة ثمانية مؤشرات خاصة بالدخل ، الغذاء ، البيئة والتنمية ، التعليم والأمن ، الصحة ، السكن ، المشاركة فى الأنشطة الجماعية، الادراك الشخصى للتنمية ، وحددت المتغيرات التى تعالج هذه المؤشرات وفقا لها بمتغير العمر ، والجنس والمهنة بالنسبة لكل من الرجال والنساء على حدة فضلا عن معالجتها على مستوى جملة السكان .

وقد اقتصررت مكونات مؤشر المسكن على ثمانية مكونات أساسية تتناول المسكن وبعض محتوياته ، وتمكن فى النهاية من الوصول إلى النسب التالية :

- نسبة المساكن المبنية بالأسمنت .
- نسبة المساكن التى بنيت أسقفها بالمسلك أو الاسبستوس .
- متوسط نصيب الفرد من مساحة المسكن .
- درجة نظافة المنطقة المحيطة بالمسكن .
- نسبة المساكن التى بها أسر " حديثة " .

- نسبة المساكن التى بها راديو .

- نسبة المساكن التى تصلها الكهرباء .

- ملكية دراجة أو أية وسيلة أخرى .^(٧)

وفى دراسة اجريت عن تقويم نوعية الحياة فى بلجيكا ^(٨) جاء مؤشر الاسكان فى مقدمة ثمانية مؤشرات تهدف إلى قياس درجة الرفاهية الاجتماعية Social - Welfare وهى : المسكن ، الدخل ، الصحة ، التعليم ، العمل، وقت الفراغ أو الوقت الحر ، البيئة والحراك الاجتماعى .

وقد اقتصر هذا المؤشر على أربعة مكونات هى :

١ - متوسط نصيب الفرد من الحجرات .

٢ - نسبة المساكن التى يقيم بها ملاكها .

٣ - نسبة المساكن التى توجد بها التسهيلات التالية :

- مياه جارية .

- مرحاض خاص .

- تدفئة مركزية .

٤ - نسبة ما يخص كل مبنى من الافراد .

وقد اعتبر المكون الثانى والخاص بإقامة الفرد فى مسكن يملكه أحد المكونات التى تعكس الرضا عن المسكن . بينما أعتبر المكون الرابع عاكسا للخصوصية .

وبجانب الاهتمام بإيجاد مؤشر للمسكن يصلح للمقارنة على مستوى دول

العالم كما يتضح من المؤشرات التى وضعتها كل من الـ UNRISD والـ OECD. ووجود مؤشرات تصلح للدول المتقدمة ، فقد اجتهد البعض فى وضع مؤشرات تراعى خصوصية الدول النامية . ولعل من أهم المحاولات ، تلك التى تحاول وضع مؤشرات خاصة بالدول الأفريقية ، ومن أهمها تلك المحاولات التى بذلت فى إطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الأمم المتحدة ، والذى عقد عدة اجتماعات للتوصل إلى مؤشرات للتنمية تلائم الدول الأفريقية ، تناول بعضها مؤشر المسكن باعتباره يمثل أحد الحاجات الأساسية الخمسة وهى : الصحة والتغذية ، التعليم ، المسكن ، الخدمات الاجتماعية ، باعتبار أن إشباع الحاجات الأساسية هى أول مجال من المجالات التسعة التى أتفق على ضرورة أن توليها الدول الأفريقية عناية خاصة عند وضع مؤشرات للتنمية ^(٩) . وقد بذلت محاولة نظرية لوضع تفصيلات لمؤشر المسكن يلائم الوضع فى الدول الأفريقية ^(١٠) بحيث يشتمل مؤشر المسكن على تسعة مكونات :

- ١ - نسبة عدد أماكن السكنى Dwellings إلى عدد الأسر .
- ٢ - نسبة السكان الذين يقيمون فى وحدات سكنية لا تصلح لسكنى البشر .
- ٣ - نسبة الزيجات التى أجلت لعدم القدرة على إيجاد مكان سكن ملائم.
- ٤ - الخدمات المتوافرة فى المساكن الحالية .
- ٥ - نسبة السكان الذين يقيمون فى مساكن ترتفع كثافة الإقامة بها عن الكثافة المقررة أو المقبولة .

٦ - نسبة الأماكن غير الشاغرة المتصلة بشبكة المياه ، أو التي يمكنها الحصول على مياه نقية من مسافة معقولة .

٧ - نسبة أماكن السكن غير الشاغرة التي تصلها الكهرباء .

٨ - نسبة ما ينفق على السكن بالنسبة لجملة النفقات الاستهلاكية (بالنسبة لجماعات معينة من السكان يتم اختيارها) .

٩ - نسبة السكان التي تتجاوز ما تنفقه على السكن النسبة المقررة .

وعموما فإن استعراض محاولات بناء مؤشرات اجتماعية للسكن تتميز في الدول المتقدمة عن تلك الخاصة بالدول النامية بالآتي :

١ - إعطاء أهمية للمكونات الذاتية Subjective بل والسلوكية Behavioral تفوق تلك المعطاة للمكونات الموضوعية Objective يتمثل ذلك في الاهتمام بالتعرف على آراء الأفراد عن مسكنهم ، ومدى ما يحققه لهم من إشباعات ، وتفضيلاتهم، وإدراكهم لنوعية أو جودة المسكن Housing Quality بدلا من الاكتفاء ببناء المؤشر استنادا على آراء المختصين عن جودة المسكن . أو الأوضاع السيئة للمسكن من وجهة نظرهم ، وإغفال وجهة نظر القاطنين بهذه المساكن ^(١١) .

٢ - لم تعد الدول المتقدمة تكتفى كما كان هو الحال حتى فترة السبعينات بالمؤشرات التي تقيس الحد الأدنى Bottom Oriented Indicators حيث كانت المؤشرات الخاصة بالسكن في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، تهتم وفقا لهذا المدخل بالاهتمام بعدد أو نسبة المساكن التي تقع تحت الحد الأدنى بينما أصبح الوضع منذ بداية الثمانينات يهتم بعدد أو بنسبة المساكن التي وصلت إلى مستوى الاستهلاك Consumption Standard ، الذي يتفق والمستوى الثقافي

السائد فى أمريكا ، والحياة أو المعيشة الملائمة بها ، ومن ثم دخلت أبعاد عدة فى بناء مؤشرات المسكن منها تلك التى تقيس نسبة المقيمين فى مساكن يمتلكونها ، ومستوى ملاحة الجوار السكنى وخاصة بالنسبة لتلوث البيئة بأبعاده المتنوعة^(١٧) .

أما بالنسبة لمؤشرات المسكن فى الدول النامية ، فإن الحد الأدنى للمسكن الملائم لا يزال هو محور مؤشرات المسكن ونادرا ما نجد اهتماما بالبعد الذاتى فى مكوناته ، ومن ثم فعادة يكتفى بدرجة إزدحام المسكن ، وتوافر قدر من الخدمات والمرافق به ، يرجع ذلك إلى إنخفاض مستوى المعيشة لدى السواد الأعظم فى هذه الدول من ناحية ، وإلى اعتماد المؤشرات الاجتماعية بها - إن وجدت - على الإحصاءات الرسمية من جهة أخرى .

بعد هذا العرض الموجز لأهم مكونات وعناصر مؤشر المسكن كما وردت فى بعض من أهم محاولات بناء مؤشر للمسكن ننتقل إلى مكونات مؤشر المسكن كما حددت فى هذا المسح .

مكونات مؤشر المسكن وعناصرها ،

يشتمل مؤشر المسكن على خمسة مكونات أساسية ، هى فى الواقع بمثابة مؤشرات فرعية ، تتكامل جميعها لتعطى صورة عن الوضع الحالى للظروف السكنية ، من أبعادها الموضوعية Objective والذاتية Subjective .

وقد راعينا فى اختيار هذه المكونات ، وتحديد عناصرها ، واختيار الأسئلة التى تكشف عن هذه العناصر ، أن تتجاوز الحد الأدنى من البيانات الذى تكتفى به عادة الدول النامية فى بناء مؤشراتهما عن المسكن ، وأن ندخل أبعادا أخرى تتلاءم مع الظروف الحياتية فى مجتمعنا ، حيث لا يزال المسكن هو

المكان الذى تقضى به الأسرة المصرية أغلب أوقات فراغها أو أوقاتها الحرة .
وأن نبرز أهمية العنصر الذاتى أى مدى إشباع الفرد أو رضاه عن ظروفه
السكنية .

وقد راعينا أن نتناول مؤشر المسكن من خلال عدة دوائر ، كل دائرة تتسع
عن الدائرة السابقة عليها . الدائرة الأولى تتناول المسكن فى حد ذاته ، سواء
من حيث صلاحيته للإقامة بتوافر الحد الأدنى من الخدمات والمرافق به وقدر من
الخصوصية للمقيمين به ، أو من حيث صلاحيته للحياة والمعيشة بتوافر الأدوات
والأجهزة المنزلية ووسائل الترفيه والتثقيف به . الدائرة الثانية وتضم المبنى الذى
يوجد به المسكن من حيث طبيعة المبنى وملكيته . والمواد المستخدمة فى بنائه ،
فضلا عن المدة التى مضت على إنشائه . أما الدائرة الثالثة فتضم الحى
السكنى، أو الجوار السكنى الذى يوجد به المسكن ومدى توافر الخدمات
الاساسية به .

وبناء على هذا ضم مؤشر المسكن المكونات ، أو المؤشرات الفرعية ،
التالية :

أولا : صلاحية المسكن للإقامة (توافر الخدمات والمرافق) .

ثانيا : صلاحية المسكن للمعيشة والحياة (توافر وسائل أدوات وأجهزة
معينة به) .

ثالثا : المبنى الذى يوجد به المسكن .

رابعا : توافر الخدمات بالجوار السكنى .

خامسا : الرضا عن المسكن وعن الحى السكنى .

وإذا نظرنا إلى هذه المكونات الخمسة فى حد ذاتها اتضح لنا الآتى :

١ - أن مؤشر المسكن يتجاوز المكونات أو العناصر التقليدية التى درج على الاكتفاء بها عند تناول هذا المؤشر وهى ، درجة ازدهام المسكن أو اتصال المسكن بشبكة المياه والصرف الصحى من عدمه ، أو وجود الكهرباء به ، أو وجود الموافق الأساسية به . فمع الاهتمام بهذه العناصر الأساسية إلا أنه ينظر إلى توافر الأنوات والأجهزة المنزلية الحديثة ، وتوافر الوسائل والأجهزة الأساسية للتثقيف والترفيه به ، باعتبارها تشكل مكونا أساسيا من مكونات مؤشر المسكن. ونحن فى هذا نتخطى النظرة التقليدية للمسكن باعتباره مكانا للإيواء ، إلى النظر اليه باعتباره مجالا حيويا لمعيشة الانسان وتنمية قدراته بكل ما يستلزمه هذا من توفير وسائل الراحة والترفيه والتثقيف به .

٢ - أن مؤشر المسكن لا يقتصر على الوحدة السكنية فى حد ذاتها ، وإنما يتناول المسكن فى إطار المجاورة السكنية التى يوجد بها المسكن ، ومدى توافر الخدمات الأساسية بها ، دون إغفال لطبيعة المبنى الذى يوجد به المسكن .

٣ - أن مؤشر المسكن لا يقتصر على العناصر الموضوعية ، التى يمكن بناء عليها إعطاء صورة موضوعية عن الوضع الحالى للمسكن ، وإنما يضيف إليها العنصر الذاتى ، الذى يعكس تفاعل الإنسان مع بيئته السكنية ، ومحصلة هذا التفاعل ، ممثلة فى مدى الرضا ، أو عدم الرضا ، سواء بالنسبة لمسكنه ، أو بالنسبة للجوار السكنى ، وأسباب ذلك .

ولنتناول الآن ما أسفر عنه المسح من نتائج بالنسبة لهذه المكونات الخمسة.

اولا : صلاحية المسكن كمكان للإقامة :

(الخدمات - المرافق - الازدحام)

يعد هذا المكون ، المكون التقليدي فى مؤشر المسكن ، وخاصة بالنسبة للدول النامية ، التى لم تصل الكهرباء بعد إلى العديد من مساكنها ، والتى لا تزال تعتمد غالبية المساكن فيها ، وخاصة فى المناطق الريفية ، على مصادر مياه من خارج المسكن ، والتى لم تمتد شبكة الصرف الصحى لتشمل مدنا بها، أو أحياء فى هذه المدن ، فضلا عن غالبية قرى هذه الدول ، وإذا أضفنا إلى ذلك ما تعاني منه غالبية هذه الدول من زيادة سكانية ، ومن ثم من ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة بها ، فضلا عن شيوع نمط الاسرة الممتدة فى بعض مجتمعاتنا ، تبين لنا الأهمية الخاصة للمكون الخاص بدرجة ازدحام المسكن ، بجانب المكونين الآخرين اللذين يتناولان مدى توافر الخدمات بالمسكن ومدى توافر المرافق به .

ومن ثم تصبح العناصر المكونة لهذا المؤشر الفرعى ، أو لهذا المكون من مكونات مؤشر المسكن هي :

١ - توافر الخدمات بالمسكن .

٢ - توافر المرافق بالمسكن .

٣ - درجة ازدحام المسكن .

ولنتناول ما أسفر عنه هذا المسح من نتائج بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر ، مع الفصل التام بين الريف والحضر ، نظرا لاختلاف الظروف السكنية فى كل منهما .

١ - توافر الخدمات بالسكن ،

لا شك أن من أهم العناصر التى تشير إلى درجة صلاحية المسكن للسكنى هى توافر الخدمات الأساسية به ، والتى تم حصرها فى توافر المياه الصالحة للشرب به عن طريق شبكة المياه ، واتصاله بشبكة الصرف الصحى ، وتوافر الكهرباء به .

أ - توافر المياه :

تبين من هذا المسح أن غالبية الأسر التى تقيم بمساكن بالحضر تقيم بمساكن تصل إليها المياه النقية عن طريق شبكة المياه إذ تصل هذه النسبة إلى ٨١٪ ، إلا أنه يلاحظ أن نسبة الأسر التى يعد مصدر المياه هذا خاصا بها ، لا تشترك فيه مع أسرة أخرى ، أو فرد آخر من غير أفراد الأسرة تبلغ ٧٧٪ ، بينما تصل نسبة الأسر التى تشترك فى هذا المصدر مع آخرين ٣٨٪ . أما بالنسبة للأسر المقيمة فى الريف فتبلغ نسبة الأسر التى يوجد بمسكنها هذا المصدر من المياه ٣٠٪ ، وتبلغ نسبة الأسر التى تشترك فى استخدام هذا المصدر مع آخرين ٢٨٪ فقط .

وتعتمد ٢٠٪ من الأسر فى الريف على الطلمبة الموجودة بالمسكن للحصول على مياه نقية ، بينما تنخفض هذه النسبة فى الحضر إلى ٤٦٪ .

نخلص من هذا إلى أن ما يقرب من نصف الأسر فى الريف تقيم بمساكن لا يوجد بها مصادر لمياه الشرب . سواء عن طريق مواسير المياه ، أو عن طريق طلمبة للمياه ، حيث بلغت هذه النسبة ٤٩٪ . وتنخفض هذه النسبة فى الحضر إلى ٣٨٪ .

وللتغلب على نقص هذه الخدمة بالمسكن ، تعتمد غالبية تلك الأسر ، سواء فى الريف أو فى الحضر ، على الحصول على هذه الخدمة من الصنابير العامة ، حيث بلغت هذه النسبة فى الريف ٥٦٧٪ ، وفى الحضر ٥٣٪ من الأسر التى تقيم بمساكن لا تتصل بشبكة المياه أو لا يوجد بها مصدر آخر للمياه .

وبينما تعتمد نسبة لا بأس بها على الجيران فى الحصول على ما تحتاج إليه من مياه نقية ، حيث تبلغ هذه النسبة فى الحضر ٢٩٧٪ وفى الريف ٩١٪ من الأسر التى لا يوجد بمسكنها مصدر لهذه المياه ، نجد أن هناك نسبة ، وإن كانت ضئيلة لا تزال تعتمد على مياه الترعى فى الحصول على ما تحتاج إليه من مياه حيث بلغت هذه النسبة فى الريف ٥٢٢٪ وبلغت فى الحضر ٤٩٪ وذلك من بين الأسر التى لا يوجد بمسكنها مصدر للمياه .

ب - توافر الكهرباء بالمسكن :

أوضحت نتائج البحث أن غالبية المساكن التى تقيم بها أسر البحث تصلها الكهرباء ، حيث بلغت هذه النسبة فى الحضر ٩٧٢٪ ، وبلغت فى الريف ٨٤٪ . وبهذا تكون نسبة المساكن التى لم تصلها الكهرباء فى عينة البحث فى الريف ١٦٪ وتتنخفض هذه النسبة إلى ٢٨٪ فى الحضر .

ج - توافر الصرف الصحى بالمسكن :

لا تزال نسبة مرتفعة من المساكن التى تقيم بها الأسر فى الحضر ، فى حدود عينة البحث ، غير متصلة بالصرف الصحى إذ تصل نسبة هذه المساكن إلى ٢١٦٪ . بينما تصل هذه النسبة فى الريف إلى ٨٨٪ . أى أن نسبة الأسر التى تقيم بمساكن متصلة بشبكة الصرف الصحى تبلغ ١١٩٪ فقط فى الريف ، بينما ترتفع هذه النسبة فى الحضر إلى ٧٨٪ .

٢ - توافر المرافق بالمسكن .

من المسلم به أن توافر المرافق الضرورية بالمسكن ، كالمراض والحمام ومكان الطهى ، يعد عنصرا هاما من العناصر الدالة على مدى صلاحية المسكن للاقامة . وأن مشاركة الاسرة لآخرين فى استخدام هذه المرافق يقلل من صلاحية المسكن ويؤثر على وظيفته فى تحقيق الخصوصية للمقيمين به .

١ - توافر مرافق بالمسكن :

أوضحت نتائج هذا المسح أن غالبية المساكن التى تقيم بها أسر عينة الحضر يتوافر بها مرافق ، حيث بلغت هذه النسبة ٩٣٪ ، بينما انخفضت هذه النسبة ٦٢٪ فى الريف .

إلا أنه يلاحظ أن نسبة الاسر التى يعد المراض الموجود بالمسكن مشتركا بينها وبين آخرين تبلغ ١٧٪ فى الحضر ، و ٧٦٪ فى الريف .

نخلص من هذه البيانات إلى أن نسبة الأسر التى تقيم بمساكن يوجد بها مرافق خاص بها ، تصل إلى ٧٦٪ فى الحضر وتصل إلى ٥٨٪ فى الريف ، وأن نسبة الاسر التى تقيم بمساكن لا يوجد بها مرافق تصل إلى ٧٩٪ فى الحضر ، و ٣٧٪ .

ب - توافر حمام بالمسكن :

من المرافق التى اهتم بها هذا البحث معرفة إذا كان المسكن يحتوى على مكان مخصص للاستحمام أم لا . وقد أوضحت النتائج أن نسبة مرتفعة جدا من الاسر فى الريف لا يوجد بمسكنها حمام ، حيث بلغت هذه النسبة ٨٠٪ من أسر عينة البحث ، بينما تنخفض هذه النسبة فى الحضر إلى ٣٧٪ ورغم

ذلك تظل النسبة نسبة مرتفعة أيضا في الحضر .

أما نسبة الأسر المقيمة في الحضر ويوجد بمسكنها حمام فقد بلغت ٦٢,٥٪ ، إلا أنه يلاحظ أن نسبة هذه الأسر تقيم بمسكن يشاركها في مكان الاستحمام به أسرة أخرى أو أفراد آخرون ، حيث بلغت نسبة هذه الأسر ١٤,٢٪ من الأسر التي يوجد بمسكنها حمام . و ٨,٩٪ من أسر عينة الحضر . وإذا كانت نسبة الأسر المقيمة في الريف ويوجد بمسكنها حمام تبلغ فقط ١٩,٧٪ ، إلا أن نسبة الأسر التي تقيم في مسكن به حمام مشترك تبلغ ٩,٧٪ من هذه الأسر ، و ١,٩٪ من عينة الريف .

ج - توافر مكان للطهي بالمسكن :

ترتفع أيضا نسبة الأسر التي تقيم بمساكن لا يتوافر بها مكان مخصص للطهي ، حيث تبلغ هذه النسبة في الحضر ٤٠٪ ، وترتفع هذه النسبة في الريف إلى ٧٦,٤٪ .

إلا أنه يلاحظ أن نسبة الأسر التي تقيم بمسكن به مطبخ مشترك تبلغ ٤,٢٪ فقط في الحضر ، ونفس هذه النسبة تقريبا في الريف ٤,١٪ وذلك من بين الأسر التي يوجد لديها مطبخ في كل من الريف والحضر ، وتنخفض هذه النسبة إلى ٢,٥٪ في عينة الحضر وإلى ١٪ في الريف في حالة نسبتها إلى عدد الأسر في كل من الريف والحضر ، ومع ذلك تظل نسبة الأسر التي لديها مكان للطهي خاص بها ، سواء في الحضر أو في الريف نسبة منخفضة ، حيث تصل في الحضر إلى ٥٧,٥٪ ، وتنخفض في الريف إلى ٢٢,٦٪ .

٣ - درجة ازدهام المسكن ،

يعد هذا العنصر أحد العناصر الثلاثة الرئيسية لمكون صلاحية المسكن كمكان للإقامة . إذ يقيس بشكل مباشر هذه الصلاحية ، من حيث عدد أفراد الأسرة الذين يشغلون الغرفة الواحدة ، أو بقول آخر نصيب الفرد ، أو ما يخص الفرد الواحد من غرف المسكن . فى الوقت ذاته فهو يرصد صلاحية المسكن بشكل غير مباشر ، من حيث مدى ما يوفره السكن من خصوصية للمقيمين به .

أوضحت نتائج هذا المسح ، أن أكبر نسبة من المساكن التى تقطنها الأسر فى الحضر تتراوح عدد غرفها ما بين ثلاث وأربع غرف ، حيث بلغت نسبة الأسر التى تقطن فى مساكن تتكون من ثلاث حجرات ٢١٨٪ ، والتى تقطن فى مساكن تتكون من أربع حجرات ٢٣١٪ . ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة لهذه المعلومة فى الحضر عنه فى الريف حيث أن غالبية المساكن تتكون أيضا من ثلاث أو أربع غرف ، إذ بلغت نسبة الأسر التى تقيم بمساكن تتكون من ثلاث حجرات ٢٦٢٪ ، ونسبة الأسر التى يتكون مسكنها من أربع حجرات ٢٣٦٪ . إلا أنه يلاحظ أن نسبة الأسر فى الحضر التى تقيم بمسكن يتكون من غرفة واحدة - ١٨٪ . تفوق نسبة الأسر فى الريف التى تقيم فى مسكن يضم غرفة واحدة ٣٧٪ .

وفى الوقت ذاته تقل نسبة الأسر فى الحضر التى تقيم بمسكن يتكون من ست حجرات على الأقل - ٧٪ - عن نسبة الأسر فى الريف التى تقيم بمسكن يضم هذا العدد من الحجرات - ١٦٪ بشكل دال إحصائيا .

ثانياً: صلاحية المسكن للمعيشة والحياة:

تحرص بعض المؤشرات الخاصة بالمسكن على اختيار بعض العناصر أو المكونات التي من شأنها - بجانب المكونات التقليدية - الكشف عن مدى صلاحية المسكن للمعيشة والحياة به ، حيث يكتفى البعض منها بتوافر بعض قطع الاثاث بالمسكن (كالأسرة مثلاً) أو بوجود وسيلة من وسائل الترفيه (راديو مثلاً) .

وقد رأينا أهمية إضافة مكون قائم بذاته يكون من شأنه الدلالة عن مدى صلاحية المسكن كمكان للمعيشة بما يوفره لأفراده من راحة ، وما يتيح لهم من وسائل الترفيه والثقافة . وبهذا اشتمل هذا المكون على عنصرين هما :

١ - توافر الادوات والاجهزة المنزلية الحديثة بالمسكن .

٢ - توافر وسائل وأجهزة وأدوات الترفيه والتثقيف بالمسكن .

وستتناول الآن كل عنصر من هذين العنصرين سواء بالنسبة للعينة التي تضم الأسر المقيمة بالريف ، أو تلك التي تضم الأسر المقيمة بالحضر .

١ - توافر الأدوات والأجهزة المنزلية الحديثة بالمسكن ،

أوضحت البيانات أن غالبية الأسر الريفية لا تتوافر بمساكنها الادوات والاجهزة المنزلية التي اهتم البحث بمعرفة توافرها بالمسكن ، كمؤشر يعكس أساساً مدى التسهيلات الحياتية التي تتوافر به .

فقد تبين أن ٨٤٫٤٪ من الأسر الريفية لا يوجد لديها ثلاجة كهربائية وأن ٦٦٫٣٪ لا يوجد لديها غسالة ملابس كهربائية . وإذا وضعنا في اعتبارنا أن

نسبة الأسر التي تقيم بالريف ولا تصل إلى مسكنها الكهرباء وتبلغ ١٦٪ فقط ،
أتضح لنا أن وجود مثل هذه الأجهزة لا يمثل حاجة ملحة لدى سكان الريف تدفع
الأسر إلى الحرص على اقتنائها ، فضلا عن انخفاض الدخل الذي يحول دون
ذلك ، حتى لو توافرت الرغبة في حيازتها .

وفي الحضر تنخفض نسبة الأسر التي لا تتوافر بمسكنها ثلاثة كهربائية
إلى ٣٨٪ . ورغم انخفاض هذه النسبة إلا أنها تظل تمثل نسبة مرتفعة
بالنسبة لنمط المعيشة في الحضر . كذلك فإنه إذا كانت نسبة الأسر التي تقيم
في الحضر ويتوافر بمسكنها غسالة ملابس كهربائية تصل إلى ٧٦٫٣٪ ، فإنه
يظل هناك ٢٣٫٧٪ من الأسر لا يتوافر بمسكنها هذه الاداة الكهربائية .

أما بالنسبة للغسالة الكهربائية للأواني ، فإن نسبة الأسر التي تتوافر لديها
تعد نسبة ضئيلة للغاية لا في الريف فحسب - ٢٪ - بل في الحضر أيضا -
١٪ .

وبالنسبة لأجهزة الطهي فقد تبين أن نسبة الأسر التي يوجد في مسكنها
بوتاجاز بفرن للطهي ، تصل إلى ٦٧٫٣٪ في الحضر ، بينما تنخفض إلى
١٢٫٨٪ في الريف ، علما بأن نسبة الأسر التي لديها بوتاجاز للطهي بدون فرن
تبلغ ٢٫٦٪ فقط في الريف ، مما يدل على أن غالبية الأسر في الريف لا تزال
تستخدم الأدوات المنزلية التقليدية في طهي الطعام .

أما بالنسبة لسخان المياه سواء كان يعمل بالكهرباء أو بالغاز فقد تبين
انخفاض نسبة المساكن التي يتوافر بها سواء في الريف ١٫٣٪ ، أو في الحضر
١٩٫٥٪ .

٢ - توافر وسائل وأجهزة الإعلام والترفيه والتخفيف بالمسكن ،

أهتم هذا المسح برصد توافر عدد من الاجهزة فى المسكن باعتبار أن توافرها يساعد على قيام المسكن بوظيفته ، من حيث توفير الراحة النفسية للمقيمين به ، وشغل جانب من أوقات فراغهم فى الترفيه عن أنفسهم أو فى اكتساب المزيد من المعلومات والثقافة .

أوضحت نتائج هذا المسح أن ٥٣٪ من الاسر فى الريف بمسكنها جهاز تليفزيون غير ملون و٦٧٪ من الاسر فى الريف يتوافر بمسكنها جهاز تليفزيون ملون .

بينما بلغت نسبة الاسر التى تقيم فى الحضر ويتوافر بمسكنها جهاز تليفزيون ملون ٦٦٪ ،والتي يتوافر بمسكنها جهاز تليفزيون ملون ٣٣٪ .

أما بالنسبة لجهاز الفيديو فقد بلغت نسبة الاسر التى يتوافر بمسكنها هذا الجهاز ٤٦٪ فقط فى الحضر ، وتنخفض هذه النسبة إلى ٣٪ فى الريف .

ولعل من اللافت للنظر أن هناك نسبة مرتفعة فى كل من الريف والحضر لا يوجد بمسكنها راديو . إذ بلغت نسبة هذه الاسر فى الحضر ٢٠٪ ، بينما ارتفعت فى الريف إلى ٣٩٪ ، علما بأن نسبة الاسر التى لا يوجد لديها جهاز تسجيل تبلغ ٣٤٪ فى الحضر ، وترتفع إلى ٥٨٪ فى الريف .

هذا بالنسبة لوسائل الإعلام المسموعة والمسموعة المرئية معا . فإذا انتقلنا إلى وسائل الاعلام والثقافة المقروءة تبين لنا أن أكثر من نصف الاسر فى الحضر لا تشتري جرائد يومية - ٥٤٪ ، وترتفع هذه النسبة فى الريف إلى ٧٩٪ . وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للجرائد اليومية فمن الطبيعى أن ترتفع نسبة

الأسر التي لا تشتري مجلات اسبوعية إلى ٨٤١٪ في الحضر ، وإلى ٩٣١٪ في الريف .

وقد أهتم المسح أيضا بمعرفة نسبة الأسر التي يتوافر بمسكنها مكتبة وعدد الكتب التي تضمها المكتبة ، إن وجدت ، ونوعيتها وقد أوضحت نتائج المسح أن نسبة الأسر التي يتوافر بمسكنها مكتبة ، بلغت في الحضر ١٢٦٪ فقط ، وتنخفض هذه النسبة في الريف إلى ٢٩٪ . ويلاحظ أن نسبة الأسر التي لديها مكتبة تضم مائة كتاب على الأقل تبلغ ٣٪ في الحضر ، أي ٢٤٨٪ (٣٧ أسرة) من الأسر التي ذكرت أن لديها مكتبة بمسكنها ، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ١٪ في الريف أي ٣٦٪ (١٣ أسرة) من الأسر التي ذكرت أن لديها مكتبة بمسكنها .

ثالثا: المبنى الذي يوجد به المسكن :

بعد أن تناولنا مكونات مؤشر المسكن التي تعكس صلاحية المسكن سواء كمكان للإقامة ، أو كمكان للمعيشة والحياة ، تتوافر فيه بجانب الخدمات والمرافق وسائل الراحة والترفيه والتثقيف ، فإننا نتناول المسكن في إطار دائرة أوسع وهي خاصة بالمبنى الذي يوجد به المسكن ونتناوله من خلال العناصر التالية:

١ - مواصفات المبنى الذي توجد به الوحدة السكنية .

٢ - ملكية المبنى والوحدة السكنية .

ومن خلال تناول هذين العنصرين ، يمكن بلا شك معرفة النمط الغالب للمباني التى تشغلها الأسرة ، سواء من حيث نوع المبنى ، والمدة التى مضت على إنشائه ، والمواد الإنشائية الأساسية فى بنائه ، وملكيته ، سواء فى الريف أو فى الحضر .

١ - مواصفات المبنى الذى توجد به الوحدة السكنية .

تقيم غالبية الأسر فى الحضر ، فى وحدات سكنية توجد بمنازل ، لا يتجاوز عدد أدوارها أربعة أدوار ، إذ بلغت نسبة هذه الأسر ٧٤٫٤٪ ، بينما بلغت نسبة الأسر التى تقيم بعمارات سكنية ٦٩٪ . وبلغت نسبة الأسر التى تقيم بفيلات ٨٪ فقط . ومن اللافت للنظر أن هناك نسبة من الأسر المقيمة فى الحضر تقيم فى منازل ريفية حيث بلغت هذه النسبة ١٧٫٤٪ ، وهو مؤشر هام بالنسبة لمؤشرات تريف الحضر .

وإذا انتقلنا إلى الأسر المقيمة فى الريف ، نجد أن غالبية هذه الأسر تقيم فى منازل ريفية ، حيث بلغت نسبتها ٧٨٫٣٪ بينما بلغت نسبة الأسر التى تقيم فى منازل غير ريفية ٢٠٫٩٪ .

ولعل تناولنا لعدد أدوار المبنى يوضح نمط المبنى الذى توجد به الوحدة السكنية .

فى الحضر ، نجد أن النمط الغالب على المبنى الذى توجد به الوحدات السكنية التى تقيم بها الأسر التى شملتها عينة البحث هو نمط المباني التى تتكون من دورين - ٢/١ - أو ثلاثة أدوار - ٢/١٤ - أما نسبة الأسر التى تقيم فى عمارات يبلغ ارتفاع ادوارها ستة أدوار على الأقل فقد بلغت ٦٫٣٪ ، وترتفع هذه النسبة إلى ١٩٫٨٪ ، إذا أضفنا الأسر المقيمة فى منازل تتكون من خمسة أدوار

والتي تبلغ نسبتهم ١٣ر٣٪ .

أما بالنسبة للمباني التي تقع بها الوحدات السكنية لعينة الأسر المقيمة بالريف ، فنجد أن غالبية الأسر تقيم في مساكن تقع في مباني من دور واحد ٧٠ر٣٪ ، وأن نسبة لا بأس بها تقيم في مساكن يتكون المبنى الذي تقع به من دورين ٢٧ر٤٪ .

أما نسبة الأسر التي تقيم في مسكن يتكون المبنى الذي يوجد به من ثلاثة أدوار أو أربعة أدوار فقد بلغت ٢ر٢٪ فقط .

وبالنسبة للمواد المستخدمة في بناء هذه المساكن ، فقد تبين أن نسبة الأسر التي تقيم في مساكن استخدم في بناء حوائطها المسلح تبلغ ٥٤ر٣٪ في الحضر ، أما نسبة الأسر التي تقيم في مساكن استخدم في بناء حوائطها الطوب الأحمر فتبلغ ٣٣ر٩٪ .

واللافت للنظر ، أن هناك ١٣ر٨٪ من الأسر المقيمة في الحضر تقيم في مباني مبنية من الطوب اللبن .

أما في الريف فنجد أن هناك اتجاها واضحا نحو الاعتماد على الطوب الأحمر في بناء المساكن حيث تبلغ نسبة الأسر التي تقيم في مساكن مبنية من الطوب الأحمر ٢٧٪ ويقيم ١٢ر٦٪ من الأسر في مسكن استخدم المسلح في بناء المبنى الذي يقع به . أما نسبة الأسر التي تقيم في مساكن مبنية من الطوب اللبن فقد بلغت ٥٨ر٢٪ .

أما عن المبنى الذي توجد به الوحدات السكنية للأسر التي شملها البحث ، فقد تبين أن نسبة الأسر التي تقيم في الحضر ، والتي قل عمر المبنى الذي تقيم

به عن عشرين سنة تبلغ ٢٧٩٪ فى حين تبلغ نسبة الأسر التى يتراوح عمر المبنى الذى تقيم به ما بين عشرين سنة وأقل من ثلاثين سنة ٢٠٩٪ .

أما نسبة الأسر التى يتراوح عمر المبنى الذى تقيم به ما بين ثلاثين سنة وأربعين سنة فقد بلغت ١٨٪ . فى حين بلغت نسبة الأسر التى تقيم فى مباني بنيت من مدة لا تقل عن الخمسين سنة فقد بلغت ٢٠٧٪ .

أما بالنسبة لمساكن الأسر المقيمة فى الريف فقد بلغت نسبة الأسر التى تقيم فى مساكن مضى عليها خمسون عاما على الأقل ٢٢١٪ وبلغت نسبة الأسر التى تقيم فى مساكن بنيت منذ ستين سنة على الأقل ١٢٦٪ .

٢ - ملكية المبنى والوحدة السكنية ،

اهتم هذا المسح بتحديد ملكية المبنى فى حد ذاته ، و ملكية الأسرة للمسكن الذى تقيم به ، كمؤشر يوضح الاتجاه نحو ملكية المباني السكنية و ملكية الوحدات السكنية . أوضحت نتائج هذا المسح أن غالبية الأسر المقيمة فى الحضر تقيم بمساكن يملك المبنى الذى يقع به المسكن أفراد حيث تبلغ هذه النسبة ٧٨٪ ، بينما بلغت نسبة الأسر التى تقيم فى مباني يملك جزء من وحداتها السكنية لساكنها ١٤٪ فقط .

أما نسبة الأسر التى تقيم فى مساكن تملك المبنى الذى تقع به ، الدولة أو القطاع العام فقد بلغت ٣٨٪ . وترتفع نسبة الأسر المقيمة فى مساكن يملك المبنى الذى تقع به أكثر من فرد (ملك مشترك) إلى ١٦١٪ .

أما فى الريف فلا يزال الوضع السائد هو ملكية المبنى لأفراد - ٩٢٧٪ . هذا عن ملكية المبنى فى حد ذاته ، أما عن ملكية الوحدة السكنية التى

تقيم بها الأسرة فلعل من النتائج اللافتة للنظر ارتفاع نسبة الأسر التي تملك المسكن الذى تقيم به فى الحضر ، حيث بلغت هذه النسبة ٤٥٦٪ فى عينة البحث ، بينما بلغت نسبة الأسر التى تستأجر المسكن الذى تقيم به ٥٤٤٪ .

أما فى الريف فترتفع نسبة الأسر التى تقيم فى وحدة سكنية تملكها إلى ٩٧٩٪ ، بينما تنخفض نسبة الأسر التى تقيم بمساكن بالايجار إلى ٢١٪ فقط .

رابعاً : توافر الخدمات بالجوار السكنى :

أقتصر هذا المكون على أربع خدمات أساسية ، الأولى خاصة بتوافر دار الحضانة ، والثانية خاصة بتوافر المدارس بمستوياتها المختلفة الابتدائية والإعدادية والثانوية بنوعيهما العام والفنى ، والثالثة خاصة بتوافر الخدمة الطبية سواء مركز إسعاف أو مستشفى ، والرابعة والأخيرة خاصة بتوافر الخدمة الرياضية سواء كانت من خلال نادى رياضى أو ساحة شعبية .

وقد جاءت نتائج المسح موضحة الآتى :

١ - دار للحضانة ،

إذا اعتبرنا أن وجود دار حضانة على مسيرة لا تتجاوز النصف ساعة من المسكن مؤشر على وجود هذه الخدمة فى متناول المقيمين به ، تبين لنا أن غالبية الأسر تقيم فى مسكن يتوافر فى الجوار السكنى دار حضانة إذ بلغت هذه النسبة ٨٦٢٪ ، علماً بأن ٣٥٢٪ تستغرق المسافة بين مسكنها وبين دار الحضانة أقل من عشر دقائق يقطعها الفرد سيرا .

أما بالنسبة للأسر المقيمة فى الريف ، فتبلغ نسبة الأسر التى تقيم بمساكن

تستغرق المسافة التي يقطعها الفرد من مسكنه إلى أقرب دار حضانة سيرا على قدميه أقل من النصف ساعة ٦٣٪ ، إلا أنه يلاحظ ارتفاع نسبة الأسر التي ذكرت أنه لا يوجد دار حضانة في الجوار السكنى حيث بلغت ٣٥٦٪ ، بينما كانت هذه النسبة بين الأسر الحضرية ١٤٪ فقط ، وهذا بالطبع يعكس شدة الحاجة إلى هذه الخدمة في المجتمع الحضرى ومن ثم توافرها مقارنة بالحاجة إليها في المجتمع الريفى .

٣ - الخدمة التعليمية ،

تبين نتائج هذا المسح توافر الخدمات التعليمية فى الجوار السكنى لغالبيه الأسر التى شملها هذا المسح .

ففى المجتمع الحضرى بلغت نسبة الأسر التى لاتحتاج للوصول إلى أقرب مدرسة ابتدائية لأكثر من نصف ساعة سيرا ٩٢٦٪ . كما تصل هذه النسبة بين الأسر التى تقيم فى الريف إلى ٨٩٥٪ .

أما بالنسبة للمدارس الإعدادية العامة ، فقد بلغت نسبة الأسر التى تقيم فى الحضر ولا يصل الزمن المستغرق فى الوصول من مسكنها إلى أقرب مدرسة إعدادية عامة سيرا على الاقدام إلى نصف الساعة ٧٧٣٪ . وتصل هذه النسبة بين الأسر فى الريف إلى ٥٥٨٪ ، وبلغت نسبة الأسر التى لا يوجد بالقرب منها مدرسة إعدادية ١٨٪ فى الريف ، ١٪ فى الحضر .

أما بالنسبة للمدارس الإعدادية والفنية فنجد ندرة فى المساكن التى توجد بالقرب منها مدرسة إعدادية فنية فى المجتمع الريفى ، حيث تصل نسبة الأسر التى تقيم فى مساكن تفصل بينها وبين أقرب مدرسة إعدادية مسيرة تستغرق مدة لا تصل إلى النصف ساعة ٥٤٪ فقط ، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٤٨٨٪

إذا أضفنا إليها الأسر التي يستغرق الوصول إلى أقرب مدرسة إعدادية من مسكنها مدة تتراوح ما بين ثلاثين وأقل من خمسين دقيقة .

وتبلغ نسبة الأسر التي ذكرت أنه لا يوجد بالقرب من مسكنها مدرسة إعدادية فنية يمكن الوصول إليها سيرا على الأقدام ٢٧٨٪ في الحضر ، وترتفع هذه النسبة في الريف إلى ٦٨٨٪ .

أما بالنسبة للمدارس الثانوية العامة فإن الوضع يصبح أفضل حيث تبلغ نسبة الأسر التي تقيم في الحضر في مساكن يستغرق الوصول إليها سيرا إلى أقرب مدرسة ثانوية في الريف ٢٢٤٪ فقط . وعموما فقد أوضحت النتائج أن نسبة الأسر التي لا يستغرق الوصول من مسكنها إلى أقرب مدرسة ثانوية سيرا على الأقدام مدة تصل إلى الخمسين دقيقة ٨٩٨٪ في الحضر و٥٨٩٪ في الريف .

ويلاحظ أن نسبة الأسر التي ذكرت أنه لا توجد مدرسة ثانوية قريبة منها بلغت في عينة الحضر ١٤٪ ، بينما ارتفعت في عينة الريف إلى ٣٧٣٪ .

أما بالنسبة للمدارس الثانوية الفنية ، فقد ذكرت نسبة لا بأس بها من الأسر المقيمة بالحضر أن مسكنها يبعد عن أقرب مدرسة ثانوية فنية مسافة يستغرق قطعها سيرا على الأقدام مدة تصل إلى النصف ساعة ٤٣٨٪ . وتنخفض هذه النسبة بالنسبة لعينة الأسر المقيمة بالريف إلى ٨٨٪ . وفي الوقت ذاته ترتفع نسبة الأسر التي ذكرت أنه لا توجد بالقرب من مسكنها مدرسة ثانوية فنية ، يمكن الوصول إليها سيرا على الأقدام إلى ٤٣١٪ في الريف بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٤٢٪ في الحضر .

ومع ذلك فلا تزال نسبة الأسر التي تقيم بالريف بمساكن على مسافة تبعد

عن أقرب مدرسة ثانوية فنية خمسون دقيقة سيراً على الأقدام تصل إلى ٢٨٢٪.

٣ - الخدمة الطبية ،

سواء في الريف أو في الحضر ، فإن أكثر من نصف الأسر التي شملتها عينة المسح تقطن بمساكن قريبة من إحدى المستشفيات أو مراكز الإسعاف ، فقد بلغت نسبة الأسر التي تستغرق المسافة بين مسكنها وأقرب مستشفى أو مركز إسعاف مدة تصل إلى نصف ساعة سيراً على الأقدام ٦٩٣٪ في الحضر، و٥٦٪ في الريف .

إلا أنه مع ذلك تظل هناك نسبة من الأسر في الريف - ١١٣٪ لا يوجد بالقرب من مسكنها مثل هذه الخدمة التي يمكن الوصول إليها سيراً على الأقدام، ونسبة من الأسر في كل من الحضر - ٥٧٪ ، والريف - ١٥٧٪ يستغرق الوصول من مسكنها إلى هذه الخدمة مدة لا تقل عن الخمسين دقيقة .

٤ - الخدمة الرياضية ،

بلغت نسبة الأسر في الريف التي لا يوجد بالقرب من مسكنها ناد رياضي، أو ساحة شعبية ٢١٦٪ بينما تنخفض هذه النسبة في الحضر إلى ٣٤٪ .

إلا أنه يلاحظ ، سواء في الريف أو في الحضر ، فإن نسبة مرتفعة من الأسر تقع هذه الخدمة على مسيرة لا تصل إلى النصف ساعة ، فقد بلغت هذه النسبة في الريف ٦٣٥٪ وترتفع في الحضر إلى ٦٤٤٪ .

ومع ذلك ، تظل هناك نسبة من الأسر ، يبعد مسكنها عن أقرب ناد أو ساحة شعبية ، مسافة تستغرق خمسين دقيقة على الأقل سيراً على الأقدام ، تبلغ هذه النسبة بين الأسر المقيمة في الحضر ٩٦٪ ، وترتفع بين الأسر المقيمة

فى الرفف إلى ١٩١٪ .

خامسا: الرضا عن المسكن . وعن الحى السكنى الذى يوجد به المسكن :

يعد هذا المكون مكونا ذاتيا ، حيث يهتم أساسا بالتعرف على مدى رضا الأسرة عن المسكن الذى يقيم به ، وعن الحى السكنى الذى يوجد به مسكنها ، كما يهتم أيضا بالتعرف على أهم ميزات وعيوب المسكن والحى السكنى من وجهة نظر كل عضو من أعضاء الأسرة التى شملتها عينة المسح .

ويتكون هذا المكون من العنصرين التاليين :

١ - الرضا عن المسكن ، وميزات وعيوب المسكن ، فى رأى أعضاء الأسرة المقيمين به .

٢ - الرضا عن الحى السكنى ، وميزات وعيوب الحى السكنى ، فى رأى أعضاء الأسرة المقيمين به .

ونظرا لاهتمام المسح بالتعرف على آراء جميع الافراد بالأسرة الذين شملتهم عينة المسح ، لذلك سنتناول بجانب آراء العينة ككل فى كل من الرفف والحضر ، آراء كل فئة من الفئات التى ضمتها هذه العينة .

١ - الرضا عن المسكن ،

أوضحت نتائج هذا المسح أن الغالبية سواء فى الرفف أو فى الحضر راضية عن مسكنها ، حيث بلغت نسبة الرضا عن المسكن فى عينة الحضر ٦٤٪ ، وترتفع هذه النسبة فى عينة الرفف إلى ٨٢٫١٪ ، بينما تنخفض نسبة الذين ذكروا أنهم غير راضين عن مسكنهم إلى ٦٪ فى عينة الرفف وترتفع إلى ٢١٫٢٪ فى عينة الحضر . أما عن نسبة الذين ذكروا أنهم راضون إلى حد ما

عن مسكنهم فقد بلغت فى عينة الحضر ١٤ر٨٪ وفى عينة الريف ٨ر٩٪ .

وقد أوضحت لنا نتائج هذا المسح أن هناك تقارباً واضحاً بين كل من جيل الآباء وجيل الأبناء ، أو بقول آخر بين كل من الأزواج والزوجات والشباب إناثاً وذكرًا فى رضاهم عن المسكن الذى يقيمون به ، سواء كان ذلك على مستوى عينة الريف ، أو على مستوى عينة الحضر . ولعل فى معرفة أسباب الرضا . وأسباب عدم الرضا عن المسكن ، يلقي مزيداً من الضوء على هذا العنصر .

أهم ميزة للمسكن الحالى للأسرة .

حرص المسح على التعرف على أهم ميزة يراها الفرد فى مسكنه وأيضاً أهم عيب يراه فى المسكن .

كانت أهم ميزة ذكرت على مستوى عينة البحث فى كل من الريف والحضر هو أن المسكن ملك للأسرة فقد بلغت هذه النسبة ٧٤٪ فى عينة الريف و٣٧ر٦٪ فى عينة الحضر ، ومن الطبيعى أن ترتفع هذه النسبة فى الريف عنها فى الحضر ، نتيجة لارتفاع نسبة المساكن المملوكة للقائنين بها فى الريف عنها فى الحضر . وقد بلغت نسبة الذين ذكروا أسباباً موضوعية لرضاهم عن مسكنهم نسبة عالية . جاء انخفاض إيجار المسكن فى مقدمة هذه الأسباب - بعد ملكية المسكن - فى عينة الحضر ، حيث بلغت نسبة الذين ذكروا هذا السبب باعتباره أهم ميزة فى مسكنهم ٢٠ر٧٪ ، تليها نسبة من ذكروا اتساع المسكن ١٠ر١٪ ، ثم نسبة الذين ذكروا ميزة أنه مسكن صحى ٥ر٢٪ . أما فى عينة الريف ، فقد جاء اتساع المسكن فى المرتبة الثانية ، بعد ملكية المسكن - ١٠ر٤٪ - وهو أمر طبيعى أن يختلف الوضع هنا عنه فى عينة الحضر - بالنسبة لاحتلال انخفاض الإيجار المرتبة الثانية - حيث أن غالبية المساكن فى

الريف ملك لسكانها .

ويجانب هذه الاسباب الموضوعية وغيرها مثل وجود المسكن فى حى مناسب ، أو قريه من مكان العمل ، ذكرت نسبة لا بأس بها من عينة الحضر أسبابا أخرى من أهمها حسن العلاقة مع الجيران كأهم ميزة فى مسكنهم ، وقد بلغت هذه النسبة ١٥٢٪ ، بينما بلغت هذه النسبة فى عينة الريف ٩٤٪ .

أهم عيب للمسكن الحالى للأسرة .

فإذا انتقلنا من أهم ميزة للمسكن ، إلى أهم عيب به ، من وجهة نظر أفراد العينة ، تبين لنا أن أهم عيب ورد فى عينة الحضر كان ضيق المسكن ٤٠٪ ، يليه عدم توافر المرافق به ١٥٪ ، ثم سوء تشطيبه ٧٦٪ . وفى عينة الريف ، جاء عدم توافر كافة المرافق بالمسكن أو بعضها ، فى مقدمة العيوب التى ذكرها أفراد العينة حيث بلغت هذه النسبة ٣٨٦٪ . كذلك ذكر ١٥٧٪ من أفراد عينة الريف ضيق المسكن كأهم عيب فى مسكنهم ، بينما ذكر ١٣٪ سوء تشطيب المسكن كأهم عيب فيه . ولعل من اللافت للنظر ، سواء بالنسبة لميزات المسكن ، أو عيوب المسكن ، تقارب آراء مفردات العينة بصفة عامة ، بصرف النظر عن كونهم إناثا أو ذكورا ، أو من جيل الآباء أو جيل الأبناء .

٢ - الرضا عن الحى السكنى .

بجانب العناصر الموضوعية التى حرص هذا المسح على رصدها ، بالنسبة للحى السكنى ، والتى تمثلت فى توافر الخدمات الأساسية به ، أهتم هذا المسح أيضا برصد الجوانب الذاتية المتمثلة فى مدى الرضا عن الحى السكنى ، وأهم أسباب الرضا أو عدم الرضا عنه .

أوضحت نتائج هذا المسح أن غالبية العينة ، سواء كان ذلك على مستوى عينة الحضر أو على مستوى عينة الريف ، راضية عن الحى الذى يقع به مسكنها ، فقد بلغت نسبة الذين ذكروا أنهم راضون عن الحى السكنى ٧٢,٦٪ فى عينة الحضر ، وترتفع إلى ٨٩,٢٪ فى عينة الريف . بينما انخفضت نسبة عدم الرضا عن الحى السكنى إلى ١٦,٤٪ ، فى عينة الحضر وإلى ٤,٩٪ فقط فى عينة الريف . أما نسبة الذين ذكروا أنهم راضون إلى حد ما عن الحى السكنى الذى يقيمون به فقد بلغت ١١٪ فى عينة الحضر ، و٧,٥٪ فى عينة الريف .

ولعل انتقائنا لمعرفة أسباب الرضا ، وأسباب عدم الرضا ، ممثلة فى أهم ميزات وأهم عيوب الحى السكنى ، يلقى مزيداً من الضوء على هذا العنصر الذاتى من عناصر مؤشر المسكن .

أهم ميزة للحى السكنى ،

سواء فى عينة الحضر أو فى عينة الريف ، ذكر الهدوء كأهم ميزة للحى السكنى فقد بلغت نسبة من ذكروا ذلك فى عينة الريف ٥١,٣٪ وفى عينة الحضر ٢٤٪ . ومع ارتفاع نسبة من ذكروا الهدوء كأهم ميزة للحى السكنى ، انخفضت نسبة من اشاروا إلى النظافة ، باعتبارها أهم ميزة فى حيهم السكنى، حيث بلغت فى عينة الحضر ١٩٪ ، وفى عينة الريف ١٦٪ .

وقد ذكرت نسبة مرتفعة توافر الخدمات وسهولة المواصلات كأهم ميزة للحى السكنى إذ بلغت ٣٥,٤٪ فى عينة الحضر وذلك فى مقابل ١٦,٩٪ فقط فى عينة الريف .

يأتى بعد ذلك فى الأهمية ، توافر الامن كميزة رئيسية للحى السكنى ٩٣٪ فى عينة الحضر فى مقابل ٨,٥٪ فى عينة الريف .

وقد أوضحت البيانات أنه يكاد لا يوجد اختلاف يذكر بين الفئات داخل كل من عينة الريف وعينة الحضر ، بالنسبة للأهمية التي أعطوها لأسباب رضاهم عن الحى السكنى ، فيما عدا بالنسبة للرأى الخاص بالقرب من مكان العمل ، حيث كان هناك ارتفاع ملحوظ بالنسبة لمن ذكروا هذا السبب بين الأزواج عنه بين الزوجات أو الشباب من الاناث فى كل من الريف والحضر ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة غير العاملات بين النساء .

أهم عيب فى الحى السكنى ،

إذا كانت النظافة ذكرت من جانب نسبة محدودة للغاية ١٨٪ فى عينة الحضر و١٦٪ فى عينة الريف - كأهم ميزة للحى السكنى فإن القذارة ذكرت كأهم عيب فى الحى السكنى ، من جانب نسبة مرتفعة جدا فى الحضر حيث بلغت ٤٤٦٪ ، ونسبة مرتفعة إلى حد ما فى الريف حيث بلغت ١٧٨٪ . وفى حين احتل عدم توافر الخدمات بالحى السكنى فى عينة الريف المرتبة الاولى كأهم عيب فى الحى السكنى - ٤٣٦٪ - احتل هذا السبب المرتبة الثانية فى عينة الحضر حيث بلغت نسبة من ذكروا هذا السبب كأهم عيب فى الحى ١٥٥٪ ، يليه الضوضاء - ١٤٪ - فى حين أن الضوضاء لم ترد فى عينة الريف إلا بنسبة ٠٩٪ . كذلك يلاحظ أن نسبة من ذكروا عدم توافر الامن كأهم عيب فى الحى السكنى بلغت ٢١٪ فى عينة الحضر و١٢٪ فى عينة الريف . وبجانب هذه الاسباب الموضوعية ذكرت اسباب ذاتية ، تتمثل فى التعود على الحى السكنى ، وطبية أهل الحى ، وإن كانت نسبة ذكرها ضئيلة للغاية حيث بلغت فى عينة الحضر ٠٩٪ ، وفى عينة الريف ١١٪ فقط .

مؤشر المسكن

المكون الأول : توافر الخدمات والمرافق بالمسكن

توافر الخدمات والمرافق بالمسكن		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%
المياه النقية					
صنبور مياه خاص		٩٥٩	٧٧,٣	٣٧٣	٢٧,٧
صنبور مياه مشترك		٤٧	٣,٨	٣٨	٢,٨
طلبية		٥٧	٤,٦	٢٦٩	٢٠
لا يوجد		١٧٧	١٤,٣	٦٦٧	٤٩,٥
المجموع		١٢٤٠	١٠٠	١٣٤٧	١٠٠
الكهرباء					
توجد		١٢١٦	٩٧,٢	١١٣٩	٨٤
لا توجد		٣٥	٢,٨	٢١٧	١٦
المجموع		١٢٥١	١٠٠	١٣٥٦	١٠٠
الصرف الصحي					
متصل بشبكة الصرف الصحي		٩١٠	٧٨,٤	١٣٨	١١,٩
غير متصل بشبكة الصرف الصحي		٢٥٠	٢١,٦	١٠٢٢	٨٨,١
المجموع		١١٦٠	١٠٠	١١٦٠	١٠٠
وجود مرحاض بالمسكن					
يوجد مرحاض خاص		٩٥٠	٧٦,١	٧٤٢	٥٥,١
يوجد مرحاض مشترك		٢١٢	١٧	١٠٣	٧,٦
لا يوجد		٨٦	٧,٩	٥٠٢	٣٧,٣
المجموع		١٢٤٨	١٠٠	١٣٤٧	١٠٠
وجود حمام بالمسكن					
يوجد (خاص)		٦٦٩	٥٣,٦	٢٤١	١٧,٨
يوجد (مشترك)		١١١	٨,٩	٢٦	١,٩
المجموع		١٢٤٩	١٠٠	١٣٥٦	١٠٠
وجود مكان للطهي بالمسكن					
يوجد (خاص)		٧١٣	٥٧,٥	٣٠٥	٢٢,٦
يوجد (مشترك)		٣١	٢,٥	١٣	١
لا يوجد		٤٩٧	٤٠	١٠٣٠	٧٦,٤
المجموع		١٢٤١	١٠٠	١٣٤٩	١٠٠

توزيع الاسر وفقا لعدد غرف المسكن :

عدد الغرف بالمسكن		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%
١	١٤٨	١١٨	٥٠	٣٧	
٢	٢٠١	١٦١	١٦٩	١٢٥	
٣	٣٩٧	٣١٨	٣٥٤	٢٦٢	
٤	٢٨٨	٢٣١	٣١٩	٢٣٦	
٥	١٢٢	٩٨	٢٣٢	١٧٣	
٦ فأكثر	٩٣	٧٤	٢٢٦	١٦٧	
المجموع	١٢٤٩	١٠٠	١٣٥٠	١٠٠	

توزيع الأسر وفقا لعدد الأفراد الذين يشغلون الغرفة الواحدة بالمسكن

ريف		حضر		عدد الافراد فى الحجرة
%	ك	%	ك	الواحدة بالمسكن
٤٢	٥٧	٣١	٣٩	أقل من ٥
١١٩	١٦١	١٢٢	١٥٣	٥ -
٢٧	٣٦٤	٢٥٧	٣٢١	١ -
١٩٢	٢٥٩	١٦٧	٢٠٩	١٥ -
٢٣٩	٣٢٣	٢٢٧	٢٨٤	٢ -
٩٤	١٢٧	٨٦	١٠٧	٣ -
٢	٢٧	٤٧	٥٩	٤ -
١٠	١٤	٢٢	٢٨	٥ -
٠٧	٩	٢١	٢٧	٦ -
٠٧	٩	١٩	٢٤	٧ فأكثر
١٠٠	١٣٥٠	١٠٠	١٢٥١	المجموع

المكون الثاني : صلاحية المسكن للمعيشة والحياة

اولا : توافر الادوات والاجهزة الحديثة بالمسكن :

توافر الاجهزة الحديثة بالمسكن		حاضر		يُف	
		ك	%	ك	%
ثلاجة كهربائية					
يوجد	٧٦٥	٦١٢	٢١٢	١٥٦	
لا يوجد	٤٨٤	٣٨٨	١١٤٥	٨٤٤	
المجموع	١٢٤٩	١٠٠	١٣٥٧	١٠٠	
بوتاجاز					
يوجد (بفرن)	٨٤٠	٦٧٣	١٧٤	١٢٨	
لا يوجد (بفرن)	٤٠٨	٣٢٧	١١٨٥	٩٧٢	
المجموع	١٢٤٨	١٠٠	٢٣٥٩	١٠٠	
غسالة ملابس					
يوجد	٩٥٣	٧٦٣	٤٥٨	٢٣٧	
لا يوجد	٢٩٦	٢٣٧	٩٠١	٦٦٣	
المجموع	١٢٤٩	١٠٠	١٣٥٩	١٠٠	
سخان للمياه					
يوجد	٢٤٤	١٩٥	١٨	١٣	
لا يوجد	١٠٠٥	٨٠٥	١٣٤٩	٩٨٧	
المجموع	١٢٤٩	١٠٠	١٣٥٩	١٠٠	
غسالة للأواني					
يوجد	١٢	١	٣	٢	
لا يوجد	١٢٣٦	٩٩	١٣٥٥	٩٩٨	
المجموع	١٢٤٨	١٠٠	١٣٥٨	١٠٠	

ثانياً : توافر وسائل وادوات الاعلام والترفيه بالمسكن :

توافر الأجهزة الحديثة بالمسكن		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%
وجود تلفزيون بالمسكن					
يوجد تلفزيون ملون		٤٢٢	٣٣٫٨	٩٢	٦٫٧
لا يوجد تلفزيون ملون		٨٢٧	٦٦٫٢	١٢٦٦	٩٣٫٣
المجموع		١٢٤٩	١٠٠	١٣٥٨	١٠٠
وجود فيديو بالمسكن					
يوجد		٥٨	٤٫٦	٤	٠٫٣
لا يوجد		١١٩١	٩٥٫٤	١٣٥٥	٩٩٫٧
المجموع		١٢٤٩	١٠٠	١٣٥٩	١٠٠
وجود جهاز تسجيل بالمسكن					
يوجد		٨١٩	٦٥٫٦	٥٦٧	٤١٫٧
لا يوجد		٤٣٠	٣٤٫٤	٧٩٢	٥٨٫٣
المجموع		١٢٤٩	١٠٠	١٣٥٩	١٠٠
وجود راديو بالمسكن					
يوجد		٩٨٩	٧٩٫٢	٨٢٨	٦٠٫٩
لا يوجد		٢٦٠	٢٠٫٨	٥٣١	٣٩٫١
المجموع		١٢٤٩	١٠٠	١٣٥٩	١٠٠
وجود مكتبة بالمسكن					
توجد		١٥٧	١٢٫٦	٤٠	٢٫٩
لا توجد		١٠٨٩	٨٧٫٤	١٣١٧	٩٧٫١
المجموع		١٢٤٦	١٠٠	١٣٥٧	١٠٠

المكون الثالث : المبنى الذى يوجد به المسكن

أولاً : مواصفات المبنى الذى توجد به الوحدة السكنية :

توافر الخدمات والمرافق بالمسكن		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%
نوع المبنى الذى توجد به الوحدة السكنية					
عمارة	٨٧	٦٩	١	٠.١	
فيلا	١٠	٠.٨	٦	٠.٤	
بيت	٩٣١	٧٤٤	٢٨٤	٢٠.٩	
منزل ريفى	٢١٨	١٧٤	١٠.٦٣	٧٨.٣	
أخرى	٦	٠.٥	٤	٠.٣	
المجموع	١٢٥٢	١٠٠	١٣٥٨	١٠٠	
عدد أدوار المبنى					
دور واحد	٢٢٢	١٧.٩	٩٥١	٧٠.٣	
دوران	٢٦٢	٢١.١	٣٧٠	٢٧.٤	
ثلاثة أدوار	٢٦٦	٢١.٤	٢٢	١.٦	
أربعة أدوار	٢٤٩	٢٠	٨	٠.٦	
خمسة أدوار	١٦٦	١٣.٣	—	—	
سنة أدوار فأكثر	٧٨	٦.٣	١	٠.١	
المجموع	١٢٤٣	١٠٠	١٣٥٢	١٠٠	

تابع : مواصفات المبني الذي توجد به الوحدة السكنية :

توافر الخدمات والمرافق بالمسكن		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%
المواد المستخدمة في بناء المسكن					
مسلح وطوب	٥٦٣	٤٥٣	١٧٠	١٢٦	
طوب أحمر فقط	٤٢١	٣٣٩	٣٦٥	٢٧٠	
طوب رملي	١٣	١٠	٢٣	١٧	
حجارة	٧٠	٥٦	٣	٠٢	
طوب لبن	١٧١	١٣٨	٧٨٦	٥٨٢	
أخرى	٤	٠٣	٣	٠٢	
المجموع	١٢٤٢	١٠٠	١٣٥٠	١٠٠	
عمر المبني الذي يوجد به المسكن					
أقل من خمس سنوات	٦٩	٥٦	١٨٥	١٤٢	
٥ -	٧٠	٥٧	١٢٩	٩٩	
١٠ -	٢٠٢	١٦٦	٢٤٣	١٨٧	
٢٠ -	٢٥٥	٢٠٩	٢٠٢	١٥٦	
٣٠ -	٢١٩	١٨٠	١٨٨	١٤٥	
٤٠ -	٢١٩	١٢٥	٦٤	٤٩	
٥٠ -	١٠٨	٨٩	١٢٤	٩٥	
٦٠ سنة فأكثر	١٤٤	١١٨	١٦٤	١٢٦	
المجموع	١٢٢٠	١٠٠	١٢٩٩	١٠٠	

ثانياً ، ملكية المبنى والوحدة السكنية :

ريـف		حضر		ملكية المبنى والوحدة السكنية
%	ك	%	ك	
ملكية المبنى				
٠.٣	٤	٣.٥	٤٤	حكومية
٠.٢	٣	٠.٣	٤	قطاع عام
٦.٦	٨٩	١٦.١	٢٠١	ملك مشترك
٩٢.٧	١٢٥٦	٧٨.٠	٩٧١	ملك خاص
٠.١	٢	٠.٦	١٨	ملك لسكان
٠.١	٢	٠.٦	٧	أخرى
١.٠	١٣٥٥	١.٠	١٢٤٥	المجموع
ملكية المسكن				
٢.١	٢٨	٤٥.٦	٥٦٩	ملك
٩٧.٩	١٣٢٨	٥٤.٤	٦٧٨	إيجار
١.٠	١٣٥٦	١.٠	١٢٤٧	المجموع

المكون الرابع : توافر الخدمات بالجوار السكني :

توافر الخدمات بالجوار السكني		حاضر		غائب	
		ك	%	ك	%
دار حضانات					
أقل من عشر دقائق					
١٠ -					
٣٠ -					
٥٠ -					
٧٠ -					
٩٠ دقيقة فأكثر					
المجموع					
لا توجد دار حضانات					
الخدمات التعليمية					
١ - المدرسة الابتدائية					
أقل من عشر دقائق					
١٠ -					
٣٠ -					
٥٠ -					
٧٠ فأكثر					
المجموع					
المدرسة الإعدادية عام					
أقل من عشر دقائق					
١٠ -					
٣٠ -					
٥٠ -					
٧٠ -					
٩٠ فأكثر					
المجموع					
لا يوجد					

تابع : توافر الخدمات بالجوار السكنى

توافر الخدمات بالجوار السكنى		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%
المدرسة الثانوية العامة					
أقل من عشر دقائق					
١. -					
٢. -					
٥. -					
٧. -					
٩. فاكتر					
لا يوجد					
المجموع					
الخدمة الطبية					
أقل من عشر دقائق					
١. -					
٣. -					
٥. -					
٧. -					
٩. فاكتر					
لا يوجد					
المجموع					
الخدمة الرياضية					
أقل من عشر دقائق					
١. -					
٣. -					
٥. -					
٧. -					
٩. فاكتر					
لا يوجد					
المجموع					

المكون الخامس : الرضاء عن المسكن وعن الجوار السكنى

رئف		حضر		الرضاء عن المسكن وعن الحى السكنى
%	ك	%	ك	
الرضاء عن المسكن				
٨٢٫١	٣١٧٢	٦٤٫٩	٢٢٢٨	راض
٨٫٩	٣٣٢	١٤٫٨	٥١٧	راض إلى حد ما
٦٫٠	٢٢٤	٢١٫٢	٧٤٠	غير راض
١٠٠	٣٧٢٨	١٠٠	٣٤٨٥	المجموع
الرضاء عن الحى السكنى				
٨٩٫٤	٣٣٤١	٧٢٫٦	٢٥٣٨	راض
٥٫٧	٢١٤	١١٫٠	٣٨٧	راض إلى حد ما
٤٫٩	١٨١	١٦٫٤	٥٧٣	غير راض
١٠٠	٣٧٣٦	١٠٠	٣٤٩٨	المجموع

أهم مميزات المساكن :

مميزات المساكن	حضر						ريف					
	إنتاج	نفقات	شباب ذكور	شباب إناث	الجميع	إنتاج	نفقات	شباب ذكور	شباب إناث	الجميع	شباب إناث	الجميع
انتفاخ الإيجار	٢٠٠٠	٢١٠٢	٢١٠٢	١٧٢٢	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢١٠٢	١	٧١٠٩	—	٧٢٠٠
مساكن	٣٩٠٠	٣٧٠٨	٣٦٢	٣٢٠٤	٣٧٢٦	٣٧٢٦	٣٧٢٠	٣٦٢	٦٨	١٢٠٩	٧١٠٩	٧٢٠٠
الاستساع	٨٧	١٠٠٠	١١٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	١٤٧	١٢٠٩	١٢٠٩	١٢٠٩
صحة	٨٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
به كالة المرافق	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تدفئة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
علاقة طيبة بالأسرة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
علاقة طيبة بالجيران	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
قرب من مكان العمل	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الجميع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

اهم عيوب المسكن :

ر					ر					عقود المسكن
الجمع	شباب إناث	شباب نكور	نفقات	أنفاق	الجمع	شباب إناث	شباب نكور	نفقات	أنفاق	
١٠٠	—	—	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	ارتفاع الإيجار
١٥٧	١١٥	١٢١	١٢٤	١٧٢	٤٠٠	٤٠٠	٤١٩	٢٨٧	٤٠١	الغيب
٢٥	٥٢	٧٢	١٠٠	١٥٠	٢٥	٢٥	١٠٠	١٥١	١٧٢	غير محد
٢٨١	٣٧٩	٢٤٧	٢٩٢	٤٣٩	١٥٥	١١٠	١٢٠	١٥١	١٧٢	للتوافر به كافة المرافق
١٢٠	١٢١	١٥٢	١٢١	١٢١	٧٢	١٢١	١٠٠	١٥١	١٧٢	سوء التشطير
١٠٠	—	—	١٠٠	١٠٠	١٢١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	علاقة سيئة بالمالك
١٠٠	٤٣٩	١٢١	١٠٠	١٠٠	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	علاقة سيئة بالجيران
١٢١	٤٣٩	١٢١	١٠٠	١٠٠	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	في حي غير مناسب
١٠٠	١٢١	١٢١	١٠٠	١٠٠	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	بعده عن مكان العمل
١٢١	١٢١	١٢١	١٠٠	١٠٠	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	أخرى تلك
٢٣١	٢٥١	٥١٦	١٧١٢	١١٥١	٢٤٩٩	٤٧٢	١٥٢	١٣٣١	١٠٢٨	الجمع

أهم عيوب التي السكتى ،

عيب الحـس	حفظ				رب			
	أضرار	نفعات	شباب تكور	شباب إناث	المجموع	أضرار	نفعات	شباب إناث
الضميمة	١١ ر٢	١٢ ر١	١٧ ر٢	٢٠ ر٥	١٢ ر٤	١٢ ر٤	١٢ ر٤	١٢ ر٤
التقاريرة	٤ ر١	٤ ر٢	٤ ر١	٤ ر١	٤ ر١	٤ ر١	٤ ر١	٤ ر١
عدم توافق الخدمات	١٨ ر٧	٢٥ ر٧	١٤ ر١	٧ ر١	١٥ ر٥	١٥ ر٥	١٥ ر٥	١٥ ر٥
مصبوبة المراسلات	٤ ر١	٢ ر٢	١٨ ر١	١ ر١	٧ ر١	٧ ر١	٧ ر١	٧ ر١
البعد عن مكان العمل	١ ر١	٢ ر١	٢ ر١	٢ ر١	١ ر١	١ ر١	١ ر١	١ ر١
عدم توافق الأمـن	٢ ر٢	٧ ر١	٢ ر١	١ ر١	٢ ر١	٢ ر١	٢ ر١	٢ ر١
التعمـد	٥ ر٥	٢ ر١	٢ ر١	١ ر١	١ ر١	١ ر١	١ ر١	١ ر١
الناس طيـين	٢ ر٢	٢ ر١	—	١ ر١	٢ ر١	٢ ر١	٢ ر١	٢ ر١
أخرى تـسـلكـه	١٨ ر٩	٢٤ ر٢	١٦ ر١	١٧ ر٢	٢٠ ر٢	٢٠ ر٢	٢٠ ر٢	٢٠ ر٢
المجموع	١٠٤٢	١٣٣٢	٦٥٢	١٨٧٢	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٩

المراجع والمواشم

- 1 - OECD, The OECD List of Social Indictors, Paris, 1982, p.13 .
- 2 - Ibid, p. 39 .
- 3 - Ibid, p.40 .
- 4 - Ibid, p.40 .
- 5 - Ibid, pp. 42 - 43 .
- 6 - PFAFF , M., Social Indicators , Problems, Methods, examples, 1981, p.28. (Un Published Paper) .
- 7 - Ibid, p. 27 .
- 8 - Bellen, H., and Herbruggen, C., Evaluating the Ouality of life in Belgium, Social Indicators research, Vol.8, pp. 316 - 317 .
- 9 - Economic and Social Council, Future Direction of work on Social indicators, E/CN.3, 1985 / 3, pp. 28 - 29 .
- 10 - El- Issawy I., Towards a Set of Socio - Economic and Social Council , Appendix, p. 3 .
- 11 - Myers, D. Housing Progerss in the New Indicators, Social Indicators Research, Vol. 9 , 1981, pp. 35 - 39 .
- 12 - Ibid, p. 88 .

الفصل الرابع

مؤشر التعليم

الفصل الرابع

مؤشر التعليم

مكونات المؤشر :

- أولا : التحاق أفراد الأسرة بالتعليم النظامى .
- ثانيا : المستوى الحالى لتعليم أفراد الأسرة .
- ثالثا : نوع تعليم أفراد الأسرة .
- رابعا : طموحات وتطلعات أفراد الأسرة بالنسبة للتعليم .
- خامسا : التعليم المستمر .
- سادسا : نسبة الأمية وتعليم الكبار .
- سابعا : الاتجاهات والقيم المتعلقة بالتعليم .
- ثامنا : مشكلات التعليم من وجهة نظر الشباب .

مؤشر التعليم *

لقد أصبح خبراء الاقتصاد والتخطيط أكثر اقتناعا من أى وقت مضى بأن تنمية المجتمعات الحديثة - بصرف النظر عن درجة نموها - يتطلب عوامل أخرى كثيرة غير العوامل الاقتصادية ، يتصدرها التعليم الذى يجب أن يكون موازيا لعملية التنمية الاقتصادية وقادرا على الوفاء باحتياجاتها من الأيدى العاملة على كافة مستويات التخصص . ولم يعد الناتج القومى مؤشرا كافيا ومناسبا لقياس تقدم المجتمع وما حققته خطط التنمية الاقتصادية من أهداف . إذ تعاظمت أهمية العوامل الإنسانية فى التنمية خصوصا ما يتعلق بمقومات نظام التعليم وما قد يترتب على ذلك من إعداد الأيدى العاملة المؤهلة . وبات من المؤكد الآن أن الاستثمارات فى مجال التعليم تعطى أفضل مردود اقتصادى فى المجتمعات الأكثر تقدما يمكن حساب عائدته المادى على كل من الفرد والمجتمع .

ومن جهة أخرى فقد تفقد التنمية الاقتصادية والاجتماعية مبرراتها إذا لم تمكن أفراد المجتمع من أن يصلوا إلى أفضل مستوى ممكن أن تؤهله لهم قدراتهم وطموحاتهم ، أى تحسين خصائص السكان . وهذا لا يتأتى إلا بتكامل وانسجام المعطيات الاقتصادية مع المعطيات التربوية والتعليمية فى خطط التنمية . وربما كان ارتفاع نسبة الأمية ونسبة البطالة بين المتعلمين من أهم المؤشرات على غياب هذا التكامل والانسجام . فالكفاءة الوطنية تعنى باختصار كفاءة التعليم وتطوره على نحو يسائر متطلبات المجتمع واحتياجات العصر ، ذلك أن التعليم

* قام بإعداد هذا المؤشر د. محمود عبد القادر .

نظام اجتماعى يبدعه المجتمع للمحافظة على بقاءه واستمرارية هويته (ثقافته) ويحقق ما يصبو إليه من تقدم . وهو أهم المداخل لإحداث التغير الاجتماعى المطلوب . ينطبق ذلك على كافة المجتمعات المتقدمة منها والنامية ، طالما أن الهدف من أى تغيير اجتماعى مخطط هو المزيد من التحديث ، وطالما أنه لانهائية أو حدود لهذا التحديث ، لهذا من المنطقى أن يكون تطوير هذا النظام نحو الأفضل مطلباً وطنياً على كل المستويات الشعبية والتشريعية والتنفيذية . ويكفى الإشارة إلى التقرير الشهير عن أزمة التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية الذى أعدته اللجان المتخصصة فى الكونجرس الأمريكى تحت عنوان « أمة فى خطر » ، وأحسب أنه لو قدر أن يعد مثل هذا التقرير فى مصر من قبل لجنة علمية متخصصة ليس لها أى توجه سياسى لكان عنوانه « أمة يجب أن يكون لها مستقبل » ذلك أن نظام التعليم فى مصر بلغ من التدهور والقصور حدا جعل مشكلاته على درجة من الخطورة يستعصى معها أن يكون لهذه الأمة أمل فى مستقبل أفضل مالم يحدث على الفور تغيير جذرى فى بنائه لتلبية احتياجات المجتمع ومقتضيات العصر الذى تعيشه .

ويهدف هذا المؤشر - كما هو الحال بالنسبة لمعظم المؤشرات فى هذا المسح - إلى وصف نظام التعليم كما هو حالياً فى مصر وتشخيص أوجه القصور فيه ، بالإضافة إلى رصد ما قد يعتريه من تغيرات خلال فترات زمنية محدده واتجاهات هذا التغير . ويتكون من شقين : أحدهما موضوعى يعتمد على البيانات الواقعية المستقاة من أفراد الأسرة عن واقع تعليمهم ومستواه وأنواعه والمشكلات التى واجهت وتواجه الذين ما زالوا منتظمين فى التعليم من أفراد الأسرة ، والثانى ذاتى يعتمد على البيانات التى تعبر عن اتجاهاتهم وأرائهم عن هذا النظام وما يعكسه من قيمَ وطموحات . وتفصيلاً فإنه يتكون من ثمانية مكونات أساسية هى :

- أولا : التحاق أفراد الأسرة بالتعليم النظامى .
- ثانيا : المستوى الحالى لتعليم أفراد الأسرة (الزوج ، الزوجة ، الشباب الذكور والإناث) .
- ثالثا : نوع تعليم أفراد الأسرة : ويتضمن هذا المكون أسباب عدم استكمال أفراد الأسرة لتعليمهم .
- رابعا : طموح وتطلعات أفراد الأسرة نحو ما يتمنوه (أو كانوا يتمنوه) من تعليم .
- خامسا : التعليم المستمر .
- سادسا : نسبة الأمية وتعليم الكبار : ويتضمن هذا المكون العناصر التالية :
- الأمية ومعرفة القراءة والكتابة بين الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة .
 - نسبة الأمية بين الذكور والإناث .
 - نسبة من التحق بفصول محو الأمية لمن سمع عنها .
 - مشكلات تعليم الكبار فى مصر .
- سابعا : الاتجاهات والقيم المتعلقة بالتعليم : ويتضمن هذا المكون العناصر التالية :
- رأى أفراد الأسرة فى المساواة بين الجنسين فى التعليم .
 - رأى أفراد الأسرة فى مستوى التعليم الذى يمكن أن تصل إليه الفتاة والفتى .
 - حرية الفتاة والفتى فى اختيار التعليم الذى يناسبهما .

ثامنا : مشكلات التعليم من وجهة نظر الشباب (الطلاب) من الجنسين :
ويتضمن العناصر التالية :

- تدخل أفراد الأسرة فى تحديد نوع تعليم الأبناء من الجنسين .
- رضا الشباب (الطلاب) عن نوع التعليم الملتحق به .
- نوع التعليم الذى كان يتمنى الشباب الالتحاق به .
- رأى الشباب (الطلاب) فى نوع التعليم الذى يتعين الالتحاق به فى ظل الظروف التى يمر بها المجتمع الآن .
- مدى رضا الطلاب عن المواد والمناهج التى يدرسونها وأسباب ذلك .
- مدى الرضاء عن المدرسين والأساتذة وأسباب ذلك .
- مدى الرضاء عن المدرسة أو الكلية وأسباب ذلك .
- مدى الرضاء عن نظام الامتحانات وأسباب ذلك .
- تخصيص وقت محدد للاستذكار .
- الدروس الخصوصية وأسبابها .
- وسنتناول فيما يلى كل مكون من مكونات مؤشر التعليم .

أولا : التحاق أفراد الأسرة بالتعليم النظامى :

بات من المتعارف عليه فى الأدب التربوى أن نسبة الاستيعاب فى التعليم النظامى لمن بلغ سن الإلزام من أفراد المجتمع من المحكات الأساسية لكفاءة التعليم ، ليس فقط لأنه حق من حقوق الإنسان والطفل على وجه الخصوص ، لكنه أيضا يعكس ما سيكون عليه المستقبل فى المدى القريب . ولقد وجد من المناسب

أن تستقى هذا البيان من استمارة الأسرة المعيشية لاعتبارات خاصة بصدق تمثيل هذه الأسرة لواقع السكان فى مصر من جهة ، ولأن الأسر النووية (المشتقة من الأسر المعيشية) التى يركز عليها هذا المسح يسأل الأبناء الذين بلغوا سن السادسة عشر فأكثر من غير المتزوجين بالإضافة إلى الزوج والزوجة كما أوضحنا فى منهج الدراسة من جهة أخرى . وتبين أن من لم يسبق له الالتحاق بالمدرسة تبلغ نسبته ٤.٠٪ من كافة أفراد عينة هذه الأسر المعيشية والتى بلغ تعداد أفرادها الذين تجاوزوا سن الخامسة ١٣٩٥٧ فردا . وتختلف هذه النسبة باختلاف الجنس والإقامة . إذ تبلغ ٢٩.٥٪ من مجموع الذكور . وتتضاعف إلى ٥١.٧٪ من مجموع الإناث والفرق بين النسبتين دال عند أقل من ٠.٠١ ر . وبإعادة توزيع تكرارات هذا المتغير فى نطاق محل الإقامة فإن نسبتهم فى الحضر تبلغ ٢٩.١٪ من مجموع أفراد العينة فى الحضر مقابل ٤٩.٨٪ من مجموع أفراد العينة فى الريف والفرق بين النسبتين دال عند أقل من ٠.٠١ ر . أيضا { إن هذه النسب تشير إلى أن شمول الخدمات التعليمية فى مصر محدود . الأمر الذى لا يودى إلى معالجة مصادر الأمية بشكل حقيقى والتى تتركز فى الريف ولدى الإناث على وجه الخصوص . بيد أن هناك ما يشير إلى إمكانية التحسن النسبى إذا تناولنا هذا المتغير فى نطاق فئات العمر ، حيث يوجد ٢٨.٢٪ من مجموع من يتراوح أعمارهم بين ٥ - ١٤ سنة لم يسبق لهم الذهاب للمدرسة ، مقابل ٥.٢٪ من مجموع أفراد الفئة العمرية ١٥ - ٢٤ سنة ، ٤.٠٪ من مجموع أفراد الفئة العمرية ٢٩ - ٣٩ سنة ، ٦.٥٪ من مجموع الأفراد الذين بلغ أعمارهم ٤٠ سنة فأكثر . ويكمل ذلك البيانات الخاصة فى الاستمارة العامة كما هو موضح فى جدول (١) حيث تبين أن الفروق دالة إحصائيا فى الحضر والريف لكل من الأزواج والزوجات والأبناء الشباب من الجنسين . وترتفع قيمة هذه الدلالة إلى أقل

جدول رقم (١) نسبة الالتحاق بالتعليم النظامي للإبناء والإبناءات الشباب في الحضر والريف

شباب إناث		شباب ذكور						نفسيات						أفواج						المقارنات	
الريف		الحضر		الريف		الحضر		الريف		الحضر		الريف		الحضر							
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك				
٢٦.٠	٩٣	٢٨.١	١٨١	٤.٠٩	٢١١	٢٨.٧	٢٥٢	٠.٢	٥	٠.٦	٨	٠.٦	٧	٠.٥	٥	١٧٣	نسبة الالتحاق يذهب حالياً سبق له الالتحاق لم يسبق له الالتحاق مجموع المستجيبين غير مبين الجميع الكلي مستوى دولة				
٣٦.٠	١١١	٥.٠٩	٢٤٢	٤٦.٥	٢٤.٠	٥.٩	٣٧١	٢٣.٥	٤.٢	٤٣.٦	٥٨٥	٢٦.٠	٥٣٢	٦٤.٥	١٧٣						
٤٣.٠	١٥٤	١.٠٩	٥٢	١٣.٦	٦٥	٤.٤	٢٩	٧.٢	١٣.٦	٥٥.٦	٧٤٣	٣.٤	٦١٧	٣٥.٠	٣٦٥						
١.٠٠	٢٥٨	١.٠٠	٥٧٥	١.٠٠	٥١٦	١.٠٠	٦٥٢	١.٠٠	١٧١٣	١.٠٠	١٣٣٦	١.٠٠	١١٥٦	١.٠٠	١.٤٣						
١	—	—	—	—	—	٢	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—					
٢٥٩	٤٧٥	٥١٦	٦٥٢	١٧١٥	١٣٣٧	١١٥٦	١.٤٣														
٠.٠٠.١	—	—	—	—	—	٠.٠٠.١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—					

من ٠.٠١ ر. بين الزوجات حيث بلغت نسبة من سبق لهن الالتحاق بالتعليم النظامى ٤٣.٨٪ فى الحضر مقابل ٢٣.٥٪ فى الريف ، ثم بين الشباب الإناث اللاتى بلغت نسبتهن ٥.٩٪ فى الحضر مقابل ٣١.٠٪ فى الريف .

أن نسبة الالتحاق بالتعليم النظامى فى الريف منخفضة إلى حد كبير خصوصا ما يتعلق بالجيل الماضى فى الأسرة المصرية (الآباء) حيث تكاد تعكس بالتقريب نسبة الأمية بينهم . صحيح أن نسبة التحاق الشباب - خصوصا الذكور - أعلى منه بكثير فى الريف إلا أنها تعكس أيضا بالتقريب نسبة الأمية بينهم . بيد أن ما يبشر بالخير أن هذه النسبة تكاد لا تذكر ٤.٤٪ لدى الشباب الذكور فى الحضر مقابل ١٢.٦٪ فقط فى الريف . وتختلف الصورة إلى حد ما بالنسبة للشباب الإناث حيث تبلغ نسبتهن فى الحضر ١١٪ تقريبا مقابل ٤.٣٪ لدى الإناث . وإذا افترضنا أن هؤلاء الشباب عينة ممثلة لما سيكون عليه مستوى تعليم بقية أبناء هذا المسح عندما تصل أعمارهم إلى ١٦ سنة فأكثر، يمكن استنتاج منابع الأمية فى المجتمع المصرى خلال هذا الجيل والتى تتركز لدى الأبناء الإناث فى الريف على وجه التحديد . إذا قصرنا المناقشة على مستوى العينة الكلية نجد أن نسبة الالتحاق بالتعليم النظامى لدى الأزواج حوالى ٥٥٪ ولدى الزوجات ٣٣٪ والشباب الذكور ٩٢٪ والإناث ٧٥٪ تقريبا ، والفروق الإحصائية بين ما يقابل هذه النسب من تكرارات ذات دلالة .

وتتفق هذه النتائج مع ما هو متاح من إحصاءات وزارة التربية والتعليم خلال السنوات العشر السابقة والتى مفادها أن نسب الالتحاق بالتعليم النظامى ومدى استيعاب التعليم الابتدائى لم يبلغ سن الإلزام من أفراد المجتمع أخذة فى التحسن بشكل مطرد ومشجع فى الحضر للأطفال الذكور والإناث على حد سو

وإن كانت ليست كذلك فى الريف خصوصا بالنسبة للأطفال الإناث .

ثانيا : المستوى الحالى لتعليم الراشدين من أفراد الأسرة :

من المعلوم أن تقدير المستوى الحالى لتعلم أفراد الأسرة يأخذ فى اعتباره جميع أفراد الأسرة ممن بلغوا سن الإلزام (خصوصا من سن عشر سنوات فأكثر) بالإضافة إلى الوالدين . ولكن اقتصر هذا البيان - فى الاستمارة العامة وملاحظتها - على الأبناء الذين بلغوا عمر ١٦ سنة من غير المتزوجين بالإضافة إلى الوالدين لاعتبارات عملية خصوصا ما يتعلق بقدرة المستجيب على الاستجابة الموثوق فيها بالنسبة للأسئلة المتعلقة بهذا المؤشر وبقية المؤشرات الأخرى لاسيما تلك المتعلقة بالجوانب (الذاتية) من هذه المؤشرات . كما أن استمارة الأسرة المعيشية لا تكمل هذا البيان فيما عدا توضيح ما إذا كان بقية الأبناء الذين ينطبق عليهم هذا الشرط ملتحقين بالتعليم النظامى من عدمه وقت تطبيق استمارات المسح بون ذكر مستواهم التعليمى . ويفترض أن المستوى الحالى لتعليم الأبناء الذين بلغوا السادسة عشر من العمر قد ينطبق على بقية الأبناء فى الأسرة عندما يبلغوا هذا العمر ، خصوصا إذا كنا بصدد عينة ممثلة تمثيلا جيدا للأسرة المصرية على مستوى المجتمع ككل .

ويلخص جدول (٢) هذا المستوى بشكل توفيقى ، حيث جمعت مصادر من أكثر من سؤال خصوصا ما يتعلق بالأمية واللام . كما يركز على المستويات الرئيسية للتعليم فى مصر بالإضافة إلى الفئات الكبرى من حالات التعليم السائدة فى مصر مثل ملم ولم يكمل المرحلة الابتدائية ، وحاصل على الشهادة الابتدائية ولم يكمل المرحلة الإعدادية . عموما ، يتضح من هذا الجدول - بصفة عامة سواء على مستوى الحضر/ الريف أو الراشدين من أفراد الأسرة - أن توزيع

مستويات التعليم ليست هرمية . صحيح أن القاعدة الكبرى لهذا المدرج التعليمي في المجتمع المصري هي عدم الالمام أى الأمية ، لكن المنطقى أن يكون المستوى التالى من هذا المدرج هو الالمام أو النجاح فى الصف الرابع أو الخامس الابتدائى ، لكن نسبة من وصل إلى هذا المستوى تقل كثيرا عما يليها من مستوى ، أى إتمام المرحلة الابتدائية بنجاح . وينطبق ذلك على الأزواج والشباب من الجنسين فى الحضر والريف على حد سواء . ويستثنى من ذلك - إلى حد ما - الزوجات خصوصا فى الريف ، حيث تمثل الأمية النسبة الغالبة ٧٦٪ .

وتفصيلا ، يكاد يمثل إتمام المرحلة الابتدائية النسبة الكبرى لدى الأزواج فى الحضر ٣١٪ والريف ٢٦٪ . ولا تتضمن هاتان النسبتان سوى ١٩٪ على التوالى لمن التحق بالتعليم الإعدادى ولم يحصل على الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها . وينطبق ذلك أيضا على الزوجات مع تواضع النسب حيث تبلغ ٢٠٫٤٪ فى الحضر مقابل ١٠٫٨٪ فى الريف ، وتتضمن هاتان النسبتان ٢٤٪ و ٥٫٠٪ على التوالى لمن التحق بالتعليم الإعدادى ولم يكمله . وإذا أخذنا فى الاعتبار متوسط أعمار الأزواج والزوجات نجد أن الكثير منهم لم يعاصر النظام الحالى من التعليم (الابتدائى ، فالإعدادى ثم الثانوى) بل عاصر النظام القديم حيث كان التعليم الثانوى يعقب الابتدائى لمدة خمس سنوات متصلة، لم يكن النقل آليا من سنة لأخرى . كما كانت السنة الرابعة الثانوية مرحلة فى حد ذاتها يطلق عليها الثقافة العامة . وهذا ما يفسر تواضع نسب من حصل منهم على الشهادة الإعدادية ولم يكمل المرحلة الثانوية والتي تبلغ ٤٧٪ للأزواج فى الحضر مقابل ٣١٪ فى الريف ، تتضمن ٢٠٪ و ٥٫٠٪ على التوالى لمن يكمل المرحلة الثانوية فقط . أما نسبة من بلغ هذا المستوى من الزوجات فى الحضر ٤٪ مقابل ١٦٪ فى الريف . وتتضمن هاتان النسبتان

١٢٪ و ٦٠٪ على التوالي لمن التحق بالتعليم الثانوى ولم يكمله .

وتختلف الصورة تماما بالنسبة للشباب . إذ بلغت نسبة من حصل من الذكور على الشهادة الابتدائية ولم يكمل التعليم الإعدادى فى الحضر ٢٧٪ تقريبا مقابل حوالى ١٦٪ فى الريف ، ومن الإناث ٢٠٪ و ١٥٪ تقريبا فى الحضر والريف على التوالي . وتتضمن نسبتا الذكور ٧٤٪ و ٣٣٪ فى الحضر والريف لمن التحق بالتعليم الإعدادى ولم يكمله أو مازال ملتحقا به ، ونسبتا الإناث ٧٪ و ٤٨٪ فى الحضر والريف لمن التحق بهذا المستوى من التعليم أو مازال فيه أيضا . وتبلغ نسبة الشباب الذكور الذين حصلوا على الشهادة الإعدادية ولم يكملوا التعليم الثانوى بعد الإعدادية ٢٧٪ فى الحضر مقابل ٣٣٪ فى الريف ، ونسبة الإناث فى الحضر ٥٨٪ مقابل ٢٠٪ تقريبا فى الريف . وتتضمن نسبتا الذكور ٢١٪ و ٢٣٪ فى كل من الحضر والريف لمن لم يكمل أو مستمر فى التعليم الثانوى بعد حصوله على الإعدادية ، يقابل ذلك ٢٠٪ و ١٤٧٪ للإناث فى كل من الحضر والريف على التوالي .

ويبدو من هذا الجدول أن عدد الأزواج والزوجات الحاصلين على الشهادة الثانوية (أو التوجيهية وفق النظام القديم) متواضع إلى حد كبير ، حيث بلغت نسبة الأزواج فى الحضر ٩٨٪ * مقابل ٦٤٪ * فى الريف ، ونسبة الزوجات فى الحضر ٨٨٪ يقابلها ٢٣٪ فقط فى الريف ، صحيح أن هذا المؤهل كان له

* ترتفع هاتان النسبتان إلى ١٥٪ ، ١٣٦٪ إذا ما نسبت إلى عدد من سبق له الالتحاق بالتعليم النظامى ، أى حذف عدد من الأميين .

وزنه فى الجيل الماضى حيث كان يسمح سوق العمل آنذاك بتوظيف كل من يحصل عليه لكننا كنا نتوقع أن تصل هذه النسبة أضعاف ما أسفر عنه هذا المسح طالما أن هذا المؤهل - سواء كان عاما أو فنيا - هو الحد الأدنى المقبول من ناحية مستوى التعليم . إن كفاءة التعليم وجدواه فى أى جيل يمكن أن تقاس بنسبة من حصل على هذا المؤهل من الراشدين ، ذلك بصرف النظر عن تفضي الكم والكيف فى العملية التعليمية ، فهو الذى سيتاح له فرص التعليم الجامعى والدراسات العليا . وقد يكون هناك بعض المفارقات فى هذه النسبة من الأزواج الذين حصلوا على هذا المؤهل إذا أخذ فى الاعتبار نسب من حصل على المؤهلات المتوسطة والعليا . فقد بلغت نسبة من حصل على مؤهل فوق المتوسط ٣٦٪ ومن لم يكمل ممن حصل على شهادة جامعية وما بعدها من دراسات عليا ٨٢٪ (١٣٪) دبلومات عليا وماجستير ودكتوراه) وإذا جمعت هذه النسب فإنها تفوق النسبة السابقة خصوصا إذا أضيف إليها ٠٦٪ ممن التحقوا بالتعليم الجامعى ولم يكملوه أو مازالوا مستمرين فيه . وقد يكون تفسير ذلك أن نظام التعليم العالى القديم كان يتضمن كل من التعليم الجامعى والمعاهد أو الكليات العليا (خارج نطاق الجامعة) . وكانت هذه المعاهد لا تشترط الحصول على الثانوية العامة (التوجيهية) للالتحاق بها كما هو الحال مثلا بالنسبة لكليات المعلمين والخدمة الاجتماعية والفنادق والمسرح والسينما والمعاهد الفنية العليا . فقد كان يسمح لمن حصل على دبلوم الخدمة الاجتماعية أو المعلمين المتوسط بالالتحاق بالمعاهد العليا أو الكليات غير الجامعية المكملة لهما . والجدير بالذكر أن هذا النظام كان ينطبق على الكليات غير المدنية أيضا .

وتقل هذه المفارقات بوضوح لدى الزوجات فى الحضر (٢٥٪) حاصلات على مؤهل متوسط ، ٣٣٪ على مؤهل جامعى وما بعده) والريف ٦٧٪

حاصلات على مؤهل متوسط ، ٥٠٪ مؤهل جامعى وما بعده) .

ويختلف الأمر لدى الشباب ، بالرغم من أن ما يزيد عن ثلثهم ما زال ملتحقا بالتعليم (ارجع إلى الجدول «١») حيث بلغت نسبة من حصل على الشهادة الثانوية من الشباب الذكور ١٧٢٪ فى الحضر مقابل ١٠٢٪ فى الريف . ويلاحظ هنا أن نسبة من هو مستمر فى المرحلة الثانوية من الشباب تكاد أن تستوعب فئة الحاصلين على الإعدادية ولم يكملوا أو مازالوا فى التعليم الثانوى كما أوضحنا الأمر الذى سيضعاف فى القريب العاجل من نسبة الحاصلين على الثانوية العامة من الشباب من الجنسين فى الحضر والريف على حد سواء . وهذه النسب الواعدة تتفق مع الإحصاءات الرسمية الحديثة (١٩٨٦/١٩٨٥) عن نسبة الحاصلين على الثانوية العامة من الشباب والتي تقترب من ٢٠٪ من مجموعهم الكلى فى المجتمع (بما فى ذلك من لم يلتحق بالتعليم النظامى) . وإذا كان هذا المؤشر يدعو للارتياح فيما يتعلق بكفاءة التعليم قبل الجامعى وتربيته المبشرة لاحتياجات المجتمع من حملة المؤهلات المتوسطة ، فإن قضية نوعية هذا المستوى من التعليم وجذواء الاجتماعية سوف تثار فى موضوع آخر . إن هذه البيانات فى حد ذاتها تؤكد ارتفاع نسبة المتعلمين فى هذا الجيل بشكل جوهري عن نظيره فى الجيل السابق بالرغم من المشكلات التربوية والاقتصادية والاجتماعية الحادة التى تواجه التعليم قبل الجامعى منذ سبعينات هذا القرن .

بيد أن نسبة الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط يقلل من نصاعة الصورة السابقة . إذ بلغت ٥٤٪ لدى الذكور فى الحضر مقابل ٢٥٪ فى الريف ، ٥٥٪ لدى الإناث فى الحضر مقابل ٢٥٪ أيضا فى الريف . وهذه النسب تزيد بشكل واضح ولكن غير جوهري لدى الآباء والأمهات . وكان من المتوقع أن تتضاعف

هذه النسب إذا ما قورنت بما يقابلها من الجيل السابق نظرا لاتساع قاعدة التعليم قبل الجامعى من جهة وحاجة المجتمع الماسة لهذه المؤهلات المتوسطة التى تشكل عصب الصناعة والزراعة والمهن التجارية والإدارية الحديثة . وقد يرجع هذا العزوف عن التعليم فوق المتوسط - الذى هو بطبيعته مهنيا - إلى الإنفتاح العشوائى على التعليم الجامعى بحيث أصبح هو غاية كل شاب من الجنسين بصرف النظر عن العائد الاقتصادى منه . لقد بات من المؤكد أن نسبة من التحق بالتعليم الجامعى من شبابنا بعد حوصله على الثانوية العامة فاق كل التوقعات . صحيح أنه لا يوجد مبرر لذلك ، لكن الصحيح أيضا أن نظام التعليم العالى فى مصر لم يقدم بدائل معقولة للتعليم الجامعى التقليدى . وحتى لو افترضنا أن المعاهد المتوسطة الحالية قد وظفت كل طاقاتها فإنها لن تستوعب أكثر من ١٠٪ من الحاصلين على الثانوية العامة والفنية فى كل عام (أرجع إلى تقارير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى أعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٦) .

صفوة القول أن المستوى الحالى لتعليم الشباب من الجنسين أعلى بشكل جوهري من مستوى الأزواج والزوجات . وهو عند الشباب الذكور أعلى منه عند الشباب الإناث ، وعند الأزواج أعلى من نظيره عند الزوجات . وبلغت النظر أن الفروق الإحصائية (كا ٢) بين الأزواج فى الحضر والريف داله عند مستوى ٠.١ . لصالح الحضريين ، وداله أيضا بين الزوجات فى الحضر والريف لصالح الحضريات أيضا . بيد أن هذه الفروق تقل بشكل واضح لدى الشباب الذكور وأن كانت لصالح الحضريين إلى حد ما أيضا . إلى أن الهوة تزداد بين الشباب الإناث فى الحضر والريف حيث تبلغ الفروق أقصاها بينهم لصالح الفتيات الحضريات .

ثالثا : نوع تعليم أفراد الأسرة من الراشدين :

يقصد بنوع التعليم مضمون وكم المقررات الدراسية والعملية التعليمية* التى من شأنها إكساب الطالب انواع معينة من القدرات والمهارات والاتجاهات التى تؤهله لممارسة حياة مهنية محددة أو تعدده لمرحلة تالية من التعليم . وفى نطاق نظام التعليم فى مصر فإن هذه الانواع تتحدد معالمها أساسا فى مرحلة التعليم قبل الجامعى الذى ينقسم الى أربعة أنواع هى : التعليم العام وهو الغالب الأعم ، التعليم الفنى بفروعه التقليدية الثلاثة ، ثم التعليم الدينى أو الأزهرى والتعليم غير المدنى (العسكرى) . وبصرف النظر عن استقرار الرأى فى وزارة التربية على الأخذ بنظام التعليم الأساسى الذى يمتد لمدة تسع سنوات أو نظام المرحلة الإعدادية المعمول به حتى الآن - على الأقل كمرحلة انتقالية - فإن معظم التخصص فى التعليم النظامى لا يبدأ الا بعد النجاح فى الشهادة الإعدادية حسب ما يحصل عليه الطالب من مجموع . ويلاحظ أن النوعيات السابقة من التعليم غير قابلة للتبادل خلال المرحلة الثانوية وهو ما أضعف كثيرا من فلسفة وأهداف هذا التخصص . وبحسب لغير صالح هذا النظام انتهاء التعليم الفنى - وهو الغالب بعد التعليم العام - بالثانوية الفنية مهما قيل عن إمكانية التحاق المتفوقين فيها ببعض الكليات العملية أو المعاهد الفنية العليا . وإذا كان المخرج من أزمة التعليم والعمالة الفنية فى مصر يكمن فى التوسع فى التعليم الفنى (بالإضافة إلى عوامل أخرى يضيق المقام عن ذكرها) ، إلا أن هذا التوسع لن

* مثل العملية التعليمية القائمة على اكتساب الخبرات والمهارات الفنية عن طريق الممارسات والتدريبات الميدانية أو العملية كما هو الحال فى التعليم الفنى ، مقابل تلك القائمة على اكتساب مهارات الاستدلال والتجريد والتصور كما هو الحال فى التعليم الثانوى العام .

يكون ذا جدوى فى نطاق الوضع الحالى لكفاءة التعليم الفنى والاتجاهات السلبية نحوه خصوصا من جانب الشباب . فقد استقر فى الأذهان منذ أمد طويل أن دون مستوى الثانوى العام مكانة ومستقبلا ، ولا يلجأ اليه إلا من فشل فى الحصول على مجموع يؤهله للالتحاق بالثانوى العام .

والحقيقة أن التعليم الفنى فى مصر يشويه القصور البالغ* فى المنهج والتدريبات العملية . إذ تفتقر المدارس الفنية إلى الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس والمعدات والأجهزة التى تمكن الطالب من اكتساب المعلومات والمهارات المطلوبة كما يكاد يتركز فى التعليم التجارى الذى لا يتطلب تجهيزات وتكلفة، أما التعليم الفنى الزراعى فإن عدد مدارس من الندوة أنه لا يستوعب إلا نسبة متواضعة للغاية من الملتحقين بالتعليم الفنى .

إن هذه المقدمة كان لابد منها لتوضيح ما جاء فى جدول (٣) حيث الغالبية العظمى من الأزواج فى الحضر ٨٤٪ مقابل ٨٥٪ فى الريف كانوا ملتحقين بالتعليم العام ، والنسبة الباقية كان من نصيبها التعليم الفنى .

وتوزع نسب من التحق بالتعليم الفنى بشكل غير متوازن حيث تشمل ٦٠٪ فنى صناعى ، ٤٦٪ تجارى ، ١٥٪ زراعى ، ١٩٪ معلمين لدى الحضريين يقابلها ٣٤٪ ، ٤٠٪ ، ٣٦٪ ، ٠٪ على التوالى لدى الريفين . ولفت النظر أن نسبة من التحق بالتعليم الفنى الزراعى من الريفين ضعف نظيره لدى الحضريين والعكس بالنسبة للتعليم الفنى الصناعى مما قد يعكس حاجة المجتمع آنذاك . ومع ذلك جاءت نسبة من التحق بالمعاهد المتوسطة للمعلمين أقل

* زيارة التربية والتعليم "دراسات فى تطوير التعليم " - القاهرة ، ١٩٨٧ ص ٧٥ - ٨٩ .

جدول رقم (٣) نوع تعليم افراد الأسرة من المراهقين

الشباب الإناث		الشباب الذكور		الزيجات		الأزواج		المقارنات									
رتب		حضر		رتب		حضر											
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%										
٨٧٥	١١٣	٦٠٠	٢٥٤	٢٥٥	٢٤٥	٣٧٠	٤١٨	٨٩٠	٣٥٦	٨٥٩	٥٠٤	٨٤٩	٤٥٤	٨٢٩	٦٥٤		
٢٨٩	٥٦	٣١٣	١٣٣	١٦٠	٧٢	١٣٩	٨٠	٧٣	٣١	١٠٣	٦٣	٤٥	٢٤	٢٥	٣		
٢٢٦	٧	٢٢٦	١١	١٤٩	٦٦	١٣٩	٨٠	٨٠	٣	٧٠	٤	٢٤	١٨	٦٥	٤٤		
٢٢١	٤	٥٠	٢	٧٩	٣٥	١٢١	٧	١٢	٥	٠٢	١	٢٢٦	١٩	٥١	١٠		
٢٢١	٦	٢٤	١٠	٧٠	٣	٥٠	٣	٥٠	٢	١٢	٨	٥٠	٣	١٩	١٣		
٢٢١	٩	٢٢	١٤	٢٥	٢٢	٢٢	٣٠	٥٠	٣	٢٢	١٢	٢٢	١٧	٢٥	١٠		
١٠٠	١٩٤	١٠٠	٤٢٣	١٠٠	٤٤٣	١٠٠	٦١٨	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٥٩٢	١٠٠	٥٣٥	١٠٠	٦٧٢		
١١	—	٨	٤٤٣	١٠٠	٦١٨	١٠٠	٦١٨	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٥٩٢	١٠٠	٥٣٥	١٠٠	٦٧٢		
١٥٤	٥٢	٦٥	٢٩	١٣٠	٧٤٣	٦١٧	٣٦٥	٣٦٥	١١٧	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥	٣٦٥		
٣٥٩	٤٧٥	٥١٦	٦٥٣	١٧١٥	١٣٢٧	١١٥٦	١٠٤٣	١٠٤٣	١١٥٦	١٠٤٣	١٠٤٣	١٠٤٣	١٠٤٣	١٠٤٣	١٠٤٣		
غير ماله												غير ماله		غير ماله		نوع التعليم	
٥٠٠												غير ماله		غير ماله			
٥٠٠												غير ماله		غير ماله			
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	
																نوع التعليم	

مما كان متوقعا خصوصا فى الريف . وقد تعتبر نسبة من التحق بالمعاهد المتوسطة للمعلمين أقل مما كان متوقعا خصوصا فى الريف ، كما لا تزيد نسبة من التحق بالتعليم الأزهرى عن ٠.٣٪ فقط من الأزواج فى الحضر مقابل ٠.٦٪ فى الريف . وكان من المتوقع أن تكون هذه النسبة أعلى من ذلك على افتراض انتشار التعليم الأزهرى فى الجيل الماضى . ولقد تبين أن فروق الدلالة بين التكرارات المقابلة لهذه النسب غير دالة إحصائيا بين الريف والحضر مما يعنى غلبة نظام التعليم على أى اعتبارات ثقافية بالنسبة لجيل الأزواج (الآباء) .

ولا يختلف الأمر كثيرا لدى الزوجات فيما يتعلق بغلبة نسبة من التحق بالتعليم العام فى الحضر ٨٥٪ والريف ٨٩٪ . بيد أن من التحق بالتعليم الفنى يكاد أن يتركز فى التجارى ١.٦٪ حضر مقابل ٧.٧٪ فى الريف . وفيما عدا ذلك من الأنواع الأخرى للتعليم الفنى فإن نسبته لا تكاد تذكر . وتقتصر نسبة الأنواع الأخرى من التعليم على التمريض تقريبا - حيث لم يلتحق بالتعليم الأزهرى أى سيدة سواء فى الحضر أو الريف . ولا توجد أى فروق دالة إحصائيا بين التكرارات المقابلة بين الريف والحضر مما يؤكد الاستنتاج السابق بسطوة النظام التعليمى على أى اعتبارات ثقافية أو علمية (أى أن القيمة الاجتماعية للشهادة تتجاوز الحدود بين الريف والحضر وعائدها المادى) .

ومع تغير ظروف المجتمع والحاجة الشديدة لخطط التنمية من العمالة الفنية وعدم قدرة التعليم العام على استيعاب المزيد من الطلاب حدثت بعض التغيرات الملحوظة فى نوعية تعليم الشباب من الجنسين وإن كانت غير تلقائية على الأرجح (قسرية) . إذ بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم العام من الذكور فى الحضر ٦٧.٦٪ يقابلها ٥.٣٪ فى الريف . وأغلب الظن أن انخفاض هذه النسبة فى الريف لا

يرجع إلى اهتمام الشباب أو آبائهم بالتعليم غير العام ، إنما إلى تدنى المستوى الاقتصادي فى الريف وما ترتب عليه من عدم وجود مدارس خاصة فى القرى وعدم إمكانية الشباب الريفي على منافسة نده الحضري الذى يتوفر لديه نسبيا مستوى أفضل من التحصيل أو التلقين ، والانضباط المدرسى ، وأعضاء هيئة التدريس والتسهيلات والتجهيزات المدرسية بما فى ذلك كثافة الفصول . وتركز النسبة الباقية فى كل من التعليم الفنى التجارى (١٢ر٩٪) للشباب الحضري مقابل ١٤ر٩٪ للشباب الريفي) . ومما يبعث على الارتياح التوسع النسبى فى التعليم الفنى الزراعى فى الريف (٧ر٩٪ فى الريف مقابل ١ر٩٪ فى الحضر) الأمر الذى قد يؤثر بالإيجاب على مشاريع التنمية الزراعية هناك . ويلفت النظر ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم الأزهرى فى الحضر ١ر٩٪ مقابل ٠ر٩٪ فى الريف . وقد يعزى ذلك إلى التوسع فى إنشاء المعاهد الأزهرية وقصر الالتحاق بجامعة الأزهر على خريجي هذه المعاد فقط * . وتوجد فروق دالة عند مستوى ٠.٥ ر. بين ما يقابل هذه النسب من تكرارات فى كل من الحضر والريف ، مما قد يدعم التفسير السابق لهذا التغير .

ولقد انعكس هذا التغير بوضوح على نوعية تعليم الشباب الإناث فى الريف والحضر على حد سواء . إذ بلغت نسبة الملتحقات بالتعليم العام فى الحضر ٦.٠٪ مقابل ٥٧ر٧٪ فى الريف . ويتركز تعليمهن الفنى بشكل كثيف فى التعليم التجارى الذى بلغت نسبته ٣١ر٢٪ فى الحضر مقابل ٢٨ر٩٪ فى الريف . أما

* ارجع إلى الادارة المركزية للمعاهد الأزهرية عن انتشار التعليم الأزهرى خلال الأعوام العشرة السابقة (٧٦ - ١٩٨٦) .

الأنواع الأخرى من التعليم الفنى فإن نسبة من التحقن به يكاد يكون نادرا ويكاد يخلو التعليم الأزهرى من الإناث فى كل من الحضر والريف * ، وإن كان للتمريض بعض النصيب المتواضع . ولا توجد فروق دالة بين الحضر والريف صفوة القول أنه قد حدث تغيير ملحوظ فى نوعية التعليم بالنسبة لجيل الشباب من الجنسين فأصبح التعليم الفنى ذا نسبة مؤثرة تكاد تقترب أحيانا من نظيرها فى التعليم العام كما أصبح هو الحال لدى الشباب الذكور والإناث فى الريف ، على حين أن نوعية التعليم بالنسبة للآباء كان شبه احدى (قاصرا على التعليم العام) بصرف النظر عن تلقائية هذا التغيير والظروف التى أدت إليه . ويبدو أن هذا الاتجاه سوف يتعمق ويقوى كما توحى بذلك الإحصاءات الرسمية للتعليم الفنى والعام خلال السنوات العشر الأخيرة .

أسباب عدم استكمال الراشدين من أفراد الأسرة لتعليمهم :

تتسحب أسباب عدم استكمال الراشدين من أفراد الأسرة لتعليمهم على كافة مستويات التعليم اعتبارا من الشهادة الابتدائية وحتى الشهادة الجامعية . ولقد وضع فى الاعتبار أن هذه الاسباب قد تختلف من الشهادة الابتدائية عن الإعدادية أو الثانوية أو التعليم فوق المتوسط ، بل قد تختلف من جيل الآباء عن جيل الأبناء . وسوف نتعرف على مدى صحة هذا الاحتمال عند تحليل استجابات أفراد العينة على هذا السؤال فى نظام مستوى التعليم . ويكفى فى هذه المرحلة التعرف على الأسباب الإجمالية كما موضح فى جدول (٤) ، إذ يختلف ترتيب هذه الأسباب باختلاف الجيل والجنس ومتغير الحضر/الريف . فالسبب الأول

* ارجع إلى الادارة المركزية للمعاهد الأزهرية عن انتشار التعليم الأزهرى خلال الأعوام العشرة السابقة (٧٦ - ١٩٨٦) .

جدول رقم (١) اسباب عدم استكمال الراشدين من افراد الاسرة لتعليمهم (لكن لم يكمل تعليمه الجامعي)

شباب إناث												شباب ذكر												الدرجة												المقاربات											
رئف				حضر				رئف				حضر				رئف				حضر				رئف				حضر				رئف				حضر				اسباب عدم استكمال التعليم							
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك																
-	-	-	-	-	-	-	-	١	٢٠	١	٢٠	١	٢٠	١	٢٠	١	٢٠	١	٢٠	١	٢٠	١	٢٠	١	٢٠	١	٢٠	١	٢٠	١	٢٠																
٨٨	١	١١٧	٢٥	١١٥	٢٥	١٢	٢٧	٢٨	٣٤	١٧	٣٢	٢٨	٣٤	١٧	٣٢	٢٨	٣٤	١٧	٣٢	٢٨	٣٤	١٧	٣٢	٢٨	٣٤	١٧	٣٢	٢٨	٣٤	١٧	٣٢																
-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٥	٤	١	٢	٥	٤	١	٢	٥	٤	١	٢	٥	٤	١	٢	٥	٤	١	٢	٥	٤	١																
١٥٧	١١	١٤٤	٢٠	٢٦٢	٦٨	٧٩	١٧٨	٧٠	١٤٨	٨٠	٢٧٩	٧٠	١٤٨	٨٠	٢٧٩	٧٠	١٤٨	٨٠	٢٧٩	٧٠	١٤٨	٨٠	٢٧٩	٧٠	١٤٨	٨٠	٢٧٩	٧٠	١٤٨	٨٠	٢٧٩																
١٨٦	١٩	٩٩	٢١	٤١	٣	٣	٣٥	١٤٠	٢٧١	١٤٦	٧٤	١٤٠	٢٧١	١٤٦	٧٤	١٤٠	٢٧١	١٤٦	٧٤	١٤٠	٢٧١	١٤٦	٧٤	١٤٠	٢٧١	١٤٦	٧٤	١٤٠	٢٧١	١٤٦	٧٤																
١٠	١	٢٢	٥	-	١	١٥٧	٢٢	٢٠٠	١٠٨	٢٠	٥	٢٠٠	١٠٨	٢٠	٥	٢٠٠	١٠٨	٢٠	٥	٢٠٠	١٠٨	٢٠	٥	٢٠٠	١٠٨	٢٠	٥	٢٠٠	١٠٨	٢٠	٥																
١٩٦	٢٠	٢٩٦	٦٣	٢٢٥	٤٩	١٧٤	٥١	٤٦	٨٩	٤٨	٩٢	٤٦	٨٩	٤٨	٩٢	٤٦	٨٩	٤٨	٩٢	٤٦	٨٩	٤٨	٩٢	٤٦	٨٩	٤٨	٩٢	٤٦	٨٩	٤٨	٩٢																
٣٦٥	٢٧	٢٧٧	٥٩	٢٦٦	٥٨	٤٢٢	١٢٤	١٥٢	٦٠	٩٣	٦٧	١٢٣	٦٧	٢٠٧	١٢٠	١٢٣	٦٧	٢٠٧	١٢٠	١٢٣	٦٧	٢٠٧	١٢٠	١٢٣	٦٧	٢٠٧	١٢٠	١٢٣	٦٧	٢٠٧	١٢٠																
٨٩	١٠	٤٧	١٠	٤٦	١٠	١٨	٢١	٣١	٣٥	١١٢	٥٦	٣١	٣٥	١١٢	٥٦	٣١	٣٥	١١٢	٥٦	٣١	٣٥	١١٢	٥٦	٣١	٣٥	١١٢	٥٦	٣١	٣٥	١١٢	٥٦																
١٠٠	١٠٢	١٠٠	٢١٢	١٠٠	٢١٨	١٠٠	٢٩٤	١٠٠	٢٩٤	١٠٠	٥٣٩	١٠٠	٥٣٩	١٠٠	٥٠٢	١٠٠	٥٣٩	١٠٠	٥٠٢	١٠٠	٥٣٩	١٠٠	٥٠٢	١٠٠	٥٣٩	١٠٠	٥٠٢	١٠٠	٥٣٩	١٠٠	٥٠٢																
١٦٠	٢٠٩	٥٥	٢١١	١١	٥٢	٣٣	٩١																																								
٩٧	٥٢	٢٤٢	٤٧	١٣١	٧٤٦	٦٢١	٣٦٧																																								
٢٥٩	٤٧٥	٥١٦	٦٥٢	١٧١٥	١٣٣٧	١١٥٦	١٠٤٢																																								
غير ماله												غير ماله												غير ماله												المقاربات											
ماله عند ذ - غير ماله																																															
غير ماله																																															
غير ماله																																															
انفس المرحلة الجامعية ولا يـ لا يتلقون وغيرهم المجموع الكلي k^2 (كا)																																															

ملحوظة : قسمت التالي التي يقل تكرارها عن ٥ عند تغيير K^2 (ك) K^2

لعدم استكمال الأزواج لتعليمهم فى الحضر والريف يرجع إلى عدم القدرة المالية (٤٧.١ ٪ ، ٥٥.٦ ٪ على التوالى) . وقد يرجع ذلك إلى أن الكثير منهم لم يتمتع بميزة التعليم المجانى ، كما أن البعض الآخر ربما كان يقصد التعليم الجامعى على وجه التحديد . ويقع السبب المالى فى المرتبة الأولى أيضا بالنسبة للشباب الذكور فى الريف ٣١ ٪ لكنه يتراجع إلى المرتبة الثانية بالنسبة لنظرائهم فى الحضر ولا نعرف ما الذى يقصدونه بعدم القدرة المالية فى ظل مجانية التعليم فيما عدا الظروف الاقتصادية لأسرهم التى قد تتطلب التحاقهم بالعمل ليكسبوا مصدر رزق لها .

يلى ذلك عدم الرغبة كسبب لعدم استكمال التعليم بالنسبة للأزواج فى الحضر ٣٠.٧ ٪ والريف ١٣.٣ ٪ مما يفسر على أنه قصور فى الوعى أو الدافع . وينسحب ذلك على الشباب الذكور فى الريف ٢٦.٦ ٪ ، لكنه يعتبر السبب الأول لدى اندادهم فى الحضر ٤٢.٢ ٪ . ثم تأتى بعد ذلك بقية الأسباب الموضحة بالجدول على شكل نسب قليلة وترتيب متقارب . عموما ، توجد فروق دالة بين تكرارات الشباب فى الحضر والريف على هذه الأسباب . ويختلف الأمر إلى حد ما بالنسبة للإناث من الجيلين . فالسبب الأول لعدم استكمال الزوجات فى الحضر يرجع إلى العادات والتقاليد ٢٧.١ ٪ وتزداد هذه النسبة لتصل إلى ٣٥.٥ ٪ فى الريف . ويتراجع هذا السبب إلى الترتيب الخامس لدى الأبناء الإناث فى الحضر ٩.٩ ٪ وإلى الترتيب الثالث فى الريف . ويمثل الزواج السبب الثانى للزوجات فى الحضر ٢٠.٠ ٪ والثالث فى الريف ١٥.٧ ٪ ، ويكاد أن يختفى هذا السبب لدى الشباب الإناث (بحكم تحديد عينة الأبناء من الجنسين ممن بلغوا سن ١٦ سنة فأكثر بشرط إلا يكونوا من المتزوجين) .

ثم يأتى بعد ذلك سبب عدم القدرة المالية الذى يمثل ١٤ر٨٪ لدى الزوجات فى الحضر مقابل ١٧ر٨٪ فى الريف ، وينسب مقاربة لدى الشباب الإناث فى الحضر ١٤ر٨٪ والريف ١٥ر٧٪ وإن جاء ترتيب هذا السبب متأخرا عن نظيره لدى الأمهات ، ذلك أن السبب الأول عندهن (الشباب الإناث) يرجع إلى عدم سماح المجموع ٢٩ر٦٪ فى الحضر وتراجعه ليكون السبب الثانى عند نظرائهن فى الريف ١٩ر٦٪ . وتوضح هذه البيانات أن السبب الأول لعدم استكمال الشباب الإناث لتعليمهن يرجع إلى عدم الرغبة سواء فى الحضر ٢٧ر٧٪ أو الريف ٢٦ر٥٪ مع أن هذا السبب يأتى فى ترتيب متأخر لدى عينة الأمهات (الثالث فى الحضر والرابع فى الريف) .

وإذا أخذ فى الاعتبار أن هذا السبب يأتى فى الترتيب الأول لدى الشباب الذكور فى كل من الحضر والريف قد تصبح بصدد ظاهرة لها دلالتها الاجتماعية لدى الشباب من الجنسين (مع أنها لم تكن كذلك لدى جيل الزوجات والأزواج) . ترى هل المقصود بذلك هو عدم الرغبة فى استكمال التعليم الجامعى ؟ أم عدم الرغبة فى استكمال أى مرحلة تعليمية بونه ؟ وإذا رجعنا إلى الجدول الذى يوضح المستوى الحالى لتعليم الشباب من الجنسين يمكن استنتاج أن عدم الرغبة هذه لا تنسحب فقط على التعليم الجامعى بل عدم التعليم فوق المتوسط وربما المتوسط أيضا (الشهادة الثانوية) . صحيح أن الواقع الاجتماعى المعاش يؤكد بما لا يقبل الشك أن التعليم لم يعد يعنى - كما كان فى السابق - المهنة والدخل والمكانة الاجتماعية ، وأن الحرفيين والتجار والوسطاء وعمال الخدمات ومن فى مستواهم أصبحوا الطبقة الجديدة التى تفرض أسعار خدماتها المبالغ فيها والتى تزداد يوما بعد يوم نون أن يقابل ذلك جهدا أو خبرة أو مستوى تعليمى مكافئ - إلا أن إصلاح نظام التعليم وتوازن هيكله وترسيخ قيم التعليم التقنى قد يصحح

هذا الخلل ويعيد للتعليم قيمته الايجابية .

- رابعا : التطلعات نحو مستوى التعليم :

تمثل التطلعات نحو التعليم مؤشرا دالا نحو ما يمكن أن يكون عليه مستوى التعليم فى المستقبل عندما تتوفر الظروف التى تساعد على تحقيق ذلك . ومرجع ذلك أن الطموح التعليمى يشكل مع الطموح المهنى والاجتماعى أهم مكونات ما يعرف بالطموح العام الذى ينبىء بدافعية الفرد والمجتمع للإنجاز . إن بلوغ الفرد لمستوى معين من التعليم ليس محض صدفة أو مجرد توفر امكانيات اجتماعية واستعدادات شخصية . إنه قبل أى شىء دافع وإصرار ومثابرة على الوصول لهدف معين يعتقد الفرد أن ذاته تتأكد بتحقيقه . وينطبق ذلك بصفة خاصة على المراحل المتأخرة من طفولة الفرد ومراهقته وشبابه . وقد يكون هذا الطموح أو الدافع على شكل اتجاهات وقيم فردية . وعندما تتناغم هذه الاتجاهات والقيم الفردية مع المناخ الاجتماعى السائد المحبذ للتعليم والمدمع له يكون العائد على الفرد والمجتمع إيجابيا حيث يعظم كل منهما الآخر ويرفع من قيمته . ويلفت النظر ما لهذا الطموح التعليمى من إمكانية التحقيق عبر الأجيال . فالوالدان اللذان لم يتح لهما ما كان يتمنيانه لانفسهما من تعليم ، فإنه عادة ما يحققانه فى أبنائهما بإصرار وإلحاح خصوصا إذا كانت ظروف الأبناء تساعد على ذلك . إن ما أطلقه ماكملان Mcmillan * وغيره على هذا الدافع بأنه «فيروس» التحديث فى أى مجتمع يلخص ببلاغة أهمية هذا الدافع بالنسبة لعملية التنمية الاجتماعية .

* محمود عبد القادر محمد * دراستان فى الدافع للإنجاز وسيكولوجية التحديث * القاهرة - الانجلر ١٩٧٦ (ص ٧ - ١٥) .

عموما ، يتضح من جدول (٥) صحة هذه التصورات النظرية . إذ تنعكس طموحات الامهات المتواضعة لما كن يطمنون من تعليم على شكل طموحات أكثر رقيا لدى أبنائهم . وإذا ربطنا هذا التوجه بما سبق التوصل اليه من أن مستوى تعليم البناء أكثر ارتفاعا ورقيا عن مستوى تعليم آبائهم ، يتضح أن الطموح التعليمي ليس مجرد آمنيات عابرة . وتفصيلا ، يمكن القول بأن مستوى الطموح التعليمي للأزواج أو الآباء في الحضر أكثر منه ارتفاعا في الريف . فنسبة من ذكر أنه لم يكن له أى تطلعات في الريف (١٤٤٪) أعلى منها في الحضر (٩٧٪) ، ومن كان يتمنى أن يصل إلى مجرد الإلمام في الريف (٢٧٤٪) أكثر في الحضر أيضا . أما نسبة ما يطمناه الأزواج في الحضر من شهادة جامعية (٤٢٤٪) فإنه يفوق كثيرا نظيره في الريف (٣١٤٪) . وهكذا بالنسبة للدراسات العليا .

ويفلت النظر أن مستوى طموح الامهات (الزوجات) أقل من نظيره لدى الآباء (الأزواج) بصفة عامة ، على حين أن الأم بطبيعتها تمثل " الضمير الثقافي " للمجتمع في الحضر و " مخزونه " في المستقبل . وقد شفع لها هذا الإقلال رقة حالها من التعليم ومن ثم ما هو متاح لديها من معلومات كافية عنه . لقد عبر ٢٨٪ من الريفيات عن عدم الرغبة مقابل ١٩١٪ من الحضرىات . كما أبدى ٣٣٦٪ منهن في الريف عن مجرد تطلعهن إلى معرفة القراءة والكتابة مقابل ٢٨٪ في الحضر .

وهناك ٢٢٦٪ من الامهات في الحضر من يتطلعن إلى بلوغ المستوى الجامعى مقابل ١٣٪ في الريف . أن الفروق داله عند مستوى ١٠٠ بين الريفيات والحضرىات في مستوى تطلعهن للتعليم لصالح الحضرىات .

جدول رقم (8) ما بينة (ك) بينة) الأيدم والبناء من مستوى تعليم

مستوى التعليم	الدرجات						نتائج						شباب تكبر						شباب إناث					
	رديف		رديف		رديف		رديف		رديف		رديف		رديف		رديف		رديف		رديف		رديف		رديف	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المدرسة ليه	١٠١	٩٧	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤
مجموع الترات والكتابة	١١٨	١١٩	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤	١١٧	١١٤
البيئية	١٢	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الإحصائية	٢٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
التربية العامة	٢٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
التربية الفنية	١٢٣	١١٨	١٢٨	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩
تعليم فوق المتوسط	٢٢	٢١	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
شهادة جامعية	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٤٨١
مدرسة عليا	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
المجموع	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠	١١٤٠
غير مبيح	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
المجموع الكلي	١٠٨٢	١١٥١	١٢٣٧	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥	١٣١٥
٢ ^٢ (ك)	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢	١٠٨٢

ملاحظة : قسمت النسبويات التي يقل تكرارها عن ٥ حذف تقدير (ك)

ويختلف التطلع بشكل واضح لدى الأبناء أو الشباب الذكور حيث تقل بكثير نسبة من لا يرغب ومن يتطلع إلى مجرد الإلمام بالقراءة والكتابة والابتدائية والإعدادية والتي تبلغ في جملتها ١٧٪ من مجموعهم في الحضر ومثلهم تقريبا في الريف . إن نسبة من كان يتمنى منهم الوصول إلى مستوى الثانوية العامة لا يتعدى ١٥٪ من مجموع عينة شباب الحضر مقابل ١٩٪ من مجموع عينة شباب الريف ، بينما تبلغ من كان يتمنى الوصول إلى مستوى الثانوية الفنية اضعافا مضاعفة (١٦١٪ في الحضر مقابل ١٤٤٪ في الريف) النسبة السابقة.

وتختلف الصورة لدى الشباب الإناث حيث تتدنى تطلعات الريفيات إلى مستوى يصعب مقارنته بأندادهن في الحضر . فقد عبر ١٢٥٪ عن عدم الرغبة، ١٣٢٪ عن مجرد القراءة والكتابة ٦٪ عن الحصول على الشهادة الابتدائية أو الإعدادية ، مقابل ٨٥٪ ، ٥١٪ ، ١٢٪ على التوالي لدى أندادهن في الحضر . وتتساوى نسبة المجموعتين فيما يتمنوه من تعليم فنى (١٤٤٪ في الحضر و١٥١٪ في الريف) . بيد أن نسبة من كان يتمنى الحصول على الشهادة الجامعية منهن في الحضر (٦٢٪) يبلغ ما يقرب من ضعف نظيرهن في الريف (٣٨٪) . أن الفروق داله عند مستوى أقل من ٠.١ . بين تطلعات الشباب الإناث في الريف والحضر لصالح عينة الحضر .

خامسا: التعليم المستمر :

أصبح من المتعارف عليه في الأدب التربوى أن الاتجاه الإيجابى نحو التعليم المستمر وممارسته خلال دورة حياة الراشدين الذين التحقوا بالتعليم النظامى من المؤشرات الداله على كفاءة وفاعلية التعليم فى أى مجتمع . ويقصد

بالتعليم المستمر ذلك النوع من التعليم غير النظامى الذى يلتحق به الكبار Adult من أفراد المجتمع فى أى وقت يشاؤون بهدف استكمال ما فاتهم من معارف ومهارات تتطلبها مقتضيات العصر قد تؤدى إلى تحسين أوضاعهم المعرفية أو المهنية أو الاقتصادية . وتأتى أهمية هذا الاتجاه وما يصاحبه من ممارسة فى عصر الانفجار المعرفى وتدخل العلم والتكنولوجيا بشكل مباشر فى تحسين أوضاع الفرد والمجتمع وحل مشاكلها . وعندما يصبح التعليم النظامى - حتى وإن كان نموذجيا - غير قادر على إمداد الملحقين به بالمعلومات والحقائق والمهارات التى تتراكم على المستوى العالمى يوما بعد يوم ، عندما يصبح الأفراد على هذا النحو تؤول فلسفة التعليم أساسا إلى التركيز على تعليم الفرد كيف يعلم نفسه بنفسه كى يستطيع أن ينمى معارفه ومهاراته بعد استكمال تعليمه الرسمى بصرف النظر عن المرحلة التى قطعها فى هذا التعليم . ويبدى أن توفير مناخ وإمكانيات التعليم المستمر هى مسئولية المجتمع قبل أى شئ آخر سواء عن طريق مؤسسات التعليمية القائمة كما هو الحال فى مراكز الخدمة العامة Public Service التى تشرف عليها بعض الجامعات ، ومرونة النظام التعليمى وسياسات القبول بالجامعات وغيرها بحيث تسمح للدارس أن يجمع بين العمل والدراسة خلال فترة زمنية طويلة ووفق ما تسمح به ظروفه ، ونظام الجامعات المفتوحة والعمالية ، أو انتشار مراكز التدريب المهنى والحرفى وتعلم اللغات والسكترارية والإدارة الحديثة والكمبيوتر والمنشآت (النوادى) العلمية وغيرها بصرف النظر عن تبعيتها لمؤسسات حكومية مثل وزارة التربية والتعليم العالى والعمل والشئون والصناعة أو لمؤسسات خاصة مستقلة . المهم أن تفوض هذه المراكز والمعاهد بمنح إجازات معتمدة فى سوق العمل حتى يكون للتعليم المستمر مصداقيته وجاذبيته لدى من يرغب من جبهة الكبار .

وتعكس بيانات جدول (٦) الواقع غير السار للتعليم غير المستمر فى مصر .
ويأتى الشعور بالصدمة من معلومتين أساسيتين فى هذا الجدول . الأولى تتعلق
بنسبة من انتظم فيه من أفراد عينة هذا المسح الذين يمثلون بصدق مجتمع الكبار
أو المنتفعين بهذا النظام (إذا كان له وجود حقيقى فى المجتمع المصرى) . إذ
تبلغ هذه النسبة ١٣٪ تقريبا من مجموع الأزواج فى الحضر يقابلها ٤٦٪ فى
الريف ، ١٢٧٪ من الزوجات فى الحضر يقابلها ٣٨٪ فى الريف ، ١٧٣٪
من مجموع الشباب الذكور فى الحضر يقابلها ٩١٪ فى الريف ، ٢٠٤٪ من
مجموع الشباب الإناث فى الحضر يقابلها ١٠٩٪ فى الريف . وإذا كانت
مؤسسات التعليم غير عصرية ولا مكتملة ولا معروفة جيدا فى حضر مصر فإن
وضعها فى ريفها أسوء من ذلك بكثير . وأغلب الظن أن هذه النسب المتواضعة
- خصوصا فى الريف - لا تعبر عن المعنى المقصود بالتعليم المستمر .

وتتعلق المعلومة الثانية بمدى تنوع هذا التعليم وتلبيةه لمتطلبات العصر
واحتمياجات السوق المحلية وغيرها . وإذا لا تخرج هذه التخصصات عن خمسة
(بعد ضم التفصيل إلى التدريب الحرفى) . ويتركز غالبية المنتظمين فى هذا
التعليم فى التدريب الحرفى . إذ تبلغ نسبتهم لدى الأزواج فى الحضر ٦٧٪
(جملة المنتظمين ١٣٥ زوجا فقط) مقابل ٧٤٪ فى الريف (جملة المنتظمين ٧٤
زوجا فقط) ، ٨٠٪ زوجات حضر (جملة المنتظمات ١٧٠ زوجة فقط ، ٨٨٪
زوجات ريف (جملة المنتظمات ٦٥ زوجة فقط) ، ٦٠٪ شباب ذكور حضر (جملة
المنتظمين ١١٣ فقط) مقابل ٥٩٪ فى الريف (جملة المنتظمون ٤٦ فقط) ، ٦٪
شباب إناث حضر و ٧٠٪ شباب إناث ريف (جملة المنتظمات ٩٧ شابه فى
الحضر و ٤٣ شابة فى الريف) . وهكذا يبدو مفهوم التعليم المستمر عندهم
وكأنه يعنى التدريب الحرفى (بما فى ذلك التفصيل) الذى هو بطبيعته تدريب

قصير المدى لا يتعدى عدة أشهر بهدف اكتساب مهارات حرفية معينة تؤهل صاحبها لأن يكون حرفيا شبه ماهر تقريبا . يلى ذلك تعليم اللغة الانجليزية الذى يكاد أن يقتصر على الذكور سواء كانوا آباء (١٨٥٪ حضر ، ١٣٪ ريف) أو أبناء (١٧٧٪ حضر ، ١٥٢٪ ريف) لوجود مثل هذه المراكز فى الحضر أساسا ويصعب على الأنثى فى الريف التحاق بها لصعوبة ذلك من جهة وسطوة التقاليد من جهة أخرى . ثم يأتى بعد ذلك التدريب على الآلة الكاتبة الذى ينتظم فيه بكثافة نسبة الشباب من الجنسين فى كل من الحضر (١٤٢٪ ذكور ، ٢٦٨٪ إناث) والريف (١٩٦٪ ذكور ، ٣٠٪ إناث) على حد سواء . وتنتظم فى هذا التدريب نسبة أقل من الآباء والأمهات . وإذا كان التدريب على الآلة الكاتبة غير مكلف فإن عائدته الاقتصادية مجز لحاجة سوق العمل المتزايدة إلى هذه الحرفة كما لا يتطلب مستوى معيناً من التعليم خصوصا بعد الإلمام بالقراءة والكتابة يضاف إلى ذلك قصر الفترة التى يستغرقها التدريب عليه والتى تعد بالأسابيع . أما تعليم الكمبيوتر والسكرتارية وأعمال المحاسبات فإنها تكاد تنحصر لدى الذكور فى الحضر (آباء وأبناء) بنسبة قليلة للغاية . وقد يرجع ذلك إلى هذا النوع من التعليم مكلف وغير منتشر ويتطلب مستوى تعليمى لا يقل عن المتوسط .

إن أهم ما يوحى به هذا المكون أن معنى التعليم المستمر غير واضح لدى عينة هذا الدراسة . وأن الإقبال عليه محدود للغاية ، ويكاد أن يقتصر على التدريب الحرفى بما فى ذلك الخياطة والآلة الكاتبة ، ويخلو من فلسفة التعليم الذاتى والرغبة فى الاستزادة المعرفية . وهذا الاستنتاج يوحى بافتقار نظام التعليم فى مصر إلى الكفاءة والفعالية لأنه يركز على مجرد تلقين المعلومات وحفظها للنجاح فى الامتحان على حساب تنمية القدرة على التعليم الذاتى وبحث

الدافع على مواصلة الاطلاع والإلمام المناسب بالجديد فى مجال المعرفة والتخصص بعد التخرج للتوافق مع مقتضيات عصر الانفجار المعرفى .

ساسا : نسبة الامية وتعليم الكبار :

بأخذ هذا المسح بالتعريف الأبجدي لمعنى الامية ، " أى عدم قدرة الفرد الذى بلغ عشر سنوات فاكثر على القراءة والكتابة " . وهذا هو المعمول به فى التعدادات العامة للسكان فى مصر بما فى ذلك تعداد سنة ١٩٨٦ لسهولة التحقق من ذلك . وقد يعادل الإلمام اجتياز الفرد بنجاح فى امتحانات النقل للسنة الرابعة الابتدائية * وتعد برامج محو الامية الابجدية بناء على هذا الأساس . بيد أن الامية الابجدية لا تعكس الحجم الحقيقى للامية " الحضارية " أو الوظيفية فى مصر لاسباب من أبرزها أن الإلمام له مستويات متباينة تبدأ من مجرد معرفة القراءة وفك الخط التى يعانى صاحبها من صعوبة الكتابة بصفة خاصة ومن ثم احتمال الارتداد إلى الامية أو ما يقاربها - حتى الاستخدام الكلف لمهارات القراءة والكتابة فى شتى مناحى الحياة . كما أن مستوى الإلمام لا قيمة له ما لم يمكن الملم من ممارسة الانشطة المهنية والمعرفية والثقافية التى تتطلب استخدام مهارات القراءة والكتابة . إن الملم بهذا المعنى هو الذى يستطيع توسيع معارفه وتعليم نفسه بنفسه إذا كان لديه الدافع المناسب لذلك . وعلى هذا فإن مساحة الامية الوظيفية قد تمتد لتشمل جزءا من الملمين وربما جزءا آخر ممن لم يكملوا المرحلة الابتدائية ، بل وقد تمتد إلى جزء آخر من الحاصلين على

* أخذ القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم الكبار ومحو الامية بالتعريف الوظيفى للامية بأنه " كل مواطن يتراوح عمره بين الثامنة والخامسة والأربعين وغير مقيم فى أى مدرسة ولم يحصل فى طفولته على نهاية الصف الرابع الابتدائى " .

الابتدائية خصوصا الشباب من الجنسين . إن تقدير نسبة الأمية عن طريق هذا المسح يصعب تعميمه على كافة أفراد المجتمع ممن بلغوا العاشرة فأكثر للأسباب التي سبق الإشارة إليها .

أ - نسبة الأمية بين الراشدين من أفراد الأسرة .

سبق مناقشة ما ورد فى جدول (٢) عن نسبة الأمية بين الراشدين من أفراد الأسرة وتحفظاتنا على ذلك . ونضيف أن نسبة الأمية على مستوى أفراد عينة هذا المسح البالغ تعدادهم ٧٢٥٣ فردا (مجموع الأزواج والزوجات والشباب من الجنسين فى كل من الحضر والريف) تبلغ ٤٣,٦٪ وهى أقل مما ورد فى التقرير الأول لتعداد عام ١٩٨٦ . وقد تقترب هذه النسبة من نظيرها فى التعداد الأخير إذا قدرت من واقع استمارة الأسرة المعيشية . ويلاحظ أن نسبة الأمية لدى مجموع عينة الحضر أقل من نصف (٣٠,٩٪) نظيرها تقريبا فى الريف (٥٥,٦٪) . كما يلاحظ أن هذه النسبة تبلغ لدى عينة الزوجات والأزواج أربعة أضعاف (٥٣,٧٪) نظيرها لدى عينة الشباب من الجنسين (١٤,١٪) وجميع الفروق بين هذه النسب داله عند أقل من ٠,١ . وأخيرا تبلغ هذه النسبة ٣٨,٩٪ لدى مجموع عينة الأزواج وما يقابل ضعفها تقريبا أى ٦٤,١٪ لدى مجموع عينة الزوجات ، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٧٪ لدى مجموع عينة الشباب الذكور وتبلغ أكثر من ثلاثة أضعافها (٢٤,١٪) لدى مجموع عينة الشباب الإناث . إن العرض السابق يؤكد أن الإناث بصفة عامة وفى الريف على وجه الخصوص يمثلن المصادر الأساسية للأمية فى مصر . وإذا كانت هذه المؤشرات تؤكد الانخفاض التدريجى لنسبة الأمية فى مصر - خصوصا إذا قورن جيل الآباء بجيل الأبناء فى هذه الدراسة ، إلا أن العدد المطلق للأمية فى تزايد مقلق . فقد بلغ هذا العدد ١٥٨ مليون فردا عندما كانت نسبة الأمية ٥٦,٣٪ لمجمل السكان الذين بلغوا عشر سنوات فأكثر وفق تعداد سنة ١٩٧٦ ،

جدول رقم (٧) نسبة الالتحاق بقسمول محو الأمية لمن سبيع عليها من الأفراد الواشدين بالأميرة
(من لم يتحقق بالتعليم النظامي)

شباب إناث												شباب ذكور												الزوجة												النح				المقاربات																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																									
رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر		رتف		حضر			

ملحوظة : خستم الخوايا التي يقل تكرارها عن ٥ عند تقدير (K^2)

والآن يقدر هذا العدد المطلق بما يقرب من ٢٠ مليون نسمة رغم انخفاض نسبة الأمية إلى ما يقرب من ٥٠٪ .

مقارنة نسب الأمية الأبجدية بين أفراد الأسرة (١٦ سنة فأكثر) من الجنسين في الحضر والريف ،

سبق الإشارة إلى أن هناك أكثر من مصدر لتقدير نسبة الأمية بين الأفراد الراشدين لعينة أسر هذا المسح . ويأتى المصدر الأول من سؤال أفراد عينة المسح عن انتظامهم فى تعليم نظامى (الأسئلة رقم ١ ورقم ٢٨ بالاستمارة العامة) وهذا ما يتضح فى الجدول رقم (١) . ويأتى المصدر الثانى من الأسئلة رقم ١٨ ورقم ١٩ بالاستمارة العامة أيضا والخاصة بمعرفة القراءة والكتابة . أما السؤال الخاص بالتعليم فى استمارة الأسرة المعيشية فإنه يعطى مؤشرا عن نسبة الأمية بين كافة أفراد الأسر المعيشية الذين بلغوا سن الإلزام ، ومن ثم فهو أقرب لنسبة الأمية المقدرة من تعداد عام ١٩٨٦ . ولقد تبين أن المصدر الأول والثانى غير متعارضين وإن كانا غير متطابقين ، ذلك أن هناك نسبة قليلة من الذين لم يلتحقوا بالمدرسة يقعون فى فئة الملمين . كما أن هناك نسبة غير قليلة من الذين لم يكملوا تعليمهم الابتدائى - خصوصا الذى توقفوا عند أقل من مستوى الصف الخامس - أميون .

١ - نسبة الأمية بين الإناث فى الحضر والريف :

تبلغ نسبة الأمية بين الزوجات أو الأميات فى الحضر ٤٥٨٪ مقابل ٧٥٦٪ فى الريف . وقد يرجع هذا التفاوت الكبير بين النسبتين إلى عدة عوامل ، من بينها سطوة التقاليد غير المحبذة لتعليم المرأة فى الريف خلال الجيل السابق ، وعدم انتشار مدارس تعليم البنات هناك ، وعدم تقبل المجتمع الريفى لمبدأ

اشتغال المرأة بالعمل حيث لم يكن هناك حاجة ملحة لذلك خصوصا بالنسبة لسوق العمل ويصعب أن نتصور العمل الذى يمكن أن تلتحق به المرأة المتعلمة فى الريف فيما عدا بعض الأعمال المحدودة فى المدينة ، بصرف النظر عن عزلة الريف عن المدينة آنذاك . ولقد اختلف الوضع لدى الأبناء أو الشباب الإناث فى الريف حيث انخفضت نسبة الأميات منهن إلى ٤٢.٩٪ فى الريف و١٠.٣٪ فقط فى الحضر . وربما يعنى ذلك أن العوامل المعوقة لتعليم المرأة التى سبق الإشارة إليها فى الريف قد خفت حدتها ، خصوصا بعد تداخل الريف فى الحضر وتحسن المواصلات بين القرية والمدينة . ومع ذلك يظل الريف بمفهومه الاجتماعى هو المنبع الأساسى للامية بالنسبة للإناث على وجه الخصوص .

ويلفت النظر أننا توصلنا " إلى نتائج مشابهة فى دراسات أخرى منذ ما يزيد عن ١٥ سنة ، تبشر بأن نسبة الأمية بين الريفيات فى تناقص مستمر إذا ما قورن بمستوى تعليم أمهاتهن . وكنا نتوقع أن تكون نسبة الأمية بينهن فى هذا المسح وبعد هذه السنوات الطويلة أفضل من ذلك بكثير . ولا ندرى سبب التحسن البطئ جدا فى نسبة الأمية بينهن وربما يعزى ذلك إلى أن الملمات منهن وربما اللانى لم يكملن المرحلة الابتدائية يرتدون إلى الأمية عندما يتقدم بهم العمر ويصبحن أمهات نظرا لعدم استخدام مهارات الكتابة والقراءة فى حياتهن اليومية. وقد ينطبق ذلك أيضا على عدد غير قليل من الحاصلات على الابتدائية .

* محمود عبد القادر " التغير الاجتماع الذى طرأ على الأسرة المصرية " المجلة الاجتماعية القومية

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية ، المجلد الثامن ، العدد الأول ١٩٧١ .

٢ - نسبة الأمية بين الذكور فى الحضر والريف :

تبلغ نسبة الأميين من عينة الأزواج فى الحضر ٢٧,٣٪ مقابل ٤٩,٦٪ فى الريف . ولا تختلف كثيرا أسباب ارتفاع هذه النسبة فى الريف عن نظيرها لدى الزوجات فيما عدا انتفاء العامل الخاص بالتقاليد التى هى فى صالح تعليم الذكر ، إذ كان الوعى بأهمية التعليم فى الماضى أضعف كثيرا مما هو عليه الآن ، ولم تستوعب المدارس الابتدائية آنذاك غير ما يقرب من نصف عدد من بلغ سن الإلزام . يضاف إلى ذلك سوق العمل لم يكن فى حاجة إلى التخصصات الدقيقة التى يتطلبها الآن ، وقدرة قطاع النشاط الزراعى والتجارى والحرفى على امتصاص غالبيتهم وقت أن كان تعداد السكان نصف ما هو عليه الآن .

وتكاد تتلاشى نسبة الأمية (٣,٧٪ فقط) بين الأبناء أو الشباب الذكور فى الحضر ، بينما لا تتعدى ١١,٥٪ فقط فى الريف . ومع أن هذا المؤشر يؤكد انحسار الأمية بين الشباب الذكور فى كل من الريف والحضر ، إلا أن نتائج البحوث السابقة * تؤكد أن هذه النسبة تقترب إلى نظيرها عند الآباء عندما يبلغ هؤلاء الشباب عمر آبائهم لارتداد معظم الملمين والذين لم يكملوا المرحلة الابتدائية وبعض ممن أكملوها إلى الأمية . ويرجع ذلك إلى أن المهن المحتمل أن تستوعب الملمين والحاصلين على الابتدائية لا تتطلب استخدام أو توظيف مهارات

* محمود عبد القادر " التغير الاجتماعى الذى طرأ على الأسرة المصرية الحديثة " (مرجع سابق) .

محمود عبد القادر " ديناميات الخصوبة والحراك " المجلة السكانية . المجلد الرابع العدد الثانى ٧١ .

عاطف خليفة ، محمود عبد القادر ، التحديث ، الخصوبة ، وتنظيم الأسرة "المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناحية (بالانجليزية) ١٩٨١ .

القراءة والكتابة خصوصا الزراعة والحرف اليدوية وأعمال الخدمات وما في مستواها . ويبدو أن القضية أهم من ذلك ، حيث لا يشجع المجتمع على توظيف هذه المهارات في المعاملات اليومية . فليس هناك ما يغري الملم أو يجبره على أن يظل على مستواه أو يحفز الأمل على محو أميته . فمن جهة نجد أن مجتمعنا لا ينبذ الأمل ، ويتيح له الاستفادة من معظم الخدمات العامة دون صعوبة تذكر (قارن مثلا أسلوب التعرف على أنواع المواصلات وإجراءات السفر للخارج ما هو متبع في المجتمعات الغربية) ومن جهة أخرى لا توجد قيود مؤثرة على تشغيل الأميين في الوظائف الدنيا سواء الحكومية منها أو القطاع الخاص ، وهكذا بالنسبة لممارسة معظم الحقوق السياسية والحصول على الاحتياجات اليومية . وفي دراسة حديثة عن الأمية من وجهة نظر الأمل * ، أوضح غالبية أفراد عينة هذه الدراسة (الأميون) عدم وجود أى مشكلات تواجههم في حياتهم اليومية وأنه لا يوجد ما يستدعى إجبارهم أو حتى إغرائهم على محو أميتهم حيث لا عائد مادي أو معنوي من وراء ذلك .

٣- نسبة الملمين من الجنسين وعلاقة ذلك بالأمية الوظيفية:

أوضحنا أن الإلمام له مستويات متعددة تصل إلى ما يقرب من الشهادة الابتدائية . ومن الصعب في المسوح الاجتماعية تحديد مستوى هذا الإلمام ما لم تستخدم اختبارات مقننة في القراءة والكتابة . ومن الأوقع تعريف الملم بأنه

* أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (مجلس بحوث العلوم الاجتماعية) * الأمية من وجهة نظر

الأمي - (التقرير النهائي) القاهرة ، يوليو سنة ١٩٨٦ .

" الفرد الراشد الذى لم يصل إلى مستوى الشهادة الابتدائية ويستطيع استخدام مهارات القراءة والكتابة بيسر فى حياته اليومية " . ويلاحظ إمكانية ارتداد الملمين إلى الأمية كلما ضعف مستوى إلمامهم وقلت فرص استخدامهم لمهارات القراءة والكتابة فى حياتهم اليومية . وربما ينطبق ذلك على بعض الحاصلين على الشهادة الابتدائية خصوصا فى الريف . وقد أدى تزايد هذه النسبة إلى اعتماد التعليم الأساسى الذى يمتد إلى مستوى الصف التاسع (ما يعادل السنة الثالثة الإعدادى) لضمان عدم الارتداد إلى الأمية لمن أنهوا بنجاح شهادة التعليم الأساسى ، ومن ثم السيطرة على أخطر مصدر للأمية فى مصر .

ويلاحظ أن نسبة الملمين فى عينة هذا المسح تقل كثيرا عن نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية وتلى - بعد مسافة كبيرة - نسبة الأميين وإن كان هناك تفاوت دالا إحصائيا بين الأزواج والزوجات فى كل من الحضر والريف ، وبينهم والشباب من الجنسين أيضا ، مما يجعل سلم التعليم غير هرمى خصوصا لدى الأزواج والزوجات . إذ بلغت هذه النسبة لدى الأزواج فى الحضر ١٥٪ وفى الريف ١١٪ ، ولدى الزوجات فى الحضر ٩٧٪ وفى الريف ٨٥٪ . ويكاد أن يعتدل هذا الهرم لدى الشباب الذكور ، حيث تبلغ نسبتهم فى الحضر ٥١٪ وفى الريف ٦١٪ ثم يعاود هذا الهرم عدم انتظامه لدى الشباب الإناث حيث بلغت نسبتهم فى الحضر ٥٧٪ ومثلا تقريبا فى الريف .

وإذا أخذ فى الاعتبار أن معرفة القراءة والاحتفاظ بمهارتها أسهل من معرفة الكتابة والاحتفاظ بمهارتها يمكن تفسير ما توصل إليه هذا المسح من نتائج بهذا الخصوص . إذ بلغت نسبة الذين يعرفون الكتابة إلى من يعرفون القراءة ٧٥٪ لدى الأزواج فى الحضر مقابل ٧٢٦٪ فى الريف ولدى الزوجات

فى الحضـر ٧١٤٪ مقابل ٣٤٦٪ فى الريف . ولعل النسبة الأخيرة توضح بجلاء تأثير البيئة على مدى الارتداد للامية . فالأصل أن هؤلاء الأفراد كانوا فى البداية يعرفون القراءة والكتابة بقدر شبه متساو (خلال سنوات الدراسة بالمدرسة الابتدائية) إلا أن الاحتفاظ بمهارة الكتابة لم تتح إلا لمن اضطرت ظروف حياته اليومية إلى استخدامها بشكل مستمر . ومما يدعم هذا الاستنتاج عدم وجود هذه الظاهرة تقريبا بين الشباب من الجنسين فى الحضـر والريف على حد سواء .

جـ - تعليم الكبار عن طريق نـصـول محو الأمية ،

إن التأمل فى الإحصاءات الرسمية لتعليم الكبار يفضى تلقائيا إلى استنتاج مفادة غياب الوعي الوطنى بمشكلة الأمية فى مصر سواء على المستوى الحكومى أو الشعبى رغم أن العدد التقريبى للأميين يقترب من عشرين مليون فردا ممن يبلغ أعمارهم عشر سنوات فأكثر ، وهذا العدد يقترب من ٥٠٪ من المجموع الكلى لأفراد هذه الفئة العمرية الواسعة وفق تعداد ١٩٨٦ .

وإذا كان الإجماع قائما حول ضرورة معالجة هذه المشكلة جذريا وبشكل متكامل كمدخل فعال للتنمية ، فإن خطط التنمية السابقة والحالية فى مصر أغفلت هذا المدخل وكأن زيادة حجم الصناعة والزراعة وتحسين مستوى الدخل سيؤدى تلقائيا إلى معالجة هذه المشكلة . ومن دلائل ذلك أن وزارة التربية لم تخصص فى عام ٧٦ - ١٩٧٧ إلا ما يقل عن نصف مليون جنيه لمحو أمية الكبار ، وأمكن بهذا المبلغ المتواضع افتتاح ٨٠٥٠ فصلا لمحو الأمية (عادة ما تكون هذه الفصول داخل بعض المدارس الابتدائية الحكومية لان العمل فيها يكون مساء ، ويمثل هذا المبلغ قيمة مكافأة المتطوعين والكتب الموزعة على الدارسين،

والمصاريف الإدارية) * ولقد التحق بها ٢٧١ ألف أمى نجح منهم ١٤٣٥ ألف أى ما يقرب من نصف الملتحقين ، وهو ما يعادل ٩٦.٠٪ فقط من عدد الأميين فى هذا العام . وتفيد الإحصاءات الرسمية لوزارة التربية والتعليم عام ١٩٨٦/٨٥ عن هذا الموضوع أن هذه النسب لم تتغير كثيرا . كما لا يوجد أى بيان يوضح نسبة من ارتد مرة أخرى إلى الأمية ممن نجحوا فى هذه الفصول . إذ من المعتقد أن هذه النسبة ليست قليلة لأن مدة الدراسة المسائية فى هذه الفصول ٩ أشهر فقط يفترض فيها أن الملتحق قد بلغ تحصيله ما يعادل مستوى الصف الرابع الابتدائى . وهذا الافتراض لا يضمن الارتداد إلى الأمية مرة أخرى خصوصا إذا أخذ فى الاعتبار شكلية الامتحانات التى يقيم على أساسها النجاح فى هذه الفصول .

ويستنتج من جدول (٧) بعض مشكلات تعليم الكبار فى مصر حاليا خصوصا بالنسبة لجيل الآباء حيث يتبين من الوهلة الأولى ضعف الاعلام عن برامج محو الأمية فى كل من الحضر والريف ومن ثم تدنى إقبال الأميين على فصول محو الأمية . إذ لم يسمع عن فصول محو الأمية من الأزواج الذين لم يلتحقوا بالتعليم النظامى (أى الأميين) غير ٢٧٪ من عددهم الكلى البالغ ٣٥٨ زوجا فى الحضر مقابل ٤١٪ من مجموع الأميين فى الريف والبالغ عددهم ٦١٢ زوجا . وهذا التفاوت الكبير بين النسبتين متوقع نظرا لصعوبة الاعلام فى الريف من جهة وتدنى مستوى الوعى بمشكلة الأمية هناك من جهة أخرى . ويتكرر

* المصدر : المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا - شعبة محو الأمية وتعليم الكبار :

الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٣ .

هذا النمط بشكل أكثر حدة عند الزوجات ، إذ بلغت نسبة من لم يسمع عنها من الزوجات فى الحضر ٢٩٪ من مجموع من لم يلتحق بالتعليم النظامى (٧٢٤ زوجة) مقابل ٦٢٪ فى الريف (١٢٧٧ زوجة لم يلتحقن بالتعليم النظامى) وليس هناك ما يشير بتدراك مشكلة الاعلام هذه لدى الشباب من الجنسين . فهناك ٣٨٪ من مجموع الشباب الذكور فى الحضر الذى لم يلتحق بالتعليم النظامى لم يسمع عنها مقابل ٣١٪ فى الريف ، وهكذا بالنسبة للإناث فى الحضر ٢٥٪ والريف ٥٥٪ ، وإذا كان مبرر كبير السن لدى عينة الأزواج والزوجات وانشغالهم بمشاكل الحياة اليومية وكسب الرزق يحول دون اهتمام غالبيتهم بهذا الموضوع الحيوى فإن الأمر ليس كذلك تماما لدى الشباب الأمى وهم فى مقتبل العمر وأكثر استعدادا لتقبل فكرة محو الأمية وتأهيلهم لحياة مهنية واجتماعية أفضل . إن هذا المؤشر فى حد ذاته يوحى بأن مشكلة الأمية فى مصر ستظل على حالها - إن لم تكن ستزداد استفحالا - إذا لم تراجع بجدية برامج محو الأمية وحملات التوعية بها على المستوى الوطنى .

وعند تقدير نسب من التحق بفصول محو الأمية ممن سمع عنها تزداد الصورة قتامة . إذ تبلغ هذه النسبة ٣١٪ لدى مجموع من سمع عنها من الأزواج فى الحضر وهى تعادل ٢٢٪ تقريبا من مجموع من لم يلتحق بالتعليم النظامى أو الأميين ، يقابل ذلك ٢٣٪ لدى نظرائهم فى الريف وهى تعادل ١٤٪ تقريبا من مجموع من لم يلتحق بالتعليم النظامى أو الأميين . وتتدنى هذه النسبة لدى الزوجات فى الحضر لتصل إلى ٤٥٪ وهى تعادل ٢٨٪ من مجموع الأميات ، وتقابل هاتين النسبتين ١٩٪ و ٠٧٪ على التوالى فى الريف . ولا يختلف الوضع كثيرا لدى الشباب الذكور فى الحضر حيث تبلغ نسبة من التحق بهذه الفصول من مجموع من سمع عنها ١٢٥٪ وتعادل هذه النسبة ٧٧٪ من

مجموع الأميين أو من لم يلتحق بالتعليم النظامي ، يقابل ذلك ٣٥٪ و ٢٤٢٪ على التوالى فى الريف . وتبلغ هذه النسبة ١٢٨٪ لدى الإناث فى الحضر وهى تعادل ٩٦٪ من مجموع الأميات ، يقابل ذلك ٢٠٪ و ٠٧٪ على التوالى فى الريف .

وإذا أضفنا إلى ذلك أن نسبة نجاح الملتحقين بهذه الفصول لا تتعدى ٦٥٪ تقريبا (متوسط عدد الناجحين منسوبا إلى متوسط عدد الملتحقين خلال الأعوام من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨) * والاحتمالات المرجحة لارتداد نسبة غير قليلة من الناجحين إلى الأمية مرة أخرى لقصور البرامج التعليمية وقصر مدتها على نحو ما أسلفنا نخلص إلى تأكيد استنتاجنا السابق بأن قضية تعليم الكبار فى مصر أو محو الأمية مجرد شعار ليس له مقومات تحقيقه حاليا أو على المدى المنظور .

سابعاً: الاتجاهات والقيم المتعلقة بالتعليم:

سبق مناقشة مكون طموحات أفراد الأسرة الراشدين نحو التعليم باعتباره همزة الوصل بين الجانب الموضوعى والذاتى لهذا المؤشر خصوصا ما يتعلق بإمكانية التنبؤ بما سيكون عليه مستوى ونوعية التعليم فى المستقبل المنظور .

ويكمل هذا الجانب الاتجاهات والقيم بحكم ما تمثله من إطار مرجعى عرفى بين أفراد الأسرة لما ينبغى الوصول اليه من مستوى تعليم لدى الأبناء من الجنسين ، وما تتضمنه من دوافع كامنة للوصول إلى هذا المستوى عندما تكون

* المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى " الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية " مرجع سابق .

الظروف مواتية لتحقيق ذلك . ويمكن النظر لهذا الجانب باعتباره خلفية التعليم فى مصر الذى يتعين أن يكون المدخل الطبيعى لتطويره وتحديثه . إذ لا جدوى - مثلا - من التوسع فى التعليم الفنى أو التقنى دون أن يساند ذلك قيم واتجاهات ايجابية نحو هذا النوع من التعليم عند الآباء والامهات على حد سواء . وحتى إذا أرغم الشاب على ذلك عندما تغلق أمامه أبواب التعليم العام - وهو يشعر بأنه دون أنداده من وجهة نظر أسرته وجماعته - قد يعود ذلك بالسلب على تحصيله وحتى أدائه المهنى بعد تخرجه .

أ - القيم والاتجاهات المتعلقة بتعليم الفتاة ،

١ - رأى أفراد الأسرة فى استمرار تعليم الفتاة مثل الذكر وكانت إجابات أفراد الأسرة عليه كما يلى :

يحبز ٧٨٧٪ من المجموع الكلى للآباء (الأزواج) فى الحضر استمرار تعليمها مثل الذكر مقابل ٦٦٣٪ فى الريف .

يحبز ٨٨٣٪ من المجموع الكلى للأمهات (الزوجات) فى الحضر استمرار تعليمها مثل الذكر مقابل ٧٣٥٪ فى الريف .

يحبز ٧١٦٪ من المجموع الكلى للشباب الذكور فى الحضر استمرار تعليمها مثل الذكر مقابل ٥٧٧٪ فى الريف .

يحبز ٩١٥٪ من المجموع الكلى للشباب الإناث فى الحضر استمرار تعليمها مثل الذكر مقابل ٧٧٥٪ فى الريف .

وهكذا نجد أن الاتجاه السائد لدى الغالبية العظمى من أفراد الأسرة فى الحضر والريف هو تحبيز المساواة بين الجنسين فى التعليم ، ويأتى التحفظ على

هذا الاتجاه من قبل الريفيين خصوصا الآباء والأبناء الشباب من الذكور . وإذا كنا نتفهم أساس هذا التحفظ أو التزمت لدى الآباء الريفيين فإن ما يبعث على الدهشة أن يكون الأبناء الذكور من الشباب أكثر تزمًا من آبائهم !! ويأتى الشعور بالصدمة من حجم أو نسبة المتحفظين التى تبلغ ٤٢٣٪ . وهؤلاء المتزمتون من الشباب الذكور فى الريف ينقسمون إلى فئتين : الأولى أقل تشددا وهم من يحبذون توقف الفتاة عند مرحلة معينة من التعليم ونسبتهم ٢٦٥٪ ، والثانية أكثر تشددا وهم من يصرون على عدم تعليمها إطلاقا ونسبتهم ١٥٨٪ . وتقابل هاتان النسبتان عند آبائهم (الأزواج فى الريف) ١٧٠٪ و ١٦٧٪ على التوالى . كما تقابلها عند أندادهم من الشباب الذكور فى الحضر ٢١٢٪ و ٦٢٪ على التوالى .

ويلاحظ أن نسبة الشباب الإناث فى الريف اللاتى يحبذن توقف الفتاة عند مرحلة معينة من التعليم ١٢١٪ ومن يحبذ عدم تعليمها على الإطلاق ١٠٤٪ . ويقابل هاتان النسبتان عند أندادهن فى الحضر ٧٠٪ و ٥١٪ على التوالى ، مما يعنى أن الشابات الريفيات أكثر تزمًا نحو تعليم الأنثى من الشابات الحضرىات بفرق دال إحصائيا ، وهو وإن كان أقل بكثير من نظيره عند الشباب الذكور فى الريف ، إلا أنه يعكس نمطا شائعا من تزم الشباب من الجنسين فى الريف نحو تعليم الفتاة بصفة عامة وعلى نحو يفوق كثيرا تزم آبائهم وأمهاتهم . وتقديرنا أن هذا التزم أو التشدد لدى الشباب من الجنسين يعكس تدهورا فى القيم المتعلقة بتعليم الفتاة فى الريف . ولا ندري ما هو تفسير هذا التدهور ؟ وهل هو حالة مؤقتة أو ظاهرة فى سبيلها إلى الرسوخ ؟

٢ - رأى أفراد الأسرة فى مستوى التعليم الذى يمكن أن تصل إليه الفتاة :

يخدم هذا السؤال هدفين : الأول يتعلق بمدى ثبات رأى السابق حول استمرار الفتاة فى تعليمها مثل الذكر ، والثانى يتعلق بتفاصيل هذا الرأى مترجما على شكل مستويات التعليم المرغوب فيها بالنسبة للفتاة . وتفصيلا يتضح من جدول (٨) أن نسبة الشباب الذكور فى الحضر الذين يحبزون وصول الفتاة إلى أعلى مستويات التعليم - أى الجامعى وما بعده - ٧٠,٥٪ مقابل ٥٣,٠٪ فى الريف ، ويقابل هاتان النسبتان لدى الشباب الإناث فى الحضر ٨٥,٢٪ مقابل ٧٢,٤٪ فى الريف . وبعبارة أخرى هناك ما يقرب من نصف مجموع الشباب فى الريف يحبذ تعليم الفتاة إلى أعلى مستوى على حين أن ثلاثة أرباع مجموعهم فى الحضر يحبزون ذلك . ومن جهة أخرى يلاحظ أن نسبة الشباب الذكور فى الحضر الذين يحبزون تعليم الفتاة حتى المستوى المتوسط وفوق المتوسط تبلغ ٢٢,٦٪ يقابلها ٢٩,٨٪ فى الريف ، ولدى الشباب الاناث فى الحضر ١١,٥٪ مقابل ٢٢,٨٪ فى الريف . أن هذا البيان المتقابل غير متسق مع البيان الذى عبر عنه الشباب فى السؤال السابق من ناحية نسب من أجاب تستمر فى تعليمها مثل الذكر وتتوقف عند مرحلة معينة من التعليم وإن كان مصفيا معارضى الاتجاه العام للتحفظ أو التشديد الذى الشباب من الجسدين فى الريف تحسبوا على الذكور شأنه شأن مصفيا بات الإناث والأماط فى الحضر والريف على هذه السؤا فلهذه اقرب للاصطفا مع القول بالمتابع قلعتا امقالا اربعة

٣ - حرية الفتاة فى اختيار التعليم الذى يناسبها :

يفترض أن منح الأسرة الحرية للفتاة فى اتخاذ القرار المتعلق بتعليمها حتى

جدول رقم (٨) رأي أفراد الأسرة الراشدين في مستوى التعليم الذي يمكن أن تصل إليه الفتاة

الفرقات	الدرجة						الشباب الذكور						الشباب الإناث					
	رطب		حضر		رطب		حضر		رطب		حضر		رطب		حضر			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
أقصى	٢٣	٤٤	٢١	١٧	٧١	٤٩	١٤	٢٤	٢١	٢١	١٤	٢٤	١١	٤	٢١	١٠		
مستوى تعليم	٢٩	٢٠	١٧	١٣	٧٧	٥٣	٢٢	٢٥	٢٣	٤٦	٢٢	٢٥	١٩	٣	١٠	٣		
الإبتدائية	٢٩	٢٠	١٧	١٣	٧٧	٥٣	٢٢	٢٥	٢٣	٤٦	٢٢	٢٥	١٩	٣	١٠	٣		
الثانوية	١٤٧	١٥٢	١٥٠	١١٨	٣٦٤	٢٥٠	١٣٣	٢١٤	١٣٣	١٣٣	١٣٣	٢١٤	١٣٣	٤٧	٢١٣	١٠٠		
تعليم فوق المتوسط	١٠	١٧	٢٧	٢١	٢٥	٢٤	٧	٢٤	١٣	١٣	٧	٢٤	١٣	٧	٢١٣	١٠٠		
شهادة جامعية	٥٨٠	٦٠٠	٨٧١	٦٨٧	٨١٨	٦٤١	٣٣٥	٨١٨	٨٧١	٨١٨	٣٣٥	٨١٨	٨٧١	٢٩٢	٢٩٢	٢٩٢		
دراسات عليا	١٦٨	١٧٤	٧٧	١٣٦	٦٤	٦٤	٧١	٦٤	١٣٦	١٣٦	٧١	٦٤	١٣٦	١٠٧	٢٩٢	٢٩٢		
أخرى	١٠	١٧	١٨	٩	٢٨	٢٨	٢	٢٨	١٣	١٣	٢	٢٨	١٣	١	٢٩٢	٢٩٢		
المجموع	٩٦٧	١٠٠	١٣٦٧	١٠٠	١٤٥٧	١٠٠	٥٧١	١٠٠	١٣٦٧	١٠٠	٥٧١	١٠٠	١٣٦٧	١٠٠	٤٦٨	١٠٠		
غير مبين	٦	٨	٨	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦		
لا تحصل على أي	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦		
تعليم	٧٠	١٩	٧٠	١٩	٢٥٨	٢٥٨	٢٩	٢٥٨	٢٩	٢٥٨	٢٩	٢٥٨	٢٩	٧	٢٩	٧		
المجموع الكلي	١٠٤٣	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١٣٦٧	١٠٠	١٣٦٧	١٠٠	١٣٦٧	١٠٠	١٣٦٧	١٠٠	١٣٦٧	١٠٠	٤٧٥	١٠٠		
(كا ^٢)																		

وإن كان ذلك يتعارض مع ما تفضله الأسرة لها يعكس تقديرها لهويتها ووضعها الاجتماعي من جهة وثقتها في حسن اختيارها لما تراه مما يناسبها من تعليم ومن ثم إمكانية تخطيطها لمستقبلها . ولقد صيغ سؤال بهذا المعنى " إذا فضلت بنت نوع تعليم غير الذى تفضله الأسرة ياترى الأسرة توافق أم لا ؟ " .

وكانت استجابات الآباء والأبناء عليه كما يلي :

يوافق ٨٧٪ من مجموع الأزواج فى الحضر	٨١٪ من مجموعهم فى الريف
٨٣٪ من مجموع الشباب الذكور فى الحضر	٧٢٪ من مجموعهم فى الريف .
٨١٪ من مجموع الزوجات فى الحضر	٨٦٪ من مجموعهن فى الريف .
٩٢٪ من مجموع الشباب الإناث فى الحضر	٨٤٪ من مجموعهن فى الريف .
لا يوافق ٧٩٪ من مجموع الأزواج فى الحضر	١١٪ من مجموعهم فى الريف .
٩٢٪ من مجموع الشباب الذكور فى الحضر	١٧٪ من مجموعهم فى الريف .
٤٧٪ من مجموع الزوجات فى الحضر	٨٠٪ من مجموعهن فى الريف .
٤٥٪ من مجموع الشباب الإناث فى الحضر	٩٤٪ من مجموعهن فى الريف .
يوافق يشروط ٤٤٪ من مجموع الأزواج فى الحضر	٧٠٪ من مجموعهم فى الريف
٥٧٪ من مجموع الشباب الذكور فى الحضر	١١٪ من مجموعهم فى الريف
٣٩٪ من مجموع الزوجات فى الحضر	٥٥٪ من مجموعهن فى الريف .
٢٦٪ من مجموع الشباب الإناث فى الحضر	٦٠٪ من مجموعهن فى الريف

ومنه يتبين أن اتجاه غالبية أفراد الأسرة هو الموافقة على منحها حق الاختيار حتى وإن كان ذلك يتعارض مع رأى الأسرة . وتظهر فى هذه النسب ذات الملامح التى سبق الإشارة إليها بخصوص تزمّت الأبناء وتشدهم عن أبائهم فى هذا الموقف أيضا . فنسبة من يوافق من الأبناء أو الشباب أقل من نسبة

آبائهم وأمهاتهم وإن كانت الفروق غير دالة فى هذه المرة . ويبدو التزمت بوضوح أكثر لدى الشباب الذكور فى الريف حيث تبلغ نسبة من لا يوافق منهم ١٧٪ ثم فى الحضر ١١٣٪ وكذلك الشباب الإناث فى الريف .

٤ - أنواع التعليم الذى يناسب الفتاة :

وجه إلى أفراد الأسرة سؤال حول رأيهم فيما " إذا كان هناك أنواع معينة من التعليم تناسب الفتاة أم أن جميع أنواع التعليم تناسبها " وكانت نسب استجاباتهم عليه كما يلى :

أنواع معينة

٥٣٪ من مجموع الأزواج فى الحضر	٥٣٪ من مجموعهم فى الريف .
٦٤٪ من مجموع الشباب الذكور فى الحضر	٦٩٪ من مجموعهم فى الريف
٤٢٪ من مجموع الزوجات فى الحضر	٤٤٪ من مجموعهن فى الريف
٥٢٪ من مجموع الشباب الإناث فى الحضر	٥١٪ من مجموعهن فى الريف

كل أنواع التعليم

٤٧٪ من مجموع الأزواج فى الحضر	٤٦٪ من مجموعهم فى الريف
٣٥٪ من مجموع الشباب الذكور فى الحضر	٣١٪ من مجموعهم فى الريف
٥٧٪ من مجموع الزوجات فى الحضر	٥٥٪ من مجموعهن فى الريف
٤٧٪ من مجموع الشباب الإناث فى الحضر	٥٠٪ من مجموعهن فى الريف

ومنها يتبين أن ما يزيد قليلا عن نصف أفراد عينة هذه الأسر يرى أن هناك أنواعا معينة من التعليم تناسب الفتاة والباقي يرى أن أنواع التعليم تناسبها . وإذا اعتبرنا النصف الأول يمثل الاتجاه المتحفظ (الذى يحبذ أنواعا معينة لتعليم الفتاة) فأننا نلاحظ نفس النمط السابق على اتجاهات الأبناء من

الجنسين خصوصا فى الريف ، كما يلاحظ أيضا أن الآباء والأمهات فى الريف أكثر تحفظا من نظرائهم فى الحضر . وتقل نسبة المتحفظين بشكل جوهري لدى الأمهات أو الزوجات فى الحضر (٤٢ر٤٪) إذا قورن بالأزواج أو الآباء فى الحضر (٥٢ر٣٪) ، وإن لم تصل هذه الفروق إلى حد الدلالة الإحصائية بينهم فى الريف . كما تقل أيضا هذه النسبة بشكل جوهري أيضا لدى الشباب الاناث ٥٢ر٨٪ فى الحضر إذا قورن بالشباب الذكور (٦٤ر٦٪) فى الحضر ، وإن لم تصل هذه الفروق إلى حد الدلالة الإحصائية بينهم فى الريف .

وإذا كان هذا الاتجاه المتحفظ يعكس طبيعة القيم المتعلقة بنوعية تعليم الفتاة وما ينبغى أو يرجى أن يكون بالنسبة لها ومن ثم بالنسبة لحياتها المهنية فإن إحصاءات مكاتب التنسيق للقبول بالجامعات * خلال السنوات العشر السابقة تشير إلى أن نسبة إقبال الفتاة على كافة الكليات الجامعية والمعاهد العليا لوزارة التعليم العالى تكاد أن تكافئ نسبة إقبال الذكر فى حالة تساوى المجموع (تحليل بيانات الرغبات وترتيبها لدى الجنسين) مالم يكن القبول قاصرا على الذكور فقط. صحيح أن الحاج الالتهاق بالتعليم الجامعى وقيود المجموع قد تطمس هذا القيمة إلا أن تواتر تكرار الأمر الواقع من شأنه أن يغيرها بالتدريج . وهذا ينطبق إلى حد كبير على التعليم قبل الجامعى خصوصا الفنى منه بصرف النظر عن تركيز الإناث فى التعليم التجارى الثانوى والمتوسط وتركز الذكور فى التعليم الصناعى والزراعى ، لأن كل هذه المدارس أو المعاهد قاصرة على الذكور فقط .

* المجلس الأعلى للجامعات : تقارير لجان تطوير التعليم الجامعى ، يوليو سنة ١٩٨٧ (انظر الجداول الملحقه بالتقرير) .

وإذا كنا نسلم بصدق هذه الاستجابات وما تعكسه من اتجاهات وقيم ، إلا أن واقعيتهما شئ آخر . فعندما يعبر الأبناء عن رأيهم فى مثل هذه القضايا فإنهم يعبرون عن الواقع الذى يعيشونه بالفعل ، على حين أن الآباء والأمهات يعبرون عن مجرد رأى لا يعيشون واقعه بشكل مباشر . وربما تختلف الصورة لو قدر استطلاع آرائهم حول نفس الموضوعات عندما كانوا فى عمر أبنائهم من الشباب . وإذا صح هذا الحدس فربما لا نكون بصدد آباء متسامحين مقابل أبناء متزمطين .

ب - القيم والاتجاهات المتعلقة بتعليم الفتى ،

١ - رأى أفراد الأسرة فى مستوى التعليم الذى يمكن أن يصل إليه الفتى :

يوضح جدول (٩) أن الغالبية الساحقة من أفراد الأسرة - والتي تتراوح نسبها بين ٩٧٪ و ٨٦٪ - يحبون تعليم الذكر إلى آخر مراحل التعليم بما فى ذلك الدراسات العليا . والقلة النادرة - بين ١٢٪ و ٣٪ تحبذ تعليمه حتى مستوى الثانوية ، وهناك نسب لا تكاد تذكر تحبذ تعليمه حتى مستوى الابتدائية أو الإعدادية . وقبل مناقشة تفاصيل هذا الجدول يتعين التنويه إلى أن غالبية أفراد الأسرة لا يدركون المعنى الدقيق للدراسات العليا وأحيانا يحدث خلط بينها والشهادة الجامعية ويتضح ذلك لدى الزوجات بصفة خاصة فى الحضر والريف نظرا لتدنى مستوى تعليمهن على نحو ما أوضحنا ، وربما ينطبق ذلك على بعض الشباب أيضا من صغار السن الذين ليس لديهم معلومات كافية عن المستويات العليا للتعليم .

لقد عبر ٥٨٫٨٪ من مجموع الآباء فى الحضر مقابل ٦٤٫٤٪ فى الريف

عن تحبيذهم لتعليم الذكر حتى حصوله على الشهادة الجامعية ، ويكمل هذه النسبة من يحبذون تعليمه حتى الدراسات العليا والتي تبلغ ٤٤٪ لدى الأزواج فى الحضر و ١٨٣٪ فى الريف . إن من يحبذ هذين المستويين فى الحضر (٩٣٪) نظيره فى الريف (٨٢٧٪) . وهكذا الحال بالنسبة للزوجات فى الحضر اللاتى يحبذن ٦٦٢٪ منهم تعليمهم حتى المستوى الجامعى و ٢٧٪ حتى الدراسات العليا ، يقابل ذلك فى الريف ٦٩٦٪ و ١٠٩٪ على التوالى ، أى أن من يحبذ هذين المستويين فى الحضر ٩٣٧٪ وفى الريف ٨٠٥٪ وربما ترجع هذه الفروق إلى تدنى مستوى التعليم فى الريف عنه فى الحضر على نحو ما أوضحنا وما يتبع ذلك من عدم توفر معلومات كافية عن مستويات التعليم . ويلفت النظر أن نسبة من يحبذ التعليم فوق المتوسط لا تكاد تذكر سواء فى الحضر أو فى الريف .

ولا تختلف الصورة كثيرا بالنسبة للشباب ، فقد أوضح ٥٥٢٪ من الذكور فى الحضر تحبيذهم للتعليم الجامعى و ٣٨٨٪ للدراسات العليا ، مقابل ٥٥١٪ و ٣٠١٪ على التوالى فى الريف . ويلاحظ هنا تقارب مجموع النسبتين (الجامعى والدراسات العليا فى الحضر والريف) على عكس الحال لدى الآباء والأمهات . وتبلغ هذه النسب أقصاها لدى الشباب الإناث فى الحضر (٥٢٨٪ جامعة و ٤٢٤٪ دراسات عليا) وفى الريف (٦٦٣٪ و ١٨٧٪ على التوالى) ، وتتفق الفروق بين الحضريين والريفيين مع ما سبق ذكره عن أبائهم . كما يلاحظ أن هؤلاء الشباب لا يحبذون التعليم فوق المتوسط كما عبر عن ذلك أبائهم أيضا .

٢ - حرية الفتى فى اختيار التعليم الذى يناسبه :

وجه إلى جميع أفراد الأسرة السؤال التالى " فى حالة ما إذا فضل الابن نوع تعليم غير الذى تفضله الأسرة ياترى الأسرة توافق أو لا توافق بشروط ؟ وكانت استجاباتهم عليه كما يلى .

وأنه يتبين أن الغالبية العظمى من أفراد الأسرة توافق هذا الاختيار رغم أنها لم تكن تفضله له فى الأصل . ولا توجد أى فروق جوهرية بين الأزواج أو الزوجات أو الشباب من الجنسين فى الحضر والريف . وقد يعزى ذلك أن اختيارات التعليم شبه مغلقة وأن أى نظام أو مؤسسة تقبله لن يختلف كثيرا عن النظم أو المؤسسات الأخرى . وقد ينظر إلى هذا الأمر على أن الأسرة تمنح مطلق الحرية فى اختيار أبنائها الذكور ما يناسبهم من تعليم لكن الامر قد لا يحتمل هذا التفسير .

٣ - حرية الفتاة فى اختيار نوع التعليم الذى يناسبها :

كما وجه نفس السؤال السابق بخصوص حرية الفتاة فى اختيار التعليم الذى يناسبها وجاءت اجابات افراد الاسرة على النحو التالى :

ومنه يتبين أن هناك اجماعا على منحها حرية اختيار نوع التعليم الذى يناسبها حتى وإن كانت الاسرة لا تفضل ذلك . بيد أن هذا الاجماع أقل مما لاحظناه بالنسبة للذكر . إذ عبر حوالى ١٠٪ من الاباء فى الحضر عن عدم موافقتهم مقابل ١٢٪ تقريبا فى الريف ، كما عبر ٤٤٪ من مجموعهم فى الحضر عن موافقتهم بشروط مقابل ٧٪ فى الريف . وهكذا بالنسبة للزوجات فى الريف وإن كن فى الحضر أقل تحفظا . وأغلب الظن أن من وافق بشروط يقصد أن يكون هذا التعليم مناسبا لطبيعة الفتاة . وإذا انتقلنا إلى استجابات الشباب من الجنسين فى الحضر والريف ، كما أن نسبة من استجاب بموافقة مشروطه تتراوح بين ١١٪ و ٦٪ خصوصا لدى الشباب الذكور فى الريف . ويبدو أن هذا التحفظ أو التشدد نمطا شائعا لدى الشباب من الجنسين فى كل من الحضر والريف . ومع ذلك لا توجد أى فروق داله احصائيا بين استجابات جميع افراد الاسرة فى الريف والحضر .

جدول رقم (١١) مدى موافقة الأسرة على نوع التعليم الذي اختارته الفتاة إذا كان غير الذي تفضله أسرتها

المقررات	نوعية												
	شباب ذكور				شباب إناث				نوع				
	حضر		ريف		حضر		ريف		حضر		ريف		
مدى الموافقة	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٨٥٣	٨٧,٧	٧٨١	٨١,٣	١١٥٥	٤٧,٩	١٣٩٠	٨٣,٠	٣٣١	٧١,٨	٤٣٣	٩٢,٩	٨٤٦
لا موافق	٧٧	٧,٩	١١٣	١١,٧	٦٠	٦,٠	١١٣	١١,٣	٧٩	١٧,١	٢١	٤,٥	٢٠
موافق بشريط	٤٣	٤,٣	٦٧	٧,٠	٣٩	٣,٩	٨٠	٨,٠	٥١	١١,١	١٢	٢,٦	١٩
المجموع	٩٧٣	١٠٠	٩٦١	١٠٠	١٢٥٤	١٠٠	٢٤٥١	١٠٠	٥٧٧	١٠٠	٤٦١	١٠٠	٣١٩
غير موافق	٧٠	٧,٠	١١٥	١١,٥	٨٣	٨,٣	٢١٤	٢١,٤	٧٥	٧,٥	٥٥	٥,٥	٩
غير موافق	٢ كا (k 2)	غير موافق											

* ملحوظة : خست الفئات التي يقل نكرواها عن خمسة عند تقدير كا ٢ .

٤- مدى تفضيل الأسرة لاستكمال الفتاة لتعليمها على زواجها :

يفترض أن قيمة تعليم الفتاة تظهر بوضوح أكثر عندما طلب من أفراد الأسرة المفاضلة بين استمرارها في التعليم أو زواجها من شخص مناسب اشترط ألا تكمل تعليمها بعد زواجه منها . ولقد صيغ سؤال بهذا المعنى يعبر عن موقف من المحتمل أن تقابله الأسرة أثناء استكمال الفتاة لتعليمها . ويوضح جدول (١٢) استجابات أفراد الأسرة على هذه المفاضلة . إذ عبر غالبية أفراد الأسرة من الآباء والأبناء عن تفضيلهم لاستكمال الفتاة لتعليمها ورفض هذا الزواج حيث تتراوح نسب من يجبذ ذلك بين ٩١٪ و ٨٢٪ .

ويأتى التحفظ النسبي من قبل الأمهات ، حيث عبر ١٤٪ من مجموعهن في الحضر عن تفضيلهن لهذا الزواج وعدم استكمال تعليمها مقابل ١٩٪ تقريبا في الريف . ويشاركهن في ذلك الأزواج في الريف (١٣ر٤٪ من مجموعهم) . وإذا كان هذا التحفظ مفهوما من قبل هؤلاء الأمهات والآباء فإن الأمر يصعب تبريره بالنسبة للأبناء أو الشباب من الجنسين . فقد عبر ١٣ر٤٪ من مجموع الشباب الذكور في الحضر عن تفضيلهم لزواج الفتاة وعدم استكمال تعليمها مقابل ١٣٪ في الريف ، ويسايرهم في هذا الاتجاه الشباب الإناث في الريف (١٢ر٧٪ من مجموعهن) ، بينما تنخفض هذه النسبة لتصل إلى ٧٪ فقط من مجموع الشباب الإناث في الحضر . ومع ذلك يظل النمط الشائع لهؤلاء الشباب هو التحفظ كما كان حالهم في الأسئلة الأخرى المشابهة . والجدير بالذكر أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين هذه الاستجابات في الريف والحضر بالنسبة للأزواج والزوجات والشباب الذكور . ويستثنى من ذلك فقط الشباب الإناث حيث توجد فروق دالة عند ٥ر٠ بين الريفيات والحضرىات للسبب الذي سبق الإشارة إليه .

ثامناً : مشكلات التعليم من وجهة نظر الطالب :

يركز هذا الجزء من المؤشر على مشكلات التعليم من وجهة نظر الطالب سواء بالنسبة لمرحلة التعليم ما قبل الجامعى أو الجامعى . لذلك وجد من المناسب أن توجه الأسئلة الخاصة بهذا المكون للطلاب الملتحقين بالتعليم حالياً فى المرحلة الإعدادية والثانوية (العامة والفنية) وما يلى ذلك حتى الجامعة .

على افتراض أن من بلغ هذا المستوى من التعليم أقدر على التعبير عن مشكلات التعليم التى تواجهه ويعايشها بصفة مستمرة . ومع التسليم بأن نوعية هذه المشكلات تختلف من مرحلة تعليمية لأخرى إلا أن هذا التقرير يناقش بشكل كلى أو إجمالى هذه المشكلات على أن يتناول التقرير التالى توزيع هذه المشكلات وفى مستوى ونوع التعليم . ولقد وجد من المناسب أن يتبع أسلوب قائمة المشكلات Check List Problem على أن يكون أى سؤال يتناول مشكلة مفتوحاً لإتاحة حرية أكبر للتعبير . وبناء على ذلك وجهت أسئلة مشكلات التعليم إلى ٨١٪ من مجموعة عينة الشباب الذكور فى الحضر و ٧٧٪ من مجموعهم فى الريف الذين ينطبق عليهم الشرط السابق مقابل ٧٧٪ من مجموعة الإناث فى الحضر و ٤٥٪ من مجموعهن فى الريف .

١ - تدخل أفراد الأسرة فى تحديد نوع التعليم :

تبين أن ١٠٪ من مجموع الشباب الذكور فى الحضر و ٩٪ من مجموعهم فى الريف أوضحوا أن أفراد أسرهم قد تدخلوا فى اختيار نوع تعليمهم وفرضه عليهم ، يقابل ذلك ١٠٪ من مجموع الشباب الإناث فى الحضر و ١٧٪ من مجموعهن فى الريف .

أن هذه المشكلة تمثل حجما ضئيلا في الحضر ولدى الشباب الذكور في الريف ولكنها تتضاعف تقريبا لدى الإناث في الريف . وقد يرجع ذلك إلى تزمّت الأسرة الريفية مع بناتها خشية أن تختار نوعا من التعليم قد يتعارض مع التقاليد المتعلقة بطبيعة عمل المرأة هناك .

كما أوضح غالبية الشباب الذكور في الحضر (٤٧٪) والريف (٤٧٪) أن الأب هو الذي تدخل في اتخاذ قرار نوع تعليمهم يقابل ذلك لدى الإناث في الحضر ٤٩٪* والريف ٣٥٪ . وقد يرجع انخفاض النسبة الأخيرة إلى رغبته في أن يشاركه بقية أفراد الأسرة والأقارب في اتخاذ هذا القرار . يلي ذلك الإخوة (٢٤٪ من مجموع الشباب الذكور في الحضر ٢٢٪ من مجموعهم في الريف ، ١٥٪ من مجموع الإناث في الحضر ، ١٣٪ من مجموعهن في الريف) ثم الأم (١٢٪ من مجموع الذكور في الحضر ، ١٦٪ من مجموعهم في الريف ، ١٨٪ من مجموع الإناث في الحضر ، ١٧٪ من مجموعهن في الريف) ، ثم الأقارب (٧٫٨٪ ، ٦٫٣٪ ، ٣٪ ، ١٧٫٤٪ على التوالي) ويلاحظ ارتفاع النسبة الأخيرة فيما يتعلق بالشباب الإناث في الريف حتى يلقي قرار اختيار نوع تعليمها القبول الاجتماعي من أقارب الفتاة وتبني مسايرة لتقاليد عائلتها الكبيرة . والنسب الباقية موزعة على الأب والأم معا . الأسرة وأفراد آخرين من خارج الأسرة مثل المعارف وأهل الرأي وما إلى ذلك .

* الفروق دالة بين كل من النسبتين .

٢ - رضا الشباب عن نوع التعليم الملتحقين به ورأيهم في جدواه الاجتماعية :

أوضح ٧١٫٣٪ من مجموع عينة الشباب الذكور في الحضر و٨٢٪ من مجموعهم في الريف أنهم راضون عن نوع التعليم الملتحقين به مقابل ذلك عند الإناث في الحضر ٧٠٪ وفي الريف ٧٩٪ . وتقديرنا أن هذه النسبة التي تبلغ في متوسطها ٧٥٪ تعتبر مؤشرا طيبا عن الرضا عن نوع التعليم الملتحق به الطلاب والطالبات (من أفراد العينة) وقت إجراء الدراسة . وهو يعكس أيضا الروح المعنوية المتعلقة بتعليم هؤلاء الشباب . ويلاحظ أنه بالرغم من عدم وجود فروق جوهرية بين الشباب الذكور في الحضر والريف وكذلك الإناث إلا أن متوسط نسب الراضيات من الإناث (٨٠٪) أعلى من الذكور (٧١٪) . ومع أن الفرق غير جوهري إلا أن هذا الفرق الملحوظ يرجع إلى تركيز الإناث في التعليم العام فيما عدا التعليم الفني التجاري .

٣ - نوع التعليم الذي كان يتمنى الشباب الالتحاق به:

يتبين من جدول (١٣) أن الاتجاه الغالب على الشباب الذكور هو التعليم الفني بصفة عامة والصناعي على وجه التحديد (٦١٫٣٪ حضر مقابل ٤٤٫٨٪ ريف) وإن كان هذا الاتجاه أقل قوة في الريف . ويدعم ذلك رغبة ٤١٫٤٪ منهم بالالتحاق بالتعليم العام مقابل ٣٠٫٤٪ فقط في الحضر . ولقد كان توقعنا عكس ذلك خصوصا ما يتعلق بالتعليم الزراعي . لكن يبدو أن سوق العمل في الريف مازال في غير حاجة إلى التعليم الفني لا سيما الصناعي والتجاري مع أن الطلب يتزايد بشده على خريجي هذا النوع من التعليم في الحضر . وهذا يفسر الفرق الجوهرية بين المجموعتين والتي تبلغ دلالتها أقل من ٠٫١ .

جدول رقم (١٣) أنواع التعليم التي كان يتلقى الشباب المتحاق به (جميع أفراد عينة الشباب من الخمسين)

المقاربات		الشباب الذكور				الشباب الإناث			
نوع التعليم	ريف	حضر		ريف		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التعليم العام	١٩٥	٣٠٣	٢١٢	٤١٤	١٨١	٣٨٤	١٧٢	٤٩٣	٢
الفن التجاري	٤٠	٦٣	٣٤	٦٧	٤٦	٩٨	٣٧	١٠٦	١٠
الفن الصناعي	٣٩٥	٦١٣	٣٢٩	٤٤٨	٣٣٧	٤٨٣	٩٩	٢٨٤	٢٨
الفن الزراعي	١١	١٧	٣١	٥١	٨	١٧	١٨	٥٣	٥
أخرى	٤	٠٦	١٠	٣٠	٩	١٩	٢٣	٦٥	٦
الجميع	٦٤٥	١٠٠	٥١١	١٠٠	٤٧١	١٠٠	٣٤٩	١٠٠	١٠٠
غير مبينة	٧	-	٥	-	٤	-	١٠	-	-
الجميع الكلي	٦٥٢	-	٥١٦	-	٤٧٥	-	٣٥٩	-	-
2 ك (١٣)	٢	١١	١٠٠	٢	١٠٠	١١	١٠٠	٢	١٠٠

* فتمت المقاربات التي يقل تكرارها عن خمسة عند تقدير قيمة ك٢

ويختلف الأمر بوضوح لدى الإناث ، إذ يلفت النظر أن ٣٨,٤٪ من مجموعهن فى الحضر كان يتمتعن التعليم العام مقابل ٤٩,٣٪ فى الريف ، كما أن ٤٨,٢٪ من مجموعهن فى الحضر كان يرغب الالتحاق بالتعليم الفنى مقابل ٢٨,٤٪ فى الريف . وهذا الاتجاه - إن كان يعكس رغبة حقيقية - فإنه يمثل تحولا جذريا فى اتجاه الفتيات بصفة عامة والحضرىات منهن على وجه الخصوص نحو التعليم الصناعى والتقنى . والسؤال الأهم هو :هل وزارة التربية والتعليم على استعداد لتلبية هذه الرغبة من قبل الإناث فى الالتحاق بالتعليم التقنى؟ والإجابة بالقطع لا !! لأن معظم مدارس التعليم الثانوى الفنى - كما أوضحنا - قاصره على الذكور كما أن تجهيزاتها وتخصصاتها تقليدية إلى حد كبير ولم تساير التقدم التكنولوجى الحديث ولا حتى احتياجات الصناعات المصرية الجديدة. ناهيك عن التكلفة الاقتصادية الفائقة لافتتاح هذا النوع المنشود من المدارس . إن هذه القضية الوطنية تتطلب إعادة النظر جذريا فى سياسات القبول للتعليم ما قبل الجامعى لتكون على قمة أولويات تحديث التعليم فى مصر لأنها تتعلق مباشرة بالتنمية والتوسع فى الصناعة الحديثة الذى يمثل أهم الحلول للمشكلة الاقتصادية فى مصر . كما أن تصنيع الريف أو إدخال الصناعات الريفية فى قرى مصر سيؤدى تلقائيا إلى إقبال الشباب الإناث فى الريف على هذا النوع من التعليم .

٤ - رأى الشباب فى نوع التعليم الذى يتعين الالتحاق به فى ظل الظروف التى يمر بها المجتمع الآن :

يتضح من جدول (١٤) الثبات النسبى للاتجاهات التى أوضحها الشباب - خصوصا الذكور - نحو التعليم الفنى . إذ يعتقد ٤٧٪ من مجموع الشباب

جدول رقم (١١) راي الشباب (جميع افراد العينة) في نوع التعليم الذي يتعين الالتحاق به وفقاً للظروف التي يمر بها المجتمع الآن

الشباب والإناث						الشباب الذكور		الشباب والإناث	
رابط		حضر		رابط		حضر		نوع التعليم	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
٥٧٧	٢٠٠	٦٣.٦	٢٠.١	٥١٥	٢٦٧	٤٦.٩	٢٠٥	تعليم عام فني تجاري فني صناعي فني زراعي أخرى الجميع غير مبين الجميع الكلي (كا) *	
٨٤	٦٤	٢١.٦	١٠.٢	٢٥	٢٥	٦.٦	٤٣		
٦١	٣٣	٩.١	٤٣	١٥٦	٤٢.٣	٢٨٢			
٢٥	١٢	٠.٦	٣	٣٣	١.٥	١٠			
١٣٨	٤٨	١.٥	٢٤	٥٤	١.٧	١١			
١٠٠	٢٤٧	١٠٠	٤٧٣	١٠٠	١٠٠	٦٥١			
١٢	٢		١		١				
٢٥٩	٤٧٥		٥١٦		٦٥٢				
بالنسبة عتد ٠٠٠									

* قسمت الخلايا التي يقل تكرارها عن ٥ افراد عند تقدير كا^٢

الذكور فى الحضر و ٥٢٪ من مجموعهم فى الريف أن أنسب تعليم لمواجهة الاحتياجات الفعلية للمجتمع هو التعليم العام !!

والنسبة الباقية ترى أن التعليم الفنى بفروعه المختلفة - خصوصا الصناعى - هو المناسب لهذه الظروف . ويلاحظ تجاهل هؤلاء الشباب لأهمية التعليم الزراعى خصوصا الريفيون .

والامر الملفت للنظر أيضا نظرتهم للتعليم الفنى التجارى الذى لم يذكره سوى ٦٦٪ من مجموعهم فى الحضر وبالمثل فى الريف تقريبا . أما الرأى عند الإناث فهو جد مختلف . حيث أوضح ٦٣٪ من مجموعهن فى الحضر مقابل ٥٧٪ من مجموعهن فى الريف أن التعليم العام هو الأنسب لهذه الظروف !! وركز من اختار منهن التعليم الفنى على التعليم التجارى (٢١٪ فى الحضر مقابل ١٨٪ فى الريف) على حين لم يتجاوز من اختار منهن التعليم الصناعى غير ٩٪ فى الحضر مقابل ٦٪ فى الريف . ويبدو أن هذا الاختيار - من وجهة نظرهن - ملائما لما هو متاح لهن من تعليم فنى وليس لما يحتاجه المجتمع بالفعل . ومع ذلك يظل هذا الاتجاه منسجما بشكل ملحوظ مع ما سبق أن عبرن عنه من ناحية ما كن يتمنيته من تعليم .

٥-مدى رضا الطالب عن المواد والمناهج التى يدرسها:

وجد من المناسب أن يقتصر توجيه الأسئلة الخاصة بالرضا عن عناصر العملية التعليمية سواء ما يتعلق منها بالمنهج ، المدرسين ، الإدارة ، المدرسة أو الكلية ، نظام الامتحانات ، تخصيص وقت مناسب للمذاكرة ، والدروس الخصوصية إلى الطلاب الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم بعد حصولهم على الشهادة وما بعدها أو مازالوا ملتحقين بالتعليم (بعد حصولهم على الابتدائية) حتى وقت إجراء الدراسة كما هو مبين فى جدول (١٥) . أى أن المستجيبين على

جدول رقم (١٥) توزيع نسب الطلاب الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم أو ما زالوا منتسقين به وقت إجراء الدراسة

شباب إناث						شباب ذكور						المقارنات	
ريف		حضر		ريف		حضر		الحالة التعليمية				وقت إجراء الدراسة	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك						
٥٥١	١٩٦	٢٢,٤	١٠٥	٢٢,٩	١١٨	١٨,٩	١٢٣	لم يسبق له الالتحاق بالتعليم غير ملتحق بالتعليم الآن بعد حصوله على الابتدائية أو ما بعدها ما زال ملتحقا بالتعليم بعد حصوله على الشهادة الابتدائية					
١٧,٧	٦٣	٣٨,٥	١٨٠	٣٤,٥	١٧٨	٤,٠٢	٢١٢						
٣٧,٢	٩٧	٣٩,١	١٨٣	٤٢,٦	٢٢٠	٤,٠٩	٢١٧						
١٠٠	٢٥٦	١٠٠	٤٦٨	١٠٠	٥١٦	١٠٠	٦٥٢						
-	٢	-	٧	-	-	-	-						
٢٥٩		٤٧٥		٥١٦		٦٥٢							
دالة عند اقل من ١,٠								غير دالة					

هذه الأسئلة لا تتجاوز نسبتهم ٤٠.٩٪ من مجموع عينة الشباب الذكور في الحضر ، ٤٢.٦٪ من مجموع أندادهم في الريف ، ٣٩.١٪ من مجموع الشباب الإناث في الحضر و ٢٧.٢٪ من مجموع أندادهم في الريف .

ويلاحظ تضاول هذه النسب لدى الإناث بصفة عامة وفي الريف على وجه الخصوص للأسباب التي سبق ذكرها .

عموما ، لقد عبر غالبية أفراد هذه الفئة (الطلاب الحاليين من الجنسين) عن رضائهم عن المواد والمناهج الدراسية التي يدرسونها في مدارسهم وكيائهم . حيث أوضح ٧٢٪ من مجموع هؤلاء الشباب في الحضر و ٨٣.٨٪ من مجموعهم في الريف رضائهم عن المناهج والمقررات ، يقابل ذلك لدى الإناث ٨١.٤٪ في الحضر و ٩٤.٧٪ في الريف .

ويلاحظ تضاول هذه النسب لدى الإناث بصفة عامة وفي الريف على وجه الخصوص للأسباب التي سبق ذكرها .

عموما ، لقد عبر غالبية أفراد هذه الفئة (الطلاب الحاليين من الجنسين) عن الرضا عن المواد والمناهج الدراسية التي يدرسونها في مدارسهم وكيائهم . حيث أوضح ٧٢٪ من مجموع هؤلاء الشباب في الحضر و ٨٣.٨٪ من مجموعهم في الريف رضائهم عن المناهج والمقررات ، يقابل ذلك لدى الإناث ٨١.٤٪ في الحضر و ٩٤.٧٪ في الريف . وإذا كانت نسبة الراضين من الجنسين في الريف أعلى من نظيرتها في الحضر فإن ذلك لا يرجع إلى أسباب موضوعية كما هو معلوم ، إنما يرجع في الغالب إلى تقبل هؤلاء الشباب لما هو مقرر عليهم من مواد ومنهج كأمر واقع لا سيما إذا أخذ في الاعتبار عدم وجود فرص للمقارنة بالمدارس الأخرى كما هو الحال في المدن .

وينحصر أسباب عدم الرضاء عن المواد والمناهج فى عدد محدود من الأسباب على رأسها صعوبة هذه المواد (٢٦٤٪ من مجموع عدد غير الراضيين من الذكور فى الحضر ، ٢٥٧٪ من مجموعهم فى الريف ، ٣٥٣٪ من مجموع غير الراضيات من الإناث فى الحضر و ٢٠٪ من مجموعهن فى الريف) . وعدم جدوى أو فائدة هذه المواد من وجهة نظرهم (٣١٩٪ من مجموع غير الراضيين فى الحضر ، ٢٨٦٪ من مجموعهم فى الريف ، ٢٣٥٪ من مجموع الإناث غير الراضيات فى الحضر و ٢٠٪ من مجموعهن فى الريف) . ثم كثرة المواد التى تمثل ١٥٣٪ ، ١٧١٪ ، ١١٨٪ ، ٤٠٪ على التوالى ، يلى ذلك عدم الرغبة التى تمثل ١٣٩٪ ، ٥٧٪ ، ١١٨٪ ، ٢٠٪ على التوالى ، وأخيرا غلبة الطابع النظرى على معظم هذه المواد التى تمثل ٨٣٪ ، ١١٤٪ ، ١١٨٪ ولا شئ على التوالى .

٦ - مدى الرضاء عن المدرسين والأساتذة :

أوضح ٦٥١٪ من مجموع الشباب الذكور فى الحضر الذين مازالوا ملتحقين بالتعليم بعد حصولهم على الابتدائية رضائهم عن مدرسيهم وأساتذتهم ، يقابل ذلك ٧٦٤٪ فى الريف ، كما عبر ٧١٪ من مجموع هؤلاء الإناث فى الحضر مقابل ٨٨٣٪ من مجموعهن فى الريف عن هذا الرضاء . ويلاحظ انخفاض نسبة الراضين من الشباب الذكور فى الحضر على وجه الخصوص .

ولقد أوضح عدم الراضين أسباب عدم رضائهم عن مدرسيهم كما يلى وفق

ترتيبها :

الشباب الذكور	الشباب الذكور	الشباب الإناث	الشباب الإناث	الأسباب وفق ترتيبها
في الحضر	في الريف	في الحضر	في الريف	
٤١ر١٪	٤٥ر١٪	٣٧ر٧٪	٦٣ر٦٪	ضعف مستوى المدرسين
٢٦ر٧٪	٢٠ر٥٪	٢٨ر٣٪	١٨ر٢٪	سوء معاملتهم للطلاب
١٢ر٢٪	٥ر٩٪	٢٤ر٥٪	١٨ر٢٪	عدم وجود تفاهم مع الطلاب
١٠ر٠٪	٥ر٩٪	١٨ر٩٪	—	عدم احترام مواعيد الدروس
١٠ر٠٪	١٧ر٥٪	٧ر٥٪	—	أخرى

ويلاحظ من هذا الترتيب أن ضعف مستوى المدرسين يقع على قائمة هذه الأسباب . ولا علم لنا بالأساس الذي بنى عليه هؤلاء الطلاب انطباعهم . صحيح أن هناك شكوى عامة من ذلك ، لكن هذا الانطباع قد يرجع أيضا إلى ازدحام الجنول الدراسي وعدم وجود فرص كافية لشرح المقررات وغياب وسائل الإيضاح وما إلى ذلك ، ثم سوء معاملتهم للطلاب وهو أمر يتفق عليه المشتغلون والمهتمون بالتربية في مصر وإن كان اسباب سوء المعاملة موضع جدل بينهم . وبديهي أن يترتب على السبب السابق عدم وجود تفاهم مع الطلاب أو العكس . أما بقية الأسباب فإنها ترجع أساسا إلى نظام وإدارة المؤسسة التعليمية .

٧ - مدى الرضاء عن إدارة المدرسة أو الكلية :

أوضح ٧٥ر٩٪ من مجموع الشباب الذكور في الحضر المتحقين بالتعليم رضائهم عن إدارة المدرسة أو الكلية ، يقابل ذلك ٨٣ر٣٪ من مجموعهم في الريف ، كما أوضح ذلك ٨٠ر٣٪ من مجموع الشباب الإناث في الحضر

المتحقين بالتعليم مقابل ٩١.٥٪ فى الريف . ويعزى عدم الراضين أسباب عدم رضائهم إلى ضعف السيطرة والنظام (ما بين ٢٥٪ الى ٣٥٪ من مجموع الراضين) ، ثم سوء معاملة المدرسة لهم (٥٠٪ الى ١٧٪) وعدم مشاركة الطلاب (١٣٪ الى صفر) ، وانفراد أفراد معينين بالسلطة (١٤٪ الى صفر) ، وأخيرا تقييد حرية الطالب فى التعبير (١٤٪ الى ١٠٪) .

ويلاحظ أن ضعف السيطرة والنظام يقع على رأس هذه الأسباب ، سوء معاملتها للطلاب ثم عدم مشاركة الطلبة فى الادارة والنظام .. وهكذا ... ومن الصعوبة تقبل هذه الأسباب على علقتها دون أن يؤخذ فى الاعتبار عدم التزام الطلاب أنفسهم وتحاييلهم على النظام وميلهم للتمرد وتدنى دافعهم للتحصيل ... وما إلى ذلك . إن المناخ العام السائد فى المجتمع والأسرة له انعكاساته المباشرة على إحساس الطلاب بعدم الرضاء عن ادارة المؤسسات التعليمية وغيرها وكأنه نوع من الإسقاط ، إسقاط المشاعر السلبية على المؤسسة كى يبيو الطالب وكأنه المغلوب على أمره .

٨-رضاء الطالب عن المدرسة أو الكلية كمؤسسة تعليمية:

عبر ٧٤٪ من الشباب الذكور فى الحضر المتحقين بالتعليم وقت الدراسة عن رضائهم عن المدرسة أو الكلية التى يدرسون فيها مقابل ٨٩.٣٪ من أندادهم فى الريف ، كما عبر عن ذلك ٦٥.٤٪ من مجموع الإناث فى الحضر مقابل ٦٠٪ فى الريف . ويعزى الانخفاض البين فى نسبة الراضين لدى الإناث بصفة عامة سواء فى الحضر أو الريف إلى ما تفرضه المؤسسة التعليمية من قواعد ونظام صارم على الطالبات (خصوصا فى المدارس الثانوية) كامتداد لتقاليد المجتمع وتشده مع الإناث .

ولقد أوضح غير الراضين أسباب عدم رضائهم على النحو التالي :

شباب ذكور	شباب إناث	شباب ذكور	شباب إناث	
حضر	ريف	حضر	ريف	
٣٠هـ %	١٧ر %	١٧ر %	٣ر %	كثرة عدد الطلاب
١٦ر %	١٤ر %	٦ر %	٣ر %	انتفاء القيمة العملية للدراسة
٣ر %	٤ر %	٢٧ر %	٣ر %	صعوبة المواصلات
١هـ %	٩ر %	٦ر %	٣ر %	عدم وجود أنشطة
١هـ %	٢ر %	—	—	طول مدة الدراسة
٣ر %	٢ر %	—	—	قلة عدد المدرسين
١٠ر %	٢ر %	٣ر %	—	تأخر وصول الكتب
٢هـ %	٢٩ر %	١ر %	٧هـ %	أخرى

ويبدو أن به نس هذه الأسباب متداخلة مع العناصر الأخرى خصوصا مشكلات الإدارة والمدرسين ، أما الاسباب الخاصة بكثرة عدد الطلاب (زيادة كثافة الفصول) وصعوبة المواصلات وتأخير وصول الكتب فانها تعزى إلى الإدارة أو المديرية التعليمية والوزارة ، إذ ليس للمدرسة دخل فى ذلك وربما تكون المدرسة مسئولة عن عدم وجود أنشطة وضعف الإشراف والرقابة وغيرها مما يقع فى فئة أخرى .

٩ - الرضاء عن نظام الامتحانات :

ترتفع نسب الراضين عن نظام الامتحانات أكثر من أى نسب أخرى سبق ذكرها بخصوص عناصر العملية التعليمية . فقد بلغت هذه النسبة ٨٢ر % لدى

مجموعة الشباب الذكور فى الحضر الذين مازالوا فى التعليم بعد حصولهم على الابتدائية ، ذلك مقابل ٨٧.٠٪ لدى أنداهم فى الريف . وتزداد النسبة قليلا لدى الشباب الإناث فى الحضر والتي بلغت ٨٥.٩٪ مقابل ٨٩.٤٪ لدى أنداهم فى الريف . ولا ندرى إن كان هذا الرضاء يرجع إلى تكيف الطلاب مع هذا النظام القاصر والقائم على الاسترجاع أساسا ، أم إلى الاتجاه السائد منذ مدة طويلة بخصوص التساهل فى امتحانات النقل التى تحدث داخل المدارس الإعدادية والثانوية حتى أصبحت شبه آلية ، أم يرجع إلى السببين معا . إن الطالب لا يهتم فى هذا الأمر - وإلى حد كبير أسرته - سوى أن ينجح ويحصل على تقديرات مرتفعة بصرف النظر عما إذا كان ذلك نتيجة تقييم موضوعى جاد أو شكلى روتينى . ثم أن النتيجة المنطقية لتدنى العملية التعليمية فى مدارسنا وعدم توفر فرص النمو الكيفى ولا حتى النوعى لأبنائنا الطلاب أن يأتى نظام التقييم مبقتسرا حتى بالنسبة للجان امتحانات الشهادات العامة التى تشرف عليها مباشرة الوزارة ، وهذا ما يفسر استفحال ظاهرة الغش الفردى والجماعى . صفوة القول أن إجماع الطلاب على رضائهم عن نظام الامتحانات يصعب اعتباره فى صالح هذا النظام لأن الواقع غير ذلك من الوجهة التربوية الموضوعية .

ويمكن ترتيب أسباب عدم رضاء من ذكر بأنهم غير راضين عن نظام الامتحانات (رغم أنهم لا يمثلون إلا نسبة قليلة تتراوح بين ١٧٪ و ١١٪) على النحو التالى :

شباب ذكور	شباب ذكور	شباب إناث	شباب إناث	أسباب عدم الرضا عن نظام الامتحانات
ريف	حضر	ريف	حضر	صعوبة الامتحانات
٣٣,٣٪	١٠,٣٪	٣٦٪	٣٦,٤٪	اعتمادها على الحفظ وليس الذكاء
٢٤,٤٪	١٣,٨٪	١٢٪	٩,١٪	عدم موضوعية التصحيح
١٥,٦٪	٢٠,٦٪	٨٪	٢٧,٣٪	تركزها في نهاية العام
١١,١٪	١٧,٢٪	١٢٪	—	أخرى
١٥,٦٪	٣٧,٩٪	٢٤٪	٢٧,٣٪	

ولفت النظر في دقة تشخيص الطلاب لبعض مشكلات نظام الامتحانات في مؤسساتنا التربوية . إذ لا شك أن بعض الامتحانات صعبة - خصوصا الشهادات العامة - نسبة إلى ما حصلوه بالفعل وأسلوب نقل المعلومات إليهم وما إلى ذلك . لكن الأهم من ذلك اعتمادها على الحفظ (الاسترجاع) وليس الذكاء ، وعدم موضوعية التصحيح وتركزها في نهاية العام ، خصوصا امتحانات الشهادات العامة . هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى كثيرة يضيق المقام عن ذكرها .

١. - تخصيص وقت محدد للمذاكرة :

إذا كان حسن أداء الواجبات المدرسية يعتبر استكمالاً حيوياً للعملية التعليمية داخل المدرسة أو المعهد فإن ذلك يتطلب من الدارس تخصيص وقت مناسب لأداء هذه الواجبات . ولما كان اليوم المدرسي ينتهي عادة ما بين الثانية والثالثة بعد الظهر ، فإن الوقت المتاح لأداء هذه الواجبات محدود بطبيعته بعدة

ساعات فى الفترة ما بين الرابعة أو الخامسة وحتى الثامنة أو التاسعة مساء .
وقد يتفاوت عدد هذه الساعات باختلاف الجدول والواجبات المدرسية وإيام
الامتحانات الشهرية وما إلى ذلك . ولقد أوضحت الدراسات الخاصة بالتحصيل
الدراسى أن اكتساب التلميذ لعادة تحديد وقت للمذاكرة تتكون مبكرة بناء على
توجيهات المدرسة والأسرة معا ، كما أنها تعكس آثار التنشئة الاجتماعية المبكرة
على النظام والضبط الذاتى وتقدير قيمة الوقت والتنظيم (التخطيط) والتوقيت .
وتكاد أن يكون الالتزام بهذه العادات من الخصائص المميزة للطباع الوطنية - Na-
tional Character . وغنى عن القول أن نجاح المدرسة فى تعويد التلميذ على
التحصيل الذاتى فى منزله وتحديد وقت لذلك هدف تربوى فى حد ذاته .

إلا أن ما توصلنا إليه من نتائج بهذه الخصوص لا يبعث على الارتياح إذ
عبر ٥٤٣٪ فقط من مجموع الطلاب الذكور فى الحضر - الذين مازالوا بالتعليم
بعد حصولهم على الابتدائية - يخصصون وقتا ، فى العادة ، للمذاكرة يقابل
ذلك ٩١٪ لدى الشباب فى الريف . وترتفع النسبة قليلا لدى الإناث فى كل من
الحضر ٦٠٪ والريف ٥٧٤٪ .

١١ - الدروس الخصوصية :

إزداد انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية خلال السنوات السابقة بحيث
أصبحت هذه الأيام تمثل مشكلة حقيقية تهدد ما تبقى لنظام التعليم والعملية
التربوية من هبة ومصادقية فى مصر . صحيح أن نظام التعليم هو السبب
الرئيسى لانتشار هذه الظاهرة ولا سبيل لعلاجها إلا بإصلاح هذا النظام إلا أن
الأسرة والتلميذ يدفعان ثمن هذا الخل مرتين : الأولى على شكل أدبى بمعنى
تحطيم مبدأ تكافؤ الفرص بين التلاميذ الذى يتجسد فى شعار " مجانية

جدول رقم (١٦) توزيع نسب الطلاب المتخطين حالياً بالتعليم وفق حصولهم على دروس خصوصية

شباب إناث				شباب ذكور				المقارنات	
رطب		حضر		رطب		حضر		الحصول على الدروس الخصوصية	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	يعمل على دروس خصوصية ماتق يقبل تقوية أو مجموعات الاثنتي لا يعمل على دروس خصوصية الجميع غير مبدئ لا يطبق (لم يسبق له الالتحاق بالتعليم أو غير ملحق به الآن) الجميع الكلي ٢ ك (٢) *	٢٠٠
٤٤١	٤١	٢٥١	٤٥	٣٠٢	٦٤	٣٠١	٧٧		
٥٦	٦	٩٥	١٧	٢٤	٥	٧٠	١٨		
-	-	١٧	٣	٠٥	١	١٢	٣		
٤٩٤	٤٦	٦٣٧	١١٤	٦٧٠	١٤٢	٦١٧	١٥٨		
١٠٠	٩٢	١٠٠	١٧٩	١٠٠	٢١٢	١٠٠	٢٥٦		
٤				٨				١١	
٢٦٢		٢٩٢		٢٩٦		٢٨٥			
٢٥٩		٤٧٥		١٥٦		٦٥٢			
داله عند اقل من ٠.١				غدير داله					

* خست النوايا التي يقل تكرارها عن ٥ اراء عند تقدير قيمة ك٢ بالنسبة للنتج يطبق .

التعليم . فالأسرة المقتدرة ماليا هي التي تتيح لأبنائها فرصا أكبر للنجاح عن طريق الدروس الخصوصية . والثانية على شكل مادی ، ويقع كاهله على الأسر غير المقتدرة خصوصا مع تزايد نفقات أعباء الحياة بما في ذلك التصاعد المستمر في أسعار الدروس الخصوصية .

ويلاحظ من جدول (١٦) أن متوسط نسبة المشكلة لدى مجموع الطلاب الملتحقين بالتعليم حاليا بعد حصولهم على الابتدائية حوالي ٣٠٪ ، وهي نسبة مؤثرة وفق أى معيار تربوى . بيد أن هذه النسبة تختلف بوضوح بين الذكور والإناث . فقد أوضح ٢٠.١٪ من مجموعة الشباب الذكور فى الحضر (الملتحقون بالتعليم حاليا أنهم يحصلون على دروس خصوصية بمعناها التقليدى بالإضافة ٨.٢٪ من مجموعهم ملتحقين بمجموعات فصول التقوية أو الاثنى معا مقابل ذلك فى الريف ٣٠.٢٪ ، ٢٤٪ و ٥٠٪ على التوالى والفروق بين التكرارات المقابلة لهذه النسب بين الحضر والريف غير داله إحصائيا . أما الإناث ، فقد أوضح ٢٥.١٪ منهن (الملتحقات بالتعليم حاليا) أنهن يحصلن على دروس خصوصية ، ٩.٥٪ ملتحقات بمجموعات التقوية ، ١٧٪ الاثنى معا ، يقابل ذلك فى الريف ٤٤.١٪ ، ٥٦٪ وصفر على التوالى . والفروق بين التكرارات المقابلة لهذه النسب بين الحضر والريف داله إحصائيا عند ٠.١- تقريبا حيث تنتشر بشكل أكثر هذه الظاهرة لدى الطالبات فى الريف ، وهذا ما لم تكن نتوقه . وقد توحى زيادة هذه النسبة إلى هذا الحد فى الريف لدى الطالبات أن الدروس الخصوصية على وشك أن تحل محل المدرسة لا سيما وأن مدارس الإناث فى الريف تحكمها التقاليد والأعراف المحافظة التى تؤثر أن يكون وقت الدراسة فى المدرسة فى أضيق حدود ممكنة حتى لا تغيب الفتاة عن منزلها كثيرا ، وقد يساعد على ذلك ضعف أو انعدام الإشراف المباشر من الوزارة على

هذه المدارس خصوصاً النائية منها .

ويرى الطلاب أن انتشار هذه الظاهرة - من وجهة نظرهم - ينحصر في

الأسباب التالية :

	شباب ذكور حضر	شباب ذكور ريف	شباب إناث حضر	شباب إناث ريف
صعوبة فهم المدرس	٤٤٣٪	٣٥٧٪	٥٥٤٪	٥١٩٪
تحسين المجموع	٤٥٤٪	٣٥٧٪	٣٣٨٪	٣١٩٪
زيادة درجات أعمال السنة	٥٢٪	١٠٩٪	٣١٪	٤٢٪
ضغط المدرسين	٤١٪	١٧٩٪	٤٦٪	٦٤٪
أخرى	١٠٪	١٤٪	٣١٪	٦٤٪
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

حيث يعتبر صعوبة الدرس هو السبب الأول لدى الشباب الإناث في الحضر والريف (على السواء) وتنخفض هذه النسبة إلى حد ما لدى الشباب الذكور في الحضر ٤٤٣٪ وتنخفض أكثر وأكثر في الريف ٣٥٧٪ . والسبب الثاني - في رأيهم - هو تحسين المجموع الذي ينتشر أكثر لدى الشباب الذكور في الحضر ثم يقل لدى الشباب الإناث في الحضر ٣٣٨٪ والريف ٣١٩٪ . أما الأسباب الأخرى فإنها تكاد أن تكون ثانوية وإن لم تخل من دلالة مجاملة المدرس أو مراضاته . إن هذه الأسباب جعلتها تؤكد ما سبق ذكره من أن ديمقراطية التعليم في مصر مهددة بشكل لا يحتمل الإرجاء .

الفصل الخامس

مؤشر العمل

الفصل الخامس

مؤشر العمل

مكونات المؤشر :

- أولا : مدى الرضاء الذاتي عن العمل .
- ثانيا : مدى استخدام المجتمع لقوة العمل بكفاءة
- ثالثا : مدى ملائمة ظروف العمل .

مؤشر العمل *

يعد العمل من أهم جوانب التنمية الاقتصادية الاجتماعية يؤثر فيها ويتأثر بها . فالعمل باعتباره من أهم قوى الإنتاج ، وهى قوة الإنتاج البشرية ، يمثل الوسيلة الرئيسية للتنمية ، حيث أن حجم قوة العمل فى أى مجتمع ودرجة حسن استخدامها يؤثران على حجم دخله القومى ومعدل نموه . من جانب آخر فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تستهدف الانسان يمثل العمل هدفا رئيسيا لها . فالتنمية ما لم تسع إلى تطوير المستوى التأهيلي والصحي والثقافى لقوة العمل وتحسين ظروفها لا يمكن أن تحقق معدلات الانجاز المتوقعة منها .

من هنا كان من الضرورى لأى محاولة لوضع مؤشرات اقتصادية واجتماعية للتنمية فى مصر من إدخال عنصر العمل فى اعتبارها ، خاصة وأن الإحصاءات العامة فى مصر حتى الآن لم تتطرق إلى كثير من الجوانب المتعلقة بعنصر العمل . فإلحصاصات العامة فى مصر التى تهتم بالعمل هى أساسا التعداد العام للسكان ويبحث القوى العاملة بالعينة ، تهتم بالعمل باعتباره قوة عمل فى المقام الأول ومن ثم فهى تركز على قياس :

أ - حجم قوة العمل المتوفرة لدى المجتمع ودرجة استخدامها كنسبة البطالة والإعالة والمشاركة على سبيل المثال .

ب - هيكل قوة العمل حسب تأهيلها التخصصى المهنى وتوزيعها قطاعيا وجغرافيا وعمرى الخ .

* قام بإعداد هذا المؤشر د. خالد لطفى .

وتغفل هذه الإحصاءات جوانب أخرى لعنصر العمل لا تقل عما سبق أهمية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بمسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل مدى ملائمة الظروف السائدة فى سوق العمل ومدى رضا العاملين ذاتهم عن العمل وظروفه .

وقد حاولنا وضع مؤشر العمل فى اطار هذا البحث ليكون انعكاسا لهذه الجوانب المتعددة لعنصر العمل . ولذا فقد اشتمل المؤشر على علاقة مكونات رئيسية هى :

المكون الأول : مدى الرضاء الذاتى للعاملين عن عملهم .

المكون الثانى : مدى استخدام المجتمع لقوة العمل المتاحة له بكفاءة .

المكون الثالث : مدى ملائمة ظروف العمل .

وسنعرض فيما يلى لكل مكون من هذه المكونات ولكل عنصر من العناصر التى يشملها ، وذلك فى إطار عرض نتائج المسح الميدانى لمؤشر العمل . ويبدو من الضرورى قبل أن نبدأ فى هذا العرض أن نشير إلى عدة ملاحظات أساسية:

- أن هذا العرض لنتائج المسح الميدانى ما هو إلا عرض مبدئى يستهدف تفحص النتائج بشكل وصفى للوقوف على حدودها وتحديد ما هو مطلوب من معالجات إضافية للبيانات من أجل التوصل إلى تحليل أعمق لنتائج البحث .

- أن نتائج هذا المسح الميدانى لا تمثل إلا رسدا للواقع فى فترة زمنية معينة لمؤشر العمل فى المجتمع ومن ثم فهى لا تصلح فى حد ذاتها لتحديد اتجاه الحركة والحكم عليه . هذا الأمر يستلزم الحصول على رصد آخر له فى فترة

زمنية تالية حتى يمكن تحديد التغير وتحديد أوجه التقدم أو التأخر وفقا لهذا المؤشر ومكوناته وعناصره .

- أن هناك اختلافات بين المفاهيم والتعاريف المستخدمة فى هذا المؤشر وتلك المستخدمة فى الإحصاءات العامة لعدة أسباب أهمها : طبيعة بحث المؤشرات نفسه حيث أن الاستبيان كان موجهاً أساساً إلى المستجيبين من سن ١٥ سنة فأكثر فى حين أن قوة العمل مثلاً بالتعدادات العامة تقاس بين السكان من سن ٦ سنوات فأكثر والحالة التعليمية للسكان تقاس بين الأفراد من سن ١٠ سنوات فأكثر .

- أن محاولة اتباع نفس التعاريف المستخدمة فى الإحصاءات العامة كان يمكن أن يؤدى إلى زيادة حجم استمارة الاستقصاء وتعقيدها بدرجة أكبر ومن ثم زيادة حجم أخطاء التحيز مقابل هدف ثانوى هو إمكانية المقارنة بالإحصاءات العامة فى حين أن الهدف الرئيسى للبحث هو مقارنة نتائجها فى فترات زمنية متتالية ، بالإضافة إلى الأساس العلمى الذى استندت إليه هيئة البحث فى تعريفها لمفهوم قوة العمل .

ومن ثم فإن المقارنة مع نتائج الإحصاءات العامة يجب تجنبها بالنسبة لما يتعلق بمؤشر العمل على الأقل والحذر فى إجرائها حتى بعد إدخال التعديلات المناسبة .

المكون الأول : مدى الرضاء الذاتى عن العمل :

يمثل هذا المكون أحد الجوانب الهامة للعمل التى لم يسبق أن تطرقت إليها الإحصاءات العامة فى مصر . والقصد من إدراج هذا المكون هو تحديد أثر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على درجة رضاء العاملين عن أعمالهم ،

بمعنى تحديد هل تؤدي التنمية الاقتصادية إلى خلق فرص عمل وظروف عمل ترضى العاملين أم أنها تكون على حسابهم بشكل عام .

ويتكون هذا المكون من العناصر التالية :

العنصر الأول . الرضاء عن نوع العمل (المهنة) .

يحاول هذا العنصر قياس نسبة العاملين الراضين عن عملهم وتحديد أسباب الرضاء أو عدم الرضاء حسب درجة شيوعها (أهميتها النسبية) ويتكون هذا العنصر مما يلي :

أولا : مدى الرضاء عن نوع العمل الذى يزاوله أفراد العينة من العاملين :

من المتوقع أن تزداد نسبة العاملين الراضين عن أعمالهم مع تقدم عجلة التنمية سواء نتيجة لتولد دخول أكبر من العمل أو لتحسين ظروف العمل نفسه أو لغير ذلك من أسباب تمثل هدفا لعملية التنمية . بناء على هذا نحاول فى هذا الجزء قياس نسبة العاملين الراضين عن المهن التى يزاولونها .

وقد بينت نتائج هذا المسح أن اجابات أفراد العينة من العاملين على السؤال رقم ٥١ (أنت راضى عن شغلك ده ؟) قد توزعت كما هو مبين بالجدول التالى رقم (١) :

جدول (١) توزيع أفراد العينة من العاملين حسب رضائهم وعدم رضائهم عن عملهم

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب ذكور	شباب إناث	أزواج	زوجات	شباب ذكور	شباب إناث
راض	٨٧٪	٩٢٪	٨٥٪	٩٢٪	٩٠٪	٧٦٪	٨٤٪	٧٩٪
غير راض	١٣٪	٨٪	١٥٪	٨٪	١٠٪	٢٤٪	١٦٪	٢١٪
المجموع	٨٥٠	١٢٤	٢٧٠	٧٦	٩١٧	٧٥	١٨٠	٢٨

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

- بلغت نسبة عدم الرضاء فى عينة الحضر ١٢٥٪ مقابل ١٢٪ فى عينة الريف .

- فى الحضر توجد أعلى نسبة لعدم الرضاء عن العمل بين الشباب الذكور حيث تبلغ ١٥٪ فى مقابل ١٣٪ فقط للأزواج فى الحضر ، وهو ما قد يكون انعكاسا لقلّة فرص العمل المناسبة المتاحة أمام الشباب الداخل حديثا إلى سوق العمل واضطراره إلى قبول أى فرصة عمل تتاح له .

- فى الريف توجد أعلى نسبة لعدم الرضاء عن العمل بين الزوجات حيث تبلغ ٢٤٪ مقابل ١٠٪ فقط للأزواج فى الريف ، يليها نسبة عدم الرضاء بين الشباب الإناث حيث بلغت ٢١٪ مقابل ١٦٪ فقط للشباب الذكور وهو ما قد يكون راجعا إلى انخفاض الوضع الاقتصادى والاجتماعى للمرأة فى الريف واضطرارها لقبول أعمال لا ترضى عنها .

- تبلغ نسبة عدم الرضاء بين الشباب الذكور فى الريف ١٦٪ وفى الحضر ١٥٪ وهو ما قد يكون مؤشرا لندرة فرص العمالة المتاحة للشباب الذكور خاصة المؤهلين منهم علميا سواء فى الريف أو فى الحضر .

ثانيا : أسباب الرضاء عن العمل :

يحاول هذا العنصر تحديد الأهمية النسبية لأسباب الرضاء عن العمل لدى أفراد العينة العاملين . وقد اتضح من إجابات أفراد العينة على السؤال رقم ٥٢ (ايه أهم ميزة فى شغلك ده؟) ، أن هناك ثمانية أسباب رئيسية للرضاء عن العمل حددها ٨٢٪ من أفراد العينة المستجيبين بينما ذكر ١٨٪ من أفراد العينة أسبابا

أخرى متفرقة كما هو مبين بالجدول التالي :

جدول (٢) أسباب رضا أفراد العينة من العاملين عن عملهم

التفسير	حضر				ريـسـف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
المرتب لا بأس به	٪١٠	٪٦	٪٢٤	٪٩	٪٦	٪٦	٪٧	٪٧
العمل يخدم الناس	٪٢١	٪٢٤	٪١٦	٪١٨	٪٢٥	٪٢٠	٪٢٤	٪٢٤
العمل مناسب للمؤهل	٪٦	٪١٨	٪١٠	٪١٦	٪٤	٪١٠	٪٦	٪١٠
العمل غير مرهق	٪٤	٪٥	٪٣	٪٨	٪٤	٪١٢	٪٤	٪٧
واخذ وضعه في العمل	٪١٦	٪١٤	٪١١	٪٩	٪١٢	٪٧	٪١١	-
العمل قريب من السكن	٪١٤	٪١١	٪١٠	٪١١	٪٢١	٪٢١	٪٢٠	٪١٠
العمل مستقبلي مضمون	٪٥	٪٣	٪٤	٪٢	٪٣	-	٪١	-
مستريح مع زملائه	٪١٣	٪١١	٪١٠	٪٢٠	٪٥	-	٪٦	٪٢٤
أخـرى	٪١٠	٪٨	٪١٢	٪٦	٪٢٠	٪٢٣	٪٢٠	٪١٧
المجموع	٨٨٦	١٣٢	٢٧٨	٧٩	٩٧٦	٨٠	١٩٤	٢٩

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

- كان من أهم أسباب الرضاء عن العمل على مستوى عينة الجمهورية ككل هو أن عمله يخدم الناس حيث حصل هذا السبب على نسبة ٪٢٦ من

الإجابات . ويلي هذا السبب قرب مكان العمل من مكان السكن حيث حصل على ٢٠٪ من الإجابات . وحدد ١٥٪ من المستجيبين كونهم (واخين وضعهم فى عملهم) كاهم سبب لرضائهم عن عملهم ، بينما حصل كل من التوافق بين الزملاء وكفاية الدخل من العمل على نسبة ١١٪ من الإجابات وجاء تناسب العمل مع المؤهل فى المرتبة قبل الأخيرة حيث حصل على ٨٪ من الإجابات وأخيرا جاء كون العمل غير مرهق ، حيث حصل على ٥٪ من الإجابات .

- بالنسبة لقرب مكان العمل من مكان السكن نجد أنه قد حصل على أهمية كبيرة فى الريف (٢١٪) مقابل الحضر (١٣٪) . وتكرر هذا الأمر بالنسبة لكل الفئات التى شملتها مجموعات العينة . وربما كان هذا راجعا إلى تباعد المسافات فى الريف وعدم توفر الطرق المرصوفة ووسائل المواصلات العامة أو الى وجود مكان العمل خارج القرية فى إحدى المدن القريبة . لذلك يفضل إعادة فحص هذا السبب فى ضوء زمن الانتقال من مكان السكن إلى مكان العمل لأفراد العينة الذين ذكروه وكذلك فى ضوء وجود مكان السكن فى نفس القرية التى يوجد بها مكان العمل أم لا .

- احتل سبب خدمة الآخرين أهمية واضحة فى الريف عنه فى الحضر ، حيث حصل على نسبة ٢٥٪ فى الريف مقابل ٢٠٪ فى الحضر وتكرر نفس الاختلاف بالنسبة لكل مجموعات العينة فيما بين الريف والحضر .

- كفاية الدخل من العمل لم تحظ بأهمية كبيرة إلا لدى عينة الشباب الذكور فى الحضر حيث حصل هذا السبب على ٢٤٪ من إجاباتهم مقابل ٧٥٪ فقط من إجابات الشباب الذكور فى الريف .

- تعكس إجابات الإناث عموماً أهمية كبيرة لتناسب العمل مع المؤهل ، فقد حصل هذا السبب على ١٨٪ من إجابات الزوجات بالحضر و ١٠٪ من إجابات الزوجات بالريف مقابل ٦٥٪ ، ٤٪ للأزواج في الحضر والريف على التوالي . كذلك فقد حصل هذا السبب على ١٦٥٪ من اجابات الشباب الإناث بالحضر و ١٥٪ من إجابات الشباب الإناث بالريف مقابل ١٠٪ و ٦٥٪ للشباب الذكور في الحضر والريف على التوالي .

- لم يحظ « كون العمل غير مرهق » بأهمية كبيرة لدى الأفراد المستجيبين بالعينة ككل ، ولكنه حصل على أهمية واضحة لدى الزوجات في الريف (١٢٥٪ من إجاباتهن مقابل ٥٪ للعينة ككل) .

ثالثاً: اسباب عدم الرضاء عن العمل :

هذا الجزء يستهدف تحديد الأهمية النسبية لأسباب عدم الرضاء عن العمل لدى أفراد العينة من العاملين . وقد اتضح من إجابات أفراد العينة من العاملين على السؤال ٥٣ (ايه أهم عيب شايفه فى شغلك ؟) أن هناك تسعة أسباب رئيسية لعدم الرضاء عن العمل حددها ٨٢٪ من المستجيبين بينما ذكر ١٢٪ منهم أسباباً أخرى متفرقة ويبين الجدول التالى توزيع إجابات أفراد العينة من العاملين على هذه الأسباب :

جدول (٣) أسباب عدم رضا المراد العينة من العاملين عن عملهم

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب ذكور	شباب إناث	أزواج	زوجات	شباب ذكور	شباب إناث
قلة المرتب	٢٤٪	٥٠٪	٢٠٪	٣٠٪	١٨٪	٢٠٪	١٨٪	٢٨٪
العمل مممل	٢٪	٣٪	٢٪	٢٪	٢٪	٥٪	٢٪	٦٪
العمل لا يناسب التخصص	٥٪	١٥٪	٢٪	١٪	-	١٪	١٪	٣٪
العمل مرهق	٣٦٪	٣٥٪	٤٤٪	٢٨٪	٤٧٪	٣٨٪	٤٤٪	٤٤٪
حقه مهضوم	٢٪	-	١٪	٢٪	١٥٪	٥٪	١٪	٣٪
العمل بعيد عن السكن	٣٪	٧٪	١٥٪	٦٪	٤٪	٦٪	٢٥٪	٣٪
مستقبله غير مضمون	١٠٪	١٥٪	١٢٪	٦٪	٧٪	-	٧٪	٦٪
غير متوافق مع زملائه	١٥٪	-	١٥٪	٣٠٪	١٪	-	-	-
ليس به إجازات	١٪	-	٢٪	-	٢٥٪	-	١	-
أخـــــرى	١٨٪	١٧٪	١٥٪	٢٠٪	١٨٪	٢٢٪	٢٢٪	٦٪
المجموع	٨٨٤	١٣٢	٢٧٧	٨٥	٩٧٦	٨١	١٩٤	٣٢

- أن أهم سبب لعدم الرضاء عن العمل على مستوى عينة الجمهورية ككل كان هو كون العمل مرهقا حيث حصل هذا السبب على ٤١٪ من إجابات المستجيبين . وقد تلى هذا السبب فى الأهمية ضعف المرتب وحصل على ٢١٪ من الإجابات ، ثم عدم ضمان المستقبل وحصل على ٢١٪ من الإجابات ، ثم عدم ضمان المستقبل وحصل على ٨٪ من الإجابات ، وحصلت بقية الإجابات على

نسب ضئيلة تتراوح ما بين ٤٪ لبعد مكان العمل عن مكان السكن ، ١٪ لعدم التناسب مع المؤهل .

- تزداد نسبة عدم الرضاء عن العمل بسبب كونه مرهقا في الريف عنها في الحضر حيث بلغت ٤٦٪ في الريف مقابل ٣٧٪ في الحضر ، وهو ما قد يكون تعبيرا عن انتشار العمل البدني المرتبط بالأنشطة الزراعية السائدة في الريف . على العكس من ذلك تزداد نسبة عدم الرضاء عن العمل بسبب قلة الدخل منه في الحضر حيث تبلغ ٢٥٪ مقابل ١٨٪ في الريف . وهو ما قد يكون معبرا عن ارتفاع تكلفة المعيشة في الحضر بالمقارنة بالريف . أيضا تقل نسبة عدم الرضاء عن العمل بسبب عدم ضمان مستقبله في الريف حيث تبلغ ٦٪ مقابل ٩٪ في الحضر وهو ربما يكون أمرا راجعا الى انتشار العمل في القطاع العائلي في الريف .

- بمقارنة عينة الأزواج بالزوجات في الحضر نجد أن قلة المرتب تمثل أهمية أقل لدى الأزواج (٢٤٪) مقابل ٣٥٪ لدى الزوجات وفي الريف تمثل قلة المرتب ١٨٪ لدى الأزواج مقابل ٢٠٪ لدى الزوجات . وقد يكون هذا الاختلاف بسبب توفر فرص العمل الثاني بشكل أكبر نسبيا لدى الأزواج منه لدى الزوجات.

- بمقارنة عينة الشباب الذكور بالشباب الإناث نجد أنه في الحضر تمثل قلة المرتب أهمية أقل لدى الشباب الذكور (٢٠٪) بينما تصل لدى الشباب الإناث (٣٠٪) . وبالنسبة للشباب الذكور في الريف تبلغ الأهمية النسبية لقلة المرتب (١٨٪) فقط مقابل ٢٨٪ للشباب الإناث في الريف .

- كون العمل مرهقا ، يحتل أهمية أكبر لدى الأزواج منه لدى الزوجات وذلك سواء في الريف أو في الحضر . ويتكرر نفس الحال عند مقارنة عينة

الشباب الذكور فى الحضر بعينة الشباب الإناث فى الحضر . ولكن عند مقارنة عينة الشباب الذكور فى الريف بعينة الشباب الإناث فى الريف نجد أن هذا السبب يحتل أهمية متساوية (٤٤٪) .

- بعد مكان العمل عن مكان السكن ، يحتل أهمية أكبر لدى الزوجات فى الحضر (٧٥٪) مقابل (٣٪) فقط لدى الأزواج فى الحضر . كذلك فى الريف تبلغ (٦٪) لدى الزوجات مقابل ٤٪ فقط لدى الأزواج .

العنصر الثانى ، الرضاء عن القطاع المؤسسى للعمل ،

أولا : الرضاء عن القطاع المؤسسى للعمل :

من المتوقع مع تزايد درجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن يكون هناك نمو لنوع ما من علاقات الانتاج تعبر عن مصالح أغلبية فئات العاملين ومن ثم يكون هناك تزايد لنسب العاملين الراضيين عن قطاع عملهم المؤسسى . وقد بينت إجابات أفراد العينة من العاملين على السؤال رقم ٤٥ (أنت راضى عن عملك فى القطاع ده ؟) أن هناك على مستوى عينة الجمهورية ككل نسبة تقترب من ١١٪ من العاملين غير راضية عن القطاع المؤسسى الذى تعمل به بينما عبر ٢٢٪ منهم عن رضائهم عن هذا القطاع الى حد ما وأبدى ٦٧٪ من المستجيبين رضاعهم . ويبين الجدول التالى توزيع إجابات أفراد العينة من العاملين فى هذا الشأن .

جدول (٤) افراد العينة من العاملين حسب رضائهم / عدم رضائهم عن قطاعات عملهم الأساسية

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
			ذكور	إناث			ذكور	إناث
راضى	٦٤٪	٧٤٪	٥٨٪	٦٥٪	٧٢٫٥٪	٥٩٪	٧١٪	٦٥٪
غير راضى	١١٪	١٠٪	١٦٪	١٠٫٥٪	١٩٪	١٠٪	١١٪	١٦٪
إلى حد ما	٢٥٪	١٦٪	٢٦٪	٢٤٫٥٪	٨٫٥٪	٣١٪	١٨٪	١٩٪
المجموع	٨٦٨	١٢١	٢٧٨	٨٦	٩٥٠	٨١	١٩٢	٣٢

ويلاحظ من هذا الجدول ما يلي :

- بمقارنة عينة الحضر ككل بعينة الريف ككل نجد أن نسبة عدم الرضاء تبلغ فى الحضر ١٢٪ من الإجابات مقابل ٩٪ فقط فى الريف .

- إذا نظرنا إلى عينة الشباب الذكور نجد أن نسبة عدم الرضاء ترتفع بينهم فى الحضر إلى ١٦٪ مقابل ١١٪ فقط بين الشباب الذكور فى الريف وينعكس هذا الوضع عند النظر إلى عينة الشباب الإناث حيث ترتفع نسبة عدم الرضاء بين الشباب الإناث فى الريف لتبلغ ١٦٪ مقابل ١٠٫٥٪ فقط بين الشباب الإناث فى الحضر .

- بمقارنة نسبة عدم الرضاء بين الشباب الذكور وبين الأزواج ، نجد أن هذه النسبة ترتفع بين الشباب الذكور فى الحضر حيث تبلغ ١٦٪ مقابل ١١٪ فقط

بين الأزواج فى الحضر ، كما ترتفع بين الشباب الذكور فى الريف لتصل إلى ١١٪ مقابل ٨٪ فقط للأزواج فى الريف .

- بمقارنة عينتى الشباب من الإناث والزوجات ، نجد أن نسبة عدم الرضاء بين الشباب الإناث فى الحضر تبلغ ١٠٪ مقابل ١٠٪ للزوجات فى الحضر ، اما فى الريف فتبلغ نسبة عدم الرضاء ١٦٪ بين الشباب من الإناث مقابل ١٠٪ فقط للزوجات .

ثانياً: أسباب عدم الرضاء عن القطاع المؤسسى للعمل :

يحاول هذا السؤال تحديد الأهمية النسبية لأسباب الرضاء عن القطاع المؤسسى للعمل لدى أفراد العينة العاملين . وقد بينت إجابات أفراد العينة من العاملين على السؤال رقم ٤٣ (ايه أهم ميزة شايفها فى عملك فى القطاع ده ؟) أن هناك ستة أسباب رئيسية للرضاء عن قطاع العمل المؤسسى حددها ٨٢٪ من المستجيبين بينما ذكر ١٨٪ منهم أسبابا أخرى متفرقة . ويبين الجدول التالى توزيع إجابات أفراد العينة .

جدول (5) توزيع أفراد العينة من العاملين حسب أسباب رضائهم عن القطاع المؤسسى لعلهم

المتغير	حضر				ريف			
	زواج	زوجات	شباب	شباب إناث	زواج	زوجات	شباب	شباب إناث
له مستقبل	٪١١	٪٩	٪٦	٪١٠	٪٦	٪٥	٪٨	٪٦
الخل كبير	٪١٣	٪٥	٪٣	٪١٦	٪٧	٪٧	٪١٤	٪٩
وجود المعاش	٪٣٦	٪٣٦	٪١٥	٪٣٧	٪١٥	٪١٩	٪١٠	٪٢٢
امكانيات كبيرة	٪٢	٪١	٪٣	٪١	٪٢	٪١	٪٠	٪٨
لا يتقيد بالوائح	٪٢١	٪٧	٪٢٣	٪٣	٪٣٠	٪٢٠	٪٣١	٪١٢
الاستقرار فى مكان واحد	٪١٢	٪١٧	٪١٠	٪١٥	٪١٨	٪١٦	٪١٥	٪٦
أخرى	٪١٣	٪٢٣	٪١٣	٪١٧	٪٢١	٪٣٢	٪٢٠	٪٣٤
المجموع	٨٧٤	١٣٢	٢٧٢	٨٦	٩٦٦	٨١	١٩١	٣٢

- على مستوى العينة الكلية من العاملين كان أهم سبب للرضاء عن القطاع المؤسسى للعمل هو عدم التقيد بالوائح حيث حصل على ٪٢٤ من الإجابات ثم تلاه وجود معاش حيث حصل على ٪٢٠ من الإجابات ، ثم جاء الاستقرار فى مكان واحد وحصل على ٪١٥ من الإجابات ، وتلاه ارتفاع الدخل حيث حصل على ٪١٢ من الإجابات ، وأخيرا حصل ضمان المستقبل على ٪١٠ من الإجابات .

- كانت الاختلافات فيما بين عينة الحضر ككل وعينة الريف ككل فى حدود ضئيلة بصفة عامة فيما عدا عدم التقيد باللوائح حيث حصل هذا السبب على ١٩٪ من إجابات عينة الحضر مقابل ٢٩٪ من إجابات عينة الريف وأيضا وجود معاش حيث حصل على ٢٦٪ فى عينة الحضر مقابل ١٤٪ فقط فى عينة الريف .

- كان لكبر الدخل أهمية كبيرة لدى الشباب الذكور فى الحضر حيث حصل على ٣٠٪ من اجاباتهم مقابل ١٤٪ فقط لدى الشباب الذكور فى الريف . وهو أمر قد يكون مرتبطا بارتفاع نفقات تكوين الأسرة فى الحضر نسبيا عنها فى الريف .

- كان لعدم التقيد باللوائح أهمية كبيرة لدى عينة الأزواج فى كل من الحضر والريف حيث حصل على ٢١٪ من إجابات الأزواج بالحضر و ٣٠٪ من اجابات الأزواج بالريف ، كذلك حصل نفس السبب على أهمية كبيرة بين الشباب الذكور فى الريف والحضر . فحصل على ٣١٪ لدى الشباب الذكور فى الريف وعلى ٢٣٪ لدى الشباب الذكور بالحضر .

- حصل وجود المعاش على أهمية كبيرة بين الزوجات فى الحضر ٣٦٪ من إجاباتهن وبين الشباب الإناث فى الحضر ٣٧٪ وذلك مقابل ١٩٪ للزوجات فى الريف و ٢٢٪ للشباب الإناث فى الريف .

- أبدت الزوجات المستجيبات فى الحضر اهتماما أكبر بالاستقرار فى مكان واحد عن الأزواج فى الحضر ، حيث حصل هذا السبب على ١٧٪ لدى الزوجات مقابل ١٢٪ للأزواج . أما فى الريف فقد كان الاهتمام بالاستقرار فى مكان واحد أكبر فى عينة الأزواج فى الريف منه فى عينة الأزواج

بالحضر. فقد حصل هذا السبب على ١٨٪ من إجابات لدى الأزواج بالريف مقابل ١٢٪ لدى الأزواج بالحضر .

ثالثاً : أسباب عدم الرضاء عن القطاع المؤسسى للعمل :

يحاول هذا الجزء تحديد الأهمية النسبية لأهم أسباب عدم الرضاء عن القطاع المؤسسى للعمل . وقد بينت إجابات أفراد العينة من العاملين على السؤال رقم ٤٤ (أية أهم عيب شايفه فى عملك فى القطاع ده ؟) أن هناك ستة أسباب رئيسية لعدم الرضاء عن العمل فى القطاع المؤسسى حددها ٧٨٪ من المستجيبين، بينما ذكر ٢٢٪ منهم أسباباً أخرى متفرقة . ويوضح الجدول التالى توزيع إجابات أفراد العينة على أسباب عدم رضائهم عن القطاع المؤسسى لعملهم .

جدول (٦) توزيع أفراد العينة العاملين حسب أهم سبب لعدم رضائهم عن القطاع المؤسسى لعملهم

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
			ذكور	إناث			ذكور	إناث
المستقبل غير مضمون	١٥٪	٩٪	٢٦٪	٨٪	١٤٪	١٢٪	١٧٪	٩٪
قلة الدخل	٣٤٪	٥٤٪	٢١٪	٤٦٪	٣٠٪	٤٤٪	٢٧٪	٢٨٪
عدم وجود معاش	١١٪	٤٪	١٤٪	٣٥٪	١٧٪	١٤٪	١٣٪	-
لا توجد خدمات صحية واجتماعية	٤٪	٢٪	٥٪	٢٪	٧٪	٢٥٪	٧٪	٣٪
التقيد بالروتين	١٠٪	٢٧٪	٨٪	٢٠٪	٤٪	٩٪	٣٥٪	٢٢٪
عدم الاستقرار فى مكان واحد	٤٪	٢٪	٨٪	١٪	٣٪	٥٪	٦٪	-
أخرى	٢٢٪	١٦٪	١٨٪	١٩٪	٢٥٪	١٣٪	٢٦٪	٢٨٪
المجموع	٨٨٢	١٣٢	٢٧٣	٨٦	٩٧٢	٨١	١٩٣	٣٢

ويتضح من الجدول السابق الآتى :

- كانت أهم أسباب عدم الرضاء عن القطاع المؤسسى للعمل هى قلة الدخل حيث حصل على ٣٢٪ من الاجابات وتلاع عدم ضمان المستقبل وحصل على ١٥٪ من الإجابات ، ثم عدم وجود معاش وحصل على ١٣٪ من الإجابات ثم حصل التقيد بالروتين على ٨٪ من الاجابات ، وعدم وجود خدمات صحية واجتماعية على ٥٪ من الإجابات ، وأخيرا عدم الاستقرار فى مكان واحد وحصل على ٤٪ من الإجابات .

- كان هناك اختلاف بين عينة الحضر ككل وعينة الريف ككل ازاء عدم وجود معاش حيث حصل هذا السبب على ١٦٪ من إجابات عينة الريف مقابل ١٠٫٥٪ فقط من إجابات عينة الحضر . وقد يكون هذا الأمر انعكاسا لعدم انتشار نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية فى القطاعات المؤسسية السائدة فى الريف . كذلك كان هناك اختلاف بين العيتين ازاء التقيد بالروتين ، فقد ذكره ١٢٪ من المستجيبين بعينة الحضر مقابل ٥٪ فقط فى عينة الريف .

- كانت قلة الدخل ذات أهمية أكبر لدى الاناث عنها لدى الذكور عموما . فقد حصل هذا السبب على ٥٤٪ من إجابات الزوجات فى الحضر و٤٤٪ من إجابات الزوجات فى الريف و ٤٦٪ من إجابات الشباب الاناث بالحضر و ٣٨٪ من إجابات الشباب الإناث بالريف مقابل ٣٢٪ للعينة ككل . وربما ترجع أهمية هذا السبب لدى الإناث إلى قلة إمكانيات مزاولتهن للعمل الثانى نسبيا عن الذكور ، مما يجعل من عملهن الاساسى أهمية كبيرة .

- حظى عدم ضمان المستقبل على أهمية كبيرة لدى الشباب الذكور فى الحضر حيث حصل على ٢٦٪ من إجاباتهم بينما حصل على ١٧٪ لدى الشباب

الذكور بالريف . وربما كان هذا الأمر تعبيراً عن قلة فرص العمل المناسبة المتاحة أمام الشباب ومن ثم اضطرابهم لقبول أعمال مؤقتة لاضمان لاستمراريتها مستقبلا .

- كان للتقيد بالروتين أهمية كبيرة بين الزوجات فى الحضر حيث حصل على ٢٧٪ من الإجابات وبين الشباب الإناث فى الحضر ٢٠٪ من الاجابات وبين الشباب الاناث فى الريف ٢٢٪ من الإجابات وذلك مقابل ٨٪ للعينة ككل . وربما كان هذا الأمر راجعاً إلى ارتباط هذه الفئات من الاناث بتحمل أعباء العمل العائلى مما يجعل من عملهم فى القطاعات المنظمة عبئاً عليهن من حيث ضرورة الالتزام بمواعيد العمل .

العنصر الثالث ، الاتجاه نحو العمل بالخارج ،

يحاول هذا العنصر تحديد نسبة العاملين الذين يحاولون السفر للعمل بالخارج ، حيث أن هذا الأمر يعكس مدى رضا العاملين عن مجمل ظروف معيشتهم وعملهم داخل الجمهورية . فكلما ادت التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تحسن هذه الظروف كلما قلت القوى الدافعة للعمل فى الخارج نسبياً أمام الجذب للعمل فى الخارج فى ظل ثبات الظروف الأخرى والعكس صحيح .

وقد أوضحت إجابات أفراد العينة العاملين على السؤال رقم ٧٠ (ياترى بتحاول أو بتسعى للسفر للعمل خارج مصر ؟) ان هناك نسبة كبيرة تبلغ ٢٢٪ من اجمالى العينة الكلية تسعى للسفر إلى الخارج . ويوضح الجدول التالى توزيع إجابات أفراد العينة على هذا السؤال .

جدول (٧) توزيع أفراد العينة ١٥ سنة وأكثر حسب اتجاهاتهم نحو العمل في الخارج

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
			ذكور	إناث			ذكور	إناث
يحاول	١٦٪	١٠٪	٣٤٫٥٪	١٦٪	٢٠٪	٩٪	٤٨٫٥٪	١٨٪
لا يحاول	٨٤٪	٩٠٪	٦٥٫٥٪	٨٤٪	٨٠٪	٩١٪	٥١٫٥٪	٨٢٪
المجموع	١٠٢٦	٢٠٤	٣٨٢	٩٥	١١٢٤	١٥١	٢٦٥	٣٩

يتبين من الجدول السابق الآتي :

- تبلغ نسبة العاملين الذين يحاولون السفر للعمل في الخارج في عينة الريف ٢٤٪ في مقابل ٢٠٪ في الحضر . وهو ما قد يكون أمرا مرتبطا بتدنى مستوى الدخل والمعيشة سواء في الريف أو في الحضر بصفة عامة .

- تبلغ نسبة العاملين الذين يحاولون السفر للعمل في الخارج بين الشباب الإناث في الريف ١٨٪ وفي الحضر ١٥٪ وتزيد نسبة العاملين الذين يحاولون السفر للعمل بين الشباب الذكور في الريف ٤٨٫٥٪ عنها في الحضر ٣٤٫٥٪ وتبلغ بين الأزواج في الريف ٢٠٪ في مقابل ١٦٪ فقط في الحضر ، ولكن الأمر ينعكس في عينة الزوجات حيث بلغت نسبة من تحاولون منهن السفر للخارج في الريف ٩٪ فقط مقابل ٢٠٪ للزوجات في الحضر . وهو ما قد يكون تعبيرا عن ارتباط الزوجات في الريف بمسئوليات أسرية أكثر إلزاما لها عن المسئوليات الأسرية للمرأة في الحضر خاصة وأن هذه المسئوليات يمكن أن تمتد في الريف

لتشمل إلى جانب رعاية الأسرة النووية رعاية الأسرة الممتدة ورعاية استغلال
الحيازة الزراعية أو ما شابه ذلك من أصول إنتاجية .

- أعلى نسبة لمن يحاولون السفر للعمل بالخارج كانت بين الشباب الذكور
بصفة عامة حيث بلغت ٤٨٪ بينهم في الريف و ٣٤٪ بينهم في الحضر ومن
ما يصل إلى أكثر من الضعف بالنسبة لعينة الأزواج حيث بلغت ٢٠٪ فقط بين
الأزواج في الريف و ١٦٪ فقط بين الأزواج في الحضر . وربما يعكس هذا
الأمر تعاطف نفقات تكوين الأسرة أمام الشباب وعدم توافر فرص عمل ملائمة
لهم.

- أيضا بمقارنة الشباب الإناث بالزوجات نجد نفس الاتجاه حيث بلغت
نسبة من يحاول منهن السفر للعمل بالخارج في الريف ١٨٪ مقابل ٩٪ للزوجات
في الريف . وبلغت هذه النسبة بينهن في الحضر ١٦٪ مقابل ١٠٪ للزوجات في
الحضر .

العنصر الرابع ، مدى كفاية الدخل من العمل ،

يمثل الدخل من العمل أحد أهم أسباب الرضاء أو عدم الرضاء عن هذا
العمل . وكلما تقدمت عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فمن المفروض أن
يزداد دخل العاملين بما يكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية والسماح لهم بقدر
ما من التكوين الادخارى .

وقد أوضحت إجابات أفراد العينة العاملين على السؤال رقم ٦٢ (بتحوش
حاجة من دخلك من شغلك ؟) أن هناك نسبة صغيرة تتمكن من ادخار جزء من
دخلها من العمل ١١٪ من المستجيبين تقريبا . ويوضح الجدول التالى توزيع أفراد
العينة العاملين حسب ادخارهم أو عدم ادخارهم .

جدول (٨) توزيع المراه العينة العاملين حسب انذار هم / عدم انذار هم

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
			إناث	ذكور			إناث	ذكور
يخطر	٨٪	٥٪	٢٥٪	٣٠٪	٨٪	٥٪	١٩٪	١٨٪
لا يخطر	٩٢٪	٩٥٪	٧٥٪	٧٠٪	٩٢٪	٩٥٪	٨١٪	٨٢٪
الجموع	٨٩٤	١٣١	٢٦٩	٧٨	٩٨٧	٧٩	١٨٦	٢٨

يتضح من الجدول السابق الآتي :

- يلاحظ انخفاض نسبة من يدخرون عموما سواء في الحضر أو في الريف . فتبلغ هذه النسبة ١٢٥٪ في الحضر في مقابل ٩٪ فقط في الريف .
- تبلغ نسبة المدخرين بين الأزواج ٨٪ سواء في الريف أو في الحضر بينما تبلغ نسبة من يدخرون بين الزوجات ٥٪ في كل من الريف والحضر .
- أعلى نسبة للمدخرين توجد بين الشباب الإناث في الحضر حيث تبلغ ٣٠٪ ثم يليها الشباب الذكور في الحضر ٢٥٪ وذلك مقابل ١٨٪ للشباب الإناث في الريف و ١٩٪ للشباب الذكور في الريف . وربما يكون ارتفاع نسبة المدخرين بين الشباب عموما عنها بين الأزواج والزوجات راجعا إلى محاولة الشباب لمواجهة نفقات تكوين الأسرة من جانب وعدم تحملهم مسئوليات مالية كبيرة للمساهمة في تكلفة معيشة أسرهم من جانب آخر .

المكون الثانى : مدى استخدام قوة العمل :

تؤدى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ، من جانب ، إلى رفع مدى حسن استخدامه لقوة العمل المتاحة له نتيجة لارتفاع مستوى تنظيم العمل، وكذلك إلى رفع المستوى التأهيلي والصحي والتعليمى لقوة العمل فيه . كذلك فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر تعتمد على تزايد حسن استخدام المجتمع لقوة عمله وعلى رفع مستوى العاملين الصحي والثقافى بما يزيد من إنتاجية العمل ويرفع من معدل نمو الناتج القومى ، نتيجة لذلك فقد أدخل مدى استخدام المجتمع لقوة العمل المتاحة له كأحد مكونات مؤشر العمل . ويتكون هذا المكون من العناصر التالية :

العنصر الأول : التركيب العمرى للعاملين :

يؤدى التقدم الاقتصادى والاجتماعى إلى رفع نسبة المشاركة بين فئات الأعمار الوسطى وخفض نسبة المشاركة بين فئات الأعمار الصغرى والكبرى . ويحدث هذا التحول أساسا نتيجة لزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الإلزامى وإطالة مدته ونتيجة لارتفاع مستوى الدخل بصفة عامة مما يقلل من حاجة الصغار إلى دخول سوق العمل فى سن مبكرة وهو ما يقلل فى نفس الوقت من حاجة الكبار إلى البقاء فى سوق العمل بعد بلوغهم سنا معينة للتقاعد . فالتقدم الاقتصادى الاجتماعى من شأنه تأجيل سن الدخول إلى سوق العمل من جانب وتقديم سن التقاعد من جانب آخر . وقد أوضحت إجابات أفراد العينة العاملين (١٥ سنة فأكثر) على السؤال رقم ١ (عمر كأم سنة دلوقتى ؟) والسؤال رقم ٣٣ (بتشتغل دلوقتى ؟) أن التوزيع العمرى لهم كان كما هو موضح بالجدول التالى:

جدول (٩) توزيع أفراد العينة العاملين حسب فئات عمرهم

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
			ذكور	إناث			ذكور	إناث
الفئة الأولى ١٥ - ٢٤ سنة	٥٣٪	٥٥٪	٥٥٪	٦١٪	٤٥٪	١٨٪	٧٣٪	٨١٪
الفئة الثانية ٢٥ - ٥٩ سنة	٨٨٪	٩٤٪	٤٥٪	٣٩٪	٨٢٪	٨١٪	٢٦٪	١٩٪
الفئة الثالثة ٦٠ سنة فأكثر	٨٪	-	-	-	١٣٪	١٪	-	-
المجموع	٨٧٩	١٣٢	٢٨١	٨٨	٩٧٥	٨١	١٩٢	٣٢

- على مستوى العينة الكلية ، نجد أن نسبة العاملين من الفئة العمرية الأولى (١٥-٢٤ سنة) تبلغ ١٨٪ من العاملين ككل وان نسبة العاملين من الفئة العمرية الثالثة (٦٠ سنة فأكثر) تبلغ ٧٪ .

- بمقارنة عينة الريف بعينة الحضر لا نجد اختلافا بين الأهمية النسبية لفئة العمر الأولى حيث تبلغ ١٨٪ فى عينة الحضر مقابل ١٧٪ فى عينة الريف بينما بالنسبة لفئة العمر الثانية حيث تبلغ نسبة العاملين فى الحضر ٧٧٪ مقابل ٧٢٪ فقط فى الريف ، كذلك تقل الأهمية النسبية لفئة العمر الثالثة فى الحضر حيث تبلغ ٥٪ بينما تبلغ ١٠٪ فى الريف . وربما كان ارتفاع النصيب

النسبي للفئة العمرية الثالثة راجعا إلى عدم وجود سن معينة للتقاعد فى النشاطات الاقتصادية السائدة بالريف وعدم انتشار نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية بنفس درجة انتشارها بالحضر .

- بمقارنة عينة الأزواج بعينة الزوجات نجد أن العمل بعد سن الستين منتشر بدرجة كبيرة بين الأزواج (٨٪ فى الحضر و ١٣٪ فى الريف) بينما يكاد لا يوجد بين الزوجات حيث تبلغ نسبة فئة العمر الثالثة بينهن صفرا فى الحضر ١٠٪ فى الريف .

- يزيد نصيب فئة العمر الأولى والثالثة فى الريف عنها فى الحضر بالنسبة لعينة الأزواج حيث يبلغ مجموع النصيب النسبى لهاتين الفئتين ١٧٪ فى الريف مقابل ١١٪ فقط فى الحضر وهو ما يعكس وجود اتجاه الدخول المبكر إلى سوق العمل والخروج المتأخر منه أكثر فى الريف عنه فى الحضر . وبالنسبة لعينة الزوجات يبلغ نصيب هاتين الفئتين ١٩٪ فى الريف مقابل ٥٪ فقط فى الحضر . وهو ما يعكس نفس الاتجاه السابق .

- بالنسبة للشباب الذكور يبلغ نصيب الفئة العمرية الأولى ٥٥٪ من إجمالى الشباب الذكور العاملين بالحضر مقابل نسبة قدرها ٧٣٪ للشباب الذكور فى الريف . ويتكرر الحال بالنسبة للشباب الإناث حيث تبلغ نسبة العاملات منهن فى الفئة العمرية الأولى ٦١٪ فى الحضر مقابل ٨١٪ فى الريف . وهو ما يعبر عن وجود اتجاه أقوى للدخول المبكر إلى سن العمل بين الشباب الذكور الإناث فى الريف عنه فى الحضر .

العنصر الثانى : التركيب العمرى للسكان غير العاملين :

يمثل هذا التركيب العمرى انعكاسا للتركيب العمرى للسكان العاملين .
فبينما من المفروض أن يؤدى التقدم الاقتصادى الاجتماعى إلى زيادة نسبة الفئة العمرية الوسطى بين السكان العاملين فإنه من المفروض أن يؤدى فى نفس الوقت إلى تقليل نسبة هذه الفئة بين السكان غير العاملين . وينطبق عكس هذا على الفئة العمرية الصغرى والكبرى . وقد بينت إجابات أفراد العينة فى السن من ١٥ سنة فأكثر على السؤال رقم ١ (عمرك كام سنة دلوقتى ؟) والسؤال رقم ٣٣ (بتشتغل دلوقتى ؟) أن التوزيع العمرى للسكان فى سن العمل غير العاملين كان كما يوضحه الجدول رقم (١٠) .

جدول (١٠) توزيع السكان ١٥ سنة فأكثر الذين لا يعملون حسب فئات عمرهم

المتغير	حضر			ريف			
	زواج	زوجات	شباب	زواج	زوجات	شباب	
	إناث	ذكور	إناث	إناث	ذكور	إناث	
الفئة الأولى							
١٥-٢٤ سنة	٢٪	١٥.٥٪	٦٦٪	١١٪	٢٢٪	٧٠٪	٨٢٪
الفئة الثانية							
٢٥-٥٩ سنة	٣٣٪	٥٥.٥٪	٣٤٪	٢٩٪	٣٢٪	٦٩٪	١٨٪
الفئة الثالثة							
٦٠ سنة فأكثر	٦٥٪	٩٪	-	٥٧٪	٩٪	-	-
المجموع	٧٥	١١٧٨	٥١٤	٣٨٤	١٧١	١٥٩١	٣٢٣

الذى نتبين منه ما يلى :

- أعلى نسبة من غير العاملين على مستوى العينة ككل توجد بالفئة العمرية الوسطى (الثانية) حيث توجد بها ٥٥.٥٪ من إجمالى غير العاملين بالعينة وتحتوى الفئة العمرية الصغرى (الأولى) على ٣٤.٥٪ منهم بينما لا يوجد بالفئة العمرية الكبرى (الثالثة) إلا ١٠٪ فقط من غيرالعاملين .

- بمقارنة عينة الحضر ككل بعينة الريف ككل تكاد لا توجد اختلافات تذكر بينهما فى نصيب كل فئة عمرية من غير العاملين .

- بالنسبة لعينة الأزواج يلاحظ أن غير العاملين منهم فى الفئة العمرية الأولى فى الريف يدفع نسبتهم فى هذه الفئة ١١٪ مقابل ٢٪ فقط منهم فى الحضر . وهو ما قد يكون تعبيراً عن اتجاه أكبر فى الريف للزواج المبكر قبل دخول سوق العمل . ويكاد لا يوجد اختلاف يذكر فى نسبة غير العاملين من الفئة العمرية الثانية فى الحضر حيث تبلغ ٣٣٪ وفى الريف حيث تبلغ ٣٢٪ . أما بالنسبة للفئة العمرية الثانية فإن نسبة الأزواج غير العاملين فى الحضر تبلغ ٦٥٪ مقابل ٥٧٪ فقط فى الريف وهو ما قد يكون تعبيراً عما سبق ذكره من عدم انتشار نظم التقاعد فى الريف .

- بالنسبة لعينة الزوجات تتركز غير العاملات منهم فى الفئة العمرية الأولى فى الريف بدرجة أكبر منها فى الحضر (٢٢٪ للريف مقابل ١٥٪ فقط للحضر) وينعكس الحال فى الفئة العمرية الثانية حيث يبلغ نصيب هذه الفئة ٧٥٪ من الزوجات غير العاملات بالحضر مقابل ٦٩٪ منهن فى الريف . ويتساوى النصيب النسبى لغير العاملات فى كل من الريف والحضر فى الفئة العمرية الثالثة حيث بلغت نسبتهن ٩٪ .

- بالنسبة للشباب الذكور نجد أن ٧٠٪ من غير العاملين منهم بالريف توجد في الفئة العمرية الأولى مقابل ٦٦٪ فقط في الحضر . وينعكس الأمر في الفئة العمرية الثانية حيث تشمل هذه الفئة ٣٠٪ من الشباب الذكور غير العاملين في الريف مقابل ٢٤٪ منهم في الحضر . وقد يرجع هذا الأمر إلى وجود اتجاه أقوى للشباب في الريف نحو قبول أى عمل يتاح له بعد تخطيه سن معينة ما هو الحال لدى الشباب في الحضر .

- بالنسبة للشباب الإناث في الريف نجد أن ٨٢٪ من غير العاملات منهن توجد في الفئة العمرية الأولى مقابل نسبة قدرها ٧١٪ فقط في الحضر . أما في الفئة العمرية الثانية ينعكس الحال حيث تشمل هذه الفئة ١٨٪ فقط من الشباب الإناث غير العاملات في الريف مقابل ٢٩٪ منهن في الحضر .

العنصر الثالث : نسبة السكان العاملين بالزراعة :

تتضمن التنمية الاقتصادية أحداث تغييرات في التركيب الهيكلي لقطاعات الاقتصاد القومى . من أهم هذه التغييرات النصيب النسبى للقطاعات غير الزراعية . وتصاحب هذه التغييرات بانخفاض نسبة السكان العاملين في الزراعة مقابل زيادة نسبة السكان العاملين في غيرها من القطاعات . وقد بينت إجابات أفراد العينة العاملين على السؤال رقم ٣٤ (أيه هي مهنتك الأساسية؟) أن توزيع أفراد العينة العاملين بين قطاع الزراعة وغيره من القطاعات كانت كما في الجدول رقم (١١) .

جدول (١١) توزيع أفراد العينة العاملين حسب عملهم بقطاع الزراعة / قطاعات أخرى

المتغير	حضر				ريف		
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
قطاع الزراعة	٧٪	-	٣٪	-	٤٨٪	٢٦٪	٢٢٪
القطاعات الأخرى	٩٣٪	١٠٠٪	٩٧٪	١٠٠٪	٥٢٪	٧٤٪	٦٠٪
المجموع	٨٨٢	١٣٢	٢٧٥	٨٦	٩٨٢	٨١	١٩٣

ويتبين من هذا الجدول الآتى :

- أن نسبة العاملين بالزراعة على مستوى العينة ككل تبلغ ٢٥٪ وتزيد هذه النسبة فى الريف لتصل إلى ٤٥٪ بينما تنخفض فى الحضر لتصل إلى ٥٪ فقط ، ويرجع هذا إلى سيادة العمل الزراعى بالريف .

- بمقارنة عينة الشباب الذكور بعينة الأزواج نجد أن نسبة من يعملون بالزراعة فى الريف من الشباب الذكور تبلغ ٤٠٪ مقابل ٤٧٪ للأزواج . وبمقارنة عينة الشباب الإناث فى الريف نجد أن نسبة من تعمل منهن بالزراعة تبلغ ٢٢٪ مقابل ٢٦٪ للزوجات فى الريف . وربما كان هذا الأمر راجعاً إلى وجود اتجاه أكبر لدى الشباب للابتعاد عن العمل الزراعى عما هو عليه الحال بين الأزواج والزوجات وإلى توفر فرص عمل يوفره أكبر نسبياً أمامهم خارج قطاع الزراعة عما كان عليه الحال أمام الأزواج والزوجات .

- بمقارنة عينة الأزواج بعينة الزوجات فى الريف نجد أن هناك اتجاهًا أكبر لدى الأزواج للعمل بالزراعة عنه لدى الزوجات ، حيث يعمل ٤٨٪ من الأزواج العاملين بالزراعة ، مقابل ٢٦٪ فقط للزوجات العاملات ويتكرر هذا الوضع بالنسبة للشباب الذكور والشباب الإناث فى الريف حيث تبلغ نسبة الشباب الذكور العاملين بالزراعة ٤٠٪ مقابل ٢٢٪ فقط لدى الشباب الإناث .

العنصر الرابع : سن بداية العمل :

ترتفع سن الدخول إلى سوق العمل مع تقدم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء نتيجة لامتداد التعليم الإلزامى وانتشاره أو لارتفاع مستوى الدخل بما يسمح بالاستغناء عن عمل الأطفال وذلك كما سبق وأشارنا . وقد أوضحت إجابات أفراد العينة ١٥ سنة فأكثر على السؤال رقم ٧١ (أول مرة اشتغلت فيها كان عمرك كام سنة ؟) التوزيع الموضح بالجدول رقم (١٢) .

جدول (١٢) توزيع افراد العينة ١٥ سنة فأكثر حسب فئات عمر هم عند دخولهم سوق العمل

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
			ذكور	إناث			ذكور	إناث
من سن ١٢ سنة	٣٠٪	٨٪	٣٦٪	٤٪	٤٨٪	٣٨٪	٤٦٪	٢٨٪
١٣ - ١٥ سنة	١٩٪	٧٪	٢٤٪	٨٪	١٨٪	٤٪	٢٣٪	١٢٪
١٦ - ١٨ سنة	١٧٪	١٣٪	١٩٪	٢٢٪	٩٥٪	١٠٪	١٢٪	١٩٪
١٩ سنة فأكثر	٣٤٪	٧٢٪	٢١٪	٦٦٪	٢١٥٪	٤٦٪	١٩٪	٤٢٪
الجموع	١٠٠٠	٢٠٩	٣٨٢	١٠٠	١٠٩٦	١٤٩	٢٦٣	٤٣

يتبين من هذا الجدول الآتى :

- على مستوى عينة الجمهورية ككل يتضح أن أكبر نسبة من العاملين (٣٧٪) تدخل سوق العمل فى السن ١٢ سنة أو أقل وهو سن الدراسة الابتدائية وما قبلها . وعلى هذا السن سن ١٩ سنة فأكثر حيث تبلغ نسبة العاملين إلى سوق العمل فى هذا السن ٣١٪ .

- بمقارنة عينة الحضر بعينة الريف يتضح أن أكبر نسبة من العاملين فى الريف تدخل سوق العمل فى السن ١٢ سنة أو أقل ٤٦٪ مقابل ٢٧٪ فقط فى الحضر على العكس من ذلك تزيد نسبة من يدخلون سوق العمل فى الحضر فى الفئات العمرية التالية حيث تبلغ نسبتهم الإجمالية ٧٣٪ مقابل ٥٤٪ فى الريف . وقد يكون هذا الأمر معبرا عن انخفاض مستويات الدخل عموما فى الريف عنها فى الحضر ومن ثم ازدياد حاجة الأسر الفقيرة فى الريف إلى تشغيل أطفالهم عما هو عليه الحال فى الحضر ، كما قد يكون معبرا عن تدنى الوعى بأهمية التعليم فى الريف عنه فى الحضر .

- بمقارنة عينة الأزواج بعينة الشباب الذكور فى الحضر يتضح أن نسبة الشباب الذكور الذين دخلوا إلى سوق العمل فى السن ١٢ سنة أو أقل تبلغ ٣٦٪ منهم مقابل ٣٠٪ فقط بين الأزواج فى الحضر . وهو ربما ما يكون انعكاسا لوجود اتجاه أكبر بين الأجيال الجديدة فى الحضر للدخول مبكرا إلى سوق العمل سواء نتيجة لتدنى الوعى بأهمية التعليم أو نتيجة لانخفاض مستوى الدخل عامة لدى أسرهم عما كان عليه الحال لدى أسر الأزواج قبل زواجهم . وبمقارنة الشباب الذكور فى الريف بالأزواج فى الريف نجد أن نسبة العاملين من الشباب الذكور الداخلين إلى سوق العمل فى السن ١٢ سنة أو أقل بلغت ٤٦٪

بينما بلغت بين الأزواج فى الريف ٤٨٪ .

- بمقارنة عينة الزوجات فى الحضر بعينة الشباب الإناث فى الحضر نجد أن هناك اتجاها أكبر لدى الشباب الإناث لتأخير سن الدخول إلى سوق العمل عما كان عليه الحال بالنسبة للزوجات . فنسبة من يدخلن سوق العمل من الشباب الإناث فى السن ١٢ سنة أو أقل تبلغ ٤٪ لدى الشباب الإناث مقابل ٨٪ لدى الزوجات . ويتكرر نفس الأمر عند مقارنة عينة الزوجات فى الريف بعينة الشباب الإناث فى الريف حيث نجد أن نسبة من يدخلن سوق العمل من الشباب الإناث فى السن ١٢ سنة أو أقل ٢٨٪ وذلك مقابل نسبة قدرها ٣٨٪ للزوجات .

العنصر الخامس : عدد أيام العمل وعدد ساعات العمل :

مع تقدم المجتمع فى عملية التنمية ترتفع إنتاجية الفرد العامل بما يسمح بوجود حد أدنى للأجارات وحد أقصى لساعات العمل ، كذلك يتوفر العمل بما يسمح بوجود فرصة للعمل لكل قادر عليه . لهذا فلقد أدخل عدد أيام العمل الأسبوعية وعدد ساعات العمل اليومية كعنصر للدلالة على تقدم المجتمع فى مجال العمل .

١ - عدد أيام العمل الأسبوعية :

مع تزايد درجة التقدم فى المجتمع تزداد فرص العمل المتاحة لأفراده وتقل البطالة الكاملة والجزئية من جانب كما يتوفر قدر أكبر من الاجازات الأسبوعية للعاملين . وقد توزعت إجابات أفراد العينة من العاملين على السؤال رقم ٤٩ (بتشتغل كام يوم فى الأسبوع ؟) كما فى الجدول رقم (١٣) .

جدول (١٣) توزيع أفراد العينة العاملين حسب عدد أيام عملهم أسبوعيا (العمل الاساسي)

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
			ذكور	إناث			ذكور	إناث
من يوم إلى ٤ أيام	١٤٪	٥٪	١٤٪	٢٧٪	٢٢٪	١٩٪	٣٠٪	١٣٪
٥ أو ٦ أيام	٦٥٪	٨٧٪	٧٣٪	٦٧٪	٣٩٪	٥٤٪	٤٧٪	٦٣٪
٧ أيام	٢١٪	٨٪	١٣٪	٦٪	٣٩٪	٢٧٪	٢٣٪	٢٤٪
المجموع	٨٦٩	١٣١	٢٧٨	١١٧	٩٥٧	٧٨	١٩٤	٢٩

ويتضح من هذا الجدول الآتي :

- بالنسبة للعينة على مستوى الجمهورية ككل نجد أن أكبر نسبة من العاملين وهي حوالى ٥٦٪ تعمل من خمسة إلى ستة أيام أسبوعيا وهو ما قد يعنى وجود أجازة لديهم لمدة يوم أو اثنين أسبوعيا إذا كانوا من العاملين بالقطاع المنظم أو تعرضهم للبطالة الجزئية إذا ما كانوا من العاملين بالقطاع غير المنظم. ويلى ذلك نسبة من العاملين قدرها ٢٦٪ تعمل سبعة أيام فى الأسبوع أى ليس لديها أى اجازة أسبوعية ، كذلك توجد نسبة قدرها ١٨٪ من العاملين تعمل أقل من خمسة أيام فى الأسبوع وربما كان هؤلاء من العاملين الذين يعانون من بطالة حزئية أى الذين لا يتمكنون من العثور على العمل كل يوم .

- بمقارنة عينة الريف بعينة الحضر ككل نجد أن نسبة من يعملون أقل من خمسة أيام فى الأسبوع تزيد فى الريف ، حيث تصل إلى ٢٣٪ من

العاملين عنها فى الحضر ، حيث تبلغ ١٤٥٪ فقط . من جانب آخر تقل فى الريف نسبة العاملين لمدة خمسة إلى ستة أيام أسبوعيا عنها فى الحضر ، حيث تبلغ فى الريف ٤١٪ فقط مقابل ٦٩٪ من العاملين بالحضر . وهو أمر قد يكون راجعا إلى وجود بطالة جزئية فى الريف أو قلة انتشار العمل فى القطاع المنظم فيه ، كذلك تزيد نسبة من يعملون سبعة أيام أسبوعيا فى الريف حيث تبلغ ٣٦٪ مقابل ١٧٪ فقط فى الحضر وهو ربما ما يكون راجعا إلى انتشار العمل بالقطاع غير المنظم خاصة القطاع العائلى والمشروعات الصغيرة فى الريف .

- بمقارنة الشباب الذكور بالأزواج نجد أنه فى الحضر تزيد نسبة الشباب الذين يعملون لمدة خمسة إلى ستة أيام أسبوعيا ٧٣٪ عنها بين الأزواج ٦٥٪ وهو ما يشير إلى تحسن فى ظروف العمل لدى الشباب . ويتكرر الأمر بالنسبة للريف حيث تبلغ نسبة من يعملون من الشباب الذكور لمدة خمسة إلى ستة أيام ٤٧٪ مقابل ٣٩٪ فقط بين الأزواج .

- بمقارنة الشباب الإناث بالزوجات نجد أنه فى الحضر تزيد نسبة الزوجات اللاتي يعملن خمسة إلى ستة أيام أسبوعيا ٨٧٪ عنها لدى الشباب الإناث ٦٧٪ وهو ما يشير إلى وجود نوع من التدهور النسبى فى ظروف عمل الشباب الإناث مقارنة بالزوجات . ويحدث العكس فى الريف حيث تزيد نسبة الشباب الإناث الذين يعملون خمسة إلى ستة أيام أسبوعيا .

ب - عدد ساعات العمل اليومى :

مع تزايد درجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، يتاح العمل لكل قادر عليه ويتحدد يوم العمل بعدد أقصى من ساعات العمل . لذا فكلما ازدادت نسبة العاملين الذين يعملون عددا من الساعات قريبا من الحد الأقصى لعدد ساعات

العمل ، وهو أمر يعنى عدم تعرضهم للبطالة الجزئية أو للاستنزاف المبكر لقوة عملهم ، كلما كان هناك تقدم فى ظروف العمل والعكس صحيح .

وقد أوضحت إجابات أفراد العينة على السؤال رقم ٥٠ (بشتغل كام ساعة فى اليوم ؟) انها قد توزعت كما فى الجدول رقم (١٤) .

جدول (١٤) توزيع افراد العينة العاملين حسب عدد ساعات عملهم يوميا (العمل الاساسى)

ر ي ف				ح ض ر				المتغير
شباب	شباب	زوجات	أزواج	شباب	شباب	زوجات	أزواج	
إناث	ذكور			إناث	ذكور			
%٢٨	%٣٩	%٥٠	%٣١	%٣٨	%٢٢	%٥٣	%٢٠	أقل من ٧ ساعات
%٥٨	%٣٠	%٣٢	%٣٩	%٥١	%٥٠	%٣٨	%٥٤	٧ ساعات وأقل من ساعات
%١٤	%٣١	%١٨	%٣٠	%١١	%٢٨	%٩	%٢٦	١٠ ساعات فأكثر
٢٩	١٩٢	٧٨	٩٦٩	٧٧	٢٧٣	١٣٠	٨٨٠	المجموع

ويتبين من هذا الجدول :

- بالنسبة للعينة ككل يتضح أن ٤٥٪ من أفراد العينة العاملين يعملون عددا من الساعات يقترب من الحد الأقصى لعدد ساعات العمل المقررة قانونا (من ٧ - ١٠ ساعات يوميا) بينما يعمل ٢٧٪ منهم ٦ ساعات أو أقل فى اليوم ، على حين يعمل ٢٨٪ منهم ١٠ ساعات أو أكثر يوميا .

- بمقارنة عينتى الحضر والريف يتضح أن ٥١٪ من عينة الحضر تعمل العدد المعتاد من ساعات العمل اليوى تقريبا (وهو من ٧ - ١٠ ساعات) مقابل نسبة قدرها ٣٧٪ فقط فى عينة الريف . على العكس من ذلك نجد أن من يعملون ٦ ساعات أو أقل فى الحضر تبلغ نسبتهم ٢٤٪ مقابل قدرها ٣٣٪ فى الريف وهو ما يعنى انتشار البطالة الجزئية فى الريف بدرجة أكبر منها فى الحضر . كذلك نجد أن من يعملون لمدة ١٠ ساعات أو أكثر يوميا تقل نسبتهم فى الحضر ٢٤٪ عن نسبتهم فى الريف التى تبلغ ٣٠٪ وهو ما يعنى تعرض نسبة أكبر من العاملين بالريف للاستنزاف المبكر لقوة عملهم وربما كانت هذه الأمور مرتبطة بانتشار العمل فى القطاع غير المنظم بالريف بدرجة أكبر منها فى الحضر .

- إذا تناولنا عينة الشباب الذكور وعينة الأزواج نجد أنه فى الحضر يعانى أفراد كل من العينتين من البطالة الجزئية حيث تبلغ نسبة من يعملون لمدة أقل من ٧ ساعات يوميا ٢٢٪ فى عينة الشباب و ٢٠٪ فى عينة الأزواج . بينما تبلغ نسبة من يعملون من الشباب لمدة ١٠ ساعات أو أكثر يوميا ٢٨٪ وتبلغ بين الأزواج ٢٦٪ بينما فى الريف تبلغ نسبة الشباب الذين يعملون أقل من ٧ ساعات يوميا ٣٩٪ وتبلغ بين الأزواج ٣١٪ ، وتبلغ أيضا نسبة الشباب الذين يعملون لمدة ١٠ ساعات فأكثر بين الشباب ٣١٪ وبين الأزواج ٣٠٪ .

- ويوضح تناولنا لعينة الشباب الإناث وعينة الزوجات نجد أنه فى الحضر تعانى الزوجات والشباب من الإناث من البطالة الجزئية حيث تبلغ نسبة من يعملن من الزوجات لمدتقل عن ٧ ساعات يوميا ٥٣٪ مقابل نسبة قدرها ٣٨٪ فقط للشباب الإناث . فى حين تبلغ نسبة الشباب الإناث اللاتى يعملن لمدة ١٠

ساعات فأكثر ١١٪ فى مقابل ٩٪ بين الزوجات . أيضا فى الريف تزيد نسبة الزوجات اللاتى يعملن لمدة أقل من ٧ ساعات يوميا حيث تبلغ ٥٠٪ عنها بين الشباب الإناث حيث تبلغ ٢٨٪ فقط . كذلك تبلغ نسبة الزوجات اللاتى يعملن لمدة ١٠ ساعات فأكثر ١٨٪ بينما تبلغ بين الشباب الإناث ١٤٪ فقط .

العنصر السادس : قرب مكان العمل من مكان السكن :

أ - وسيلة الانتقال من مكان السكن إلى مكان العمل :

من المتصور أنه مع تقدم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد اعتماد العاملين على وسائل أكثر تقدما للانتقال من مكان السكن إلى مكان العمل وبالعكس . ولا نغنى هنا بالوسائل الحديثة أو السريعة فقط ولكن نقصد بها تلك الوسائل التى تحقق عددا من المزايا التالية على سبيل المثال : وسائل تقلل من وقت الانتقال ، وسائل اقتصادية من وجهة نظر المجتمع ككل ، وسائل تحافظ على صحة الإنسان وسلامة البيئة ، وسائل تقلل من استهلاك الطاقة ، وسائل تتيح لكل العاملين بناء على مثل هذه المعايير يمكن ترتيب وسائل الانتقال كىفيا حسب درجة أفضليتها . وكلما أدى التقدم الاقتصادى الاجتماعى إلى تزايد الاعتماد على الوسائل ذات الأفضلية كان هناك تقدم فى هذا الشأن والعكس صحيح .

وقد بينت إجابات أفراد العينة العاملين على السؤال رقم ٤٠ (ايه هى أهم وسيلة بتروح وترجع بها من الشغل ؟) أن هناك ٩ وسائل رئيسية للانتقال إلى مكان العمل حددها ٩٦٪ من أفراد العينة المستجيبين بينما ذكر ٤٪ منهم وسائل أخرى متفرقة . ويبين الجدول رقم (١٥) توزيع أفراد العينة المستجيبين حسب وسائل انتقالهم إلى عملهم .

جدول (١٥) توزيع أفراد العينة العاملين حسب وسائل انتقالهم إلى عملهم

التنبيه	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب ذكور	شباب إناث	أزواج	زوجات	شباب ذكور	شباب إناث
السيير	٤٨٪	٥٤٪	٤٢٪	٤٩٪	٦٠٪	٧٧٪	٥٤٪	٣٧٪
السيارات	٣٪	-	١٪	٤٪	١٤٪	-	١٢٪	-
المواصلات العامة	٢٤٪	٢٧٪	٣٣٪	٣٤٪	١٢٪	١٤٪	١٦٪	٣٧٪
الدراجة	٤٪	-	٢٪	-	٣٪	-	٤٪	-
السيارة الخاصة	٥٪	٧٪	٣٪	٢٪	١٪	-	١٥٪	-
سيارة العمل	١١٪	٨٥٪	١٠٪	٨٪	٢٪	١٪	١٥٪	٩٪
السرفيس	٢٪	١٥٪	٥٪	١٪	٣٪	١٪	٥٪	١٣٪
أخرى	٣٪	٢٪	٤٪	٢٪	٥٪	٧٪	٦٪	٣٪
المجموع	٨٧٦	١٣٢	٢٧٩	٨٦	٩٦٥	٨١	١٩٤	٢٢

ويتبين من هذا الجدول التالي :

- على مستوى العينة ككل كان السير على الأقدام هو أهم وسيلة للانتقال من مكان السكن إلى مكان العمل وبالعكس حيث حدها ٥٣٪ من المستجيبين وتلتها المواصلات العامة حيث حصلت على ٢٠٪ من الإجابات ثم التوب وحصلت على ٧٪ من الإجابات ثم سيارات العمل وحصلت على ٦٪ من

الإجابات ، وحصلت وسائل النقل الأخرى على نسبة تتراوح ما بين ٣-٤٪ من الإجابات .

- بالنسبة للحضر كان السير على الاقدام هو أهم وسيلة ٤٧٪ وتلتها المواصلات العامة حيث حصلت على ٢٧٪ من الإجابات ثم سيارات العمل وحصلت على ١٠٪ من الإجابات ، أما فى الريف فقد كان السير على الاقدام هو أهم وسيلة ٦٠٪ لدرجة فاقت أهميته فى الحضر . وقلة المواصلات العامة حيث حصلت على ١٣٪ من الإجابات ثم حصلت الدواب على ١٢٪ .

- كانت الاختلافات فى الأهمية النسبية لوسائل الانتقال صغيرة فيما بين الشباب الذكور والأزواج وذلك سواء فى الريف أو فى الحضر . أما بالنسبة للشباب الإناث والزوجات فقد كانت هناك اختلافات ملحوظة فى الأهمية النسبية لوسائل الانتقال لدى كل منهم . ففى الحضر تنخفض نسبةعاملات من الشباب الاناث اللآتى يعتمدن على السير على الاقدام إلى ٤٩٪ مقابل ٥٤٪ لدى الزوجات ، بينما تزداد نسبة من تعتمد منهن على وسائل النقل العامة إلى ٣٤٪ مقابل ٢٧٪ لدى الزوجات وفى الريف تعتمد نسبة قدرها ٣٧٪ من الشباب الإناث على السير مقابل ٧٧٪ لدى الزوجات . كما يزداد اعتماد الشباب الإناث على المواصلات العامة حيث بلغت نسبتهن ٣٤٪ مقابل ١٤٪ فقط للزوجات وعلى سيارات العمل ٩٪ مقابل نسبة قدرها ١٪ فقط لدى الزوجات .

ب - زمن الانتقال من مكان السكن إلى مكان العمل :

مع تزايد درجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المتصور أن يقل وقت الانتقال من محل السكن إلى محل العمل سواء لتوفر أماكن السكن بقرب أماكن العمل أو لانتشار شبكات الطرق والمواصلات العامة .

وقد أوضحت إجابات أفراد العينة العاملين على السؤال رقم ٤١ (بتأخذ وقت قد ايه علشان تروح لشغلك ؟) إن توزيع الافراد المستجيبين كان كما هو موضح بالجدول رقم (١٦) .

جدول (١٦) توزيع افراد العينة العاملين حسب زمن انتقالهم من سكنهم إلى عملهم

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
أقل من ٤٥ دقيقة	٨٠٪	٨٥٪	٩٢٪	٨٢٪	٧٣٪	٨٦٪	٧٨٪	٦٨٪
٤٥ - ٦٠ دقيقة	١٢٪	١١٪	٥٪	١٢٪	١٦٪	٥٪	١٦٪	١٩٪
٦٠ دقيقة فأكثر	٨٪	٤٪	٢٪	٦٪	١١٪	٩٪	٦٪	١٣٪
المجموع	٨٧٣	١٣٢	٨٦	٢٧١	٩٧٠	٨١	٧١٥	٣٢

يتضح من هذا الجدول الآتى :

- على مستوى الجمهورية ككل اتضح أن ٧٨٪ من العاملين يحتاجون إلى أقل من ٤٥ دقيقة للذهاب إلى عملهم بينما ١٤٪ منهم يستغرقون من ٤٥ - ٦٠ دقيقة و ٨٪ منهم يستغرقون ٦٠ دقيقة فأكثر . ويعنى هذا أن حوالى ٢٢٪ من العاملين يحتاجون إلى ما يزيد على ساعة ونصف يومياً للذهاب إلى عملهم والعودة منه وهو ما يمثل عبئاً لا يستهان به عليهم يصل إلى ما يقرب من ٦/١ عدد ساعات العمل اليومي المعتاده .

- بمقارنة عينة الريف ككل بعينة الحضر ككل نجد أن نسبة من يستغرقون أقل من ٤٥ دقيقة في الذهاب إلى عملهم تزيد في الحضر ٨١٪ عنها في ٧٥٪ هذا بينما تبلغ نسبة من يستغرقون ٤٥ - ٦٠ دقيقة في الذهاب إلى عملهم في الريف ١٥٪ تبلغ في الحضر ١٢٪ ونسبة من يستغرقون ٦٠ دقيقة فأكثر في الريف ١٠٪ بينما بلغ في الحضر ٧٪ ويعكس هذا الامر في أغلب الظن تباعد المسافات في الريف بصفة عامة والاعتماد على وسائل الانتقال البطيئة كالسير والدواب مع عدم توافر وسائل المواصلات العامة وشبكات الطرق الممهدة في الريف .

- بمقارنة عينة الشباب الذكور بالأزواج نجد أنه :

١ - في الحضر: تبلغ نسبة الذين يستغرقون أقل من ٤٥ دقيقة في الذهاب إلى عملهم بين الشباب ٨٢٪ بينما تبلغ هذه النسبة بين الأزواج ٨٠٪ وبينما تصل نسبة الذين يستغرقون ٦٠ دقيقة فأكثر للذهاب إلى عملهم بين الشباب ٦٪ وتبلغ بين الأزواج ٨٪ وتتساوى نسبة الشباب الذكور والأزواج الذين يستغرقون ٤٥ - ٦٠ دقيقة في الذهاب إلى عملهم ١٢٪ .

ب - في الريف : تبلغ نسبة الذين يستغرقون أقل من ٤٥ دقيقة في الذهاب إلى عملهم بين الشباب ٧٨٪ في مقابل ٧٣٪ بين الأزواج وبينما تصل نسبة الذين يستغرقون ٦٠ دقيقة فأكثر في الذهاب إلى عملهم بين الشباب إلى ٦٪ تصل النسبة بين الأزواج ١١٪ وتتساوى نسبة الشباب الذكور والأزواج الذين يستغرقون ٤٥ - ٦٠ دقيقة في الذهاب إلى عملهم ١٦٪ .

- بمقارنة عينة الشباب الإناث بالزوجات نجد أنه :

أ - فى الحضر : تبلغ نسبة اللاتى يستغرقن أقل من ٤٥ دقيقة فى الذهاب إلى عملهن بين الشباب ٩٣٪ بينما تصل بين الزوجات إلى ٨٥٪ بينما تقل نسبة من يستغرقن أكثر من ٤٥ دقيقة بين الشباب حيث تصل إلى ٧٪ عنها بين الزوجات حيث تصل إلى ١٥٪ .

ب - فى الريف : تقل نسبة اللاتى يستغرقن أقل من ٤٥ دقيقة فى الذهاب إلى عملهن بين الشباب حيث بلغت ٦٨٪ عنها بين الزوجات ٨٦٪ بينما تزيد نسبة من يستغرقن أكثر من ٤٥ دقيقة بين الشباب ٣٢٪ مقابل ١٤٪ فقط بين الزوجات .

العنصر السابع : مدى انتشار العمل الثانى :

يعد انتشار العمل الثانى دليلا على أحد أمرين أو كليهما : عدم كفاية الدخل من العمل الأساسى أو عدم توافق ميول وقدرات العاملين مع العمل الأساسى . لذا فإنه من المتصور أن يقل مدى انتشار العمل الثانى وتقل عدد أيام وساعات مزاولته مع ما يصحب التقدم الاقتصادى الاجتماعى من ارتفاع فى مستوى الدخل بشكل عام ومن توافق بين قدرات العاملين ومتطلبات عملهم الأساسى .

أ - مدى انتشار العمل الثانى :

أوضحت إجابات أفراد العينة من العاملين على السؤال ٥٧ (بتشغل شغلة

ثانية جنب شغلك ده ٩) أن توزيع الأفراد المستجيبين كما هو موضح بالجدول رقم (١٧) .

جدول (١٧) توزيع أفراد العينة العاملين حسب كونهم يزاولون عملاً ثانياً أم لا

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
نعم	٤٪	-	٦٪	١٪	٧٪	١٪	٤٪	-
لا	٩٦٪	١٠٠٪	٩٤٪	٩٩٪	٩٣٪	٩٩٪	٩٦٪	١٠٠٪
الجمالي	٨٧٧	١٣٢	٢٧٨	٨٦	٩٧٤	٨٠٪	١٩٤	٣٢

ويتضح من هذا الجدول الآتي :

- على مستوى العينة ككل يتضح أن نسبة العاملين الذين يزاولون عملاً ثانياً إلى جانب عملهم الأساسي تبلغ ٥٪ فقط .
- بمقارنة عينة الحضر ككل بعينة الريف ككل نجد أن العمل الثاني يقارب انتشاره في الريف ما هو عليه في الحضر تقريباً حيث بلغت نسبة من لهم عمل ثانى بالريف ٦٪ من أفراد العينة العاملين بالريف مقابل ٤٪ فقط في الحضر .
- لا ينتشر العمل الثاني بين الإناث بصورة تذكر حيث لا توجد حالة واحدة فقط في عينة الزوجات بالريف وعينة الشباب الإناث بالحضر .

- بمقارنة عينة الشباب الذكور بعينة الأزواج نجد أنه في الحضر تبلغ نسبة من يزاولون عملاً ثانياً بين الشباب الذكور ٦٪ مقابل ٤٪ لدى الأزواج أما في الريف فتبلغ نسبة من يزاولون عملاً ثانياً ٤٪ بين الشباب الذكور مقابل ٧٪ لدى الأزواج .

ب - عدد أيام مزاوله العمل الثاني أسبوعياً :

أوضحت إجابات أفراد العينة الذين يزاولون عملاً ثانياً إلى جانب عملهم الأساسي على السؤال رقم ٦٠ (بتشغيل كام يوم في الأسبوع ؟) (في العمل الثاني) أن توزيع الأفراد المستجيبين كان كما في الجدول رقم (١٨) .

جدول (١٨) توزيع أفراد العينة العاملين ممن يزاولون عملاً ثانياً

حسب عدد أيام مزاوله العمل الثاني أسبوعياً

المتنـير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب ذكور	شباب إناث	أزواج	زوجات	شباب ذكور	شباب إناث
أقل من ٥ أيام	٥٢٪	-	٥٦٪	-	٥١٪	-	٣٨٪	-
٥ - ٦ أيام	٢٩٪	-	١٧٪	-	١٠٪	-	١٢٪	-
٧ أيام	١٩٪	-	٢٧٪	-	٣٩٪	-	٥٠٪	-
المجموع	٣٧	-	١٨	-	٥٩	١	٨	-

يتضح من هذا الجدول الآتى :

- على مستوى العينة ككل أتضح أن نسبة من يزاولون عملا ثانيا لمدة ٧ أيام أسبوعيا قد بلغت ٣٢٪ وأن نسبة من يزاولون هذا العمل لمدة ٥ - ٦ أيام أسبوعيا تبلغ ١٧٪ وأن نسبة من يزاولون العمل الثانى لمدة ٤ أيام أو أقل تبلغ ٥١٪ من إجمالى من يزاولون عملا ثانيا .

- بمقارنة عينة الحضر بعينة الريف نجد أن نسبة من يزاولون عملا ثانيا لمدة ٧ أيام أسبوعيا تزيد فى الريف عنها فى الحضر حيث تبلغ فى الريف ٤٠٪ مقابل ٢٦٪ فى الحضر ، بينما تبلغ نسبة من يزاولون العمل الثانى لمدة أقل من ٤ أيام أسبوعيا ٤٩٪ فى الريف مقابل ٥٤٪ فى الحضر .

- بمقارنة عينة الشباب الذكور بالأزواج نجد أنه فى الريف تزيد نسبة من يزاولون العمل الثانى لمدة ٧ أيام أسبوعيا بين الشباب لتصل إلى ٢٧٪ مقابل ١٩٪ لدى الأزواج . وربما كان هذا الأمر انعكاسا لاحتياج الشباب إلى العمل الثانى بدرجة أكبر إزاء صغر دخله من عمله الاساسى من جانب وارتفاع نفقات تكوين الأسرة من جانب آخر .

ج - عدد ساعات مزاولة العمل الثانى يوميا :

أوضحت إجابات أفراد العينة من العاملين الذين يزاولون عملا ثانيا على السؤال رقم ٦٠ (بتشتغل كام ساعة فى اليوم ؟) (فى العمل الثانى) أن توزيع الأفراد المستجيبين كان كما فى الجدول رقم (١٩) .

جدول (١٩) توزيع افراد العينة العاملين ممن يزاولون عملا ثانيا

حسب عدد ساعات مزاولتهم العمل الثاني يوميا

التفسير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
			ذكور	إناث			ذكور	إناث
٤ ساعات أو أقل	٪٧٧	-	٪٧١	٪١٠٠	٪٦٠	٪١٠٠	٪٢٥	-
أكثر من ٤ ساعات	٪٢٢	-	٪٢٩	-	٪٤٠	-	٪٧٥	-
المجموع	٣٥	-	١٧	١	٦٠	١	٨	-

يتضح من هذا الجدول الآتي :

- على مستوى العينة ككل لا يعمل معظم مزاولي العمل الثاني ٪٦٤ منهم ٤ ساعات أو أقل يوميا بينما يعمل ٪٣٦ منهم ما يزيد على ٤ ساعات يوميا .

- بمقارنة عينة الحضر بعينة الريف نجد أن العمل الثاني يحتل أهمية أكبر لدى العاملين بالريف عنه لدى العاملين بالحضر ، حيث يزاول ٪٤٤ من أصحاب العمل الثاني هذا العمل لمدة تزيد على ٤ ساعات يوميا مقابل ٪٢٥ فقط من مزاولي العمل الثاني بالحضر .

- بمقارنة عينة الشباب الذكور بالأزواج في الحضر نجد أن نسبة الشباب الذكور الذين يزاولون عملا ثانيا لمدة تزيد على ٤ ساعات يوميا تبلغ ٪٢٩ مقابل ٪٢٢ للأزواج . كذلك في الريف نجد أن نسبة الشباب الذكور الذين يزاولون عملا ثانيا لمدة تزيد على ٤ ساعات يوميا تبلغ ٪٧٥ مقابل ٪٤٠ فقط للأزواج . وقد يكون هذا الاختلاف راجعا إلى احتياج الشباب الذكور إلى الدخل من العمل

الثانى بدرجة أكثر الحاحا من الأزواج لمواجهة نفقات تكوين الأسرة .

العنصر الثامن ، نسبة غير القادرين وغير الراغبين فى العمل ،

مع تزايد درجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى من المتوقع أن يتأخر سن الدخول إلى سوق العمل بسبب الدراسة وأن يتقدم سن الخروج من سوق العمل بسبب توفر نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية لهذا يتوقع أن تصاحب التنمية زيادة فى عدد غير العاملين بسبب الدراسة أو كبر السن بينما تقل عدد غير العاملين بسبب رعاية الأسرة أو رغبة الزوج أو العجز أو المرض أو عدم وجود عمل مناسب ، حيث تتضاعل أهمية هذه العوامل مع التقدم .

وقد أوضحت إجابات أفراد العينة من غير العاملين على السؤال رقم ٦٥ (ما بتشغلش ليه ؟) أن ٩٣٪ منهم قد حددوا سببا معيناً لعدم عملهم بينما ذكر ٧٪ منهم أسباباً أخرى متفرقة . ويبين الجدول رقم (٢٠) توزيع الأفراد المستجيبين حسب أسباب عدم عملهم .

جدول (٢٠) توزيع أفراد العينة غير العاملين حسب اسباب عدم عملهم

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب إناث	أزواج	زوجات	شباب	شباب إناث
كبر السن أو العجز أو المرض	٪٨٨	٪٨	٪٣	٪٢	٪٧٠	٪٨	٪١	٪٢
عدم الرغبة في العمل	٪١	٪١٩	٪٢	٪١٧	٪٢	٪٢٠	-	٪٢٢
الدراسة	-	-	٪٦٨	٪٤٨	٪٢	-	٪٦٥	٪٢٩
التجديد	٪١	-	٪١٣	-	٪٨	-	٪١٦	-
عدم وجود عمل مناسب	٪٤	٪٧	٪١١	٪١٥	٪١١	٪١٠	٪١٤	٪١٩
السعي للسفر للخارج	-	-	٪١	٪٤	٪١	-	٪١	-
رعاية الأسرة أو الرغبة في الزواج	٪١	٪٦٠	-	٪٢	٪١	٪٥٥	٪١	٪١٧
أخرى	٪٥	٪٥	٪٢	٪١٢	٪٥	٪٧	٪٢	٪١٠
المجموع	١٤٩	١١٩١	٣٦٨	٣٨٣	١٦٩	١٦٢	٣٢٠	٣٢٤

يتضح من هذا الجدول الآتي :

- على مستوى العينة ككل أهم سبب لعدم العمل هو رعاية الأسرة ورغبة الزوج حيث بلغت نسبة من لا يعملون لهذا السبب ٪٣٧ من إجمالي غير العاملين بالعينة . وتركزت هذه النسبة في الزوجات والشباب الإناث . ويلي هذا السبب في الأهمية الدراسة حيث حصلت على ٪١٦ من الإجابات ، ثم عدم الرغبة في

العمل وحصل على ١٥٪ من الإجابات التي تركزت لدى الزوجات .. الشباب الإناث أيضا ، ثم عدم وجود عمل مناسب وحصل على ١١٪ من الإجابات ثم كبار السن وحصل على ١١٪ من الإجابات .

- بمقارنة عينة الحضر بعينة الريف نجد أن رعاية الأسرة أو رغبة الزوج تحتل أهمية أكبر في الريف ٣٩٪ مقابل ٣٥٪ فقط في الحضر وتزداد أهمية سبب الدراسة في الحضر حيث حصل على ٢١٪ من الإجابات مقابل ١٣٪ فقط في الريف .

- بمقارنة عينة الأزواج فيما بين الريف والحضر نجد أن كبار السن يلعب دورا أكبر بينهم في الحضر كسبب لعدم العمل حيث بلغت نسبة من لا يعملون بسبب كبار السن ٦٧٪ في الحضر مقابل ٤٥٪ فقط في الريف . وهو ما قد يشير إلى عدم تحديد سن معينة للتقاعد على ممارسة الأعمال السائدة بالريف . كذلك نلاحظ أن نسبة من لا يعملون في الريف بسبب عدم توفر العمل المناسب تبلغ ١٢٪ مقابل ٥٪ فقط في الحضر ، وهو أمر قد يشير إلى عدم توفير فرص التوظيف بشكل كاف في الريف . كذلك يتبين لنا أن هناك ٩٪ من الأزواج بالريف لا يعملون بسبب التجنيد بينما لا توجد أى حالة مماثلة في الحضر .

- بمقارنة عينة الزوجات فيما بين الريف والحضر نجد أن هناك تشابها كبيرا في الأهمية النسبية لأسباب عدم العمل باستثناء رعاية الأسرة ورغبة الزوج حيث بلغت ٥٥٪ للزوجات في الريف مقابل ٦١٪ للزوجات في الحضر . وهو أمر ربما كان راجعا إلى ارتفاع مستوى دخل الزوج في الحضر عنه في الريف بشكل عام مما يشجع على الاستغناء عن عمل الزوجة مع ارتفاع التكلفة المصاحب لعمل الزوجة في الحضر .

- بمقارنة الشباب الاناث فيما بين الريف والحضر نجد أن الدراسة كانت سببا في عدم العمل في ٤٨٪ من الحالات بالحضر مقابل ٢٨٪ فقط في الريف وهو ما قد يكون انعكاسا للاقبال النسبي على تعليم الإناث في الحضر مقارنة بالريف . كذلك فقد كانت عدم الرغبة في العمل سببا في ٢٢٪ من حالات عدم العمل لدى الشباب الإناث بالريف مقابل ١٧٪ منهن بالحضر . وكان عدم وجود عمل مناسب سببا في ١٩٪ من الحالات في الريف مقابل ١٥٪ من الحالات بالحضر . أما رعاية الأسرة فكانت سببا في ١٧٪ من الحالات في الريف ولم توجد حالة واحدة مماثلة بالحضر .

العنصر التاسع ، توزيع قوة العمل حسب القطاع المؤسسى للعمل ،

من المسلم به في أدبيات التنمية أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث لا يمكن أن تنجح بدون أن يكون للقطاع العام الدور القيادي فيها ، ومن ثم فإن تزايد الأهمية النسبية للقطاع العام يعد مؤشرا على تقدم عجلة التنمية في مصر كبلد من بلدان العالم الثالث . وقد أوضحت إجابات أفراد العينة من العاملين على السؤال رقم ٤٢ (الشغله دى تبع أى قطاع ؟) أن أفراد العينة العاملين يتوزعون كما في الجدول رقم (٢١) على القطاعات المؤسسية للعمل .

جدول (٢١) توزيع افراد العينة العاملين حسب قطاع العمل المؤسسي

التفسير	حضر				ريف			
	أزواج	نوجات	شباب	شباب	أزواج	نوجات	شباب	شباب
	ذكور	إناث	شباب	شباب	ذكور	إناث	شباب	شباب
حكومي	٢٥%	٦٩%	١٧%	٥٢%	٢٣%	٣٧%	٢١%	٤١%
خاص	٣٦%	٢٠%	٥٤%	٢٥%	٥٠%	٥٣%	٥١%	٤٤%
عام	٢١%	٩%	١٦%	٢٠%	٦%	٣%	١٥%	١٥%
عائلي	١٣%	٢%	١٢%	-	٢٠%	٦%	٢٥%	-
تعاوني / أجنبي / مشترك	٠%	-	١%	٢٥%	١%	١%	٠%	-
المجموع	٨٨٦	١٣٢	٢٧٩	٨٦	٩٧٧	٨١	١٩٢	٣٢

يتضح من هذا الجدول الآتي :

- يحظى القطاع الخاص على مستوى العينة ككل بأهمية نسبية في تشغيل قوة العمل حيث بلغت نسبة العاملين به ٤٤٪ من إجمالي العاملين بالعينة ، يليه القطاع الحكومي وتعمل به نسبة قدرها ٢٨٪ ثم القطاع العائلي ويعمل به ١٥٪ ثم القطاع العام ويعمل به نسبة قدرها ١٢٪ من العاملين .

- بمقارنة الحضر بالريف يتضح لنا أن الأهمية النسبية للقطاع تزيد في الريف عنها في الحضر . ففي الريف يعمل به ٥٠٪ من أفراد العينة العاملين مقابل ٣٧٪ فقط في الحضر . وينقلب الأمر بالنسبة للقطاع الحكومي حيث تبلغ نسبة العاملين به في الريف ٢٤٪ مقابل ٣٢٪ في الحضر . وبالنسبة للقطاع العام فإن أهميته تتضاءل في الريف لتصل إلى ٥٪ مقابل ١٨٪ في الحضر . أما

القطاع العائلى فيصل وزنه النسبى فى تشغيل العاملين إلى ٢٠٪ فى الريف مقابل ١١٪ فقط فى الحضر .

- بمقارنة الأزواج بعينة الشباب الذكور يتضح لنا :

١ - فى الحضر : تزداد أهمية القطاع الحكومى فى تشغيل الأزواج حيث تبلغ نسبة العاملين به إلى ٥٥٪ مقابل ١٧٪ للشباب الذكور . على حين تزداد أهمية القطاع الخاص فى تشغيل الشباب قدرها ٥٤٪ مقابل ٣٦٪ للأزواج . كذلك يقل النصيب النسبى للقطاع العام فى تشغيل الشباب أيضا إلى ١٦٪ مقابل ٢١٪ للأزواج . أما بالنسبة للقطاع العائلى فيبلغ نصيبه النسبى فى تشغيل الأزواج ١٣٪ مقابل ١٢٪ للشباب .

ب - فى الريف : يلعب القطاع الحكومى دورا أكبر فى تشغيل الأزواج ٢٣٪ مقابل ٢١٪ للشباب . ويوظف القطاع الخاص ٥١٪ من الشباب مقابل ٥٠٪ من الأزواج . أما القطاع العام فيوظف ٦٪ من الأزواج مقابل ١٥٪ فقط من الشباب ، فى حين يلعب القطاع العائلى دورا أكبر فى تشغيل الشباب ٥٥٪ مقابل ٢٠٪ فقط للأزواج .

وترتبط الأمور السابقة بما هو معروف من تراجع لدور الحكومة فى القطاع العام فى التوظيف ومن تزايد لدور القطاع الخاص والقطاع العائلى خاصة منذ منتصف السبعينيات .

- بمقارنة عينة الزوجات بعينة الشباب الإناث يتضح أن :

أ - فى الحضر : يحظى القطاع الحكومى بأكبر أهمية نسبية فى تشغيل الزوجات ٦٩٪ مقابل ٥٢٪ فقط للشباب الإناث . ويلى هذا القطاع الخاص ٢٠٪ للزوجات مقابل ٢٢٪ للشباب الإناث . أما القطاع العام فلا يحظى إلا بنسبة ٩٪ فى تشغيل الزوجات و ٢٠٪ للشباب الإناث . ولا تلعب القطاعات الأخرى إلا دورا ثانويا فى تشغيل الزوجات والشباب الإناث .

ب - فى الريف : يلعب القطاع الحكومى دورا أكبر فى تشغيل الشباب الإناث يبلغ ٤١٪ مقابل ٣٧٪ للزوجات . هذا بينما يحظى القطاع الخاص بـ ٥٣٪ من الزوجات العاملات مقابل ٤٤٪ من الشباب الإناث العاملات ويلعب القطاع العام دورا يبلغ ٣٪ فى تشغيل الزوجات مقابل ١٥٪ بالنسبة للشباب الإناث ، وفى القطاع العائلى تعمل نسبة قدرها ٦٪ من الزوجات بينما لم تتضمن العينة أى حالة توظف للشباب الإناث فى القطاع العائلى . وهو ما قد يكون تعبيراً عن وجود اتجاه أكبر للخروج للعمل لدى الشباب الإناث عنه لدى الزوجات .

العنصر العاشر ، توزيع قوة العمل حسب مستوى التأهيل الدراسى ،

مع تقدم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقل الأهمية النسبية للعمل الجسدى وتزداد الأهمية النسبية للأعمال الذهنية ومتطلباتها التعليمية مما يتطلب رفع مستوى التأهيل الدراسى للعاملين بشكل مستمر وهو أمر يغير من التركيب

التأهيل (التعليمى) للقوة العاملة ، بحيث يمكن قياس درجة تقدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قياس المستوى التعليمى للقوة العاملة .

المكون الثالث : مدى ملاءمة ظروف العمل :

يمثل هذا المكون أحد مكونات مؤشر العمل التى لم تتناولها الإحصاءات العامة فى مصر حتى الآن . ويحاول هذا المكون أن يحدد إلى أى مدى تؤدي التنمية الاقتصادية الاجتماعية إلى تحسين ظروف العمل . ويتناول هذا المكون بالوصف فى المرحلة الحالية العناصر التالية :

العنصر الأول : انتشار العمل بأجر نقدى ،

مع تزايد درجة التنمية الاقتصادية الاجتماعية يزداد انتشار علاقات العمل السوقية ومن ثم يزداد انتشار العمل بأجر نقدى . ومحاولة لقياس مدى انتشار العمل بأجر نقدى استفسر من العاملين فى القطاع العائلى عن الصورة التى يحصلون بها على أجورهم . وقد اقتصر هذا السؤال على العاملين فى القطاع العائلى باعتبار أن العاملين فى كافة القطاعات الأخرى (القطاع الحكومى - القطاع العام - القطاع الخاص - القطاع التعاونى - القطاع الأجنبى - القطاع المشترك) يحصلون على أجورهم فى صورة نقدية . وقد توزعت إجابات أفراد العينة العاملين بالقطاع العائلى كما هو موضح بالجدول رقم (٢٢) .

جدول (٢٢) توزيع أفراد العينة العاملين بالقطاع العائلي حسب حصولهم على أجر نقدي من عده

التفسير	حضر				ريف			
	زواج	زوجات	شباب	شباب	زواج	زوجات	شباب	شباب
			ذكور	إناث			ذكور	إناث
يحصل على أجر نقدي	٨٢٪	٧٥٪	٧٢٪	-	٦٢٪	٥٠٪	٤٥٪	-
لا يحصل على أجر نقدي	١٦٪	٢٥٪	٢٥٪	-	٣٢٪	٣٣٪	٤٥٪	-
يحصل على أجر نقدي أحيانا	٢٪	-	٣٪	-	٦٪	١٧٪	٩٪	-
المجموع	١٣١	٤	٣٦	-	٢٣٠	٦	٥٥	-

يتضح من هذا الجدول الآتى :

- على مستوى العينة ككل فإن ٢٩٪ من العاملين بالقطاع العائلي لا يحصلون على أى أجر نقدي عن عملهم وهو ما يساوى ٥٪ تقريبا من مجمل أفراد العينة العاملين .

- بمقارنة عينة الحضر بعينة الريف نجد أن نسبة العاملين فى القطاع العائلي بدون أجر نقدي تبلغ ١٨٪ فى الحضر مقابل ٣٥٪ فى الريف .

- أكبر نسبة من العاملين بالقطاع العائلي بدون أجر نقدي توجد بين الشباب الذكور فى الريف ٤٥٪ ثم بين الزوجات فى الريف ٣٣٪ ثم بين الأزواج فى الريف ٣٢٪ .

- بمقارنة عينة الأزواج بعينة الشباب الذكور نجد أن نسبة العاملين فى القطاع العائلي بدون أجر نقدي تبلغ :

فى الحضر : ١٦ ٪ بين الأزواج مقابل ٢٥ ٪ بين الشباب .

فى الريف : ٣٢ ٪ بين الأزواج مقابل ٤٥ ٪ بين الشباب .

وقد يكون هذا الأمر مؤشرا لندرة فرص العمل بأجر خارج القطاع العائلى المتاحة أمام الشباب بالمقارنة بما كان متاحا أمام الأزواج .

- بمقارنة عينة الزوجات بعينة الشباب الإناث نجد أن نسبة العاملين فى القطاع العائلى بدون أجر نعدى تبلغ :

فى الحضر : ٢٥ ٪ بين الزوجات .

فى الريف : ٣٣ ٪ بين الزوجات .

ولم توجد حالة واحدة للعمل فى القطاع العائلى سواء بأجر أو بدون أجر بين الشباب الإناث .

العنصر الثانى ، تنظيم علاقات العمل ،

مع تزايد درجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتزايد وعى العاملين بحقوقهم من جانب كما تتوفر ضمانات قانونية لعلاقات عملهم من جانب آخر نتيجة لجهود التنظيمات العمالية .

وقد أوضحت إجابات أفراد العينة على السؤال رقم ٤٨ (كتبت عقد عمل أو عملت إجراءات تعيين لشغلك ده ؟) أنهم يتوزعون كما هو موضح بالجدول رقم (٢٣) .

جدول (٢٣) توزيع أفراد العينة العاملين حسب وجود إجراءات قانونية للتعاقد

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
			ذكور	إناث			ذكور	إناث
توجد	٥٣٪	٧٥٪	٣٩٪	٧٩٪	٢٩٪	٣٢.٥٪	٢٢٪	٧٥٪
لا توجد	٤٧٪	٢٥٪	٦١٪	٢١٪	٧١٪	٦٧.٥٪	٧٨٪	٢٥٪
المجموع	٨٢٢	١٣٢	٢٨٠	٨٥	٩٧٤	٨٠	١٩٤	٣٢

ويتضح من هذا الجدول الآتى :

- على مستوى العينة ككل تبلغ نسبة العاملين الداخلين فى علاقات عمل مقننة ٥٨٪ فقط من مجمل أفراد العينة العاملين .

- على مستوى عينة الحضر ككل مقارنة بعينة الريف ككل كانت نسبة علاقات العمل غير المقننة تبلغ ٤٦٪ فى الحضر مقابل ٧٠٪ فى الريف .

- أكبر نسبة للعاملين بدون علاقات عمل مقننة توجد بين الشباب الذكور فى الريف حيث تبلغ ٧٨٪ مقابل ٦١٪ فقط للشباب الذكور فى الحضر . أما بين الأزواج فى الريف فتبلغ نسبة علاقات العمل غير المقننة ٧١٪ مقابل ٤٧٪ للأزواج فى الحضر .

- بمقارنة عينة الأزواج بعينة الشباب الذكور نجد أنه :

فى الحضر : تبلغ نسبة علاقات العمل غير المقننة ٤٧٪ لدى الأزواج مقابل ٦١٪ لدى الشباب الذكور .

فى الرفف : تبلف نسبة علاقات العمل غير المقتنة ٧١٪ لى الأزواج مقابل ٧٨٪ لى الشباب الذكور .

وربما يكون هذا التزايد فى نسبة علاقات العمل غير المقتنة راجعا إلى قلة فرص العمل المتاحة أمام الشباب مما يضطرهم للقبول بعلاقات عمل غير مقتنة .

- بمقارنة عينة الزوجات بعينة الشباب الاناث نجد أنه :

فى الحضر : تبلف نسبة علاقات العمل غير المقتنة ٢٥٪ بين الزوجات مقابل ٢١٪ بين الشباب الإناث .

فى الرفف : تبلف نسبة علاقات العمل غير المقتنة ٦٧٫٥٪ بين الزوجات مقابل ٢٥٪ بين الشباب الإناث .

ويوضح هذا الأمر تراجعاً فى نسبة علاقات العمل غير المقتنة بين الشباب الإناث عنها لى الزوجات ما قد يعبر عن تزايد فى اتجاه الشباب الإناث للدخول فى علاقات عمل مقتنة ، كما قد يكون راجعاً إلى أن نسبة علاقات العمل غير المقتنة تعبر عن عمل الزوجات فى القطاع العائلى وهو ما لم تتوفر عنه حالة واحدة بين الشباب الإناث .

- تشمل نسبة من ليس لديهم علاقات عمل مقتنة هؤلاء العاملين لى أنفسهم فى المشروعات الصغيرة بالقطاع العائلى وهؤلاء كان يجب استبعادهم من هذا التحليل حيث لا يتطلب وضعهم هذا بطبيعة الحال وجود علاقات عمل مقتنة .

العنصر الثالث ، العمل بالخارج ، *

مع تقدم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فمن المتوقع أن تقل القوى الدافعة لعمل أبناء مجتمع ما فى الخارج ومن ثم تقل نسبة العاملين بالخارج إلى مجمل العاملين وأن تقل فترات عملهم فى الخارج بشكل عام .

أولاً : نسبة من سبق لهم العمل بالخارج :

أوضحت إجابات أفراد العينة فى السن ١٥ سنة فأكثر على السؤال رقم ٦٧ (سبق لك سافرت وأشتغلت خارج مصر) أنهم يتوزعون كما هو مبين بالجدول رقم (٢٤) .

جدول (٢٤) توزيع أفراد العينة ١٥ سنة فأكثر حسب سبق سفرهم للعمل بالخارج

ر ي ف				ح ض ر				المتغير
شباب إناث	شباب ذكور	زوجات	أزواج	شباب إناث	شباب ذكور	زوجات	أزواج	
-	٪١٣	٪٢	٪١٦	٪٢	٪١٠	٪٦	٪١٦	سبق له العمل بالخارج
٪١٠٠	٪٨٧	٪٩٨	٪٨٤	٪٩٨	٪٩٠	٪٩٤	٪٨٤	لم يسبق له العمل بالخارج
٤٣	٢٦٥	١٥٢	١١١٥	١٠٥	٢٨٥	٢١٠	١٠٢١	المجموع

يتضح من هذا الجدول الآتى :

- على مستوى عينة الجمهورية ككل بلغت نسبة من سافروا للعمل خارج الجمهورية ٪١٣ من مجمل أفراد العينة ١٥ سنة فأكثر .

* أرجع إلى مكون الهجرة فى المؤشر الخاص بالسكان .

- بمقارنة عينة الحضر بعينة الريف نجد أن نسبة من سافروا للعمل بالخارج فى الريف ، حيث بلغت ١٣٪ ، عنها فى الحضر حيث بلغت ١٢٪ فقط .

- بمقارنة عينة الأزواج بعينة الشباب الذكور نجد أنه :

فى الحضر : تزيد نسبة الذين سافروا للعمل بالخارج بين الأزواج حيث بلغت ١٦٪ مقابل نسبة قدرها ١٠٪ بين الشباب الذكور .

فى الريف : تزيد أيضا نسبة الذين سافروا للعمل بالخارج بين الأزواج حيث بلغت ١٦٪ مقابل نسبة قدرها ١٣٪ للشباب الذكور .

- بمقارنة عينة الزوجات بعينة الشباب الإناث نجد أنه :

فى الحضر : تبلغ نسبة اللاتى سافرن للعمل بالخارج ٦٪ بين الزوجات مقابل ٢٪ بين الشباب الإناث .

فى الريف : تبلغ نسبة اللاتى سافرن للعمل بالخارج ٣٪ بين الزوجات بينما لم توجد حالة واحدة بين الشباب الإناث . وهو أمر ربما قد يكون راجعا إلى نوعية التقاليد والعادات السائدة فى الريف فيما يتعلق بعمل الإناث بالخارج .

ثانيا : مدة العمل بالخارج :

أوضحت إجابات أفراد العينة الذين سبق لهم السفر للعمل بالخارج على السؤال رقم ٦٨ (قعدت أد أيه هناك ؟) أنهم يتوزعون حسب عملهم بالخارج كما هو موضح بالجدول رقم (٢٥) .

جدول (٢٥) توزيع الآراء العينة من العاملين الذين سبق لهم السفر للعمل بالخارج

حسب مدة عملهم بالخارج

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
أقل من سنة	٥٦٪	٤٢٪	٥٨٪	١٠٠٪	٥٤٪	٦٧٪	٦٢٪	-
١ - ٤ سنوات	٣٦٪	٣٣٪	٣٢٪	-	٣١٪	-	٣٨٪	-
أكثر من ٤ سنوات	٨٪	٢٥٪	-	-	٤٥٪	٣٣٪	-	-
المجموع	١٥٨	١٢	٢٨	٢	١٧٢	٣	٣٤	-

ويتضح من هذا الجدول الآتى :

- على مستوى العينة ككل أمضى أغلب من سبق لهم العمل بالخارج مدة تقل عن السنة ٦١٪ ، بينما بلغت نسبة من عمل منهم لمدة تتراوح ما بين سنة إلى أربع سنوات ٣٣٪ وبلغت نسبة من أمضوا منهم مدة تزيد على ٤ سنوات ٦٪ فقط .

- العمالة المهاجرة من الحضر إلى الخارج لمدة أقل من سنة بلغت ٥٨٪ مقابل نسبة قدرها ٦٤٪ للعمالة المهاجرة من الريف . أما من عملوا أكثر من سنة فقد بلغت نسبتهم فى الحضر ٤٢٪ مقابل ٣٥٪ فقط فى الريف . أى أن هناك اتجاه أقوى لدى العاملين بالخارج من الحضر للبقاء فترة أطول من نظرائهم من الريف .

- بالنسبة لعينة الشباب الذكور لم توجد حالة واحدة عملت لأكثر من ٤ سنوات بالخارج بينما عملت أغلبية الشباب الذكور فى الحضر لمدة أقل من سنة ٦٨٪ مقابل نسبة قدرها ٦٢٪ للشباب الذكور فى الريف .

العنصر الرابع ، الظروف الصحية للعمل ،

مع تقدم عجلة التنمية فى المجتمع فإنه من المتوقع أن تقل نسبة الإصابات بحوادث العمل والأمراض المهنية سواء لتزايد الوعى بأخطارهما أو لتزايد إجراءات الأمن والوقاية ، كذلك تتزايد إمكانيات تحمل المجتمع لنفقات علاج هذه الحالات .

١ - نسبة الإصابات بالأمراض أو حوادث العمل :

بينت إجابات أفراد العينة من العاملين على السؤال رقم ٥٤ (سبق لك الإصابة بمرض أو بحدث بسبب عملك خلاك تبطل شغلك ؟) إن توزيع أفراد العينة حسب سبق أو عدم سبق الإصابة كان كما هو مبين بالجدول رقم (٢٦) .

جدول (٢٦) توزيع أفراد العينة العاملين حسب سبق الإصابة بمرض مهني أو حادث عمل

المتغير	حضر			ريف		
	أزواج	زوجات	شباب ذكور	شباب إناث	أزواج	زوجات
سبق له الإصابة	١٤٪	٢٪	٦٪	٧٪	١٣٪	٧٪
لم يسبق له الإصابة	٨٦٪	٩٨٪	٩٣٪	٩٣٪	٨٦٪	٩٢٪
الجمالي	٨٧٨	١٣٢	٢٧٩	٨٦	٩٧٣	٨٠
					١٩٤	٣٢

يتضح من هذا الجدول الآتى :

- أن هناك نسبة قدرها ١٢٪ من العاملين على مستوى العينة ككل سبق لها الإصابة بحادث عمل أو بمرض مهني مما جعلهم ينقطعون عن عملهم .

- بمقارنة عينة الريف بعينة الحضر نجد أن نسبة الإصابة تزيد في الريف ، حيث بلغت ١٣٪ ، عنها في الحضر حيث بلغت ١١٪ فقط .

ب - تحمل تكاليف العلاج :

أوضحت إجابات أفراد العينة من العاملين على السؤال رقم ٥٥ (اتعالت على حسابك والا على حساب شغلك ؟) أن افراد العينة المصابين قد توزعوا حسب الطرف الذى تحمل بتكاليف العلاج كما هو موضح بالجدول رقم (٢٧).

جدول (٢٧) توزيع افراد العينة العاملين وسبق اصابتهم بمرض مهني او حادث عمل حسب جهة العلاج

المتغير	حضر				ريف		
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب
			ذكور	إناث			ذكور
على حساب العامل	٥٧٪	٥٠٪	٧٢٪	٨٣٪	٧٥٪	٨٥٪	٨٩٪
على حساب جهة العمل	٤٠٪	٥٠٪	٢٨٪	١٧٪	٢١٪	-	١١٪
أخـرى	٤٪	-	-	-	٤٪	١٥٪	-
المجموع	١٢٩	٢	١٨	٦	١٣٢	٧	١٩

يتضح من هذا الجدول الآتى :

- على مستوى العينة ككل بلغت نسبة من تحملوا تكاليف علاجهم بأنفسهم ٦٨٪ من إجمالى أفراد العينة الذين أصيبوا . بينما لم تتحمل جهة العمل إلا تكاليف علاج ٢٩٪ فقط من حالات الإصابة وتحملت جهات أخرى تكاليف علاج ٣٪ من الحالات .

- بمقارنة عينة الريف بعينة الحضر نجد أن نسبة من تحملوا تكاليف علاجهم بأنفسهم تبلغ ٧٥٪ فى الريف مقابل ٥٩٪ فقط فى الحضر وقد يعتبر هذا دليلا على انتشار نظم التأمينات الصحية بشكل أوسع فى الحضر منه فى الريف كما أنه قد يكون تعبيرا عن انتشار علاقات العمل المقننة بالحضر بصورة أكثر منها بالريف .

- يراعى مستقبلا إعادة فحص هذه الظاهرة مع أخذ نوع علاقات العمل (مقننة / غير مقننة) وكذلك نوع قطاع العمل المؤسسى فى الاعتبار .

العنصر الخامس : تناسب التعليم مع العمل ،

مع تقدم المجتمع فى مدارج التنمية يتحقق قدر أكبر من التناسب بين التعليم والعمل حيث يمكن للمجتمع بما يتناسب معها . وقد أوضحت إجابات أفراد العينة من العاملين الذين أنهوا المرحلة الإعدادية على السؤال رقم ٣٦ (ياترى استقدت من تعليمك فى الشغل اللى بتشتغله ؟) أنهم يتوزعون كما فى الجدول رقم (٢٨) .

جدول (٢٨) توزيع أفراد العينة العاملين حسب استفادتهم / عدم استفادتهم من التعليم في عملهم

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
			ذكور	إناث			ذكور	إناث
استفاد من التعليم	٪٨٦	٪٨٧	٪٧٨	٪٨١	٪٨٢	٪٨٣	٪٧٧	٪٨٧
لم يستفد من التعليم	٪١٤	٪١٣	٪٢٢	٪١٩	٪١٨	٪١٧	٪٢٣	٪١٣
المجموع	٢٥٨	٩٨	١٢٥	٦٩	١٤١	٣٠	٦١	١٥

يتضح من هذا الجدول الآتي :

- على مستوى العينة ككل أوضح ٪٨٣ من المستجيبين أنهم استفادوا من تعليمهم في عملهم .

- بمقارنة عينة الريف بعينة الحضر نجد أن هناك فارقا بسيطا بين نسبة الذين أوضحوا استفادتهم من تعليمهم في عملهم في كل من العينتين حيث بلغت هذه النسبة ٪٨٣ في الحضر مقابل ٪٨١ في الريف .

- بمقارنة عينة الأزواج بعينة الشباب الذكور نجد أنه :

في الحضر : بلغت نسبة من استفادوا من تعليمهم في عملهم ٪٨٦ للأزواج مقابل ٪٧٨ فقط للشباب .

فى الريف : بلغت نسبة من استفادوا من تعليمهم فى عملهم ٨٢٪ بين الأزواج مقابل ٧٧٪ فقط بين الشباب .

وربما كان تراجع هذه النسبة لدى الشباب مؤشرا على ابتعاد التعليم الذى حصلوا عليه بقدر أكبر عما هو الحال لدى الأزواج عن تلبية احتياجات فرص العمالة المتاحة حاليا أمام الشباب كاتجاه الشباب لممارسة مهنة لا تمت بصلة للتعليم الذى حصل عليه .

- بمقارنة عينة الزوجات بعينة الشباب الإناث نجد أنه :

فى الحضر : بلغت نسبة من استفاد من تعليمهن فى عملهن ٨٧٪ بين الزوجات مقابل ٨٨٪ بين الشباب الإناث .

فى الريف : نجد أن نسبة من استفاد من تعليمهن فى عملهن ٨٣٪ بين الزوجات مقابل ٨٧٪ بين الشباب الإناث .

العنصر السادس ، مدى الاستفادة من المؤسسات التعليمية ،

مع تقدم المجتمع تتزايد إمكانياته لتوقع الطلب فى سوق العمل وكذلك جهوده لتعديل هيكل التعليم ومحتواه بما يلائم هذا الطلب ومن ثم يتزايد اعتماد أفراد العاملين على المؤسسات التعليمية المنظمة فى تعلم أصول أعمالهم . وقد أوضحت إجابات أفراد العينة من العاملين على السؤال رقم ٣٨ (اتعلمت الشغلة دى فىن ؟) أن ٨٧٪ من أفراد العينة قد حددوا مصدرا محددا تعلموا فيه مهنتهم بينما أوضح ٩٪ منهم أن مهنتهم لا تحتاج إلى أى تعليم وذكر ٤٪ منهم مصادر أخرى متفرقة . ويوضح الجدول رقم (٢٩) توزيع أفراد العينة العاملين حسب مصادر تعلمهم لأعمالهم .

جدول (٢٩) توزيع أفراد العينة العاملين حسب مصدر تعلمهم ليعلمهم

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	نوجات	شباب	شباب	أزواج	نوجات	شباب	شباب
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
أقارب وأصدقاء	٨٪	٤٪	١٠٪	١٪	١٧٪	١٩٪	١٨٪	٩٪
فى العمل أو بالممارسة	٦٢٪	٣٧٪	٦٢٪	٥٥٪	٥٥٪	٣٣٪	٥٠٪	٥٠٪
مدرسة / جامعة / مركز تدريب	١٥٪	٤٧٪	١٨٪	٣٦٪	١٠٪	٢٧٪	١٦٪	٣١٪
الجيش	٣٪	١٪	٢٪	-	٤٪	-	٢٪	-
المهنة لا تحتاج إلى تعليم	٨٪	١١٪	٣٪	٦٪	١١٪	١٢٪	٨٪	٦٪
أخرى	٤٪	-	٥٪	٢٪	٣٪	٩٪	٥٪	٣٪
المجموع	٨٨٥	١٣٢	٢٧٥	٨٧	٩٨٢	٨١	١٩٠	٣٢

يتضح من هذا الجدول الآتى :

- على مستوى العينة ككل كان تعلم المهنة من خلال العمل أو الممارسة أهم مصدر حيث حصل على ٥٦٪ من إجابات أفراد العينة العاملين وتلى ذلك فى الأهمية المدرسة أو الجامعة أو مركز التدريب وحصل على ١٦٪ من الإجابات ثم الأقارب والأصدقاء وحصل على ١٢٪ من الإجابات ثم الجيش وحصل على ٣٪ من الإجابات .

- بمقارنة عينة الحضر بعينة الريف أن التعليم من خلال العمل أو الممارسة هو أهم مصدر فى كل منهما ولكن أهميته النسبية تزيد فى الحضر ٥٩٪ عنها فى الريف ٥٣٪ ويلعب الأصدقاء والأقارب دورا أكبر فى الريف ١٧٪

منه في الحضر ٧٥٪ ، كذلك تلعب المدرسة أو الجامعة أو مركز التدريب دورا أكبر في الحضر ٢٢٪ مقابل ١٥٪ فقط في الريف .

- عند مقارنة الشباب الذكور بالأزواج نجد أنه :

في الحضر : تزيد أهمية المدرسة / الجامعة / مركز التدريب بالنسبة للأزواج للشباب الذكور حيث بلغت نسبتها ١٨٪ عنها بالنسبة للأزواج حيث بلغت ١٥٪ فقط .

في الريف : تزيد أهمية المدرسة / الجامعة / مركز التدريب بالنسبة للشباب حيث بلغت نسبتها ١٦٪ عنها بالنسبة للأزواج حيث بلغت ١٪ فقط . وقد يكون هذا الأمر مرجعه انتشار التعليم النظامي بين الأجيال الحديثة عنه بين الأجيال السابقة .

- عند مقارنة عينة الشباب بالزوجات نجد أنه :

في الحضر : تقل أهمية المدرسة / الجامعة / مركز التدريب بالنسبة للشباب الإناث بلغت ٣٦٪ من مجموعهن أما بين الزوجات فقد بلغت ٤٧٪ من مجموعهن .

في الريف : نجد العكس حيث تزيد أهمية المدرسة / الجامعة / مركز التدريب بالنسبة للشباب الإناث حيث بلغت ٣١٪ من مجموعهن ، كما بلغت بين الزوجات ٢٧٪ فقط من مجموعهن .

العنصر السابع ، مدى فاعلية أجهزة التوجيه المهني ،

مع تزايد درجة تقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا يتزايد الاعتماد على الوسائل العامة في الحصول على العمل بما يوفق بين قدرات العاملين من جانب

واحتمالات أماكن عملهم من جانب آخر وهو ما تتضاعل معه دور الوساطة والقرابة والصداقة في توفير فرص العمل . وقد أوضحت إجابات ٧٠٪ من العاملين قد أمكنهم تحديد وسيلة معينة حصلوا من خلالها على عملهم . بينما ذكر ٣٠٪ منهم أسبابا أخرى متفرقة . ويبين الجدول رقم (٣٠) توزيع أفراد عينة العاملين حسب وسائل حصولهم على عملهم .

جدول (٣٠) توزيع أفراد العينة العاملين حسب وسيلة حصولهم على عملهم

المتغير	حضر				ريف			
	أزواج	زوجات	شباب	شباب	أزواج	زوجات	شباب	شباب
			ذكور	إناث			ذكور	إناث
أقارب وأصدقاء	٤٧٪	٢٧٪	٥٧٪	٣٢٪	٥٤٪	٤٤٪	٦٣٪	٥٥٪
مدرسة / جامعة	٤٪	١٧٪	٤٪	٩٪	٢٪	١٠٪	٤٪	٣٪
أحدى الشركات	٧٪	-	٣٪	١١٪	١٪	١٪	-	-
الإعلانات	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٩٪	٧٪	٤٪	٢٥٪	١٣٪
مراكز التوجيه المهني	٤٪	٦٪	٢٪	٤٪	٢٪	-	٢٥٪	٣٪
أخرى	٢٦٪	٣٧٪	٢١٪	٣٦٪	٣٤٪	٤١٪	٢٨٪	٢٦٪
المجموع	٨٧٨	١٣٢	٢٧٤	٨٥	٩٧٩	٨٠	١٩٠	٣١

يتضح من هذا الجدول الآتي :

- على مستوى العينة كان أهم مصدر للحصول على العمل هو الأقارب والأصدقاء ٥٠٪ وتلت الإعلانات ١٠٪ ثم المدرسة أو الجامعة ٤٪ والشركات ٣٪ ومراكز التوجيه المهني ٣٪ .

- بمقارنة عينة الحضر بعينة الريف نجد أن أهمية الأتارب والأصدقاء تزيد في الريف لتحصل على ٥٥٪ من الاجابات مقابل ٤٦٪ فقط في الحضر . هذا بينما تزيد أهمية الإعلانات في الحضر لتصل إلى ١٣٪ من الإجابات مقابل ١٪ فقط من الإجابات بالريف ، كذلك يزيد درو المدرسة / الجامعة في الحضر حيث بلغت ٦٪ مقابل ٣٪ فقط في الريف ، وكان نفس الحال مع مراكز التوجيه المهني حيث بلغت ٤٪ في الحضر مقابل ٢٪ فقط في الريف .

- بمقارنة عينة الأزواج بعينة الشباب الذكور نجد أنه :

الحضر : يلعب الأتارب والأصدقاء دورا أكبر بين الشباب ٥٧٪ عنه بين الأزواج ٤٧٪ ، هذا بينما تتساوى أهمية الإعلانات فيما بينهما حيث حصلت على ١٢٪ من إجاباتهم .

الريف : يلعب الأتارب والأصدقاء دورا أكبر بين الشباب ٦٣٪ عنه بين الأزواج ٥٤٪ وتتضاءل أهمية الإعلانات بين الشباب لتصل إلى ٢٥٪ مقابل ٧٪ بين الأزواج .

- بمقارنة عينة الزوجات بعينة الشباب الإناث نجد أنه في :

الحضر : يلعب الأتارب والأصدقاء دورا أكبر بين الشباب ٣٢٪ عنه بين الزوجات ٢٧٪ وتتزايد أهمية الإعلانات بين الشباب لتصل إلى ١٩٪ مقابل ١٢٪ فقط بين الزوجات .

الريف : يلعب الأتارب والأصدقاء دورا أكبر بين الشباب ٥٥٪ عنه بين الزوجات ٤٤٪ كما تتزايد أهمية الإعلانات لتصل إلى ١٣٪ مقابل ٤٪ فقط بين الزوجات .

الفصل السادس

مؤشر الصحة

الفصل السادس

مؤشر الصحة

مكونات المؤشر :

- أولا : الحالة الصحية للأم .
- ثانيا : الوعي الصحى .
- ثالثا : سهولة الحصول على الخدمات الصحية .
- رابعا : بعض الممارسات والاعتقادات السائدة المرتبطة بالصحة .
- خامسا : مصادر الحصول على المعلومات الصحية .

مؤشر الصحة *

نشير بداية إلى أن هذا التقرير لا يهدف إلى دراسة المؤشرات الصحية للمجتمع المصرى من خلال مدخل طبي محدد الأبعاد ، وإنما فى ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية . ولقد أشارت معظم الدراسات إلى تأثير مستوى معيشة الأفراد على المستوى الصحى للسكان ، الأمر الذى قد يكون له علاقة ببعض مؤشر الصحة مثل معدل الوفيات ونسبة المرض وتوقع البقاء على الحياة . كذلك تتفاوت مستويات هذه المكونات وعناصرها بين الدول المختلفة وبين المناطق المختلفة داخل نفس المجتمع وفقا لمستوى معيشة الأفراد من حيث مدى توفر بيئة صحية مناسبة ومستوى ثقافى معقول يسمحان بممارسة عادات صحية سليمة .

ويشتمل مؤشر الصحة على المكونات التالية :

- أولا : الحالة الصحية .
- ثانيا : الوعى الصحى .
- ثالثا : سهولة الحصول على الخدمة الصحية .
- رابعا : المعتقدات والممارسات السلوكية السائدة .
- خامسا : مصادر الحصول على المعلومات الصحية .

* قام بإعداد هذا المؤشر د. هبة نصار .

وفيما يلي تقرير وصفى عن تفاصيل هذا المؤشر :

أولاً : مكوّن الحالة الصحية

يهدف هذا المكوّن إلى التعرف على الحالة الصحية لأفراد الأسرة التي تضمنها المسح بشكل غير مباشر . ومن عناصر هذا المكوّن ما يلي :

١ - الحالة الصحية للأم ،

- نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الخلفة .
- متوسط عدد مرات الحمل للأمهات .
- نسبة حالات الحمل الفاشلة التي انتهت بمولود ميت إلى إجمالي حالات الحمل الفاشلة .
- نسبة حالات الحمل الفاشلة التي انتهت بإجهاض أو سقط إلى إجمالي حالات الحمل الفاشلة .
- نسبة حالات الحمل الفاشلة التي انتهت بمولود ميت أو سقط أو إجهاض إلى إجمالي حالات الحمل .
- نسبة المواليد أحياء إلى إجمالي حالات الحمل .
- نسبة الأمهات التي حدثت لهن متاعب صحية بعد الولادة إلى إجمالي الأمهات .
- معدل وفيات الأمهات .
- أسباب وفيات الزوجات .

٢ - وفيات الأطفال

- معدل وفيات الأطفال الرضع .
- نسبة الوفيات من الأطفال إلى إجمالي الأطفال المولودين في العينة محل الدراسة .
- نسبة السيدات اللاتي توفى لهن طفل أو أكثر إلى إجمالي سيدات العينة .
- نسبة الباقين على الحياة من المواليد .
- نسبة الأسر التي تسجل مواليدها في أول أسبوع من الولاده إلى إجمالي أسر العينة .

٣ - الوفاة

- المعدل العام للوفيات .
- أسباب الوفاة .

٤ - الحالة المرضية

- النسبة المرضية .
- نسبة الأسر التي بها أفراد يحتاجون إلى رعاية طبية مستمرة إلى مجموع الأسر .
- التوزيع النسبي للأمراض .
- نسبة الإصابة بحوادث العمل (صحة مهنية) .

٥ - الحالة الغذائية

- حرص الأم على تناول أنواع معينة من الطعام فى فترة الحمل .
- نسبة السيدات اللاتى يرضعن أطفالهن رضاعة طبيعية إلى مجموع الأمهات .
- نسبة الأمهات اللاتى تهتم بغذاء أطفالهن الرضع فى السنة الأولى من حياتهن إلى إجمالى الأمهات .
- نسبة السيدات اللاتى يحرصن على توفر بعض أنواع الطعام فى الغذاء اليومى للأسرة .

ثانياً: الوعي الصحى

١ - صحة الأم والطفل

- نسبة السيدات اللاتى يحرصن على المباشرة الطبية أثناء الحمل إلى إجمالى السيدات اللاتى سبق لهن الحمل .
- نسبة السيدات اللاتى يحرصن على اجراء كشف الأربعين إلى إجمالى السيدات اللاتى سبق لهن الحمل .
- نسبة السيدات اللاتى يعتقدن أن صحة الأم تؤثر على الجنين .
- نسبة السيدات اللاتى يحرصن على قياس وزن أطفالهن الصغار إلى مجموع الأمهات .
- نسبة السيدات اللاتى يحرصن على قياس طول أطفالهن الصغار إلى مجموع الأمهات .

- نسبة السيدات التى يقطعن أطفالهن بعد سن السنتين إلى مجموع الأمهات .

صححة الأسرة :

- نسبة الأسر التى تلجأ إلى الطبيب عند بداية الشعور بالمرض .
- نسبة الأسر التى تعالج المرضى فيها بعرض مزمن إلى إجمالى الأسر التى بها مرضى يحتاجون إلى رعاية طبية مستمرة .
- ٢ - التنشئة الاجتماعية والرعاية البدنية ،

- نسبة السيدات اللاتى يحرصن على أن يزاوّل أطفالهن الرياضة .
- نسبة السيدات اللاتى يحرصن على تعليم أطفالهن ضبط الأخراج فى سن مبكر .
- نسبة السيدات اللاتى يحرصن على النوم المبكر لأطفالهن .

ثالثاً: سهولة الحصول على الخدمة الطبية

- المسافة بين المسكن وأقرب وحدة طبية (نسبة المساكن التى تبعد أكثر من نصف ساعة عن أقرب وحدة طبية إلى إجمالى المساكن) .
- نوعية الخدمة الصحية التى يلجأ لها الأفراد عند المرض .
- التوزيع النسبى لتفضيلات الأفراد تجاه التنظيمات الصحية المختلفة.
- عقبات الحصول على الخدمات الصحية اللازمة لرعاية حالات الأمراض المزمنة .
- نسبة علاج الحوادث فى العمل على حساب صاحب العمل .

- صعوبة الحصول على الدواء .

- أسباب عدم اللجوء للطبيب عند المرض .

رابعاً: المعتقدات والممارسات السلوكية السائدة :

- نسبة السيدات اللاتي تختن بناتهن إلى إجمالى السيدات .

- الاعتقاد فى العلم والطب كوسيلة لشفاء الأمراض .

- الاعتقاد فى الأحجية .

- المعتقدات السائدة تجاه تأجيل الخلفة .

- المعتقدات السائدة تجاه أثر الإنجاب على صحة الأم .

- المعتقدات السائدة تجاه العلاقة بين كثرة الأولاد ومستوى المعيشة .

خامساً: مصادر الحصول على المعلومات الصحية

- مصادر المعلومات الصحية الخاصة بتطعيم الأطفال الرضع وتغذيتهم.

- مصادر المعلومات الخاصة بوصف الدواء لعلاج المرضى .

أولاً: الحالة الصحية :

الحالة الصحية للأم ،

بلغت نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الخلفة فى الحضر ٩٢٧٪ بواقع ١٢٤٠ سيدة من ١٣٣٧ سيدة فى حين كانت هذه النسبة ٩٠.٩٪ فى الريف بواقع ١٥٥٩ سيدة من ١٧١٥ سيدة فى عينة الريف . وبصفة عامة كانت نسبة المطلقات والأرامل اللاتي سبق لهن الخلفة فى الحضر والريف ١٠.٠٪ من مجموع المطلقات والأرامل فى العينة محل الدراسة فى حين بلغت هذه النسبة ٩١.٧٪ بالنسبة للمتزوجات فى الحضر ، وتبين أيضا أن ٩٠.١٪ من المتزوجات فى الريف قد سبق لهن الخلفة .

ولقد أوضح مؤشر السكان أن متوسط عدد مرات الحمل فى العينة محل الدراسة بلغ ٣٩٦هـ فى الحضر و ٤٧٥هـ فى الريف . كما هو مبين فى الجدولين رقم (١٠) ورقم (١١) فى مؤشر السكان .

ولقد أشارت هذه الجداول إلى ارتفاع متوسط عدد مرات الحمل فى الريف عن الحضر بالنسبة لكل الفئات الخمسية فوق ٢٠ عام ، فى حين كان متوسط عدد مرات الحمل للأمهات فى الفئة العمرية ١٥-١٩ أكثر ارتفاعا فى الحضر ٩٣٨٧ر. عن الريف ٨٧٣٠ر. وهو أمر غير متوقع نظرا للاعتقاد السائد بانخفاض سن الزواج وانتشار الزواج المبكر فى الريف بالمقارنة بالحضر .

كما تبين أن متوسط عدد مرات الحمل للسيدات فى العينة محل الدراسة يكون أكثر ارتفاعا كلما انخفض المستوى التعليمى للسيدات بحيث بلغ ٣٦هـ للأميات فى الحضر و ٤٩٤هـ للأميات فى الريف فى حين كان ٢٢٨ر فى الحضر للأمهات فى المرحلة الثانوية أو بعدها مقابل ١٦٤هـ فى الريف . ويعكس هذا

الجدول أيضا انخفاض متوسط عدد مرات الحمل تبعا للحالة التعليمية فى الريف
عن الحضر .

حالات الحمل الفاشلة ،

تبين من نتائج هذا البحث أن ٤٨١ سيدة فى الحضر أى ٣٨٩٪ من السيدات اللاتى سبق لهن الحمل فى الحضر قد تعرضن لحمل فاشل انتهى بسقط أو إجهاض أو مولود ميت ولقد بلغت هذه النسبة ٢٩٢٪ من مجموع السيدات أو بواقع ٤٥ سيدة من السيدات فى الريف اللاتى سبق لهن الحمل .
لقد كان من المتوقع أن يشير التقسيم العمرى للسيدات اللاتى تعرضن لمثل هذا النوع من الحمل إلى ارتفاع نسبة حدوث مثل هذا الحمل فى الفئات العمرية الأكبر سنا وهو ما يشير إليه جدول (١) .

وقد يرجع ارتفاع نسبة السيدات اللاتى تعرضن إلى حالات الحمل الفاشلة فى فئة العمر ٢٥ - ٤٩ إلى إجمالى السيدات فى هذه الفئة العمرية فى الريف ٤٩٪ بالمقارنة بالنسبة الخاصة بالسيدات فى الفئة العمرية ٥٠ عام فأكثر ٣٨٩٪ إلى افتراض أن كبار السن من السيدات فى الريف لم يتمكن كلهن من تذكر حالات الحمل السابقة لهن بالمقارنة بالسيدات فى فئات العمر الأصغر .

وتبين بيانات جدول رقم (٢) أن معظم حالات الحمل الفاشلة انتهت بسقط أو إجهاض حيث بلغت نسبة حدوث حالات السقط والإجهاض ٨٨,٣٪ من إجمالي عدد مرات حدوث حالات الحمل الفاشلة في الحضر و ٨٠,٨٪ إجمالي عدد مرات حدوث حالات الحمل الفاشلة في الريف . أما نسبة حالات الحمل التي انتهت بمولود ميت إلى إجمالي حالات الحمل الفاشلة فلقد بلغت ١١,٧٪ في الحضر و ١٩,٢٪ في الريف .

وما يسترعى الانتباه عند دراسة جدول رقم (٢) هو عدد مرات حدوث مثل هذا الحمل الفاشل . إذ تبين منه - على سبيل المثال فقط - أن ١٣,٣٪ من السيدات اللاتي تعرضن لمثل هذا النوع من الحمل تعرضن له ثلاث مرات في الحضر مقابل ١٢,٢٪ في الريف وبصفة عامة يمكن القول أن ٥٣٪ من السيدات اللاتي تعرضن لحمل فاشل انتهى بسقط أو إجهاض في الحضر حدث لهن هذا الحمل أكثر من مرة في حين كانت هذه النسبة ٤٩٪ في الريف . أما بالنسبة لحالات الحمل التي انتهت بمولود ميت فلقد تعرضت لها أكثر من مرة ٢٥٪ من السيدات في الحضر ممن حدث لهن مثل هذا الحمل مقابل ٣٠٪ في الريف .

وليزيد من الإيضاح يكون من المفيد التعرف على نسبة المواليد أحياء إلى إجمالي حالات الحمل والتي تم تقديرها في مؤشر السكان حيث تبين أن هذه النسبة أكثر ارتفاعاً في الريف عن الحضر لجميع الفئات العمرية (١٥ سنة - ٤٩ سنة) التي افترض فيها الحمل .

عدد مرات الحمل: انبثت بسقطه او اجهاض و عدد مرات الحمل: الماشية التي انتهت
بمولود ميت واجمالي عدد حالات الحمل: الماشية

[illegible]

مضاعفات الحمل والولادة ،

تشير إحصاءات وزارة الصحة إلى أن مضاعفات الحمل والولادة تعد من أهم أسباب أمراض وفيات الإناث فى مصر . ولقد تبين من السؤال الخاص (بهل حدث ذلك متاعب صحية بعد الولادة) أن حوالى ربع الأمهات فى الحضر ٥٠.٢٪ قد تعرضن لبعض المتاعب الصحية بعد الولادة فى حين كانت هذه النسبة ١٨.٨٪ من زوجات الريف اللاتى سبق لهن الحمل وكانت استجابة الأمهات على هذا السؤال كما يلى :

الحضر : ٣١٦ أم من ١٢٤٠ سيدة سبق لها الحمل والولادة فى الحضر تعرضت لمضاعفات صحية أثناء الحمل والولادة .

الريف : ٢٩٢ أم من ١٥٥٩ سيدة سبق لها الحمل والولادة فى الريف تعرضت لمضاعفات صحية أثناء الحمل والولادة .

ولقد أوضح السؤال الخاص بأسباب وفيات الإناث فى الزيجات السابقة للزواج المبحوثين أن الولادة والاجهاض ومضاعفاتهما مثلت ١٦.٩٪ من أسباب الوفاة للإناث فى الحضر و ٢٦.٦٪ من أسباب وفاة الإناث فى الريف كما هو مبين فى جدول (٣) .

وإذا ربطنا بين النتيجة السابقة ونسبة السيدات اللاتى تعرضن لمتاعب صحية بعد الحمل والولادة فى الريف فإننا قد نفسر الانخفاض النسبى فى نسبة السيدات اللاتى تعرضن لمتاعب بعد الحمل والولادة فى الريف بالمقارنة بالحضر بجهل السيدات فى الريف بمعنى تلك المضاعفات خاصة وأن نسبة وفيات الإناث نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة فى الريف كانت أكثر ارتفاعا من النسبة المماثلة فى الحضر .

كذلك استرعى انتباهنا ارتفاع نسبة الوفيات نتيجة للإجهاض فى المناطق الريفية على وجه الخصوص إلى ٨٩٪ من الزوجات المتوفيات فى الريف مع عدم ظهور هذا السبب ضمن أسباب وفيات الزوجات فى الحضر . ولاحظنا ارتفاع نسبة الحوادث كسبب من أسباب وفيات الإناث فى الريف ٤٩٪ بالمقارنة بالحضر ٢٪ .

جدول رقم (٣)

(أسباب وفيات الإناث) بما فى ذلك حالات الزواج السابقة)

أسباب الوفاة	حضر		ريف	
	ك	٪	ك	٪
ولادة	١٢	١٤ر٥	١٤	١٣ر٩
الإجهاض	-	-	٩	٨ر٩
مرض	٤١	٤٩ر٤	٤١	٤٠ر٦
قضاء وقدر	١٩	٢٢ر٩	٢٥	٢٤ر٧
حادث	٢	٢ر٤	٥	٤ر٩
مضاعفات حمل وولاده	٢	٢ر٤	٤	٣ر٩
أخرى	٧	٨ر٤	٣	٢ر٩
الإجمالى	٨٣	١٠٠	١٠١	١٠٠

هذا ويعتبر معدل وفيات الأمهات من المؤشرات التى تستخدم لقياس التقدم الاجتماعى والصحى لكل مجتمع . ويتم تقدير هذا المؤشر من خلال نسبة عدد وفيات الأمهات نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة إلى العدد الكلى للمواليد فى سنة ما ولم نتمكن من تقدير ذلك المعدل نظرا لعدم توفر البيان الخاص بسنوات الوفاة للزوجات .

وفيات الأطفال ، أشارت بيانات مؤشر السكان إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع التقديرى منذ عام ٨١ - ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥ فى الحضر والريف على حد سواء ارتفاع معدل وفيات الاطفال الرضع التقديرى فى الريف عن الحضر بصورة ملحوظة ففى حين تراوح بين ٧٨ - ٨٨ فى الألف فى عام ١٩٨٥ فى الحضر بلغ ١٠٣ - ١١٢ فى الريف عام ١٩٨٥ .

ولقد ظهر هذا التفاوت بين الريف والحضر أيضا بالنسبة لتوقعات الحياة عند الميلاد التى تم تقديرها فى الجدول رقم (٤) فى مؤشر السكان إذ تبين من تلك التقديرات ارتفاع توقعات الحياة عند الميلاد إلى ٦١.٤ ٪ ، ٥٨.٣ ٪ ، ٥٧.٦ ٪ على التوالى فى الحضر للأعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٣ ، ٨١ / ١٩٨٢ مقابل ٥٥.١ ٪ ، ٥١.٧ ٪ ، ٥١.٣ ٪ على التوالى فى الريف .

وتشير كافة النسب السابقة إلى التدهور النسبى لها فى الريف بالمقارنة بالحضر بخصوص وفيات الاطفال ، الأمر الذى يوضح دور البيئة فى التأثير على صحة الطفل مثل التغذية ومدى توفر المياه والوعى الصحى والبيئة الصحية المناسبة .

ولقد أشارت معظم الدراسات إلى وجود علاقة بين معدل وفيات الأطفال وعدد المواليد . والمقصود بهذه العلاقة هو أن ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع يرتبط بزيادة عدد المواليد رغبة من الأهل في المحافظة في النهاية على عدد معين من المواليد أحياء وبالتالي فإن جهود برامج الصحة العامة التي تبذل بفرض تخفيض معدلات وفيات الأطفال يمكن أن تؤثر في النهاية على معدلات المواليد .

ولقد كان من المتوقع أن تكون نسبة السيدات اللاتي توفى لهن طفل أو على الأقل أكثر ارتفاعا كلما طالت الحياة الزوجية وهو ما اشار إليه الجدول رقم (٤) . فلقد كانت نسبة الأرامل التي توفى لهن طفل أو أكثر ٧٢٦٪ إلى مجموع الأرامل في الحضر و ٧٩١٪ في الريف في حين انخفضت نسبة المتزوجات اللاتي توفى لهن طفل أو أكثر إلى ٤٧٧٪ من مجموع المتزوجات في الحضر وإلى ٧٩١٪ في الريف ووقعت النسب الخاصة بالمطلقات في الحضر والريف بين تلك النسبتين .

جدول رقم (٢)
وفيات الأطفال تبعاً لسن والحالة الزواجية

ريف				حضر				فئات العمر
المجموع		ل		المجموع		ل		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
100	70	85,7	60	14,2	10	81,5	5	19 - 15
100	191	68,1	120	21,9	61	75	28	24 - 20
100	376	155	152	44,9	124	71,1	46	29 - 25
100	209	40,2	80	59,8	129	67,2	75	24 - 20
100	196	32,7	74	67,2	122	49,7	87	29 - 25
100	124	21,9	36	73,1	98	50,7	77	44 - 40
100	152	24,2	37	75,7	115	28	99	49 - 45
100	100	19	19	81	81	21,9	72	54 - 50
100	97	15,5	15	84,5	82	15	82	59 - 55
100	74	10,8	8	89,2	66	22,2	42	64 - 60
100	70	15,7	11	84,2	59	10	36	69 - 65
100	1569	612	112	95,7	1223	612	620	المجموع
100	1274	41	574	59,5	1058	52,2	505	متزوجات
100	24	62,5	15	37,5	26	19	7	مطلقات
100	162	20,2	24	73,1	157	73,6	114	غير متزوجات

كما تبين من التقسيم العمري للسيدات اللاتى سبق أن توفى لهن أطفال إلى تزايد وقوع هذا الحدث مع كبر السن وهو أمر متوقع حدوثه نتيجة لزيادة عدد الأطفال المواليد مع طول فترة الحمل الزوجية ، وبالتالي زيادة احتمال وقوع الوفاة بين الأطفال . أما نسبة السيدات اللاتى سبق أن توفى لهن طفل أو أكثر بعد الولادة إلى إجمالى الأمهات فى كل فئة عمرية على حدة فإنها أكثر ارتفاعا فى الريف عن الحضر فيما عدا بالنسبة لفئتي العمر ١٥ - ١٩ عاما ، ٥٥ - ٥٩ عاما ويعكس التفاوت فى هذه النسبة بين الحضر والريف تدهور الظروف المعيشية فى المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية وانخفاض الوعي الصحى الخاص بالتربية الصحية السليمة للأطفال . إلا أن هذا لا يعنى أن هذه النسبة منخفضة فى الحضر أيضا حيث بلغت على سبيل المثال ٨٤ر٪ بالنسبة للسيدات فى الفئة العمرية ٥٥ - ٥٩ جدول (٤) . ومما يسترعى الانتباه أيضا عند دراسة التوزيع العمري للسيدات اللاتى توفى لهن طفل أو أكثر بلغت ١٨ر٪ للسيدات المتزوجات فى الفئة العمرية ١٥ - ١٩ عام فى الحضر ومما لا شك فيه أن هذه النسبة تعد نسبة مرتفعة بالنسبة لهذه الفئة العمرية الصغيرة مما يعكس ارتفاع معدل الزواج فى هذه الفئة صغيرة العمر . ولقد كانت النسبة الخاصة بهذه الفئة العمرية أكثر ارتفاعا فى الحضر عن الريف وهو ما يؤكد على ارتفاع معدل الزواج والإنجاب لهذه الفئة صغيرة السن فى المناطق الحضرية بالمقارنة بالمناطق الريفية كما سبق أن تبين لنا .

ويوضح الجدول رقم (٥) عدد الوفيات من الأطفال فى العينة محل الدراسة تبعا لتكرار حدوث الوفاة . وعلى الرغم من أن النسبة الخاصة بتكرار حدوث وفاة طفل واحد فى العينة تعد أكبر نسبة سواء فى الحضر ٩ر٤٪ أو فى الريف ٩ر٣٪ فإنه يجوز الإشارة أيضا إلى أن نسبة السيدات اللاتى توفى لهن أكثر

من طفل تعد نسبة مرتفعة للغاية (٥٩.١٪ في الحضر مقابل ٤.٠٪ في الريف). ولقد بلغت نسبة السيدات اللاتي توفي لهن ٦ أطفال فأكثر ٤.٥٪ من مجموع السيدات في الحضر و ٦.٧٪ في الريف . وعلى الرغم من أن هذه النسب لا تعد نسباً مرتفعة ، إلا أن عدد الوفيات من الأطفال هو الذي يضيف أهمية على هذه النسب .

جدول رقم (٥)

وفيات الأطفال في الأسر المختلفة

ريف			حضر			عدد الوفيات من الأطفال (١)
إجمالي عدد الوفيات من الأطفال (٣ × ١)	%	ك (٣)	إجمالي عدد الوفيات من الأطفال (٢ × ١)	%	ك (٢)	
٣٧٠	٣٩.٩	٣٧٠	٢٥٨	٤.٠٩	٢٥٨	١
٤٩٢	٣٦.٦	٣٤٦	٣١٨	٢٥.٢	١٥٩	٢
٣٦٣	١٣.١	١٢١	٢٥٢	١٣.٣	٨٤	٣
٣١٢	٨.٤	٧٨	٢٢٠	٨.٧	٥٥	٤
٢٤٠	٥.٢	٤٨	٢٠٠	٦.٣	٤٠	٥
٢٤٠	٤.٣	٤٠	١٢٦	٣.٣	٢١	٦
٩١	١.٤	٢٣	٤٢	١.٠	٦	٧
٢٤	٠.٣	٣	٣٢	٠.٦	٤	٨
٥٤	٠.٦	٦	١٨	٠.٣	٢	٩
١٠	٠.١	١	١٠	٠.١	١	١٠
٢١٩٦	١٠٠	٩٢٦	١٤٧٦	١٠٠	٦٣٠	مجموع التكرارات
٧٧١٢			٦٢٦١			عدد المواليد
٢٨.٥			٢٣.٦			نسبة الوفيات من الأطفال إلى إجمالي المواليد

كما أوضح مؤشر السكان إلى ارتفاع نسبة الباقيين على قيد الحياة من الأطفال مع ارتفاع المستوى التعليمى للسيدات فعلى سبيل المثال كانت نسبة الباقيين على قيد الحياة من أطفال الأميات ٧٨ر. فى الحضر و ٧٧ر. فى الريف وارتفعت هذه النسبة إلى ٩٤ر. فى الحضر و ٩٧ر. فى الريف بالنسبة لأطفال السيدات اللاتى أكملن المرحلة الثانوية .

بدى دقة البيانات الخاصة بوفيات الأطفال الرضع فى الإحصاءات الرسمية :

يعد معدل وفيات الأطفال الرضع من المؤشرات الصحية التى لها علاقة مباشرة بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع ومن الانتقادات الرئيسية الموجهة ضد المعدل هو أن تسجيل وفيات الأطفال الرضع غير دقيق ولا يمكن الاعتماد عليه خاصة فى المناطق الريفية نتيجة للتأخير فى التبليغ عنه بعد الأسبوع الأول من الولادة . ولهذا وجه سؤال لأمهات عن التاريخ الذى يتم فيه تسجيل الأطفال بعد الولادة ويوضح الجدول رقم (٦) التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية فى الفترة التى يستغرقها الأماهى فى تسجيل أطفالهم ولقد تناولنا فى هذا السؤال التاريخ الذى يتم فيه تسجيل آخر طفل للأم على أساس أن الأم قد لا تتذكر تسجيل كل أطفالها . وبصفة عامة يمكن القول أن الأمهات فى المناطق الريفية يتأخرن عن تسجيل أطفالهن عن السيدات فى الحضر ويظهر هذا الفرق واضحا لدى السيدات اللاتى سجلن أطفالهن فى أول اسبوع من الولادة فى حين يقل الفرق فى ميعاد تسجيل الأطفال بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية عندما تطول الفترة الزمنية . ومما يلفت النظر فى هذا الجدول أن نسبة السيدات اللاتى سجلن آخر طفل لهن إلى اجمالى السيدات اللاتى أنجبن لم تبلغ الـ ١٠٠٪ حتى بعد مرور شهر من الولادة ، فلقد بلغت ٩٤ر٣ / فى

الحضر مقابل ٨٥٧٪ من النساء فى الريف مما يعنى ان ٥٦٪ من النساء فى الحضر لم تسجل آخر مولود لها خلال الشهر الاول من ولادته وبلغت هذه النسبة ١٤٣٪ فى الريف .

جدول رقم (٦)

تاريخ تسجيل الاطفال المولودين خلال الشهر الاول من الولادة *

حضر		ريف		إجمالى الجمهورية		ميعاد تسجيل آخر طفل مولود
النسبة إلى مجموع الامهات ٪	ك	النسبة إلى مجموع الامهات ٪	ك	النسبة إلى مجموع الامهات ٪	ك	
٧	٠.٦	٣١	٣٣	٣٨	١.٩	صفر
٢٣٦	١٢.٧	١١٨	٩٣	٣٥٤	٢٢	فى اليوم الأول
٣٣٣	٢٩.٦	١٩١	١٣	٥٢٤	٢١.٣	فى اليوم الثانى
١٥٥	٦.٢	١١٦	٦	٢٧١	٦.١	فى اليوم الثالث
١٠.١٢	٨٦.٣	٧٢٢	٦٨.٢	١٧٣٥	٧٧.٣	قبل ٧ أيام
١٠.٧٠	٩٠.٩	٨٦٧	٧٥.١	١٩٣٧	٨٣	قبل ١٥ يوم
١١١٥	٩٤.٣	١٠.٣٢	٨٥.٧	٢١٤٧	٩٠	قبل شهر
٤٧	٥.٦	٢٣١	١٤.٣	٢٧٨	٩.٣	بعد شهر

* يصعب جمع تكرارات هذا الجدول نظرا لتعارض البنود الموضحة فى العمود الاول .

ويتبين من الجدول السابق قصور شديد فى تسجيل المواليد فى الحضر والريف على حد سواء مع تفوق نسبى للمناطق الحضرية على المناطق الريفية . هذا ولقد كانت نسبة السيدات اللاتى سجلن أطفالهن خلال الاسبوع الاول ٨٦,٣% من مجموع الأمهات فى الحضر وانخفضت إلى ٦٨,٢% من السيدات فى الريف وهو ما يجعلنا نتشكك فى دقة الإحصاءات الرسمية الخاصة بوفيات الأطفال الرضع ويجعلنا نميل إلى الاعتقاد فى تقدير مؤشر السكان المرتفع نسبيا لمعدل وفيات الأطفال الرضع فى الفصل الخاص بمؤشر السكان .

أسباب الوفاة والوفيات حسب الاعمار ،

تراوحت نسبة الأسر التى توفى أحد أفرادها خلال عام سابق للاستبيان بين ٥% فى الحضر بواقع ٦٧ أسرة من ١٣٣٥ أسرة اجابت على هذا السؤال و ٤% فى الريف بواقع ٦٩ أسرة من ١٧١٥ أسرة فى الريف .

ويشير جدول (٧) أن النسبة الكبرى من الوفيات وقعت فى الفئة العمرية اكبر من ٥٠ سنة فى الحضر ٦٧,٣% فى حين بلغت هذه النسبة ٤٧,٦% فى الريف ، الأمر الذى يؤثر على توقع البقاء على الحياة فى الريف بالانخفاض بالمقارنة بالحضر كما سبق وان بينا حيث يرتفع معدل توقع البقاء على الحياة فى الريف بالانخفاض بالمقارنة بالحضر كما سبق ان بينا حيث يرتفع معدل توقع البقاء على الحياة فى الحضر بالمقارنة بمستواه فى الريف .

ولقد وقعت معظم الوفيات فى الريف فى الفئة العمرية ١٥ - ٥٠ عاما ٤١,٢% . أما بالنسبة للفئة العمرية الأصغر فلقد لاحظنا انخفاض النسبة الخاصة بها فى الريف عن الحضر فى المتوسط وان كان هذا الجدول لا يعطينا نفس التقسيم للفئات العمرية فى الريف والحضر .

وتشير السنوات الأولى في هذا التقسيم إلى ارتفاع نسبة الوفيات عنها في الريف ٧٩٪ عن الحضر ٥٧٪ .

جدول رقم (٧)

الوفيات حسب العمر والسبب

الوفيات حسب العمر والسبب		حضر		ريف		اجمالي	
		ك	%	ك	%	ك	%
الأسر التي توفي بها أحد أفرادها خلال عام سابق		٦٧	٥	٦٩	٤	١٣٦	٥ر٤
الفئات العمرية للوفيات				الفئات العمرية للوفيات			
١ - ٣		٤	٥٧ر	١ - ٤	٥	٧٩ر	
٤ - أقل من ١٠ سنوات		٦	٨٦ر	٥ - أقل من ١٤ عام	٢	٣٢ر	
١١ - ٥٠ عام		١٣	١٨٥ر	١٥ - ٥٠ عام	٢٦	٤١٣ر	
أكبر من ٥٠ عام		٤٧	٦٧٣ر	فوق الخمسين	٣٠	٤٧٦ر	
أسباب الوفاة							
حادثية		٤	٦	٥	٧٤ر	٩	٧٥ر
مرض		٤٩	٧٣ر١	٤٩	٧٢ر١	١٠٨	٧٢ر٦
أسباب أخرى		١٤	٢٩ر	١٤	٢٠ر٦	٢٨	٢٠ر٧

وتبين أسباب الوفاة في العينة محل الدراسة أن المرض يمثل ٧٣ر١٪ من أسباب الوفاة في الحضر و ٧٢ر١٪ في الريف . ومن الملاحظ ارتفاع نسبة الحوادث كسبب من أسباب الوفاة في الريف بالمقارنة بالحضر وهو ما سبق أن أشرنا إليه عند دراسة أسباب وفيات الزوجات . وقد يشير ذلك إلى الإهمال

النسبي في الخدمات الطبية السريعة في الريف بالمقارنة بالحضر .

الحالة المرضية .

من المعروف أن البيانات والإحصائيات الرسمية تتميز بقصور واضح في البيانات الخاصة بحالات الأمراض المزمنة والعاهات بصفة خاصة . ولهذا استفسرنا في هذه الدراسة عن حالة الأمراض التي تحتاج إلى رعاية صحية مستمرة في الأسر محل الدراسة . ولقد تبين لنا من واقع بيانات جدول (١/٨) أن نسبة لا يستهان بها من الأسر التي أجابت على هذا السؤال بها مرضى يحتاجون إلى رعاية طبية مستمرة ، ولقد بلغت هذه النسبة ٣٤١٪ في الحضر ، و ٢٣٣٪ في الريف . ويجب أن تراعى في هذا الصدد أن بعض الأفراد لا يفضلون التحدث عن حالات العاهات المستديمة التي يعاني منها بعض أفراد أسرهم مما يجعلنا نعتقد أن النسب السابقة لا تمثل الواقع . ولقد كان من الملفت للنظر أن نسبة أولئك الذين يعانون من أمراض القلب إلى مجموع الذين يحتاجون في مرضهم إلى رعاية مستمرة كانت أكثر ارتفاعا في الريف ١٣٪ عن الحضر ٩٨٪ . على الرغم من أن أمراض القلب وأمراض السرطان هي أمراض تنتشر في الحضر عنها في الريف حيث أنها ترتبط بالتمدن والتحضر ومصاحبتها من إزعاج وتوتر وقلق . وتبين النسبة الخاصة بمرضى شلل الأطفال أنها بلغت ١١٨٪ في الريف كذلك ارتفعت نسبة المصابين بالكلى والبلهارسيا في الريف عن الحضر ٧٤٪ مقابل ٥٦٪ ، وتقاربت النسب الخاصة بالمرضى الذين لا يتحكمون في أعصابهم في الحضر والريف . كذلك يوضح الجدول (٨ - ب) زيادة نسبة الأسر في الريف التي يوجد بها فرد واحد في حاجة إلى رعاية طبية مستمرة .

جدول (١/٨)

الأسر التي بها أفراد يحتاجون إلى رعاية صحية مستمرة

حضر				ريف				إجمالي			
نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٥١	٣٤,١	٩٨	٦٥,٧	٥٤	٢٣,٢	١٧٩	٧٦,٩	١٠٥	٢٧,٧	٢٧٧	٧٢,٤

جدول (٨/ب)

عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى رعاية طبية مستمرة في الأسر المختلفة

عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى رعاية طبية مستمرة في كل أسرة	حضر		ريف		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
فرد واحد	٣٢	٦٢,٧	٤٩	٩٠,٧	٨١	٧٧,١
فردان	٩	١٧,٦	٥	٩,٣	١٤	١٣,٣
ثلاثة أفراد	٦	١١,٦	١	١,٨	٧	٦,٧
غير مبين	٤	٧,٨	-	-	٤	٣,٨
المجموع	٥١	١٠٠	٥٤	١٠٠	١٠٥	١٠٠

جدول (٨/ج)

التوزيع النسبي للأمراض التي يحتاج المريض فيها إلى رعاية مستمرة

التوزيع النسبي للأمراض		حضر		ريف		إجمالي	
المزمنة		ك	%	ك	%	ك	%
عمى	١	٢٥	١	١٩	٢	٢٩	
شلل كلي			٢	٣٧	٢	٢٩	
خرس			١	١٩	١	١	
شلل أطفال	٢	٥	٦	١١٩	٨	٨٥	
أخطاء في الكلام			١	١٩	١	١	
عدم القدرة على التحكم في الأعصاب	٤	١٠	٤	٧٤	٨	٨٥	
تخلف عقلي	-	-	٢	٣٧	٢	٢٩	
قلوب	٥	١٢٥	٧	١٣	١٢	١٢٨	
كلى	٢	٥	٤	٧٤	٦	٦٣	
بلهارسيا	٢	٥	٣	٥٦	٥	٥٣	
درن	-	-	٢	٣٧	٢	٢٩	
كبد	٢	٥	-	-	٢	٢٩	
أخرى	٢٢	٥٥	٢١	٣٩	٤٣	٤٥٧	
المجموع	٤٠	١٠٠	٥٤	١٠٠	٩٤	١٠٠	
غير معين	١١	-	-	-	١١	-	

أما من حيث أنواع الأمراض السائدة فبمسؤال الأمهات عن الحالات المرضية فى عام سابق تبين أن :

١١٪ من الأسر فى الحضر (١٥٩ أسرة) ،

و ١٣٪ من الأسر فى الريف (٢٣٠ أسرة) .

كان بها مريض أو أكثر خلال العام السابق للاستبيان .

ولا تفيد هذه النسب ما لم يتم دراسة التقسيم العمرى للمرضى وتوزيع الأمراض حسب أسبابها . ويوضح الجدول (٩) أن حوالى نصف المرضى فى الريف كانوا فى الفئة العمرية (أقل من ٥ سنوات) وكانت هذه النسبة (٣٩٪) فى الحضر . ونشير هنا إلى أن عددا كبيرا من الأمراض لا يأخذها الأفراد فى الاعتبار كحالات الانفلونزا والكحة والصداع المزمن . كذلك قد لا تتذكر الزيجات عدد مرات مرض أطفالهن خاصة الرضع خلال عام بأكمله وهو ما قد يؤثر على هذه النسبة . أما من حيث الأمراض السائدة فإن الجدول (٩) يبين بوضوح الانتشار النسبى للحميات بين أهالى الريف والحضر وكذلك حالات الحصبة والاسهال ومن الملاحظ أن الأمراض المنتشرة هى أمراض الطفولة بصفة خاصة ولا تظهر أمراض عديدة فى هذا الجدول كالأمراض المزمنة مثل القلب والكلى والبلهارسيا وغيرها من الأمراض التى سبق ذكرها .

ولقد بلغت نسبة المصابين بالحميات فى الريف ٤٠.٨٪ إلى مجموع المرضى محل الدراسة وكانت الحصبة أيضا من الأمراض المنتشرة فى الريف ٢٦.٨٪ . وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة فى الحضر إلا أن هذا الجدول يوضح أن ٥٣.٨٪ من الأمراض هى حمية وحميات فى الريف والحضر فى المتوسط . وفى حين توجد فروق واضحة فى نسبة المصابين بهذين المرضين فى

الريف والحضر إلا أنه لا يوجد اختلاف كبير بين نسبة المصابين بالاسهال سواء في الريف ١٥٪ أو الحضر ١٥٪ .

جدول (٩)

تقسيم المرضى تبعاً لفئات السن والسبب

المرضى تبعاً لفئات السن والسبب		حضر		ريف		إجمالي	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
فئات السن :							
أقل من سنة	٥	٣١	٥	٢٢	١٠	٢٧	
١ - ٥ سنوات	٥٨	٣٦	١٠٦	٤٦٣	١٦٤	٤٢٤	
٥ - ١٦ سنة	٩٤	٥٨٤	١٠٩	٤٧٨	٢٠٣	٥٢٥	
١٦ فما فوق	٤	٢٥	١	٢٨	١٠	٣٦	
الإجمالي	١٦١	١٠٠	٢٢٦	١٠٠	٢٨٧	١٠٠	
أسباب المرض :							
حمية	١٦	٢٠	٤٢	٢٦٨	٥٨	٢٣٤	
حبيبات	١٦	٢٠	٦٤	٤٠٨	٨٠	٢٠٤	
سعال ديكى	١٣	١٦٣	٦	٣٨	١٨	١٠١	
إسهال (جفاف)	١٢	١٥	٢٤	١٥٣	٣٦	١٥١	
إلتهاب رئوى	١٨	٢٢٥	١٤	٨٩	٣٢	١٥٧	
إصابة بعامة	٢	٢٥	٣	١٩	٥	٢٢	
أخرى	٣	٣٨	٤	٢٥	٧	٣٢	
الإجمالي	١٠٠			١٠٠		١٠٠	

الصحة المهنية ،

تبين من مؤشر العمل ارتفاع طفيف فى نسبة الإصابات بحوادث العمل فى الريف ١٢٪ عن الحضر ١١٪ فى العينة محل الدراسة ، كذلك تقاربت النسبة الخاصة بعدد الأزواج المصابين خلال العمل إلى إجمالى الأزواج فى الحضر ١٤٪ وفى الريف ١٣٪ . أما ما يسترعى الانتباه هو ارتفاع النسبة الخاصة بالزواجات اللاتى سبق لهن الإصابة فى الريف بالمقارنة بالحضر حيث بلغت ٧٠٪ فى الريف مقابل ٢٪ فى الحضر . كذلك ترتفع النسبة الخاصة بإصابات العمل للشباب من الإناث ١٩٪ فى الريف عن تلك الخاصة بالشباب من الذكور فى الريف ١٠٪ وكانت كلتا النسبتين أكثر ارتفاعا عن النسب المماثلة لها فى الحضر والتى بلغت ٦٠٪ بالنسبة للشباب الذكور فى الحضر ٧٪ للشباب الإناث فى الحضر . (جدول رقم ٢٦ فى مؤشر العمل) .

وهكذا نلاحظ أن الإصابة أثناء العمل تحدث بنسبة أكبر بين الإناث عن الذكور فى الريف . الأمر الذى يستحق بعض الدراسة ، خاصة أننا فيما سبق لاحظنا أن الحوادث كسبب من أسباب الوفاة للإناث ترتفع أهميته النسبية فى الريف عن الحضر ، ومن المؤكد أن ارتفاع نسبة الإصابة بالعمل بالنسبة للرجال بالمقارنة بتلك الخاصة بالزواجات فى الحضر والريف معا يرجع إلى أن عددا كبيرا من السيدات المتزوجات لا يخرجن إلى العمل . وتنطبق الملاحظة السابقة على الزوجات فى الحضر أكثر من انطباقها على الزوجات فى الريف . ولهذا نجد أن نسبة المتزوجات اللاتى سبق لهن الإصابة فى الريف ٧٠٪ كانت أكثر ارتفاعا من تلك الخاصة بالمتزوجات فى الحضر ٢٪ وذلك لأن الزواج فى الريف لا يعطل المرأة من الخروج للعمل خارج المنزل فى الحقل فى حين أن الزواج والإنجاب فيما

بعد قد يكون عائقا أمام خروج المرأة للعمل خارج المنزل فى الحضر، وبالتالي فإن حوادث العمل تكون أكثر وقوعا بين الاناث فى الريف عن الحضر بعد الزواج .

الحالة الغذائية ،

تعد الأمراض الخاصة بسوء التغذية من الأمراض التى يعانى منها أفراد المجتمع المصرى وهو ما أشارت إليه العديد من الدراسات الميدانية . فإذا بدأنا أولا بمدى اهتمام الحامل بغذائها أثناء فترة الحمل ، وهى فترة حرجة فى حياة الحامل حيث تؤثر نوعية الغذاء التى تتناولها المرأة عليها وعلى الجنين فلقد تبين من الجدول (١٠) عدم اهتمام نسبة كبيرة من الإناث بالتغذية السليمة لهن فى هذه الفترة ، فعلى سبيل المثال يوضح الجدول محل الدراسة أن ٩٥٪ فقط من السيدات فى الحضر يحرصن على تناول اللبن ومنتجاته فى حين انخفضت هذه النسبة إلى ٤٧٪ فى الريف من إجمالى عينة الريف من النساء . كذلك بلغت النسبة من السيدات اللائى تحرصن على تناول الخضروات والفاكهة ٢٨٪ من مجموع الأمهات فى الحضر مقابل ٦٢٪ فى الريف وذلك مع العلم بأن الخضروات تعد من الأطعمة الشائعة فى المنزل المصرى نظرا لرخس ثمنها النسبى . ويشير الجدول رقم (١٠) إلى انخفاض نسبة السيدات فى الحضر ٢٣٪ وفى الريف ٣٧٪ اللائى تهتم بتوفير اللحوم والبيض فى غذائها أثناء الحمل . وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع أثمان اللحوم . وبصفة عامة ترتفع النسب الخاصة بالسيدات اللائى تحرصن على توفر بدائل الطعام مجتمعة مثل اللحوم والبيض واللبن والخضروات والفاكهة عن النسبة الخاصة بالسيدات التى تحرص على توفير بديل واحد أو بديلين فقط . فعلى سبيل المثال بلغت نسبة السيدات اللائى تحرصن على توفر اللحوم والبيض والخضروات واللبن فى طعامها وهى

حامل ١٦٦٪ إلى مجموع الامهات فى الحضر و ١٤٢٪ إلى مجموع الامهات فى الريف .

جدول (١٠)

بعض أنواع الطعام التى تحرض السيدات فى اسر العينة على تناولها اثناء الحمل *

بدائل توليفات الطعام	حضر		ريف		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%
لبن ومنتجاته	١٣٤	٩ر٥	١٢٢	٤٧	٢٥٦	٧ر١
لحوم وبيض	٣٨	٣ر٣	٩٤	٣٧	١٣٢	٣ر٥
لبن ومنتجاته ولحوم وبيض	٢٦١	١٥ر٢	٢٣٥	٢٠ر٥	٤٩٦	١٧ر٩
خضروات وفاكهة	٤٧	٢ر٨	٩١	٦ر٢	١٣٨	٤ر٥
خضروات وفاكهة ولبن ومنتجاته	١٦٩	١٤ر٨	٨٨	٨ر٢	٢٥٧	١١ر٥
خضروات وفاكهة ولحوم وبيض	٦٣	٥ر٠٨	١٢٨	٩ر٤	١٩١	٧ر٢
خضروات وفاكهة ولحوم وبيض ولبن	٢٤١	١٦ر٦	١٦٣	١١ر٧	٤٤	١٤ر٢
أخرى	٢٥٠	٢٦ر٦	٥٧٢	٣٥ر١	٨٢٢	٣٠ر٩

* ولقد كانت إجمالى الاجابات فى الحضر ١١٠٢ بالاضافة إلى عدد كبير جدا

من البدائل فى الطعام وأخذنا منها البدائل الاساسية المبينه فى الجدول أما

عدد المستجيبين فى الريف فكان ١٤٨٢ ولم نتمكن من حصر كافة البدائل

لوجود ٢١٠ بديل .

ونلاحظ أن النسب المبينه فى الجدول لا يمكن أن تصل إلى ١٠٠٪

نظرا لأن الجدول لا يشتمل على كل البدائل .

ولا يعكس الجدول رقم (١٠) تفوق مستوى الوعى الغذائى للسيدات فى الحضر بالمقارنة بالريف ، فى حين أظهرت مقارنات أخرى اختلافات واضحة بين الريف والحضر .

الاهتمام بتغذية الأطفال :

الرضاعة الطبيعية ،

يبين جدول (١١) أن هناك نسبة مرتفعة من السيدات ترضع أطفالها رضاعة طبيعية فى الريف بالمقارنة بالحضر . فلقد بلغت نسبة السيدات اللاتى يرضعن أطفالهن فى الحضر ٩٢٪ من إجمالى الوالدات فى حين كانت هذه النسبة ٧٩٪ فقط .

وقد يرجع انخفاض نسبة الأمهات التى ترضع أطفالها رضاعة طبيعية فقط إلى ارتفاع نسبة العاملات بمقابل أجر فى الحضر عن الريف كآثر من آثار التمدن والتحضر . وبالفعل كان سبب خروج المرأة للعمل كأحد أسباب الامتناع عن الرضاعة الطبيعية أكثر وضوحا فى الحضر ٦٢٪ عن الريف ٣١٪ . إلا أنه على الرغم من ذلك فإن سبب خروج المرأة للعمل لا يعد أقوى الأسباب التى تؤدى إلى امتناع المرأة عن الرضاعة الطبيعية . فلقد تبين من جدول (١١) أن الأسباب المتعلقة بالصحة كالحالة الصحية للأم بعد الولادة أو حالة الثدي بعد الولادة تعد أهم الأسباب التى تعوق الرضاعة الطبيعية سواء فى الحضر ٩٠٪ أو فى الريف ٥٥٪ أما رغبة الزوج كسبب من اسباب عدم الرضاعة الطبيعية فإننا لا نعتقد أنها تحتل أهمية كبيرة بين الأسباب المذكورة فى الجدول محل الدراسة إذ لا يتعدى تكرارها النسبى ١١٪ فى الحضر و ٢٤٪ فى الريف .

كذلك نلاحظ فى الجدول رقم (١١) انخفاض نسبة السيدات التى تجمع بين الرضاعة الطبيعية والرضاعة الصناعية فى الريف خاصة (٣٣٪ فى الريف مقابل ١٠.٩٪ فى الحضر) ويرجع انخفاض هذه النسبة فى الريف عن الحضر إلى أن عمل المرأة فى الريف فى الحقل أو فى المنزل لا يمنعها من الرضاعة كالعامل الخارجى للمرأة فى الحضر .

ويبين جدول رقم (١١) أن ٤٥.٨٪ من الأمهات فى الريف وفى الحضر أيضا يرضعن أطفالهن أكثر من ٢٤ شهرا . ويوضح ذلك الجدول أيضا أن أكثر من ٧٦.٦٪ من السيدات فى الريف و ٧٢.٩٪ من السيدات فى الحضر يرضعن أطفالهن ٢٤ شهر فأكثر .

ونلاحظ بصفة عامة عدم وجود اختلافات كبيرة بين الريف والحضر بخصوص المدة التى تقوم بها الأمهات بالرضاعة الطبيعية ، ويؤكد الجدول محل الدراسة على انتشار الرضاعة الطبيعية فى المناطق الريفية والحضرية .

جدول (١١)

مدة الرضاعة الطبيعية وأسباب الرضاعة الصناعية

البيان		حضر		ريف		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	
نوع الرضاعة :							
طبيعية	٩٧٧	٧٩	١٤٣٦	٩٢٫١	٢٤١٣	٨٥٫٦	
صناعية	١٣٢	١٠٫٧	٧١	٤٫٦	٢٠٣	٧٫٧	
الآتين معا	١٢٨	١٠٫٩	٥٢	٣٫٣	١٨٠	٧٫١	
أسباب الرضاعة الصناعية :							
خروج المرأة للعمل	١٧	٦٫٢	٤	٣٫١	٢١	٤٫٧	
حالة صحبة لأم	٧١	٢٥٫٨	٣٦	٢٨٫٣	١٠٧	٢٧٫١	
رفض الطفل	٤٢	١٥٫٣	٢٣	١٨٫١	٦٥	١٦٫٧	
حالة صحبة للطفل	٩	٣٫٢	٢	١٫٦	١٠	٢٫٤	
رغبة الأم	١٠	٣٫٦	٤	٣٫١	١٤	٣٫٤	
حالة الثدي	٨٤	٣٠٫٥	٣٢	٢٥٫٢	١١٦	٢٧٫٩	
رغبة الزوج	٣	١٫١	٣	٢٫٤	٦	١٫٨	
أخرى	٣٩	١٤٫٢	٢٣	١٨٫١	٦٢	١٦٫٢	
مدة الرضاعة الطبيعية :							
٦ شهور	١٧	١٫٥	٦	٤٫٠	٢٣	٠٫٩	
٩ شهور	٢٠	١٫٨	١٤	٠٫٩	٣٤	١٫٣	
١٢ شهرا	١٠٤	٩٫٤	٧٧	٥٫٢	١٨١	٧٫٣	
١٨ شهرا	١٥٩	١٤٫٣	٢٠٧	١٣٫٩	٣٦٦	١٤٫١	
٢٤ شهرا	٢٩٩	٢٧٫١	٥٠٢	٣٣٫٧	٨٠١	٣٠٫٨	
٢٥ فأكثر	٥٠٦	٤٥٫٨	٦٨٢	٤٥٫٨	١١٨٨	٤٥٫٨	
المجموع	١١٠٥	١٠٠	١٤٨٨	١٠٠	٢٥٩٣	١٠٠	

تغذية الطفل الرضيع ،

من المعروف أن الطفل الرضيع يحتاج إلى عناية خاصة فى غذائه بصفة خاصة خلال العام الأول من حياته . وتوضح نتائج السؤال الخاص بمدى اهتمام الأم بتوفير غذاء مخصوص لاطفالها الرضع والمبينه فى الجدول (١٢) أن ٣٧% من السيدات فى الحضر يحرصن على هذا السلوك فى حين كانت هذه النسبة ١٩,٢% فقط من الريف . وتفسر هذه النسبة المنخفضة انتشار حالات الإسهال بين الأطفال الرضع فى تلك المناطق حيث لا يحصل الطفل الرضيع على الغذاء المناسب له والمعقم . ولقد كان من الضرورى دراسة العلاقة بين مستوى تعليم الأم وبين اهتمامها بتغذية أطفالها . ويبين الجدول (١٢) أن مستوى التعليم يؤثر على مدى درجة اهتمام الأم بتغذية أطفالها . فلقد إجابات ٥٠% من الأميات فى الحضر ومن السيدات اللاتى لم يكملن المرحلة الابتدائية بعدم اهتمامهن بتوفير عناية خاصة لها ، فى حين كانت هذه النسبة ٨٠,٣% من الريف أما الأمهات اللاتى اكملن تعليم فوق المتوسط فلقد أجابت ٧٨,١% منهن فى الحضر بأنهن يوجهن عناية خاصة لتغذية أطفالهن وبلغت هذه النسبة لنفس الفئة التعليمية ٧٥% فى الريف .

جدول رقم (١٢)

السيدات اللاتي يوجهن عناية خاصة لتغذية أطفالهن الرضع

حسب الحالة التعليمية لهن

البيان	حضر						ريف		
	نعم			لا			أخرى		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
الفئات التعليمية المختلفة *	٤٦٥	٣٧٥	٧٦٢	٦١٥	٣	١	٣٠	١٩٢	١٢٤٨
أمى ولم يكمل المرحلة الابتدائية	٢٦٨	٣٣٦	٦٦٧	٦٥٥	-	-	٢٥١	١٩	١١٩٨
حتى المرحلة الثانوية	١١٨	٥٦٥	٨٥	٤١٣	-	-	٤٠	٤٣٨	٤٥
تعليم فوق المتوسط ولم يدرس بالجامعة	٢٥	٧٨١	٧	٢١٩	-	-	٦	٧٥	٢
تعليم جامعى أو دراسات عليا	٣٥	٩٧٢	١	٢٨	-	-	٢	٥٠	٢
غير مبين	١٩	٢					١		١

* النسب تشير إلى المجموع الأتقى أى إلى نسبة الإجابات حسب الحالة

التعليمية إلى إجمالى الإناث تبعا لكل حالة تعليمية على حدة .

ولقد تأثرت النسبة الخاصة بالسيدات فى مرحلة الدراسات العليا فى الريف بالانخفاض الشديد فى عددهن والذي بلغ ٤ فقط بحيث بلغت نسبة الذين أجابوا بالإيجاب ٥٠٪ مقابل ٩٧٫٢٪ لنفس الفئة التعليمية فى الحضر تحرص على توجيه عناية خاصة لطعام أطفالهن .

طعام الأسرة ،

أما بالنسبة لحرص السيدات على توفر بعض أنواع الطعام فى الغذاء اليومي للأسرة كالحليب والخضروات واللحوم والبيض والسمك ، فإن نتائج السؤال الخاص بذلك تدل على انعدام مثل هذا السلوك فى الحضر والريف على حد سواء، وهو ما تعكسه النسب المنخفضة فى الجدول رقم (١٣) ويرجع الارتفاع النسبى فى نسبة السيدات اللائى يحرصن على توفير الخضروات فى الغذاء اليومي للأسرة فى الحضر ٧٩٫٥٪ والريف ٦٨٫٦٪ إلى الانخفاض النسبى فى ثمن هذا النوع من الطعام بالمقارنة ببقية أنواع الطعام . ولا تشير النسب المبينة فى هذا الجدول إلى أهمية اللحوم فى طعام الأسرة فى الحضر أو فى الريف ويمكن من قراءة بيانات هذا الجدول استنتاج أنه لا يوجد حرص واضح على توفير بدائل معينة فى طعام الأسرة وإنما يتكون طعام الأسرة فى العادة من البدائل المتوفرة بدون قصد فى المنزل يوميا .

جدول رقم (١٣)

نسبة السيدات اللاتي يحرصن على توفر عناصر في غذاء الأسرة اليومي

(أمثلة من البدائل الإجمالية)

(إجابات المتزوجات فقط)

البيان	حضر		رئيسف		إجمالي	
	ك	النسبة إلى إجمالي المتزوجات	ك	النسبة إلى إجمالي المتزوجات	ك	النسبة إلى إجمالي المتزوجات
لبن	١٥	١١ر٤	١٣	١٠ر٦	٢٨	١٠ر٩
خضروات	١٠٥	٧٩ر٥	٧٠	٥٦ر٩	١٧٥	٦٨ر٦
لحم	-	-	١٣	١٠ر٦	١٣	١ر٥
بيض	١	٢ر٨	١	٠ر٨	٢	٠ر٨
سمك	٣	٢ر٣	١٢	٩ر٧	١٥	٥ر٨
بقول + لبن	٧	٥ر٣	١٠	٨ر١	١٧	٦ر٧
لحم + جبنه + بيض + خضروات + سمك	١	٠ر٨	٤	٣ر٣	٥	١ر٩
المجموع	١٣٢		١٢٣		٢٥٥	

العدد الإجمالي الذي أجاب على هذا السؤال بلغ ١٠٥٣ زوجة في الحضر و ١٣٦٤ في الريف إلا أننا فضلنا دراسة بعض البدائل فقط في هذا الجدول وليس كل البدائل .

ثانياً: الوعي الصحى

تعد مباشرة الطبيب للسيدة الحامل أثناء الحمل من الأمور الضرورية لمعالجة مضاعفات الحمل والولادة ولقد اتضح من نتائج السؤال الخاص بمدى اهتمام الحامل وحرصها على الأخذ بأسلوب الرعاية المباشرة أثناء الحمل (سواء كان الذى يقوم بهذه الرعاية الطبيب أو الحكمة أو الداية) أن نسبة منخفضة للغاية من السيدات يحرصن على هذا السلوك ولقد بلغت هذه النسبة ٣١,٥٪ فى الحضر و ١٧,٦٪ فى الريف مما يشير إلى أن أكثر من أربعة أخماس السيدات فى الريف لا يحرصن على مباشرة حملهن على الرغم من إجابة هذا السؤال عكست بدائل عديدة للممارس الطبى كالداية والطبيب والحكمة جنود (١٥) كذلك تبين من الجدول محل الدراسة أن النسبة الكبرى من السيدات الحوامل التى تباشر حملها تذهب إلى الطبيب (٢٦,٦٪ من إجمالى السيدات اللائى سبق لهن الخلفة و ٨٤,٧٪ من السيدات اللائى يباشرن حملهن فى الحضر و ١٢,٣٪ من إجمالى السيدات فى الريف التى سبق لهن الخلفة أو ٦٩,٨٪ من السيدات اللائى يباشرن حملهن فى الريف) .

ومن الواضح أن نسبة أكبر من السيدات اللائى تباشر حملهن تذهب إلى الداية فى الريف ٢٩٪ عن الحضر ١,٨٪ كما هو موضح فى جدول (١٥) الأمر الذى يبرز دورها فى الريف بصفة خاصة .

جدول رقم (١١)
الوعى المصحى للسيدات خلال الحمل وبعد الولادة

الجماع				رد				حضر				الوعي المصحى للسيدات خلال الحمل وبعد الولادة
ل		نعم		ل		نعم		ل		نعم		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٧٥.٥	٢١٥٠	٢٤.٦	٦٦٦	٨٣.٤	١٢٩٦	١٧.٦	٢٧٥	٦٨.٥	٨٥.٤	٣١.٥	٣٩١	الباشرة الطبيعة خلال الحمل رعاية السيدة لمحتها بعد الولادة كهدف الأربعين* الرعاية المحبة بعد** الحمل الفاشل السيدات اللاتي يعتقدن في تأثير صحة الأم على المثلث
٨٥.٧	٢٤١٤	١٣.٣	٣٥٦	٩.٠١	١٤.٦	٨.٦	١٣٤	٨١.٤	١٠٠.٨	١٧.٩	٢٢٢	
٦١.٩	٥٨١	٣٧.٣	٣٥٧	٧.٠٥	٣٢٥	٢٨.٦	١٣٢	٥٣.٤	٣١١	٤٦	٢٢٥	
٩.٤	١٨٢	٩٢.٧	٣١١٥	٧.٣	١١٧	٩٢.٧	١٤٤٤	٧.٤١	٦٥.٠	٩٢.٦	١١٧١	
٢٧٩٩				١٥٥٩				١٢٤.٠				السيدات اللاتي سبق لهن الخاف

* عدم التراب النسب من ال ١٠٠٪ يرجع الى ندوة نسبة منخفضة في الريف والحضر اجابت اجابات اخرى غير اليجاب والتس .
 ** توجد فروق بسيطة بين الاجماليات في كل حالة على حدة .

ومما لا شك فيه أن مستوى التعليم يعد من العوامل الأساسية التي تؤثر على مدى اهتمام السيدات بالمباشرة الطبية أثناء الحمل (جدول رقم ١٦) فعلى سبيل المثال كانت نسبة الأميات اللاتى يحرصن على المباشرة الطبية ٦٦٪ إلى مجموع الأميات فى الحضر فى حين ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٣٪ للسيدات المتعلّقات حتى المرحلة الثانوية فى حين إجابات ٦٣٪ من اللاتى فى مرحلة التعليم فوق المتوسط بأنهن يحرصن على الرعاية الطبية أثناء الحمل وارتفعت هذه النسبة إلى ٨٦٪ للاتى حصلن على مؤهلات عليا.

ولقد أوضحت النسب الخاصة بالسيدات اللاتى يباشرن حملهن تبعاً للحالة التعليمية فى الريف نفس الاتجاه المبين فى الحضر من حيث انخفاض النسبة الخاصة بالأميات والمراحل التعليمية المنخفضة إلى إجمالى السيدات فى كل مرحلة وذلك بالمقارنة بنسبة السيدات اللاتى حصلن على تعليم فوق المتوسط ويحرصن على الرعاية المباشرة لحملهن إلى إجمالى السيدات فى هذه المرحلة التعليمية والتي بلغت ٦٢٪ .

ونشير فى النهاية إلى أن إهمال نسبة كبيرة من السيدات الرعاية الطبية أثناء الحمل قد يكون أحد أسباب تعرضهن لمتاعب صحية فى الحمل كما سبق أن أشرنا عند دراسة الحالة الصحية للأم ويترتب على ذلك زيادة حالات الحمل الفاشل.

جدول رقم (١٥)

نوعية الرعاية المباشرة للحمل

البيان	حضر		ريف		إجمالي الجمهورية	
	ك	%	ك	%	ك	%
طبيب	٣٣٢	٢٦ر٦	١٩٢	١٢ر٣	٥٢٣	١٩ر٥
حكيمة	١٩	١ر٥	٣١	٢	٥٠	١ر٨
داية	٢٣	١ر٨	٤٥	٢ر٩	٦٨	٢ر٤
أخرى	١٨	١ر٤	٧	٠ر٤	٢٥	٠ر٩
لا أحد	٨٥٢	٦٨ر٥	١٢٩٥	٨٢ر٤	٢١٤٧	٧٥ر٥
الإجمالي	١٢٤٦	١٠٠	١٥٧٢	١٠٠	٢٨١٨	١٠٠

مباشرة صحة الحامل بعد الولادة .

بدراسة نسبة السيدات اللاتى يحرصن على الرعاية الصحية بعد الولادة وإجراء كشف الأربعين تبين أن هذه النسبة منخفضة للغاية فى الريف والحضر على حد سواء مع وجود اختلافات وفروق واضحة بين المنطقتين (جدول رقم ١٤) ولقد بلغت نسبة السيدات اللاتى يكشفن كشف الأربعين ١٧٩٪ إلى إجمالى الولادات فى الحضر فى حين كانت هذه ٨٦٪ فقط فى الريف وترتبط نتائج الاسئلة السابقة بنسبة السيدات اللاتى يلجأن إلى الرعاية الصحية بعد الحمل الفاشل ٢٩٦٪ إلى مجموع السيدات فى هذه الفئة التعليمية مقابل ١٠٠٪ للإمهات فى مرحلة التعليم فوق المتوسط والشهادات العليا .

وفى النهاية فإن محاولة الربط بين نتائج الجدول (١٤) بعضها وبعض يجعلنا نتشكك فى نتائج السؤال الخاص بوجهة نظر السيدات عن أثر صحة الأم على الجنين (جدول رقم ١٤) فلقد أجابت ٩٢٦٪ فى الحضر و ٩٢٧٪ من السيدات فى الريف باعتقادهن فى أن صحة الأم تؤثر على الجنين . إلا أننا لاحظنا أيضا أن نسبة لا يستهان بها فى الحضر والريف تهمل الرعاية الصحية أثناء الحمل وبعد الولادة وبعد الحمل الفاشل مما يجعلنا لا نميل إلى الاعتقاد بصحة اجابات هذا السؤال . وبصفة عامة لاحظنا أن هناك فروقا بين الاسئلة الانطباعية والسلوك الفعلى لأفراد العينة وهو ما سوف يتضح لنا من بعض الممارسات السلوكية الأخرى فى الجداول اللاحقة .

جدول رقم (١٦)

الوعي الصحي أثناء الحمل وبعد الولادة حسب الحالة التعليمية للام

البيان	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نسبة السيدات اللاتي يباشرن حملهن حسب الحالة التعليمية						
أميات ولم يكملن المرحلة الابتدائية	٢٢٥	٦٣	٢٣٧	٥	٤٦٢	٨٠
حتى المرحلة الثانوية	٧٢	٢٣	٣١	١٨	١٠٣	٢٠
التعليم فوق المتوسط	٢١	٦٣	٥	٦٢	٢٦	٦٣
مؤهلات عليا	٣٢	٨٦	٢	٥٠	٣٤	٦٨
لا أحد	٨٥٢	٦٨	١٢٩٥	٨٢	١٠٧٣	٧٥
الإجمالي	١٢٤٢	١٠٠	١٥٧٠	١٠٠	٢٨١٢	١٠٠
رعاية الحامل لصحتها بعد الحمل الفاشل						
أميات ولم يكملن المرحلة الابتدائية	١٧٠	٤٧	١٢١	٢٩	٢٩١	٣٨
حتى المرحلة الثانوية	٣٨	٥٩	٩	٥٢	٤٧	٥٦
تعليم فوق المتوسط ومؤهلات عليا	١٧	٧٦	١	١٠٠	١٨	٨٨
لا يذهبن للطبيب	٢٦١	٥٣	٣٢٥	٧٠	٥٨٦	٦١

تطعيم الأطفال ،

ترجع أهمية السؤال الخاص بتطعيم الأطفال ضد شلل الأطفال وبالمصل الثلاثي إلى أهمية التطعيم بصفة عامة للوقاية من أمراض عديدة للطفولة . ويبين الجدول رقم (١٧) أن ١١٣٪ فقط من الامهات فى الحضر لم تطعن أطفالهن من شلل الأطفال فى حين كانت هذه النسبة ١٢٨٪ بالنسبة للمصل الثلاثي . ولقد بلغت الأرقام المماثلة للنسب السابقة ٢٢٢٪ و ٢٨٨٪ فى الريف على التوالي ، الأمر الذى يعكس تخلف الوعى الصحى فى الريف بالمقارنة بالحضر . ويبين الجدول محل الدراسة أن ٧٢٪ فقط من الامهات طعن أطفالهن ٣ مرات فى العام الأول من الولادة ضد شلل الأطفال مقابل ٥٦٪ فى الريف فى حين بلغت النسبة الخاصة بالسيدات اللاتى طعن أطفالهن ٣ مرات فى العام الأول بالمصل الثلاثي ٦٢٪ مقابل ٤٤٪ فى الريف ومن الواضح أن كافة النسب المبينة فى الجدول رقم (١٧) تعد نسب منخفضة بالمقارنة بأهمية وضرورة إعطاء الأطفال الرضع الجرعات الضرورية من التطعيمات السابق الإشارة إليها فى العام الأول من حياتهم . الأمر الذى يعكس ضرورة تكثيف حملات التوعية الصحية الخاصة بتطعيم الأطفال فى الريف على وجه الخصوص .

جدول رقم (١٧-١)

عدد مراتب التعليم	حضور										رد		الإجمالي		المصل التلقائي	
	شكّل الاعمال		شكّل الاعمال		المصل التلقائي		شكّل الاعمال		شكّل الاعمال		شكّل الاعمال		شكّل الاعمال		شكّل الاعمال	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	٥٦	٤.٥	١٣٤	١٠.٨	١٣٦	٨.١	١٣٦	٨.١	١٣٦	٨.١	١٣٦	٨.١	١٣٦	٨.١	١٣٦	٨.١
٢	١٢٦	١٠.٢	١٤٥	١١.٧	٢٠.٤	١٣.١	١٣.١	١٣.١	١٣.١	١٣.١	١٣.١	١٣.١	١٣.١	١٣.١	١٣.١	١٣.١
٣	٨٩١	٧٢	٧٧٥	٦٢.٧	٨٦٩	٥٥.٦	٨٦٩	٥٥.٦	٨٦٩	٥٥.٦	٨٦٩	٥٥.٦	٨٦٩	٥٥.٦	٨٦٩	٥٥.٦
لم يتعلم	١٤٠	١١.٢	١٥٨	١٢.٨	٢٤٦	١٩.٨	٢٤٦	١٩.٨	٢٤٦	١٩.٨	٢٤٦	١٩.٨	٢٤٦	١٩.٨	٢٤٦	١٩.٨
المتقاضي																
أخرى	٢٤	١.٩	١٤	١.١	١٧	١.٣	١٧	١.٣	١٧	١.٣	١٧	١.٣	١٧	١.٣	١٧	١.٣
الإجمالي	١٢٣٧	١٠٠	١٢٢٦	١٠٠	١٥١٢	١٠٠	١٥١٢	١٠٠	١٥٥٥	١٠٠	٣٧٩٩	١٠٠	٣٧٨١	١٠٠	٣٧٨١	١٠٠

وبين الجدول رقم (١٧ - ب) أثر ارتفاع مستوى التعليم على تطعيم الأطفال ، إذ ترتفع نسبة الأمهات اللاتي يطعنن أطفالهن بالنسبة للفئة التعليمية الأولى (أميات ولم يكملن المرحلة الابتدائية فى الحضر والريف بالمقارنة بالفئات التعليمية الأكثر ارتفاعا كذلك لاحظنا أن الفئات التعليمية الأكثر ارتفاعا كانت أكثر اهتماما بإتمام الجرعات الثلاث من التطعيمات فى العام الأول بعد الولادة بالمقارنة بالفئات التعليمية الأقل .

علاج المرضى بمرض مزمن ،

ولقد لاحظنا من نتائج هذا البحث أن نسبة الأسر التى تعالج مرضاها الذين يعانون من مرض مزمن لا تتعدى ٣٢.١٪ فى الحضر من الأسر التى بها مثل هؤلاء المرضى مقابل ٢٣.٢٪ فى الريف ، وكانت الإجابة على النحو التالى :

- ٥١ أسرة فى الحضر تعالج مرضاها من المرض المزمن بواقع ٣٢.١٪ مقابل ١٠.٨ أسرة فى الحضر أجابت بالنفى أى ٦٧.٩٪ من الأسر فى الحضر .

- و ٤٥ أسرة فى الريف تعالج مرضاها من المرض المزمن أى ٢٣.٢٪ مقابل ١٧.٩ أسرة فى الريف أى ٧٦.٨٪ أجابت بالنفى . ولقد لاحظنا أن الاجابات الخاصة بأسباب عدم العلاج لهؤلاء المرضى كانت اجابات غير واضحة ومجملة وهو ما سوف نتعرض إليه فى موقع آخر من هذا التقرير .

جدول رقم (١٧ - ب)
التقسيم تبعاً للصفات التعليمية

ملاحظات على التعليم لراق القويمة المتوسطة	حضر			رد			إجمال		
	مرة	مرتين	٢ مرات	لا	مرة	مرتين	٢ مرات	لا	إجمال
أما لم تكن	ك %	ك %	ك %	ك %	ك %	ك %	ك %	ك %	ك %
الرحلة الإيجانية	١٤	٩٧	٦٧٢	١١٥٧	١٢٣	١١٥	٧٨٢	١٢٣	١١٥٧
حتى الرحلة	١٠	٢٠	٩٩	١١٢	٩٩	١٤	٧٩٩	١١٢	١١٢
المتوسطة	٢	٩	٩٩	١٣	٩	١٤	٧٩٩	١٣	٩٩
تعليم لراق القويمة	٢	٩	٩٩	١٣	٩	١٤	٧٩٩	١٣	٩٩
شهادات على	٢	٩	٩٩	١٣	٩	١٤	٧٩٩	١٣	٩٩

النسبة تمثل الرصيد الى اجمالي من كل فئة تعليمية

التنشئة الاجتماعية والرعاية البدنية للطفل .

اتضح من إجابة الأمهات على السؤال الخاص بحرصهن على تعويد أطفالهن على النوم المبكر انخفاض هذه النسبة فى الريف (٢٥٢٪ بالنسبة للمتزوجات عن الحضر ٥١٨٪) وتعليلنا على ذلك هو أن النوم المبكر عادة سائدة فى الريف وتشمل صفار السن أو كبار السن . ولقد أوضحت النسب الخاصة بالمتزوجات بالمقارنة بالملقات والأرامل فى الحضر والريف أيضا انخفاض النسب الخاصة بالملقات والأرامل بالمقارنة بالمتزوجات الأمر الذى يجعلنا نعتقد أن وجود الزوج فى المنزل مع المرأة هو عامل أساسى فى توفر هذا الحرص لدى السيدات وانتظام الحياة الأسرية ككل .

كذلك لاحظنا الانخفاض الشديد فى نسبة الأمهات اللاتى يحرصن على أن يزاول أطفالهن رياضة ما إلى مجموع الأمهات فى الحضر (٩٨٪ فى المتوسط) والريف (٣٨٪ فى المتوسط) .

وقد يرجع الانخفاض الشديد فى هذه النسبة فى الريف إلى عدم اهتمام التنظيمات المحلية الريفية بهذه الأنشطة وعدم توفر الوعى بأهمية الرياضة فى الحضر ، على الرغم من انتشار النوادى الرياضية فى الحضر . ونؤكد مرة أخرى على أن الزوج وانتظام الحياة الزوجية يعد من العوامل المشجعة والأساسية على انتظام تربية الاطفال . ولهذا كانت نسبة المتزوجات اللاتى تحرصن على أن يزاول أطفالهن الرياضة فى الحضر ٨٥٨٪ والريف ٧١٪ إلى مجموع المتزوجات أكثر ارتفاعا من النسب الخاصة بالملقات فى الحضر ٣٨٪ والريف (صفر) إلى إجمالى المطلقات والنسب الخاصة بالأرامل فى الحضر ١٠٢٪ والريف ٤٤٪ إلى إجمالى الأرامل .

جدول رقم (١٨)
التنمية النفسية والبدنية للمعلم

ف										م		
د												
ارامل		مخالفات		متزجات		ارامل		مخالفات			متزجات	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		%	ك
٢٣,٣	٢٨	٣٧,٥	٩	٢٥,٢	٣٤٤	٤٣,٣	٦٨	٤٣,٣	١١	٥١,٨	٢٤٨	
٤,٤	٧	-	-	٧,١	٩٧	١٠,٣	١٦	٣,٨	١	١٥,٨	١٦٧	
نسبة السيدات اللاتي يحرصن على نوم أطفالهن في ميماد مبكر نسبة السيدات اللاتي يحرصن على ان يزاول أطفالهن الرياضه												

ويعد حرص الأم على تعليم طفلها الرضيع ضبط الإخراج في ميعاد مبكر من أسس التنشئة النفسية السليمة . وتدل نتائج الجدول رقم (١٩) أن النسبة الكبرى من الأمهات تفضل أن تعلم أطفالها ضبط الإخراج بعد العام الأول من الولادة سواء في الحضر ٤٨٢٪ أو في الريف ٤١٦٪ كذلك نلاحظ أن نسبة مرتفعة من الأمهات في الريف والحضر على حد سواء تعتقد أن السن المناسب لتعليم الطفل ضبط الإخراج هو عامان إلى ٣ أعوام (٢٨٪ من مجموع الأمهات في الريف والحضر أيضا) ويعكس الجدول رقم (١٩) بوضوح تأخر تعليم الأطفال ضبط الإخراج عن العام الأول حيث أجابت ٤٨٢٪ من مجموع الأمهات في الحضر و ٤١٦٪ من الأمهات في الريف بضرورة تعلم الطفل ضبط الإخراج في العام الأول .

جدول رقم (١٩)

ميعاد تعليم الطفل ضبط الإخراج

ميعاد تعليم ضبط الإخراج		حضر		ريف		إجمالي	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
بعد الشهر الثالث	٤٣	٣١	٩٧	٦١	١٤٠	٤٨	
بعد الشهر السادس	٢٨٤	٢٠٦	٢٨٥	١٨٢	٥٦٩	١٩٣	
بعد العام الأول	٦٦٤	٤٨٢	٦٤٦	٤١٦	١٣١٠	٤٤٥	
عامين - ٣ أعوام	٣٤٨	٢٥٣	٤٤٧	٢٨٧	٧٩٥	٢٦٩	
بعد ذلك	٣٨	٢٧	٩٣	٦	١٣١	٤٤	
الإجمالي	١٣٧٧	١٠٠	١٥٦٨	١٠٠	٢٩٤٥	١٠٠	

ويعد الجدول رقم (٢٠) والخاص بالسن المناسب للقطام تكملة لما سبق أن
 اشرنا إليه بخصوص رضاعة الطفل . ويبين ذلك الجدول أن النسبة الكبرى من
 الأمهات يعتقدن أن السن المناسب لقطام الطفل هو ببلوغه عامين (٥٨١٪ فى
 الحضر مقابل ٧٤٢٪ فى الريف) كذلك تبين أن حوالى ٧٤٪ من الأمهات فى
 الريف يعتقدن أن هذا السن يمكن أن يكون ثلاث سنوات أو أكثر للطفل . ولقد
 بلغت هذه النسبة ٢٦٪ فى الحضر . ولقد كان من المتوقع أن تنخفض نسبة
 الأمهات اللاتى يعتقدن أن العام الأول هو السن المناسب للقطام إلى إجمالى
 الأمهات فى الريف ١٧٣٪ بالمقارنة بالحضر ٢٣٨٪ حيث تزداد نسبة العاملات
 بأجر خارج المنزل إلى إجمالى الأمهات .

جدول رقم (٢٠)

السن المناسب للقطام

السن المناسب للقطام	حضر		ريف		إجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٦ شهور	٢٢١	١٥٤	١٥	٠.٩	٢٣٦	٧.٩
عام	٣٤٢	٢٣.٨	٢٦٩	١٧.٣	٦١١	٢٠.٥
سنتان	٨٣٣	٥٨.١	١١٥٢	٧٤.٢	١٩٨٥	٦٦.٥
٣ سنوات	٢٣	١.٦	٩٧	٦.٢	١٢٠	٤
٤ سنوات	١	٠.٦	٥	٠.٣	٦	٠.٢
٥ سنوات	-	-	٢	٠.١	٢	٠.٦
لا أعرف وأخرى	١٣	٠.٩	١٢	٠.٨	٢٥	٠.٨
الإجمالى	١٤٣٣	١٠٠	١٥٥٢	١٠٠	٢٩٨٥	١٠٠

الاهتمام بقياس طول الطفل ووزنه فى سنوات حياته الأولى .

ويوضح جدول رقم (٢١) أن نسبة الأمهات اللاتى تحرص على قياس طول أطفالهن فى سن أقل من سنتين لا تتعدى ١٤ر٨٪ من مجموع الأمهات فى الحضر فى حين كانت هذه النسبة ٣ر٧٪ فى الريف ولا يوجد اختلاف كبير بين هذه النسب والنسب الخاصة بالأمهات التى تحرص على قياس وزن أطفالهن . ويترتب على هذه النسب المنخفضة إهمال اكتشاف حالات سوء التغذية وتأخر علاجها مما يؤدي إلى مضاعفات عديدة بخصوص هذا المرض ويبين هذا السؤال إهمال الأمهات فى الريف بصفة خاصة ، وفى الحضر أيضا للمباشرة الصحية لأطفالهن الرضع فى الوحدات الصحية المختلفة أو لدى الطبيب حيث يتم قياس طول ووزن الطفل ، مما يعنى أن اهتمام الأمهات بالمباشرة الصحية لأطفالهن فى السنوات الأولى من حياتهن يكون بغرض اجراء التطعيمات المختلفة لهم فقط وليس للأطمئنان الدورى على معدل نموهم .

جدول رقم (٢١)

حرص الأمهات على قياس طول ووزن أطفالهن

البيان	حضر				ريف				الاجمالى	
	نعم		لا		نعم		لا		نعم	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
وزن الطفل	١٨٢	١٤ر٧	١٠٥٥	٨٥ر٣	٥٧	٣ر٧	١٥٠٢	٩٦ر٣	٢٣٩	٩ر٢
طول الطفل	١٨٣	١٤ر٨	١٠٥٧	٨٥ر٢	٥٨	٣ر٧	١٥٠٣	٩٦ر٣	٢٤١	٩ر٣

اللبوء للطبيب عند المرضى .

تبين من إجابات الزوجات والأزواج أن معظم أفراد العينة يلجئون للطبيب عند حدوث مضاعفات للمرض (٦٤ر٦٪ ف الحضر و ٦٧ر٨٪ فى الريف) ومن الواضح من الجدول رقم (٢٢) أن الاختلافات بسيطة بين الريف والحضر وبين إجابات الأزواج والزوجات وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة الأزواج التى تلجأ إلى الطبيب عند بداية الشعور بالتعب إلى إجمالى الأزواج أكثر ارتفاعا من النسبة الخاصة بالزوجات فى الحضر (٣٦ر٧٪ للأزواج مقابل ٣١ر٤٪ للزوجات) وفى الريف أيضا (٣٢ر٧٪ للأزواج مقابل ٢٩٪ للزوجات) مما قد يشير إلى أن الوعى الصحى فى هذا الخصوص أكثر ارتفاعا للأزواج عن الزوجات فى الحضر والريف .

وقد يرجع انخفاض الوعى الصحى للزوجات بالمقارنة بالأزواج إلى :

- كثرة المتاعب الصحية التى تمر بها المرأة خلال فترة الحمل والولادة مما يجعلها تهمل بعضها .
- ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث بالمقارنة بالأزواج .

جدول رقم (٢٣)
البحر | السى العظیم

الإجمالي	إجمالي الريف		إجمالي الحضر		ريف						حضر			
					نتيجة			نتيجة			نتيجة		نتيجة	
					%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
٢٣,٥	١٦٦٩	٢,٠٥	٨٧,٠	٣٣,٧	٧٩٩	٢٩	٤٩٤	٣٣,٧	٣٧٦	٣١,٤	٤١٨	٣٩,٧	٢٨١	عند بداية الشهر بالتعبير للألم يشهد أن عقد حزوت مضاعفات إنه الجموع
٦٥,٩	٢٤٦٣	٦٧,٨	١٩٢٤	٦٤,٦	١٥٢٩	٦٨,٧	١١٧٢	٦٦,٣	٧١٣	٦٧,٤	٨٩٦	٦١	٦٣٣	
١,٨	٩,٠٠	١,٧	٥,٠	١,٧	٤,٠	٢,٣	٢,٩	١	١١	١,٢	١,٦	٢,٣	٢,٤	
١,٠٠	٥٢٢٣	١,٠٠	٢٨٥٤	١,٠٠	٣٣١٨	١,٠٠	١٧,٥	١,٠٠	١١٤٩	١,٠٠	١٣,٠	١,٠٠	١,٢٨	

ثالثاً: سهولة الحصول على الخدمة الطبية :

تتضمن سهولة الحصول على الخدمة الطبية أكثر من متغير مثل :

- سهولة الحصول عليها نتيجة لقربها من مكان السكن .

- تقبل الأفراد الثقافى بها .

- سهولة الحصول المادية للخدمة محل الدراسة .

فإذا تناولنا عنصر المسافة بين المسكن وأقرب وحدة طبية فإنه يتضح لنا أن معظم المساكن المبنية فى العينة تقع على بعد ١٠ دقائق إلى نصف ساعة من أقرب وحدة طبية . ولقد أفادنا مؤشر المسكن فى التعرف على المسافة بين المنزل وأقرب خدمة طبية فى الحضر والريف والتي كانت على النحو التالى :

أقل من عشر دقائق ١٤٥٪ من مساكن الحضر و ٦٩٪ من مساكن الريف .

١٠ - ٥٤٨٪ من مساكن الحضر و ٤٩٢٪ من مساكن الريف .

٣٠ - ٢٥٪ من مساكن الحضر و ٢٨٤٪ من مساكن الريف .

٥٠ - ٥٤٪ من مساكن الحضر و ١٢٨٪ من مساكن الريف .

٧٠ - من مساكن الحضر و ٠٣٪ من مساكن الريف .

٩٠ دقيقة فأكثر ٣٪ من مساكن الحضر و ٢٦٪ من مساكن الريف .

لا شئ ٦٠٪ من مساكن الحضر و ١١٣٪ من مساكن الريف .

وتبين النسب السابقة أن ١١٣٪ من الأسر فى الريف لا يتوفر لديها خدمة

طبية قريبة منهم مقابل ٦٠٪ فقط فى الحضر كذلك إذا أخذنا بمعيار نسبة

المساكن التى تقع على بعد أكثر من ٣٠ دقيقة من الوحدات الطبية فإننا نلاحظ أن ثلث المساكن فى الحضر تدخل داخل هذا التصنيف . وقد لا تكون هذه النسبة خطيرة نظرا لأن كافة المسافات المبينة فى الجدول محل الدراسة هى مسافات مقاسة سيرا على الأقدام بالإضافة إلى أن وسائل الانتقال السريعة متوفرة فى الحضر .

أما فى الريف فلقد لاحظنا أن ٤٤٪ من المساكن فى العينة محل الدراسة تقع على بعد أكثر من ٣٠ دقيقة من الوحدات الطبية ، وتعد هذه المسافة كبيرة إذا أخذنا فى اعتبارنا أن وسائل الانتقال السريعة غير متوفرة فى الريف المصرى بالمقارنة بالحضر ، مما قد يبرز بعض الشئ الارتفاع المشاهد فى نسبة الوفيات والاصابة نتيجة للحوادث فى الريف عن الحضر وهو ما سبق أن أشرنا إليه .

الاستشارة الطبية حسب نوعية الممارس ،

يتعدد الممارسون الصحيون من طبيب إلى ممرضة إلى داية وآخرين ، بالإضافة إلى تعدد التنظيمات التى يعمل بها الطبيب : من خاصة ، إلى عامة ، إلى حكومية . ولقد تبين من السؤال الخاص بنوعية الممارس الطبى الذى تلجأ إليه الزوجة عند مرض أحد أفراد أسرتها أن أكثر من ثلث الزوجات فى الحضر يلجأن إلى الطبيب الخاص عند المرض ٦٦٪ ، فى حين تبلغ هذه النسبة ٧٨٪ فى الريف . وتعد هذه النسبة نسبة مرتفعة للغاية ، خاصة إذا أخذنا فى اعتبارنا:

- مدى انتشار الخدمات الصحية العامة وشمولها الافتراضى لكل أفراد المجتمع المصرى .
- مستوى الدخل الفردى فى المتوسط ، وارتفاع مستويات أجور الأطباء .

وتوضح هذه النسبة المرتفعة أن نسبة منخفضة للغاية من الأسر تلجأ للوحدات الصحية العامة وبصفة خاصة فى المناطق الريفية . ولقد بلغت نسبة الأسر التى تلجأ لتلك الوحدات عند المرض ٢٠.٩٪ فى الحضر و ٢١٪ فى الريف ، مما يشير إلى أن خمس عدد الأسر فقط تلجأ للطبيب فى الوحدات والمستشفيات العامة (جدول رقم ٢٣) ويرجع انخفاض التكرارات فى الجدول محل الدراسة إلى ارتباطها بسؤال سابق عن عدد المرضى خلال عام سابق ، وبالتالي اعتبرنا أن عددا كبيرا من الأسر لا ينطبق عليهم هذا السؤال وهى تلك الأسر التى لم يمرض بها أحد فى عام سابق .

وعلى الرغم من أن الجدول محل الدراسة لا يشير إلى إقبال الأفراد على الطبيب الخاص . إلا أننا نعتبر أن مجرد لجوء أكثر من ثلثي أسر العينة فى الحضر والريف معا ٦٨.٦٪ إلى الطبيب الخاص يعد مؤشرا على تدهور الرعاية الصحية فى الوحدات الصحية العامة . كذلك نلاحظ أن إقبال الأسر على الجهات الصحية الأخرى كالمستوصفات الخاصة ، ووحدات العلاج الاقتصادى مازال ضعيفا ومحددا بالمقارنة بخدمة الطبيب الخاص فى العيادات حيث بلغت النسبة من الأسر محل الدراسة التى تلجأ إلى الطبيب فى المستشفيات الخاصة ١٨٪ فى الحضر و ٢٢٪ فقط بالريف . أما الممرضة أو الحكمة فإن دورها عند استشارة المرضى يعد ضعيفا إلى حد كبير حيث بلغت نسبة الأسر التى لجأت إلى الممرضة فى الاستشارة الطبية ٠.٦٪ فى الحضر و ٠.٤٪ فى الريف . كذلك يوضح الجدول محل الدراسة أن نسبة ضئيلة مع عدم وجود إجابات فى الحضر بخصوص هذا النظام على الرغم من انتشار نظام التأمين الصحى فى الحضر بالمقارنة بالمناطق الريفية . وعلى الرغم من أن الدولة تأمل على تعميم خدمات التأمين الصحى فى المستقبل القريب بحيث يشمل كل أفراد المجتمع .

جدول رقم (٢٣)

الاستشارة الطبية حسب نوعية الممارس

الممارس الطبى		حضر		ريف		اجمالى	
		ك	%	ك	%	ك	%
طبيب خاص	١٠.٨	٦٦.٢	١٧٦	٧١	٢٨٤	٦٨.٦	
طبيب عيادة أو مستشفى عام	٣٤	٢٠.٩	٥٢	٢١	٨٦	٢٠.٩	
طبيب مستوصف	٣	١.٨	٣	١.٢	٦	١.٥	
طبيب علاج اقتصادى	٣	١.٨	١	٠.٤	٥	١.١	
طبيب تأمين صحى	-	-	٢	٠.٨	-	٠.٤	
ممرضة أو حكيمه	١	٠.٦	١	٠.٤	٢	٠.٥	
الجدة أو الأم أو الأقارب	١٤	٨.٦	١٣	٥.٢	٣١.٠	٦.٩	
الإجمالى*	١٦٣	١٠٠	٢٤٨	١٠٠	٦٩٣	١٠٠	

* الإجمالى ينطبق ليس على كل أسر العينة وإنما على أسر العينة التى كان بها مريض فى عام سابق .

وفى النهاية نشير إلى أن اللجوء إلى الطبيب عند المرضى لا يعنى بالضرورة السلوك الصحى الرشيد ، بقدر ما يشير إلى تركّز العلاج فى مصر بين الأطباء فى حين أن معظم الأمراض السائدة هى أمراض متوطنة وتحتاج إلى جهود وقائية بحيث يصبح دور الممارسين الصحيين الأقل مستوى من الطبيب

كالمرضات دورا هاما وبصفة خاصة فى مجال التنقيف الصحى والوقاية والنقاها منها مثل حالات الإسهال والجفاف وحالات سوء التغذية . ويرتقب على لجوء معظم الأفراد إلى الطبيب على وجه الخصوص إلى زيادة تكلفة الخدمة نتيجة لارتفاع تكلفة إعداد تعليم الأطباء بالمقارنة بالتدريب الخاص بالمساعدين الصحيين، فى حين تكون الحاة ماسة لها فى تقديم الرعاية الصحية الوقائية والتنقيف الصحى .

وفى النهاية نلاحظ أن ٢٥ ٪ من السيدات فى الريف لجأن إلى الأم أو الجدة أو بعض الاقارب عند المرض وعلى الرغم من أن هذه النسبة تعد نسبة منخفضة إلا أنها تشير إلى دور المصادر غير الرسمية بين المصادر المتعددة لاستقاء المعلومات اللازمة بخصوص المرضى .

تفضيل الأفراد للأنظمة الصحية المختلفة ،

وبالإضافة إلى دور الممارسين الصحيين فى الاستشارة المرضية ، أوضح الجول رقم (٢٤) وجهة نظر الزوجات والأزواج تجاه المؤسسات الصحية المختلفة. وتشير بيانات ذلك الجول إلى أن نسبة الأزواج الذين يلجئون للتأمين الصحى من مجموع الأزواج فى الحضر والريف (١٧٧٪ و ٦١٪ على التوالى) أكبر من النسبة الخاصة بالزوجات . ويرجع السبب فى ذلك إلى ارتفاع نسبة المشتغلين بمقابل نقدى فى مؤسسات منظمة بين الذكور بالمقارنة بالإناث ، ولقد كانت النسب السابقة سواء تلك الخاصة بالاناث أو الذكور أكثر ارتفاعا فى الحضر عن الريف نتيجة لانتشار ذلك النظام فى المناطق الحضرية عن الريف . فلقد بلغت نسبة الزوجات التى تفضل نظام التأمين الصحى ٢٥٪ من مجموع زوجات الحضر مقابل ٠٨٪ فى الريف . وبلغت نسبة الأزواج التى تفضل ذلك النظام

١٧٧٪ في الحضر مقابل ٦١٪ في الريف . وتأكيدا على النتيجة السابقة والتي تنص على لجوء الغالبية العظمى من الأفراد الذين ينطبق عليهم هذا السؤال إلى الطبيب الخاص ، فإن الغالبية من الأزواج والزوجات في الجدول رقم (٢٤) تفضل هي أيضا العلاج الخاص . (٦٦٪ للزوجات في الحضر و ٥٩٪ و ٦٤٪ للزوجات في الريف مقابل ٦٤٪ للأزواج في الريف) كذلك نلاحظ انخفاض نسبة الأزواج والزوجات التي تفضل العلاج العام (١٧٪ في المتوسط في الحضر مقابل ٢٤٪ في الريف) ، وتؤكد هذه النسب أيضا على انخفاض مستوى ذلك النوع من العلاج كأحد أسباب عدم تفضيله . إلا أننا نلاحظ أن هناك إقبالا نسبيا على العلاج الاقتصادي بالمستشفيات العامة عن العلاج في المستوصفات ذات الأجر الرمزي في الحضر والريف ، وذلك على الرغم من تقارب مستويات الاسعار في النظامين (٢٩٪ في المتوسط للمستوصفات الخاصة في الحضر مقابل ٤٨٪ للعلاج الاقتصادي بالمستشفيات العامة و ١٩٪ في المتوسط للمستوصفات الخاصة في الريف مقابل ٣٩٪ للعلاج الاقتصادي في المستشفيات العامة . ويرجع السبب في لجو أهل الريف للعلاج الاقتصادي في المستشفيات العامة على الرغم من عدم تواجده في الريف إلى أن نسبة غير بسيطة من مرضى الريف ينتقلون إلى الحضر للعلاج في المستشفيات العامة تاركين الوحدات الصحية الريفية . وفي النهاية نلاحظ أنه لا يوجد إقبال كبير من جانب أفراد العينة على المستوصفات ذات الأجر الرمزي سواء في الريف أو الحضر ، وقد يرجع ذلك إلى تساؤل اهميتها النسبية في الوقت الحالي وتناقص عدد وحداته بالمقارنة ببقية نظم توفير الرعاية الصحية . كذلك نلاحظ أن القطاع الاستثماري للعلاج يقع داخل القطاع الخاص والذي يفضلته الأفراد في الجدول رقم (٢٤) .

جدول رقم (٢٤)
تفضيلات الأوراد تجاه التطبيقات الصحية المختلفة

إجمالي العمودية	إجمالي ريف	إجمالي حضر	رؤسف						حضر				
			نفقة		نفقة		نفقة		نفقة				
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
٦٨	٢.٢	٢.٥	٨٤	١.٠١	٢١٨	٠.٨	١٤	٢.١	٧.٠	٢.٥	٢٤	١٧٧	١٨٤
٢.٠١	١١٢٥	٢٤.٧	٧١٦	١٧	٤.٩	٢٥.٧	٤٤١	٢٣.٨	٢٧٥	١٨.٨	٢٥١	١٥٢	١٥٨
٤٤	٢٣٣	٢.٩	١١٧	٤.٨	١١٦	٤.٥	٧٨	٢.٤	٢٩	٠.٩	٧٩	٢.١	٢٧
٢.٤	١٢٨	١.٩	٥٥	٢.٩	٧٣	٢.١	٢٦	١.٦	١٩	٤.٢	٥٦	١.٦	١٧
٦٢.٩	٢٣٦١	٦٤.٥	١٨٥.٠	٦٢.٢	١٥١١	٦٤.٧	١١.٩	٦٤.٢	٧٤١	٦٦.٦	٨٩١	٥٩.٧	٦٢.٠
١.٨	٩٦	١.٦	٤٨	٢	٤٨	٢.٢	٢٧	١	١١	١.٩	٢٦	٢.١	٢٢
١.٠	٥٢٤٥	١.٠	٢٨٧.٠	١.٠	٢٣٧٥	١.٠	١٧١٥	١.٠	١١٥٥	١.٠	١٢٣٧	١.٠	١.٢
بدائل التطبيقات													
المعينة													
نظام التأمين الصحي													
الوحدات والمستشفيات العامة													
الملاجع الاقتصادية والمستشفيات العامة													
المستوصفات ذات الأجر الرمزي													
الملاجع الخاصة													
الغــــرى													
الإجمالي													

عقبات الحصول على الخدمة الصحية اللازمة لرعاية حالات الأمراض المزمنة .

يوضح الجدول رقم (٢٥) عدم وجود اهتمام خاص بحالات الأمراض التي تحتاج إلى رعاية مستمرة وهو ما أشارت إليه ٦٦٪ من الزوجات فى الريف. أما بالنسبة للعامل المادى وهو ما يعرف بسهولة المئال المادية فلقد كان ضمن الأسباب التي ذكرتها الأرامل كإحدى الصعوبات التي تواجههن عند علاج مرضاهم وهو أمر متوقع نتيجة لضيق مصادر الدخل بعد وفاة الزوج . وفى حين كان من المعتقد أن عدم وجود مؤسسة علاجية تعالج هذه الحالات يعد من الأسباب الهامة فى المناطق الريفية فإن هذا السبب لم يظهر ضمن الأسباب المذكورة لعدم علاج هؤلاء المرضى فى الريف وقد يرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بعلاج هذه الفئات من المرضى ، على أساس أن مرضها يعد قضاء وقدر ، الأمر الذى يجعل هذه الأمراض إحدى المجالات الهامة التى يجب أن تعمل جهود الصحة العامة على الاهتمام بها مع مراعاة توصيل خدماتها إلى المحتاجين لها ويبحث مدى تقبلها ثقافيا واجتماعيا وماديا . ويعد عنصر التكلفة من أهم محددات علاج هذه الحالات حيث تحتاج معظم تلك الحالات إلى رعاية خاصة بصفة مستمرة . كذلك فإن الاعتقاد السائد بوجود نسبة كبيرة من الأسر لا تفضل الحديث عن تلك الحالات المرضية ولا ترغب فى إظهار مرضاها للآخرين يمثل عائقا هاما أمام حصول هذه الفئة من المرضى على الرعاية الصحية اللازمة والتي قد تساعدهم فى التحول إلى فئة منتجة وليست معالة .

جدول رقم (٢٥)

(أسباب عدم علاج المرضى بأمراض تحتاج إلى رعاية طبية مستمرة (توزيع نسبي)

حضر		ريف		أسباب عدم علاج المرضى نوى الأمراض المزمنة
متزوجات	أرامل	متزوجات	أرامل	
%	%	%	%	
٤٠ -	١٠٠	٢٣ر٣	-	عدم توفر نقود
-	-	-	-	عدم وجود مؤسسة علاجية
٦٠ -	-	٦٦ر٧	-	عدم الاهتمام

سهولة الحصول على الخدمة الصحية المنية ،

تبين من مؤشر العمل أن نسبة منخفضة جدا من المصابين بحوادث العمل يتم علاجهم على حساب صاحب العمل ولقد كانت مجمل النتائج على النحو التالي
فى الجدول رقم (٢٧) من مؤشر العمل :

فى الحضر : يتم علاج ٥٩٪ من المصابين فى العمل على حساب العامل .

و ٢٨٪ من المصابين فى العمل على حساب صاحب العمل مع وجود

إجابات أخرى بنسبة ٣٪ وبلغت مجموع الردود ١٥٤ فى الحضر .

فى الريف : يتم علاج ٧٥٪ من المصابين فى العمل على حساب العامل .

و ٢١٪ من المصابين فى العمل على حساب العمل مع وجود أجابات

أخرى بلغت نسبته ٤٪ ، وكان مجموع التكرارات ١٦٥ فى الريف .

وتعكس النتائج السابقة الانخفاض النسبى فى تغطية العامل بالخدمات الصحية فى مكان عمله وبصفة خاصة فى الريف حيث تعمل نسبة كبيرة من الالهالى فى الحقل دون التمتع بتأمين صحى . كذلك لاحظنا أن النسب الخاصة بالشباب إناث وشباب ذكور الذين يتم علاجهم على حساب العمل أقل من تلك الخاصة بالبالغين فى الحضر (٢٨٪ للشباب الذكور و ١٧٪ للشباب إناث فى الحضر مقابل ٤٠٪ للأزواج و ٥٠٪ للزوجات) . ويعكس ذلك تدهور الخدمة الصحية المرضية فى الحضر فى الأجيال الصغيرة بالمقارنة بالأجيال الأكبر سنا . ومن الملاحظ أن الريف شاهد اتجاها معاكسا فلقد كانت نسبة الشباب من الذكور والإناث التى تعالج على حساب العمل أكبر من نسبة البالغين التى تتمتع بوحدة الخدمة فى الريف . (٢١٪ للأزواج فى الريف وصفر للزوجات فى الريف ، ١١٪ للشباب الذكور و ٦٧٪ للشباب الإناث فى الريف) وقد يرجع السبب فى ذلك إلى عمل نسبة أكبر من الشباب عن البالغين فى أعمال أخرى غير العمل الزراعى وفى مؤسسات إقتصادية يتمتع أفرادها بالتأمين الصحى .

صعوبات الحصول على الدواء ،

يشير جدول (٢٦) إلى نوعية الصعوبات التى يتعرض لها الأفراد عند الحصول على الدواء ، ولقد تبين من هذا الجدول أن أكثر من نصف الأزواج والزوجات الذين أجابوا على السؤال الخاص بصعوبات الحصول على الدواء لا يجدون صعوبة فى الحصول على الدواء (٥٩١٪ فى الحضر و ٥٩٠٪ فى الريف) . ولقد كان من المتوقع أن تشير نسبة مرتفعة نسبيا فى الريف (٨٩٪ فى المتوسط) مقارنة بالحضر ٠٦٪ من بعد الصيدلية وتعكس النسبة مشكلة الخدمة الخاصة فى الريف .

كما تعكس بيانات هذا الجدول أن ٢٠.٩٪ من الأزواج في الحضر و ٢٤.٤٪ في الريف و ٢٣.٨٪ من الزوجات في الحضر و ٢٢.٨٪ في الريف اعتبروا أن عامل ارتفاع ثمن الدواء يعد من مصاعب الحصول على الدواء ويعكس ما سبق أن نسبة كبيرة من الأزواج والزوجات في الحضر والريف لا تلجأ للصيديات العامة خاصة وأن حوالى ٩٦٪ من العناصر الموضحة في مصاعب الحصول على الدواء هي عناصر متصلة بمشاكل خاصة بالدواء في الصيدليات الخاصة مثل ارتفاع الثمن (٢٢.٤٪ في الحضر و ٢٣.٦٪ في الريف) ، بعد مكان الصيدلية (٠.٦٪ في الحضر و ٨.٩٪ في الريف) وعدم توفر الدواء في الصيدليات الخاصة (١٤.٤٪ في الحضر و ٧.٦٪ في الريف) .

جدول رقم (٢٦)
مصاعيب الحصول على الدواء

إجمالي المصاعيب	إجمالي الوف	إجمالي حفر	رشف				حفر						
			زفجة		زفج		زفجة		زفج				
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٢٣	١.٦٤	٢٣ر٦	٦٧٢	٢٢ر٤	٥٢٥	١٢ر٨	٣٩٠	٢٤ر٤	٦٨٢	٢٢ر٨	٢٠ر٩	٢١٧	
١١	٥٥٢	٧ر٦	٢١٥	١٤ر٤	٣٣٧	٧ر٣	١٢٥	٧ر٨	٩٠	١٢ر١	١٧٥	١٦٢	
٢ر٥	١٢٢	٢ر٤	٦٦	٢ر٥	٥٦	٢	٢٥	٢ر٧	٢١	٢ر٨	٢٤	٣٢	
٤ر٨	٢٧٢	٨ر٩	٢٦١	٠ر٦	١٥	٩ر٧	١٦٦	٨ر٢	٩٥	٠ر٨	١١	٤	
٥٧ر٥	٢٠٠٥	٥٥ر٩	١٦.٤	٥٩ر١	١٤.٢	٥٦ر٦	٩٦٨	٥٥ر١	٦٣٦	٥٩ر٣	٧٩٢	٥٨ر٩	٦١٠
٧٥	٧٤	١ر٧	٤٧	٤ر٤	٢٧	١ر٦	٢٧	١ر٧	٢٠	١ر٢	١٦	١١	
٥.٨٩	١٠٠	٢٨٦٥	١٠٠	٣٧٢	١٠٠	١٧١١	١٠٠	١١٥٤	١٠٠	١٣٢٦	١٠٠	١.٣٦	
المصاعيب المحصول													
على الدواء													
ظن مفقود													
عدم توفره في الصيدليات الخاصة													
عدم توفره في الوحدة العلاجية العامة													
بعد الصيدلي													
لا توجد صيدليات													
أخرى													
الإجمالي													

أسباب عدم اللجوء للطبيب عند المرض .

وإذا كان ثلث الأسر فى الريف والحضر يلجأ إلى الخدمة الطبية الخاصة عند المرض جدول رقم (٢٧) فإن أجر الطبيب لابد وأن يمثل أحد العوامل الهامة المحددة للحصول على الخدمة الصحية بمعنى أن سهولة المئال سوف تمثل عنصرا هاما فى مدى إمكانية الحصول على الخدمة الصحية الضرورية بالنسبة لأكثر من ثلث الأسر التى انطبق عليها الجدول رقم (٢٧) وذلك على الرغم من أن النظام الصحى فى مصر يتميز بخدمات صحية مجانية تشمل كل أفراد المجتمع المصرى . وبين الجدول رقم (٢٧) أن ارتفاع أجر الطبيب يمثل السبب الرئيسى وراء إجهام البعض عن اللجوء له فى الريف ٧٢٫١٪ وكان هذا العامل العقبة الأساسية أمام الأرامل فى الريف ١٠٠٪ نظرا لضيق مصادر الدخل بعد وفاة الزوج . وأيضا بالنسبة للارامل فى الحضر ١٠٠٪ أما بالنسبة للمتزوجات كان أجر الطبيب المرتفع عقبة أمام الحصول على خدماته (٤٤٫٤٪ من المتزوجات فى الحضر و ٤٤٫٣٪ من المتزوجات فى الريف) ولقد أشارت ١١٫١٪ من المتزوجات فى الريف أنه توجد صعوبة فى الحصول على خدمة الطبيب ، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض عدد الأطباء العاملين فى المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية . ولقد أجابت نسبة كبيرة من السيدات فى الجدول رقم (٢٧) بأن الحالة لم تكن تستدعى الطبيب (٢٢٫٢٪ فى الحضر مقابل ١٦٫٧٪ فى الريف) وهو ما يؤكد على أن الاستعانة بالخدمة الطبية لا تكون إلا عند حدوث مضاعفات للمرضى .

جدول رقم (٢٧)
اسباب عدم استعاء الطبيب عند المرض

إجمالي الجمهورية	إجمالي		إجمالي		ريف						حضر			
	ريف	ك	%	ك	%	أرامل		مترجيات		أرامل		مترجيات		
						ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٧٢٢	١٠	٧٢١	٥	٧٢٢	١٠٠	١	٤٤٣	٤	١٠٠	١	٤٤٣	٤	٤	
١٩٥	٧	١٦٧	٣	٢٢٣	-	-	٣٢٣	٢	-	-	٤٤٣	٤	٤	
٢٨	١	٢٥	١	-	-	-	١١١	١	-	-	-	-	-	
٢٥	١	٢٥	١	٢٥	١	-	١١١	١	-	-	١١١	١	١	
١٠٠	١٩	١٠٠	١٠	١٠٠	١٠٠	١	١٠٠	٩	١٠٠	١	١٠٠	٩	٩	
٤ ٥														

الاجر مرقع	٤
الحالة لا تستحق الطبيب	٤
معمولة الحصول على خدمة الطبيب	٤
أف	٤
الإجمالي	٤
غير مب	٤

الاجر مرقع

الحالة لا تستحق الطبيب

مسوية الحصول على خدمة الطبيب

أخرى

الإجمالي

غير مبين

* ويمل هذا الجدول اسباب عدم استعاء الطبيب في الجدول رقم ٢٢ ولقد بلغ عدد من لم يستدعي طبيب عند المرض ١٥ اسيرة في الحضر و ١٤ اسيرة في الريف

رابعاً: بعض المعتقدات والممارسات السلوكية السائدة:

أ - تختين البنات ،

تبين من السؤال الخاص بالأسر التي تقوم بتختين بناتها أن :

٩٤٪ من الأسر فى الحضر (١٢٦٣) يختن بناتهن .

و ٩٥٪ من الأسر فى الريف (١٦٥٢) يختن بناتهن .

ومن الواضح أن الاختلاف بسيط للغاية بين الريف والحضر فى ممارسة هذه العادة . وتعكس النسب المرتفعة السائدة فى الحضر والريف سيادة العادات والتقاليد فى الممارسات الصحية والتربوية فى الحضر والريف معا ، مما قد يشير إلى أن المدخل قوى التأثير على تلك المجتمعات لابد وأن يكون من خلال القنوات غير الرسمية كالداية أو الأم أو الحماة للتأثير فى المعتقدات والعادات السائدة . كذلك تشير هذه النسبة المرتفعة إلى تعرض نسبة كبيرة من البنات فى الحضر والريف إلى مخاطر التلوث وعدم النظام نتيجة لعدم إجراء هذه العملية بصورة قانونية أو من خلال القنوات الرسمية بالإضافة إلى عدم إهمال آثارها على الصحة النفسية للبنات بصفة عامة .

الاعتقاد فى العلم ،

تشير البيانات الموجودة فى الجدول رقم (٢٨) أن نسبة لا يستهان بها (٨٨٪ فى الحضر ، و ٨١٪ فى الريف) يعتقدون فى أن التقدم العلمى يمكن أن يؤدى إلى الشفاء من كل الأمراض . وتعد الفروق بين النسب الخاصة بالأنواج والزوجات والشباب من الإناث والذكور بسيطة بحيث يمكن أهمالها والاعتماد على النسبة فى المتوسط . كذلك نلاحظ عدم وجود اختلاف كبير بين

الحضر والريف فى الإجابة على هذا السؤال بحيث يمكن أيضا أن نعتد على متوسط النسبة للحضر والريف معا وهى ٨٨,٣٪ إلا أننا لا نعتقد أن الإجابة على هذا السؤال قد دلت على واقع ممارسات الأفراد ، إذ تبين فيما سبق من السؤال الخاص بالختان سيادة المعتقدات والتقاليد على الممارسات الفعلية للأفراد . فى حين أن نتائج الأسئلة الانطباعية تشير إلى تقدم الوعى الصحى للأفراد ، وهى فجوة ملحوظة بين واقع الممارسات الصحية وبين نتائج الأسئلة الخاصة باستطلاع الرأى .

الاعتقاد فى الأحبة ،

استكمالا لما سبق رأينا أنه توجد ضرورة فى دراسة نتائج السؤال الخاص باعتقاد الفرد فى الأحبة ، وتشير بيانات الجدول رقم (٢٨) أن نسبة منخفضة جدا فى الحضر ٣٦,٥٪ تعتقد فى الأحبة فى حين ترتفع هذه النسبة إلى ٩٠,٩٪ فى الريف . وتمثل الزوجات فى الريف أكثر الفئات المقيمة فى الجدول رقم (٢٨) إيماننا بالأحبة حيث بلغت نسبة الزوجات منهن التى تؤمن فى الأحبة ٣٧,٧٪ مقابل ٥,٧٪ فقط للزوجات فى الحضر . وبصفة عامة ترتفع النسبة الخاصة بالإناث سواء زوجات أو شباب عن نسبة الذين يعتقدون فى الأحبة من الذكور سواء أزواج أو شباب وهى نتيجة مع ما سوف يتبين لنا بخصوص نسبة الذين يعتقدون فى الزار كوسيلة للشفاء من الأمراض . فلقد بلغت نسبة الزوجات اللاتى يعتقدن أن الزار يمكن أن يشفى من الأمراض ٤٠,٤٪ من زوجات الريف مقابل ٦٨,٨٪ للزوجات فى الحضر . كذلك أوضحت مختلف النسب المقيمة فى الجدول رقم (٢٨) ارتفاع النسبة الخاصة بالاناث اللاتى يعتقدن فى الزار عن النسبة الخاصة بالذكور سواء فى الريف أو الحضر . وإذا كانت الأم أو المرأة

تعد من أهم العناصر فى الأسرة بخصوص الرعاية الصحية لنفسها ولأطفالها فإنه يجب بذل جهود خاصة لتوعية الإناث والسيدات باتباع سلوك صحى مناسب. ونشير فى النهاية إلى أن السؤال الخاص باستخدام الأحجية لا يشمل فقط استخدام الأحجية للقضاء على المرض بل يتسع ليشمل استخدام الأحجية للقضاء على الضرر بصفة عامة .

تأجيل الخلفة ،

أما بالنسبة للإناث التى ترى امكانية منع أو تأجيل الخلفة فلقد تبين لنا أن نسبة مرتفعة للغاية من السيدات فى الحضر ترغب فى ذلك ولقد بلغت هذه النسبة ٩٧,٣٪ من مجموع الزوجات فى الحضر بواقع ١٢٩٦ تكرار . وكانت هذه النسبة أكثر انخفاضاً فى الريف إذ بلغت ٨٦,٤٪ بواقع ١٥٤١ تكرار . ولقد كان من المتوقع انخفاض هذه النسبة فى الريف عن الحضر إلا أننا مازلنا نعتقد أن الأسئلة الخاصة باستطلاع الرأى لا تفيدنا بحقيقة الأمور خاصة إذا قارنا السؤال محل الدراسة بمتوسط عدد المواليد فى الحضر والريف والذى تبين ارتفاعه مما يجعلنا نعتقد أنه لابد من وجود عوائق اجتماعية أو صعوبات عند تنفيذ رغبات الافراد تجاه تنظيم الأسرة . وفى نفس الوقت تشير النسبة المرتفعة للزوجات اللاتى يرغبن فى تنظيم الأسرة إلى توفر العلم بتنظيم الأسرة مع عدم وجود ممارسة حقيقية له .

أثر الإنجاب على صحة الأم ،

يشير الجدول رقم (٢٩) إلى أن نسبة كبيرة للغاية فى الحضر ٩٤٫٧٪ وفى الريف ٨٩٫٣٪ أيضا تعتقد فى أن الإنجاب لابد وأن يؤثر على صحة الأم . ويشير الجدول محل الدراسة إلى أن نسبة السيدات فى الحضر والريف اللاتى اعتبرن أن الإنجاب يمكن أن يؤثر على صحة الأم (٩٧٫٣٪ و ٩٨٫٧٪ على التوالى) كانت أكثر ارتفاعا من نسبة الأزواج الذين أجابوا نفس الإجابة فى الحضر أو الريف (٩٢٪ و ٨٨٫٨٪ على التوالى) ويعنى ما سبق أن الوعى الصحى الخاص بآثر الإنجاب على صحة الأم أكثر انتشارا بين زوجات المجتمع محل الدراسة عنه بين أزواج هذا المجتمع .

ونؤكد مرة أخرى على أننا نعتقد بوجود فرق واضح بين الاتجاهات العامة والسلوك الفعلى . فعلى الرغم من أن كافة النسب التى أشرنا إليها تعد نسبيا مرتفعة إلا أن عدد المواليد فى المتوسط والذى سبق أن أشرنا إليه يمثل الواقع الذى يختلف عن الاتجاهات والآراء السائدة .

العلاقة بين كثرة الأولاد ومستوى المعيشة ،

كذلك أشارت بيانات الجدول رقم (٢٩) إلى أن نسبة مرتفعة من الأزواج والزوجات فى الحضر والريف (٩٠٫٧٪ و ٨٤٫٩١٪ فى المتوسط على التوالى) تعتقد فى أن كثرة الإنجاب (والأطفال بالتالى) سوف تخفض مستوى المعيشة . وعلى الرغم من أن انخفاض تلك النسبة فى الريف (٨٧٫٤٪ للزوجات و ٨٢٫٤٪ للأزواج) عن الحضر (٩٤٫١٪ للزوجات و ٨٧٫٢٪ للأزواج) إلا أننا يمكن أن نعلق بأن الاختلافات بسيطة وتشير كل هذه النسب إلى ارتفاع الوعى الصحى الخاص بكثرة الإنجاب وآثاره المختلفة - ولقد تبين أيضا بقراءة السؤال الخاص

جدول رقم (٢٩)
اثر الإنجاب على صحة الأم ومستوى المعيشة

البيان	محصن		نفقة		نفقة		إجمالي المصنوع		ريف		إجمالي الريف		إجمالي الجمهورية	
	نتيجة		نتيجة		نتيجة		نتيجة		نتيجة		نتيجة		نتيجة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
اثر الإنجاب على صحة الأم	٦٩٠	٩٢	١٢٨٩	٩٧,٢	٢٢٤٩	٩٤,٧	١٠,٢٦	٨٨,٨	١١١٣	٩٨,٧	٢٦٣٩	٨٩,٢	٤٨٨٨	٩٢
تؤثر	٧٦	٧,٢	٣٩	٢,٩	١١٥	٤,٩	١٢٥	١٠,٨	٩٢	٩,١	٢١٧	٩,١	٣٣٢	٧,٤
لا تؤثر	٧	٠,٧	٣	٠,٢	١٠	٠,٢	٥	٠,٤	٥	٠,٢	١٠	٠,٢	٢٠	١
أخرى	١٠,٤٢	١,٠٠	١٣٣١	١٠٠	٢٣٧٤	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١٧١٠	١٠٠	٧٨٦٦	١٠٠	٨,٩٦	١٠٠
الملاحة بين كثره الأطفال ومستوى المعيشة :														
تحسين	٢٥	٢,٤	٢٢	١,٧	٤٧	٢,١	٥١	٤,٤	٥٢	٣	١,٢	٢,٧	١٥٠	٢,٩
تخفيض	٩١٠	٨٧,٢	١٢٥٤	٩٤,١	٢١٦٤	٩٠,٧	٩٥٢	٨٢,٤	١٤٩٦	٨٧,٤	٢٤٤٨	٨٤,٩	٤٦١٢	٨٧,٨
ليس لها تأثير	١٠,١	٩,٧	٥٣	٤	١٥٤	٦,٨	١٤٨	١٢,٨	١٥٤	٩	٢,٢	١٠,٩	٤٥٦	٨,٩
أخرى	٧	٠,٧	٤	٠,٣	١١	٠,٥	٥	٠,٤	١٠	٠,٦	١٥	٠,٥	٢١	٥,١
إجمالي	١٠,٤٢	١,٠٠	١٣٣٣	١٠٠	٢٣٧٦	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١٧١٢	١٠٠	٢٨٦٨	١٠٠	٥٢٤٤	١٠٠

بإمكانية تأجيل الخلفة أن ٩٧٣٪ من الأهالي في الحضر يعتقدون في ذلك مقابل ٨٦٤٪ من أهالي الريف . إلا أننا نود أن نشير مرة أخرى إلى وجود فجوة واضحة بين الاتجاهات العامة والسلوك الفعلي والذي تتدخل فيه معتقدات وتقاليده عديدة وبصفة خاصة في المناطق الريفية كذلك لاحظنا أن نسبة الرجال الذين يعتقدون أن كثرة الانجاب يمكن أن تؤثر على مستوى معيشة الأسرة كانت أقل من نسبة الزوجات اللائي أجبنا بهذا السؤال تأكيد على ما سبق أن أشرنا إليه من أن نسبة أكبر من السيدات عن الرجال يعتقدن في الأثر السيئ للخلفة على صحتهن .

خامساً: مصادر الحصول على المعلومات الصحية :

التطعيم ،

تتعدد المصادر الخاصة بالمعلومات الصحية من طبيب إلى حكيمة إلى اقارب الخ ، ولقد تبين من السؤال الخاص بمصادر المعلومات الخاصة بتطعيم وتغذية الأطفال أن الطبيب أو الممرضة هم المصدر الأساسى لهذه المعلومات بالنسبة للزوجات في الحضر ٣٤٨٪ في حين تعتمد نسبة كبيرة من الزوجات في الريف على خبرتهن الخاصة بخصوص تطعيم وتغذية أطفالهن ٢٣٩٪ وتحتل الأم أو الحماة أو الأقارب المركز الثاني كمصدر من مصادر المعلومات عن تطعيم الأطفال في الريف حيث تحصل ٢٥٣٪ من الزوجات في الريف على معلوماتهن الصحية من هذه المصادر مقابل ١٨٣٪ في الحضر . وتقترب نسبة الزوجات في الريف التي تحصل على معلوماتها بخصوص تطعيم وتغذية أطفالها من الطبيب أو الممرضة ٢٣٩٪ من النسبة الخاصة بالزوجات التي تحصل على معلوماتها بخصوص تطعيم أطفالها من الأم والحماة ٢٥٣٪ مما

يؤكد على أهمية دور الأم والحماة كمصدر أساسى من مصادر المعلومات الصحية فى الريف (جدول رقم ٣٠) .

أما التلفزيون كمصدر من مصادر المعلومات الصحية فإننا لا نعتقد أنه يلعب دورا أساسيا فى هذا المجال حيث أجابت ١٣٦٪ من الزوجات فى الحضر و ٩٠٪ فقط من الزوجات فى الريف بأنه يمثل لهم مصدرا من مصادر المعلومات الصحية . وقد يرجع الانخفاض النسبى لهذه النسبة فى الريف بالمقارنة بالحضر إلى الانتشار النسبى للتلفزيون فى المدينة بالمقارنة بالريف . كذلك لا تشير النسبة الخاصة بالقراءات كمصدر من مصادر المعلومات الصحية على أهمية كبيرة لهذا المصدر من المعلومات فى المجتمع المصرى (٠.٦٪ فى الحضر ، ٠.٣٪ فى الريف) نظرا لارتفاع نسبة الأمية به . وبصفة خاصة فى الريف وكذلك نظرا لارتفاع نسبة الذين لم ينتهوا من المرحلة الابتدائية فى الريف بصفة خاصة .

جدول رقم (٣٠)

مصادر المعلومات الخاصة بتطعيم وتغذية الأطفال

المصدر	حضر		ريف		الاجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%
تلفزيون	١٦٨	١٣.٦	٩٢	٥.٩	٢٦٠	٩.٣
طبيب / ممرضة	٤٣٠	٣٤.٨	٣٧٢	٢٣.٩	٨٠٢	٢٨.٨
أم / حماة / أقارب	٢٢٦	١٨.٣	٣٩٣	٢٥.٣	٦١٩	٢٢.٢
خبرة خاصة	٢٧٦	٢٢.٤	٥١٢	٣٢.٩	٧٨٨	٢٨.٣
قراءات	٨	٠.٦	٥	٠.٣	١٣	٠.٤
أخرى	١٢٥	١٠.١	١٨٢	١١.٦	٣٠٧	١١.١
المجموع	١٢٣٣	١٠٠	١٥٥٦	١٠٠	٢٧٨٩	١٠٠

المعلومات الخاصة بالدواء ،

أما بخصوص مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الزوجات والأزواج في وصف الدواء فقلقد تبين لنا للمرة الثانية أن الطبيب هو المصدر الأساسي للمعلومات بهذا الخصوص سواء في الريف أو الحضر مع وجود فروق بسيطة بين المنطقتين (٩٤% في المتوسط في الحضر مقابل ٩٣% في الريف) أما النسبة الخاصة بالسيدات اللاتي يعتمدن على المصادر الأخرى للمعلومات الخاصة بالدواء فيمكن إهمالها نظرا لانخفاضها النسبي إذ تتراوح بين ٢٣% للخبرة الخاصة ، ١٨% لحلاق الصحة على مستوى الحضر والريف معا .

جدول رقم (٣١)
مصادر المعلومات الخاصة بالوقاية

المصدر	إجمالي ريف		إجمالي حضر		إجمالي ريف		إجمالي حضر	
	نتيجة		نتيجة		نتيجة		نتيجة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أنا بنفسى	٢٩	٢٩	٥٣	٢٩	٢٠	٢٦	٢٤	٢٨
كلار السن	٥	٥	١٨	٥٧	٦	٥	١٣	٥
الجيران	١	١	٧	٢٥	-	-	٦	١
الاصداقاء	١	١	٢	١	-	-	١	١
الطبيب	١٤	١٤	٢٧	١٢	١٤	١٤	١٣	١٣
المستشفى	١٤	١٤	٢٧	١٢	١٤	١٤	١٣	١٣
حلاق الصحة	-	-	-	-	٢	٢	٢	-
وسائل الإعلام	-	-	٢	٢	١٢	١٢	٢	-
تذكيرة طبية سابقة	١	١	٢٠	٢٠	١	١	١٤	١٤
أخرى	٦	٦	٢٠	٢٠	١	١	١٤	١٤
الإجمالي	١٠٤٣	١٠٠	٢٢٨٠	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١٣٣٧	١٠٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الفصل السابع

مؤشر الثقافة

الفصل السابع

مؤشر الثقافة

أولاً : مؤشر وسائل الإعلام والثقافة :

مكونات المؤشر :

- ١ - توافر وسائل الإعلام فى نطاق الأسرة .
- ٢ - التعامل مع وسائل الثقافة والإعلام .
- ٣ - كيفية التعامل مع وسائل الإعلام .

ثانياً : مؤشر القيم المرتبطة بالانتمية :

مكونات المؤشر :

- ١ - تعليم المرأة كقيمة .
- ٢ - عمل المرأة كقيمة .
- ٣ - المشاركة كقيمة .
- ٤ - العلم كقيمة .

مؤشر الثقافة *

(١)

مؤشر وسائل الإعلام والثقافة

يعد هذا المؤشر أحد المؤشرات الهامة التى تضمن عادة فى مجموعة المؤشرات الاجتماعية المنتقاء ، سواء كان المنظور فى انتقاء المؤشرات هو منظور التنمية ومجالاتها ، أو كان المنظور هو منظور نوعية الحياة .

فالمهتمون بالتنمية الاجتماعية ، والتنمية الثقافية بالتحديد ، ينظرون إلى مدى انتشار وسائل الإعلام والثقافة باعتبار أن هذا الانتشار فى حد ذاته إذ يعكس تغيرا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا فى المجتمع ، فهو يعمل فى الوقت ذاته على إحداث تغيير فى المجتمع . والمهتمون بالتنمية السياسية بالذات ، يهتمون بالتعرف على مدى انتشار وسائل الاعلام فى المجتمع باعتبار أهمية وظيفتها الإعلامية فضلا عن إمكانات توظيفها لحشد وتعبئة وتحريك الجماهير لمواجهة القضايا القومية .

ويبدى المهتمون ببناء المؤشرات الاجتماعية ، من منظور نوعية الحياة ، اهتماما أيضا بتضمين وسائل الاعلام والثقافة ضمن مجموعة المؤشرات الاجتماعية ، وإن كان اهتمامهم ينصب أساسا على مدى الرضا عن ما تقدمه وسائل الاعلام والثقافة بالنسبة للمادة الترفيهية أو الثقافية أو الاعلامية .

* قام بإعداد هذا المؤشر د. ناهد صالح .

وكما أن منظور الباحث فى بناء المؤشر يحدد مكونات المؤشر فإن مكونات المؤشر تحدد مصدر البيانات التى يعتمد عليها الباحث فى بناء المؤشر . فمنظور نوعية الحياة فى بناء المؤشر الخاص بوسائل الإعلام والثقافة إذ يركز على البعد الذاتى والمكونات الذاتية حيث يهتم بهذه الوسائل من حيث نتائجها متمثلا فى مدى الرضا عنه لدى الجمهور ، لابد وأن يعتمد على المسح الاجتماعى وعلى الجمهور كمصدر لبياناته ، فى حين أن منظور التنمية ومجالاتها إذ يركز أساسا على مدى انتشار أدوات ووسائل الاعلام والثقافة يكتفى عادة بما تقدمه الإحصاءات الرسمية فى هذا المجال .

وإذا كان البحث الحالى يأخذ بمنظور التنمية ومجالاتها فى بناء المؤشرات الاجتماعية إلا أنه باعتماده على المسح الاجتماعى للأسرة فى جمع بياناته ، استطاع أن يتجاوز الحد الأدنى من البيانات الإحصائية الذى قد يتاح فى بعض الدول النامية بالنسبة لبعض وسائل الإعلام والثقافة (الصحف) ولا يتاح بالنسبة لبعضها الآخر (أجهزة الراديو والتلفزيون) . وبجانب رصد مدى انتشار وسائل الإعلام على مستوى الأسرة والأفراد ، فإنه يهتم أساسا بمدى توافرها على مستوى الأسرة ، ثم بمدى الفرص المتاحة لتعرض الفرد لأكثر من وسيلة إعلامية ، أو لكافة وسائل الإعلام مجتمعة .

وفى الوقت ذاته فإن هذا المؤشر يهتم بتعامل الأفراد مع وسائل الإعلام والثقافة وكيفية التعامل أو التفاعل هذا ، على أساس أن وجود الوسيلة الإعلامية فى متناول الفرد أو الأسرة ، وإن كان يعد مؤشرا لمدى انتشار وسائل الإعلام ، إلا أن توافر الوسيلة فى حد ذاته لا يعنى اقبال الأفراد على قراءة أو مشاهدة أو الاستماع إلى ما تقدمه من مادة اعلامية أو ثقافية ، ومن ثم اهتم هذا البحث

بإضافة مكون التعامل مع وسائل الاعلام ، ليعكس مدى الإقبال على كل وسيلة من وسائل الإعلام والثقافة ، ومدى الاكتفاء بالتعامل مع وسيلة واحدة أو الجمع بين أكثر من وسيلة . وأيضا ، وفى إطار منظور التنمية ، فإن الإقبال على الوسيلة الإعلامية أو الثقافية لا يكفى فى حد ذاته كمؤشر لإسهام وسائل الإعلام فى التنمية ومن ثم أضاف هذا البحث مكونا ثالثا يرصد طبيعة المادة التى يقبل عليها الأفراد هل هى مواد التسلية والترفيه أم المواد السياسية أم الثقافية ، أم مزيج من المواد الخ .

وقبل أن نتناول مكونات هذا المؤشر نشير إلى أن هذا المؤشر يأتى عادة ضمن مؤشر التعليم والثقافة وأنه عادة يكتفى فى تكوينه بعدة عناصر منها على سبيل المثال * :

- ما يخص كل مائة ألف من السكان من أجهزة الراديو والتلفزيون .
- ما يخص كل مائة ألف من السكان من الكتب المنشورة .
- قدرة دور السينما والمسرح على الاستيعاب بالنسبة لكل مائة ألف من السكان .

وفى الوقت ذاته أحيانا تضم وسائل الاعلام ضمن مؤشر أوسع للاتصال الجماهيرى Mass Communication حيث يضاف إليها مكونات أخرى خاصة بخدمة البريد والتليفون والنقل والمواصلات .

Rao , M. Socio. Economic Indicators for Development Planning,*
I.S.S.J., Vol . 17, No. 1, 1975, p.138, p.148.

مكونات مؤشر وسائل الثقافة والإعلام ،

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات أساسية هي :

- ١ - توافر وسائل الإعلام فى نطاق الأسرة .
- ٢ - التعامل مع وسائل الثقافة والاعلام (التعرض لتأثيرها) .
- ٣ - كيفية التعامل مع وسائل الإعلام .

وكل مكون من هذه المكونات بعناصره يشكل أحد أبعاد مؤشر وسائل الثقافة والإعلام ، المكون الأول يكتفى برصد وجود أو عدم وجود الوسيلة الاعلامية والثقافية فى تناول الفرد والأسرة Accessibility ومن ثم يميز بين الأسر من حيث توافر كل وسيلة على حدة أو عدم توافرها ، وفى المرحلة التالية سيميز بين الأسر التى يوجد فى متناولها كافة وسائل الإعلام والثقافة ، وبين الأسر المحرومة منها جميعا ، والأسر التى تقترب أو تبتعد بين هذين النمطين . والمكون الثانى ينتقل إلى خطوة أخرى حيث يرصد تعامل الفرد مع الوسائل الإعلامية أو بقول آخر تعرضه لها .

أما المكون الثالث فينتقل إلى خطوة أبعد حيث يرصد كيفية التعامل أو التفاعل أو التعرض لكل وسيلة من هذه الوسائل من حيث طبيعة المحتوى الذى يقبل عليه القراء أو المستمعون أو المشاهدون .

وستتناول الآن كل مكون من هذه المكونات بعناصره .

المكون الأول ، توافر وسائل الإعلام ،

يهدف هذا المكون إلى رصد مدى توافر أدوات وأجهزة الإعلام والتثقيف

فى نطاق الأسر التى شملها هذا المسح * ، كخطوة أولى وأساسىة ، ننقل منها إلى تعرض أفراد الأسرة لوسائل الإعلام والتثقيف وكيفية هذا التعرض أو التفاعل مع مضمون رسائلها ، وذلك فى المكونين اللذين يضمهما ، مع المكون الحالى ، مؤشر وسائل الإعلام والثقافة .

إذا بدأنا بتوافر الأدوات والأجهزة التى تجعل وسائل الإعلام والتثقيف فى متناول الأفراد ، والتى لا يرتبط عدم توافرها لدى الأسرة ارتباطا إيجابيا بأمية أفرادها ، وإن كان قد يرتبط بمستواها الاقتصادى ، تبين لنا ارتفاع نسبة الأسر التى تتوافر لديها بعض هذه الأجهزة . وفى مقدمتها جهاز التلفزيون ، فى عينة الحضر مع انخفاضها نسبيا فى عينة الريف . فلقد بلغت نسبة الأسر التى يتوافر لديها جهاز للتلفزيون فى عينة الحضر ٨٨٪ بينما انخفضت فى عينة إلى ٥٧٪ أى أن غالبية الأسر ، ومن ثم غالبية الأفراد الذين شملتهم عينة البحث ، تتاح لهم فرصة التعامل مع وسيلة من أهم وسائل الإعلام والتثقيف وهى التلفزيون.

ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة لوجود جهاز الراديو فى متناول أفراد الأسر التى شملها البحث ، حيث بلغت نسبة الأسر التى تمتلك جهازا للراديو ٧٩٪ فى عينة الحضر ، و ٦٠٪ فى عينة الريف .

أما بالنسبة لوجود جهاز الفيديو فقد بلغت الأسر التى تمتلك هذا الجهاز فى عينة الحضر ٥٧٪ بينما انخفضت فى عينة الريف إلى ٣٪ فقط .

* هذا المكون تم تناوله فى مؤشر المسكن ، باعتبار أنه أحد عناصر المكون الخاص بصلاحية المسكن للمعيشة .

مجمال القول أن أهم وسيلتين من وسائل الاعلام والتثقيف وهما التلفزيون والإذاعة فى متناول الغالبية ، إذا أضفنا إلى ذلك خضوعهما تماما لسيطرة الدولة أنضح لنا إمكانية استخدامهما فى تحقيق التنمية الثقافية ، والقيام بدور فعال فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية أيضا .

وإذا انتقلنا إلى الجرائد والمجلات والكتب ، باعتبار أنها من أهم أدوات الإعلام والتثقيف أيضا ، وإن كان توافرها يرتبط ارتباطا إيجابيا بالتعليم ، أو بالتحديد بمعرفة الأسر ، أو أحد أعضائها على الأقل ، القراءة ، دون أن نغفل أيضا القدرة الاقتصادية ، تبين لنا أن أقل من نصف الأسر التى شملها البحث فى عينة الحضر - ٤٥٩٪ - وخمس الأسر التى شملها البحث فى عينة الريف - ٢٠٤٪ - تشتري جريدة يومية . وتزداد الصورة قتامة بالنسبة للمجلات الأسبوعية أو غير الأسبوعية حيث تنخفض نسبة الأسر التى تشتري مجلة أسبوعية إلى ١٥٩٪ فى عينة الحضر وإلى ٦٩٪ فقط فى عينة الريف . بينما بلغت نسبة الأسر التى تشتري مجلات غير أسبوعية ٦٤٪ فقط فى عينة الحضر، وتنخفض إلى ٣٣٪ فى عينة الريف .

وبجانب اهتمام هذا المسح برصد مدى وجود أجهزة وأدوات نقل الرسائل الاعلامية والثقافية لدى الأسر التى شملتها العينة الكلية للبحث ، فقد اهتم أيضا بمعرفة إذا كانت الأسر تحرص على وجود مكتبة تضم عددا من الكتب ، باعتبار أن وجود المكتبة يعد فى حد ذاته مؤشرا للاهتمام والوعى الثقافى من جانب الأسرة أو من جانب بعض أفرادها . فضلا عن أنه يرصد مدى توافر هذا المصدر الهام للثقافة والمعرفة فى محيط الأسرة ومن ثم فى متناول أعضائها .

وقد أوضحت نتائج هذا المسح أن نسبة الأسر التى يتوافر لديها مكتبة فى

مستجبتها تصل إلى ١٢٦٪ فى عينة الحضر بينما تنخفض إلى ٣٩٪ فى عينة الريف .

المكون الثانى ، التعامل مع وسائل الثقافة والإعلام ،

يتناول هذا المكون عدة عناصر تتناول بدورها أهم وسائل الإعلام والثقافة سواء كانت مقروءة مثل الجرائد اليومية والمجلات والكتب ، أو كانت مسموعة مثل الراديو وأجهزة التسجيل أو كانت مرئية ومسموعة كالتلفزيون والفيديو والمسرح والسينما . وبتناول فيما يلى كل عنصر من هذه العناصر التى تعطينا معا مؤشرا عن التعامل أو التعرض Exposure لأهم وسائل الإعلام والثقافة.

١ - الإطلاع على الجرائد والمجلات والكتب ،

كان من الطبيعى مع ارتفاع نسبة الأمية فى عينة البحث إلى ٣٠,٨٪ فى عينة الحضر ، وإلى ٥٥٥٪ فى عينة الريف ، أن نجد انخفاضا فى نسبة الأسر التى تتعامل مع وسائل الإعلام والثقافة المقروءة ، وقد سبق أن تبين لنا أن أكثر من نصف الأسر فى الحضر - ٥٤١٪ - لا تشتري جرائد يومية ، وأن أكثر من ثلاثة أرباع الأسر - ٧٩٦٪ - فى الريف لا تشتري أية جرائد يومية . ورغم هذا ، فقد اهتم البحث بتوجيه سؤال لكل فرد من أفراد العينة على حده من حيث حرصه على قراءة جريدة أو جرائد يومية ، أو حرصه على الإطلاع على جريدة أو جرائد يومية ، وقد تبين من الإجابة على هذا السؤال ، ضالة نسبة الذين يقرعون أو يطلعون على جرائد يومية ، وقد اتضح ذلك بشكل قوى فى عينة الريف ، حيث بلغت هذه النسبة ١٨٦٪ ، بينما ارتفعت فى عينة الحضر إلى ٤٠٣٪ .

ولا شك أن ارتفاع نسبة عدم الإطلاع على الجرائد اليومية إلى ٥٩٧٪ فى

عينة الحضر وإلى ٨١,٤٪ فى عينة الريف ، يعد مؤشرا قويا على مدى محدودية تأثير هذه الوسيلة الإعلامية والثقافية الهامة ، مقيسا بمدى انتشارها ، يعد مؤشرا قويا أيضا للمستوى الثقافى فى المجتمع ، مقيسا بمدى الحرص على ، أو الاهتمام بهذا المصدر من مصادر الثقافة والإعلام .

ويوضح لنا توزيع الإجابات على هذا السؤال على الفئات المتنوعة للعينة ، أن الحرص على قراءة الجرائد اليومية أو الاطلاع عليها فى الريف أقل منه فى الحضر ، سواء على مستوى المقارنة بين العيّنتين ككل أو على مستوى المقارنة بين الفئات المندرجة تحت كل عينة منهما . كذلك توضح لنا الإجابات أيضا أن الذكور أكثر حرصا من الإناث على قراءة الجرائد اليومية أو الاطلاع عليها . سواء بالنسبة للأزواج مقارنة بالزوجات أو بالنسبة للشباب من الذكور مقارنة بالشباب من الإناث ، أو بالنسبة للجنسين عموما وبصرف النظر عن دورهم الاجتماعى كزوج أو كزوجة أو كآبنة أو كآبن .

فقد أوضحت النتائج أن نسبة الحرص على قراءة الجرائد اليومية أو الاطلاع عليها بين الذكور فى عينة الحضر ٥٣,٩٪ وفى عينة الريف ٣٢٪ ، بينما انخفضت هذه النسبة بين الإناث فى عينة الحضر إلى ٢٧,٧٪ ، وبين الإناث فى عينة الريف إلى ٧,٨٪ .

كما توضح النتائج أيضا أن الشباب من الإناث والذكور أكثر حرصا على قراءة الصحف اليومية من الأزواج والزوجات ، سواء فى العينة الكلية للبحث ، أو فى كل من عينة الريف والحضر .

فبينما بلغت نسبة قراءة الجرائد اليومية أو الاطلاع عليها بين الشباب من الذكور فى الحضر ٦٤,٤٪ وفى الريف ٥٤,٤٪ ، انخفضت بين الأزواج فى

الحضر إلى ٤٦٫٨٪ وبين الأزواج فى الريف إلى ٢٢٪ فقط . وبينما بلغت نسبة اللكتى يحرصن على قراءة الجرائد اليومية أو الاطلاع عليها بين الشباب من الإناث فى الحضر ٥١٫٨٪ ، وفى الريف ٢٢٫٨٪ انخفضت هذه النسبة إلى ١٩٫٢٪ بين الزوجات فى الحضر وإلى ٤٫٧٪ بين الزوجات فى الريف .

فإذا انتقلنا إلى الجرائد الاسبوعية تبين لنا أن الغالبية لا تحرص على قراءة الجرائد الاسبوعية ، سواء الجرائد الحزبية أو الجرائد الاسبوعية الأخرى . فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بأنهم لا يحرصون على قراءة الجرائد الأسبوعية أو الاطلاع عليها ٨٣٪ فى عينة الحضر و ٩١٪ فى عينة الريف . وهى نتيجة على درجة بالغة من الأهمية ، متى وضعنا أمامنا أن غالبية هذه الجرائد الأسبوعية هى جرائد حزبية مما يمكن اعتباره مؤشرا على ضعف التواجد الحقيقى للأحزاب على مستوى الجماهير ، كما يعبر أو يدل على ذلك العزوف أو عدم الحرص على الاطلاع ، أو على قراءة الجرائد الحزبية . ومع ضآلة نسبة الحرص على قراءة أو على الاطلاع على الجرائد الاسبوعية فقد أوضحت النتائج ، أنه وقت إجراء هذا المسح ، كانت أكثر جريدة سياسية حزبية يقبل عليها الذين أجابوا بأنهم يقرعون أو يطلعون على الجرائد الاسبوعية هى جريدة حزب الوفد (الوفد) تليها جريدة الحزب الوطنى (مايو) ، ثم جريدة حزب التجمع (الأهالى) . سواء فى عينة الحضر أو فى عينة الريف . أما جريدة حزب العمل (الشعب) فكانت أقل الجرائد الحزبية التى يقبل عليها الجمهور فى الريف ، بينما كانت جريدة حزب الأحرار (الأحرار) أقل جريدة أسبوعية حزبية يقبل عليها الجمهور فى الحضر .

وكما كان هناك عزوف من جانب الجمهور الذى تمثله العينة ، عن قراءة

الجرائد الأسبوعية أو الاطلاع عليها ، كان هناك عزوف أيضا لدى غالبية العينة عن قراءة المجلات الأسبوعية أو الاطلاع عليها . فقد بلغت نسبة الذين يهتمون بقراءة المجلات الأسبوعية أو الاطلاع عليها ١٧٧٪ في عينة الحضر ، وتنخفض هذه النسبة إلى ٧٪ فقط في عينة الريف . ورغم انخفاض هذه النسبة إلا أن اللات للنظر أن أقل فئة تهتم بقراءة المجلات الأسبوعية أو الاطلاع عليها ، هي فئة الإناث من الشباب في الحضر ، حيث بلغت هذه النسبة ٣٧٢٪ في مقابل ٢٧٦٪ بالنسبة للشباب من الذكور في الحضر .

وإذا كان هذا المسح قد اهتم برصد الاطلاع على الجرائد اليومية أو قراءتها وأيضا الجرائد والمجلات الأسبوعية ، فقد اهتم أيضا برصد جانب هام من التعامل مع وسيلة هامة من وسائل الثقافة وهو الكتاب من حيث تحديد نسبة الأفراد الذين يحرصون على قراءة الكتب من بين الذين يعرفون القراءة والبالغة نسبتهم ٦٠٪ من عينة الحضر ، ٣٣٪ من عينة الريف .

وقد أوضحت نتائج البحث أن ٢٥٪ من الذين يعرفون القراءة يحرصون على قراءة الكتب في عينة الحضر ، بينما بلغت هذه النسبة في عينة الريف ٢١٪ . ويبدو هذا الحرص أكثر وضوحا بين الشباب من الذكور في كل من عينة الحضر ٣١٪ وعينة الريف ٣١٪ . كما يتضح أيضا ضعف الاهتمام بقراءة الكتب بين الشباب من الإناث اللاتي يعرفن القراءة في عينة الريف - ١٧٤٪ عنه بالنسبة لعينة الحضر - ٢٦٩٪ .

٢ - الاستماع إلى الراديو ومشاهدة التلفزيون والفيديو ،

إذا انتقلنا إلى وسائل الإعلام والثقافة الأخرى التي تتوافر في نطاق الأسرة وجدنا أن نسبة مرتفعة من عينة البحث لا تستمع إلى الإذاعة ، وقد بلغت هذه

النسبة فى عينة الحضر ٢٤٩٪ ، وفى عينة الريف ٢٣٪ .

ومن اللافت للنظر ارتفاع نسبة عدم الاستماع هذه بين الزوجات فى عينة الريف حيث بلغت ٤٣٧٪ بينما انخفضت بينهن فى عينة الحضر إلى ٢٩٪ .
بينما كانت نسبة عدم الاستماع إلى الراديو فى عينة الحضر بالنسبة للشباب الذكور ٢٥٨٪ انخفضت بين الشباب من الإناث إلى ١٥٤٪ ومن ثم يمكن القول أنه على الرغم من أن هناك نسبة مرتفعة لا تستمع إلى الراديو سواء فى الريف أو فى الحضر ، إلا أن الغالبية تستمع إليه حيث تصل نسبة الاستماع فى عينة الريف إلى ما يقرب من ثلثى عينة البحث ، بينما ترتفع فى عينة الحضر إلى ثلاثة ارباع حجم العينة .

إذا كان هذا الوضع بالنسبة للاستماع إلى الراديو فإن الوضع يبدو أفضل بالنسبة لمشاهدة التلفزيون ، حيث بلغت نسبة الذين يشاهدون التلفزيون فى عينة الحضر ٨٧٪ وفى عينة الريف ٦٥٪ علما بأن نسبة الأسر التى يوجد بمسكنها جهاز للتلفزيون بلغت فى عينة الحضر ٨٨٪ وفى عينة الريف ٥٧٪

أما عن ساعات مشاهدة التلفزيون يوميا ، فقد أوضحت البيانات أن غالبية أفراد العينة الذين يشاهدون التلفزيون ذكروا أنهم يشاهدونه يوميا مدة ساعتين أو ثلاث ساعات ، إذ بلغت نسبة الذين ذكروا أنهم يشاهدونه مدة ساعتين يوميا ٤٠٦٪ فى عينة الريف و ٤١٩٪ فى عينة الحضر ، بينما بلغت نسبة الذين ذكروا أنهم يشاهدون التلفزيون حوالى ثلاث ساعات يوميا ٢٥٨٪ فى عينة الحضر ، و ١٨٨٪ فى عينة الريف . أما نسبة الذين ذكروا أنهم يشاهدون التلفزيون أربع ساعات يوميا على الأقل فقد بلغت ١٤٨٪ فى عينة

الحضر فى مقابل ٨٨٪ فى عينة الريف . وترتفع هذه النسبة بشكل لافت للنظر بين الإناث عنها بين الذكور ، حيث بلغت بين الإناث فى عينة الحضر ٢٠٥٪ بينما انخفضت بين الذكور فى نفس العينة إلى ١٠٤٪ .

وإذا انتقلنا إلى مشاهدة الفيديو وجدنا أن نسبة مشاهدة الفيديو تصل فى عينة الحضر إلى ١٢٩٪ وتنخفض فى عينة الريف إلى ٢٥٪ ، إلا أنه سواء بالنسبة لعينة الحضر أو بالنسبة لعينة الريف ، فإن نسبة مشاهدة الفيديو أعلى بين الشباب الذكور عنها بين الفئات الأخرى حيث ارتفعت فى عينة الحضر إلى ٣١٢٪ وفى عينة الريف إلى ١٢٩٪ .

كما يلاحظ أيضا أن نسبة الذين ذكروا أنهم يشاهدون الفيديو يوميا ، من بين أفراد العينة الذين ذكروا أنهم يشاهدون الفيديو تصل إلى ٩٦٪ فى عينة الحضر و ١٤٨٪ فى عينة الريف . أما الغالبية فقد ذكرت أنها تشاهد الفيديو مرة كل أسبوعين ، سواء فى عينة الحضر ٣٢٩٪ أو فى عينة الريف ٢٩٣٪ .

ونود أن نشير إلى أنه إذا كانت نسبة عدم مشاهدة الفيديو تصل فى عينة الحضر إلى ٨٧١٪ وترتفع فى عينة الريف إلى ٩٧٥٪ مع انخفاض كثافة المشاهدة بالنسبة لمن ذكروا أنهم يشاهدون الفيديو سواء بانتظام أو أحيانا فإن ذلك يرجع إلى أن انتشار أجهزة الفيديو فى المجتمع المصرى وقت إجراء المسح كان محدودا للغاية .

٣ - الذهاب إلى دور السينما والمسرح .

فى الوقت الذى يقبل فيه الجمهور على الاستماع إلى الإذاعة ومشاهدة التلفزيون أوضحت البيانات عزوفا من جانبه عن التردد على دور السينما

والمسرح ، ولعل معالجة هذا الموقف على مستوى الفئات المختلفة للعينة يلقى عليه مزيدا من الضوء .

بلغت نسبة الذين ذكروا أنهم يذهبون إلى السينما فى عينة الحضر ١٤٣٪ فقط تنخفض هذه النسبة فى عينة الريف إلى ٥١٪ .

إلا أنه يلاحظ رغم عزوف الغالبية عن التردد على السينما إلا أن ما يقرب من نصف عينة الشباب من الذكور فى الحضر ٤٨٩٪ وأكثر من ربع عينة الشباب من الذكور فى الريف ٢٦٩٪ ذكرت أنها تذهب إلى السينما .

وعموما فإن نسبة الذهاب إلى السينما أعلى بين الذكور عنها بين الإناث سواء بالنسبة لعينة الحضر أو بالنسبة لعينة الريف ، حيث بلغت فى عينة الحضر ٢٣٢٪ بين الذكور بينما انخفضت بين الإناث إلى ٥٩٪ ، وحيث بلغت فى عينة الريف ١٠٦٪ بين الذكور ، بينما انخفضت بين الإناث إلى ٠٦٪ .

وبجانب ضالة نسبة الذين يذهبون إلى السينما أوضحت البيانات انخفاض كثافة الذهاب إلى السينما حيث بلغت نسبة الذين يذهبون إلى السينما أكثر من مرة كل شهر ٣٧٥٪ فى عينة الحضر و ٣٣٢٪ فى عينة الريف ، والذين يذهبون مرة فى الشهر ٢٤٦٪ فى عينة الحضر و ٢٦٢٪ فى عينة الريف. أما الذين يذهبون إلى السينما فى فترات تتجاوز الشهر فقد بلغت ٣٧٩٪ فى عينة الحضر و ٤٠٦٪ فى عينة الريف . وذلك من بين الذين ذكروا أنهم يذهبون إلى السينما .

إذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للذهاب إلى السينما ، فإن العزوف عن الذهاب إلى المسرح يبدو بشكل أوضح حيث بلغت نسبة الذين ذكروا أنهم لا يذهبون إلى المسرح ٩٥٨٪ فى عينة الحضر ، وارتفعت هذه النسبة إلى

٩٩٥٪ فى عينة الريف . إلا أن نفس النتيجة التى أوضحتها بيانات المسح بالنسبة لارتفاع نسبة الذين يذهبون إلى دور السينما بين الشباب من الذكور عنها بين الفئات الأخرى ، تصدق أيضا بالنسبة للذهاب إلى المسرح حيث تصل هذه النسبة إلى ١١٨٪ بين الشباب الذكور فى عينة الحضر ، بينما تنخفض بين الشباب من الإناث إلى ٢٧٪ فى نفس العينة .

المكون الثالث ، كيفية التعامل مع وسائل الإعلام والثقافة ،

يهتم هذا المكون أساسا برصد نوعية المادة الإعلامية والثقافية التى يقبل عليها الجمهور سواء بالنسبة لقراءة الجرائد والمجلات والكتب ، أو بالنسبة للاستماع إلى الإذاعة أو مشاهدة التلفزيون والفديو ، أو بالنسبة للذهاب إلى دور السينما والمسرح .

أوضحت نتائج هذا المسح أن الموضوعات السياسية تحظى بالمرتبة الأولى فى اهتمام أفراد عينة البحث الذين يهتمون بقراءة الجرائد أو بالاطلاع عليها ، سواء على مستوى عينة الحضر أو على مستوى عينة الريف - ٢٤٪ فى عينة الحضر و ٢٠٪ فى عينة الريف - ويأتى هذا الاهتمام بشكل واضح من جانب الذكور إذ ترتفع هذه النسبة بينهم إلى ٢٧٧٪ فى عينة الحضر وإلى ٢١٧٪ فى عينة الريف ، بينما تبلغ ١٥٪ بين الإناث فى الحضر و ١٤٩٪ بين الإناث فى الريف .

وعلى مستوى كل من عينة الحضر وعينة الريف ، نجد أن الاهتمام بالموضوعات الدينية بين من يهتمون بقراءة الجرائد يأتى فى المرتبة التالية للاهتمام بالموضوعات السياسية فى عينة الريف ١١٨٪ ، وكذلك أيضا الاهتمام بالموضوعات الرياضية - ١١٨٪ . فى حين جاء الاهتمام بالموضوعات الدينية

فى المرتبة الرابعة فى عينة الحضر ٨٢٪ .

أما أقل الموضوعات جذبا لاهتمام قراءة الجرائد فكانت موضوعات الأدب والفن سواء كان ذلك على مستوى عينة الريف أو على مستوى عينة الحضر . حيث بلغت نسبة الاهتمام بموضوعات الأدب والفن ١٦٪ و ٠٧٪ على التوالى فى عينة الريف و ١٤٪ و ١٣٪ على التوالى فى عينة الحضر .

ورغم ضالة نسبة الذين يهتمون بقراءة الكتب كما سبق أن ذكرنا إلا أن نوعية الكتب التى يهتم بقراءتها هؤلاء قد تعطى مؤشرا مبدئيا عن طبيعة الاهتمامات الثقافية للجمهور .

أوضحت نتائج هذا المسح أن الكتب الدينية تحتل المرتبة الأولى بين الكتب التى ذكرها الذين يحرصون على قراءة الكتب بصفة مستمرة سواء فى عينة الحضر - ٥٤٣٪ - أو فى عينة الريف - ٤٠٨٪ . ويلاحظ أن غالبية هؤلاء يقتصرون فى قراءتهم للكتب على هذا النوع فقط من الكتب ، بينما بلغت نسبة الذين يهتمون بقراءة الكتب الدينية بجانب قراءتهم لكتب أخرى سواء فى الأدب أو السياسة أو غيرها ٣٠٩٪ فى عينة الحضر وتنخفض هذه النسبة فى عينة الريف حيث تصل إلى ٩٣٪ فقط .

ويأتى الاهتمام بقراءة كتب الأدب فى المرتبة التالية حيث بلغت نسبة الحرص على قراءة هذا النوع من الكتب ٣٥٤٪ فى عينة الحضر و ١٥٥٪ فى عينة الريف من بين نوع الكتب التى ذكر الذين يحرصون على قراءة الكتب أنهم يفضلونها . أما بقية أنواع الكتب الأخرى فقد جاء الاهتمام بها ضئيلا للغاية .

وإذا انتقلنا إلى التعامل مع نوع آخر من وسائل الإعلام والثقافة وهو الراديو ، وجدنا أن البرامج الترفيهية هى التى تستحوذ على اهتمام المستمعين

حيث بلغت نسبة الذين يحرصون على الاستماع إليها فى الحضر ٦٠,٣٪ وفى عينة الريف ٦٠٪ من بين الذين ذكروا أنهم يستمعون إلى الراديو . ويلاحظ أن ترتيبها يأتى فى المرتبة الأولى بالنسبة لكافة البرامج ، وبالنسبة لكافة الفئات التى شملتها عينة البحث باستثناء فئة الأزواج سواء فى عينة الحضر أو فى عينة الريف حيث تأتى فى المرتبة الثانية ، بينما تحتل البرامج الدينية المرتبة الأولى ، بالنسبة للبرامج الإذاعية التى يحرص الأزواج على الاستماع إليها .

وإذا كانت البرامج الدينية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لفئة الأزواج سواء فى الحضر - ٤٨,٩٪ - أو فى الريف - ٥٩,٣٪ - فإنها تحتل المرتبة الثانية بين كافة الفئات الأخرى فى الريف بينما تحتل المرتبة الثانية على مستوى العينة الكلية للحضر - ٣٠,٥٪ - .

أما البرامج السياسية فتحتل المرتبة الثالثة على مستوى عينة الحضر ٢٠,٨٪ ، وأيضاً على مستوى عينة الريف ١٥,٩٪ ، علماً بأن نسبة الحرص على الاستماع إلى هذه البرامج تبلغ ٣٣,١٪ بين الذكور فى مقابل ٩,٢٪ بين الإناث فى عينة الحضر ، ولا يختلف الوضع كثيراً عنه فى عينة الريف إذ تبلغ نسبة الحرص على الاستماع إلى البرامج السياسية ٢٨٪ بين الذكور فى مقابل ٣,٧٪ بين الإناث .

فإذا انتقلنا إلى البرامج الثقافية وجدنا أن نسبة الحرص على الاستماع إلى هذه البرامج ١٢,٦٪ فى عينة الحضر و ٥,٧٪ فى عينة الريف .

أما بالنسبة للبرامج الخاصة فنجد اهتماماً من جانب الإناث فى الحضر ، وخاصة الزوجات منهن ، بالاستماع إلى برامج المرأة ، حيث بلغت نسبة الاستماع إلى هذه البرامج بين الإناث عموماً فى عينة الحضر ٣٩,١٪ ، ترتفع

هذه النسبة بين الزوجات إلى ٢٤ر٤٪ ، بينما تنخفض بين الشباب من الإناث إلى ٣١ر٤٪ . أما فيما يخص عينة الريف فنجد اهتماما أقل بالنسبة لحرص الإناث على الاستماع إلى برامج المرأة حيث تنخفض نسبة الاستماع بينهم إلى ١٨ر٢٪ .

وإذا انتقلنا إلى البرامج الخاصة بالشباب وجدنا أن نسبة الحرس على الاستماع إلى هذه البرامج بين الشباب ذكورا وإناثا ضئيلة للغاية فى عينة الحضر حيث تبلغ ٨ر٩٪ وفى عينة الريف حيث تبلغ ٦ر٦٪ فقط . إلا أنه يلاحظ أن الشباب من الذكور أكثر حرصا من الشباب من الإناث على الاستماع إلى هذه البرامج سواء فى عينة الحضر أو فى عينة الريف . حيث ارتفعت نسبة الاستماع إلى هذه البرامج فى عينة الحضر بين الذكور إلى ٩ر٢٪ ، بينما بلغت بين الإناث ٤ر٢٪ . أما فى عينة الريف فكانت نسبة الاستماع هذه ٩ر٩٪ بين الذكور ، ٨ر٨٪ فقط بين الإناث من الشباب .

فإذا انتقلنا إلى وسيلة إعلامية أخرى ، وهى التلفزيون وجدنا أن الاهتمام بمشاهدة البرامج الدينية بالتلفزيون يأتى فى المرتبة الأولى بالنسبة لعينة الأزواج فى كل من الريف والحضر . حيث بلغت نسبة الأزواج الذين يهتمون بمشاهدة البرامج الدينية فى عينة الحضر ٥١ر٥٪ ، وفى عينة الريف ٤٥ر٥٪ من بين الأزواج الذين يشاهدون التلفزيون .

بينما احتلت المسلسلات والأفلام العربية المرتبة الأولى بالنسبة لكافة الفئات الأخرى التى شملتها العينة سواء فى الريف أو فى الحضر واحتلت البرامج الدينية المرتبة الثانية بالنسبة للزوجات فى الحضر - ١٦ر٧٪ - وفى الريف أيضا - ١٥ر٨٪ .

أما بالنسبة للشباب من الذكور فقد احتلت البرامج الرياضية المرتبة الثانية فى البرامج التليفزيونية التى يحرصون على مشاهدتها سواء فى عينة الحضر - ٤٤ر٦٪ أو فى عينة الريف - ٣٣ر٩٪ . واحتلت الافلام والمسلسلات الأجنبية المرتبة الثالثة فى عينة الشباب من الذكور فى الحضر ٢٠ر٤٪ بينما احتلت البرامج الدينية نفس هذه المرتبة بين الشباب من الذكور فى الريف - ١٧ر٦٪ .

ومن اللافت للنظر أن الاهتمام بالبرامج الاخبارية جاء فى المرتبة الثانية بالنسبة للبرامج التى يحرص الأزواج فى عينة الريف على مشاهدتها - ٤٠ر٢٪، بينما تتراجع إلى المرتبة الرابعة بين عينة الأزواج فى الحضر ٢٥ر٥٪ ، وإلى المرتبة الأخيرة فى عينة الشباب من الذكور فى كل من الحضر ٨ر٩٪ والريف ٧ر١٪ .

وإذا قارنا بين الذكور والإناث بالنسبة لمدى الحرص على متابعة نوعية معينة من البرامج ، تبين لنا أن المسلسلات والافلام العربية تأتى فى مقدمة البرامج التى يحرص على متابعتها الذكور والإناث بعامه ، إلا أن حرص الإناث على متابعة هذه النوعية من البرامج يسود بين نسبة أعلى من الإناث عنه بين الذكور ، سواء كان ذلك على مستوى عينة الريف أو على مستوى عينة الحضر فقد بلغت هذه النسبة بين الذكور ٤٢ر٤٪ و ٤٤ر٦٪ وبلغت بين الإناث ٨٦ر٩٪ و ٩١ر٧٪ فى كل من عينة الحضر والريف على التوالى .

وتأتى البرامج الدينية فى المرتبة الثانية بين الجنسين أيضا إلا أن الحرص على متابعة هذه البرامج ينتشر على مدى أوسع بين الذكور عنه بين الإناث ، ويصح ذلك على مستوى عينة الحضر وأيضاً على مستوى عينة الريف ، حيث بلغت نسبة الحريصين على متابعة هذه البرامج بين الذكور ٣٦٪ و ٣٤ر٩٪ وبين

الإناث ١٥٧٪ و ١٤٢٪ فى عينة الحضر والريف على التوالى .

كذلك أوضحت أن الرجل يحرص أكثر من المرأة على متابعة البرامج الاخبارية ، حيث بلغت نسبة الاهتمام بهذه البرامج بين الذكور ١٨٧٪ و ٢٧٧٪ فى كل من الحضر والريف بينما انخفضت هذه النسبة بين الإناث إلى ٧٧٪ فى عينة الحضر وإلى ٤٦٪ فى عينة الريف .

ونفس هذه النتيجة نجدها بشكل أكثر حدة بالنسبة للاهتمام بالبرامج الرياضية ، حيث يتدنى اهتمام المرأة بهذه البرامج إلى ٢١٪ فى عينة الحضر إلى ١٪ فى عينة الريف . بينما يتضح اهتمام الرجل بهذه البرامج حيث ارتفعت نسبة الحريصين على مشاهدة البرامج الرياضية إلى ٣٤٩٪ فى عينة الحضر و ٢٤٥٪ فى عينة الريف .

فإذا انتقلنا إلى وسيلة ثقافية أخرى وهى السينما ، وجدنا أن أعلى نسبة من الأفراد الذين يذهبون إلى السينما يفضلون أفلام العنف والأفلام البوليسية ، حيث بلغت هذه النسبة فى عينة الحضر ٢٣٥٪ وفى عينة الريف ٤٢٤٪ ، تليها نسبة الذين يفضلون الافلام الكوميدية ، وذلك فى كل من عينة الحضر - ٤٤٪ - وعينة الريف - ٢٩٣٪ .

وتأتى الأفلام الاجتماعية فى المرتبة الثالثة حيث يفضلها ٢٧٣٪ فى عينة الحضر و ٢٢٪ فى عينة الريف .

إلا أنه يلاحظ أن هذا الترتيب لأفضلية الافلام يختلف فى عينة الذكور بين الآباء والأبناء من الشباب ، خاصة فى عينة الحضر ، كما يختلف بين الإناث والذكور بصفة عامة .

فبينما تحتل أفلام العنف والافلام البوليسية المرتبة الأولى بين عينة الشباب من الذكور فى كل من عينة الحضر ٥٢٧٪ وعينة الريف ٤٤٦٪ ، فإن الافلام الاجتماعية تحتل هذه المرتبة فى عينة الأزواج فى الحضر ٤٧٣٪ ، بينما تشارك الأفلام الكوميدية أفلام العنف والافلام البوليسية المرتبة الأولى فى عينة الأزواج فى الريف .

وإذا نظرنا إلى تفضيلات كل من الإناث والذكور بالنسبة للافلام السينمائية أوضحت لنا بيانات عينة الحضر أن المرأة أكثر ميلا لمشاهدة الافلام الكوميدية ٤٠٢٪ عن مشاهدة الأفلام البوليسية وأفلام العنف ٢٠٦٪ ، على عكس الوضع بالنسبة للرجل حيث توضح النتائج أنه أكثر ميلا ، أو تفضيلا لمشاهدة الافلام البوليسية وأفلام العنف ٤٨٧٪ عن مشاهدة الافلام الكوميدية ٣٣٨٪ .

أما بالنسبة للمسرح كوسيلة من وسائل التثقيف فقد أوضحت نتائج هذا المسح كما سبق أن أشرنا - ضالة نسبة الذين يذهبون إلى المسرح ، ومع ضالة هذه النسبة إلا أن الغالبية تفضل فى ذهابها للمسرح مشاهدة المسرحيات الكوميدية إذ ذكرت ٧٣٪ من عينة الحضر الذين يذهبون إلى المسرح ، أنهم يفضلون هذا النوع من المسرحيات إلا أن نسبة التفضيل هذه ترتفع بين الشباب من الأبناء الذكور ٧٧٨٪ عنها بين الآباء ٤٧٢٪ فى عينة الحضر ، كما أنها تقل بين الذكور عموما فى هذه العينة - ٦٧٦٪ عنها بين الإناث - ٨٧٪ بحيث يمكن القول أنه فى حدود عينة البحث فإن نسبة ضئيلة جدا تذهب إلى المسرح ، وهى متى ذهبت إلى المسرح فهى تفضل الذهاب إلى المسرحيات الكوميدية ، وأن هذا التفضيل - متى اقتصرنا على عينة الحضر - أكثر وضوحا

بين الشباب الذكور وبين النساء عنه بين الرجال .

ونعرض فيما يلي الجداول المتضمنه لمكونات مؤشر وسائل الإعلام والثقافة:-

مؤشر وسائل الإعلام والثقافة

مكونات المؤشر : توافر وسائل الإعلام في نطاق الأسرة .
العنصر الأول .

ف		ر		ح		وسائل الإعلام والتثقيف
الجميع	لا يوجد	يوجد	الجميع	لا يوجد	يوجد	
١٢٥٨	٪٤٢,٣	٪٥٧,٧	١٢٤٩	٪١١,٩	٪٨٨,١	تليفزيون
١٢٥٩	٪٣٩,١	٪٦٠,٩	١٢٤٩	٪٢٠,٨	٪٧٩,٢	راديو
١٢٥٩	٪٥٨,٣	٪٤١,٧	١٢٤٩	٪٣٤,٤	٪٦٥,٦	جهاز تسجيل
١٢٥٩	٪٩٩,٧	٪٠,٣	١٢٤٩	٪٩٥,٤	٪٤,٦	فيديو
١٢٥٩	٪٩٦,٦	٪٣,٤	١٢٤٨	٪٥٤,١	٪٤٥,٩	جرائد يومية
١٢٥٨	٪٩٢,٦	٪٦,٩	١٢٤٩	٪٨٤,١	٪١٥,٩	مجلات أسبوعية
١٢٥٥	٪٩٦,٧	٪٣,٣	١٢٤٤	٪٩٢,٦	٪٦,٩	مجلات غير أسبوعية
١٢٥٧	٪٩٧,٠	٪٣,٠	١٢٤٦	٪٨٧,٤	٪١٢,٦	مكتبة

اللون الثاني . التعامل مع وسائل الإعلام والتعاقد

قراءة البرانيد اليومية أو الاطلاع عليها .

رئيسي					مشتق					القراءة أو الاطلاع على البرانيد اليومية
المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نفجة	نفع	المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نفجة	نفع	
٪١٨,٦	٪٢٢,٨	٪٥٤,٤	٪٤,٧	٪٢٢	٪٤٠,٣	٪٥١,٨	٪٤٦,٦	٪٣٩,٢	٪٤٦,٨	يقرا أو يطلع
٪٨,٩٤	٪٧٧,٠	٪٤٥,٦	٪٩٥,٣	٪٧٨	٪٥٩,٧	٪٤٨,٢	٪٣٥,٤	٪٨٠,٨	٪٥٢,٢	يقرا ولا يطلع
٣٧٤٠	٢٥٥	٥١٥	١٧١٥	١١٥٦	٣٥٠٥	٤٧٣	٦٥٢	١٣٣٧	١٠٤٢	المجموع

قراءة البراءة الأسبوعية أو الإطلاح عليها .

رصيد					حفظ					قراءة البراءة الأسبوعية أو الإطلاح عليها
الاجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نفقة	نفقة	الاجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نفقة	نفقة	
٢٤.٩	٣٣١	٣٧١	١٦٥٧	١٠.٥٠	٢٩١٢	٣٨٤	٤٥٠	١٧٣٧	٨٤٢	لا يقرأ ولا يطلع
٥٧	٣	٣٧	٤	١٨	٩١	١٠	٣٠	١٢	٢٨	ما يقرأ
١.٨	١٠	٥٧	١١	٣٠	٢٩٩	٥١	١٠٢	٤١	١٠.٥	الرفعة
٥	—	—	—	٥	١٧	١	٩	٣	٤	الشمس
٢٥	—	٤	١٢	٩	٤١	٢	١٢	١٠	١٧	الأعمال
١٠	—	٤	٣	٣	١٤	٣	٢	٣	٦	الأحزاب
٧٨	١٤	٥٢	١٢	٢٨	١٧٠	٢٧	٥١	٣٩	٥٣	البراءة الإسلامية / التور
١٧	٣	١١	—	٣	٢٧	١	١٩	—	٧	الرائد رياضية
—	—	—	—	—	١٩	—	٤	٧	٨	وطن

المرص على قراءة الجملات الأسبوعية 2 .

رئيس					خلف					المرص على الجملات الأسبوعية
المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نقطة	نقطة	المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نقطة	نقطة	
%٧	%١٤,٣	%٢٢,١	%٢٠	%٥,٥	%١٧,٧	%٢٧,٢	%٢٧,١	%٩,١	%١٢,٨	
%٩٢	%٨٥,٧	%٧٧,٩	%٨٨,٠	%٩٤,٥	%٨٢,٣	%٦٩,٦	%٧٢,٤	%٩٠,١	%٨٧,٢	
٢٧٤٢	٢٥١	٥١٥	١٧١٥	١١٥٦	٢٥٠١	٤٧٠	٦٥١	١٢٣٧	١٠٤٢	المجموع

تعداد ۱۵۱

ف				ح				قسم رأب الكل	
المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نذية	المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نذية		
١٢٦١	١٦١	٤٠٠	٢١٥	٤٨٥	٢١٠٢	٢٨١	٥٤٩	٤٧٨	٦٨٥
٢٧٩٠	٢٨٢١	٢٣١٠	٢٩٠٢	٢٨٠٨	٢٧٠٥	٢٦٩١	٢٣١١	٢١٢٥	٢٢٤٦
١٧٢١	١٦١	٤٠٠	٢١٥	٤٨٥	٢١٠٢	٢٨١	٥٤٩	٤٧٨	٦٨٥

ملاحظة الـبيـد

م		ر				ح				ملاحظة البيد
		شباب	شباب	زوجة	زوجة	المجموع	شباب	شباب	زوجة	
المجموع	بنات	تكرر	زوجة	زوجة	المجموع	بنات	تكرر	زوجة	زوجة	
١٠٥٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	يشاهد
١٠٥٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	يشاهد أحياناً
١٠٥٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	لا يشاهد
١٠٥٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	المجموع

الألعاب إلى المسح .

د					ح					الألعاب إلى المسح
الجمع	شباب	شباب	فتاة	فتاة	الجمع	شباب	شباب	فتاة	فتاة	
	إناث	ذكور				إناث	ذكور			يذهب المسح
٧٠.٥٪	-	٧٢.١٪	٧٠.١٪	٧٠.٤٪	٧٤.٢٪	٧٢.٧٪	٧١.١٪	٧٠.٠٪	٧٣.٥٪	لا يذهب المسح
٩٩.٥٪	١٠٠	٩٧.٩٪	٩٩.٩٪	٩٩.٦٪	٩٥.٨٪	٩٧.٣٪	٩٨.٥٪	٩٨.٠٪	٩٦.٥٪	الجمع
٣٧٦	٢٥٩	٥١٦	١٧١٥	١١٥٥	٢٤٩٨	٤٦٨	٦٥١	١٣٣٧	١.٤٢	

الذهاب إلى السينما .

الذهاب إلى السينما	حضر					رد					الجمع
	ذبح	ذبحه	شباب تكرر	شباب إناء	الجمع	ذبح	ذبحه	شباب تكرر	شباب إناء	الجمع	
يذهب	٪٧٠	٪٢٩	٪٤٨	٪٤٦	٪٨٥٣٠	٪٣٤	٪٠٤	٪٣٩	٪١٧	٪٨٤٩	٪٥١
لا يذهب	٪٨٢	٪٩٧	٪٥١	٪٨٤	٪٨٥٧	٪٩٦	٪٩٦	٪٣١	٪٨٣	٪٨٤٩	٪٨٤٩
الجمع	١٠٤٣	١٣٢٤	٦٥٣	٤٦٧	٢٤٩٦	١١٥٦	١٧٠٨	٥١٦	٢٥٣	٦٧٣٣	٦٧٣٣

المكون الثالث ، كفاءة التعامل مع وسائل الإعلام والثالثية ،

١ - الموضوعات التي يهتم بتغطيتها أو الاطلاع عليها في الجرائد

نوع الموضوعات	حفر						د					
	نتيجة	شباب	شباب	شباب	شباب	شباب	نتيجة	شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
موضوعات سياسية		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
موضوعات اجتماعية		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
موضوعات رياضية		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
موضوعات آداب		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
موضوعات فنية		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
مجموع الاقراء الذين يقرون او يطلعون على الجرائد		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع
		شباب	شباب	شباب	شباب	شباب		شباب	شباب	شباب	شباب	الجمع

البرامج الإبداعية التي يحرص أفراد المينة على الاستماع إليها .

[illegible]

البراع التي يفتهم أرواء المينة بهضاهمتها في التيلزيون ،

نوع البائع	حقل						مزرعة					
	نتج	نتيجة	شباب نكدر	شباب إناث	الجمع	نتج	نتيجة	شباب نكدر	شباب إناث	الجمع	نتج	
إبخاريه بنينيه روانيه تقليديه منوعات أفلام ومسلسلات عربية أجنبية برامج الراء	٨٩١	١١٢١	٥٩٨	٤٤٢	٣٠٤	٧٣٤	٩٩٨	٤٤٨	٣٧٤	٢٤٥٤	٧٤٥٤	
	٢٥	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	
	٥١	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	
	٥١	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	
	٥١	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	
	٥١	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	
	٥١	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	
	٥١	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	
	٥١	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	
	٥١	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	٨٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	

الأعلام الشعبية التي يستخدمها أفراد البيئة الذين يذهبون إلى السينما

نوع الأعلام	ريف										حضر									
	شباب تكند					شباب إناث					شباب تكند					شباب إناث				
	ك	%	ك	%	ك	ك	%	ك	%	ك	ك	%	ك	%	ك	ك	%	ك	%	ك
أعلام المنكف والاعلام البوليسية	٢٣	٣٧,١	٦	١٥,٤	١٦٨	٥٢,٧	١٦	٣,٥	١٦	٢٣,٥	١٦	٥٢,٧	٢٤	٣٤,٢	١٠,٩	٤٨,٧	١٩	٢٣,٤	٢٤	٢٤
أعلام كيميائية	٢	٣,٧	٣	٧,٧	١٧	٥,٣	٧	١٠,٣	٢٨	١٠,٣	٢٤	٥,٣	١٧	٢٤,٢	١٠,٩	٤٨,٧	١٩	٢٣,٤	٢٤	٢٤
استعراضية	٢	٣,٧	٣	٧,٧	١٧	٥,٣	٧	١٠,٣	٢٨	١٠,٣	٢٤	٥,٣	١٧	٢٤,٢	١٠,٩	٤٨,٧	١٩	٢٣,٤	٢٤	٢٤
أعلام تاريخية	٥	٦,٨	—	—	—	—	—	—	—	—	٤	٢,١	١٠	١٠,٣	—	—	—	—	—	—
أعلام اجتماعية	٣٥	٤٧,٣	١١	٢٨,٢	٢٨٧	٥٠	١٣	١٥,٧	١٦,١	١٠,٩	١٣	١٥,٧	١٣	١٥,٧	١٦,١	١٠,٩	١٣	١٥,٧	١٦,١	١٠,٩
مجموع الذين ذهبت إلى السينما	٧٤	—	٣٩	—	٢١٩	—	٦٨	—	٤٠٠	—	٦٨	—	٢١٩	—	٤٠٠	—	٦٨	—	٢١٩	—

مؤشر الثقافة

(٢)

مؤشر القيم المرتبطة بالتنمية

إذا رجعنا إلى الأدبيات التي تناولت المؤشرات الاجتماعية للتنمية ، نجد أن نصيب القيم من هذه المؤشرات يكاد يكون منعدما أساسا ، وقد يرجع ذلك إلى أحد أمرين الأمر الأول أن حركة المؤشرات الاجتماعية جاءت من دول العالم المتقدم ومن ثم لا تمثل القيم التي تهتم بها في مجتمعاتنا النامية موضوعات أو قضية خلافية سواء كانت هذه القيم خاصة بالمشاركة أو بعمل المرأة أو بتعليمها أو بالتعليم كقيمة ... الخ ، أو جاءت في شكل أكثر تجريدا يتجسد في الديمقراطية كقيمة والعدالة الاجتماعية كقيمة أخرى . الأمر الثاني جاء نتيجة التركيز ، في وضعهم للمؤشرات الثقافية ، على توافر وسائل نقل الثقافة ومدى الإقبال عليها دون الاهتمام بالمنتج الثقافي أو النتاج الثقافي لها ولغيرها والذي ينعكس في شكل قيم يتبناها الأفراد ويأخذون بها وتوجه سلوكهم وأسلوب حياتهم.

وإذا كان هناك اهتمام بالقيم في حركة المؤشرات الاجتماعية ، فقد جاء هذا الاهتمام في إطار بناء المؤشرات الخاصة بجودة الحياة أو بنوعية الحياة Quality of Life إلا أن الاهتمام بالقيم انحصر في الاهتمام إما برصد تصور المواطنين للقيم الأساسية أو الأهداف النهائية للسياسات العامة للدولة أو برصد بعض جوانب النسق القيمي للأفراد . ويتم ذلك عادة من خلال التعرف على تصوراتهم للقيم الخاصة بالمجتمع Values for Society أو تحديدهم للقيم الخاصة بهم كأفراد في المجتمع . الأولى تعكس صورة المجتمع المرغوب فيه ، والثانية

تعكس نسق القيم الخاص بالأفراد وأهدافهم من الحياة ° .

ولعل تناول مكونات مؤشر القيم المرتبطة بالتنمية يوضح لنا مدخل هذا المسح فى بناء مؤشر القيم هذا ، والمستند أساسا على أن هناك قيما أساسية يودى توافرها لدى غالبية المجتمع إلى دفع عجلة التنمية ، ويعتبر الافتقار إليها معوقا أو عقبة أمام أى محاولة جادة للتنمية .

مكونات مؤشر القيم المرتبطة بالتنمية :

اقتصر هذا المؤشر على عدد محدد من القيم التى ترتبط كل منها بشكل مباشر بعملية التنمية ، والتى فى تضافها معا تعطى صورة واضحة عن جانب من النسق القيمى فى المجتمع وعن مدى مساندة هذا الجانب لعمليات التنمية أو إعاقتها لها .

وقد اكتفى فى هذا المؤشر بأربع قيم أساسية تكون كل منها مكونا أساسيا من مكونات مؤشر القيم المرتبطة بالتنمية ونعرض فيما يلى لكل منها بشئ من الإيجاز .

أولا ، تعليم المرأة كقيمة ،

إذا كانت قيمة التعليم فى حد ذاتها قيمة أساسية وقوة دافعة للتنمية، فإن تعليم المرأة كقيمة يعطى دلالة أوضح لنظرة المجتمع إلى المرأة ، وصورته عنها ، ويقول أدق مدى وعيه بأهمية الدور الذى تقوم به المرأة المتعلمة فى عملية التنمية .

Moum ,T., The of Values and life Goals in Quality of life : On*
Measuring and Predicting Subjective Well - Being, Unesco, 1980 .

وقد اقتصر هذا المكون على العناصر التالية :

١- الموقف من تعليم المرأة ومن استمرارها فى التعليم .

٢- تصور المجتمع للتعليم المناسب للمرأة .

ثانيا ، عمل المرأة كقيمة ،

كما أن التعليم بصفة عامة قيمة أساسية لابد وأن تهدف السياسات الاجتماعية إلى تحقيقها كمطلب أساسى للتنمية ، فإن الاستفادة من كافة طاقات المجتمع وتوفير فرص العمل لمن هم فى سن العمل ذكورا كانوا أو إناثا ، وإزالة المعوقات التى تقف أمام الاستفادة من هذه الفرص ، تعد القيمة الأساسية التى تسعى إليها أى سياسة عامة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتدرك أن عمل المرأة حيث تمثل نصف قوة العمل هو قيمة أساسية لابد وأن تسعى سياساتها إلى تحقيقه .

ومن ثم اهتم هذا البحث بعمل المرأة كقيمة وذلك من خلال الاهتمام بالعناصر التالية:

١- الموقف من اشتغال المرأة .

٢- عمل المرأة فى مقابل دورها كزوجة وأم .

٣- الاعمال التى تناسب المرأة والتى لا تناسبها .

ثالثا ، المشاركة كقيمة ،

إذا كان من المسلمات المفروغ منها أنه لا توجد تنمية دون مشاركة ، فقد اهتم هذا المسح بالمشاركة كقيمة وقد اهتم فى ذلك برصد هذه القيمة على

مستويين ، المستوى الأول يتناول المشاركة على نطاق المجتمع والمستوى الثانى يتناول المشاركة فى نطاق الأسرة . وفيما يلى مكونات كل عنصر من هذين العنصرين لمكون المشاركة كقيمة :

١- المشاركة على مستوى المجتمع .

أ - المشاركة السياسية .

ب - المشاركة فى مجالات اجتماعية وثقافية ورياضية .

٢- المشاركة على مستوى الأسرة .

أ - المشاركة فى نفقات الأسرة .

ب - المشاركة فى الأعمال المنزلية .

ج - المشاركة فى رعاية الاطفال بالأسرة .

د - المشاركة فى مساعدة الأبناء فى الأسرة فى أعمالهم المدرسية

رابعاً ، العلم كقيمة ،

اهتم هذا المسح أيضا بالتعرف بشكل مختصر على موقف المجتمع من العلم ، فى مقابل موقفه من الخرافات ، على أساس أن انتشار العلم كقيمة، والاقتناع بإمكانات العلم فى مواجهة مشكلات المجتمع ، يعد مطلباً أساسياً للتنمية ، التى يقف انتشار الخرافات كعمق أساسى أمامها . ومن ثم اكتفى هذا المسح بطرح بعض الأسئلة المحدودة التى تمثل عناصر هذا المكون والتى من شأنها أن تعكس الموقف من العلم كقيمة .

ويتكون هذا المكون من العنصرين التاليين :

١ - الاعتقاد فى الخرافات .

٢ - الاعتقاد فى امكانات العلم .

وما نود أن نشير إليه هو أنه على الرغم من أن هذا المؤشر اعتمد أساسا على القيم الأربع السابقة ، إلا أن بيانات هذا المسح ستتيح لنا مستقبلا رصد بعض العناصر التى تلقى الضوء على قيمتين أساسيتين فى المجتمع ، وهما قيمة الديمقراطية ، وقيمة العدالة الاجتماعية . حيث تعد المشاركة مؤشرا للقيمة الأولى ، وتعد المساواة وتكافؤ الفرص مؤشرا للقيمة الثانية فالمشاركة فى الحياة العامة السياسية والاجتماعية والثقافية من جهة ، والمشاركة على مستوى الحياة الخاصة سواء فى الأمور التى تتعلق باتخاذ القرار فى المسائل التى تتعلق بالحياة الأسرية أو تلك التى تتعلق بمستقبل أفرادها يعد مؤشرا للديمقراطية ولدى إتاحة الفرصة أمام الأفراد لممارسة حقوقهم من جهة وحرصهم على ممارسة هذه الحقوق من جهة أخرى .

والمساواة بين الرجل والمرأة فى كافة مجالات الحياة وتكافؤ الفرص بالنسبة لكل منهما وخاصة فى مجالات التعليم والعمل تعد مؤشرا للدلالة عن مدى تحقيق قيمة المساواة على مستوى الفئات الاجتماعية . كما تعد عدالة توزيع الخدمات بكافة أنواعها بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية مؤشرا أيضا عن المساواة بين ريف الجمهورية وحضرها وتكافؤ فرص الحياة إلى حد ما فى كل منهما .

المكون الأول : تعليم المرأة كقيمة :

أولا ، تعليم المرأة واستمرارها فى التعليم ،

من العناصر التى اهتم بها مكون " تعليم المرأة كقيمة " معرفة آراء وموقف مفردات عينة البحث من تعليم الفتاة ومن استمرارها فى التعليم .

أيدت الغالبية استمرار الفتاة فى التعليم مثلها فى ذلك مثل الفتى ، إلا أن وجود نسبة ولو ضئيلة ترفض تعليم الفتاة أساسا تكشف عن حقيقة على جانب عظيم من الأهمية والخطورة معا ، وتزداد هذه الأهمية وتلك الخطورة متى علمنا أن من أصحاب هذا الرأى نساء وفتيات . وقبل أن نتناول هذه الفئة الراضية تماما لتعليم المرأة فى محاولة للكشف عن بعض المتغيرات المرتبطة برأيها هذا . نعطى لمحة سريعة عن الموقف عموما من تعليم المرأة واستمرارها فى التعليم باعتباره أحد العناصر الأساسية فى مكون تعليم المرأة كقيمة والذى يعد أحد مكونات مؤشر القيم المرتبطة بالتنمية .

بناء على بيانات هذا المسح تبين لنا أن النسبة الغالبة هى المؤيدة لاستمرار الفتاة فى تعليمها مثل الفتى تماما ، حيث بلغت هذه النسبة فى الحضر ٨٣٪ بينما انخفضت فى الريف إلى ٦٩٫٦٪ وفى الجانب الآخر من هذا الموقف ، جاءت نسبة الراضين لتعليم المرأة أصلا ، أعلى فى الريف ١٥١٪ منها فى الحضر ٩٤٪ .

وبين الفريق المؤيد لاستمرار الفتاة فى تعليمها تماما مثل الفتى والفريق الراض تماما لتعليمها ، يقف فريق آخر موقفا وسطا ، فهو لا يؤيد الرأى الأول ولا يأخذ بالرأى الثانى ، وإنما يرى أن تتعلم المرأة على أن تقف فى تعليمها عند مرحلة معينة ، ١١٦٪ فى عينة الحضر و ١٥٣٪ فى عينة الريف .

وقد اهتم البحث بمعرفة رأى الموافقين على استمرار الفتاة فى التعليم ،
والذين رأوا أن تستمر فى تعليمها حتى مرحلة معينة بالنسبة للمرحلة التى يرون
أن تصل إليها الفتاة فى تعليمها .

وقد كان من اللافت للنظر ماذهبت إليه نسبة لا بأس بها فى كل من عينة
الحضر وعينة الريف من استمرار الفتاة فى التعليم إلى أعلى مرحلة ، وهى
مرحلة الدكتوراه ، وقد بلغت هذه النسبة فى عينة الحضر ١٥٤٪ وفى عينة
الريف ٦٣٪ .

وفى مقابل هذه الصورة التى تعكس موقفا إيجابيا تماما من تعليم المرأة ،
نجد أن هناك من لا يزال يرى أن يكتفى بتعليم المرأة عند مستوى التعليم
الأساسى .

البعض رأى أن يكتفى بتعليمها حتى الحصول على الشهادة الابتدائية -
١٨٪ فى عينة الحضر و ٥٥٪ فى عينة الريف - والبعض الآخر رأى ألا تستمر
فى تعليمها متى حصلت على الشهادة الإعدادية - ٢٢٪ فى عينة الحضر
و ٦٣٪ فى عينة الريف .

وفى الوقت الذى أوضح فيه التحليل الإحصائى تحيز عينة الريف ضد
استمرار الفتاة فى التعليم لما بعد مرحلة التعليم الإعدادى ، وأيضاً بالنسبة لمن
رأوا أن يقف تعليم الفتاة متى حصلت على شهادة متوسطة - ٢٤٧٪ فى عينة
الريف ، فى مقابل ١٤٤٪ فى عينة الحضر - نجد أن نسبة مرتفعة من عينة
الريف تؤيد استمرار الفتاة فى التعليم حتى حصولها على شهادة جامعية
٥٣٣٪، بل وحتى الحصول على شهادة أعلى من الشهادة الجامعية ٦٣٪ .
ورغم ذلك فلا يزال الموقف من تعليم المرأة ، ومن استمرارية المرأة فى التعليم ،

أكثر إيجابية فى المجتمع الحضرى منه فى المجتمع الريف ، حيث تصل نسبة الذين يذهبون إلى ضرورة أن تستمر المرأة فى تعليمها حتى نهاية التعليم الجامعى على الأقل ، وأن تستمر لما بعد التعليم الجامعى ٧٩٢٪ فى عينة الحضر ، فى مقابل ٥٩٩٪ فى عينة الريف . ورغم ذلك فلا تزال هناك حقيقة أن نسبة ، ولو ضئيلة ، من سكان الحضر وسكان الريف تقف ضد تعليم المرأة تماما ، ونسبة أخرى ترى الاكتفاء باعطائها الحد الأدنى من التعليم .

السؤال الأول الذى يتبادر إلى أذهاننا هو هل موقف هذه الفئة من تعليم المرأة ، هو موقفها من التعليم عموما ؟ أى هل التعليم لا يمثل قيمة مبتغاة لديها؟ سواء كان ذلك بالنسبة لتعليم المرأة أو تعليم الرجل ؟ . تكشف لنا نتائج هذا المسح ضالة نسبة الذين يرون الاكتفاء بتعليم الفتى حتى مرحلة الحصول على الشهادة الابتدائية أو الشهادة الإعدادية ، متى قورنت بنسبة الذين ذهبوا إلى هذا الرأى بالنسبة لتعليم الفتاة حيث بلغت هذه النسبة فى الحضر ٠٦٪ وفى الريف ٢٥٪ بالنسبة للفتى ، فى مقابل ٤١٪ فى الحضر و ١١٨٪ فى الريف بالنسبة للفتاة .

وفى الوقت ذاته ترتفع نسبة الذين ذهبوا إلى أن يستمر الشاب فى التعليم لما بعد التعليم الجامعى فى عينة الحضر إلى ٣٣٤٪ ، وفى عينة الريف إلى ١٦٦٪ ، فى مقابل ١٨٥٪ فى عينة الحضر ، و ٦٦٪ فى عينة الريف بالنسبة لاستمرار الشابات فى تعليمهن إلى هذه المرحلة . ومن ثم يمكننا من خلال استقراء هذه النتائج القول بأنه لا يزال هناك تحيز ضد تعليم المرأة متى قارنا الموقف من تعليم الفتى بالموقف من تعليم الفتاة . ورغم ذلك فإن الاتجاه الغالب يرى أهمية تعليم المرأة واستمرارها فى التعليم إلى مرحلة التعليم الجامعى على

الأقل ، وإن كان هذا الاتجاه أوضح فى المجتمع الحضرى منه فى المجتمع الريفى .

وحتى لا نقف عند النتيجة العامة التى تذهب إلى أن المجتمع عموما أكثر تحيزا ضد تعليم الفتاة منه بالنسبة لتعليم الفتى ، أو أن المجتمع الريفى أكثر تحيزا ضد تعليم المرأة من المجتمع الحضرى ، فإنه لابد من النظر فى علاقة هذا الموقف بمتغيرات أخرى تتخطى طبيعة المجتمع إلى خصائص هذه الفئة سواء تلك الفئة التى تقف ضد تعليم المرأة تماما ، أو تقصره على مرحلة التعليم الأساسى ، أو تلك الفئة التى تقف مع حق المرأة فى الوصول إلى أعلى مراحل التعليم وهو التعليم الجامعى وما بعد التعليم الجامعى .

لعل أول ما يخطر على ذهننا هو محاولة الإجابة على التساؤل التالى ، هل الرجل أكثر تحيزا ضد تعليم المرأة من المرأة نفسها ؟ .

توضح لنا نتائج هذا المسح أن نسبة الذكور رجالا وشبابا الذين رأوا ألا تتعلم المرأة فى عينة الحضر ٦٧٪ وترتفع فى عينة الريف إلى ١٦٣٪ ، بينما انخفضت هذه النسبة بين الإناث إلى ٤٢٪ فى عينة الحضر ، وبلغت فى عينة الريف ١٤٢٪ وقد أوضح التحليل الإحصائى دلالة هذه الفروق بين كل من الذكور والإناث فى كل من الريف والحضر ، الأمر الذى يدعونا إلى القول بأن رفض تعليم المرأة يأتى أساسا من جانب الرجل أكثر منه من جانب المرأة ، سواء كان ذلك فى مجتمع حضرى أو فى مجتمع ريفى .

وإذا أخذنا الموقف الآخر الذى يقف موقفا إيجابيا من تعليم المرأة نجد أن نسبة الذكور الذين رأوا أن تستمر المرأة فى تعليمها حتى الحصول على شهادات جامعية على الأقل بلغت ٧٤٨٪ فى عينة الحضر و ٥٦٧٪ فى عينة الريف ،

بينما بلغت نسبة الإناث اللاتي ذهبن إلى هذا الرأي ٨٢٧٪ فى عينة الحضر و٦٢٪ فى عينة الريف . ويوضح لنا التحليل الاحصائى بالنسبة لهذه البيانات أيضا انحياز المرأة لحق المرأة فى التعليم إلى أعلى المراحل ، مقارنة بموقف الرجل من هذا الحق .

ولعل السؤال الثانى الذى يطرح نفسه علينا هو هل جيل الأبناء أكثر تفهما لحق المرأة فى الاستمرار فى التعليم إلى أعلى مراحل من جيل الآباء ؟ .

توضح لنا بيانات هذا المسح أن نسبة الأبناء الذين ذهبوا إلى ضرورة أن تستمر المرأة فى تعليمها بلغت ٨٠.٣٪ فى عينة الحضر ، و٦٥.٨٪ فى عينة الريف ، بينما بلغت هذه النسبة من الآباء من الجنسين ٨٤.٣٪ فى عينة الحضر و٧٠.٧٪ فى عينة الريف .

إلا أنه من اللافت للنظر أنه داخل عينة الشباب فإن الموقف من استمرار الفتاة فى التعليم أكثر ايجابية بين الشباب من الإناث ، عنه بين الشباب من الذكور ، سواء كان ذلك على مستوى عينة الحضر أو على مستوى عينة الريف وهو ما يتفق مع النتيجة السابقة الخاصة بالانحياز مع حق المرأة فى التعليم وفى استمرارها فيه أو الانحياز ضد هذا الحق من جانب كل من المرأة والرجل .

ثانيا ، التعليم المناسب للمرأة ،

اهتم هذا المسح بالتعرف على موقف الأفراد من تعليم المرأة فى أحد أبعاده الهامة ، وهو البعد الخاص بنوع التعليم المناسب للمرأة . هل كل أنواع التعليم مناسبة للمرأة ؟ أم أن هناك أنواعا من التعليم تناسب المرأة وأنواعا أخرى لا تناسبها ؟ ورغم بساطة هذا التساؤل المطروح إلا أن من شأنه أن يكشف ليس فقط عن تعليم المرأة كقيمة فى المجتمع ، بل يكشف أساسا عن

صورة المرأة فى المجتمع ، وعن تصور هذا المجتمع لقدراتها وإمكاناتها واستعداداتها ومن ثم عن الدور المتوقع منها وبالتالى إسهاماتها فى عملية التنمية .

وقد كشفت بيانات هذا المسح عن انقسام الآراء فى كل من الريف والحضر إلى فريق يرى أن كل أنواع التعليم مناسبة للمرأة - ٤٩٪ فى عينة الحضر و ٤٨٪ فى عينة الريف - وفريق يرى أن هناك أنواعا من التعليم تناسب المرأة وأنواعا أخرى لا تناسبها - ٥٠.٨٪ فى عينة الحضر و ٥١.٤٪ فى عينة الريف .

ولعل من أهم النتائج التى كشفت عنها تحليل الإجابة على ذلك السؤال هو انحياز الرجال ضد المرأة فى هذا الصدد ، إذا اعتبرنا رفضهم لمقولة أن المرأة تناسبها كل أنواع التعليم مثلها فى ذلك مثل الرجل انحيازا ضد المرأة .

فقد بلغت نسبة الذين رأوا أن هناك أنواعا معينة من التعليم تناسب المرأة ، وبالتالى ليست كل أنواع التعليم مناسبة للمرأة بين الذكور فى الحضر ٥٧٪ وفى الريف ٥٩٪ ، بينما انخفضت هذه النسبة بين الإناث فى الحضر إلى ٤٥.٢٪ ، وبين الإناث فى الريف إلى ٤٥.٨٪ . ورغم انخفاض هذه النسبة بين الإناث عموما بين الرجال ، إلا أنها لا تزال نسبة مرتفعة وهامة ، تتضاعف أهميتها ، متى كانت انعكاسا لصورة المرأة عن ذاتها وقدراتها واستعداداتها أو تصورها لدورها فى المجتمع ، وليست مجرد انعكاسا لفرص العمل المتاحة أمام المرأة فى المجتمع وارتباطها بنوعيات معينة من التعليم .

ويعد انحياز جيل الشباب من الأبناء ذكورا وإناثا للرأى الذى يذهب إلى أن هناك أنواع معينة من التعليم تناسب الفتاة أكثر ، أو إلى أنه ليست كل أنواع التعليم مناسبة لها ، عن جيل الآباء من الذكور والإناث ، يعد مؤشرا خطيرا

على الموقف من تعليم المرأة وعن صورة المرأة وقدراتها واستعداداتها ومن ثم الدور المتوقع منها فى عملية التنمية . وينطبق هذا القول على فئة الشباب سواء كانوا ذكورا أو إناثا . وفى المجتمع الحضرى بلغت نسبة الذين ذهبوا إلى هذا الرأى بين الآباء ٥٢٣٪ وبين الأمهات ٤٢٤٪ بينما ارتفعت هذه النسبة بين الأبناء من الذكور إلى ٦٤٪ وبين البنات من الإناث إلى ٥٢٩٪ .

ونفس الوضع نجده يتكرر فى المجتمع الريفى فبينما بلغت نسبة الذين ذهبوا إلى القول بأنه ليست كل أنواع التعليم مناسبة للمرأة بين الآباء ٥٣٪ وبين الأمهات ٤٤٪ ، ارتفعت هذه النسبة بين الأبناء من الذكور إلى ٦٩٪ وبين البنات من الإناث إلى ٥٩٪ .

المكون الثانى: عمل المرأة كقيمة :

لم يكتف هذا المسح بالتعرف على الموقف من تعليم المرأة ، أو بقول آخر كشف مدى انتشار قيمة تعليم المرأة ، بل أهتم أيضا برصد الموقف من عمل المرأة ، ومن ثم التعرف على مدى التمسك بقيمة عمل المرأة وقد تم تناول هذه القيمة من خلال ثلاثة أبعاد أو ثلاثة عناصر أساسية تشكل معا مكون عمل المرأة كقيمة .

البعد الأول يتناول الموقف من عمل المرأة عموما ، من حيث الموافقة على اشتغال المرأة ، أو عدم الموافقة على اشتغالها ، مع التعرف على الأسباب التى يستند عليها أصحاب كل موقف من هذين الموقفين .

البعد الثانى يتناول دور المرأة كأمراة عاملة فى مقابل دورها كزوجة وأم .

والبعد الثالث يتناول طبيعة الأعمال التى تناسب المرأة وتلك التى لا

تناسبها، ومن خلالها يستدل على بعض أبعاد صورة المرأة لدى المؤيدين لاشتغالها ببعض الأعمال والرافضين لذلك .

أولا ، اشتغال المرأة .

أوضحت بيانات هذا المسح أن نسبة عالية من أفراد المجتمع سواء فى المجتمع الحضرى أو المجتمع الريفى ترفض تماما اشتغال المرأة . فعلى مستوى المجتمع الحضرى بلغت هذه النسبة ٤١% ، بينما ارتفعت فى المجتمع الريفى إلى ٤٨٧% . وفى مقابل هذه المجموعة التى رفضت تماما اشتغال المرأة ، ذهبت مجموعة أخرى إلى تعليق عمل المرأة على الظروف . فهناك ظروف قد تدفع المرأة إلى العمل وظروف أخرى قد تمنعها من العمل . إلا أن هذه النسبة تعد نسبة ضئيلة نسبيا - ١٠.٨% فى عينة الحضر و ٨% فى عينة الريف - إذا قيست نسبة الذين وافقوا على اشتغال المرأة والتى بلغت فى المجتمع الحضرى ٤٨٩% وفى المجتمع الريفى ٤٢٨% .

وتوضح بيانات المسح أن عدم الموافقة على اشتغال المرأة يأتى من جانب الرجال أكثر منه من جانب النساء . فقد بلغت نسبة الذكور رجالا وشبابا الذين رفضوا اشتغال المرأة ٥٤٣% فى الحضر ، و ٤٥٩% فى الريف . بينما انخفضت نسبة الإناث اللائى لم يوافقن على اشتغال المرأة إلى ٢٩٤% فى عينة الريف وإلى ٢٨٦% فى عينة الحضر . ولكن تظل مع ذلك حقيقة أن نسبة عالية جدا من الشباب الذكور ترفض اشتغال المرأة حيث وصلت هذه النسبة فى عينة الحضر إلى ٥٦٧% ، وارتفعت فى عينة الريف إلى ٦١% .

ومن اللافت للانتباه أيضا أن نسبة مرتفعة من الشباب من الإناث ترفض

اشتغال المرأة حيث تصل هذه النسبة فى الحضر إلى ٢٢,٤٪ وترتفع فى الريف إلى ٣٦٪ .

ولعل فى التعرف على الأسباب التى يبيدها كل من الموافقين على اشتغال المرأة ، والرافضين لاشتغالها ، يلقي مزيدا من الضوء على موقف كل فريق ، ومن ثم على عمل المرأة كقيمة فى المجتمع .

كان المبرر الذى أبداه غالبية الرافضين والرافضات لمبدأ اشتغال المرأة هو لكى تتفرغ المرأة لدورها كربة أسرة وزوجة وأم . وقد بلغت نسبة الذين فسروا رفضهم لعمل المرأة بهذا السبب ٧٦,٨٪ فى عينة الحضر بينما انخفضت فى عينة الريف إلى ٧٠,٨٪ . أما بقية الأسباب أو المبررات لرفض عمل المرأة فلم يحظ أى منها بنسبة معقولة سوى رأى الذى بنى رفضه لعمل المرأة على أساس أنه من العيب أن تعمل المرأة . وقد بلغت نسبة من ذهب إلى هذا الرأى ١٠,٥٪ فى عينة الحضر وارتفعت فى عينة الريف إلى ١٧,٧٪ .

وفى مقابل هذا الموقف السلبي من عمل المرأة ، وتصور دور المرأة قاصرا على رعاية شئون البيت والأسرة ، نجد أن المبررات التى يسوقها الذين يؤيدون عمل المرأة ، تضع الأسباب الاقتصادية فى مقدمة أسباب موافقتهم على اشتغال المرأة ، حيث ذهب ٧٣,٧٪ من عينة الحضر و ٧٧,٣٪ من عينة الريف، إلى أن أهم سبب لموافقتهم على اشتغال المرأة هو مساهمتها فى نفقات الأسرة ، وهو رأى يعكس نظرة إلى دور المرأة كعضو مشارك ومسئول عن إعاشة الأسرة . مثلها فى ذلك مثل الرجل . ويجانب هذا الرأى ذكر البعض أسبابا ومبررات ترتبط بالمرأة لا بدورها فى الأسرة من ذلك أن العمل من شأنه أن يثبت وجودها، أو يجعلها تستفيد من تعليمها ، وتشغل وقتها ، أو ليكون لها دخل خاص بها ،

وقد بلغت نسبة هؤلاء ٢٢,٨٪ فى عينة الحضر و ٢,٠٪ فى عينة الريف .

أما نسبة الذين تخطت رؤيتهم لعمل المرأة العائد من هذا العمل على المرأة نفسها أو على أسرتها من حيث كونها مشاركة فى دخل الأسرة إلى العائد منه على المجتمع فلم تتعد هذه النسبة ٣,٦٪ فى عينة الحضر ، ٢,٦٪ فى عينة الريف .

ثانيا ، عمل المرأة فى مقابل دورها كزوجة وأم ،

بجانب النسبة المرتفعة التى رفضت تماما عمل المرأة سواء فى عينة الحضر والتى بلغت ٤١,٥٪ أو فى عينة الريف والتى بلغت ٤٨,٧٪ ، اهتم المسح بتحديد موقف المجموعة التى وافقت على عمل المرأة أو التى شرطت اشتغال المرأة أو عدم اشتغالها بظروف معينة . ومن ثم كان من الطبيعى أن تكون الخطوة التالية هى المفاضلة بين دور المرأة كزوجة فى نطاق مسئوليتها فى الأسرة ، ودور المرأة كأمراة عاملة فى نطاق مسئوليتها فى المجتمع .

وقد جاءت الإجابات لتوضح أن ١٧,٥٪ فى الحضر و ١٤,٢٪ فى الريف من الذين وافقوا على عمل المرأة أو ذكروا أنه يخضع للظروف فى كل من المجتمعين ، ذهبوا إلى أن بمجرد زواج المرأة عليها أن تمتنع عن العمل .

ولعل من اللافت للنظر ، وعلى عكس ما كان متوقعا ، ارتفاع هذه النسبة بين جيل الشباب من الأبناء ذكورا وإناثا عن جيل آبائهم وأمهاتهم بشكل ملحوظ فبينما بلغت نسبة الآباء ذهبوا إلى هذا رأى ١٦,٦٪ فى عينة الحضر ، ارتفعت هذه النسبة بين الأبناء من الذكور إلى ٣١,٢٪ . وفى عينة الريف بلغت هذه النسبة بين الآباء ١١,٦٪ بينما ارتفعت بين الأبناء من الذكور إلى ٢٣,٩٪ .

ولم يختلف الوضع عن هذا بالنسبة للمرأة ، فبينما كانت نسبة الأمهات اللاتي رأين أن تتوقف المرأة عن العمل بمجرد زواجها ١١٢٪ فى عينة الحضر، و١٣٪ فى عينة الريف ، ارتفعت هذه النسبة بين جيل الأبناء من الإناث إلى ٢٣٨٪ فى عينة الحضر ، وإلى ١٦٣٪ فى عينة الريف .

وبدلنا التحليل الإحصائى أن الموقف من رفض عمل المرأة بعد زواجها بين جيل الشباب عموما ذكورا وإناثا أكثر وضوحا فى الحضر ٢٧٪ منه فى الريف ١٩٪ .

وإذا كان المسح قد أوضح لنا أن ما يقرب من نصف العينة التى وافقت على عمل المرأة أساسا أو اشترطت توافر ظروف معينة لعملها سواء فى الريف أو فى الحضر ، أما أنها رفضت تماما استمرار المرأة فى عملها بعد الزواج ، أو علقت ذلك على ظروف معينة ، فإن النصف الآخر من العينة أكد على ضرورة استمرار المرأة فى عملها بعد الزواج إلا أنه يلاحظ أن أقل نسبة ذهبت إلى هذا الرأى كانت بين الشباب من الذكور فى كل من الريف - ٣٩٨٪ والحضر ٣٣٪.

وفى إطار المقابلة بين اشتغال المرأة أو تفرغها لدورها كزوجة ، حاول المسح أن يستبعد الحاجة الاقتصادية كدافع وحيد لاستمرار المرأة فى عملها لذلك طرح سؤالاً للاختيار بين الزواج من شخص غنى يشترط عدم اشتغال الزوجة ، وبين رفض هذا الزوج حرصا على العمل . وقد اقتصر توجيه هذا السؤال بالطبع إلى الذين رأوا استمرار المرأة فى العمل بعد الزواج أو أخضعوا ذلك للظروف . وقد جاءت نتائج الإجابة على هذا السؤال لتعكس موقفا سلبيا من عمل المرأة حيث ذهبت أغلبية هؤلاء - ٦٣٣٪ فى عينة الحضر و ٦٦٧٪ فى عينة الريف إلى ترجيح الزواج من شخص غنى على العمل .

كذلك اهتم هذا المسح بالتعرف على الموقف من عمل المرأة بعد الإنجاب فمن بين الموافقين على عمل المرأة بعد الزواج أو الذين لم يعطوا موافقة صريحة على ذلك بل علقوا رأيهم على الظروف أو حسب الظروف على حد قولهم ، وجه إليهم سؤال عن رأيهم فى استمرار المرأة فى العمل بعد أن تنجب طفلا أو أطفالا جاءت الإجابات لتوضح أن ٢٩٧٪ من عينة الحضر و ٢١٢٪ من عينة الريف ، من الذين وجه إليهم هذا السؤال ، ذهبوا إلى ضرورة أن تترك المرأة عملها بعد أن يصبح لديها أطفال . أما نسبة الذين أيدوا استمرارها فى العمل فقد بلغت ٣٤٤٪ فى عينة الحضر و ٣٨٨٪ فى عينة الريف . أما غالبية أفراد العينة الذين وجه إليهم هذا السؤال فقد رأت أن استمرار المرأة فى العمل بعد الإنجاب أو توقفها عنه يتوقف على الظروف . وقد بلغت هذه النسبة ٣٥٩٪ فى عينة الحضر و ٤٠٪ فى عينة الريف .

وليزيد من تحديد الموقف من عمل المرأة طرح على جميع من رفض أن تعمل المرأة بعد الزواج سؤال مفاده إذا وجد من يرعى شئون البيت والأولاد فهل توافق على عمل المرأة ؟ وقد جاءت الإجابات لتوضح أن الغالبية توافق على عمل المرأة فى هذه الحالة ، إذ بلغت نسبة الموافقة على هذا رأى ٦٥٪ فى عينة الحضر و ٧٤٪ فى عينة الريف ، وهى نتيجة على جانب عظيم من الأهمية . ولكن تظل مع ذلك حقيقة أن هناك ٣٤٪ فى عينة الحضر و ٢٥٦٪ فى عينة الريف يرفضون تماما اشتغال المرأة بعد الزواج رغم وجود من يرعى شئون الأسرة . ومع ذلك فلا تزال هناك نسبة مرتفعة من الذين أيدوا عمل المرأة بعد الزواج أو علقوا ذلك على توافر ظروف معينة أو عدم توافر ظروف معينة ترى أن المرأة قادرة على التوفيق بين مسئوليتها فى العمل ومسئوليتها فى الأسرة . وقد بلغت هذه النسبة ٧٤٪ فى عينة الحضر فى مقابل ٦٤٪ فى عينة الريف فى

حين انخفضت نسبة الذين ذكروا أنها لا تستطيع ذلك إلى ٤٣٪ فى عينة الحضر و ٣٦٪ فى عينة الريف .

ثالثا ، الأعمال التى تناسب المرأة والأعمال التى لا تناسبها ،

حرص هذا المسح على التعرف على تصور أفراد العينة - الذين وافقوا على اشتغال المرأة بون تحفظ ، أو الذين وافقوا على ذلك فى إطار ظروف معينة - عن طبيعة الأعمال التى تناسب المرأة وتلك التى لا تناسبها والأسباب التى يبدونها لعدم مناسبة تلك الأعمال للمرأة .

وقد تضمنت قائمة الأعمال مهنا تقليدية ، ومهنا وأعمالا لم تبدأ المرأة فى ممارستها إلا منذ وقت قريب ، وأعمالا أخرى لا تمارسها المرأة أو تعد ممارستها محبودة للغاية .

وقد جاءت النتائج فى جملتها مؤيدة تأييدا يكاد يكون شبه تام لعمل المرأة كمدرسة - ٩٧٪ فى الحضر و ٩٨٪ فى الريف، وكطبيبة - ٩٦٪ فى الريف - وكسكرتيرة .. ٩٥٪ فى الحضر و ٩٦٪ فى الريف . وقد اتضح هذا التأييد شبه التام فى أن أكثر من ٩٥٪ من العينة سواء فى الريف أو الحضر الموافقين على اشتغال المرأة بعامة قد أيدوا عملها فى هذه المهن .

كذلك هناك مهن أخرى تراوحت نسبة المؤيدين لعمل المرأة بها ما بين ٨٥٪ و ٩٥٪ سواء فى عينة الريف أو فى عينة الحضر من ذلك مثلا مهنة التمريض حيث بلغت نسبة الذين أيدوا اشتغال المرأة بمهنة التمريض ٨٦٪ فى عينة الحضر ، بينما ارتفعت إلى ٩٣٪ فى عينة الريف .

ومن اللافت للنظر أيضا أن بعض الأعمال غير التقليدية أو التى لم يتعد عدد

النساء اللاتي عملن بها منذ استطاعت المرأة أن تتولاها أصابع اليد الواحدة ،
وقد حظيت أيضا بنسبة عالية للمؤيدين لاشتغال المرأة بها ومنها العمل كوزيرة -
٩٢٪ في الحضر و ٩٣٪ في الريف - والعمل كسفيرة - ٨٧٪ في
الحضر و ٩٢٪ في الريف .

كذلك حظى اشتغال المرأة بالعمل الصناعي " عامل في مصنع " بنسبة
مرتفعة من التأييد وصلت في عينة الريف إلى ٩١٪ وفي عينة الحضر إلى
٨٣٪ . تلى هاتين النسبتين نسب المؤيدين لاشتغال المرأة بالمحاماة -
٩٢٪ في الريف و ٨٧٪ في الحضر ، ثم نسبة الموافقين على عمل المرأة
مهندسة مباني - ٨٦٪ في الريف و ٧٤٪ في الحضر .

أما الأعمال التي لم تحظ بنسبة عالية من تأييد اشتغال المرأة بها فقد
اقتصرت على عملها ضابطة شرطة - ٥٥٪ في عينة الحضر و ٦٦٪ في
عينة الريف - وعملها كقاضية ٥٠٪ في عينة الحضر و ٦٤٪ في عينة
الريف .

ولعل في التعرف على الأسباب التي أبداها الرافضون لعمل المرأة في بعض
المهن يلقي مزيدا من الضوء على الموقف من عمل المرأة .. هل يرجع رفض
الموافقة على اشتغالها بمهن معينة دون غيرها إلى تصور معين لقدرات المرأة ؟
أم إلى رفض المجتمع وعدم استساغته لقيام المرأة بهذه الأعمال ؟ أم يرجع إلى
الصورة الذهنية عن المرأة كشخص يحتاج لحماية أم إلى غير ذلك من الأسباب ؟ .

جاء المبرر الخاص بأن قدرات المرأة لا تتناسب هذا العمل ، في مقدمة
المبررات التي ساقها الرافضون لعمل المرأة كقاضية ، وكضابطة شرطة ،
كمهندسة مباني ، وكحامية ، وكعاملة في مصنع .

بينما جاء مبرر الرفض الذى استند إلى أن طبيعة هذا العمل تتطلب وجود المرأة لفترات طويلة خارج المنزل ، فى مقدمة المبررات التى ساقها الرافضون لعمل المرأة كطبيبة وكسفيرة . وجاء مبرر أن المجتمع لا يرحب بعمل المرأة فى هذا المجال فى مقدمة المبررات التى ساقها الرافضون لاشتغال المرأة بالتمريض ، يليه المبرر الخاص بأن طبيعة هذا العمل تتطلب وجود المرأة لفترات طويلة خارج بيتها .

ويلاحظ أن نسبة الرافضين لعمل المرأة فى مهنة معينة على أساس أنها تتيح لها فرصة الاختلاط بالرجال تكاد تكون نسبة ضئيلة للغاية ويمكن تفسير ذلك بأن هؤلاء (الذين يرفضون اختلاط المرأة بالرجل) يرفضون عمل المرأة أصلا . ولعل فى تناولنا للمبررات التى ساقها الرافضون لكل من عمل المرأة فى الشرطة " ضابطة شرطة " وفى القضاء " قاضية " ما يلقى مزيدا من الضوء على الموقف من عمل المرأة ، حيث أن هاتين المهنتين استحوذتا على أكبر نسبة من الرافضين لاشتغال المرأة بهما .

بالنسبة لعمل المرأة ضابطة للشرطة جاء الرفض أساسا على النحو التالى:
قدرات المرأة لا تناسب هذا العمل ٥١٢٪ ، ووجود من يقوم بهذا العمل " أى الرجل " ٢٨٧٪ ، وأن هذا العمل يعرضها للخطر ٣١٢٪ فى عينة الحضر . وجاءت أيضا بنفس الترتيب فى عينة الريف ، حيث بلغت نسبة من رأوا أن قدرات المرأة لا تناسب عملها كضابطة شرطة ٥١٨٪ ، ومن ذهبوا إلى وجود من يقوم عنها بهذا العمل ٣١٣٪ ، و إلى أن هذا العمل يعرضها للخطر ٢٣٧٪.

وأخيرا جاء مبرر أن المجتمع لا يرحب بعمل المرأة فى هذا المجال وذلك

بالنسبة لأهم سبب ذكره الراضون لعمل المرأة كضابطة شرطة والبالغ نسبتهم
فى عينة الحضر ١٦٦٪ ، وفى عينة الريف ١٦٤٪ .

ولم تحظ مبررات رفض عمل المرأة كضابطة شرطة بسبب وجود اختلاط
بين الرجل والمرأة فى هذا العمل ، أو أنه عمل يتطلب تواجدها لفترات طويلة
خارج المنزل ، بنسبة عالية سواء كان ذلك فى عينة الريف أو فى عينة الحضر .

وإذا انتقلنا إلى المبررات التى ساقها الموافقون على عمل المرأة ، ولكن
الراضين فى الوقت ذاته لعملها كقاضية ، نجد أن مبرر أن قدرات المرأة لا
تناسب هذا العمل تأتى فى مقدمة هذه المبررات - ٥٢٥٪ فى عينة الحضر و
٤٤٤٪ فى عينة الريف - يليها مبرر وجود من يقوم بعدا العمل " أى الرجل " -
٢٤٨٪ فى عينة الحضر و ٢٨٤٪ فى عينة الريف - كذلك احتل القول بأن
المجتمع لا يرحب بعمل المرأة فى هذا المجال موقفا واضحا بين المبررات التى
أبدت لرفض عمل المرأة كقاضية ، حيث بلغت النسبة فى عينة الحضر ١٢٨٪ ،
وفى عينة الريف ١٨٣٪ .

إذا كان العرض السابق للموقف من اشتغال المرأة بأعمال ومهن معينة ،
يعكس لنا هذا الموقف على مستوى عينة الريف وعينة الحضر ككل ، فإن المقارنة
بين موقف كل من الرجال والنساء وموقف كل من الآباء والأمهات من جانب ،
وموقف أبنائهم من جانب آخر ، أو المقارنة بين جيل الآباء والأمهات من جانب ،
وأبنائهم من جانب آخر ، أو المقارنة بين جيل الآباء ، وجيل الأبناء من الشباب
بقول آخر ، يلقي مزيدا من الضوء على الموقف من اشتغال المرأة بمهن تعتبر
تقليدية ، وأخرى غير تقليدية ، أو مهن بدأت المرأة حديثا فى الاشتغال بها أو
تطالب بالاشتغال بها .

إذا نظرنا إلى مهنة التدريس نجد أنه لا توجد أى فروق بين النساء والرجال أو بين جيل الشباب وجيل آبائهم وأمهاتهم ، بالنسبة للموقف من تأييد اشتغال المرأة بهذه المهنة سواء كان ذلك على مستوى عينة الريف أو على مستوى الحضر.

إلا أن الموقف يختلف تماما متى انتقلنا إلى المهن غير التقليدية حيث توضح البيانات أن المرأة أكثر انحيازاً مع عمل المرأة بهذه المهن عن الرجل . ويبدو ذلك بوضوح تام فى الموقف من اشتغال المرأة كمهندسة مبانى ، أو كضابطة شرطة ، أو كقاضية ، سواء كان ذلك على مستوى عينة الريف أو على مستوى عينة الحضر ،

إلا أن الموقف اللافت للنظر والمثير للاهتمام هو ما تكشف عنه بيانات هذا المسح بالنسبة لهذه الجزئية من أن جيل الشباب أكثر انحيازاً ضد عمل المرأة بهذه المهن من جيل آبائهم . ويبدو هذا بصورة أكثر وضوحاً إذا قارنا الموقف بين جيل الشباب من الذكور بجيل آبائهم . فبينما بلغت نسبة الموافقين على عمل المرأة كمهندسة مبانى بين الآباء فى عينة الحضر ٧٠.٣٪ ، بلغت بين الأبناء من الذكور ٥٨.٢٪ ، ونفس الوضع نجده فى عينة الريف حيث تصل النسبة بين الآباء إلى ٨٣.٩٪ ، بينما تنخفض بين الأبناء من الذكور إلى ٦٧.٧٪ . ويتكرر هذا الموقف بالنسبة لعمل المرأة كضابطة للشرطة وكقاضية ، فى كل من عينة الريف والحضر . ويكفى أن نلاحظ أن نسبة الموافقين على اشتغال المرأة بهاتين المهنتين كانت بين الآباء من الذكور فى عينة الحضر ٤٧.٧٪ و ٤٩.٧٪ على التوالى بينما انخفضت بين الشباب من الذكور إلى ٢٦.٩٪ و ٣٢.٣٪ على التوالى.

ويتكرر نفس الموقف فى عينة الريف ، حيث تصل نسبة الموافقة على عمل المرأة كضابطة شرطة إلى ٥٤٧٪ بين الآباء ، بينما تنخفض بين الشباب من الذكور إلى ٣٢٧٪ ، وتصل نسبة الموافقة على عمل المرأة كقاضية بين الآباء من الذكور فى عينة الريف إلى ٦٠٪ ، بينما تنخفض بين الشباب من الذكور إلى ٣٧٪ فى نفس المجتمع .

المكون الثالث : المشاركة كقيمة :

تعد المشاركة Participation أحد القيم الأساسية التى تؤكد على أهميتها أديبات التنمية ، كأحد المتطلبات الجوهرية لنجاح أى سياسة تنموية . وفى الوقت ذاته فهى تعد أحد المؤشرات الدالة على مدى ديمقراطية المجتمع من جهة ، ومقياسا لمدى انتماء أعضائه إليه أو اغترابهم عنه من جهة أخرى .

وعن قناعة تامة بأن المشاركة أسلوب للممارسة ينشأ عليه الفرد فى أسرته ، وينشأ عليه المواطن فى مجتمعه ، اهتم هذا المسح بمستويين للمشاركة : المشاركة على مستوى المجتمع بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية ، والمشاركة على مستوى الأسرة سواء كانت مشاركة فى المسؤوليات أو مشاركة فى الرأى واتخاذ القرار .

وفى معالجته لكل مستوى من هذين المستويين ، أى المشاركة على المستوى الكلى Macro (المجتمع) والمشاركة على المستوى الجزئى Micro (الأسرة) ، أهتم المسح برصد انعكاس كل من طبيعة المجتمع ريفيا كان أو حضريا ، ونوع المشاركين أو العازفين عن المشاركة نساء كانوا أم رجالا ، شبابا كانوا أو كهولا وشيوخا .. الخ على مدى المشاركة ونمطها .

أولا ، المشاركة على مستوى المجتمع ،

لم يقتصر هذا المسح على التعرف على مدى المشاركة السياسية ، بل أهتم أيضا كما أشرنا ، بصور المشاركة الأخرى سواء غلب عليها طابع المشاركة الاجتماعية أو الثقافية أو النقابية . الخ وقد جاءت النتائج فى جملتها لتعكس عزوفا من جانب المواطن المصرى عن المشاركة بكافة صورها . ولعل تناول كل نمط من أنماط المشاركة يوضح لنا ذلك .

١- المشاركة السياسية :

فى مجال المشاركة السياسية وضع المسح ثلاثة أنماط للمشاركة السياسية، النمط الأول ويعكس صورة للمشاركة الإيجابية تتمثل فى الانضمام لأحد الأحزاب ، والنمط الثانى ويتمثل فى حيازة المواطن لبطاقة انتخابية ، والنمط الثالث يتمثل فى اهتمام المواطن بالمسائل السياسية .

أ - العضوية فى أحد الأحزاب السياسية :

أوضحت نتائج هذا المسح عزوف المواطنين سواء فى الريف أو فى الحضر عن المشاركة السياسية التى قد يعد الانتماء الحزبى من أهم المؤشرات الدالة عليها . إذ بلغت نسبة غير المنضمين لأحد الأحزاب فى عينة الحضر ٩٦٩٪ وفى عينة الريف ٩٦١٪ ، أو بقول آخر فإن نسبة المنضمين الى التنظيمات الحزبية لم تتجاوز ٣٥٪ على مستوى العينة الكلية للبحث وهى نسبة بالغة الضالة .

وعلى عكس ماكان متوقعا من ارتفاع الوعى السياسى فى المجتمعات الحضرية عنه فى المجتمعات الريفية ، ومن ثم زيادة حجم المشاركة السياسية فى المجتمعات الأولى عنه فى الثانية ، جاءت نتائج المسح لتؤكد أن الوضع فى الريف

لا يختلف عنه فى الحضر بالنسبة لهذه الجزئية ، والتي قد تجد لها تفسيراً فى الدور الذى يلعبه النظام القبلى والعصبيات فى الريف وحرصها على التمثيل فى المؤسسات التشريعية (مجلس الشعب) والتنفيذية (وخاصة مجالس الحكم المحلى). وتبدو صورة المشاركة السياسية أكثر قتامة متى تناولناها من حيث مشاركة كل من النساء والشباب .

فقد أوضحت نتائج المسح أنه على الرغم من أن العزوف عن المشاركة السياسية (مقيساً هنا بالعضوية فى أحد الأحزاب السياسية) سمة شائعة فى المجتمع المصرى إلا أن الرجل أكثر إيجابية فى المشاركة من المرأة . فمن بين الإناث اللاتى شملتهن عينة المسح ، بلغت نسبة المنضمات منهن إلى أحد الأحزاب السياسية ٥.٠% ، وبلغت هذه النسبة فى عينة الحضر ٦.٠% وفى عينة الريف ٣.٠% . فى حين بلغت نسبة المنضمين إلى حزب من الأحزاب السياسية ٩.١% ، وبلغت هذه النسبة فى الحضر ٥.٧% وفى الريف ٣.٨% من بين الذكور الذين شملتهم عينة البحث سواء على مستوى المجتمع الكلى ، أو على مستوى كل من الحضر والريف .

وإذا انتقلنا إلى فئة الشباب إناثاً كانوا أم ذكوراً وجدنا أيضاً عزوفاً عن المشاركة من جانب هذه الفئة ، مقارنة بمدى مشاركة جيل أباء هؤلاء الشباب ، وتبدو هذه الصورة أكثر وضوحاً إذا قصرنا المقارنة على الآباء دون الأمهات .

بلغت نسبة مشاركة الشباب بالانضمام لأحد الأحزاب السياسية فى عينة الحضر ٢.١% ، وتبلغ هذه النسبة بين الشباب من الذكور ٢.٩% ، بينما تنخفض بين الشباب من الإناث إلى ١.١% ، فى الوقت الذى تصل هذه النسبة بين جيل الآباء إلى ٧.٢% تنخفض فيه بشكل حاد بين جيل الأمهات حيث تصل إلى ٤.٠% .

ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة لمشاركة الشباب فى عينة الريف عنه فى عينة الحضر ، إذ فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة الآباء المنضمين لأحد الأحزاب السياسية ١٠٪ ، انخفضت هذه النسبة بين جيل الشباب إلى ٢٨٪ ، حيث بلغت بين الشباب من الذكور ٤٠٪ ، وتدنّت بين الشباب من الإناث إلى ٣٠٪ .

نخلص من هذا إلى أن المشاركة السياسية مقيسة بالانضمام إلى عضوية حزب من الأحزاب ، تكاد تكون منعدمة سواء كان ذلك على مستوى المجتمع الحضرى ، أو على مستوى المجتمع الريفى ، وأن النساء أكثر عزوفا عن المشاركة من الرجال ، وأن جيل الأبناء من الشباب والشابات أيضا أكثر عزوفا عن ذلك من جيل الآباء .

ب - حيازة بطاقة انتخابية :

إذا كانت حيازة بطاقة انتخابية تمثل درجة أقل فى سلم المشاركة السياسية من الانضمام إلى حزب من الأحزاب ، إلا أنها تعكس خطوة إيجابية فى طريق المشاركة السياسية .

أوضحت نتائج المسح أن نسبة المواطنين الذين لديهم بطاقات انتخابية لا تزال نسبة ضئيلة سواء كان ذلك على مستوى عينة الحضر ١٧٢٪ أو على مستوى عينة الريف ٢١٪ .

إلا أن الملاحظ أن الاهتمام بحيازة بطاقة انتخابية كان أوضح بين الذكور عنه بين الإناث ، وبين جيل الآباء من بين جيل الأبناء ، وفى الريف عنه فى الحضر .

ففى الوقت الذى بلغت فيه نسبة الذكور شبابا ورجالا الذين لديهم بطاقة

انتخابية ٣٢٪ فى عينة الحضر و ٤٥٪ فى عينة الريف ، انخفضت هذه النسبة بشكل حاد بين الإناث من النساء الشابات إلى ٣٣٪ فى عينة الحضر ، وإلى ٢٪ فى عينة الريف .

وإذا قصرنا المقارنة على جيل الآباء وجيل الأبناء ، وجدنا أن نسبة مشاركة الشباب جميعا مقيسة بحيازتهم لبطاقة الانتخاب تصل إلى ٦١٪ فى الحضر و ٦٢٪ فى الريف فى حين أنها تصل فى جيل آبائهم وأمهاتهم إلى ٢٢٪ فى الحضر و ٢٥٪ فى الريف وترتفع إلى ٤٦٪ فى الحضر و ٥٩٪ فى الريف متى قصرنا المقارنة على جيل الآباء دون الأمهات .

إلا أن الملاحظ أنه رغم ضالة نسبة المشاركة هذه بين الإناث عموما إلا أن جيل الشابات منهن أقل مشاركة من جيل أمهاتهن .

٢- المشاركة فى مجالات اجتماعية أو ثقافية أو رياضية:

إذا انتقلنا من المشاركة السياسية بكافة درجاتها ، إلى المشاركة فى أنشطة اجتماعية أو ثقافية أو رياضية ، تبين لنا أن هناك أيضا عزوفا عن المشاركة فى هذه المجالات ، سواء كان ذلك على مستوى عينة الحضر ، أو على مستوى عينة الريف . وقد اكتفى هذا المسح برصد المشاركة على مستويين ، مستوى الانضمام إلى إحدى الهيئات أو المؤسسات التى تتيح ممارسة هذه الأنشطة ، والمستوى الآخر أكثر إيجابية وهو الممارسة الفعلية لأحد هذه الأنشطة أو بعضها . ولنتناول كلا من هذين المستويين للمشاركة .

الإنضمام إلى هيئة أو مؤسسة تمارس نشاطا ثقافيا أو اجتماعيا أو رياضيا،

بلغت نسبة المنضمين إلى إحدى الجمعيات أو النقابات أو النوادي أو إلى هيئة تمارس نشاطا اجتماعيا أو ثقافيا في عينة الحضر ١٤٦٪ ، وفي عينة الريف ٧٤٪ فقط .

ويلاحظ أن المرأة بصفة عامة ، سواء كانت زوجة أو أما أو ابنة ، أقل مشاركة في هذا المستوى من الرجل ، سواء كان زوجا أو أبا أو ابنا إذ بلغت نسبة مشاركة الإناث في عينة الحضر ٤٧٪ بينما بلغت نسبة مشاركة الذكور ٢٥٣٪ . وانخفضت نسبة مشاركة الإناث في عينة الريف إلى ٠٧٪ بينما بلغت هذه النسبة بين الذكور ١٥٦٪ .

كذلك أوضحت البيانات أن هذا النمط من المشاركة التي يعبر عنها مجرد الانضمام إلى إحدى المؤسسات أو الهيئات ، أكثر انتشارا بين جيل الآباء ٢٨٦٪ منه بين جيل الأبناء من الذكور ١٩٩٪ في الحضر . بينما جاء الوضع على العكس من ذلك في عينة الريف ، حيث بلغت نسبة مشاركة الآباء ١٣٦٪ ، بينما ارتفعت نسبة مشاركة الأبناء من الذكور إلى ٢٠٪ .

ولعل في تحديد هوية الجمعية أو النقابة أو النادي أو الهيئة التي يشترك فيها كل من هؤلاء يلقي مزيدا من الضوء على النتائج السابقة . حيث نجد تفسيراً لارتفاع نسبة مشاركة الآباء من الأبناء حيث تبين أن هذه المشاركة تأخذ شكل الانضمام لنقابات مهنية أو نقابات عمالية ينضم إليها العضو بحكم عمله أو مهنته ، حيث بلغت نسبة المنضمين إلى نقابات مهنية ٣٨٩٪ ونسبة المنضمين إلى نقابات عمالية ٣٦٢٪ في عينة الآباء أو الأزواج في الحضر ، في حين بلغت

فى عينة الأبناء من الذكور فى الحضر أيضا ٢٠.٨٪ و ٦.٧٪ على التوالى .

ونفس هذا الوضع نجده أيضا بالنسبة لعينة الريف حيث بلغت نسبة المنضمين لنقابات مهنية فى جيل الآباء ٥٨.١٪ فى مقابل ١٤.٧٪ فى جيل الأبناء ، وبلغت نسبة المنضمين لنقابات عمالية فى جيل الآباء ٢١.٣٪ فى مقابل ٢٪ فى جيل الأبناء .

ويعكس الوضع تماما بالنسبة للانضمام إلى النوادى الرياضية ، حيث ترتفع النسبة بين الأبناء عنها بين الآباء ، سواء كان ذلك فى الحضر أو فى الريف . فبينما بلغت نسبة الانضمام إلى النوادى الرياضية بين الآباء ٩.٧٪ فقط ، ترتفع بين الأبناء من الشباب الذكور إلى ٥٣.١٪ فى عينة الحضر . ونفس الوضع يتكرر بالنسبة لعينة الريف حيث تنخفض النسبة بين جيل الآباء إلى ٧.٧٪ ، بينما ترتفع فى عينة الأبناء من الشباب الذكور إلى ٥٣٪ . فإذا انتقلنا إلى الوضع بالنسبة للمرأة ، نجد أن هناك عزوفا واضحا من جانب المرأة عن المشاركة سواء كانت مشاركة فى أنشطة ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية ، وذلك على مستوى المجتمع حيث بلغت نسبة المشاركة بين النساء فى مثل هذه الأنشطة فى الحضر ٤.٧٪ ، وفى الريف ٠.٧٪ ، كما سبق أن أوضحنا .

وإذا تناولنا طبيعة الهيئة أو المؤسسة أو الجمعية اللاتى يشاركن فيها تبين لنا أن غالبية المشاركات من النساء فى الحضر يشاركن فى نقابات مهنية ٤٥.٩٪ وعمالية ٩.٤٪ . أما نسبة المشاركة فى النوادى التى تمارس أنشطة رياضية أو تمارس أنشطة أخرى بجانب النشاط الرياضى ، فقد بلغت هذه النسبة بينهن ٢٠٪ ، فى حين انخفضت نسبة المشاركة فى المجتمعات ذات النشاط الاجتماعى (جمعيات التنمية أو الرعاية الاجتماعية .. الخ) إلى ٢.٤٪ فقط ، بينما ارتفعت

هذه النسبة بين الرجال فى عينة الحضر أيضا إلى ٨٤٪ .

المشاركة الفعلية التى تأخذ شكل ممارسة للأنشطة ،

إذا انتقلنا إلى مستوى أكثر تحديدا للمشاركة بحيث لا يعد مجرد الانضمام إلى جمعية أو هيئة أو نادى أو مؤسسة تمارس نشاطا اجتماعيا أو ثقافيا أو رياضيا مؤشرا للمشاركة ، بل تتخذ ممارسة الأنشطة مؤشرا حقيقيا للمشاركة ، ازدادت الصورة أمانا قتامة ، حيث تصل نسبة الذين يمارسون أى شكل من أشكال هذه الأنشطة فى عينة الحضر ٥٥٪ ، وفى عينة الريف ٣٥٪ فقط .

ومع انخفاض النسبة العامة للمشاركة إلا أن الوضع بالنسبة للمرأة يعد بالغ السوء ، حيث تكاد تكون مشاركتها منعدمة تماما إذ تصل نسبة المشاركة بين الإناث فى الحضر ١٨٪ فى مقابل ٣-١٠٪ بين الذكور . وتصل نسبة المشاركة بين الإناث فى الريف إلى ٠.١٪ فى مقابل ٦-٧٪ بين الذكور .

وإذا قارنا بين نسبة المشاركة بين جيل الآباء وجيل الأبناء من الذكور ، اتضح لنا أن جيل الأبناء أكثر ميلا للمشاركة الايجابية التى تأخذ شكل الممارسة الفعلية لأحد الأنشطة من جيل الآباء ، سواء كان ذلك على مستوى عينة الريف أو على مستوى عينة الحضر .

ثانيا ، المشاركة على مستوى الأسرة ،

كما اهتم هذا المسح برصد مشاركة المواطنين على مستوى المجتمع الكلى، سواء اتخذت هذه المشاركة نمط المشاركة السياسية أو نمط المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية أو الثقافية .. الخ ، اهتم أيضا برصد مشاركة أعضاء

الأسرة على مستوى الحياة الأسرية . وقد اكتفى هذا المسح برصد أنماط معينة من المشاركة تتناول المشاركة فى ميزانية الأسرة ، المشاركة فى الأعمال المنزلية والمشاركة فى رعاية الأطفال والأبناء ، ومشاركة الأسرة فى قضاء وقت الفراغ ومشاركة الأسرة فى اتخاذ القرار متى صادفت أعضاء الأسرة مشكلة .

المشاركة فى نفقات المنزل ،

من بين الذين لديهم دخل يسمح بالمشاركة فى نفقات الأسرة تقاربت نسبة المشاركة فى كل من الريف والحضر حيث بلغت فى عينة الريف ٧٥٣٪ وفى عينة الحضر ٧٢١٪ .

ومن الطبيعى فى إطار القيم السائدة فى المجتمع ، أن تأتى نسبة المشاركة أعلى بين الذكور عنها بين الإناث ، سواء كان ذلك فى الريف أو فى الحضر ، إذ بلغت نسبة المشاركة بالنسبة للرجال والشباب من الذكور ٨٧٨٪ فى الحضر ، بينما ارتفعت فى الريف إلى ٩١٪ ، فى حين انخفضت نسبة مشاركة المرأة إلى ٣٨٥٪ فى الحضر ، وإلى ٣٣٧٪ فى الريف . ورغم أهمية هذه النتيجة من حيث كونها مؤشرا حقيقيا عن وضع المرأة فى المجتمع من خلال الأسرة كعضو مشارك حقيقى فى بعض المسئوليات التى يحرص المجتمع على اعتبارها مسئولية الرجل ، إلا أن معالجة هذه النتيجة لابد وأن تأتى من خلال ربطها بالطبقات الاجتماعية الاقتصادية أو الشرائح الاجتماعية الاقتصادية.

المشاركة فى الأعمال المنزلية ،

توضح لنا بيانات هذا المسح أن الأعمال المنزلية لا يزال ينظر إليها باعتبارها من مهام المرأة سواء كان المجتمع مجتمعا حضريا ، أو مجتمعا ريفيا ،

وأن هذا الوضع لم يتغير حتى بالنسبة لجيل الشباب ففى الوقت الذى ذكرت فيه ٩٣ر٢٪ من الشابات فى الريف ، و ٩٨ر٣٪ من الشابات فى الحضر ، أنهن يشاركن فى الأعمال المنزلية بلغت هذه النسبة بين الشباب فى الحضر ٢٠ر٧٪ وبين الشباب فى الريف ٢٦ر٨٪ . ولا يختلف الوضع كثيرا عن موقف آبائهم حيث بلغت نسبة الآباء الذين ذكروا أنهم يشاركون فى هذه الأعمال ٢٣ر٢٪ فى عينة الحضر ، وانخفضت إلى ١٩ر٢٪ فى عينة الريف . وإذا قارنا هذه النتائج بتلك الخاصة بمشاركة الرجل فى شراء لوازم الأسرة من السوق تبين لنا ارتفاع نسبة مشاركة الرجال حيث ارتفعت هذه النسبة بين الآباء أو الأزواج إلى ٩٦ر٢٪ فى الحضر وإلى ٧١ر٧٪ فى الريف ، كما ارتفعت أيضا النسبة بين الشباب من الذكور فى الحضر إلى ٥٦ر٢٪ وبين الشباب من الذكور فى الريف إلى ٦٣ر٤٪ . ومع ذلك لا تزال هذه إحدى مهام المرأة ومسئولياتها حيث بلغت نسبة الإناث اللاتي يقمن بها فى الحضر ٧٤ر٢٪ ونسبتهن فى الريف ٧٧ر٣٪ فى مقابل ٥٧ر٤٪ و ٦٩ر١٪ بين الذكور فى كل من الحضر والريف على التوالي .

المشاركة فى رعاية الأطفال بالأسرة ،

لا تزال أيضا مسئولية رعاية الأطفال فى الأسرة هى مسئولية المرأة كما توضح نتائج المسح ، إلا أنه يلاحظ ارتفاع فى نسبة مشاركة الرجل فى هذه المسئولية فى جيل الآباء ، وعزوف عن هذه المشاركة فى جيل الأبناء فبينما بلغت نسبة الآباء الذين ذكروا أنهم يشاركون فى رعاية الأبناء من الذكور إلى ١٨ر٩٪ فى عينة الحضر ، وإلى ٢٩ر٧٪ فى عينة الريف ، بينما ارتفعت هذه النسبة بين جيل الأبناء من الإناث إلى ٦٣ر٦٪ فى عينة الحضر وارتفعت إلى ٨٢ر١٪ فى عينة الريف .

المشاركة فى مساعدة الأبناء فى الأسرة فى عملية الاستدكار ،

توضح بيانات هذا المسح أنه على الرغم من مشاركة الآباء فى الحضر فى هذه المسئولية ، إلا أن نسبة الأمهات اللاتى يشاركن فيها - ٦٠٪ - تفوق نسبة الآباء - ٤٦٫٢٪ ، بينما يختلف الوضع فى المجتمع الريفى حيث تفوق نسبة الآباء الذين يشاركون فى هذه المسئولية - ٤٢٫٩٪ نسبة الأمهات - ٣٩٫١٪ وقد يرجع ذلك إلى إرتفاع نسبة الأمية بين النساء فى الريف عنها بين الرجال .

أما بالنسبة لجيل الشباب فنجد أن الشباب من الذكور والإناث فى الحضر وفى الريف يشاركون فى هذه المسئولية على قدم المساواة ، حيث بلغت نسبة المشاركة بين الشباب من الذكور ٥٠٫٤٪ وبين الشباب من الإناث ٥١٪ فى عينة الحضر وبلغت نسبة المشاركة بين الشباب من الذكور ٥٩٫٢٪ والشباب من الإناث ٦٣٫٩٪ فى عينة الريف .

المكون الرابع : العلم كقيمة :

تتكون هذه القيمة التى تعد أحد المكونات الأساسية لمؤشر القيم المرتبطة بالتنمية من عنصرين أساسيين : العنصر الأول يتناول الاعتقاد فى الخرافات ، والعنصر الثانى يتناول إمكانات العلم أو الإيمان بإمكانات العلم ، وقد اقتصر هذا المسح على عدد محدود للغاية من الأسئلة التى تتناول هذه القيمة باعتبار أنها من العناصر المستخدمة فى بناء المؤشرات الاجتماعية ولنتناول كل عنصر من عنصرى هذا المكون .

الاعتقاد فى الخرافات ،

قام هذا المسح برصد الموقف من الخرافات من خلال طرح ثلاثة أسئلة

تتناول الاعتقاد فى الشفاء من المرض عن طريق الزار . والاعتقاد فى الحماية من الضرر باستخدام الأحجية ، والاعتقاد فى إمكانية معرفة المستقبل من خلال قراءة الكف أو " قراءة الفنجان " ولعل فى قراءة الإجابات عن هذه الأسئلة يعطى صورة واضحة عن الموقف من الخرافات .

أوضحت نتائج هذا المسح أن غالبية عينة البحث سواء فى الريف أو فى الحضر لا تعتقد فى أن الزار يشفى من المرض فقد بلغت نسبة الذين لا يعتقدون فى ذلك ٩٦٪ فى عينة الحضر و ٨٩٫٤٪ فى عينة الريف . ورغم ارتفاع هذه النسبة إلا أنه تظل هناك حقيقة أن أكثر من ١٠٪ من عينة الريف و ٤٪ من عينة الحضر يعتقدون فى ذلك إلا أنه يلاحظ بالمقارنة بين الفئات داخل كل من العينتين أن الإناث أكثر ميلا لهذا الاعتقاد من الذكور حيث بلغت هذه النسبة فى عينة الحضر بين الإناث ٧٥٪ فى مقابل ٢١٪ بين الذكور ، بينما بلغت هذه النسبة فى عينة الريف ١٢٪ بين الإناث ، فى مقابل ٧٪ بين الذكور . فى الوقت الذى وجد فيه تقارب يكاد يكن تاما بين رأى جيل الآباء من الذكور وجيل الأبناء من الذكور فى عينة الريف ، حيث بلغت نسبة الذين يعتقدون فى إمكانية الزار فى شفاء الأمراض ٦٨٪ بالنسبة للجيل الأول و ٦٤٪ بالنسبة للجيل الثانى .

وإذا انتقلنا إلى موقف عينة البحث من الاعتقاد فى فاعلية الأحجية ، نجد الموقف لا يختلف كثيرا عنه بالنسبة للاعتقاد فى الزار حيث بلغت نسبة الاعتقاد فى هذه الخرافة نسبة ضئيلة للغاية ، سواء فى عينة الريف أو فى عينة الحضر ، حيث بلغت فى الأولى ١٠٪ وفى الثانية ٢٧٪ .

وكما كان الموقف بالنسبة للاعتقاد فى الزار فقد كان الاعتقاد بين الإناث أكثر منه بين الذكور ، ويصح ذلك على مستوى عينة الريف وأيضا على مستوى

عينة الحضر ، حيث بلغت نسبة الذين يعتقدون فى الأحجية بين الإناث فى عينة الحضر ٤٩٪ فى مقابل ٢٢٪ بين الذكور . وبلغت هذه النسبة بين الإناث فى عينة الريف ١٣٪ فى مقابل ٢٢٪ بين الذكور .

أما بالنسبة لمعرفة الغيب أو معرفة المستقبل من قراءة الكف أو قراءة الفنجان ، فقد أوضحت نتائج المسح أن الغالبية أيضا لا تعتقد فى ذلك ، حيث بلغت هذه النسبة فى عينة الحضر ٩٧٪ وفى عينة الريف ٩٥٪ .

ورغم ضالة نسبة الذين يعتقدون فى إمكانية معرفة المستقبل عن طريق مثل هذه الوسائل ، فى كل من عينة الريف وعينة الحضر ، إلا أن نفس الملاحظة السابقة ، والخاصة بارتفاع نسبة الإناث عن الذكور فى الاعتقاد فى الخرافات ، تصدق أيضا هنا حيث بلغت هذه النسبة فى عينة الريف ٦٪ بين الإناث فى مقابل ٢٪ بين الذكور ، وبلغت فى عينة الحضر ٣٨٪ بين الإناث ، فى مقابل ٨٪ بين الذكور وهو اختلاف قد نجد تفسيراً له فى ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث عنه بين الذكور ، وفى غير ذلك من الأمور التى لا تسمح المرحلة الحالية من المسح بتناولها بشئ من الإفاضة والدقة .

الاعتقاد فى إمكانيات العلم ،

اكتفى هذا المسح بطرح سؤال واحد يكشف من خلاله الموقف من العلم ، والقناعة بإمكانات العلم فى مواجهة المشكلات ، وقد اقتصر هنا على مشكلة المرض .

وقد جاءت الإجابات فى جملتها لتعكس موقفا لا بأس به من العلم كقيمة حيث ذهب الغالبية إلى تأكيد الاعتقاد فى أن العلم يمكن فى المستقبل أن يتوصل لعلاج كافة الأمراض حيث بلغت هذه النسبة ٨٨٪ فى عينة الحضر ،

٨٨,٢٪ فى عينة الريف بينما بلغت نسبة الراضين لهذا الرأى ١٠,٢٪ فى عينة الحضر ، و٩,٨٪ فى عينة الريف . وهى نسبة تعد مرتفعة إذا نظرنا إلى أن العلم قيمة أساسية لتحقيق التنمية . ولعل من اللافت للنظر أن نسبة الراضين لهذه القيمة كما يعكسها هذا السؤال المطروح ، كانت أعلى بين الشباب من الذكور فى الحضر عنه بين جيل آبائهم حيث بلغت ١٤,١٪ و٧,٨٪ على التوالى ، بينما لم يوجد اختلاف فى نسبة اللآكى ذهبن إلى هذا الرأى بين جيل الأمهات وجيل الإناث من الشباب حيث بلغت ١٠,١٪ وأيضا ١٠,١ على التوالى .

ونعرض فيما يأتى أهم البيانات التى تكون مكونات وعناصر مؤشر القيم المرتبطة بالتنمية فى الجداول التالية التى تلخص أهم معاملها .

مؤشر القيم المرتبطة بالتنمية :

المكون الأول ، تعليم المرأة كقيمة ،

الموقف من تعليم المرأة واستمرارها فى التعليم :

ريف	حضر	الموقف من تعليم المرأة
٩٦,٦٪	٨٣٪	تستمر فى التعليم
١٥,٣٪	١١,٦٪	تتوقف عند مرحلة
١٥,١٪	٥,٤٪	لا تتعلم نهائيا
٣٧٣٨	٣٤٩٤	المجموع

البراز في الشهادة الدراسية التي تحصل عليها الطالب

درجــ									
---	--	--	--	--	--	--	--	--	--

ملازمة كل أنواع التعليم للمرأة أو أنواع معينة فقط ،

زحف										ملاحظة أنواع التعليم للمرأة
زحف					زحف					
الجميع	شباب	شباب	زوجة	زوجة	الجميع	شباب	شباب	زوجة	زوجة	أنواع معينة
	إناث	ذكور				إناث	ذكور			
٤١٨٥	٥١٨٩	٦٩٨٩	٤٤٥٥	٣٥٥٥	٥٠٠٨	٥٥٦٥	٦٤٥٥	٤٢٤٤	٥٢٣٣	كل أنواع التعليم
٤٨٨٥	٤٨٨١	٣٠٠١	٥٥٥٥	٤٦٥٥	٤٩٩٢	٤٧٨١	٣٥٥٥	٥٧٦٦	٤٧٨٧	
٢١٦٧	٣٢٠	٤٣٢	١٤٥٦	٩٥٩	٣٣٠٨	٤٦٥	٢٠٩	١٢٦٦	٩٦٨	الجميع

المكون الثاني : عمل المرأة كقيمة ،
الموقف من اشتغال المرأة :

ف										الموقف من عمل المرأة
ر										
ح										
المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نخبة	فئة	المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نخبة	فئة	
٤٢٢ر	٥٤ر	٢٣.٨ر	٤٩ر	٢٤ر	٤٤ر	١٧ر	٢٣ر	٥٨ر	٣٧ر	تعمل
٨٥ر	٩ر	٨ر	١.٠ر	٢ر	١.٠ر	١٠	٩ر	١١ر	٩ر	حسب الظروف
٤٨٧ر	٣١	١١ر	٤.١ر	٩٧ر	٤١	٣٢ر	٥٦ر	٣٠ر	٥٢ر	لا تعمل
٢٣٢٧	٢٥٥	٥١٦	١٧١٥	١١٥١	٢٤٩٦	٤٦٩	٤٦٩	١٢٣٧	١.٤١	المجموع

نسب الولادة على اشتغال المرأة :

حضر										الموقف من استثمار المرأة في التعليم
ري					حضر					
الجمع	شباب إناث	شباب ذكور	نفة	نفة	الجمع	شباب إناث	شباب ذكور	نفة	نفة	توقف عند مرحلة معينة لاتتقدم فيها
٢١٥٣٪	٦١	٢٣,٨٪	٥٧,٣٪	٦٦,٨٪	٨٣	١٩,١٪	٢١,٧٪	٣٨,٣٪	١٤,٢٪	
٢٣٨	٢٥٨	٥١٥	١٧١٥	١١٥٠	٣٤٤	٤٧٣	٦٤٦	١٣٣٧	١.٣٨	الجمــــــــــــــــوع

عمل المرأة بعد الاستزواج :

ر										عمل المرأة بعد الزواج
ر					ر					
الجمع	شباب إناث	شباب ذكور	نسبة	نسبة	الجمع	شباب إناث	شباب ذكور	نسبة	نسبة	تعمل حسب الظروف لا تعمل
١٩١٩	٣٣٧	٢٠١	١.٣٧	٤٦٤	٢.٦٧	٣٦٦	٧٨٢	٩٣٦	٤٩٣	
٥٠٠	٥٠.٧	٣٩٨	٥٩.٧	٥٩.٤	٤٧.٢	٤٥.١	٣٣	٥٣.٦	٤٤.٨	
٣٤٨	٣٣	٣٦٣	٣٤.٣	٢٦	٣٥.٣	٣١.١	٣٥.٨	٣٥.٢	٣٨.٦	
١٤.٢	١٦.٣	٢٣.٩	١٢	١١.٦	١٧.٥	٣٣.٨	٣٦.٢	١٦.٢	١٦.٦	

المناقلة بين الزواج ونى شخص والاستقرار فى العمل .

ف									
ر									
ح									
المناقلة بين الزواج									
من شخص نى والاستقرار فى العمل									
الاجمع	شباب	شباب	نفجة	نفج	الاجمع	شباب	شباب	نفجة	نفج
إناث	ذكور					إناث	ذكور		
١٦٤٥	١٩٠	١٥٢	٨٩٤	٤٠٩	١٧٠٣	٣٧٨	١٩٣	٨٣١	٤١١
١٦٩٨	٥٧٤	٥٧٣	٧٠	٦٧٥	٦٣٢	٥٦٢	٦٣٧	٦٥٩	٥٥٥
٣٠٩	٤١	٣٨٣	٢٨١	٢٩٨	٣٣٥	٤٦٢	٣٩٦	٣١٩	٢٩٩
٣٠٣	٦١	٤٦١	١٨٩	٢٦٧	٣٠٢	١٠١	٣٠٦	٣	٤٠١
الاجمع									
النفج									
تستقر فى العمل									
انفج									

عمل المراجعة بعد الإجابات :

ر										عمل المراجعة بعد الإجابات
ف					د					
المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نتيجة	نتج	المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نتيجة	نتج	
٣٨٨	٤٠.٥٠٪	٣٧٪	٤٠.٢٪	٣٧.٦٪	٣٤.٤٪	٣٦.٨٪	٣٩.٢٪	٣٥.٩٪	٣٥.٨٪	تفضل
٤٠٠	٣٣.٢٪	٣٩.٧٪	٤٠.٦٪	٤٤.٦٪	٣٥.٩٪	٣١٪	٣٣.٢٪	٣٦.٢٪	٣٩.٩٪	حسب الظروف
٢١٩	٢٦.٣٪	٣٥.٢٪	١٩.٢٪	١٧.٨٪	٢٩.٧٪	٢٧.٢٪	٣٧.٥٪	٣٧.٩٪	٢٤.٣٪	لا تفضل
٣٤٤	١٩.٠	١٥.٣	٨٩.١	٤١.٠	١٧.٠٠	٢٧.٧	١٩.٢	٨٣.٠	١١.٦	المجموع

عمل المرأة في حالة وجود من يرعى شئون الأسرة :

ح.ف.د										عمل المرأة في حالة وجود من يرعى شئون البيت
ف					د					
المجموع	شباب	شباب	نفة	نفع	المجموع	شباب	شباب	نفة	نفع	
	إناث	ذكور				إناث	ذكور			
٧٧٤,٤	٨١,٤	٦٥,٣	٧٩,٨	١٤,٦	٦٥٥,٥	٨٦,٢	٤٧,١	٧٧,٥	٥٦,٨	تعمل
٢٥٦,١	١٨,٦	٣٤,٧	٢٠,٢	٣٥,٤	٣٤٥,٥	٣٦,٨	٥٢,٩	٢٢,٥	٤٢,٢	لا تعمل
٦٠٦	٨٦	١٠١	٢٩٢	١٢٧	٨٥٤	١٨٩	١٥٧	٢٢٥	١٨٣	المجموع

اشتغال المرأة بين العمل ومهنة ،

رئيس									
مختصر									
الاشتغال على المرأة	نفتج	نفتجة	شباب ذكور	شباب إناث	المجموع	نفتج	نفتجة	شباب ذكور	شباب إناث
مدرسة	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢
طبيبة	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١
ممرضة	١٧٨١	١٧٨١	١٧٨١	١٧٨١	١٧٨١	١٧٨١	١٧٨١	١٧٨١	١٧٨١
مهندسة مبانى	١٥٣١	١٥٣١	١٥٣١	١٥٣١	١٥٣١	١٥٣١	١٥٣١	١٥٣١	١٥٣١
سكرتيرة	١٩٣١	١٩٣١	١٩٣١	١٩٣١	١٩٣١	١٩٣١	١٩٣١	١٩٣١	١٩٣١
عاملة فى مصنع	١٧٠١	١٧٠١	١٧٠١	١٧٠١	١٧٠١	١٧٠١	١٧٠١	١٧٠١	١٧٠١
محاسبة	١٧٤٤	١٧٤٤	١٧٤٤	١٧٤٤	١٧٤٤	١٧٤٤	١٧٤٤	١٧٤٤	١٧٤٤
خياطة شربة	١٠١٩	١٠١٩	١٠١٩	١٠١٩	١٠١٩	١٠١٩	١٠١٩	١٠١٩	١٠١٩
تأسيمة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
فندرية	١٨٣٨	١٨٣٨	١٨٣٨	١٨٣٨	١٨٣٨	١٨٣٨	١٨٣٨	١٨٣٨	١٨٣٨
سفيرة	١٦٩٦	١٦٩٦	١٦٩٦	١٦٩٦	١٦٩٦	١٦٩٦	١٦٩٦	١٦٩٦	١٦٩٦

المكون الثالث : المشاركة كقيمة :
الانضمام لالحزب السياسية :

حزب										الانضمام للحزب سياسي
ف		ر		حزب						
المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نقطة	نقطة	المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نقطة	نقطة	
٢٣٩	٢٠.٣	٢٤.٥	٢٠.٤	١٠	٢٣.١	١١	٢٤.٩	٢٠.٤	٢٧.٥	
١٩٦٩	١٩.٧	٢٥.٥	١٩.٦	٩	١٩.١	١٨.٩	١٩.٧	١٩.٦	١٩.٢	
٢٣٢	٣٥	٥١٥	١٧٥٤	١١٥٣	٣٤٩٧	٤٢٩	٦٥٢	١٢٣٧	١٠.٢٩	
										المجموع

حيزارة بياقة الانتخابية ١

م										حيازة بياقة انتخابية
ف					م					
المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نقبة	نقبة	المجموع	شباب إناث	شباب ذكور	نقبة	نقبة	
٢٨٩٥	١٨٩١	٨٨٠	٩٧٢	٤٠٢	١٨٢٨	٩٧٤	٨١٢	٩٦٥	٥٢٥	لا يحوز بياقة انتخابية
٢٧٤٢	٢٥٦	٥١٦	١٧١٥	١١٥٦	٢٥٠١	٤٧٠	٦٥٢	١٢٢٦	١٠٤٢	المجموع

المشاركة في الأنشطة الاجتماعية أو الرياضية :

المشاركة	رجال						نساء					
	نفع	نوعية	شباب ذكور	شباب إناث	المجموع	نفع	نوعية	شباب ذكور	شباب إناث	المجموع	نفع	نوعية
غير مشترك	٤٨.٧١٪	٥٥.٥٥٪	٨٠.٩٪	٩٤.٧٪	٨٥.٤٪	٤٨.٧١٪	٥٥.٥٥٪	٨٠.٩٪	٩٤.٧٪	٨٥.٤٪	٤٨.٧١٪	٥٥.٥٥٪
مشترك ولا يمارس نشاطا	٢٠.٦٪	٢٥.٢٪	٥٦.٥٪	٨.٢٪	٩.١٪	٢٠.٦٪	٢٥.٢٪	٥٦.٥٪	٨.٢٪	٩.١٪	٢٠.٦٪	٢٥.٢٪
مشترك ويمارس أحد الأنشطة على الأقل	٨.٠٪	١٠.٠٪	١٣.٥٪	١.١٪	٥.٥٪	٨.٠٪	١٠.٠٪	١٣.٥٪	١.١٪	٥.٥٪	٨.٠٪	١٠.٠٪
المجموع	١٠.٤٣	١٢.٣٦	٦٨.٢	٤٧.٣	٢٥.٤	١١.٥٦	١٧.١٤	٥١.٦	٢٥.٥	٣٧.٤١	١٠.٤٣	١٢.٣٦

المشاركة في نفقات المعيشة :

ر									
ح									
المشارك	نفع	نفعة	شباب ذكور	شباب إناث	الجمع	نفع	نفعة	شباب ذكور	شباب إناث
يشترك	٥٨	٤٠.٧	٦١.٣	٣٣.٤	٩٤.٧	٧٠	٣٣.٣	٣٧.٣	٦٧.٦
لا يشترك	٢	٥٩.٣	٣٨.٧	٦٧.٦	١٠٦.٣	٢٠	٦٦.٨	٦٢.٧	٨٩.٥
الجمع	١.٢٩	٣٦٦	٣٩٣	١٠١	٤٩٤	٩٠	١٠٠	١٠٠	١٨٩٥

المشاركة في رعاية الأطفال بالأسرة :

المشارك	م					
	ن			م		
المشارك	نفس	نتيجة	شباب ذكور	شباب إناث	المجموع	نفس
يشترك	٤٧,١٪	٩٤,٧٪	١٨,٩٪	٦٣,٩٪	٦٤,٢٪	١٨,٩٪
لا يشترك	٥٢,٩٪	٥,٣٪	٨١,١٪	٣٦,٤٪	٣٥,٧٪	٨١,١٪
المجموع	٧٧٥	٩٤٥	٣٣٨	٢٢٥	٢٢٨٣	٣٣٨
المجموع	م					
	ن			م		
المجموع	نفس	نتيجة	شباب ذكور	شباب إناث	المجموع	نفس
٢٨٩,٢٪	٤٧,١٪	٩٥,٢٪	٢٩,٧٪	٨٢,١٪	٨٢,٢٪	٢٩,٧٪
٢٨٨,٨٪	٥٢,٩٪	٤,٨٪	٧٠,٣٪	١٧,٩٪	٦٩,٧٪	٥٢,٩٪
٢٩٨٥	٧٤٦	١٤١٦	٣٥٧	١٤٦	٢٢٨٣	٣٥٧

المشاركة في مساعدة الإبناء في الاستعداد .

ز					ح					المشارك
الجمع	شباب إناث	شباب ذكور	نخبة	نخبة	الجمع	شباب إناث	شباب ذكور	نخبة	نخبة	
٨٧٢	١١٩	٢٨٧	١٢٣	٣٣٣	١٣٥٤	٢٣٩	٢٥١	٢٢٠	٤٤٤	الجمع
٤٨٩٪	٣٩٪	٨٠٪	٩٠٪	٨١٪	٤٨٩٪	٤٩	٩٦٪	٤٠	٥٣٪	لا يشترك
٦٠٪	١٢٪	٩٢٪	٩١٪	٩٩٪	٥١٤٪	٥١	٤٠٪	٦٠	٩٢٪	يشترك

المكون الرابع : العلم كقيمة :
الاعتناء في الحضارات (الزوار)

د				ج				الاعتناء في الحضارات
الجميع	شباب إناث	شباب ذكور	نتيجة	نتيجة	الجميع	شباب إناث	شباب ذكور	
١٠.١	٩.٨	٩.٦	٩.٤	٩.٨	٩.٤	٩.٧	٩.٦	قيمة
٨.٩	٩.٢	٩.٣	٨.٥	٩.٣	٩.٦	٩.٧	٩.٨	لا يفتقد
٢٧.٢	٢٥.٧	٥.١٥	١٧.١٥	١١.٥١	٢٥.٣	٤٧.٥	٦٥.٢	الجميع

الاعتقاد في الخرافات (الاحجية) :

ف ر				ح				الاعتقاد في الاحجية		
الاجمع	شباب إناث	شباب ذكور	نخبة	نفع	الاجمع	شباب إناث	شباب ذكور		نخبة	نفع
١٠	٪٩٣	٦	٪١٣٫٧	٪٩٣	٪٣٧	٪٢٫٧	٪٨٫٥	٪٥٫٧	٪٢٫٨	يقتد في الاحجية
٩٠	٪٩٠٫٧	٩٤	٪٨٦٫٣	٪٩٣٫٧	٪٩٦٫٣	٪٨٧٫٣	٪٩٨٫٥	٪٨٤٫٣	٪٩٧٫٢	لا يفتد في الاحجية
٣٧٤٠	٢٥٩	٥١٦	١٧١٣	١١٥٥	٢٥٠١	٤٧٤	٦٥٢	١٣٣٧	١٠٢٨	الجمــــــــــــــــع

الاعتماد في المكتبات العلم :

د					ح					الاعتماد في المكتبات العلم
الجمع	شباب إناث	شباب ذكور	نقطة	نقطة	الجمع	شباب إناث	شباب ذكور	نقطة	نقطة	
٢٠٨٨٠	٢٨٥٢	٢٨٩٢	٢٨٨٢	٢٨٨٧	٢٨٨٦	٢٨٩٧	٢٨٥٦	٢٨٧٩	٢٨١	مك
٩٨	١٣٤	٩٥	٨٦	٥٠	١٠٢	١٠١	١٤٦	١٠١	٧٨	غير مك
٢٠	٨٤	١٢	٢٢	٨٠	١٢	١٠٢	٢٠	٢٠	١٢	إد
٢٧٤٢	٢٥٧	٥١٦	١٧١٢	١١٥١	٢٥٠٤	٥٧٥	٦٥٢	١٣٢٤	١٠٤٢	الجمع

الفصل الثامن

مؤشر نسق القيم الخاصة بالحياة الأسرية

الفصل الثامن

مؤشر نسق القيم الخاصة بالحياة الأسرية *

يتكون هذا المؤشر من المكونات والعناصر التالية :

أولا ، الاختيار للزواج والقيم المتطلبة في الزوجين ، ويشتمل على العناصر التالية ،

١ - مصادر اختيار القرين للزواج الحالي .

٢ - مجالات الاختيار للزواج الحالي .

٣ - رأى الشباب في الأسلوب الذى سيتبعوه في اختيار القرين .

ثانيا ، القيم والصفات المتطلبة في الزوجين من وجهة نظر جميع أفراد الأسرة ويشتمل على العناصر التالية ،

١ - القيم والصفات المتطلبة في الزوج .

٢ - القيم والصفات المتطلبة في الزوجة .

ثالثا ، القيم الخاصة بالتنشئة الاجتماعية والرعاية الوالديه (الأسرية) ، ويشتمل على العناصر التالية ،

١ - نوع الرضاعة .

٢ - مدة الرضاعة .

* قام بإعداد هذا المؤشر الدكتور محمود عبد القادر .

- ٣ - العمر المناسب لطفام الطفل .
- ٤ - العمر المناسب لتعليمه ضبط الإخراج .
- ٥ - تدريب الطفل على النظام .
- ٦ - اهتمام الأم بمزاولة أطفالها الرياضة .
- ٧ - حقتان البنات .
- ٨ - التدريب على الاستقلال وحرية الأبناء فى اتخاذ قراراتهم ويتضمن :
 - أ - السن المناسب لأن يكون الابن حرا فى اختياره لأصحابه .
 - ب - حرية البنت فى اتخاذ قراراتها (مثل اختيار القرين والأصدقاء).
 - ج - حرية الولد فى اتخاذ قراراته (مثل اختيار القرين والأصدقاء).
- ٩ - المشاركة الاجتماعية بين أفراد الأسرة ويتضمن :
 - أ - مشاركة أفراد الأسرة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بمصاريف البيت.
 - ب - مشاركة أفراد الأسرة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بزواج الأولاد .
 - ج - مشاركة الزوج لزوجته فى أعمال المنزل .

١- الرعاية الوالدية ويتضمن :

- أ - مسئولية الأب فى رعاية أبنائه الذكور عند سن معين .
- ب - مسئولية الأب فى رعاية أبنائه الإناث عند سن معين .
- ج - مساعدة الأم لأولادها فى حل مشاكلهم .

رابعاً ، القيم المتعلقة بالسلوك الانجابى ، ويشتمل على العناصر التالية ،

- ١ - أنسب عمر لزواج البنت .
- ٢ - أنسب عمر لزواج الولد .
- ٣ - التخطيط لحجم الأسرة .
- ٤ - عدد الأطفال المرغوب فيهم من الجنسين .
- ٥ - عدد الأطفال المرغوب فيهم من الذكور .
- ٦ - عدد الأطفال المرغوب فيهم من الإناث .
- ٧ - الموافقة على استخدام وسائل تنظيم النسل .
- ٨ - الرأى فى تأثير كثرة عدد الأولاد على صحة الأم .
- ٩ - الرأى فى تأثير كثرة الأولاد على مستوى معيشة الأسرة .

مؤشر نسق القيم الخاصة بالحياة الأسرية

يهدف مؤشر نسق القيم الخاصة بالحياة الأسرية إلى قياس الآثار غير المباشرة التي يمكن أن تحدثها التنمية في المجالات المختلفة التي تناولها هذا المسح على الأسرة . إذ عادة ما تهدف خطط التنمية إلى إحداث تغيير مقصود في مجالات محددة مثل التعليم والصحة والعمل والإسكان . ويفترض أن هذا التغيير يؤثر أو يصاحبه تغيرات أخرى غير مقصودة خصوصا نسق القيم الخاصة بالحياة الأسرية ، تماسك الأسرة ، والوضع الاجتماعي الخاص بالمرأة.

ويمكن النظر إلى هذا التغير باعتباره الجانب غير المادى للتنمية الذي يعمل على تحسين الحياة بصفة عامة وتعظيم البعد الانساني بكل ما يتضمنه من معان إيجابية . وعندما تنسجم عملية التنمية في المجالات المختلفة مع المتغيرات المصاحبة لها ويسيرا في اتجاه إيجابى لصالح المجتمع والفرد فإن هذه التغيرات من شأنها أن تيسر وتعظم من جهود التنمية في خططها التالية إذ ستكون ظروف المجتمع وقدرة سكانها ووعيهم أكثر تهيؤا للمشاركة الفعالة في الخطط التالية للتنمية .

ومن الوجهة النظرية يمكن أن يتكون المؤشر الخاص بالحياة الأسرية من مكونات يصعب حصرها إلا أن تحديد هذه المكونات كان يحكمها مدى تأثيرها أو تعلقها الواضح بخطط التنمية من جهة وقابلية هذه التغيرات للقياس الدقيق نسبيا من جهة أخرى . وهكذا استقر الرأى على أن يتكون هذا المؤشر المركب من خمسة مؤشرات فرعية أو مكونات هي :

- ١ - القيم الخاصة باختيار القرين .
- ٢ - القيم المطلوبة فى الزوج والزوجة .
- ٣ - القيم الخاصة بالتنشئة الاجتماعية .
- ٤ - القيم الخاصة بالسلوك الإنجابى .
- ٥ - القيم المطلوبة أو المرغوبة فى الأبناء .

أولاً : القيم الخاصة باختيار القرين :

يشتمل هذا المكون على عنصرين أساسيين هما مصدر اختيار القرين ومجالات هذا الاختيار إذ يعكس العنصر الأول مدى انفتاح الأسرة وأبنائها المؤهلين للزوج على المجتمع المحلى ومدى التحرر من قيود الأسرة الممتدة التى تضع القرابة ورابطة الدم والرحم فى المقام الأولي عند الاختيار للزوج وغير ذلك من التقاليد المعوقة لحرية الاختيار والحراك الاجتماعى . ويوضح جدول (١) أن المصدر الأول للاختيار للزوج بالنسبة للزوجات كان أفراد الأسرة ، حيث يشكل ٥٥٪ فى الحضر و ٦٦٪ فى الريف . وأما المصدر الثانى فكان الزوجة نفسها ، أى هى التى قامت باختيار قرينها بمحض حريتها وبدون تدخل من أحد ، ويشكل ذلك ٢٩٪ فى الحضر مقابل ٢١٪ فى الريف .

ثم يأتى بعد ذلك المصدر الثالث وهو الأقارب الذى يمثل ١٠٪ فى الحضر مقابل ٨٩٪ فى الريف . وما يلى ذلك يمكن اعتباره مصادر ثانوية لأنها تمثل نسباً متواضعة خصوصاً فى الريف . ولقد وجدت فروق دالة بين الريف والحضر عند مستوى ٠.٥ . بالنسبة لهذه المصادر ، حيث يتعاظم دور

أفراد الأسرة ويقل دور الزوجة فى الريف بينما يحدث ما يشبه عكس ذلك تقريبا
فى الحضر .

ويختلف الوضع جذريا بالنسبة للزوج فيما يتعلق بترتيب هذه المصادر
وتكرارها . إذ يعتبر الزوج نفسه هو المصدر الأول لاختيار زوجته فى الحضر
٦٥١٪ والريف ٦٥١٪ على حد سواء . ولقد كنا نتوقع أن تكون النسبة فى
الريف أقل من ذلك بكثير أو - على الأقل - غير متساوية مع الحضر . وليس
هناك معطيات يمكن أن يفسر بها هذا الارتفاع والتكافؤ مع الحضر إذا سلمنا
بصدق هذه الاستجابات وعدم تأثرها بالمرغوية الاجتماعية أو محاولة الأزواج فى
الريف تأكيد استقلالهم عن أسرهم وأقاربهم فى اتخاذ مثل هذا القرار . عموما،
يمثل أفراد الأسرة المصدر الثانى فى كل من الحضر ٢٧٩٪ والريف ٣١٣٪
على السواء والفروق بين هاتين النسبتين غير دال إحصائيا .

جدول (١)

مصدر الاختيار الحاسي لكل من الزوجين

مصدر الاختيار	زوجات								أنفاج	
	حضر				ريف				حضر	
	ريف		حضر		ريف		حضر		ريف	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الزوج (الزوجة) بنفسه (بنفسها)	٥٣٦	٢٩,٣	٣٤٧	٢١,٤	٦٧٨	٦٥,٢	٧٥٢	٦٥,٢	٦٥٢	٦٥,٢
أفراد الأسرة	٧٥٦	٥٥,١	١١٤٨	٦٦,٢	٢٨٩	٢٧,٩	٣٦١	٣٦,١	٣٦١	٣٦,١
الأقارب	١٣٥	١٠,١	١٥٠	٨,٩	٤٩	٤,٧	٢٩	٢,٩	٢٩	٢,٩
الأصدقاء	٣٢	٢,٤	١٠	٠,٦	١٥	١,٤	٥	٠,٥	٥	٠,٥
الزملاء	٤	٠,٣	٢	٠,١	٢	٠,٢	١	٠,١	١	٠,١
الخاطبة	٦	٠,٥	١٠	٠,٦	٢	٠,٢	٢	٠,٢	٢	٠,٢
أخرى	٣٥	٢,٦	٣٨	٢,٢	٤	٠,٤	٤	٠,٤	٤	٠,٤
المجموع	١١٤٩	١٠٠	١٥٢٢	١٠٠	١٠١٥	١٠٠	١١٤٠	١٠٠	١١٤٠	١٠٠
كا ٢ *	دالة عند ٠.٥ ر.								غير دالة	

* ضمت الخلايا التي يقل تكرارها عن ٥ عند تقدير كا ٢

جدول (٢)

مجال الاختيار للزواج الحالي للزوجين

زوجات								الزوجان والإقامة	
حضر				ريف					
حضر		ريف		حضر		ريف			
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	مجال الاختيار	
٥٧١	٤٣,٢	٨٩٣	٥٢,٦	٤٣٦	٤٤,٧	٦٠٥	٥٢,٧	الأقارب	
٤٣٤	٣٢,٨	٤٥٣	٢٦,٧	٣٤٢	٣٣,٠	٣١٩	٢٧,٨	الجيران	
١١	٠,٨	٧	٠,٤	١٤	١,٤	٨	٠,٧	زملاء المدرسة	
٤٨	٣,٦	٢١	١,٢	٣٨	٣,٧	٢٢	٢,٠	مجال العمل	
١٦٤	١٢,٤	١١٩	٧,٠	١٤٣	١٣,٨	١٣٩	١٢,١	بالصدفة (غريب)	
٦١	٤,٦	٧٤	٤,٤	٢٠	١,٩	٣٧	٣,١	أصدقاء الأسرة والمعارف	
٣٣	٢,٥	١٣٠	٧,٧	١٦	١,٥	١٨	١,٦	أخرى	
١٣٢٢	١٠٠	١٦٩٧	١٠٠	١٠٣٦	١٠٠	١١٤٩	١٠٠	المجموع	
دالة عند ٠,٥								دالة عند ٠,٥	
								* ٢ كا	

* ضمت الفئات التي يقل تكرارها عن ٥ عند تقدير كا ٢

وتعتبر المصادر الأخرى - بما فى ذلك الأقارب - ثانوية بالنسبة لهذا الاختيار . وتبين أنه لا توجد فروق دالة بين الريف والحضر وهو أمر يدعو للتامل إن صدقت هذه الاستجابات .

أما مجال الاختيار للزواج الحالى فإنه يكاد أن ينحصر فى الأقارب والجيران كما هو مبين فى جدول (٢) حيث يمثل الأقارب المجال الأول لهذا الاختيار بالنسبة للزوجات فى الحضر ٤٣ر٢٪ والريف ٥٢ر٦٪ والفروق بين هاتين النسبتين دال إحصائيا عند أقل من ٠.٥ ر. ، وهو أمر متوقع وينسجم فى ثقافة الريف . يلى ذلك - بمسافة كبيرة - الجيران الذين يمثلون المصدر الثانى مباشرة فى كل من الحضر ٣٢ر٨٪ والريف ٢٦ر٧٪ . ومع أن الفرق بين النسبتين غير دال إلا أننا كنا نتوقع أن تكون هذه النسبة فى الريف أعلى من نظيرتها فى الحضر . ويعتبر الغرباء (أو الصدفة) هم المصدر الثالث فى كل من الحضر ١٢ر٤٪ والريف ٧ر٠٪ . والفروق بين النسبتين وإن لم تكن دالة إلا أنها تنسجم مع طبيعة الحياة والعلاقات الاجتماعية فى البيئتين . ثم تأتى بعد ذلك أصدقاء الأسرة والمعارف كمصدر رابع فى الحضر ٤ر٦٪ والريف ٤ر٤٪ .

أما مجال العمل فإنه لا يمثل سوى ٣ر٦٪ فى الحضر و١ر٢٪ فى الريف لأن نسب المشتغلات بالعمل من الإناث كانت قليلة جدا حين ذلك إذا ما قورنت بما هو عليه الآن (أرجع إلى مؤشر العمل) . عموما ، هناك فروق دالة إحصائيا عند ٠.٥ ر. بين الحضر والريف فى تكرارات هذه المجالات للأسباب التى سبق الإشارة إليها .

ومما يلفت النظر أن هناك تشابها فى ترتيب ونسب هذه المجالات بالنسبة لعينة الأزواج فى كل من الحضر والريف . إذ يمثل الأقارب المصدر الأول فى كل

من الحضر ٤٤٫٧٪ والريف ٥٢٫٧٪ بفروق دالة إحصائية أيضا ، والجيران المصدر الثانى فى الحضر ٣٣٫٠٪ والريف ٢٧٫٨٪ . . . وهكذا . والملاحظ أن مجال العمل يمثل لدى الأزواج - كمجال للاختيار - نسبة مقارنة لدى عينة الزوجات لنفس السبب السابق .

ثانياً: القيم المطلوبة فى الزوجين :

١ - القيم المطلوبة فى الزوج ،

يلفت النظر بحق مدى الاتفاق الكبير بين الآباء والأبناء الشباب من الجنسين حول أهم القيم المطلوبة فى الزوج كما يتضح من جدول (٣) . ويلفت النظر أكثر هذا الاتفاق بين الحضر والريف مما قد يعنى أن هذه القيم لها جذور عميقة فى ثقافة المجتمع المصرى ككل متجانس . والقيمة الأولى المحورية فى هذه الصفات هى التدين حيث تقف على رأس سلم القيم لدى كافة أفراد الأسرة يليها بمسافة كبيرة جدا بقية القيم . إذ عبر عن هذه القيمة ٤١٫٨٪ من مجموع الأزواج فى الحضر ، ٤٠٪ تقريبا من مجموعهم فى الريف . وهكذا بالنسبة للزوجات حيث عبر عنها ٤٠٪ تقريبا من مجموعهن فى الحضر مقابل ٣٢٪ فى الريف . ويلاحظ هنا أن وزن هذه القيمة (أو معدل تكرار تواردها) فى الحضر أكثر منها فى الريف ، على حين أننا كنا نتوقع العكس . ويظل هذا المنحى واضحا لدى الشباب الذكور فى الحضر الذين عبر ثلثهم تقريبا عن هذه الصفة مقابل ٣٩٪ فى الريف ، وهذا هو الاستثناء الوحيد الذى تزيد نسبة هذه القيمة فى الريف عنها فى الحضر . وتبلغ نسبة من عبر عن هذه القيمة لدى الشباب الإناث فى الحضر ٣٧٪ تقريبا مقابل ٣٢٪ تقريبا فى الريف .

ويختلف ترتيب بقية القيم باختلاف جنس الأبوين والأبناء والخلفية الثقافية .
فبينما تأتى قيمة التعليم فى المرتبة الثانية ١٢٣٪ لدى الأزواج فى الحضر فإنها
تنسحب إلى المرتبة الرابعة ٧٨٪ فى الريف . يلى ذلك قوة الشخصية التى تمثل
الترتيب الثالث عندهم فى الحضر ١١٧٪ بينما ترتيبها الخامس فى الريف وهو
نفس مستوى ترتيب قيمة التعليم هناك . ثم قيمة الدخل المرتفع التى تمثل
الترتيب الرابع فى الحضر ١١٥٪ والثالث فى الريف . هكذا بالنسبة لقيمة الأصل
أو العائلة (ابن ناس) التى تأتى فى الترتيب الخامس ٨٨٪ فى الحضر بينما
تمثل الترتيب الثانى فى الريف ١٥٤٪ وقد يعزى وجود فروق جوهرية بين الأزواج
فى كل من الحضر والريف إلى اختلاف ترتيب القيم أو الصفات التالية لقيمة
التدين ، وهو فى تقديرنا لا يغير كثيرا من جوهر النسق القيمى للأزواج فى
البيئتين ، وإن كان يوحى بأن الريفين أقرب للخلق البرجماتى أو العلمى فى حالة
تعبير هذه الاستجابات عن واقع حقيقى وليس لمجرد المرغوبة أو المسايرة
الاجتماعية . ونظرا لتكرار هذا النمط باختلاف بقية أفراد الأسرة فى الحضر
والريف ، لذلك وجد من المناسب لسهولة العرض والتعرف على النمط السائد فى
ترتيب هذه القيم تلخيص ذلك فيما يلى مع مراعاة المسافة الكبيرة بين قيمة التدين
وبقية القيم الأخرى كما أوضحنا :

ترتيب اهم القيم المتقلية في الازواج من وجهة نظر المتسدر

الترتيب على مستوى المينة	عدد الاقار للمينة ككل *	شباب إناث		شباب ذكور		نفسات		ازواج		اهم الصفت المتعلـة في الـ
		ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
الاولى ٣٦٨	٢٦٦٢	١	١	١	١	١	١	١	١	القيمين
الثانية ١٢١	٩٤٨	٢	٢	٣	٢	٥	٢	٥	٢	التعليم
الثالثة ٩١	٧١٧	٦	٣	٦	٣	٦	٥	٦	٢	قوة الشخصية
الرابعة ١٢٠	٨٦٧	٥	٥	٤	٤	٤	٤	٤	٤	الدخل المرتفع
الخامسة ١٢١	٨٧٧	٤	٦	٥	٦	٢	٦	٢	٦	اين ناس
السادسة ١٢٦	٩٨١	٣	٤	٢	٥	٣	٣	٣	٤	صفات اخرى
السابعة ٢٣	١٧٢	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	وسم / مركز

* بلغ عدد اقار المينة ككل (مجموعة الازواج والنسبات والشباب من الجنسين) الذين استجابوا على هذا السؤال (٧٢٢٥) .

وتكاد أن تكون قيمة التعليم فى نفس ترتيب مجموعة " الصفات الأخرى الطبية " على مستوى العينة الكلية . إذ تقع فى الترتيب الثانى فى الحضر بصفة عامة ولدى مجموع أفراد عينة الشباب من الجنسين على وجه الخصوص (باستثناء الشباب الذكور فى الريف) الأمر الذى يؤكد ما سبق التوصل إليه فى مؤشر التعليم عند مناقشة الاتجاهات والقيم المتعلقة به لدى الشباب وما يمكن أن نتنبأ به فى المستقبل من تعاظم هذه القيمة ورسوخها فى المستقبل القريب . وقد يعزى تراجع هذه القيمة فى الريف للترتيب الخامس لدى عينة الأزواج والزوجات إلى أن غالبيتهم من الأميين والملمين ولم يلمسوا بشكل عملى فضل التعليم على توسيع مداركهم وأفاقهم الفكرية ولم يخابروا أثره على تحسين أوضاعهم أو حراكهم الاجتماعى .

والجدير بالذكر أن مجموعة " الصفات الأخرى الطبية " تتضمن خصائص كثيرة يصعب سردها فى هذا المقام لكن أبرزها الطبية ، الأخلاق ، الحنية ، المرونة ، العقل والرزانة ، حسن الطباع والمعاملة ، الكرم ، الهدوء والصبر ، الرشاقة والمرح (خفة الدم) الخ . ونظرا لأن تكرار هذه الصفات قليل فقد جمعت عند تحليل البيانات فى فئة كبرى واحدة أطلق عليها " صفات أخرى طبية " لسهولة العرض والمناقشة . ومع ذلك فإن تكرار مجموع هذه الصفات يقترب جدا من صفة أو قيمة التعليم وهو أمر يلفت النظر بحق لأن التعليم يمكن أن يعوض أو يعادل (فى معدل تكراره أو وزنه النسبى) كل هذه الصفات مجتمعة .

وتأتى صفة " ابن ناس " فى المرتبة الرابعة على مستوى العينة ككل وإن كانت تتذبذب بشدة فى ترتيبها بين الريف والحضر والآباء والأبناء . فترتيبها

جدول (1)

أهم صلاحة يتبعين توالدها في الأزوجة بين وجمعة نكتر أفراد الأسرة

شباب إناث												الصفات				
شباب النكور						نكحة										
رئف		حفيفر		رئف		حفيفر		رئف		حفيفر		أهم صفة				
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك					
٣٧,٩	١٠٠	٣٦,٠	١٧١	٣٩,١	٢٠,٢	٤١,٩	٣٧,٣	٢٤,٦	٤٢,٢	٣٣,٧	٤٥,٠	٣١,٩	٣٩,٣	٤١,٠	مقابلة	
٧,٥	٢٧	٣,٢	١٥	٨,٧	٤٥	١٠,٦	٦٩	٦,٥	١١,٢	٣,٠	٤,٠	٣,٩	٣,٣	٢,٤		
١٠,٦	٣٨	١٨,٦	٨١	١٠,٥	٥٤	١٣,١	٧٩	٨,٦	١٣,٩	١٤,٤	١١,٣	٥,١	٨,٧	٩,١	مقابلة	
٢,٨	١٠	٥,٧	٢٧	١,٧	٩	٢,٠	١٣	١,٣	٣,١	٢,٢	٣,٠	٢,٨	٢,٣	٢,٤		
٣,٥	١١,٣	١٥,٦	٧٤	٢٠,٢	١٠,٤	١٩,٥	١٢,٧	٢٥,٩	٦١,٥	٣٧,٢	٣١,٣	٣٠,٦	٣١,٨	٢٨,٠	مقابلة	
٨,٠	٣	٠,٦	٣	٠,٦	٣	٥,٥	٢	٠,٧	١٢	٤,١	١٩	٦	٥,٥	٥		
١,١	٤	-	-	٠,٦	٢	٠,٢	١	٠,١	١٥	٠,١	٢	٢	٠,١	١	مقابلة	
٥,٣	١٩	٨,٤	٢٣	٦,٨	٢٥	٣,٨	٢٥	١١,٦	١٨,٩	٧,٣	٩,٧	٩,٥	٥,٧	٥,٩		
١٣,٣	٤٤	١٥,٦	٧٤	١٢,٠	٦٢	٩,٩	٦١	٩,٦	١٦,٥	١٠,٣	١٣,٨	١٥,٤	١٧,٨	١٣,٥	مقابلة	
٠,٣	١	٠,٦	٢	-	-	٠,٢	١	٥,٥	٨	٠,٣	٤	٠,٦	٧	٩		
١٠,٠	٣٥,٩	١٠,٠	٤٧,٥	١٠,٠	٥١,٦	١٠,٠	٦٥,٢	١٠,٠	١٧,٣	١٠,٠	١٣,٦	١٠,٠	١٥,١	١٠,٤٣	مقابلة	
رألة عند ١٠-٠												غير رألة إحصائيا		٢		
رألة عند ٥-٠																
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا			٢	
رألة عند ٥-٠												غير رألة إحصائيا				
رألة عند ٥																

السادس فى الحضر بينما تقفز إلى الترتيب الثانى لدى الأزواج والزوجات فى الريف . ويرجع ذلك إلى اختلاف مفهوم قيمة الأصل أو النسب فى الحضر عنه فى الريف خصوصا بالنسبة لجيل الآباء . صحيح أن هذه القيمة تقليدية وراسخة فى الثقافة المصرية إلا أنها تعنى فى الريف العائلة الكريمة أو الأصل الطيب المعروف بكل ما يتضمنه من حسن التربية والخلق والسمعة وما إلى ذلك ، بينما قد يقترب فى الحضر من معنى الطبقة الاجتماعية خصوصا ما يتعلق بمستوى دخل الأسرة ومهنة الوالدين والمنطقة السكنية والمكانة الاجتماعية للأسرة وما إلى ذلك بصرف النظر عن معرفة الأصل وتاريخه السابق لأن هذه المعلومات غير متاحة فى المدينة . ويبدو أن الشباب من الجنسين فى الريف يأخذ موقفا وسطا فى ترتيبه لهذه القيمة .

وهناك اتفاق بين الآباء والأبناء فى الحضر والريف على ترتيب صفة أو قيمة الدخل المرتفع فى الترتيب الخامس والتي تقترب كثيرا جدا من قيمة أو صفة قوة الشخصية فى ترتيبها بحيث يمكن اعتبار هاتين الصفتين فى مستوى واحد من سلم القيم . وقد يوحى هذا التوازن بين الجوانب المادية والمعنوية فى الصفات المطلوبة لدى الزوج استبعاد رأى القائل بأن المجتمع المصرى يسير بسرعة نحو تغليب الجوانب المادية على المعنوية .

٢- القيم المطلوبة فى الزوجة ،

هناك وجه اتفاق بين القيم المطلوبة فى الزوجة وتلك المطلوبة فى الزوج كما هو واضح من مقارنة جدول (٤) بجدول (٣) : فقيمة التدين هى الأولى فى الترتيب كأنهم صفة تميز الزوجة وإن كان متوسط نسب تكرارها ٣٣.١٪ أقل من نظيرها عند الزوج ٣٦.٨٪ ، هذا بالإضافة إلى انخفاضها الحاد لدى الإناث فى

الريف ، إذ بلغ نسبة من ذكر ذلك من الزوجات فى الريف ٢٤ر٦٪ والشباب الإناث فى الريف أيضا ٢٧ر٩٪ . ونظرا لتباين النسبة الأخيرة مع ما ذكره الشباب الذكور فى البيئتين والإناث فى الحضر فإن ترتيب هذه القيمة عندهم تراجع إلى المرتبة الثانية . ثم تاتى صفة ست البيت بكل ما تتضمنه من قيم فى الترتيب الثانى ، حيث بلغ متوسط نسب تكرارها على مستوى العينة ٢٨٪ ، ومن ثم لا توجد مسافة كبيرة بين الترتيبين على عكس ما كان عليه الحال لدى الصفة الثانية المطلوبة فى الزوج (صفات أخرى طيبة) ، وإن كان الفرق بين متوسط ترتيب الصفتين المتطلبين فى الزوجة دال عند أقل من ٠.١ . ويلاحظ أيضا تباين ترتيب هذه القيمة وتراجعها إلى المرتبة الثالثة لدى عينة الشباب الإناث فى الحضر ١٥ر٦٪ . ونحسب أن القيم المتضمنه فى صفة " ست البيت " تحمل بعض الملامح التى تميز الصفات الأخرى الطيبة " عند الزوج خصوصا ما يتعلق بالقناعة ، " بنت الحلال " ، التعقل والرزانة ، حسن الطباع والمعاملة ، بالإضافة إلى التفرغ والتوافر التام على خدمة الأسرة والأبناء ، عدم التبذير ، التدبير فى مصروف البيت والمحافظة على البيت .

ثم يأتى بعد ذلك بمسافة كبيرة مجموعة " الصفات الأخرى الطيبة " التى تقع فى الترتيب الثالث ، حيث يبلغ متوسط نسب تكرارها على مستوى العينة ككل ١٢ر٧٪ . وتتضمن هذه المجموعة صفات الطيبة والأخلاق والحنية والذكاء والكرم والهدوء والرصانة . ويلاحظ أن هذه المجموعة من الصفات الطيبة تتذبذب فى ترتيبها بشكل واضح فتتخفّض إلى الترتيب الخامس لدى عينتى الزوجات فى كل من الريف والحضر ، وتراجع أكثر إلى الترتيب الخامس لدى عينة الشباب الذكور فى الحضر ٩ر٤٪ والفرق بين متوسط نسب هذه الصفة وما قبلها دال إحصائيا عند مستوى أقل من ٠.١ .

ترتيب اهم القيم المتكلمة في الزوجة من وجهة نظر الاستسورة

الترتيب على مستوى العينة	عدد الاقارب للعينة ككل *	شباب إناث		شباب ذكور		زيجات		ازواج		اهم الصفات المتكلمة في السورة
		ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
الأولى ٣٢,١	٢٣٩٧	٢	١	١	١	٢	١	١	١	مقننة جملية مطلبة لها شخصية تعمل/غير/أخرى بنات ناس صفات أخرى طيبة مست بيت
السابعة ٢٣	٢٨٧	٥	٧	٥	٤	٦	٦	٦	٦	
الرابعة ١٠,١	٧٣١	٤	٥	٤	٣	٥	٣	٤	٤	
السادسة ٧,٥	١٨١	٧	٦	٧	٧	٧	٧	٧	٧	
الثامنة ١,٦	١١٣	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	
الخامسة ٧,٧	٥٥٧	٦	٥	٦	٦	٣	٥	٥	٥	
الثالثة ١,٧	٨٥٢	٣	٣	٣	٥	٤	٤	٣	٣	
الثانية ٢٨,٢	٢٠٣٢	١	٢	٢	٢	١	٢	٢	٢	

* بلغ عدد اقارب العينة (ككل) الذين استجابوا على هذا السؤال (٧٢٥٠) .

وتقترب من الصفة السابقة قيمة التعليم (متعلمة) حيث يبلغ متوسط نسبتها على مستوى العينة ككل ١١٧٪ ، ولا توجد فروق دالة بين هذه النسبة وسابقتها ويتذبذب باختلاف أفراد الأسرة والبيئة . إذ تقع فى الترتيب الثالث لدى الزوجات فى الحضر ١٤٤٪ ، وتراجع إلى الترتيب الخامس لدى الزوجات فى الريف ٨١٪ والشباب الإناث فى الحضر ١٠٦٪ .

وتقع صفة " بنت ناس " فى الترتيب الخامس على مستوى العينة بنسبة ٧٧٪ من المجموع الكلى لأفرادها . لكنها أيضا تتذبذب فى الترتيب من عينة لأخرى . إذ ترتفع إلى الترتيب الثالث بالنسبة للزوجات الريفيات ٩٥٪ وتراجع إلى الترتيب السادس لكل من مجموعتى الشباب الذكور فى الحضر ٣٨٪ والريف ٦٨٪ وكذلك الشباب الإناث فى الريف ٥٣٪ لكن الفروق بين هذه النسب ليست دالة إحصائيا .

وهكذا بالنسبة لصفة " جميلة " التى تقع فى الترتيب السادس على مستوى العينة بنسبة ٥٣٪ من المجموع الكلى لعدد أفرادها ، وهى تتذبذب أيضا - ولكن فى نطاق ضيق - داخل مجموعتى الشباب من الجنسين . إذ تصعد إلى الترتيب الرابع بالنسبة للشباب الذكور فى الحضر ١٠٦٪ ، والخامس فى كل من مجموعتى الشباب الذكور فى الريف ٨٧٪ والإناث فى الريف ٧٥٪ أيضا . بيد أنها تتراجع إلى الترتيب السابع بالنسبة لمجموعة الشباب الإناث فى الحضر ٣٢٪ ومع ذلك لا توجد فروق جوهرية بين النسب .

وتتميز صفة " لها شخصية " - التى تقع فى الترتيب السابع - بالثبات النسبى ، باستثناء مجموعة الإناث فى الحضر التى تمثل بالنسبة لهم الترتيب السادس ٥٧٪ . وينطبق ذلك أيضا على الصفة الأخيرة التى تقع فى الترتيب

الثامن (تعمل ، غنية ، لديها مصدر للدخل وما شابه ذلك من أوضاع اقتصادية).

٣ - القيم الفاصلة بالتنشئة الاجتماعية والرعاية الوالدية ،

تمثل التنشئة الاجتماعية أبرز جوانب التراث الثقافى لأى مجتمع بشرى .
وهى كوحدة ثقافية تتضمن الأفكار التقليدية التى تستبقى تاريخيا بعد أن يثبت صلاحيتها فى تشكيل أفراد المجتمع وفق التقاليد السائدة فيه وما يعزى إليها من قيم وعادات ومحرمات ومجازاة وقواعد . وتنظم هذه التقاليد حول عادات الممارسة التى تحدد مدى وكيفية تفاعل الوالدين مع أطفالهما وما يمكن أن يوفرها لهما من رعاية . وهى بذلك عادة اجتماعية تحدث استجاباتها تغيرات أو تأثيرات مباشرة فى تعديل سلوك الطفل وتشكيل شخصيته . وتعرف التنشئة الاجتماعية وما تتضمنه من رعاية والدية بأنها " أهم العمليات التى يستطيع بها الوليد البشرى أن يتطور وينمو نفسيا واجتماعيا بحيث يصبح شخصية اجتماعية تعمل وفق أحكام جماعتها ومعايير ثقافتها " . ويتضمن هذا المكون عدة عناصر فرعية ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمؤشرات التنمية الاجتماعية فى مصر وهى :

- ١ - نوع الرضاعة .
- ٢ - مدة الرضاعة .
- ٣ - العمر المناسب لطفام الطفل .
- ٤ - العمر المناسب لتعليمه ضبط الإخراج .
- ٥ - تدريب الطفل على النظام .
- ٦ - اهتمام الأم بمزاولة أطفالها الرياضة .

٧ - ختان البنات .

٨ - التدريب على الاستقلال والسن الذى يمنح فيه الآباء أبناءهم الحرية فى اتخاذ بعض القرارات .

٩ - المشاركة الاجتماعية بين أفراد الأسرة .

١٠- وجهة نظر الوالدين فى تحمل مسئوليتهم بخصوص تربية الأبناء من الجنسين عند سن معين .

جدول (٥)

المقارنات		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%
طبيعية		٩٧٠	٧٨٫٩	١٤٣٤	٩٢٫١
صناعية		١٣١	١٠٫٧	٧١	٤٫٦
الاثنان معا		١٢٨	١٠٫٤	٥٢	٣٫٣
المجموع		١٢٢٩	١٠٠	١٥٥٧	١٠٠
غير مبين		١٠٨		١٥٨	
المجموع الكلى		١٢٣٧		١٧١٥	
كا ٢		دالة عند ٠٫١			

١- نوع الرضاعة ،

يتضح من جدول (٥) أن النمط الشائع لرضاعة الطفل فى البيئة المصرية هو الرضاعة الطبيعية التى يمارسها حوالى ٧٩٪ من مجموع الأمهات فى

الحضر وما يقرب من ٩٢٪ من مجموعهم فى الريف . ثم تأتى الرضاعة الصناعية التى يمارسها حوالى ١٠.٧٪ من مجموعهم فى الحضر مقابل ٤.٦٪ من مجموعهم فى الريف . وأخيرا الاثنان معا التى يمارسها ١.٤٪ من مجموعهم فى الحضر مقابل ٣.٣٪ فقط من مجموعهم فى الريف والفرق بين هذه التكرارات فى كل من الحضر والريف دالة عند مستوى ٠.١ ر. تقريبا ، حيث تنتشر الرضاعة الصناعية فى الحضر أكثر منها فى الريف ، وكذلك أسلوبي الجمع بين الرضاعة الطبيعية والصناعية .

٢- مدة الرضاعة ،

تبين أن متوسط فترة الرضاعة - على مستوى عينة الأمهات ككل - حوالى ٣٤ر٥٨ أسبوعا بانحراف معيارى ٢٧ر٤٩ أسبوعا . ويرجع هذا التباين الشاسع إلى تفاوت مدة الرضاعة الطبيعية بين عدة أيام وما يقرب من ٩٨ أسبوعا . ويبلغ هذا المتوسط ٢٩ر١٠ شهرا فى الحضر بانحراف معيارى ٢٧ر٤٩٪ وفى الريف ٢٨ر٦٧ شهرا بانحراف معيارى ١٣ر١٩ شهرا والفرق بين المتوسطين دال إحصائيا عند أقل من ٠.١ ر. .

٣- العمر المناسب لقطاع الطفل ،

أوضحت الأمهات على مستوى العينة ككل - أن العمر المناسب لقطاع الطفل يقرب من ٢٢ شهرا بانحراف معيارى ٠.٣ ر. ، ويتفاوت هذا التقرير بشكل واضح بين الحضر والريف ، إذ يقدر الأمهات فى الحضر هذا العمر بما يقرب من ٢٢ شهرا (بانحراف معيارى ٤ر٨٧) بينما يقدرنه فى الريف بما يقرب من ٢٣ر٥ شهرا (انحراف معيارى ٠.٣ ر.) . والفرق بين المتوسطين دال إحصائيا عند ٠.١ ر. تقريبا . وهذا الاتجاه يعبر عن رغبة الأمهات الحضرىات فى استقلال

أطفالهن مبكرا . والجديد فى هذا البيان - إذا ما قورن بالبحوث التى أجريت حول هذا الموضوع فى عام ١٩٦٦ * وعام ١٩٧٩ ** هو تقارب اتجاهات الأمهات فى الريف مع الأمهات فى الحضر حول تقديرهن لهذا العمر .

٤ - العمر المناسب لتدريب الطفل على ضبط الإخراج ،

تبين أن رأى الأمهات فى كل من الريف والحضر عن العمر المناسب لتدريب الطفل على ضبط الإخراج ١٣ شهرا بانحراف معيارى ١٠.٢٨ . وبلغ متوسط تقدير الأمهات لهذا العمر فى الحضر ١١ر٥٣ شهرا بانحراف معيارى ٩.٢٦ ، وفى الريف ١٤ر١٠ شهرا بانحراف معيارى ١٠.٨٥ . والفرق بين المتوسطين دال إحصائيا عند ٠.١ . تقريبا . وينطبق هذا الموقف على نفس التعليق الذى سبق الإشارة إليه فى العمر المناسب لقطاع الطفل .

٥ - تدريب الطفل على النظام ،

انتخب أحد المواقف الهامة التى تعكس اتجاهات الأم نحو تدريب طفلها على النظام وهو تعويده على أن ينام فى وقت مبكر باعتباره قابلا للتعميم على المواقف الأخرى المشابهة المتعلقة بالنظام .

* محمود عبد القادر : أساليب الثواب والعقاب التى تتبناها الأسرة فى تدريب الطفل على مواقف التنشئة الاجتماعية وتأثيرها على شخصيته " رسالة دكتوراه " ، جامعة القاهرة ١٩٦٦ م .

** محمود عبد القادر : الأساليب الشائعة للتنشئة الاجتماعية فى الريف المصرى وعلاقتها بشخصية الطفل " ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مارس ١٩٧٩ م

جدول (٦)

أهمية تعويد الأم لأطفالها النوم في وقت مبكر

مقارنات		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%
النوم مبكرا		٦٢٦	٥٠.٨	٣٩١	٢٥.٢
تعودهم النوم مبكرا		٦٠.٦	٤٩.٢	١١٦١	٧٤.٨
تتركهم ينامون على كيفهم		١٢٢٢	١٠٠	١٥٥٢	١٠٠
المجموع		١٦٣	١٠.٥	١٧١٥	١٠٠
غير مبين		١٢٣٧	١٠٠	١٧١٥	١٠٠
المجموع الكلى		١٢٣٧	١٠٠	١٧١٥	١٠٠
٢ كا		دالة عند أقل من ٠.١			

ويتضح من جدول (٦) أن ٥٠.٨% من الأمهات في الحضر يحرصن على تعويد أطفالهن النوم مبكرا مقابل ٢٥.٢% فقط في الريف . والفرق بين النسبتين دال إحصائيا عند مستوى أقل من ٠.١ . وتقديرنا أن هذا النمط لم يتغير كثيرا خلال الحقتين الأخيرتين سواء على مستوى الحضر أو الريف . مما قد يعنى ضعف وعى الأمهات بأهمية تدريب الطفل على النظام خصوصا في الريف .

٦ - اهتمام الأم بمزاولة أطفالها الرياضة .

جدول (٧)

حرص الأم على مزاولة أطفالها (أولادها) للرياضة البدنية

المقارنة		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%
مزاولة الأطفال للرياضة		١٨٣	١٤٫٩	١٠٤	٦٫٧
		١٠٤٧	٨٥٫١	١٤٤٦	٩٣٫٣
نعم					
لا					
المجموع		١٢٣٠	١٠٠	١٥٥٠	١٠٠
غير مبين		١٠٧		١٦٥	
المجموع الكلى		١٣٣٧		١٧١٥	
كا					دالة عند ٠٫٥

يتضح من جدول (٧) أن نسبة الأمهات الآتى يحرصن على مزاولة أطفالهن رياضة معينة لا يتجاوز ١٥٪ من مجموعهن فى الحضر مقابل ٦٫٧٪ فقط فى الريف . والفرق بين النسبتين دال عند ٠٫٥ . تقريبا . وتعكس هذه النسب المتواضعة - خصوصا فى الريف - مدى غياب وعى الأمهات بهذا البعد الهام فى تنشئة الطفل .

٧ - ختان البنات ،

جدول (٨)

ختان البنات فى الأسرة

المقارنة ختان البنات		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%
نعم		١٢٥٦	٩٥٢	١٦٤٨	٩٧٢
لا		٦٤	٤٨	٤٨	٢٨
المجموع		١٣٢٠	١٠٠	١٦٩٦	١٠٠
غير مبين		١٧		١٩	
المجموع الكلى		١٣٣٧		١٧١٥	
٢٤		غير دالة			

يتضح من جدول (٨) أن ختان البنات ظاهرة شائعة إلى حد كبير فى البيئة المصرية إذ تبلغ نسبتها فى الحضر ٩٥٢٪ والريف ٩٧٢٪ . وبلغت النظر أن هذه الظاهرة لم يعتريها أى نوع من التغير وفق البيانات المتاحة منذ عشرين عاما* . رغم أن نسبة غير قليلة من الولادة تحدث الآن تحت رعاية طبية وفى المستشفيات ، ورغم حظر إجراء هذه العملية فى المستشفيات لآثارها غير الإيجابية على الأنثى فإنها مازالت على ما هى عليه من انتشار .

* محمود عبد القادر : المرجعان السابقان .

٨ - التدريب على الاستقلال ،

جدول (٩)

رأى الأم في السن الذي تكون فيه البنت حرة في اختيار صديقاتها

المقارنة العمر	حضر		ريـف	
	ك	%	ك	%
أقل من ٦ سنوات	٣٦	٣٦	٤٤	٢٧
٦ - ١١ سنة	١٠١	٦٩	٤٢٦	٢٦٥
١٢ - ١٤ سنة	١٩٦	١٤٨	٢٨٩	١٧٣
١٥ سنة	٢٦٩	٢٠٩	٣٢٦	١٩٧
١٦ سنة	١١٨	٩٠	١٤٣	٨٦
١٧ سنة	٥٩	٤٥	٤٠	٢٤
١٨ سنة	١٤٣	١٠٩	٨٣	٥٠
١٩ سنة	٣٠	٢٣	١١	٠٧
٢٠ سنة	٣٧٠	٢٧٧	٣٠٥	١٨٣
المجموع	١٣١٦	١٠٠	١٦٢٦	١٠٠
غير مبين	٢١		٨٩	
المجموع الكلي	١٣٢٧		١٧١٥	
كأ	دالة عند ٠.١			

يتضح من جدول (٩) أن معظم الأمهات لا يحبذن منح الفتاة حرية اختيار صديقاتها إلا في سن متأخرة جدا يتراوح ما بين ١٥ - ١٦ سنة . ومع ذلك فإن الأمهات في الريف أكثر تحبيذا لمنح الفتاة هذه الحرية في سن مبكرة بسببها ،

حيث توجد فروق دالة إحصائية بينهن والأمهات في الحضر عند مستوى أقل من ١.٠. ويتأكد هذا الاتجاه في أكثر من موقف كما هو موضح في جدولي (١٠)، (١١).

جدول (١٠)

مدى موافقة الابوين على أن يكون للبنات في سن

الشباب اصدقاء من الجنسين

الوالدان والإقامة		زوجات				أزواج			
		حضر		ريف		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الموافقة		٣٣٣	٢٥١	٢٩٣	١٧٢	١٤٥	١٤٠	١١٢	٩٧
عدم الموافقة		٩٩٣	٧٤٩	١٤١٢	٨٢٨	٨٩٣	٨٦٠	١٠٤١	٩٠٣
المجموع		١٣٢٦	١٠٠	٧١٠٥	١٠٠	١٠٣٨	١٠٠	١١٥٣	١٠٠
كأ		دالة عند ٥.٠. غير دالة							

جدول (١١)

مدى موافقة الابوين على ان يكون للولد في سن

الشباب اصدقاء من الجنسين

الابوان والإقامة		زوجات				أزواج			
		حضر		ريف		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الموافقة		٥٦٩	٤٣.٠	٤٧٤	٢٧.٨	٢٦٠	٢٥.٠	٢١٦	١٨.٧
عدم الموافقة		٧٥٣	٥٧.٠	١٢٣.٠	٧٢.٢	٧٧٩	٧٥.٠	٩٣٩	٨١.٣
المجموع		١٣٢٢	١.٠	١٧.٤	١.٠	١.٣٩	١.٠	١١٥٥	١.٠
كأ		دالة عند ٠.١				غير دالة			

إذ يتبين من جدول (١٠) أن غالبية الآباء والأمهات لا يوافقون على أن يكون للبنات في سن الشباب أصدقاء من الجنسين . ويزداد هذا التحفظ في الريف بصفة عامة ولدى الآباء هناك على وجه الخصوص .

كما يتبين من جدول (١١) أن هذا التحفظ تخف حدته بشكل ملحوظ بالنسبة للذكر حيث يوافق على ذلك ٤٣٪ فقط من الأمهات في الحضر مقابل ٢٨٪ تقريبا في الريف . وتقل نسبة الموافقين على ذلك عند الآباء في الحضر ٢٥٪ والريف ١٨.٧٪ على السواء وكنا نفترض أن يكون الآباء أكثر تحمرا أو أقل تحفظا من الأمهات بالنسبة لهذا الموقف .

ويلفت النظر استمرار الوالدين في تحفظهما على منح الفتاة حريتها حتى عند بلوغها سن الزواج كما يتضح من جدول (١٢) . إذ عبر ٦٦٫٨٪ من مجموع الزوجات في الحضر عن ضرورة تدخلهن لمنع الفتاة من الزواج في حالة عدم استشارة أسرتها يقابل ذلك ٦٢٪ من مجموعهن في الريف . وتزداد نسبة المتحفظين في عينة الآباء في الحضر لتصل إلى ٧٥٫٣٪ بينما تقل إلى حد ما لدى الآباء في الريف . ولا توجد أى فروق جوهرية بين هذه التكرارات لدى الأمهات في الحضر والريف ، وبالمثل بالنسبة للآباء . مما قد يعنى أن هذا التحفظ تختلف عليه الأسرة الحضرية أو الريفية .

جدول (١٢)

تدخل الابوين لمنع زواج البنت في حالة عدم استشارة

أسرتها في هذا الزواج

المقارنات		زوجة				زوج			
		حضر		ريف		حضر		ريف	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تدخل الوالدين									
نعم		٨٨٣	٦٦٫٨	١٠٤٩	٦٢٫٠	٧٨٥	٧٥٫٣	٧٨١	٦٧٫٦
لا		٤٣٩	٢٣٫٢	٦٤٢	٣٨٫٠	٢٥٨	٢٤٫٧	٣٧٥	٣٢٫٤
المجموع		١٣٢١	١٠٠	١٦٩١	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١١٥٦	١٠٠
غير مبين									
المجموع الكلى									
كا ٢									

ويختلف اتجاه الوالدين تماما بالنسبة للذكر كما هو موضح فى جدول (١٣) حيث لا يبدى استعدادهم للتدخل فى هذا الموقف سوى ٢٩% من مجموع الأمهات فى الحضر مقابل ٢٣,٦% من مجموعهن فى الريف ، بينما ترتفع هذه النسبة بشكل واضح لدى الآباء فى كل من الحضر ٣٧,٩% والريف ٣١%. ومع ذلك لا توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات الأمهات على هذا الموقف فى الحضر والريف ، وهكذا بالنسبة للآباء ، مما قد يعنى - كما هو الحال فى الموقف السابق - أن منح الذكر حريته فى اختيار قرينته متفق عليه بين الأمهات والآباء فى كل من الريف والحضر .

جدول (١٣)

تدخل الأبوين لمنح زواج الابن فى حالة عدم استشارة

أسرته فى هذا الزواج

المقارنات		زوجة				نذج			
		ريـف		حضر		ريـف		حضر	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تدخل الوالدين		٣٩٠	٢٩,٥	٤٠٠	٢٣,٦	٣٩٥	٢٧,٩	٣٥٨	٣١,٠
		٩٣٤	٧٠,٥	١٢٩٨	٧٦,٤	٦٤٨	٦٢,١	٧٩٨	٦٩,٠
المجموع		١٣٢٤	١٠٠	١٦٩٨	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١١٥٦	١٠٠
غير مبين		١٣		١٧		-		-	
المجموع الكلى		١٣٣٧		١٧١٥		١٠٤٣		١١٥٦	
كأ ٢		غير دالة إحصائيا		غير دالة إحصائيا					

وبمقارنة هذه النسب بما يقابلها فى الجدول السابق رقم (١٢) يبدو بوضوح مدى تحيز الأسرة المصرية للذكر وتمييزه عن الأنثى فى هذا الموقف ، وهو فى جميع الأحوال يعكس حال ثقافتنا وتقاليدنا الشرقية .

٩ - المشاركة الاجتماعية بين أفراد الأسرة :

انتخب موقفان فقط من المواقف الأسرية التى يفترض فيها أنهما يعكسان بوضوح مدى المشاركة الاجتماعية بين أفراد الأسرة فى اتخاذ القرار وهما 'مصاريف البيت وزواج الأبناء' .

جدول (١٤)

مشاركة أفراد الأسرة فى القرارات الخاصة بمصروف البيت

من وجهة نظر الأم

المقارنات		حضر		ريف	
مشاركة أفراد الأسرة		ك	%	ك	%
الزواج		٥٤٥	٤١,٢	٧٧٧	٤٥,٤
الزوجة		٢٩٣	٢٢,١	٢٧٨	١٦,٢
الأثنان		٤١١	٣١,٠	٤٥٢	٢٦,٤
أحد الأبناء		٤٩	٣,٧	٩٩	٥,٨
أحد أفراد الأسرة		٢٠	١,٥	٨٩	٥,٢
أخرى		٩	٠,٧	١٦	٠,٩
المجموع		١٣٢٧	١٠٠	١٧١١	١٠٠
غير مبين		١٠		٤	
المجموع الكلى		١٣٣٧		١٧١٥	
٢		غير دالة			

حيث يتبين من جدول (١٤) أن الزوج الرأى الأول فيما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بمصروف البيت ، إذ أوضح ذلك ٤١ر١٪ من مجموع الزوجات فى الحضر مقابل ٤ره٤٪ من مجموعهن فى الريف . يلى ذلك الزوج والزوجة معا بنسبة ٣١ر٠٪ فى الحضر مقابل ٢٦ر٤٪ فى الريف ، ثم يأتى رأى الزوجة وحدها فى المرتبة الثالثة بنسبة ٢٢ر١٪ فى الحضر مقابل ١٦ر٢٪ فى الريف . أما مشاركة الأبناء فى اتخاذ هذا القرار فإن نسبة من ذكرن ذلك لا تكاد تذكر إذ تبلغ ٣ر٧٪ من مجموع الزوجات فى الحضر و ٥ر٨٪ من مجموعهن فى الريف . عموما ، تبين عدم وجود فروق إحصائية دالة بين الحضر والريف فيما يتعلق بتوزيع هذه التكرارات .

جدول (١٥)

مشاركة أفراد الأسرة فى القرارات الخاصة بزواج الأولاد

من وجهة نظر الأم

المقارنات		حضر		ريف	
مشاركة أفراد الأسرة		ك	%	ك	%
الزوج	٣١٨	٢٣٫٩	٥٦٠	٣٢٫٧	
الزوجة	١٤٧	١١٫١	١٣٩	٨٫١	
الأبنتان	٧٦٠	٥٧٫٢	٨١١	٤٧٫٤	
أحد الأبناء	٧٩	٥٫٩	١٢٠	٧٫٠	
أحد أفراد الأسرة	١٢	٠٫٩	٥٧	٣٫٣	
أخرى	١٢	٠٫٩	٢٣	١٫٣	
المجموع	١٣٢٨	١٠٠	١٧٠١	١٠٠	
غير مبين		٩		٥	
المجموع الكلى		١٣٣٧		١٧١٥	
٢ كا				دالة عند ٠٫١	

ويختلف الأمر بالنسبة لقرار زواج الأبناء حيث يأتى قرار الزوجين معا فى الترتيب الأول سواء فى الحضر ٥٧٢٪ أو الريف ٤٧٤٪ ، ثم قرار الزوج وحده الذى يأتى فى الترتيب الثانى ويمثل ٢٣٩٪ من مجموع الزوجات فى الحضر و ٢٢٧٪ من مجموعهن فى الريف . أما قرار الزوجة وحدها - الذى يأتى فى الترتيب الثالث - فإنه لا يمثل سوى ١١١٪ من مجموع الزوجات فى الحضر و ٨١٪ من مجموعهن فى الريف . وأخيرا يأتى دور الأبناء (المعنى منهم بالزواج) فى اتخاذهم هذا القرار بمفردهن ، حيث لا تزيد نسبة من ذكر ذلك من الأمهات عن ٥٩٪ فى الحضر مقابل ٧٠٪ فى الريف . والفروق بين هذه التكرارات فى كل من الحضر والريف دالة عند ٠.١ تقريبا لصالح الحضر إذا نظر إليها من ناحية مدى مشاركة الزوجين ، أما إذا نظر إليها من ناحية مدى مشاركة الأبناء فإن هذه الفروق لا تكاد تذكر .

١٠ - وجهة نظر الوالدين فى تحمل مسئوليتهم عن تربية

الأبناء فى سن معين ،

يتفق رأى غالبية الآباء والأمهات فى الحضر والريف على أن مسئولية تربية الأبناء مشتركة بين الزوجين كما هو موضح فى جدول (١٦) ، وتتراوح نسب من ذكر ذلك بين ٧٤٪ و ٨١٪ تقريبا إلا أن هناك اختلافا بين وجهات نظر الأزواج والزوجات فى أى منهما مسئول أساسا عن ذلك . إذ يرى ٧٥٪ من مجموع الأمهات فى الحضر أن الأم مسئولة أساسا عن ذلك مقابل ١٦٤٪ فى الريف . بينما لا يرى ذلك سوى ٤٪ فقط من مجموع الأزواج فى الحضر مقابل ٥٧٪ فقط فى الريف . كما يرى ٣٢٪ من مجموع الزوجات فى الحضر أن الأب مسئول أساسا عن ذلك مقابل ٨٢٪ فى الريف ، بينما ترتفع هذه النسبة لتصل إلى ١٣١٪ من مجموع الأزواج فى الحضر مقابل ١٣٣٪ من

مجموعهم فى الريف . ومع ذلك فإن الفروق بين الزوجات فى الحضر والريف غير دالة فيما يتعلق بهذه المسئوليات ، وهكذا بالنسبة للأزواج .

جدول (١٦)

مسئولية الآبوين فى تحمل تربية الأبناء من وجهة نظر الآبوين

المقارنات مسئولية الآبوين	زوجة							
	زوج				زوجة			
	ريف		حضر		ريف		حضر	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الآب والام معا	١٠٦٩	٨٠.٥	١٢٧٣	٧٤.٤	٦٨١	٨٢.٩	٩١٣	٧٩.٣
الام أساسا	٢٠٩	١٥.٧	٢٨٠	١٦.٤	٤٢	٤.٠	٨٦	٧.٥
الآب أساسا	٤٢	٣.٢	١٤١	٨.٢	١٣٦	١٣.١	١٥٣	١٣.٣
أخرى	٨	٠.٦	١٧	١.٠	-	-	-	-
المجموع	١٣٢٨	١٠٠	١٧١١	١٠٠	١٠٣٩	١٠٠	١١٥٢	١٠٠
غير مبين	٩ ٤ ٤ ٤							
المجموع الكلى	١٣٣٧ ١٧١٥ ١٠٤٣ ١١٥٦							
كا ٢	غير دالة غير دالة							

ويوضح جدول (١٧) وجهة نظر الآباء والأمهات فى تقدير سن الابن الذى يتعين عنده الآب أن يأخذ مسئولية أكبر فى تربيته . إذ يتركز وسط هذا السن حوالى ١١ سنة بالنسبة لوجهة نظر الزوجات فى الحضر بينما ينخفض إلى ١٠ سنوات تقريبا فى الريف . ويبلغ وسيط هذا السن من وجهة نظر الأزواج فى الحضر ١١ عاما ، وفى الريف ١٠ سنوات تقريبا . وتوجد فروق دالة إحصائية فى هذه التقديرات بين الزوجات فى الحضر والريف لصالح الريف ،

وكذلك فروق دالة بين الأزواج فى الحضر والريف لصالح الريف أيضا .

جدول (١٧)

سن الابن الذى يرى الابوان انه يتعين على الاب .

ان يأخذ مسئولية اكبر فى تربيته

الزوجان والإقامة		زوجة									
		حضر				ريف					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
أقل من ٦ سنوات		٩٧	٧٣	١٩٤	١١	١١٥	١٠٤	١٠٠	١٦٤	١٤٣	
		٢١٢	١٦١	٣٩٨	٢٣	٢١٥	٢٠٧	٣١٣	٢٧٣		
		٢٣٤	١٧٧	٣٦٥	٢١	٢١٥	١٥٤	١٤٨	٢١٠	١٧٥	
		٢٨٣	٢١٤	٢٥٢	١٤	١٤٨	٢٠٧	١٩٩	١٩٩	١٧٣	
		٣٥٦	٢٧٠	٢٨٦	١٦	١٦٩	٢٥٩	٢٤٩	١٦٤	١٤٣	
		١٣٩	١٠٦	١٩٨	١١	١١٧	١٠١	٩٧	٩٨	٨٥	
المجموع		١٢٢١	١٠٠	١٦٩١	١٠٠	١٠٠	١٠٤٠	١٠٠	١١٤٨	١٠٠	
كأ		دالة عند ٠.٠١								دالة عند ٠.٥	

ويختلف الأمر فيما يتعلق بسن الابنة كما هو موضح فى جدول (١٨) ،
حيث يبلغ وسيط العمر ١١ سنة تقريبا بالنسبة للزوجات فى الحضر مقابل
٩ سنوات تقريبا بالنسبة للزوجات فى الحضر مقابل ٩ سنوات تقريبا فى الريف ،
وحوالى عشر سنوات بالنسبة للأزواج فى الحضر وتسع سنوات فى الريف .
وتوجد فروق دالة فى هذه التقديرات بين الزوجات فى الحضر والريف لصالح
الريف كما هو فى حالة الابن ، وكذلك فروق دالة بين الأزواج فى الحضر والريف
لصالح الريف أيضا كما هو فى حالة الابن .

جدول (١٨)

سن الابنة الذى يرى الابوان انه يتعين على الاب

ان يأخذ مسئولية أكبر فى تربيتهما

الزوجان والإقامة		نوجة				نُدج	
		حضر		ريف		حضر	
العمر		ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ٦ سنوات		١٣٢	١٠.٠	٢٤.٠	١٤.٣	١٢٥	١٢.٩
٦ - ٨		٢٩٦	٢٢.٤	٤٨٨	٢٨.٩	٢٨١	٢٧.١
٩ - ١١		١٨٩	١٤.٣	٢٩	١٧.٥	١٤١	١٣.٦
١٢ - ١٤		٢٤٥	١٨.٦	٢٦٢	١٥.٥	٢١٣	٢٠.٦
١٥ - ١٧		٢٩١	٢٢.٠	٢٥٥	١٥.١	١٦٥	١٥.٩
١٨ +		١٦٨	١٢.٣	١٤٨	٨.١	١١١	١٠.٧
المجموع		١٣٢١	١٠.٠	١٦٨٧	١٠.٠	١٠٣٦	١٠.٠
كا ٢		دالة عند ٠.٠٥		دالة عند ٠.٠٥		دالة عند ٠.٠٥	

رابعاً: القيم المتعلقة بالسلوك الانجابى:

يتكون هذا المؤشر الفرعى من تسعة عناصر هى :

١ - أنسب عمر لزواج البنت .

من المعروف أن ارتفاع عمر الفتاة عند الزواج يؤدي تلقائياً إلى تقليل حجم الأسرة ، أى الحد من عدد الأطفال المفروض أن تنجبهم الزوجة خلال فترة خصوبتها . بيد أن تحديد هذا العمر يتوقف على عدة عوامل من بينها قيمة الزواج المبكر ، اشتغالها بالعمل ، والخلفية الثقافية . وفقاً للبيانات المتاحة فى هذا التقرير الوصفى فإن التحليل يركز فقط على الخلفية الثقافية أو محل الإقامة كما هو موضح فى جدول (١٩) إذ يستقرأ منه عدة دلالات . أولها تباين هذا العمر بين الحضر والريف على نحو يجعل الفروق بينهما دالة عند مستوى أقل من ٠.١ . لصالح أفراد الأسر الحضرية الذين يحبزون - دون استثناء - العمر المتأخر نسبياً لزواج البنت . وثانى هذه الدلالات اختلاف هذا التقدير لدى الشباب من الجنسين سواء فى الحضر أو الريف عن تقدير آبائهم لصالح الأبناء الذين يحبزون بوضوح وثبات الزواج المتأخر نسبياً للفتاة . وأخيراً يبدو بوضوح أن قيمة الزواج المبكر شديدة الرسوخ فى البيئة الريفية .

عموماً ، بلغ العمر المناسب لزواج الفتاة من وجهة نظر الآباء (الأزواج) فى الحضر ١٩ سنة تقريباً ، حيث تتركز ٦٩٪ من استجاباتهم بين عمر ١٦-٢١ سنة . وينظره فى الحضر وسيط قدره ١٧ سنة تقريباً ، حيث تتركز ٥٠٪ من استجاباتهم بين عمر ١٦-١٨ سنة . وتتفق الزوجات مع تقدير أزواجهن لهذا العمر سواء فى الحضر أو الريف وهو أمر يلفت النظر . أو بعبارة أخرى لا توجد فروق دالة إحصائياً بين الزوجات والأزواج حول تقديرهم للعمر المناسب

لزوج الفتاة ، بينما توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى ٠.١ . بين الأزواج في الحضر والريف حول هذا التقدير ، وهكذا بالنسبة للزوجات في الحضر والريف .

ويختلف الأمر بالنسبة للشباب من الجنسين . إذ بلغ وسيط هذا العمر من وجهة نظر الشباب الذكور في الحضر ٢٠ سنة تقريبا ، حيث تتركز ٤١٪ من استجاباتهم في الفئة العمرية ١٩-٢١ سنة . ويقابل ذلك في الريف ١٨ سنة تقريبا . حيث تتركز ٣٩٪ من استجاباتهم في الفئة العمرية ١٦-١٨ سنة و ٣٣٪ في الفئة العمرية ١٩-٢١ سنة . أما الشباب الإناث في الحضر ، فقد بلغ وسيط تقديرهن لهذا العمر ٢١ سنة . وهو أعلى تقدير يعبر عنه كافة أفراد الأسرة . إذ تتركز ٤٠٪ من استجابتهن في الفئة العمرية ١٩ - ٢١ سنة و ٢٠٪ في الفئة العمرية ٢٢-٢٤ سنة . يقابل ذلك لدى الشباب الإناث في الريف وسيط قدره ١٩ سنة تقريبا ، وتتركز ٢٩٪ من مجموع استجابتهن في الفئة العمرية ١٦-١٨ سنة ، و ٣٦٪ في الفئة العمرية ١٩ - ٢٠ سنة .

وإذا صدقت تقديرات الشباب من الجنسين حول العمر المناسب لزوج البنت ، وإذا كانت تعكس هذه التقديرات قيما أو اتجاهات أصيلة عندهم ، فإننا نتوقع أن تقل معدلات النمو السكاني بشكل جذري في المستقبل القريب ، خصوصا إذا أخذ في الاعتبار ما سبق التوصل إليه في مؤشر التعليم من ارتفاع مستوى تعليمهم وعزم الإناث منهن على أن يكون لهن مكان مؤثر في مجال العمالة .

٢ - العمر المناسب لزواج الذكور ،

إذا كان هذا العنصر ليس له تأثير مباشر على السلوك الإنجابي فإن أهميته ترجع إلى ارتباطه بالعمر المناسب لزواج البنت . ذلك أن الثقافة المصرية تحيذ بوضوح ألا يكون هناك فارق بين في العمر بين القرينين . فإذا كان الاتجاه محبذا لارتفاع عمر الزواج لأى منهما - كما تبين ذلك بالنسبة للفتاة - فإنه ينسحب تلقائيا على القرين الآخر . وهذا ما يظهر بوضوح فى الجدول رقم (٢٠) الذى يتبين منه تحييد الزواج المتأخر نسبيا للذكر على مستوى جميع أفراد الأسرة بصفة عامة ولدى الحضر على وجه الخصوص . كما يتعاضد هذا الاتجاه بوضوح لدى الشباب من الجنسين ، الأمر الذى قد يكون له تأثيره الإيجابى على السلوك الإنجابى فى مصر على المدى القريب .

وتحديدا ، فإن نمط تحييد العمر المتأخر لزواج الذكر يتباين بشده فى الحضر والريف ، وبين الأزواج والزوجات ، وبينهم والشباب من الجنسين ، على عكس الحال فى العمر المناسب لزواج البنت الذى له نمط ثابت ومستقر على نحو ما أوضحناه . إذ يبلغ وسيط تقدير هذا العمر لدى الآباء أو الأزواج فى الحضر ٢٥ سنة تقريبا ، حيث تتركز ٣٧٪ من مجموع استجاباتهم فى الفئة العمرية ٢٥-٢٦ سنة . يقابل ذلك فى الريف وسيط قدره ٢٢ سنة تقريبا ، حيث تتركز ٤٠٪ من مجموع استجاباتهم لدى الفئة العمرية أقل من ٢١ سنة و٣٠٪ من هذه الاستجابات لدى الفئة العمرية ٢٥-٢٦ سنة . والفرق بين هذه التقديرات فى كل من الحضر والريف دال عند مستوى أقل من ٠.١ .

ويبلغ وسيط تقدير هذا العمر لدى الأمهات أو الزوجات فى الحضر ٢٢ سنة . إذ تبلغ نسبة من يحبذ أن يكون هذا العمر أقل من ٢١ سنة ٢٦٪ ،

ومن يحبذ ٢١ سنة ٢٢٪ ومن يحبذ ٢٢ سنة ٤٢ر٤٪ . بينما يقابل ذلك فى الريف وسيط قدره ٢١ سنة تقريبا . حيث يحبذ ٣٦ر٨٪ من مجموعهم أن يكون العمر أقل من ٢١ سنة ، و ٣٢٪ من مجموعهم يحبذ ٢١ سنة . والفروق بين هذه التقديرات فى كل من الحضر والريف داله عند ٠.١ ر .

ويبلغ وسيط تقدير هذا العمر لدى الشباب الذكور فى الحضر ٢٦ سنة تقريبا ، حيث يحبذ ٣٨ر٧٪ من مجموعهم أن يكون هذا العمر ٢٥-٢٦ سنة ، يقابل ذلك فى الريف وسيط قدره ٢٥ سنة تقريبا ، حيث يحبذ ٥٣ر٨٪ أن يكون العمر المناسب أقل من ٢١ سنة ويحبذ ٣٨ر٨٪ منهم أن يكون العمر ٢٥-٢٦ سنة . والفرق بين هذه التقديرات فى كل من الحضر والريف دال عند أقل من ٠.١ ر. وهكذا بالنسبة للشباب الإناث اللائى بلغ وسيط تقديرهن فى الحضر ٢٧ سنة تقريبا وفى الريف ٢٥ سنة تقريبا . والفرق بين تقديراتهن فى الحضر والريف دال أيضا عند ٠.١ ر .

والجدير بالذكر أن هناك فروقا دالة إحصائيا أيضا بين الزوج والزوجة فى الحضر ، والزوج والزوجة فى الريف ، والشباب الذكور والإناث فى الحضر ، بينما ليس لهذه الفروق بين الشباب الاناث والذكور فى الريف دلالة إحصائية .

٣ - التخطيط لحجم الأسرة ،

افترض أن التعرف على الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة يمكن تقديره بالسؤال التالى " هل فكرت / أو سبق أن فكرت فى عدد الأولاد المرغوب إنجابهم للأسرة : ويوضح جدول (٢١) استجابات أفراد الأسرة عليه . إذ يتبين منه أن الاتجاه السائد هو التفكير فى تنظيم الأسرة سواء على مستوى الآباء والأبناء ، فى الحضر والريف . لكن هذا التفكير أكثر تواترا وشيوعا فى الحضر عنه فى

جدول (٢١)
التكبير في عدد الاطفال المرغوب انجابهم في الاسرة (التخطيط لحجم الاسرة)

شباب إناث		شباب ذكر				زوجة				نذجة				المقارنات التخطيط لحجم الاسرة
ريف		حضر		ريف		حضر		ريف		حضر		ريف		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٦١,٨	٢٢٢	٨.٣	٢٨١	٦٤,٣	٢٢٠	٧١,٣	٤٦٤	٨.٣	٦٣,٥	٨٤٩	٤٧,٦	٥٥٠	٥٦,٦	نعم
٢٨,٣	١٣٧	١٩,٨	٩٤	٣٧,٧	١٩٤	٢٨,٧	١٨٧	١١,٣	٣٦,٥	٤٨٨	٥٢,٥	٦.٦	٤٣,٤	لا
١.٠٠	٣٥٩	١.٠٠	٤٧٥	١.٠٠	٥١٤	١.٠٠	٦٥١	١.٠٠	١٧١٥	١.٠٠	١٢٣٧	١.٠٠	١١٥٦	الجميع
دالة عند الاكثر من ١.٠														-
دالة عند الاكثر من ٥.٠														
دالة عند ١.٠														
دالة عند الاكثر من ٥.٠														
دالة عند الاكثر من ١.٠														

الريف ، ولدى الشباب أكثر منه لدى الآباء . وتحديدًا فقد أوضح ٥٧٪ تقريبًا من مجموعة عينة الآباء فى الحضر أنهم فكروا فى ذلك مقابل ٤٨٪ تقريبًا فى الريف والفرق دال إلى حد ما . بينما ذكرت ٦٤٪ تقريبًا من مجموع الزوجات فى الحضر أنهن فكرن فى ذلك مقابل ٤٧٪ تقريبًا فى الريف ، والفرق دال إحصائيا عند مستوى أقل من ٠.١ . وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٧١٪ لدى الشباب الذكور فى الحضر ٦٢.٣٪ فى الريف ، والفرق دال إحصائيا عند مستوى ٠.٥ . ويلفت النظر أن الشباب الإناث فى الحضر يمثلن أعلى نسبة ٨.٢٪ بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٦.٢٪ تقريبًا لدى مجموعة الإناث فى الريف والفرق دال عند مستوى أقل من ٠.١ .

وإذا صدقت هذه الاتجاهات الايجابية بالنسبة للشباب فإن مشكلة الانفجار السكانى فى مصر قد تأخذ فى الافراج على المدى القريب .

٤ - العدد المثالى (المرغوب فيهم) للأطفال من الجنسين فى الأسرة ،

يتضح من جدول (٢٢) أن العدد المثالى من وجهة نظر الأزواج فى الحضر يبلغ وسيطه فى حدود ٣.٥٪ طفلا من الجنسين ، حيث عبر ٢٨٪ تقريبًا عن رغبتهم فى طفلين ، كما عبر ٢٦٪ تقريبًا عن رغبتهم فى ثلاثة . يقابل ذلك فى الريف وسيط قدره أربعة أطفال تقريبًا ، حيث عبر ٢١٪ تقريبًا من مجموعهم عن رغبتهم فى طفلين ، وعبر ٢٢.٢٪ عن رغبتهم فى ثلاثة ، بينما عبر ٢.٥٪ عن رغبتهم فى أربعة أطفال . والفرق دال إحصائيا بين الحضر والريف لصالح الحضر .

كما قدر وسيط هذا العدد فى حدود ثلاثة أطفال لدى الزوجات فى الحضر مقابل أربعة أطفال تقريبًا فى الريف . إذ عبر ٣.٦٪ من مجموع الزوجات فى

جدول (٢٢)
عدد الاطفال المولودين لبيهم من الجنسيتين

شباب إناث													
شباب ذكر													
نوجة													
فنج													
ريف		حضر		ريف		حضر		ريف		حضر		ريف	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
١٧	٦	٤٤	٢١	١٦	٨	٢٥	١٦	٣٢	٢٣	٤٣	٣٢	١١	٢١
٥٨	٢١١	١٧	٣٢٢	٤٥	٢٣٤	٥٧	٣٧١	٤٨١	٣١٠	٤٨١	٢١٤	٢٤٧	٢١٠
٢١	٧٧	١٨	٨٧	٢٩	١٥٢	٢٣	١٥٢	٢٢٠	٣٤٠	٢٢٥	٢٦٠	٢٧٥	٢١٥
١٢	٤٦	٦	٣٢	١١	٦٠	١٠	٦٦	٣٣	٤٠	٢١١	٢٠	٢١١	٢١٥
١١	٤	٠	٣	٢	١٩	٢	١٥	٥٨	٩٢	٩٢	١٢	٦٤	٦٤
٤٢	١٥	٢١	١٠	٨	٤٢	٤١	٢٧	١٤٩	٢٢٠	٢٥٥	١٧	١٧٨	١٧٨
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٥	١٠٠	٦٥٢	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١١٥	١٠٠	١٠٤٣
دالة عند ٥.٠							دالة عند ٥.٠						
دالة عند ٥.٠							دالة عند ٥.٠						
دالة عند ٥.٠							دالة عند ٥.٠						
المقاربات													
العدد الاصل													
لا شيء أو طفل واحد													
طفلة													
ثلاثة اطفال													
اربعة اطفال													
خمسة اطفال													
سبعة فأكثر													
الاجممع													

* قسمت الفئات التي يقل تكرارها عن ٥ افراد عند تقدير قيمة كاي

الحضر وهـ ٢٨٪ من مجموعهم فى الريف عن رغبتهم فى أن يكون العدد المرغوب فيه طفلين . كما عبر ٢٥٤٪ من زوجات الحضر و ٢٢٨٪ من زوجات الريف فى أن يكون هذا العدد ثلاثة أطفال . وهكذا بالنسبة لمن عبرن عن رغبتهم فى أربعة أطفال فى الحضر ٢٠٧٪ والريف ٢٣٧٪ والفروق بين هذه التقديرات دالة إحصائيا عند ٥.٠ ر. لصالح الحضر . وبلغت النظر وجود فروق داله بين تقديرات الأزواج وزوجاتهم فى الحضر لصالح الزوجات (اللائى يحبذن عددا أقل نسبيا) ، بينما لا توجد مثل هذه الفروق بين الأزواج وزوجاتهم فى الريف .

أما الشباب من الجنسين فى الحضر والريف فإن غالبيتهم يجمعون على أن العدد المثالى فى حدود طفلين تقريبا ، ويتأكد هذا بصفة خاصة لدى الشباب الإناث فى الحضر ٦٧٨٪ وفى الريف ٥٨٨٪ ، والشباب الذكور فى الحضر ٥٧٧٪ بينما يعيل أندادهم فى الريف إلى أن يتراوح هذا العدد بين طفلين ٤٥٤٪ وثلاثة ٢٩٥٪ .

ولقد تبين من دراسة سابقة أجريت عام ١٩٧١ * على عينات ممثلة لأسر مدينة القاهرة بلغ ٢٠١٠ أسرة أن رأيهم فى العدد المثالى على النحو التالى :

٥.٠ ٪ يحبذن طفلا واحدا

٣٥.٠ ٪ يحبذن طفليْن

٣٥.٠ ٪ يحبذن ثلاثة أطفال

* محمود عبد القادر : " تنظيم النسل من وجهة نظر الزوجات " المجلة الاجتماعية القومية ، العدد

الثامن ، سنة ١٩٧١ ص ٤١ - ٨٩ .

١٦.٪ يحبذن أربعة أطفال فأكثر

٥.٪ نكرن أن ذلك يرجع للظروف

٨.٪ نكرن أن ذلك حسب مشيئة ربنا

وقدر الوسيط الإحصائي لرأى السيدات اللاتي نكرن أرقاما فى حدود ٢٥.٪ طفلا وربما يعنى ذلك أن اتجاهات الزوجات فى الحضر نحو العدد المثالى للأبناء فى الأسرة كان إيجابيا منذ ما يزيد عن ١٥ سنة !! وهو أمر يصعب تفسيره إذا صدقت هذه الاتجاهات .

ويشير المرجعان * السابقان إلى أن توزيع رغبات الأمهات الريفيات على العدد المثالى للولاد الذكور كما يلى :

دراسة الزوجات الريفيات	دراسة الزوجات فى مدينة القاهرة
لا شئ -	٧.٪
طفل واحد ٢١.٩٪	٣١.٢٪
طفلان ٦٨.٢٪	٤٣.٥٪
ثلاثة أطفال فأكثر ١٠.٠٪	١.٦٪
حسب الظروف -	١٤.٪

* عاطف خليفة ، محمود عبد القادر (مرجع سابق) ١٩٨١ . محمود عبد القادر (مرجع سابق)

١٩٧١ .

كما بلغ متوسط عدد هؤلاء الأطفال الذكور فى الريف ١٩١ طفلا وهو
يفوق نظيره فى الريف ، بالنسبة للدراسة الحالية .

٦ - العدد المثالى للأطفال الإناث ،

يتضح من جدول (٢٣) أن غالبية الاستجابات تتركز فى طفلة واحدة
وبعضها يتركز فى طفلتين . إذ يقدر وسيط عدد الأطفال المرغوب فيهم من الإناث
بحوالى ١.٥٪ طفلة لدى الأزواج فى الحضر (٤٨.٧٪ طفلة واحدة ، ٢٩.٨٪
طفلتان) ، يقابل ذلك فى الريف ٤.٣ ١ طفلة (٤٢.٢٪ طفلة واحدة ، ٣٣.٤٪
طفلتان) . والفروق بينهم غير دالة .

ويبلغ هذا الوسيط عند الزوجات فى الحضر حوالى ١.٤ ١ طفلة (٥٥.٤٪
طفلة واحدة ، ٣.٥٪ طفلتان) مقابل ١.٤ ٣ طفلة فى الريف (٤٩٪ طفلة
واحدة ، ٣.٢٪ طفلتان) والفروق بينهم دالة عند ٥.٥ .

وفى دراسة أخرى نشرت عام ١٩٨١ (جمعت بياناتها عام ١٩٧٢) * على
عينة من ١١٠٠ أسرة ريفية تبين أن متوسط رأى الزوجات فى العدد المثالى
٣.٣٦ أطفال وهو أيضا يقل عن متوسط تقدير الزوجات الريفيات فى المسح
الحالى مما يؤكد الاستنتاج السابق وكأن هناك ما يشبه النكوص أو الردء نحو
الاتجاه المترتم فى التخطيط لحجم الأسرة خلال السنوات الخمسة عشر
السابقة.

* عاطف خليفة ، محمود عبد القادر " التحديث " ، الخصوبة والاتجاهات نحو تنظيم الأسرة فى
الريف المصرى " (بالانجليزية) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية ، ١٩٨١ ، ص ١٦٠-١٦٢ .

جدول (١٣١)
عدد الأطفال المردودين إليهم من الإناث

شباب إناث												نوعية		عدد الأطفال الإناث	
ريف				حضر				ريف				حضر			
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١.٤٣
١٠٠	٣٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٢										

٥ - العدد المثالى للأطفال الذكور .

يتضح من جدول (٢٤) أن هناك اجماعا بين الأزواج والزوجات فى الحضر والريف على أن العدد المثالى للأطفال الذكور فى حدود طفلين تقريبا . وتفصيلا فإن هناك ٣٥٪ تقريبا من مجموع الأزواج فى الحضر يحبذ طفلا واحدا و ٣٩٪ يحبذ طفلين ، مقابل ٢٤٪ و ٤١٩٪ فى الريف والفروق دالة إحصائيا بين هذه التقديرات لصالح الحضر . كما أوضح ٤٤١٪ من الزوجات فى الحضر رغبتهن فى طفل واحد ، ٣٦٧٪ رغبتهن فى طفلين . ويقابل ذلك فى الريف ٣٣١٪ و ٤١٣٪ على التوالى .

أما الشباب من الجنسين فإن غالبيتهم العظمى يحبذ طفلا واحدا ، إذ بلغ نسبة من عبر عن رغبته فى طفل واحد ٥١٥٪ من مجموع الشباب الذكور فى الحضر ، ٤٨٩٪ من مجموعهم فى الريف ، ٦١٣٪ من مجموع الشباب الإناث فى الحضر ، ٦٤٣٪ من مجموعهن فى الريف .

أما الشباب من الجنسين فإن غالبية تكرارهم تتركز فى طفله واحده دون استثناء . ولا توجد فروق بينهم فى ذلك .

وتشير الدراسات التى سبق الإشارة إليهما أن توزيع رغبات الأمهات الريفيات والحضرىات على العدد المثالى للبنات فى الأسر كالاتى :

دراسة الزوجات الريفيات	دراسة الزوجات فى مدينة القاهرة
لا شئ	٠.٩٪
طفلة واحدة	٥٦.٧٪
طفلتان	٣٨.٧٪
ثلاثة أطفال فأكثر	٢.٦٪
حسب الظروف	-
	١٤.٠٪

جدول (٢٢)
عدد الاطفال المرحوب ليهم من التفكير

شباب إناث														شباب ذكر														نفتح														المقارنات	
ريف				حضر				ريف				حضر				ريف				حضر				ريف				حضر															
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك																
١٠٠	٢٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٥	١٠٠	٦٥٢	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٣٧	١٠٠	١١٥٩	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١٠٤٣																
١٠٩	٧	٢٠٩	١٤	-	-	١٠٩	٦	١٠٩	٢١	٢٠٩	٣١	١٠٩	٢١	٢٠٩	٣١	١٠٩	٢١	٢٠٩	٣١	١٠٩	٢١	٢٠٩	٣١	١٠٩	٢١	٢٠٩	٣١																
٦٤٣	٢٣١	٦١٣	٣٦٦	٤٨٩	٢٥٢	٥٠٥	٣٣٦	٤٣١	٥٦٧	٤٤٣	٥٩٠	٢٧٧	٣١٣	٤٩١	٤٨٤	٣٩٠	٣١٣	٤٩١	٤٨٤	٣٩٠	٣١٣	٤٩١	٤٨٤	٣٩٠	٣١٣	٤٩١	٤٨٤																
٢٨١	١٠١	١٧٣	٨٢	٣٧٧	١٩٤	٣١٣	٢٠٣	٤٦٣	٧٠٨	٣١٣	٤٩١	٤٨٤	٣٩٠	٣١٣	٤٩١	٤٨٤	٣٩٠	٣١٣	٤٩١	٤٨٤	٣٩٠	٣١٣	٤٩١	٤٨٤	٣٩٠	٣١٣																	
٢٥	٩	١٠١	٥	٦٣	٣٣	٤٣	٢٩	١٠٧	١٨٤	٨٦	١١٥	١٣٣	١٥٤	٩٦	١٠٠	١٥٣	١٥٣	١٠٠	١٥٣	١٥٣	١٠٠	١٥٣	١٥٣	١٠٠	١٥٣	١٥٣																	
٢١	١١	١٧	٨	٧٠	٣٦	١٢٠	٧٨	١٣٧	٢٣٥	٨٦	١١٠	١٩٣	٢٣٨	١٤٣	١٥٣	١٥٣	١٥٣	١٠٠	١٥٣	١٥٣	١٠٠	١٥٣	١٥٣	١٠٠	١٥٣	١٥٣																	
٢٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٥	١٠٠	٦٥٢	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٣٧	١٠٠	١١٥٩	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١٠٤٣	١٠٠	١٠٤٣																	
دالة عند ٥.٠														دالة عند ٥.٠														دالة عند ٥.٠															
																																										عدد الاعمال الذكور	
																																										لا شيء	
																																										طال واحد	
																																										طالان	
																																										ثلاثة	
																																										اربعة فاكثير	
																																										المجموع	

* خست الفئات التي يقل تكرارها عن ٥ افراد عند تقدير قيمة كا ٢ .

كما بلغ متوسط هذا العدد فى الريف ١٤٥٪ طفلة ، الأمر الذى يمثل تراجعا فى هذا الاتجاه بالنسبة للريفيين .

٧ - مدى الموافقة على استخدام وسائل تنظيم الأسرة ،

يتضح من جدول (٢٥) أن النمط الشائع على استجابات أفراد عينة هذا المسح هو الموافقة . إذ يبلغ نسبة من يوافق على استخدام وسائل تنظيم الأسرة ٨٣٫٨٪ من الأزواج فى الحضر مقابل ٧٦٫١٪ فى الريف والفرق دال عند ٥ ر. لصالح الحضر . ومن يوافق على ذلك من الزوجات فى الحضر ٩٢٫١٪ وفى الريف ٨٣٫٠٪ والفرق دال أيضا عند ٥ ر. لصالح الحضر . أما الشباب الذكور فإن نسبة الموافقين ٨٦٪ فى الحضر و ٨٥٪ فى الريف ، والشباب الإناث فى الحضر ٩٥٪ والريف ٩٠٪ ولا توجد فروق دالة بينهم .

ولقد تبين من نتائج إحدى الدراسات على ٢٢٠٤ أسرة * فى مدينة القاهرة الكبرى أن ٦٧٪ من مجموع الأزواج قد أبدوا موافقتهم الشديدة على أهمية تنظيم الأسرة كما أبدى ٢٦٪ ، موافقة متحفظة ، وعارض ذلك ٢٫٨٪ فقط من مجموعهم .

* محمود عبد القادر " العوامل المحددة لاتجاهات الزوج نحو تنظيم الأسرة " المجلة المصرية للبحوث السكانية وتنظيم الأسرة ، المجلد الرابع ، العدد الأول ١٩٧١ ، ص ١-٣٥ .

* محمود عبد القادر " تنظيم الأسرة من وجهة نظر الزوجات " مرجع سابق .

جدول (٢٥)
مدى الموافقة على استخدام وسائل تنظيم الأسرة

شباب إناث												النتائج			
شباب ذكر												نوعية			
ريف		حضر		ريف		حضر		ريف		حضر		ريف		حضر	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
٩٠.٠	٣٢٣	٩٤.٧	٤٥٠	٨٤.٩	٤٣٨	٨٥.٩	٥٦٠	١٤.٢	٩٢.١	١٢٢.٧	٧٦.١	٨٨.٠	٨٣.٨	٨٧.٤	أوافق
٠.٨	٣	١.١	٥	٢.٧	١٤	٣.٤	٢٢	٤.١	٢.٦	٣.٤	٢.٢	٢٦	٢.٦	٢٧	لا أوافق
٥.٣	١٩	٢.٧	١٣	١١.٨	٦١	٩.٥	٦٢	١٦.٤	٣.٨	٥.٠	١٧.٨	٢٠.٦	١٢.٣	١٢.٧	أوافق بشروط
٢.٩	١٤	٥.١	٧	٠.٦	٣	١.٢	٨	٨.٥	١.٦	٢.١	٣.٨	٤.٤	١.٣	١٥	لا رأي
١.٠	٣٥٩	١.٠	٤٧٥	١.٠	٥١٦	١.٠	٦٥٢	١.٠	١٧١.٠	١.٠	١٣٢.٢	١.٠	١١٥.٦	١.٠	١.٤٣
غير دالة						غير دالة						دالة عند ٥.٠			
						دالة عند ٥.٠						دالة عند أكثر من ٥.٠			
												عدد الإطفال الذكور			
												أوافق			
												لا أوافق			
												أوافق بشروط			
												لا رأي			
												المجموع			

* توجد ٥ حالات غير مبين في عينة زيجات الحضر وبالتالي في عينة زيجات الريف .

** شملت الفئات التي يقل تكرارها عن خمسة عند تقدير قيمة كا^٢ .

٨ - الرأى فى مدى تأثير كثرة الأولاد على صحة الأم .

يتضح من جدول (٢٦) أن الغالبية العظمى ترى أن كثرة عدد الأولاد فى الأسرة تؤثر على صحة الأم ، وتراوح هذه النسبة بين ٩٢٪ و ٩٨٪ .
وتؤكد الدراسات التى سبق الإشارة إليها هذا الاتجاه ولكن بنسب أقل من ذلك .

٩ - الرأى فى مدى تأثير كثرة عدد الأولاد فى الأسرة على مستوى معيشتها .

يتضح من جدول (٢٧) أن الاتجاه السائد لدى غالبية أفراد الأسر فى هذا المسح هو أن تأثير كثرة عدد الأولاد فى الأسرة يخفض من مستوى معيشتها .
إذ أوضح ٨٧٢٪ من مجموع الأزواج فى الحضر ذلك بينما يرى ٢٤٪ من مجموعهم أنها تحسن من مستوى معيشتها ، ويرى ٩٧٪ منهم أنها ليس لها تأثير ، يقابل ذلك فى الريف ٨٢٤٪ ، ٤٤٪ ، ١٢٨٪ على التوالى . ولا توجد فروق دالة بين الريف والحضر فى ذلك .

كما يرى ٩٣٨٪ من الزوجات فى الحضر أنها تخفض من مستوى معيشتها ، ١٦٪ يرى أنها تحسن من مستوى معيشتها ، ٤٪ يرى أنها ليس لها تأثير ، يقابل ذلك فى الريف ٨٧٢٪ ، ٣٪ ، ٩٠٪ على التوالى والفروق بين الريف والحضر ليست دالة .

جدول (٣٦)

الوراثة في مدى تأثير كثرة عدد الأولاد على صحة الأم

شباب إناث		شباب ذكر				نذجة				نذح				الملاحظات				
ريف		حضر		ريف		حضر		ريف		حضر		ريف						
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		ك			
٩٦,٧	٣٤٨	٩٧,٩	٤٦٥	٩٥,٥	٤٩٠	٩٤,٥	٦١٦	٩٤,٣	١٦١٣	٩٦,٨	١٢٨٩	٨٨,٨	١٠,٣٦		٩٢,٠	٩٦,٠		
٢٨	١٠	١٩	٩	٥٠	٢١	٥٥	٣١	٤٥	١٢	٢٩	٣٩	١٠,٨	١٢٥	٧,٣	٧٦			
٣٠	١	٠,٢	١	—	—	—	—	٠,٢	٥	٠,٢	٢	٠,٤	٥	٠,٧	٧			
١٠٠	٢٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٦	١٠٠	٦٥٢	١٠٠	١٧١٠	١٠٠	١٢٣٢	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١٠٤٣			
ليست واثلة						ليست واثلة						ليست واثلة						
																تؤثر		
																لا تؤثر		
																أخرى		
																الاجمع		

- * توجد ٦ حالات غير متبين لدى عينة الزيجات في الحضر ، وكذلك ٥ حالات لدى عينة الزيجات في الريف .
- ** شملت اللغات التي يقل نكرانها عن خمسة على تقدير قيمة ٢ .

وهكذا بالنسبة للشباب الذكور فى الحضر والريف ، والشباب الإناث من الحضر والريف أيضا حيث تزيد نسب من يرى أنها تخفض من مستوى معيشتها ويندر من يرى أنها تحسن من هذا المستوى ولا توجد فروق دالة بينهم .

جدول (٣٧)

الاراي في مدى تاثير كثرة عدد الاولاد في الاسرة على مستوى معيشتها

شباب إناث												شباب ذكر												زوجة												نفسج												المقارنات	
ريف						حضر						ريف						حضر						ريف						حضر																			
%		ك		%		ك		%		ك		%		ك		%		ك		%		ك		%		ك		%		ك		%		ك															
١٧	٦	١٣	٦	٢٠٧	١٤	٨	٥	٣٠٢	٥٢	١٠١	٢٤	٧٥	٣٣٣	٩٥٨	٤٥٥	٨٦٠	٤٤٤	٩١٧	٥٩٨	١٤٩٦	٩٣٨	١٢٥٤	٨٧٠٢	٩١٠	١٨	٢٠٧	١٣	١٠٠٩	٥٦	٧٢٢	٤٧	١٥٤	٥٣	١٢٨	٩٧	١٠١													
٠١	٢	٠٢	١	٠٤	٢	٠٣	٢	٠٨	١٣	٠٦	٨	٧	٠١	٢	٠٢	١	٠٤	٢	٠٣	١٣	٠٦	٨	٥	٠٧	٧	٠١	٢	٠٢	١	٠٤	٢	٠٣	١٣	٠٦	٨	٥	٠٧												
١٠٠	٢٥٩	١٠٠	٤٧٥	١٠٠	٥١٦	١٠٠	٦٥٢	١٠٠	١٧١٥	١٠٠	١٣٣٧	١٠٠	١١٥٦	١٠٠	١٠٤٣																																		
ليست رالة												ليست رالة												ليست رالة												ليست رالة												تأثير كثرة الاولاد تحسين مستوى معيشتها تخفف من معيشتها ليس لها تأثير اخرى الجميع	

* خست الفئات التي يقل تكرارها عن خمسة عند تقدير قيمة كا ٢ .

الخاتمة

★ الخاتمة

كما بدأنا هذا التقرير بدراسة نظرية تتناول المؤشرات الاجتماعية من حيث المفهوم والوظيفة والمنهج ، فإننا أثّرنا أن تأتى خاتمة هذا التقرير العام ، لتطرح رؤية مستقبلية للدور الذى يمكن أن تقوم به المؤشرات الاجتماعية فى صياغة السياسات الاجتماعية وترشيدها ، وذلك من خلال الاعتماد عليها فى وضع تقرير اجتماعى قومى أو وطنى National Social Report يتم إصداره بصفة دورية، وعلى فترات زمنية تسمح برصد التغيرات الجوهرية فى أحوال المجتمع المصرى بعامة ، ومن ثم تكشف عن مدى نجاح السياسات الاجتماعية أو تعثرها فى تحقيق أهدافها بخاصة .

ولعل فى استعراضنا لوظيفة ومحتوى ومنهجه التقارير الاجتماعية الوطنية، منذ بدايات ظهورها فى شكل متميز عن الملخصات الاجتماعية الوافية Statistical Compendiums ، أو الإحصاءات الاجتماعية ، وحتى اتخاذها شكلها ومضمونها الحالى ، مع طرحنا لنماذج من هذه التقارير ، يوضح لنا بصورة لا لبس فيها كيف أصبحت المؤشرات الاجتماعية اليوم ، سواء المؤشرات الموضوعية Objective Indicators أو المؤشرات الذاتية

* قام بإعداد هذا الجزء الدكتورة / ناهد صالح .

- نود أن نشير هنا إلى أن فكرة إصدار تقرير اجتماعى قومى ، طرحت فى إطار مشروع تقويم السياسات الثقافية الذى يجريه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناحية من جانب المشرفين على هذا المشروع ، الأستاذ / السيد يسين ، والأستاذة الدكتورة / هدى مجاهد .

Subjective Indicators تمثل العمود الفقري لأى تقرير اجتماعى

قومى

فمنذ منتصف الستينيات ، ومع عجز التقارير الاقتصادية عن تقديم أساس كاف يسمح بصياغة السياسات واتخاذ القرارات بدأ الاقتناع يتزايد بأهمية توافر معلومات أشمل عن واقع المجتمع ، وعن الاهتمامات الاجتماعية Social Concerns ، وعن القضايا الاجتماعية Social Issues ، ويكون من شأنها المساعدة بشكل فعال ، وبكفاءة عالية ، فى عمليات رسم السياسات ، واتخاذ القرار.

ومن ثم ، بدأ منذ ذلك التاريخ صدور كم لا بأس به من التقارير الاجتماعية - بحيث أصبحت اليوم تشمل أكثر من ثلاثين دولة - منها على سبيل المثال لا الحصر التقارير الاجتماعية الآتية ، التى استمر الكثير منها فى الصدور بصفة دورية ، بعضها يصدر كل سنة ، وبعضها يصدر كل ثلاث سنوات ، والبعض الآخر يصدر كل خمس سنوات :

- الولايات المتحدة الأمريكية Towards a Social Report .

- المملكة المتحدة Social Trends .

- فرنسا Donnees Sociales .

- كندا Perspective Canada .

- هولندا Social and Cultural Report .

- الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٠-١٩٧٣ Social Indicators .

- السويد Social Utveckling .

- النرويج Sosialt Utsyn .
- اليابان Report on National Life .
- ألمانيا الاتحادية German National Report .
- بلجيكا Developpement d'indicateurs Sociaux : vers un Rapport Social .
- اسبانيا Panoramic Social .
- نيوزيلند Social Trends .
- سويسرا Indicateurs Sociaux pour la Suisse .

ولعل استعراضنا لنماذج من أهم هذه التقارير التى ترصد الاحوال الاجتماعية فى بعض الدول ، يوضح لنا التحول الجوهرى من اعتماد هذه التقارير أساسا على الإحصاءات الاجتماعية ، والإحصاءات الاجتماعية الرسمية فقط ، واستخلاص البعض لمؤشرات اجتماعية منها ، إلى اتخاذها المؤشرات الاجتماعية الموضوعية والذاتية التى تعتمد على المسوح الاجتماعية ركيزة أساسية لها لرصد واقع الاحوال الاجتماعية فى المجتمع ، بل أيضا نوعية الحياة فيه . ومن ثم لم يعد مثيرا للعجب أن تتخذ بعض التقارير الاجتماعية المؤشرات الاجتماعية عنوانا أساسيا ، أو عنوانا فرعيا لها ^(١) .

وقد جاء هذا التحول كنتيجة طبيعية للمشاركة الفعالة والإيجابية لعلماء العلوم الاجتماعية فى تخطيط وإعداد وإصدار هذه التقارير ، بعد أن كانت فى بدايتها مهمة موكلة للإحصائيين ، بل للأجهزة الإحصائية الرسمية بالدولة .

وإذا كانت فكرة إعداد تقارير اجتماعية وطنية تعد فكرة حديثة نسبيا ،

حيث بدأت الدعوة لها فى أواخر الستينات ، وتجسدت فى صورة تقارير فعلية فى السبعينات ، وحقت طفرة كفية فى منهجيتها ومحتواها منذ منتصف الثمانينات، إلا أن جنورها تمتد إلى أكثر من قرن من الزمان منذ بداية الاهتمام بالإحصاءات ، ومنذ بداية الاهتمام المتزايد من جانب الدولة بالتقارير الإحصائية الاجتماعية Social Statistical Reports . ومن هنا كان من الطبيعى أن يكون للأجهزة الإحصائية بالدولة فضل السبق فى تبنى فكرة التقارير الاجتماعية ، وأن يصدر أول تقرير اجتماعى عن المكتب الإحصائى المركزى بالملكة المتحدة ، الذى اتخذ عنوانا له الاتجاهات الاجتماعية Social Trends .

وقد صدر هذا التقرير عام ١٩٧٠ وهو تقرير سنوى وصفه محرره بأنه صمم بحيث يجمع بعضا من أهم السلاسل الإحصائية Statistical Series المتعلقة بالسياسات الاجتماعية والأحوال الاجتماعية^(٧) .

ويحتوى هذا التقرير الاجتماعى على عدة فصول قسمت على أساس الاهتمامات الاجتماعية Social Concerns والبرامج المرتبطة بالسياسات العامة . ومن ثمة يشتمل التقرير على عدة فصول أفرد فصل لكل موضوع من الموضوعات التالية : السكان - الأسرة والأسر المعيشية - الجماعات الاجتماعية- التعليم - العمل - الموارد والنفقات - الصحة والسلامة العامة Public Safety - الإسكان - البيئة ووسائل الانتقال - وقت الفراغ - المشاركة - تطبيق القانون .

ويبدأ عادة هذا التقرير بعدد من المقالات التى يتراوح عددها ما بين مائتين أو خمسة مقالات ، تتناول موضوعات متنوعة مثل ميزانية الوقت ، الاتجاه نحو ملكية المسكن ، المؤشرات الاجتماعية الذاتية ، مؤشرات الصحة ، إلى هذه

المقالات التقرير الاجتماعى الذى تتكون فصوله أساسا من رسوم بيانية وجداول مع تعقيبات مختصرة عليها . فمثلا التقرير الاجتماعى الذى صدر عام ١٩٨٠ احتوى على ٣١٢ رسما بيانيا وجدولا شغلت مع التعقيب عليها ٢١٢ صفحة، ثم ألحق بها بيان يوضح التسلسل الزمنى لصدور أهم التشريعات الحكومية والأنشطة الحكومية فى السنة التى يتناولها التقرير، مع ملحق للتعريف بأهم المصطلحات المستخدمة فى التقرير .

وعموما فإن الاهتمام الأساسى لهذا التقرير الاجتماعى المسمى بالمسارات أو الاتجاهات الاجتماعية Social Trends هو الاهتمام بالإحصاءات والمؤشرات التى تتناول الناس People وليس الحكومة أو المؤسسات ، وبالتالى فإن التساؤلات التى ينطلق منها هذا التقرير هو ماذا يحدث للناس فى المملكة المتحدة؟ وما هى اتجاهات trends ذلك ؟ وهذا يفسر الاهتمام بقدر المستطاع بالمؤشرات الخاصة بالمرجات Output indicators لا بتلك التى تتناول المدخلات input in- dicators .

وربما ينفرد هذا التقرير عن غيره من التقارير الاجتماعية الوطنية بأنه يصدر سنويا ، وقد ساعد على ذلك أن اغلب الإحصاءات الاجتماعية التى يعتمد عليها تصدر سنويا^(٣) .

فإذا انتقلنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية صادفتنا أول دعوة جادة إلى إصدار تقرير اجتماعى وطنى فى يناير ١٩٦٩ عن U.S. Department of Health Education and Welfare حيث صدر مجلد بعنوان " نحو تقرير اجتماعى " . Toward a Social Report

وقد جاءت مقدمة هذا المجلد لتوضح الحاجة الماسة إلى صدور تقرير

اجتماعى يرصد الصحة أو السلامة الاجتماعية Social health للأمة ، مثله فى ذلك مثل التقرير الاقتصادى Economic Report ، حيث يلزم القانون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس مستشاريه الاقتصاديين بتقديم تقرير عن الصحة أو السلامة الاقتصادية Economic health للأمة .

وقد أشارت المقدمة إلى أن المجلد ليس تقريراً اجتماعياً ، وإنما هو خطوة فى الاتجاه نحو تقرير اجتماعى ، نحو تنمية مجموعة شاملة من المؤشرات الاجتماعية .

والمجالات التى تناولها هذا التقرير هى : الصحة - الحراك الاجتماعى - أحوال البيئة الطبيعية - الدخل والفقير - النظام العام والسلامة العامة - التعليم - العلم - الفن . كذلك أفرد هذا التقرير فصلاً عن المشاركة وإن كان الافتقار إلى وجود مقاييس لرصد التحسن أو التدهور فى هذا المجال قصر هذا الفصل على طرح بعض الأسئلة الهامة فقط .

ولعل أهم ما أشار إليه التقرير هو ضرورة الاهتمام فى التقرير الاجتماعى مستقبلاً بفئات معينة مثل المسنين والشباب والنساء ، فضلاً عن الأقليات ، وعدم الاقتصار على المعلومات عن الظروف الموضوعية ، ولكن الاهتمام أيضاً يجب أن يكون بكيفية تدرك الجماعات المختلفة من الأمريكيين الظروف التى يعيشون فيها⁽⁴⁾ ، ويقول أدق فإن التقرير الاجتماعى عليه ألا يكتفى بالمؤشرات الموضوعية؛ المؤشرات الاجتماعية ، بل عليه أن يأخذ بالمؤشرات الذاتية ، بمؤشرات نوعية الحياة Quality of life .

وما أن مضت خمس سنوات على صدور تقرير " نحو تقرير اجتماعى " حتى بدأت تصدر سلسلة من التقارير الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

فى عام ١٩٧٣ صدر أول تقرير وهو " المؤشرات الاجتماعية ١٩٧٣ " تلاه تقرير ثان هو " المؤشرات الاجتماعية ١٩٧٦ " وقد وصف هذا التقرير بأنه تجميع لبيانات إحصائية أختيرت ونظمت لكى تصف الأحوال الاجتماعية ، والاتجاهات trends فى الولايات المتحدة . وقد أكد هذا التقرير أيضا ، مثله فى ذلك مثل التقرير الاجتماعى الخاص بالملكة المتحدة Social Trends ، أن الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية التى يحتوى عليها التقرير لا تحاول أن تقدم أى تفسيرات عن لماذا أو كيف وصلت الأحوال إلى ما هى عليه ^(٥) .

ويحتوى مجلد المؤشرات الاجتماعية ١٩٧٦ ، على حوالى ٣٧٥ رسما بيانيا وعدد من الجداول مساو لها ، ويقع هذا التقرير فى ٦٤٧ صفحة تضم مقدمة طويلة وأحد عشر فصلا ، يحتوى كل فصل على مقدمة مختصرة ، ثم الرسوم البيانية فالجداول ويشغل التعقيب عادة ، متى وجد ، حوالى الصفحتين وقد خصص كل فصل من فصول هذا التقرير لأحد الموضوعات التالية :

السكان - الأسرة - الإسكان - الأمن الاجتماعى والرفاهية - الصحة والتغذية - السلامة العامة Public Safety - التعليم والتدريب - العمل - الدخل والصحة والنفقات - الثقافة ووقت الفراغ واستخدام الوقت - الحراك الاجتماعى والمشاركة ^(٦) .

وعموما فإن التقارير الاجتماعية الوطنية أو القومية التى صدرت عن الولايات المتحدة الأمريكية باسم المؤشرات الاجتماعية تتعمد البعد تماما عن محاولات التفسير أو التعقيب على ما تحتويه من بيانات ولعل صدورها عن U.S. Department of Commerce يفسر لنا ذلك . وقد دفع هذا الوضع ، إلى صدور العديد من المقالات العلمية ، التى تتناول المادة الإحصائية التى تضمنتها هذه

فإذا انتقلنا إلى ألمانيا الاتحادية وجدنا نموذجا مميزا ومتميزا للتقرير الاجتماعى ، حيث لم يقتصر على الإحصاءات الرسمية مثل غيره من التقارير الاجتماعية، وإنما اعتمد على نتائج الإحصاءات الرسمية والمسوح الاجتماعية ، وعلى التعاون بين الإحصائيين وعلماء العلوم الاجتماعية .

فقد تعاون لأول مرة فى ألمانيا فريق من الإحصائيين العاملين بالمكتب الإحصائى لألمانيا الاتحادية German Federal Statistical office وفريق من علماء العلوم الاجتماعية العاملين فى المركز الفدرالى للتربية السياسية Federal Center for Political Education فى إعداد تقرير اجتماعى عن ألمانيا عرف باسم التقرير الاجتماعى الألمانى German Social Report صدر هذا التقرير عام ١٩٨٥ . وقد قام الإحصائيون بإعداد الجزء الأول من التقرير ويقع فى ٣٢٧ صفحة ، ويلخص هذا الجزء فى عشرين فصلا أهم الإحصاءات الاجتماعية التى قام بجمعها المكتب الإحصائى الألمانى ، بينما تناول الجزء الثانى مؤشرات موضوعية تتناول الأحوال المعيشية ، ومؤشرات ذاتية تتناول نوعية الحياة . وقد اعتمد هذا الجزء أساسا على بيانات ثلاثة مسوح عن الرفاهية Welfare Surveys استخدمت عينات ممثلة للمجتمع أجريت فى أعوام ١٩٧٨ - ١٩٨٠ - ١٩٨٤ أجراها مجموعة من علماء العلوم الاجتماعية العاملين بوحدة للبحوث فى جامعة فرانكفورت وجامعة مانهايم ، تهتم أساسا بإجراء التحليلات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية ، ويهتم جزء من هذه الوحدة بإعداد التقارير الاجتماعية .

ويحتوى الجزء الثانى من التقرير الاجتماعى على مقدمة تعطى الأساس النظرى والمنهجى لهذا الجزء من التقرير ، ثم أربعة أجزاء رئيسية الجزء الأول

يحتوى على فصلين خصصا للمؤشرات الذاتية التى تحتوى على مكونات Com-ponents للرغاهية Well-being والرضا فى مجالات الحياة المختلفة، ويحتوى الجزء الثانى على أحد عشر فصلا تتناول نوعية الحياة فى ألمانيا فى أحد عشر مجالا هى : الدخل - الصحة - التعليم - سوق العمل والعمالة - الرضا عن العمل وعن ظروف العمل - المسكن- المسكن الخاص - الزواج والأسرة - شبكة العلاقات - المشاركة الاجتماعية وحماية البيئة . وقد تميز هذا الجزء ببحث العلاقة بين الأحوال المعيشية الموضوعية وبين التقييم الذاتى لهذه الأوضاع.

ويتناول الجزء الثالث من هذا الجزء من التقرير البناء الاجتماعى ويقع فى ثلاثة فصول ، وقد احتوى هذا الجزء على بعض أوجه التدرج الطبقي فى ألمانيا الغربية فتناول التدرج الاجتماعى والحراك ، كما تناول أيضا العمالة الوافدة أما الجزء الرابع والأخير فيحتوى على فصلين يتناولان اتجاهات المواطنين نحو الدولة والسياسة ، كما طرحت مسألة الطموحات الخاصة بالرغاهية^(٧) .

بعد هذا العرض الوصفى والموجز لمحتوى بعض من أهم التقارير الاجتماعية ، والتى يمثل كل منها نموذجا مختلفا عن الآخر ، سواء من حيث المحتوى ، أو مصدر البيانات ، أو مستوى معالجتها ، بل من حيث الاقتصار على المؤشرات الاجتماعية ، أو تجاوز هذه المرحلة إلى المزج بين المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات نوعية الحياة - هذه الخطوة الهامة فى تطور التقارير الاجتماعية القومية التى بدأت منذ منتصف الثمانينات - بعد هذا العرض الموجز لابد من طرح السؤال التالى :

ماهى وظيفة التقرير الاجتماعى القومى؟ومن هو الجمهور المستهدف من هذا التقرير ؟ .

كان من الطبيعى وقد صدرت أغلب التقارير القومية فى بدايتها ، بناء على طلب الحكومات ، بل وأحيانا بناء على تكليف من رئيس الدولة نفسه ، أن تقوم بها أجهزة تابعة للدولة ، وأن تكون هذه التقارير موجهة أساسا لوضع السياسات ومتخذى القرار .

وكان من الطبيعى أيضا مع تطور حركة المؤشرات الاجتماعية ، ومع إسهامات علماء العلوم الاجتماعية فى هذا المجال ، أن تبدأ الجهات والمراكز البحثية بالقيام بمهمة إصدار التقارير الاجتماعية ، بعد أن تبين عجز الأجهزة الإحصائية بمفردها عن القيام بهذه المهمة ، ومحدودية التقارير الاجتماعية القومية التى تعتمد فقط على الإحصاءات الاجتماعية أو على مؤشرات اجتماعية مستخلصة منها فى إعدادها ، وضرورة إركانها أساسا على مؤشرات موضوعية وذاتية مستمدة أساسا من المسوح الاجتماعية .

كان من الطبيعى أيضا ، وقد انبثقت فكرة التقرير الاجتماعى الوطنى فى دول ديمقراطية ، تؤمن بأهمية مشاركة الجمهور وبحقه فى الحصول على المعلومات ، وفى التعبير عن احتياجاته وطموحاته ، وفى الإلمام بقضايا مجتمعه ومشكلاته ، وفى إبداء الرأى فى الأولويات التى توجه لها السياسات العامة ، بل وفى مراقبة ومتابعة هذه السياسات ... الخ . كان من الطبيعى لكل ما تقدم أن يكون الهدف الأساسى من التقارير الاجتماعية القومية ، هو إثارة الاهتمام العام بالقضايا والمشكلات الاجتماعية ، لا فقط على مستوى واضعى السياسات ومتخذى القرار ، وإنما أيضا على مستوى الجمهور العام ، وذلك من خلال

توفير البيانات الاجتماعية التي تكشف عن الأحوال والأوضاع الاجتماعية ، بمؤشرات اجتماعية موضوعية ، وعن الاستجابة لهذه الأحوال والأوضاع والمواقف منها ، بمؤشرات ذاتية ترصد من خلال ذلك نوعية الحياة فى المجتمع . ومن ثم يأتى التقرير الاجتماعى ليرصد الوضع الحالى للمجتمع، ويوضح اتجاهاته ومساره نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته ، وبالتالي يكشف عن مدى تحقيق السياسات العامة لأهدافها ، ومدى نجاح الخطط والبرامج فى السير نحو تحقيق هذه الأهداف . .

وبهذا أصبحت أهداف التقارير الاجتماعية القومية اليوم ، تتجاوز مخاطبة السلطة التى فى يدها رسم السياسات واتخاذ القرار ، إلى مخاطبة الجمهور وخلق وعى عام بأهم القضايا والمشكلات الاجتماعية ، وذلك من المنطلق الذى عبر عنه بحق محرر التقرير الاجتماعى البريطانى Social Trends بأنه عندما نحدد جمهور قراء هذا التقرير، فإن أهم نقطة هى الإيمان بأن الديمقراطية تتطلب وجود رأى عام مزود بالمعلومات . فالتقرير الاجتماعى القومى لا يقتصر على تقديم الإحصاءات التى يحتاج إليها ، ليس فقط ، وأضعى السياسات ومتخذى القرار والمديرين على كافة المستويات ، بل ويحتاج إليها الجمهور العام، خاصة وأن هذا الجمهور هو الحكم النهائى على نجاح أو فشل السياسات الحكومية ^(٨).

فخلق رأى عام مستنير وإثارة الجدل على أساس من المعلومات لا استنادا إلى أفكار ثابتة أو تخمينات ، هو واحد من أهم الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها التقارير الاجتماعية الوطنية . وتكاد تجمع أغلب التقارير الاجتماعية على ذلك فمثلا أشار التقرير الاجتماعى الكندى Perspective Canada إلى أن الهدف الأساسى من هذا التقرير هو مساعدة الكنديين على الحكم على الأحوال الحالية،

وعلى إمكانية تحسينها . وأشار التقرير الاجتماعى الفنلندى عن نوعية الحياة- إلى أن هذا الهدف هام لكى تصبح عملية اتخاذ القرار الاجتماعى عملية ديمقراطية تماما ^(٩) .

ولا شك أن تحقيق الغاية النهائية للتقرير الاجتماعى القومى ، وهى ترشيد عملية رسم السياسات العامة والتخطيط لها ، وبالتالي عملية تغيير أو تعديل هذه السياسات ، أو الخطط أو البرامج المدرجة تحتها . فى إطار سياق ديمقراطى ، يؤمن بأن المواطن هو فى النهاية المستهدف من هذه السياسات ، وأن مشاركته عنصر أساسى لانجاحها ، وأن مشاركته هذه تستلزم وعيا بأحوال المجتمع وبمشكلاته وقضاياه ، لا شك أن تحقيق ذلك يستلزم أولا وقبل كل شئ أن يقدم التقرير الاجتماعى وصفا لأحوال المجتمع واتجاهاتها trends بشكل موجز وواضح يسهل فهمه ، ويكون من شأنه إعطاء أساس واضح للمناقشة العامة للأهداف والسياسات الاجتماعية، حيث يساعد التقرير الاجتماعى على وضوح رؤية Visibility للأحوال الاجتماعية والتغير فى اتجاهاتها^(١٠). وحول هذا الهدف تتفق أيضا كافة التقارير الاجتماعية ، وإن كانت قد تختلف حول مجالات الاهتمام ، والمؤشرات التى من شأنها رصد هذه الأحوال فى كل مجال منها أو التى تكشف اتجاهات التغير فيها . وعموما إذا قارنا بين المجالات التى تشملها التقارير الاجتماعية القومية فى كل من إنجلترا (Social Trends) وفرنسا (Donnees Sociales) والولايات المتحدة الأمريكية (Social Indicators) وكندا (Perspective Canada) واليابان (Report on National Life) وألمانيا الغربية (German Social Report) نجد أن جميع هذه التقارير الاجتماعية القومية تغطى بمؤشرات اجتماعية كافة المجالات التالية : الدخل والاستهلاك - الصحة - التعليم - المسكن - الأمن العام - العمل - نوعية

الحياة الخاصة بالعمل - أما الوقت ، ووقت الفراغ، فقد وردا فى جميع التقارير باستثناء التقرير اليابانى . وكذلك أيضا بالنسبة للسكان. أما البيئة فقد اشتملت عليها كافة التقارير الاجتماعية القومية ، باستثناء التقرير الفرنسى والتقرير الأمريكى . واستبعدت الأسرة من التقرير اليابانى والتقرير الأمريكى ، بينما اقتصر الاهتمام بالثقافة على التقرير الفرنسى والتقرير الكندى ، واقتصر الاهتمام بالحراك الاجتماعى على التقرير الفرنسى .^(١١)

ولا شك أن من أهم وظائف التقارير الاجتماعية القومية والتي تحظى باهتمام بالغ من كافة التقارير ، مراقبة Monitor التقدم نحو تحقيق الغايات الاجتماعية . فإلى وقت قريب كان من الشائع استخدام المدخلات Inputs لقياس التحسن فى مستوى الرفاهية . فمثلا كانت زيادة ما تنفقه الدولة على الخدمات الاجتماعية يؤخذ للدلالة على التحسن فى مستوى الرفاهية . ولكن مع التطور الذى أحرزته حركة المؤشرات الاجتماعية . ومع اتخاذ المخرجات Out puts أساسا للفرقة بينها وبين غيرها من الإحصاءات الاجتماعية التى تهتم بالمدخلات، حرصت التقارير الاجتماعية على رصد ومراقبة مسار المجتمع نحو تحقيق الغايات الاجتماعية أما ما هى هذه الغايات الاجتماعية ؟ وكيف يمكن تحديدها؟ فقد اختلفت من تقرير إلى آخر وفقا لاختلاف غايات وأهداف السياسات الاجتماعية من دولة إلى أخرى ، أو وفقا للمنطلقات النظرية لمعدى التقارير الاجتماعية واهتماماتهم ، فبينما نجد أن بعض التقارير تأخذ غايات كبرى مثل المساواة أو تكافؤ الفرص المتاحة للحراك الاجتماعى بين الطبقات أو الشرائح الاجتماعية ، نجد البعض الآخر يركز على الغايات الخاصة برفاهية الأفراد أو الجماعات ، وبعضها يهتم بالغايات المتعلقة بالمؤسسات والأبنية الاجتماعية ، فمثلا يهتم التقرير الاجتماعى للسويد بالتضامن ، بالتماسك الأسرى ،

وبالمشاركة ، وبالحراك الاجتماعى ، وبتوزيع الثروة والدخل بين الجماعات ،
وبدرجة أو بمدى انفتاح المجتمع .

وإذا كانت هذه الإطلالة السريعة على بعض التقارير الاجتماعية . قد
كشفت لنا عن بعض أوجه التشابه والاختلاف بينها ، سواء من حيث طبيعة
البيانات التى اعتمدت عليها أو من حيث محتواها ، مع الاتفاق بينها على أهم
أهدافها ، فإنه لا يسعنا سوى القول بأن اعتماد التقرير الاجتماعى القومى أو
الوطنى على المؤشرات الاجتماعية ، يعد خطوة متقدمة على اعتماده على
الإحصاءات الاجتماعية ، وأن تكون هذه المؤشرات الاجتماعية مستخلصة من
نتائج مسح اجتماعية تعد خطوة أكثر تقدما من اعتمادها على إحصاءات
رسمية . وأن يمزج التقرير الاجتماعى بين المؤشرات الاجتماعية الموضوعية ،
وبين مؤشرات نوعية الحياة تعد بلا شك خطوة أكثر ارتقاء من اقتصره على
المؤشرات الاجتماعية فقط . وأخيرا أن يجتهد التقرير الاجتماعى
القومى أو الوطنى . فى محاولة الإجابة عن لماذا ؟ وكيف ؟
وما هو المستقبل؟ ولا يكتفى بوصف ما هو قائم ، فإن هذا ما يهدف إلى
تحقيقه تقريرنا التالى عن المؤشرات الاجتماعية للتنمية الذى سنجتهد فى أن
يصدر فى شكل تقرير اجتماعى قومى National Social Report يستفيد من
خبرة التقرير الحالى ، ويواكب ما وصلت إليه التقارير الاجتماعية القومية
المعاصرة ، مع إدراك واع بأهمية تحديد غايات نهائية تتجاوز نطاق المجالات
التقليدية التى شملها هذا التقرير ، وغيره من التقارير الاجتماعية ، والتى يمكن
معالجة كل مجال منها فى إطارها ، بمؤشرات اجتماعية موضوعية ، وذاتية
يكون من شأنها فى النهاية رصد نوعية الحياة Quality of life فى المجتمع
المصرى بكل ما يعنيه هذا المفهوم من أبعاد ومضامين .

المراجع

- 1 - Carley, M., Social Measurement and Social Indicators, London , George Allen and Unwin, 1981, p. 112 .
- 2 - United Nations Economic and Social Council, Social Indicators, Current national and international activities in the field of Social indicators and Social report, 75 - 0061, 1975, p. 10.
- 3 - Carley, M., Op.cit , pp. 114 - 117 .
- 4 - U.S. Department of Health, Education and Welfare, Toward A Social Report : Introduction and Summary, in The Quality of Life Concept, ed. S.M. Greenfield, The Environmental Protection Agency, U.S. 1973, pp. 116 - 178 .
- 5 - Carley, M., Op. cit, p. 117 .
- 6 - Ibid , pp. 117- 120 .
- 7 - Zapf, W., German Social Report, Introduction, in Social Indicators Research, Vol. 19, 1987, pp. 5 - 11 .
 - Glatzer, W. German Social Report, Quality of Life : Concepts and Measurement , in Social Indicators Research, Vol., 19, 1987, pp. 23 - 14 .
- 8 - Carley , M., Op.cit , pp. 127 - 123 .
 - Brusegart, D., Rethinking National Social Reports , Social Indicators Research, Vol. 6 , 1979, pp. 266 - 268 .
- 9 - United Nations Economic and Social Council, Op. cit, pp. 9 - 11 .
- 10 - Ibid , p. 9 .
- 11 - Ibid, p. 16 .
- 12 - Carley, M., Op. cit, pp. 125 - 127 .
 - United Nations Economic and Social Council, Op.cit, pp. 10 - 13.

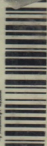
رقم الإيداع ١٩٩٠/٣٩٦٨

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ٨٦٨٠٧

المركز القومي للبحوث الاج

Bibliotheca Alexandrina



0210461